

تَحْفِيتُ الْأَحْوَزِيِّ

بشرح جوامع الترمذی

للامام الحافظ أبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري

١٢٨٣ هـ - ١٣٥٣ هـ

أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه

عبد الوهاب عبد اللطيف

الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأزهر

الجزء الأول

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونؤمن به ، وتوكل عليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد : فيقول العبد الضعيف ، الراجي رحمة ربه الكريم ، محمد عبد الرحمن ابن الحافظ عبد الرحيم ، جعل الله مآلهما النعيم المقيم : إني قد فرغت بعونه تعالى من تحرير المقدمة التي كنت أردت إيرادها في أول شرحي لجامع الترمذي ، والآن قد حان الشروع في تحرير الشرح ، وفقني الله تعالى لإتمامه ، وأعانني عليه بفضلته وكرمه وسميته « تحفة الأحوذى في شرح جامع الترمذي » ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، وانقذ به كل من يرومه من الطالب المبتدى والراغب المنتهى ، واجعله لنا من البقيات الصالحات ، ومن الأعمال التي لا تنقطع بعد المات .

اعلم زادك الله علماً نافعاً : أي رأيت أن أكثر شراح كتب الحديث قد بدأوا شروحهم بذكر أسانيدهم إلى مصنفها ، وحكي الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » عن بعض الفضلاء : أن الأسانيد أنساب الكتب ، فأجبت أن أبدأ شرحي بذكر إسنادي إلى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ، فأقول : إني قرأت جامع الترمذي من أوله إلى آخره على شيخنا : العلامة السيد محمد نذير حسين ، المحدث الدهلوي ، رحمه الله تعالى سنة ست بعد ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية ، في دهلي ، فأجازني به ، وجمع ما قرأت عليه من كتب الحديث وغيرها ، وكتب لي الإجازة بخطه الشريف ، وهذه صورتها .

الحمد لله رب العالمين : والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين .

أما بعد : فيقول العبد الضعيف ، طالب الحسينين ، محمد نذير حسين ، عافاه الله تعالى في الدارين ؛ إن المولوى الذكى ، أبا العلى ، محمد عبد الرحمن بن الحافظ الحاج عبد الرحيم الأعظم كدهى ، المباركفورى ، قد قرأ على صحيح البخارى وصحيح مسلم وجامع الترمذي

وسنن أبي داود كل واحد منه بتمامه وكلامه ، وأواخر النسائي ، وأوائل ابن ماجه ، ومشكاة المصابيح ، وبلوغ الرام ، وتفسير الجلالين ، وتفسير البيضاوى ، وأوائل الهداية وأكثر شرح نخب الفكر ، وسمع ترجمة القرآن المحيد لإسامة أجزاء ، فعليه أن يشتغل بإقراء الكتب المذكورة ، وللوطن وسنن الدارمي والمتقي ، وغيرها من كتب الحديث والتفسير والفقه ، وتدريسها ، لأنه أهلها بالشروط المعتمدة عند أهل الحديث ، وإن حصلت القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ المكرم الأورع البارع في الآفاق محمد إسحق المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى ، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ الأجل مسند الوقت الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى ، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ القرم للعظم بقية السلف وحجة الخلف الشاه ولى الله المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى ، وباقى السند مكتوب عنده .

وأوصيه بتقوى الله تعالى في السرو العلانية ، وإشاعة السنة السنية بلاخوف لومة لأثم حرر سنة ١٣٠٦ الهجرية المقدسة .

قلت : باقى السند هكذا : قال الشاه ولى الله . قرأت طرفا من جامع الترمذى على أبى الطاهر : يعنى محمد بن إبراهيم الكردى المدنى ، وأجاز لسائر عن أبيه يعنى إبراهيم الكردى المدنى ، عن المزاحى ، يعنى السلطان بن أحمد ، عن الشهاب أحمد بن الخليل السبكى ، عن النجم الغيطى ، عن الزين زكريا ، عن العز عبد الرحيم بن محمد بن الفرات عن عمر بن الحسن المراغى ، عن الفخر بن أحمد البخارى ، عن عمر بن طبرزد البغدادى ، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن عبد الله بن أبى سهل الكروخى ، أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدي ، أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد ابن عبد الله الجراحى للروزي ، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي للروزي ، أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذى .

قلت : وإنى قرأت أطرافا من جامع الترمذى وغيره من الأمهات الست وغيرها على شيخنا العلامة الشيخ حسين بن محسن الأنصارى الخرجى اليماني ، فأجازنى لسائر ماقرأت عليه من كتب الحديث ، بل لجميع ماحواه إتخاف الأكابر في إسناد الدفاتر ، من الكتب الحديثية وغيرها ، وكتب لى الإجازة وهذه صورتها .

الحمد لله الذى تواتر علينا فضله وإحسانه ، للوصول إلينا بره وامتنانه ، والصلاة

والسلام على من صح سند كآلاته ، وتسلسل إلينا مرفوع ما وصل من هباته ، وعلى آله وأصحابه ، وناصريه وأحزابه .

وبعد : فإنه وقع الاتفاق في بلدة آره بالمولوى محمد عبد الرحمن : للتوطن مباركبر من توابع أعظم كده ، وقرأ على أطراف من الأمهات الست ، ومن موطأ الإمام مالك ومن مسند الدارمي ، ومن مسند الإمام الشافعي ، والإمام أحمد ، ومن الأدب للفرد للبخاري ، ومن معجم الطبراني الصغير ، ومن سنن الدارقطني ، وطلب مني الإجازة بعد القراءة ، ووصل سنده بسند مؤلفها الأجلاء القادة ، فاسعته بمطلوبه ، تحقيقاً لظنه ومرغوبه ، وإن كنت لست أهلاً لذلك ولا بمن يغوص في هذه المسالك ، ولكن تشبهاً بالأئمة الأعلام السابقين الكرام .

وإذا أجزت مع القصور فلإني أرجو التشبه بالدين أجازوا
للسالكين إلى الحقيقة منها سبقوا إلى غرف الجنان فجازوا

فأقول وبالله التوفيق : إني قد أجزت المولى محمد عبد الرحمن المذكور أن يروى عن هذه الكتب المذكورة بأسانيدھا المتصلة إلى مؤلفيھا ، المذكورة في ثبت شيخ مشايخنا الإمام الحافظ الرباني ، القاضي محمد بن علي الشوكاني ، المسمى « بإتحاف الأكابر في إسناده الدفاتر » مع بيان كل إسناده إلى مؤلفه ، بل أجزته أن يروى عن جميع ما حواه إتحاف الأكابر من الكتب الحديثية وغيرها ، أجازني برواية جميع ما فيه شيخاى : الشريف محمد بن ناصر الحسنى الحازمي ، وشيخنا القاضي العلامة أحمد بن الإمام المؤلف محمد بن علي الشوكاني كلاهما عن مؤلفه الإمام الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى ، وأوصيه بقوى الله في السر والعلن ، ومتابعة السنن ، وأن لا ينساني من صالح دعواته في كل حالاته ، ومشايخي ووالدي وأولادي ، وقننا لله وإياه لما يرضاه ، وسلك بنا وبه بطريق النجاة ، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرآ ، وظاهرآ وباطناً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم . مؤرخه يوم الأحد لاثنتي عشرة خلون من شهر شعبان أحدشهور ألف وثلاثمائة وأربعة عشر من الهجرة النبوية ، على مشرفها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والتحية . أملاه المجيز بلسانه ، الحقير الفقير إلى إحسان ربه الكريم الباري ، حسين ابن محسن الأنصاري الخزرجي البجائي ، عفا الله عنه .

قلت : ثبت شيخ شيوخ مشايخنا القاضي الشوكاني المسمى بإتحاف الأكابر عندي موجود ، نقلته من نسخة قلبية صحيحة ، منقولة من خط تلميذ المصنف والمجاز منه الشيخ

العلامة أبي الفضل عبد الحق الحمدي ، والآن قد طبع هذا الثبت المبارك ، وشاع ، وقد ذكر القاضي الشوكاني مصنف هذا الثبت أسانيد جابع الترمذي في فصل السين ، فقال : سنن الترمذي أروها بالسباع لجميعها من لفظ شيخنا السيد العلامة عبد القادر أحمد بإسناده المتقدم في تفسير الثعلبي ، إلى الشماخي ، عن أحمد بن محمد الشرجي البني ، عن زاهر بن رستم الأصفهاني ، عن القاسم بن أبي سهل الهروي ، عن محمود بن القاسم الأزدي ، عن عبد الجبار بن محمد المروزي ، عن محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ، عن المؤلف .

وأروها عن شيخنا المذكور بإسناده المتقدم في أول هذا المختصر إلى محمد البايلي ، عن النور علي بن يحيى الزيداني ، عن الرملي ، بإسناده المتقدم قريباً إلى ابن طبرزد ، عن عبد الملك بن أبي سهل الكروخي ، عن محمود بن القاسم الأزدي ، عن عبد الجبار ابن محمد المروزي ، عن محمد بن محبوب المروزي ، عن المؤلف .

وأروها عن شيخنا المذكور ، عن محمد بن الطيب المغربي ، عن إبراهيم بن محمد المراغي ، عن أحمد بن محمد العجلي ، عن يحيى بن مكرم الطبري ، عن جده المحب الطبري ، عن الزين المراغي ، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار ، عن أبي النجا عبد الله ابن عمر اللقي ، عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي ، عن أبي عامر الأزدي ، عن أبي محمد الجراحي ، عن أبي العباس المحبوبي عن المؤلف .

وأروها عن شيخنا السيد علي بن إبراهيم بن عامر بإسناده السابق في سنن أبي داود إلى الديبع ، عن السخاوي ، عن ابن حجر ، عن البرهان التنوخي ، عن أبي القاسم ابن عساكر ، عن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود ، عن محمد بن علي بن صالح ، عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي ، عن أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن المؤلف .

وأروها عن شيخنا السيد علي المذكور ، وشيخنا الحسن بن إسماعيل المغربي بالإسناد المتقدم في سنن أبي داود إلى علي بن أحمد المرحومي ، عن إبراهيم التماري ، عن الشهاب القليوبي ، عن النور الزيداني ، عن الشمس الرملي ، عن زكريا الأنصاري ، عن الشمس الهاياتي ، عن أحمد بن أبي زرعة ، عن أبيه ، عن الزين عبد الرحيم العراقي ، عن عمر العراقي ، عن علي بن البخاري ، عن ابن طبرزد بإسناده السابق إلى المؤلف .

وأروها عن شيخنا يوسف بن محمد بن علاء الدين المزجاجي ، عن أبيه عن جده عن إبراهيم الكردى بإسناده المتقدم في سنن أبي داود إلى ابن طبرزد بإسناده المذكور ههنا إلى المؤلف . انتهى ما في إتخاف الأكابر .

قلت : قد قال العلامة الشوكاني في خطبة هذا الثبت . قد اقتضت في الغالب على ذكر
إسناد واحد ، وأحلت في أسانيد البعض على البعض طلبا للاختصار . انتهى . فعليك :
أن ترجع إلى إتحاف الأكابر لتقف على ما أحال عليه في أسانيد جامع الترمذي بعضها
على البعض ، وأنا أذكر ههنا إسناده المتقدم في تفسير الثعلبي إلى الشماخي . قال الشوكاني:
تفسير الكشف والبيان في تفسير القرآن : أرويه عن شيخي السيد عبد القادر بن أحمد ،
عن شيخه السيد سلمان بن يحيى الأهدل ، عن السيد أحمد بن محمد الأهدل ، عن السيد
يحيى بن عمر الأهدل ، عن السيد العلامة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل ، عن يوسف
ابن محمد البطاح الأهدل ، عن السيد طاهر بن حسين الأهدل ، عن الحافظ الديبع ، عن
زين الدين الشرجي ، عن تقيس الدين العلوي ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي الخير
الشماخي إلخ .
وها أنا أشرع في القصود ، متوكلا على الله الملك الودود ، وما توفيقى إلا بالله ،
وهو حسبي ونعم الوكيل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين
 أما بعد : فيقول العبد الضعيف ، محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم
 المباركفوري ^(١) عفا الله عنه تعالى عنهما : إني قرأت هذا الكتاب المبارك ، أغنى
 « جامع الترمذى » من أوله إلى آخره ، على شيخنا العلامة السيد محمد نذير حسين
 المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى ، أجازني به وقال : إني حصلت القراءة والسماعة
 والإجازة عن الشيخ المكرم الأورع البارع فى الآفاق ، محمد إسحاق ، المحدث
 الدهلوى ، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ الأجل مسند الوقت
 الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى ، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن أبيه
 الشيخ القرم المعظم بقية السلف حجة الخلف الشاه ولى الله بن الشاه عبد الرحيم
 المحدث الدهلوى ، وقال الشاه ولى الله : قرأت على أبى الطاهر المدنى طرفاً من جامع
 الترمذى وأجاز لسائره ، عن أبيه ، عن المزاحى ، عن الشهاب أحمد السبكى عن
 النجم الفيضى ، عن الزين زكريا ، عن العز عبد الرحيم بن محمد القرات ، عن عمر
 ابن الحسن المراغى ، عن الفخر بن أحمد البخارى ، عن عمر بن طبرزد البغدady ،
 أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن أبى القاسم إلخ ...

(١) مباركپور : قرية كبيرة عامرة من قرى بلدة أعظم كده الواقعة فى أرض الهند . وهى
 فى وسط بلاد جوتپور وبارس وغازپور وكوركپور .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح الكتاب بالبسملة اقتداء بكتاب الله العظيم ، واقتفاء بكتب نبيه الكريم ، وعملا بمحدثه في بداءة كل أمر ذي بال بيسم الله الرحمن الرحيم . وهو ما أخرجه الحافظ عبد القادر الرهاوى في أربعينه من حديث أبي هريرة مرفوعا « كل أمر ذي بال لا يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » .

واقصر المصنف على البسملة كالإمام البخارى في صحيحه ، وكأكثر المتقدمين في تصانيفهم ، ولم يأت بالحمد والشهادة ، مع ورود قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وقوله « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » وأخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة ، لما قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : من أن الحديثين في كل منهما مقال ، سلمنا صلاحيتهما للعجب ! لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا ، فلعله حمد وتشهد نطقا عند وضع الكتاب . ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسملة ، لأن القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها ، انتهى كلام الحافظ . قلت : قد جاء في رواية لفظ « ذكر الله » . ففي مسند الإمام أحمد : حدثنا أبي حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهو أتر أو أقطع » فهذه الرواية يجمع بين الروايات الثلاث المختلفة للتقدمة . قال تاج الدين السبكي في أول طبقات الشافعية في الجمع بين هذه الروايات الثلاث المختلفة ما لفظه : وأما الحمد والبسملة فخاثران ، يعنى بهما ما هو الأعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه على الجملة ، إما بصيغة الحمد أو غيرها ، ويدل على ذلك رواية ذكر الله ، وحينئذ فالحمد والذكر والبسملة سواء ، وجائز أن يعنى خصوص الحمد وخصوص البسملة ، وحينئذ فرواية الذكر أعم ، فيقضى لها على الروایتين الآخرين لأن المطلق إذا قيد بقيدين متنافيين لم يعمل على واحد منهما ، ويرجع إلى أصل الاطلاق ، وإنما قلنا إن خصوص

الحمد والبسملة متافيان، لأن البداءة إنما تكون بواحد، ولو وقع الابتداء بالحمد لما وقع بالبسملة وعكسه، ويدل على أن المراد الذكر، فتكون روايته هي المعتبرة [و] أن غالب الأعمال الشرعية غير مفتحة بالحمد كالصلاة فإنها مفتحة بالتكبير والحج وغير ذلك، فإن قلت: لكن رواية بحمد الله أثبت من رواية بذكر الله، قلت: صحيح ولكن لم قلت إن المقصود بحمد الله خصوص لفظ الحمد، ولم لا يكون المراد ما هو أعم من لفظ الحمد والبسملة، ويدل على ذلك ما ذكرت لك من الأعمال الشرعية التي لم يشرع الشارع افتتاحها بالحمد بخصوصه. انتهى كلام التاج السبكي. ثم قال الحافظ ابن حجر في تأييد كلامه المذكور: ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن اقرأ باسم ربك، فطريق التأسي به الافتتاح بالبسملة، ويؤيده أيضاً وقوع كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها، كما في حديث أبي سفيان في قصة هرقل، وحديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية وغير ذلك من الأحاديث انتهى.

تنبيه: قال الشيخ بدر الدين العيني في عمدة القاري شرح البخاري: اعتذروا عن البخاري أي عن اقتضاره على البسملة بأعذار هي بمعزل عن القبول، ثم ذكر العيني سبعة أعذار، واعترض على كل واحد منها ثم قال: والأحسن فيه ما سمعته من بعض أساتذتي الكبار أنه ذكر الحمد بعد التسمية كما هو دأب المصنفين في مسودته، كما ذكره في بقية مصنفاته، وإنما سقط ذلك من بعض المبيضين فاستمر على ذلك. انتهى كلام العيني، قلت: هذا الاعتذار أيضاً بمعزل عن القبول، فإنه ليس بحسن فضلاً عن أن يكون أحسن، بل هو أبعد الأعذار كلها، فإن قوله: إنه ذكر الحمد بعد التسمية في مسودته إلخ ادعاء محض لا دليل عليه. وأما قوله كما هو دأب المصنفين فيدل على أنه لم يرتصيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه، وأهل عصره وغيرهم من المتقدمين، فإنه لم يكن دأبهم في ابتداء تصانيفهم ذكر الحمد بعد التسمية، بل كان دأبهم الاقتصار على التسمية، كما صرح به الحافظ ابن حجر، وأما قوله كما ذكره في بقية مصنفاته، فيدل على أنه لم يرتصيف مصنفات البخاري أيضاً، فإن من مصنفاته الأدب المفرد وكتاب خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وكتاب الضعفاء والتاريخ الصغير وجزء القراءة خلف الإمام وجزء رفع اليدين،

ولم يذكر في ابتداء واحد من هذه الكتب الحمد بعد التسمية ، بل اقتصر في كل منها على التسمية : قال الحافظ في الفتح : وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء الخطبة فيها حمد وشهادة فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب ، وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه وأهل عصره ، كما لك في المؤطا وعبد الرازق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة ولم يزد على التسمية وهم الأكثر ، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، أفيقال في كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك ؟ كلا بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظا ، ويؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد : أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا كتب الحديث ، ولا يكتبها ، والعامل له على ذلك إسراع أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب ، ولهذا من افتتح كتابه بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم والله تعالى أعلم . انتهى كلام الحافظ .

تنبيه آخر : قد اختلفوا في حديث الحمد المذكور ، فبعضهم ضعفوه كالحافظ ابن حجر ، وبعضهم حسنوه كالحافظ ابن الصلاح ، وبعضهم صحّوه كابن حبان . قال العيني « في عمدة القارى » : الحديث صحيح صححه ابن حبان وأبو عوانة ، وقد تابع سعيد بن عبد العزيز قرة كما أخرجه النسائي . انتهى . قلت : قد وقع في إسناده ومثته اختلاف كثير ، وقد استوعب طرقه وألفاظه تاج الدين السبكي في أول كتاب طبقات الشافعية الكبرى ، وبسط الكلام في بيان ما وقع إسناده ومثته من الاختلاف ، ثم في دفعه ، وقال في آخر كلامه باللفظ : هذا منتهى الكلام على الحديث ، ولا ريب في أنه بعد ثبوت صحته ورفعته مسندا غير بالغ مبلغ الأحاديث المتفق على أنها مسندة ، ولكن الصحيح مراتب . انتهى كلام السبكي ، وقال في أثناء كلامه : وقد قضى ابن الصلاح بأن الحديث حسن دون الصحيح . وفوق الضعيف ؛ محتجا بأن رجاله رجال الصحيحين سوى قرة ، قال : فإنه ممن انقرد مسلم عن البخارى بالتخرج له انتهى .

فائدة : قال الحافظ في الفتح : اختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعرا ، فجاء عن الشعبي منع ذلك ، يعنى كتابة بسم الله الرحمن الرحيم في أوله ، وعن الزهري

أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الهروي الكروخي في العشر الأول من ذى الحجة سنة ٥٤٧ هـ سبع وأربعين وخمسمائة ، بمكة شرفها الله وأنا أسمع . قال : أنا القاضي الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد

قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك ، وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب هو المختار انتهى . وقال القاري في المراقبة : والأحسن التفصيل ، بل هو الصحيح ، فإن الشعر حسنة حسن وقيحه قبيح ، فيصان إيراد البسملة في الممجوبات ومدائح الظلمة ونحوها . انتهى .

قوله : أخبرنا الشيخ (أبو الفتح) قائله عمر بن طبرزد البغدادى تلميذ أبي الفتح عبد الملك . (عبد الله بن أبي سهل) بالجر هو اسم أبي القاسم (الهروي) بالهاء والراء المهملة المفتوحين نسبة إلى الهراة مدينة مشهورة بخراسان كذا في الغني للعلامة عبد طاهر صاحب مجمع البحار . (الكروخي) بفتح الكاف وضم الراء الخفيفة وبالحاء المعجمة منسوب إلى كروخ من بلاد خراسان ، والمراد به عبد الملك بن أبي القاسم راوى الترمذى ، كذا في الغني ، وقال في القاموس : كروخ كصبور قرية بهراة انتهى .

فائدة : قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته : قد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم مسكن القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان وأضاع كثير منهم أنسابهم ، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى الأوطان ، قال : ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما بالانتساب فليبدأ بالأول ثم بالثاني للمتقل إليه . وحسن أن يدخل على الثانى كلمة « ثم » ، فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً « فلان المصرى ثم دمشق » ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فجأز أن ينسب إلى القرية أو إلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التى تلك البلدة منها أيضاً . انتهى . (وأنا أسمع) جملة حالية ، أى قال عمر بن طبرزد ، أخبرنا أبو الفتح والحال أنى كنت سامعاً (قال أنا القاضي) أى قال الكروخي : أخبرنا القاضي ، فقوله « أنا » رمز إلى أخبرنا ، قال النووى في مقدمة شرح مسلم : جرت العادة بالاقصاء على الرمز في حدثنا وأخبرنا ، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى ، فيكتبون من حدثنا « ثنا » وهى الثاء والنون والألف ، وربما حذف الثاء ، ويكتبون أخبرنا « أنا » ولا تحسن زيادة الباء قبل نا . انتهى .

الأزدى رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنين وثمانين وأربعمائة ، قال الكروخي : وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم

فائدة: قال النووي: كان من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين حدثنا وأخبرنا: أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعنا من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه . وجمهور أهل العلم بالشرق . قال محمد بن الحسن الجوهري المصري، وهو مذهب أكثر أهل الحديث الذين لا يعصم أحد، وروى هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب ، وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة . وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً انتهى . قلت : وكذا الإخبار بخصوص بالقراءة على الشيخ ، قال الحافظ : ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة ، وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد ، لكن لما تقرر في الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية ، فتقدم على الحقيقة اللغوية ، مع أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشاركة ومن تبعهم ، وأما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح ، بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد انتهى كلام الحافظ . قلت : وهو مذهب الإمام البخاري . واعلم أن ههنا تفصيلاً آخر . وهو أن من سمع وحده من لفظ الشيخ قال حدثني ، ومن سمع مع غيره جمع ، فقال حدثنا ، وكذا الفرق بين أخبرني وبين أخبرنا (الأزدى) منسوب إلى الأزد : بفتح الهمزة المفتوحة وسكون الزاي المعجمة ، قليلة (قراءة عليه وأنا أسمع) أي أخبرنا القاضى حال كونه يقرأ عليه وأنا أسمع ، أو حال كونه قارئاً عليه غيرى وأنا أسمع ، فقلوه قراءة مصدر بمعنى اسم المفعول أو اسم الفاعل ، منصوب على الحالية ، قال السيوطى في تدريب الراوى . قول الراوى أخبرنا سماعاً أو قراءة هو من باب قولهم « أنته » سعيّاً » وكلته شافية ، وللنحاة فيه مذاهب : أحدها وهو رأى سيئونه أنها مصادر وقعت وقع فاعل حالا ، كما وقع المصدر موقعه نعتاً ، في « زيد عدل » وأنه لا يستعمل منها إلا ما سمع ولا يقاس ، فلى هذا استعمال الصيغة المذكورة في الرواية ممنوع ، لعدم نطق العرب بذلك . الثانى وهو للبرد : ليست أحوالاً بل مفعولات لفعل مضمر من لفظها ، وذلك المضمر هو الحال ، وأنه يقاس فى كل ما دل عليه الفعل للتقدم ، وعلى هذا تخرج الصيغة المذكورة ، بل كلام ابن حبان فى تذكرته يقتضى أن أخبرنا سماعاً مسموع ، وأخبرنا قراءة لم يسمع ،

الترياق ، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد
 النورجى رحمهما الله قراءة عليهما وأنا أسمع فى ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين
 وأربعمائة ، قالوا أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحى
 المروزى الرزبانى قراءة عليه ، أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل
 المحبوبي المروزى ، فأقر به الشيخ الثقة الأمين ،

وأنه يقاس على الأول على هذا . القول الثالث : وهو للزجاج ، قال بقول سيويه
 فلا يضمركه مقيس . الرابع : وهو للسيرافى ، قال هو من باب « جلست قعودا »
 منصوب بالظاهر ، مصدرا معنويا . انتهى كلام السيوطى (الترياق) منسوب إلى
 الترياق : بالكسر قرية بهراة (النورجى) قال فى المعنى : بمضمومة وسكون واو وبراء
 وجيم منسوب كذا ، والمراد منه أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل أحد مشايخ
 الكروخى فى الترمذى . انتهى . قال فى القاموس فى باب الغور : الغورة بالضم قرية
 عند باب هراة وهو غورجى على خلاف القياس انتهى (قالوا) أى الأزدى والترياقى
 والنورجى ، وهم شيوخ الكروخى ، (الجراحى) قال . فى المعنى . بمفتوحة وشدة
 راء وبحاء مهملة منه ، عبد الجبار بن محمد انتهى . (المروزى) منسوب إلى مرو ، قال
 فى القاموس ، بلد بفارس ، والنسبة مروى ومروى ومروذى انتهى . وقال فيه أيضا :
 المروزى نسبة إلى مرو بزيادة زاي مدينة بخراسان انتهى وقال ابن الهمام فى فتح القدير
 المروى بسكون الراء نسبة إلى قرية من قرى الكوفة ، وأما النسبة إلى مرو المعروفة
 بخراسان فقد التزموا فيها بزيادة الزاي ، كأنه للفرق بين القرينتين انتهى (الرزبانى) قال
 فى المعنى : بمفتوحة وسكون راء وضم زاي وبموحدة وبنون ، منسوب إلى مرزبان :
 جدهم بن أحمد راوى الترمذى انتهى . وقالت فيه أن الرزبانى وقع نعتا لأبي محمد عبد الجبار
 لا لمحمد بن أحمد ، وقال فى القاموس : المرزبة كمرحلة رئاسة الفرس ، وهو مرزبانهم
 بضم الزاي ج مراربة . (أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزى
 فأقر به الشيخ الثقة الأمين) ، هكذا وقعت هذه العبارة فى النسخ المطبوعة فى الهند بزيادة
 لفظ « فأقر به الشيخ الثقة الأمين » بعد لفظ المروزى ، وقد وقعت هذه العبارة فى بعض
 النسخ القلمية الصحيحة هكذا : أنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب
 ابن فضيل المحبوبي المروزى ، بحذف لفظ فأقر به ، ووقوع لفظ الشيخ الثقة الأمين بعد

لفظ أنا ، وهكذا وقعت هذه العبارة في الأثبت الصحيحة ، كثبت الكردى والكزرى والشونانى والشاه ولى الله ، وهذا مما أفادنى شيخنا العلامة القاضى حسين بن محسن الأنصارى الحزرجى السعدى اليمانى غفر الله له ، وقد وقعت هذه العبارة في نسخة قلبية صحيحة ، عتيقة هكذا : قال أنبأ أبو العباس محمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزي الشيخ الثقة الأمين قال أنبأ أبو عيسى بن سورة الترمذى ، بحذف لفظ فأقر به ، وهذه النسخة موجودة في مكتبة خدا بخش خان العظيم أبادى .

تبينه : العبارة التى وقعت في بعض النسخ القلبية والأثبت الصحيحة معناها ظاهر واضح وكذا العبارة التى وقعت في النسخة القلبية العتيقة معناها واضح ، وأما العبارة التى وقعت في النسخ المطبوعة فقد جزم بعض أهل العلم بأن جملة فأقر به الشيخ الثقة الأمين فيها غلط لا يستقيم معناها .

قلت . هذه الجملة فيها ليست عندى بغلط بل هى صحيحة معناها مستقيم ، فاعلم أن المراد بالشيخ الثقة الأمين في هذه الجملة أبو محمد عبد الجبار ، والمعنى ، أن القاضى الزاهد أبا عمرو الشيخ أبا نصر عبد العزيز والشيخ أبا بكر أحمد بن عبد الصمد من تلامذة أبى محمد عبد الجبار أخذوا هذا الكتاب عنه بالعرض عليه ، بأن كان أحد من تلامذته يقرؤه عليه والباقون كانوا يسمعون ، والشيخ أبو محمد عبد الجبار كان مصفيا فاهما غير منكر ، وكان قراءة القارىء عليه هكذا . قلت : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب ابن فضيل المحبوبي المروزي إلخ فأقر به الشيخ الثقة الأمين . أى أبو محمد عبد الجبار يعنى فأقر بما قرأ عليه ، ولم ينكر فصح سماعهم منه وجاز لهم الرواية عنه . وينبغى لكل من يقرأ هذا الكتاب على شيخه ويعرضه عليه أن يقول بعد قوله قراءة عليه . قيل له قلت أخبرنا أبو العباس إلخ ، ولا بد لنا من أن نذكر ههنا بعض عبارات تدريب الراوى وغيره ليوضح لك ما قلنا في تصحيح الجملة المذكورة . قال السيوطى في التدريب . القسم الثانى من وجوه التحمل . القراءة على الشيخ ، ويسمى أكثر الحديثين عرضا ، سواء قرأت عليه بنفسك أو قرأ عليه غيرك وأنت تسمع ، والأحوط في الرواية بها أن يقول قرأت على فلان إن قرأ بنفسه ، أو قرأ عليه وأنا أسمع فأقر به ، ثم يلى ذلك عبارات السماع مقيدة بالقراءة : كحدثنا بقراءة أو قرأ عليه وأنا أسمع ، أو أخبرنا بقراءة أو قرأ

عليه وأنا أسمع انتهى . وقال فيه . وإذا قرأ على الشيخ قائلا أخبرك فلان أو نحوه كقلت أخبرنا فلان والشيخ مصغ إليه فافهم له غير منكسر ولا مقر لفظا صح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة ، ولا يشترط نطق الشيخ بالإقرار كقوله نعم ، على الصحيح الذي قطع به جماهير أصعاب الفنون وشرط بعض أصعاب الشافعية والظاهرين نطقه به انتهى كلام السيوطي ملخصا . وقال النووي في مقدمة شرح مسلم ، جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط ، وينبغي للقارىء أن يلفظ بها ، وإذا كان في الكتاب : قرىء على فلان أخبرك فلان فليقل القارىء : قرىء على فلان قيل له أخبرك فلان ، وإذا كان فيه قرىء على فلان أخبرنا فلان فليقل قرىء على فلان قيل له قالت أخبرنا فلان . انتهى كلام النووي . فإذا وقفت على هذه العبارات وعرفت مدلولها يتضح لك ما قلنا في تصحيح جملة فأقر به الشيخ الثقة الأمين إن شاء الله تعالى .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى في توجيه الجملة المذكورة ما لفظه : المراد بالشيخ هو المحبوبي كما في ثبت ابن عابدين ، وهذه العبارة يعنى فأقر به الشيخ الثقة الأمين ليست في النسخ العتبرة ، وأما على تقدير وجودها في الكتاب فمرادها أن الشيخ المحبوبي نسخ الكتاب ، وكان علم من قبله بالصدور ، فإذا صار العلم بالكتاب فاحتاج تلامذة الشيخ المحبوبي إلى أن يقر المحبوبي بكتابه وصحته ، فلذا قال تلميذ المحبوبي أقر الشيخ المحبوبي بهذا الكتاب لتوثيق الكتاب انتهى كلامه .

قلت . هذا التوجيه باطل جدا ، فإن مبناه على أن علم من قبل الشيخ المحبوبي من أصعاب الكتب الستة وغيرهم كان في الصدور ولم يكن في الكتاب ، وهذا باطل ظاهر البطلان ، وقد عرفت في المقدمة أن تدوين الأحاديث وجمعها في الكتاب قد حدث في أواخر عصر التابعين ، قال الحافظ في مقدمة الفتح . إن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصره وعصر أصعابه وتبعهم مدونة في الجوامع . إلى أن قال : ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء بالأمصار وكثر الابتداع اهـ .

وتنبيه آخر : قال بعضهم في توجيه الجملة المذكورة : إن قوله فأقر به الشيخ الثقة الأمين يحتمل وجهين أحدهما أن يقال : بأن المراد بالشيخ الثقة الأمين هو أبو العباس الذي تلميذه أبو محمد عبد الجبار ، والمعنى على هذا الوجه : أن القاضي الزاهد أبا عامر أو الشيخ

..

أبا نصر أو الشيخ أبا بكر الذين هم تلامذة أبي محمد عبد الجبار قد سأل أستاذ أستاذه أعني أبا العباس عن أنك أخبرت تلميذك أبا محمد عبد الجبار بهذا الكتاب فأقر به ، أى بالإخبار بهذا الكتاب أبو العباس وأجاب بإقرار الإخبار ، وثانيهما أن يراد بالشيخ الثقة الأمين أبو محمد عبد الجبار ، ويكون المعنى على هذا أنه سأل أحد تلامذته وهم القاضي الزاهد أبو عامر وأبو نصر وأبو بكر عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس فأقر به أبو محمد عبد الجبار بأخذ هذا الكتاب من شيخه أبي العباس . هذا هو الوجه الثاني ، فعلى كلا الوجهين : الضمير في قوله به راجع إلى الإخبار بهذا الكتاب الذى يفهم ضمنا ، وفاعل قوله أقر العبر عنه بالشيخ الثقة الأمين إما أبو العباس . وإما أبو محمد عبد الجبار انتهى كلامه .

قلت : هذا التوجيه أيضاً ليس بشيء ، فإن في كلا الوجهين من هذا التوجيه نظراً أما الوجه الأول : فلأن مبناء على أن أحداً من تلامذة أبي محمد عبد الجبار المذكورين قد لقي أستاذ أستاذه أعني أبا العباس ، وهذا ادعاء محض . فلا بد لهذا البعض أن يثبت أولاً لقاءه منه ثم بعد ذلك يتوجه إلى هذا الوجه ودونه خبط القناد . وأما الوجه الثاني ففيه أن أبا محمد عبد الجبار ، لما حدث تلامذته المذكورين بلفظ أخبرنا أبو العباس فبعد سماعهم هذا اللفظ منه لامعنى لسؤال أحد تلامذته عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس ، فتفكر .

تنبيه آخر قال صاحب الطيب الشاذلي : في توجيه الجملة المذكورة مالفظة : الظاهر أن المراد بالشيخ الثقة أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ، فقائل هذا القول هو أبو محمد عبد الجبار الجراحي ، فالعنى أن تلامذة أبي العباس لما قرؤا الكتاب على أستاذهم أبي العباس . فقال لهم : نعم هذا كنت قرأت عليكم . انتهى كلامه .

قلت : هذا التوجيه أيضاً باطل ظاهر البطلان ، فإن تلامذة أبي العباس إما كانوا قرؤا الكتاب على أستاذهم أبي العباس وكان هو ساكتاً مصغياً لقراءتهم أو كان هو القارىء وهم كانوا ساكتين مصغين لقراءته ، فعلى التقدير الأول لا معنى لقوله ، فقال لهم نعم هكذا كنت قرأت عليكم ، وعلى التقدير الثاني لا معنى لقوله لما قرؤا الكتاب فتفكر ثم قال ويمكن أن يكون المراد من الثقة الأمين هو عبد الجبار ، وقائل قوله فأقر به أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي الحافظ قال :

أبواب الطهارة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عبد الجبار ، فالمنى أن تلامذة عبد الجبار قالوا له أخبرك أبو العباس ؟ فقال : نعم أخبرني أستاذي أبو العباس . فهذا معنى قوله فأقر به الشيخ الثقة الأمين . انتهى . قلت : قد أخذ هذا صاحب الطيب الشذى من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين لبعضهم ، ولكنه قد تخطى فى قوله ، وقائل قوله أقر به أيضاً عبد الجبار .

قوله (أخبرني أبو محمد بن عيسى بن سورة) بفتح السين وسكون الواو (الترمذي) بكسر التاء واليم وبضمهما وفتح التاء وكسر اليم مع الدال المعجمة ، نسبة إلى مدينة قديمة على طرق جيحون : نهر بلخ . (الحافظ) تقدم حد الحافظ فى المقدمة ، وتقدم فيها أيضاً ترجمة أبى عيسى الترمذي وما يتعلق بكنيته .

قوله (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أبواب جمع باب ، وهو حقيقة لما كان حسياً يدخل منه إلى غيره ، ومجاز لعنوان جملة من المسائل المتناسبة . واعلم أنه قد جرت عادة أكثر المصنفين من الفقهاء أنهم يذكرون مقاصدهم بعنوان الكتاب والباب والفصل ، فالكتاب عندهم عبارة عن طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة شملت أنواعاً أو لم تشمل ، فإن كان تحته أنواع فكل نوع يسمى بالباب ، والأشخاص المدرجة تحت النوع تسمى بالفصول ، وقال السيد نور الدين فى فروق اللغات . الكتاب هو الجامع لمسائل متحدة فى الجنس مختلفة فى النوع ، والفصل هو الجامع لمسائل متحدة فى النوع

١ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ،

مختلفة في الصنف ، والفصل هو الجامع لمسائل متحدة في الصنف مختلفة في الشخص . انتهى .
وهكذا جرت عادة أكثر المحدثين أنهم يذكرون الأحاديث والآثار في كتبهم على طريقة
الفقهاء بعنوان الكتاب والباب . لكن الترمذى يذكر مكان الكتاب لفظ الأبواب .
ولفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أبواب الطهارة وأبواب الصلاة وأبواب
الزكاة ، وهكذا ، ثم يزيد بعد الأبواب مثلاً يقول : أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وأبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال بعض العلماء في توجه
هذه الزيادة ما لفظه : فائدة ذكره أى ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإشارة
إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لاموقوفات ، ذلك لأن قبل زمان الترمذى
وطبقته كانت العادة أنهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار ، كما يفصح عنه مؤطاً مالك
ومغازى موسى بن عقبة وغيرهما ، ثم جاء البخارى والترمذى وأقرانها فميزوا الأحاديث
المرفوعة عن الآثار انتهى ، والمراد من الطهارة الطهارة من الحدث والنجس ؛ وأصلها
النظافة والزهارة من كل عيب حسى أو معنوى ، ومنه قوله تعالى «إنهم أناس يتطهرون»
والطهارة لما كانت مفتاح الصلاة التى هى عماد الدين افتتح المؤلفون بها مولفاتهم .

قوله (باب ماجاء لا تقبل صلاة بغير طهور) بضم الطاء وفتحها .

١ - قوله (حدثنا قتيبة) بضم القاف وفتح المثناة فوقانية (بن سعيد) الثقفى مولاهم
أبو رجاء الغلانى ، محدث خراسان ولد سنة ١٤٩ تسع وأربعين ومائة ، وسمع من مالك
والليث وابن لهيعة وشريك وطبقته ، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه ، وكان ثقة عالماً صاحب
حديث ورحلات ، وكان غنيا متمولاً ، قال ابن معين ثقة وقال النسائى ثقة مأمون مات سنة
٢٤٠ أربعين ومائتين عن إحدى وتسعين سنة . كذا في تذكرة الحفاظ (أبو عوانة)
اسمه الوضاح بن عبد الله الشكرى الواسطى البزاز أحد الأعلام روى عن قتادة وابن
المنكدر وخلق ، وعنه قتيبة ومسدد وخلائق ، ثقة ثبت مات سنة ١٧٦ ست وسبعين ومائة

فائدة : قال النووي : جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال

عن سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادٌ ،

الإسناد في الخط ، وينبغي للقارىء أن يلفظ بها انتهى . قلت . فينبغي للقارىء أن يقرأ هذا السند هكذا : قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال أخبرنا أبو عوانة ، بذكر لفظ قال قبل حدثنا قتيبة وقبل أخبرنا أبو عوانة . (عن سَمَاكِ) بكسر السين المهملة وتحفيف اليم (بن حرب) ابن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي ، صدوق وروايته . عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخره فكان ربما يلحق ، كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة : أحد الأعلام التابعين ، عن جابر بن سمرة والعمان بن بشير ثم عن علقمة بن وائل ومصعب ابن سعد وغيرهم ، وعنه الأعمش وشعبة وإسرائيل وزائدة وأبو عوانة وخلق ، قال ابن اللديني : له نحو مائتي حديث ، وقال أحمد أحمد أصح حديثا من عبد الملك بن عمرو وثقه أبو حاتم وابن معين في رواية ابن أبي خيثمة وابن أبي مريم وقال أبو طالب عن أحمد مضطرب الحديث . قلت عن عكرمة فقطعات سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة انتهى (ح) أعلم أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد وهي حاء مهملة مفردة ، والمختار أنها مأخوذة من التحول ، لتحواله من إسناد إلى إسناد وأنه يقول القارىء إذا انتهى إليها ويستمر في قراءة ما بعدها ، وقيل إنها من حال الشيء يحول إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية ، وقيل إنها رمز إلى قوله الحديث ، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث ، قاله النووي (قال ونا هناد) أى قال أبو عيسى الترمذى ، وحدثنا هناد وهو ابن السرى بن مصعب الحافظ القدوة الزاهد شيخ الكوفة أبو السرى التميمي الدارمي ، روى عن أبي الأحوص سلام وشريك بن عبد الله وإسماعيل بن عياش وطبقته ، وعنه الجماعة سوى البخارى وخلق ، سئل أحمد بن حنبل عن يكتب بالكوفة ، قال عليكم بهناد ، قال قتيبة ما رأيت وكيعا يعظم أحدا تعظيمه هنادا ، ثم يسأله عن الأهل . وقال النسائي ثقة توفي سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين عن إحدى وتسعين سنة وما تزوج قط ولا تسرى ، وكان يقال له راهب الكوفة ، وله مصنف كبير في الزهد . كذا في تذكرة الحفاظ .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى ما لفظه : ربما تجد في كتب الصحاح وغيرها أنهم يبدؤن السند من الأول أى الأعلى بالنعنة ثم فى الأسفل بالإخبار والتحديث ، لأن التدليس

لم يكن في السلف وحدث في التأخرين فاحتاج المحدثون إلى التصريح بالسماع . انتهى .

قلت قوله « التدليس لم يكن في السلف وحدث في التأخرين » مبنى على غفلة عن أسماء الرجال ، فقد كان التدليس في السلف وكان كثير من التابعين وأتباعهم مدلسين ، وهذا أمر جلى عند من طالع كتب أسماء الرجال والكتب المؤلفة في المدلسين ، ومن التابعين الذين كانوا موصوفين بالتدليس معروفين به : قتادة وأبو الزبير المسكي وحميد الطويل وعمرو بن عبد الله السبيعي والزهرى والحسن البصرى وحبيب بن أبى ثابت الكوفى وابن جريج المسكى وسليمان التيمي وسليمان بن مهران الأعمش وعبد بن عجلان المدني وعبد الملك بن عمير القبطى الكوفى وعطية بن سعيد العوفى وغيرهم ، فهؤلاء كلهم من التابعين موصوفون بالتدليس . فقول هذا القائل : التدليس لم يكن في السلف وحدث في التأخرين باطل بلا مرية ، بل الأمر بالعكس : قال الفاضل اللكنوى في ظفر الأمانى ص ٢١٣ : قال الحلبي في التبيين : التدليس بعد سنة ثلاثمائة يقل جداً ، قال الحاكم لا أعرف في التأخرين يذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندى انتهى .

تنبيه آخر : وقال هذا القائل : قال شعبة إن التدليس حرام والمدلس ساقط العدالة ومن ثم قالوا السند الذى فيه شعبة برىء من التدليس وإن كان بالنعنة انتهى .

قلت : لم يقل أحد من أئمة الحديث أن السند الذى فيه شعبة برىء من التدليس ، بل قالوا إن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم ، صرح به الحافظ فى الفتح ، وقال البيهقى فى المعرفة : رويناه عن شعبة قال كنت أتفتقد فم قتادة فإذا قال ثنا وسمعت حفظته ، وإذا قال حدث فلان تركته ، وقال : رويناه عن شعبة أنه قال كفيتم تدليس ثلاثة الأعمش وأبى إسحاق وقاتدة ، قال الحافظ فى كتابه تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس بعد ذكر كلام البيهقى هذا ما لفظه : فهذه قاعدة جيدة فى أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق أشعبة دلت على السماع ، ولو كانت معنعة انتهى . وأما القول بأن السند الذى فيه شعبة برىء من التدليس فلم يقل بهذا الإطلاق أحد . فتفكر (نا وكيع) هو ابن الجراح بن مليح الرواسى الكوفى . محدث العراق ولد سنة تسع وعشرين ومائة ، سمع هشام بن عروة والأعمش وابن عون وابن جريج وسفيان وخلائق ، وعنه ابن المبارك مع تقدمه وأحمد وابن المدينى ويحيى وإسحاق وزهير

عن إسرائيل ،

وأمم سواهم ، وكان أبوه على بيت المال وأراد الرشيد أن يولى وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع
وقل أحمد : ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع توفي سنة ١٩٧ سبيع وتسعين
ومائة يوم عاشوراء ، كذا في تذكرة الحفاظ ، وقال الحفاظ في التقريب ثقة حافظ .

تنبيه : قال بعض الحنفية : إن وكيع بن الجراح كان يفتى بقول أبي حنيفة ، وكان قد
سمع منه شيئاً كثيراً انتهى . وزعم بعضهم أنه كان حنفياً يفتى بقول أبي حنيفة ويقلده .
قلت : القول بأن وكيعاً كان حنفياً يقلد أبا حنيفة باطل جداً ، ألا ترى أن الترمذى
قال في جامعه هذا في باب إشعار البدن : سمعت يوسف بن عيسى يقول سمعت وكيعاً يقول
حين روى هذا الحديث (يعنى حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قبله التلعين
وأشعر الهدى) فقال : لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في الإشعار فإن الإشعار سنة ،
وقولهم بدعة ، وسمعت أبا السائب يقول : كنا عند وكيع فقال رجل ممن ينظر في الرأي .
أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول أبو حنيفة هو مثله ، قال الرجل فإنه قد روى
عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله . قال فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال
أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم ، ما أحقك بأن تحبس
ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا انتهى ، فقول وكيع هذا من أوله إلى آخره ينادى
بأعلى نداء أنه لم يكن مقلداً لأبي حنيفة ، ولا لغيره بل كان متبعاً للسنة منكراً أشد
الإنكار على من يخالف السنة وعلى من يذكر عنده قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيذكر هو قول أحد من الناس مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم ، وأما من قال إن وكيعاً
كان يفتى بقول أبي حنيفة فليس مراده أنه كان يفتى بقوله في جميع المسائل ، بل مراده أنه
كان يفتى بقوله في بعض المسائل ثم لم يكن إفتاؤه في بعضها تقليداً لأبي حنيفة بل كان
اجتهاداً منه فوافق قوله قوله فظن أنه كان يفتى بقوله ، والدليل على هذا كله قول وكيع
الذكر : ثم الظاهر أن المسألة التي يفتى فيها وكيع بقول أبي حنيفة هي شرب نبيذ
الكوفيين ، قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته : ما فيه إلا شربه لنبيذ
الكوفيين وملازمته له ، جاء ذلك من غير وجه عنه انتهى (عن إسرائيل) هو ابن

عن سَمَآكٍ ، عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عن ابنِ عُمَرَ ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ ،

يونس بن أبي إسحق السبيعي الكوفي ، قال أحمد ثبت وقال أبو حاتم صدوق من أتقن
أصحاب إسحق ، قال الحافظ في التقریب : ثقة تكلم فيه بلا حجة (عن مصعب بن سعد)
ابن أبي وقاص الزهري المدني ثقة من أوساط التابعين ، أرسل عن عكرمة بن أبي جهل
مات سنة ١٠٣ ثلاث ومائة (عن ابن عمر) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي .
أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث بيسير واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة ،
وهو أحد الكثيرين من الصحابة والعبادة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر مات سنة ٧٣
ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها . كذا في التقریب .

قوله (لا تقبل صلاة بغير طهور) بضم الطاء ، والمراد به ما هو أعم من الوضوء
والغسل ، قال النووي : قال جمهور أهل اللغة : يقال الطهور والوضوء بضم أولهما إذا
أريد به الفعل الذي هو المصدر ويقال الطهور والوضوء بفتح أولهما إذا أريد به الماء الذي
يتطهر به . هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل اللغة ،
وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني وجماعة إلى أنه بالفتح فيها . انتهى .
والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء ، وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة
مجزئة رافعة لما في الذمة ، ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذي القبول ثمرته
عبر عنه بالقبول مجازاً ، وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم : من أتى عرفاً
لم تقبل له صلاة . فهو الحقيقي لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ، ولهذا كان بعض
السلف يقول : لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا ، قاله ابن عمر ، قال
لأن الله تعالى قال « إنما يقبل الله من المتقين » كذا في فتح الباري . والحديث نص في
وجوب الطهارة للصلاة ، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة وأجمعت
على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب ، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة ،
والحديث دليل على وجوب الطهارة لصلاة الجنازة أيضاً لأنها صلاة ، قال النبي صلى الله عليه

وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ « قَالَ هَنَادٌ فِي حَدِيثِهِ : « إِلَّا بِطُهْرٍ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ .

وسلم « من صلى على الجنازة » وقال « صلوا على صاحبكم » وقال « صلوا على النجاشي » قال الإمام البخاري : سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسليم ، وكان ابن عمر لا يصلي عليها إلا طاهرا انتهى . قال الحافظ ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لما يعنى لصلاة الجنازة إلا عن الشعبي ، قال وواقفه إبراهيم بن عليه ، ونقل غيره أن ابن جرير الطبري واقفها على ذلك وهو مذهب شاذ . انتهى كلام الحافظ . قلت : والحق أن الطهارة شرط في صحة صلاة الجنازة ولا التفات إلى ما نقل عن الشعبي وغيره .

فائدة : قال البخاري في صحيحه إذا أحدث يوم العيد أو عند الجنازة يطلب الماء ولا يتيمم انتهى . قال الحافظ في الفتح : وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجزىء لها التيمم لمن خاف فواتها يعني فوات صلاة الجنازة لو تشاغل بالوضوء ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعة والليث والكوفيين ، وهي رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف انتهى (ولا صدقة من غلول) بضم العين ، والغلول الحيانة ، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة ، قاله النووي ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي : الغلول الحيانة خفيفة ، فالصدقة من مال حرام في عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور في ذلك انتهى .

قوله : (قال هناد في حديثه إلا بطهور) أى مكان بغير طهور ، ومقصود الترمذي بهذا إظهار الفرق بين حديث قتيبة وحديث هناد فيقال قتيبة في حديثه لا تقبل صلاة بغير طهور ، وقال هناد في حديثه لا تقبل صلاة إلا بطهور .

قوله : (هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن) والحديث وأخرجه الجماعة إلا البخاري كذا في المتقى ، ورواه الطبراني في الأوسط بلفظ لا صلاة لمن لا طهور له

وفي الباب عن أبي المليح ، عن أبيه ، وأبي هريرة ، وأنس . وأبو المليح

(وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة وأنس) أما حديث أبي المليح عن أبيه فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظه « لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور » والحديث سكت عند أبو داود ثم المنذرى ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان بلفظ « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » الحديث ، وأما حديث أنس فأخرجه ابن ماجه بلفظ لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول . قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن والد أبي المليح وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزيير بن العوام وأبي سعيد الخدري وغيرهم . وقد أوضحت طرقة وألفاظه في الكلام على أوائل الترمذى انتهى .

قلت: وفي الباب . أيضا عن عمران بن حصين وأبي سبرة وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود ورياح بن حويطب عن جدته وسعد بن عمار ، ذكر حديث هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد في باب فرض الوضوء مع الكلام عليها فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إليه .

تنبيهان: الأول: أن قول الترمذى هذا الحديث يعنى حديث ابن عمر أصح شيء في هذا الباب فيه نظر ، بل أصح شيء في هذا الباب هو حديث أبي هريرة الذى أشار إليه الترمذى وذكرنا لفظه ، فإنه متفق عليه .

الثانى : قد جرت عادة الترمذى في هذا الجامع أنه يقول بعد ذكر أحاديث الأبواب : وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث بعينه بل يريد أحاديث أخرى يصح أن تكتب في الباب ، قال الحافظ العراقى : وهو عمل صحيح إلا أن كثيرا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثا آخر يصح إيراده في ذلك الباب ، وقد تقدم ما يتعلق به في المقدمة فتذكر قوله (وأبو المليح) بفتح الميم وكسر اللام (بن أسامة اسمه عامر) قال الحافظ في التريب أبو المليح بن أسامة بن عمير أو عامر بن حنيف بن ناجية الهذلى ، اسمه عامر ، وقيل زيد وقيل زياد ، ثقة من الثالثة .

ابنُ أَسَامةَ أُمِّهُ «عَامِرٌ» ، ويقال «زَيْدُ بْنُ أَسَامةَ بْنِ عُمَيْرِ الهُدَلِيِّ» .

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ،

قوله (باب ماجاء في فضل الطهور) بضم الطاء ، وقد تقدم قول أكثر أهل اللغة أنه يقال الطهور بالضم إذا أريد به الفعل ويقال بالفتح إذا أريد به الماء ، والمراد هنا الفعل ٢ - قوله (حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري) الخطمي المديني الفقيه الحافظ الثبت أبو موسى قاضي نيسابور ، سمع سفيان بن عيينة وعبد السلام بن حرب ومعن بن عيسى ، وكان من أئمة الحديث صاحب سنة ، ذكره أبو حاتم فأطنب في الثناء عليه ، وقال النسائي ثقة ، حدث عنه مسلم والترمذي والنسائي وآخرون ، قيل إنه توفي بحوسية بليدة من أعمال حمص في سنة أربع وأربعين ومائتين . كذا في تذكرة الحفاظ . وقال في التقريب ثقة متقن .

فائدة: قال الحافظ الذهبي في الميزان، إذا قال الترمذي ابن الأنصاري ف يعني به إسحاق بن موسى الأنصاري . انتهى قلت: الأمر كما قال الذهبي، لكن يقول الترمذي. الأنصاري لا ابن الأنصاري كما قال في باب ماء البحر أنه طهور : حدثنا قتيبة عن مالك ح وحدثنا الأنصاري قال حدثنا معن إلخ . وكما قال في باب التغليس بالفجر : حدثنا قتيبة عن مالك بن أنس ح قال ونا الأنصاري ناعم إلخ ثم قال قال الأنصاري فر النساء متلفعات بمروطهن إلخ ، فالحاصل أن الترمذي إذا قال في شيوخه الأنصاري ف يعني به إسحاق بن موسى الأنصاري لا غير ، فاحفظ هذا فإنه نافع .

تنبيه: قد غفل صاحب الطيب الشذى عما ذكرنا آتفا من أن الترمذي إذا يقول الأنصاري ف يعني به إسحاق بن موسى الأنصاري فلذلك قد وقع في مغلة عظيمة ؛ وهي أنه قال في باب ماء البحر أنه طهور مالفظة : قوله الأنصاري هو يحيى بن سعيد الأنصاري كما يظهر من تصريح الحافظ في التلخيص كما سيأتي في تصحيح الحديث انتهى . قلت العجب أنه من هذه المغلة الشديدة كيف جوز أن الأنصاري هذا هو يحيى بن سعيد الأنصاري ، والأنصاري هذا هو شيخ الترمذي فإنه قال : حدثنا الأنصاري ، ويحيى ابن سعيد الأنصاري من صغار التابعين ، فبين الترمذي وبينه مفاوز تنقطع فيها أعناق المطايا

حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ،
عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ،

فهل يمكن أن يقول الترمذى حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى ، كلا ثم كلا ثم العجب
على العجب أنه قل كما يظهر من تصريح الحافظ فى التلخيص ، ولم يصرح الحافظ فى التلخيص
أن الأنصارى هذا هو يحيى بن سعيد الأنصارى ، ولا يظهر هذا من كلامه البتة ، وقد
وقع هو فى هذا فى مغلطة أخرى ، والأصل أن الرجل إذا تكلم فى غير فنه يأتى بمثل هذه
العجائب . (ناعم بن عيسى) أبو يحيى المدنى القزاز الأشجعى مولاهم ، أخذ عن ابن
أبى ذئب ومعاوية بن صالح ومالك وطبقتهم ، روى عنه ابن أبى خيثمة وهارون الجبال
وخلق ، قال أبو حاتم هو أحب إلى من ابن وهب وهو أثبت أصحاب مالك ، توفى فى
شوال سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة ، كذا فى تذكرة الحفاظ ، وقال فى التقريب ثقة
ثبت (ناعم بن أنس) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحى المدنى إمام دار الهجرة
رأس المتقين وكبير المثبتين ، تقدم ترجمته فى المقدمة (عن سهيل بن أبى صالح) المدنى صدوق
تغير حفظه بآخره ، روى له البخارى مقرونا وتعليقا ، من السادسة ، مات فى خلافة
المنصور ، كذا فى التقريب ، قلت قال الذهبى فى الميزان : وقال غيره : أى غير ابن معين :
إنما أخذ عنه مالك قبل التغير ، وقال الحاكم روى له مسلم الكثير وأكثرها فى الشواهد
اتمى (عن أيه) أى أبى صالح ، واسمه ذكوان كما صرح به الترمذى فى هذا الباب ،
قال الحافظ فى التقريب : ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدنى ثقة ثبت وكان يجلب
الزيت إلى السكوفة ، من الثالثة مات سنة ١٠١ إحدى ومائة .

تنبيه : اعلم أن أبى صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان ، واسمه ذكوان ، وهذا ظاهر
لن له أدنى مناسبة بفتح الحديث ، وقد صرح به الترمذى فى هذا الباب ، وقد وقع صاحب
الطيب الشذى ههنا فى مغلطة عظيمة فظن أن أبى صالح والد سهيل هذا هو أبو صالح الذى
اسمه مينا ، حيث قال : قوله عن أيه مولى ضباغة ، لين الحديث من الثالثة ، واسمه مينا
بكسر اليم انتهى .

والعجب كل العجب أنه كيف وقع فى هذه المغلطة مع أن الترمذى قد صرح فى هذا
الباب بأن أبى صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان واسمه ذكوان ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ ، أَوْ الْمُؤْمِنُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ ، أَوْ نَحْوِ هَذَا ، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا

ثم قد حكم الترمذى بأن هذا الحديث حسن صحيح ، فكيف ظن أن أبا صالح والده سهيل هو أبو صالح الذى اسمه مينا وهو لين الحديث

قوله (إذا توضع العبد المسلم أو المؤمن) هذا شك من الراوى ، وكذا قوله مع الماء أو مع قطر الماء ، قاله النووى وغيره (فغسل وجهه) عطف على توضع عطف تفسير ، أو المراد إذا أراد الوضوء وهو الأوجه (خرجت من وجهه) جواب إذا (كل خطيئة نظر إليها) أى إلى الخطيئة يعنى إلى سببها إطلاقاً لاسم السبب على السبب مبالغة (بعينه) قال الطيبى تأكيد (مع الماء) أى مع انفصاله (أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا) قيل أو لشك الراوى وقيل لأحد الأمرين والقطر إجراء الماء وإزال قطره ، كذا فى المرقاة ، قلت أو ههنا للشك لا لأحد الأمرين يدل عليه قوله أو نحو هذا ، قال القاضى المراد بنحو وجهه مع الماء المجاز والاستعارة فى غفرانها لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة وقال ابن العربى فى عارضة الأحوذى : قوله خرجت الخطايا يعنى غفرت لأن الخطايا هى أفعال وأعراض لا تبقى فكيف توصف بدخول أو بخروج ، ولكن البارى لما أوقف المغفرة على الطهارة الكاملة فى العضو ضرب لذلك مثلاً بالخروج انتهى ، قال السيوطى فى قوت المعتذى بعد ثقل كلام ابن العربى هذا ما لفظه : بل الظاهر حملة على الحقيقة وذلك أن الخطايا تورث فى الباطن والظاهر سواداً يطلع عليه أرباب الأحوال والمكاشفات والطهارة تزيله ، وشاهد ذلك ما أخرجه المصنف والنسائى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إن العبد إذا أذنب ذنباً نسكت فى قلبه نكته فإن تاب ونزع واستغفر صقل قلبه ، وإن عاد زادت حتى تعلو قلبه وذلك الران الذى ذكره الله فى القرآن « كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » وأخرج أحمد وابن خزيمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من الجنة وكان أشد يابضاً من الثلج وإنما سودته خطايا المشركين » قال السيوطى : فإذا

بَدَأَهُ مَعَ الْمَاءِ ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ .

أثرت الخطايا في الجبر في جسد فاعلها أولى ، فلما أن يقدر خرج من وجهه أثر خطيئته أو السواد الذي أحدثته . وإما أن يقال إن الخطيئة نفسها تتعلق بالبدن على أنها جسم لا عرض بناء على إثبات عالم المثال ، وأن كل ما هو في هذا العالم عرض له صورة في عالم المثال ، ولهذا أصبح عرض الأعراض على آدم عليه السلام ثم الملائكة وقيل لهم «أنبئوني بأسماء هؤلاء» وإلا فكيف يتصور عرض الأعراض لو لم يكن لها صورة تشخص بها ، قال وقد حققت ذلك في تاليف مستقل وأشرت إليه في حاشيتي التي علقتها على تفسير البيضاوي ، ومن شواهد في الخطايا ما أخرجه البيهقي في سننه عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن العبد إذا قام يصلي أتى بذنوبه فجعلت على رأسه وعاتقه فكما ركب وسجد تساقطت عنه ! وأخرج البزار والطبراني عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلم يصلي وخطاياهم مرفوعة على رأسه كلما سجد تحاتت عنه ، انتهى كلام السيوطي .

قلت لاشك في أن الظاهر هو حملة على الحقيقة وأما إثبات عالم المثال فنعدى فيه نظر فتفكر .

قوله (بطشتها) أى أخذتها (حتى يخرج نقيا من الذنوب) قال ابن الملك : أى حتى يفرغ المتوضئ من وضوئه طاهرا من الذنوب ، أى التي اكتسبها بهذه الأعضاء أو من جميع الذنوب من الصغائر وقيل حتى يخرج المتوضئ إلى الصلاة طاهرا من الذنوب ، قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذى : قوله حتى يخرج مرتب على تمام الوضوء لأن تقديره وهكذا باقى أعضاء الوضوء ، كما يفيد رواية مسلم ، فإذا غسل رجله الحديث وروايات غيره انتهى . قلت الأمر كما قال السندي ، فروى مالك والنسائي عن عبد الله الصنابجي مرفوعا : إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أذنه ، وإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى يخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت أظفار يديه ، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله ، حتى يخرج من أظفار رجله ، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافذة له ؛ كذا في

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهو حديث مالك ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وأبو صالح : والد سهيل هو « أبو صالح السمان » وأسمه « ذكوان » . وأبو هريرة أختلف في اسمه ، فقالوا : « عبد شمس »

المشكاة قال الطيبي : فإن قيل ذكر لكل عضو ما يخص به من الذنوب وما يزيلها عن ذلك والوجه مشتمل على العين والأنف والأذن فلم خصت العين بالذكر ؟ أجيب بأن العين طليعة القلب ورائده ، فإذا ذكرت أغنت عن سائرهما انتهى . قال ابن حجر المكي معترضا على الطيبي كون العين طليعة كذا ذكره لا ينتج الجواب عن تخصيص خطيئتها بالمغفرة كما هو جلي ، بل الذي يتجه في الجواب عن ذلك أن سبب التخصيص هو أن كلا من الفم والأنف والأذن له طهارة مخصوصة خارجة عن طهارة الوجه ، فكانت متكفلة بإخراج خطاياها ، بخلاف العين ، فإنه ليس لها طهارة إلا في غسل الوجه خصت خطيئتها بالخروج عند غسله دون غيرها مما ذكر . ذكره القاري في المرقاة ص ٦٤ ج ٢ انتهى . قلت الأمر كما قال ابن حجر ، يدل عليه رواية مالك والنسائي المذكورة ، قال ابن العربي في العارضة : الخطايا المحكوم بمغفرتها هي الصغائر دون الكبائر لقول النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما أجنبتك الكبائر فإذا كانت الصلاة مقرونة بالوضوء لا تكفر الكبائر فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أخرى ، قال : وهذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بحقوق الله سبحانه ، وأما المتعلقة بحقوق الآدميين فإنما يقع النظر فيها بالمقاصة مع الحسنات والسيئات .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم في صحيحه ، وتقدم في المقدمة حد الحسن والصحيح مفصلا .

قوله (وأبو صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان) بشدة الميم أى بائع السمك وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة (واسمه ذكوان) المدني مولى جورية العطفانية ، شهد للدار وحاصر عثمان وسأل سعد بن أبي وقاص وسمع أبا هريرة وعائشة وعدة من الصحابة ، وعند ابنه سهيل والأعمش وطائفة ، ذكره أحمد فقال ثقة من أجل الناس هو وأوثقهم ، قال الأعمش سمعت من أبي صالح ألف حديث توفي سنة إحدى ومائة .

قوله (وأبو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا

وَقَالُوا: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو» وَهَكَذَا، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

قال محمد بن إسماعيل وهذا الأصح قال الحافظ ابن حجر في التقریب : أبو هريرة الدوسي الصعابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه قيل عبد الرحمن بن صخر وقيل ابن غنم إلى أن ذكر تسعة عشر قولاً ثم قال هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف ، واختلف في أبيها أرجح فذهب الأكثرون إلى الأول أي عبد الرحمن بن صخر وذهب جمع من النسايين إلى عمرو بن عامر انتهى ، وفي المرقاة شرح المشكاة : قال الحاكم أبو أحمد . أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر وغلبت عليه كنيته فهو كمن لا اسم له ، أسلم عام خير وشهدا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم راضياً بشعب بطنه وكان يدور معه حيث مادار ، وقال البخاري روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل فمنهم ابن عباس وابن عمرو وجابر وأنس ، قيل سبب تلقيه بذلك مارواه ابن عبد البر عنه أنه قال : كنت أحمل يوماً هرة في كمي فرآني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ماهذه ؟ فقلت هرة ، فقال يا أبا هريرة . انتهى ما في المرقاة ، وذكر الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه قال : كناني أبي بأبي هريرة لأنني كنت أرمي غنماً فوجدت أولاد هرة وحشية فلما أبصرهن وسمعت أصواتهن أخبرته فقال أنت أبوهر ، وكان اسمي عبد شمس . انتهى .

قلت : روى الترمذي في هذا الكتاب في مناقب أبي هريرة بسنده عن عبد الله بن أبي رافع قال : قلت لأبي هريرة لم كنيت أبا هريرة قال أما تفرق مني قلت بلى والله إني لأهابك ، قال : كنت أرمي غنم أهلي وكانت لي هرة صغيرة فكنت أضعها بالليل في شجرة فإذا كانت النهار ذهبت بها معي فلعبت بها فكنوتني أبا هريرة ، هذا حديث حسن غريب .

فائدة : اختلف في صرف أبي هريرة ومنعه ، قال القاري في المرقاة . جر هرة هو الأصل وصوبه جماعة لأنه جزء علم ، واختار آخرون منع صرفه كما هو الشائع على ألسنة العلماء من المحدثين وغيرهم ، لأن الكل صار كاللغة الواحدة انتهى ، قلت وقد صرح غير واحد من أهل العلم أن منعه من الصرف هو الجاري على ألسنة أهل الحديث فالراجح هو منعه من الصرف ، وكان هو الجاري على ألسنة جميع شيوحنّا غفر الله لهم

وأدخلهم جنة الفردوس الأعلى ، ويؤيد منع صرفه من صرف ابن داية علما للغراب ، قال قيس بن ملوخ المجنون .

أقول وقد صاح ابن داية غدوة * يبعد النوى لا أخطأتك الشبائك .

قال القاضي البيضاوى فى تفسيره المسمى بأنوار التنزيل فى تفسير قوله تعالى « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن » رمضان مصدر رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون كما منع داية فى ابن داية علما للغراب للعلمية والتأنيث انتهى .

فائدة : قد تقوه بعض الفقهاء الحنفية بأن أبا هريرة لم يكن قضيها ، وقولهم هذا باطل مردود عليهم ، وقد صرح أجلة العلماء الحنفية بأنه رضى الله عنه كان قضيها ، قال صاحب السعاية شرح شرح الوقاية : وهو من العلماء الحنفية ردا على من قال منهم أن أبا هريرة كان غير قضيها ، مالفظة : كون أبي هريرة غير قضيها غير صحيح ، بل الصحيح أنه من الفقهاء الذى كانوا يفتون فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به ابن الهمام فى تحرير الأصول وابن حجر فى الإصابة فى أحوال الصحابة انتهى . وفى بعض حواشى نور الأنوار أن أبا هريرة كان قضيها صرح به ابن الهمام فى التحرير ، كيف وهو لا يعمل بفتوى غيره وكان يفتى بزمان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وكان يعارض أجلة الصحابة كابن عباس فإنه قال إن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين فرده أبو هريرة وأفتى بأن عدتها وضع الحمل ، كذا قيل . انتهى .

قلت : كان أبو هريرة رضى الله عنه من فقهاء الصحابة ومن كبار أئمة الفتوى ، قال الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ : أبو هريرة الدوسى البجلي الحافظ الفقيه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من أوعية العلم ومن كبار أئمة الفتوى . مع الجلالة والعبادة والتواضع . انتهى - وقال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين : ثم قام بالفتوى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم برك الإسلام وعصاة الإيمان وعسكر القرآن وجند الرحمن أولئك أمحابه صلى الله عليه وسلم وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط : وكان المكثرون منهم

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَثُوبَانَ ، وَالصَّنَابِيحِيِّ ، وَعَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ ، وَسَلْمَانَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو .

سبعة : عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة أم المؤمنين وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ، والتوسطون منهم فيما روى عنهم من القيس ، أبو بكر الصديق وأم سلمة وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة . إلخ فلا شك في أن أبا هريرة رضى الله عنه كان قتيها من قتها الصحابة ومن كبار أئمة الفتوى .

فإن قيل : قال إبراهيم النخعي أيضا إن أبا هريرة لم يكن قتيها ، والنخعي من قتها التابعين .

قلت : قد قم على إبراهيم النخعي لقوله إن أبا هريرة لم يكن قتيها ، قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمته : وكان لا يحكم العربية ربما لحن وتقموا عليه قوله لم يكن أبو هريرة قتيها . انتهى .

عبرة : قال القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذى في بحث حديث المصراة المروى عن أبي هريرة وابن عمر رضى الله عنهما : قال بعضهم هذا الحديث لا يقبل لأنه يرويه أبو هريرة وابن عمر ولم يكونا قتيين ، وإنما كانا صالحين فروايتهما إنما تقبل في المواظ لا في الأحكام ، وهذه جرأة على الله واستهزاء في الدين عند ذهاب حملته وقد نصرته ؛ ومن أقفه من أبي هريرة وابن عمر ؟ ومن أحفظ منهما خصوصا من أبي هريرة وقد بسط رداءه وجمعه النبي صلى الله عليه وسلم وضمه إلى صدره فما نسي شيئا أبدا ونسأل الله المعافاة من مذهب لا يثبت إلا بالظن على الصحابة رضى الله عنهم ، ولقد كنت في جامع المنصور من مدينة السلام في مجلس على بن محمد الدامغانى قاضى القضاة ، فأخبرني به بعض أصحابنا وقد جرى ذكر هذه المسألة أنه تكلم فيها بعضهم يوما وذكر هذا الظن في أبي هريرة فسقط من السقف حية عظيمة في وسط المسجد فأخذت في سمت التكلم بالظن ونقر الناس وارتفعوا وأخذت الحية تحت السواى فلم يدر أين ذهبت ، فارعوى من بعد ذلك من الترسل في هذا القدح . انتهى .

قوله : (وفي الباب عن عثمان وثوبان والصنابحي وعمر وبن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو) أما حديث عثمان : فأخرجه الشيخان بلفظ : قال قال رسول الله عليه وسلم : من

وَالصَّنَابِجِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ : كَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأُسْمُهُ « عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ » وَيُكْنَى « أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

توضاً فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره . وأما حديث ثوبان فأخرجه مالك وأحمد وابن ماجه والداري . وأما حديث الصنابجي فأخرجه مالك والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولا علة له والصنابجي مشهور كذا في الترغيب للمنزدي . وأما حديث عمرو بن عتبة فأخرجه مسلم ، وأما حديث سلمان فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ : إذا توضأ العبد تحاتت عنه ذنوبه كما تحات ورق هذه الشجرة . وأما حديث عبد الله بن عمرو فلم أقف عليه - وفي الباب عن عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سوى المذكورين ذكر أحاديثهم المنزدي في الترغيب والهيشمي في مجمع الزوائد .

قوله (والصنابجي هذا الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل الطهور هو عبد الله الصنابجي) هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة ، إنما هي في بعض النسخ القلمية الصحيحة ، وحديث عبد الله الصنابجي هذا أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابجي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت خطاياه من فيه ، الحديث . قال الحافظ ابن عبد البر : قد اختلف على عطاء فيه ، قال بعضهم عن عبد الله الصنابجي ، وقال بعضهم عن أبي عبد الله الصنابجي وهو الصحيح ، كذا في المحلى ، وقال البخاري : وهم مالك في قوله عبد الله الصنابجي ، وإنما هو أبو عبد الله ، كذا في إسناع المبطأ (والصنابجي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى أبا عبد الله) قال الحافظ في التقریب : عبد الرحمن بن عسيلة بمهمله مصغرا المرادى أبو عبد الله الصنابجي ثقة من كبار التابعين قدم المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة أيام . مات في خلافة عبد الملك ، انتهى (رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم

وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ .
وَالصَّنَابِجُ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُقَالُ لَهُ
« الصَّنَابِجِيُّ » أَيْضًا . وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يقول : « إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ فَلَا تَقْتُلُنَّ بَعْدِي » .

(وهو في الطريق) روى البخاري في صحيحه عن أبي الخير عن الصنابجي أنه قال : متى
هاجرت ؟ قال خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة فأقبل راكب قتلته له الخبر الخبر ،
فقال دفنا النبي صلى الله عليه وسلم منذ خمس ، قلت : هل سمعت في ليلة القدر شيئا قال :
أخبرني بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أنه في السبع في العشر الأواخر (والصنابج بن
الأعسر الأحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له الصنابجي أيضا) قال الحافظ
في التقريب : الصنابج بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة ابن الأعسر الأحمسي صحابي
سكن الكوفة ، ومن قال فيه الصنابجي فقد وهم . انتهى (وإنما حديثه قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول إني مكاثر بكم الأمم) قال في مجمع البحار : كاثرت أي غلبته
وكنيت أكثر منه ، يعني إني أباهي بأكثرية أمتي على الأمم السالفة (فلا تقتلن بعدى)
بصيغة النهي المؤكد بنون التأكد من الاقتتال ، قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي :
فإن قلت ماوجه ترتب قوله لا تقتلن بعدى على المكاثرة ؟ قلت وجهه أن الاقتتال موجب
لقطع النسل إذا لاتاسل من الأموات فيؤدى إلى قلة الأمة فينافي المطلوب ، ولذلك نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؟ فإن قلت : المقتول ميت بأجله فلا وجه لقطع النسل بسبب
الاقتتال قلت إما أن يقال إن الإقدام على الاقتتال مفضى بقطع النسل فالنسل باعتبار
فعلهم الاختياري أو يقال يكون لهم أجلان أجل على تقدير الاقتتال وأجل بدونه ويكون
الثاني أطول من الأول وبالاقتتال يقصر الأجل فتقتل الأمة ، وهذا يرد عليه أن عند الله
لا يكون إلا أجل واحد انتهى كلام أبي الطيب . وحديث الصنابجي هذا أخرجه أحمد في
مسنده ص ٣٥١ ج ٤ بالفاظ .

تنبيه : اعلم أنه يفهم من كلام الترمذي للذكر أمران : أحدهما أن عبد الله الصنابجي
الذى روى في فضل الظهور صحابي ، والثاني أن عبد الله الصنابجي هذا غير الصنابجي

٣ — بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطَّهُورُ

٣ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، وَهَنَّادٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنْ سُفْيَانَ ،

الذى اسمه عبد الرحمن بن عسيلة وكنيته أبو عبد الله ، لكنه ليس هذان الأمران متفقاً عليها ، بل في كل منهما اختلاف ، قال الحافظ في التقریب : عبد الله الصنابحي مختلف في وجوده ، فيقل صحابي مدني ، وقيل هو أبو عبد الله الصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة ، وقال ابن أبي حاتم في مراسيله عبد الله الصنابحي هم ثلاثة فالذى يروى عنه عطاء بن يسار هو عبد الله الصنابحي ولم تصح صحبته انتهى ، وقال السيوطي في إسعاف المبطل : عبد الله الصنابحي ويقال أبو عبد الله مختلف في صحبته ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعبادة بن الصامت ، وعنه عطاء بن يسار ، وقال البخاري وهم مالك في قوله عبد الله الصنابحي وإنما هو أبو عبد الله واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا قال غير واحد ، وقال يحيى بن معين : عبد الله الصنابحي يروى عنه المدنيون يشبه أن تكون له حجة . انتهى :

قوله (باب : ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور) بضم الطاء المهملة .

٣ — قوله (حدثنا هناد وقتيبة) تقدم ترجمتهما (ومحمد بن غيلان) العدوي مولاهم المروزي ، أبو أحمد أحد أئمة الأثر ، حدث عن سفيان بن عيينة والفضل بن موسى السيناني والوليد بن مسلم وأبي عوانة ووكيع وخلق ، وعنه الجماعة سوى أبي داود ، قال أحمد بن حنبل : أعرف بالحديث صاحب سنة ، وقال النسائي ثقة ، كذا في تذكرة الحفاظ توفي سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين (قالوا نا وكيع) تقدم (عن سفيان) هو الثوري وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة ١٦١ إحدى وستين ومائة ، ومولده سنة ٧٧ سبع وسبعين كذا في التقریب والخلاصة ، قلت : قال الحافظ في طبقات المدلسين : وهم أى المدلسون على مراتب : الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادرا كيحيى

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ

بين سعيد الأنصاري، الثانية من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة
تدليسه في جنب ما روى كالثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كإبن عينة انتهى . (وثنا
محمد بن بشار) لقبه بNDAR بضم الموحدة وسكون النون ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ
بNDAR الحافظ الكبير الإمام محمد بن عثمان العبدى البصرى النساج كان عالماً بمحدث
البصرة متقناً مجوداً لم ير حل برا بأمة ثم ارتحل بعدها ، سمع معتمر بن سليمان
وغندرا ويحيى بن سعيد وطبقتهم ، حدث عنه الجماعة وخلق كثير ، قال أبو حاتم
صدوق ، وقال العجلي ثقة كثير الحديث حائك ، قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد له
حدثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمد بن بشار ، قال الذهبي . لا عبرة بقول من ضعفه
توفي سنة ٢٥٢ اثنتين وخمسين ومائتين انتهى ، وقال الحزرجى في الخلاصة . قال النسائي
لابأس به ، وقال الذهبي انقذ الإجماع بعد على الاحتجاج ببNDAR ، انتهى مافي الخلاصة
(ناعبد الرحمن) بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم ، أبو سعيد البصرى اللؤلؤى
الحافظ العلم عن عمر بن ذر وعكرمة بن عمار وشعبة والثوري ومالك وخلق ، وعنه
ابن المبارك ، وابن وهب أكبر منه ، وأحمد وابن معين ، قال ابن المديني : أعلم الناس بالحديث
ابن مهدي ، وقال أبو حاتم إمام ثقة أثبت من القطان وأتقن من وكيع ، وقال أحمد إذا
حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة ، وقال القواريري أملى علينا ابن مهدي عن ابن
ألفاً من حفظه ، قال ابن سعد مات سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاث
وستين سنة ، وكان يحج كل سنة كذا في الخلاصة (عن عبد الله بن محمد بن عقال) بفتح
العين ابن أبي طالب الهاشمي أبي محمد الدنى عن أبيه وخاله محمد بن الحنفية وعنه ابن عجلان
والسفنيان ، وسجيء كلام أئمة الحديث فيه (عن محمد بن الحنفية) هو محمد بن علي
ابن أبي طالب الهاشمي أبو محمد الإمام المعروف بابن الحنفية ، أمه خولة بنت جعفر الحنفية
نسب إليها ، روى عن أبيه وعثمان وغيرهما ، وعنه بنوه إبراهيم وعبد الله والحسن وعمرو
ابن دينار وخلق ، قال إبراهيم بن الجندب : لآنعم أحدا أسند عن علي أكثر ولا أصح مما
أسند محمد بن الحنفية ، مات سنة ثمانين كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب ثقة عالم
من الثانية مات بعد الثمانين .

صلى الله عليه وسلم قال : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ »

قوله (مفتاح الصلاة الطهور) بالضم ويفتح ، والمراد به المصدر ، وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الطهور مفتاحا مجازا لأن الحدث مانع من الصلاة فالحدث كالقفل موضوع على المحدث حتى إذا توضع انحل العلق، وهذه استعارة بديعة لا يقدر عليها إلا النبوة، وكذلك مفتاح الجنة الصلاة لأن أبواب الجنة مغلقة يفتحها الطاعات، وركن الطاعات الصلاة ، قاله ابن العربي (وتحریمها التكبير) قال المظهرى سعى الدخول فى الصلاة تحريما لأنه يحرم الأكل والشرب وغيرها على الصلى ، فلا يجوز الدخول فى الصلاة إلا بالتكبير. مقارنا به النية انتهى . قال القارى : وهو ركن عند الشافعى ، وشرط عندنا ، ثم المراد بالتكبير المذكور فى الحديث وفى قوله تعالى « وربك فكبر » هو التعظيم ، وهو أعم من خصوص الله أكبر وغيره مما أفاده التعظيم ، والثابت ببعض الأخبار اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكره لمن يحسنه تركه ، كما قلنا فى القراءة مع الفاتحة وفى الركوع والسجود مع التعديل كذا فى السكاكى ، قال ابن الممام وهذا يفيد وجوبه ظاهرا وهو مقتضى المواظبة التى لم تقترن بترك ، فينبغى أن يعول على هذا انتهى ما فى المرقاة . قال ابن العربى : قوله تحريمها التكبير يقتضى أن تكبيرة الإحرام جزء من أجزائها كالقيام والركوع والسجود ، خلافا لسعيد والزهرى فإنهما يقولان إن الإحرام يكون بالنية . وقوله التكبير يقتضى اختصاص إحرام الصلاة بالتكبير دون غيره من صفات تعظيم الله تعالى وجلاله ، وهو تخصيص لعوم قوله « وذكر اسم ربه فصلى » غصص التكبير بالسنة من الذكر المطلق فى القرآن لاسيما وقد اتصل فى ذلك فعله بقوله ، فكان يكبر صلى الله عليه وسلم ويقول الله أكبر ، وقال أبو حنيفة يجوز بكل لفظ فيه تعظيم الله تعالى لعوم القرآن ، وقد بينا أنه متعلق بضعف ، وقال الشافعى يجوز بقولك الله الأكبر وقال أبو يوسف يجوز بقولك الله أكبر أما الشافعى فأشار إلى أن الألف واللام زيادة لم تخل باللفظ ولا بالمعنى ، وأما أبو يوسف فتعلق بأنه لم يخرج من اللفظ الذى هو التكبير ، قلنا لأبى يوسف إن كان لم يخرج عن اللفظ الذى هو فى الحديث فقد خرج عن اللفظ الذى جاء به الفعل ففسر المطلق فى القول ، وذلك لا يجوز فى العبارات التى يتطرق إليها التعليل ، وبهذا يرد على الشافعى أيضا : فإن العبادات

إنما تعهل على الرسم الوارد دون نظر إلى شيء من المعنى ، قال : قال علماءنا قوله بتحريمها التكبير يقتضى اختصاص التكبير بالصلاة دون غيره من اللفظ لأنه ذكره بالألف واللام الذى هو باب شأنه التعريف كالإضافة ، وحقيقة الألف واللام إيجاب الحكم لما ذكره ونفيه عما لم يذكر وسلبه عنه ، وعبر عنه بعضهم بأنه الحصر ، قال وقوله تحليلها التسليم مثله فى حصر الخروج عن الصلاة على التسليم دون غيره من سائر الأفعال المناقضة للصلاة خلافا لأبى حنيفة حيث يرى الخروج منها بكل فعل وقول يضاد كالحديث ونحوه حملا على السلام وقياسا عليه وهذا يقتضى إبطال الحصر انتهى كلام ابن العربى ملخصا . قال الحافظ ابن القيم فى إغلام الموقعين : المثال الخامس عشر رد المحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول فى الصلاة بقوله إذا أقيمت الصلاة فكبر ، وقوله تحريمها التكبير ، وقوله لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ، ويقول الله أكبر وهى نصوص فى غاية الصحة ، فردت بالمشابهة من قوله تعالى « وذكرا اسم ربهم فى صلاتهم » انتهى (وتحليلها التسليم) التحليل جعل الشيء المحرم حلالا ، وسمى التسليم به لتحليل ما كان حراما على المصلى لخروجه عن الصلاة وهو واجب ، قال ابن الملك : إضافة التحريم والتحليل إلى الصلاة للملازمة بينهما ، وقال بعضهم أى سبب كون الصلاة محرمة ما ليس منها التكبير ومحللة التسليم أى إنها صارت بها كذلك ، فهما مصدران مضافان إلى الفاعل ، كذا فى المرقاة وقول الحافظ ابن الأثير فى النهاية : كأن المصلى بالتكبير والدخول فى الصلاة صار ممنوعا من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها قليل للتكبير تحريم لمنعه المصلى من ذلك ، ولهذا سميت تكبيرة الإحرام أى الإحرام بالصلاة وقال قوله تحليلها التسليم أى صار المصلى بالتسليم محل له ما حرم عليه بالتكبير من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها كما يحل للمحرم بالحج عند الفراغ منه ما كان حراما عليه انتهى . قال الرافعى : وقد روى محمد بن أسلم فى مسنده هذا الحديث بلفظ « وإحرامها التكبير وإحلالها التسليم » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ .

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ : هُوَ صَدُوقٌ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَالْحَمِيدِيُّ : يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ .

قوله (هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن) هذا الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأحمد والبرز وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيلة عن ابن الحنفية عن علي ، قال البرز . لا يعلم عن علي إلا من هذا الوجه ، وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي ، وقال العقيلي في إسناده لين وهو أصح من حديث جابر كذا في التلخيص . وقال الزباهي في نصب الراية : قال النووي في الخلاصة هو حديث حسن . انتهى (وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه) قال أبو حاتم وغيره : لين الحديث ، وقال ابن خزيمة لا يحتج به ، وقال ابن حبان ردىء الحفظ ينجى بالحديث على غير سننه فوجب مجانبه أخباره ، وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالمتين عندهم ، وقال أبو زرعة يختلف عنه في الأسانيد ، وقال الفسوي في حديثه ضعف ، وهو صدوق ، كذا في الميزان (وسمعت محمد بن إسماعيل) يعنى البخارى (يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والمجيدى يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد وهو مقارب الحديث) هذا من ألفاظ التعديل ، وتقدم تحقيقه في المقدمة ، قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الله بن محمد ابن عقيل بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين : حديثه في مرتبة الحسن انتهى ، فالراجع للمعول عليه هو أن حديث علي المذكور حسن يصلح للاحتجاج ، وفي الباب أحاديث أخرى كلها يشهد له .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ : عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ .

٤ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ : مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجَوِيهِ الْبَغْدَادِيُّ ، وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ » .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي سعيد) أما حديث جابر فأخرجه أحمد والبخاري والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قرم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عنه ، وأبو يحيى القتات ضعيف ، وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان ، وقال ابن العربي : حديث جابر أصح شيء في هذا الباب ، كذا قال وقد عكس ذلك العقيلي وهو أقدم منه بهذا الفن . كذا في التلخيص ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه الترمذي وابن ماجه وفي إسناده أبو سفيان طريف وهو ضعيف ، قال الترمذي حديث على أجود إسنادا من هذا كذا في التلخيص .

قلت : قد أخرج الترمذي حديث أبي سعيد في كتاب الصلاة في باب ماجاء في تحريم الصلاة وتحليلها ، وقال بعد إخراجها حديث علي بن أبي طالب أجود إسنادا وأصح من حديث أبي سعيد انتهى - وفي الباب أيضا عن عبد الله بن زيد وابن عباس وغيرهما ، ذكر أحاديثهم الحافظ ابن حجر في التلخيص والحافظ الزيلعي في نصب الرتبة .

(باب ما يقول إذا دخل الخلاء) بفتح الخاء واللد أي موضع قضاء الحاجة سمي به لخلائه في غير أوقات قضاء الحاجة ، وهو الكنيف والحش والمرفق والمرحاض أيضا ، وأصله المكان الخالي ثم كثر استعماله حتى تجاوز به عن ذلك ، قاله العيني .

٥ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهْنَادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ،

٥ — قوله (حدثنا قتيبة وهناد قالوا) تقدم تراجم هؤلاء (عن شعبة) بن الحجاج ابن الورد العتكي مولاها ، أبو بسطام الواسطي ثم البصري ، ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة ، وكان عابدا ، كذا في التقريب . وقال أحمد بن حنبل كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعنى في الرجال وبصره بالحديث ، وقال الشافعي : لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق ، ولد شعبة سنة ٨٢ ثنتين وثمانين ، ومات سنة ١٦٠ ستين ومائة . كذا في تذكرة الحفاظ (عبد العزيز بن صهيب) الباني ، بنانة بن سعد بن لؤي بن غالب مولاها البصري عن أنس وشهر ، وعنه شعبة والحمدان ، وثقه أحمد ، قال ابن قانع مات سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة (عن أنس بن مالك) بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خدمه عشر سنين صحابي مشهور مات سنة ٩٢ ، ٩٣ اثنتين وقيل ثلاث وتسعين . وقد جاوز المائة .

قوله (إذا دخل الخلاء) أى موضع قضاء الحاجة ، وفي الأدب المفرد للبخارى من طريق سعيد بن زيد عن عبد العزيز عن أنس ، قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء . وأفادت هذه الرواية تبيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء ، أى كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده ، قال الحافظ في الفتح : الكلام ههنا في مقامين .

الأول : هل يختص هذا الذكر بالأمكنة للعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل حتى لوبال في إناء مثلا في جانب البيت ؟ الأصح الثانى ما لم يشرع في قضاء الحاجة .

القام الثانى : متى يقول ذلك . فمن يكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل ، أما في

قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى أَعُوذُ بِكَ -
مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ . أَوْ : الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ .

الأمكنة المعدة لذلك فيقول قيل دخولها وأما في غيرها فيقوله في أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً ، وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا في من نسي يستعذ . بقلبه لابلسانه ، ومن يحيز مطلقاً لا يحتاج إلى تفصيل . انتهى كلام الحافظ .

قلت : القول الراجح المنصور هو ما ذهب إليه الجمهور (قال اللهم إني أعوذ بك) أي ألوذ والتجئ ، قال ابن الأثير : عذت به عوداً ومعاذاً ، أي لجأت إليه والمعاذ المصدر والمكان الزمان (قال شعبة وقد قال) أي عبد العزيز (مرة أخرى أعوذ بالله) أي مكان اللهم إني أعوذ بك ، يعني قال عبد العزيز مرة اللهم : إني أعوذ بك وقال مرة أخرى أعوذ بالله ، قال العيني في عمدة القاري : وقد وقع في رواية وهب : فليتعوذ بالله ، وهو يشمل كل ما يأتي به من أنواع الاستعاذة من قوله أعوذ بك أستعذ بك أعوذ بالله أستعذ بالله اللهم إني أعوذ بك ونحو ذلك من أشباه ذلك ، انتهى :

قلت : والأولى أن يختار من أنواع الاستعاذة ما جاء في الحديث ، وقد ثبت زيادة بسم الله مع التعوذ ، فروى العمري حديث الباب بلفظ إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، قال الحافظ في الفتح : إسناده على شرط مسلم (من الخبث والخبث أو الخبث والخبائث) قال الحافظ في فتح الباري : وقع في رواية الترمذي وغيره أعوذ بالله من الخبث والخبث أو الخبث والخبائث ؛ هكذا على الشك : الأول بالإسكان مع الإفراد والثاني بالتحريك مع الجمع ، أي من الشيء للكره ، ومن الشيء للذم أو من ذكران الشياطين وإناتهم انتهى كلام الحافظ . قلت : وجاء في رواية صحيح البخاري وعامة الروايات : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، من غير شك ، قال الحافظ تحت هذه الرواية : الخبث بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية ، وقال الخطابي إنه لا يجوز غيره ، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ، ككتب وكتب ، قال النووي : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ : عَنْ عَلِيٍّ ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَجَابِرٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ .
وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ أَضْطِرَابٌ : رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ،

منهم أبو عبيدة ، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لكلا يشبه بالمصدر . والبحث جمع خبيث والحجائب جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم ، قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما .
ووقع في نسخة ابن عساكر : قال أبو عبد الله أي البخاري : ويقال الخبث أي يلسكن الموحدة ، فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فثقله كما قال ابن الأعرابي المسكروه ، قال : فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من المال فهو الكفر . وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالحجائب المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ، ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره إلى آخر ما نقلت عبارته آتفا .

قوله (وفي الباب عن علي وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود) أما حديث علي فأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وأما حديث زيد بن أرقم فأخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأما حديث جابر فلم أقف عليه ، وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الإسماعيلي في معجمه ، قال العيني ، بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العائط قال أعوذ بالله من الخبث والحجائب .

قوله (وحديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن) وأخرجه الشيخان وغيرهما
قوله (وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب) يعني روى بعض رواته على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له (روى هشام الدستوائي إلخ) هذا بيان الاضطراب ، والدستوائي منسوب إلى دستواء بفتح الدال كورة من الأهواز أو قرية ، كذا في المعنى ، وتوضيح الاضطراب على ما في غاية المقصود للعلامة أبي الطيب غفر الله له : أن هشاما وسعيد بن أبي عروبة وشعبة ومعمراً كلهم يروون عن قتادة على اختلاف بينهم .

وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ : فَقَالَ سَعِيدٌ : عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ : عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ : فَقَالَ شُعْبَةُ . عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ مَعْمَرٌ . عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا .

فروى سعيد عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم .
وروى هشام عن قتادة عن زيد بن أرقم ، فبين قتادة وزيد بن أرقم واسطة القاسم في رواية سعيد ، وليست هي في رواية هشام .

وروى شعبة ومعمر عن قتادة عن النضر بن أنس ، ثم اختلف فروى شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم ، وروى معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه فالاضطراب في موضعين .

الأول في شيخ قتادة ففي رواية سعيد أن قتادة يرويه عن القاسم عن زيد بن أرقم ، وفي رواية هشام أنه يرويه عن زيد بن أرقم ، وفي رواية شعبة أنه يرويه عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم .

والثاني : في شيخ النضر بن أنس ، ففي رواية شعبة أن النضر يرويه عن زيد بن أرقم وفي رواية معمر أنه يرويه عن أبيه . انتهى ما في غاية القصد (قال أبو عيسى : سألت محمدًا) يعني البخاري (عن هذا) أي عن هذا الاضطراب (فقال يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعًا) قال العلامة أبو الطيب في غاية القصد : أي يحتمل أن يكون قتادة سمع من القاسم والنضر بن أنس ، كما صرح به البيهقي .

وأخطأ من أرجع الضمير من محشى الترمذى إلى زيد بن أرقم والنضر بن أنس انتهى

..

قلت : الأمر كما قال أبو الطيب إرجاع ضمير عنهما إلى القاسم والنضر بن أنس هو الحق ، وأما إرجاعه إلى زيد بن أرقم والنضر بن أنس خطأ ، قال العلامة العيني في عمدة القارى شرح البخارى : قال الترمذى حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب وأشار إلى اختلاف الرواية فيه ، وسأل الترمذى البخارى عنه فقال : لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف الشيبانى والنضر بن أنس عن أنس ولم يقض فيه بشئ . انتهى كلام العيني . وروى أبو داود في سننه حديث زيد بن أرقم هكذا : حدثنا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إله ، قال السيوطى : قوله أنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس إله قال البيهقى في سننه هكذا : رواه معمر عن قتادة وابن علية وأبو الجاهر عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة ، ورواه يزيد بن زريع وجماعة عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيبانى عن زيد بن أرقم ، قال أبو عيسى : قلت لمحمد يعنى البخارى أى الروايات عندكم أصح ؟ فقال : لعل قتادة سمع منهما جميعا عن زيد بن أرقم ولم يقض فى هذا بشئ ، وقال البيهقى : وقيل عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس وهو وهم : انتهى . فثبت من هذا كله أن إرجاع ضمير عنهما إلى القاسم والنضر بن أنس هو الحق والصواب .

تنبيه : قول البخارى المذكور فى كلام العيني « لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف الشيبانى والنضر بن أنس عن أنس » مخالف لقوله المذكور فى كلام البيهقى بلفظ « لعل قتادة سمع منهما جميعا عن زيد بن أرقم والظاهر عندى أن لفظ عن أنس المذكور فى كلام العيني سهو من الناسخ فتأمل » .

فإن قلت لا يتدفع الاضطراب من كل وجه بقول البخارى ، فيحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا .

قلت نعم . إلا أن يقال إن قتادة روى عنهما عن زيد بن أرقم ، وروى عن زيد

٦ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ البَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ابن أرقم من غير واسطة ، وأما رواية معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه فوهم كما صرح به البيهقي ، والله تعالى أعلم .

٦ - قوله (حدثنا أحمد بن عبد الصبي) أبو عبد الله البصري ، عن حماد بن زيد وأبي عوانة وعبد الواحد بن زياد وخلق ، وعنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة ، وثقه أبو حاتم والنسائي مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين كذا في الخلاصة ، وقال الذهبي في الميزان . وقال ابن خراش تكلم الناس فيه فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا ، فالرجل حجة انتهى . (ناهما بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق البصري الحافظ مولى جري بن حازم وأحد الأعلام عن أنس بن سيرين وثابت وعاصم بن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير ، وعنه الثوري وابن مهدي وابن اللديني وخلائق ، قال ابن مهدي ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة ولا أقه بالبصرة منه ، توفي سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة عن إحدى وثمانين سنة ، كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب : ثقة ثبت فقيه .

قوله (قال اللهم) معناه يا الله (إني أعوذ بك) قال ابن العربي يعني ألبأ وألوذ . والعوذ يأسكان العين والعياذ والمعاذ والملجأ ما سكنت إليه تقيّة عن محذور ، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً من الشيطان حتى من الموكل به بشرط استعاذته منه ، ومع ذلك فقد كان اللعين يعرض له ، عرض له ليلة الإسراء فدفعه بالاستعاذة ، وعرض له في الصلاة فشد وثاقه ثم أطلقه ؛ وكان يخص الاستعاذة في هذا الموضع بوجهين .

إحدهما : إنه خلاء وللشيطان عبادة الله قدرة تسلط في الخلاء ليس له في اللام ، قال صلى الله عليه وسلم « الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب » .

الثاني : إنه موضع قدر يره ذكر الله عن الجريان فيه على اللسان فيغتم الشيطان عند ذكر الله فإن ذكره يطرده ، فلجأ إلى الاستعاذة قبل ذلك ليعقدها عصمة بينه وبين الشيطان حتى يخرج ، ولعلم أمته انتهى كلامه . وقال الحافظ في الفتح كان صلى الله عليه وسلم

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٥ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ

يَسْعِيدِ إِظْهَارًا لِلْعُودِيَّةِ وَيَجْهَرُ بِهَا لِلتَّعْلِيمِ اِتَّهَى ، (من الخبث) بضم الخاء المعجمة والموحدة
 جميع خبث أى ذكر ان الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة أى إناث الشياطين .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (باب ما يقول إذا خرج من الخلاء) .

٧ - قوله (حدثنا محمد بن حميد بن إسماعيل) كذا في النسخ المطبوعة في الهند ؛ وإنى لم أجد
 في كتب الرجال رجال اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل من شيوخ الترمذى ، وفي النسخة
 المصرية حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا حميد قال حدثنا مالك بن إسماعيل إلخ ، وإنى لم أجد في
 كتب الرجال رجال اسمه حميد وهو من تلامذة مالك بن إسماعيل ومن شيوخ محمد بن
 إسماعيل فتفكر وتأمل ، وقال بعضهم : لعل لفظ حميد ههنا زائد في كلتا النسختين ؛
 والصحيح هكذا : حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا مالك بن إسماعيل ، ويدل على ذلك
 ما قال في الدرر الغالية شرح إرشاد للتجلى بعد ما ذكر رواية أنس : كان النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا خرج من العائط قال غفرانك قل عقب ذلك ، وكذا رواه البخارى في الأدب المفرد ، وعنه
 رواه الترمذى عن عائشة ، وأورد رواية عائشة هذه بهذا المتن والسند ، وقال في ابتداء السند :
 حدثنا مالك بن إسماعيل ، فظهر من هذا ومن النسخة المصرية أن الترمذى روى هذا الحديث عن
 محمد بن إسماعيل أغنى البخارى دون محمد بن حميد انتهى كلامه بلفظه ، (نامالك بن إسماعيل)
 ابن درهم الهذلى مولاهم ، أبو غسان الكوفى الحافظ ، روى عن إسرائيل وأسياط بن
 النصر والحسن بن صالح وخلق ؛ وعنه البخارى والباقون بواسطة ، قال ابن معين : ليس

إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانُكَ » .

بالكوفة أتقن منه ، وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الحديث من العابدين مات سنة ٣١٩ تسع عشرة ومائتين كذا في الخلاصة ، وقال في التقریب: ثقة متقن صحيح الكتاب عابد من صغار التاسعة انتهى .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي المحدث الكوفي ، ثقة تكلم فيه بلا حجة ، قال أحمد ثقة ثبت وقال أبو حاتم: صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق ولد سنة ١٠٠ مائة ومات سنة ١٦٢ اثنتين وستين ومائة .

(عن يوسف بن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعري الكوفي ، روى عن أبيه وعنه إسرائيل وسعيد بن مسروق ، وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة ، وقال الحافظ مقبول (عن أبيه) أي أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، قيل اسمه عامر وقيل الحارث ثقة من الثالثة ، قال في الخلاصة : أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الفقيه قاضي الكوفة اسمه الحارث أو عامر ، عن علي والزيير وحذيفة وطائفة ، وعنه بنوه عبد الله ويوسف وسعيد وبلال وخلق ، وثقه غير واحد توفي سنة ١٠٣ ثلاث ومائة .

قوله : (إذا خرج من الخلاء قال غفرانك) إما مفعول به منصوب بفعل مقدر أي أسألك غفرانك أو أطلب ، أو مفعول مطلق أي اغفر غفرانك ، وقد ذكر في تعقيبه صلى الله عليه وسلم الخروج بهذا الدعاء وجهان :

أحدهما : أنه استغفر من الحالة التي اقتضت هجران ذكر الله تعالى فإنه يذكر الله تعالى في سائر حالاته إلا عند الحاجة .

وثانيهما : أن القوة البشرية قاصرة عن الوفاء بشكر ما أنعم الله عليه من تسويق الطعام والشراب وترتيب الغذاء على الوجه المناسب لمصلحة البدن إلى أوان الخروج ، فلجأ إلى الاستغفار اعترافاً بالقصور عن بلوغ حق تلك النعم ، كذا في المرقاة .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى أَسْمُهُ : « عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ » .

وَلَا نَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قلت : الوجه الثاني هو المناسب لحديث أنس ، قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، رواه ابن ماجه قال القاضي أبو بكر بن العربي : سأل المغفرة من تركه ذكر الله في تلك الحالة ، ثم قال فإن قيل إنما تركه بأمر ربه فكيف يسأل للمغفرة عن فعل كان بأمر الله ؟ والجواب أن الترك وإن كان بأمر الله إلا أنه من قبل نفسه وهو الاحتياج إلى الخلاء انتهى .

فإن قيل : قد غفر له صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر فما معنى سؤاله المغفرة ؟ يقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يطلب المغفرة من ربه قبل أن يعلم أنه قد غفر له ، وكان يسألها بعد ذلك لأنه غفر له بشرط استغفاره ، ورفع إلى شرف المنزلة بشرط أن يجتهد في الأعمال الصالحة والكل له حاصل بفضل الله تعالى ، قاله ابن العربي .

قوله : (هذا حديث غريب حسن) قال القاضي الشوكاني في نيل الأوطار : هذا الحديث أخرجه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم وأبو حاتم ، قال في البدر المنير : ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان انتهى . (ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة) قال النووي في شرح المهذب : وهو حديث حسن صحيح ، وجاء في الذي يقال ، عقب الخروج من الخلاء أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت إلا حديث عائشة المذكور ، قال : وهذا مراد الترمذي بقوله : « ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة » كذا في قوت المغتذى ، وقال العيني في شرح البخاري بعد ذكر حديث عائشة المذكور : أخرجه ابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم في صحيحهم ، وقال أبو حاتم الرازي

هو أصح شيء في هذا الباب . فإن قلت لما أخرجه الترمذى وأبو على الطرطوسى قالوا هذا حديث غريب حسن لا يعرف إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة ، ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة . قلت : قوله غريب مردود بما ذكرنا من تصحيحه ويمكن أن تكون الغرابة بالنسبة إلى الراوى لا إلى الحديث ، إذ الغرابة والحسن في المتن لا يجتمعان ، فإن قلت : غرابة السند بتفرد إسرائيل وغرابة المتن لكونه لا يعرف غيره قلت : إسرائيل متفق على إخراج حديثه عند الشيخين ، والثقة إذا انفرد بحديث ولم يتابع عليه لا ينقص عن درجة الحسن ، وإن لم يرتق إلى درجة الصحة ، وقولهما لا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة ليس كذلك ، فإن فيه أحاديث وإن كانت ضعيفة :

منها : حديث أنس رضى الله عنه رواه ابن ماجه : قال كان صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني .

ومنها حديث أبي ذر مثله ، أخرجه النسائى .

ومنها حديث ابن عباس ، أخرجه الدارقطنى مرفوعاً : الحمد لله الذى أخرج عني ما يؤذي وأمسك عني ما ينفعني .

ومنها حديث سهل بن خيثمة نحوه ، وذكره ابن الجوزى في العلل .

ومنها حديث ابن عمر رضى الله عنه مرفوعاً أخرجه الدارقطنى : الحمد لله الذى أذاقني لذته وأبقى على قوته وأذهب عني أذاه . انتهى كلام العيني .

قلت : المراد بقول الترمذى غريب من جهة السند ، فإنه قال لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل ، ولا منافاة بين أن يكون الحديث غريباً من جهة السند وبين أن يكون حسناً أو صحيحاً كما تقرر في مقره ، فقول العلامة العيني قوله غريب مردود بما ذكرنا من تصحيحه مردود عليه . وأما قول الترمذى لا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة ، فقد عرفت ما هو المراد منه .

٦- بَابُ فِي النُّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ

٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ | فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ،

باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

٨- قوله : (حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي) ابن حسان المكي القرشي، روى عن ابن عينة والحسين بن زيد العلوي ، وعنه الترمذي والنسائي ووثقه ، مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين .

(أنا سفيان بن عيينة) بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، من رؤس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار (عن الزهري) يأتي اسمه وترجمته في هذا الباب (عن عطاء بن يزيد الليثي) للذي نزيل الشام ، ثقة من الثالثة (عن أبي أيوب الأنصاري) يأتي اسمه وترجمته .

قوله : (إذا أتيتم الغائط) أي في موضع قضاء الحاجة ، والغائط في الأصل المطمئن من الأرض ، ثم صار يطلق على كل مكان أعد لقضاء الحاجة ، وعلى التجو نفسه ، أي الخارج من الدبر ، قال الخطابي أصله المطمئن من الأرض كانوا يأتونه للحاجة فكنوا به عن نفس الحدث كراهة لذكره بخاص اسمه ، ومن عادة العرب التعفف في ألفاظها واستعمال الكناية في كلامها وصون الألسنة عما تصان الأبصار والأسماع عنه (فلا تستقبلوا القبلة) أي جهة الكعبة (بغائط ولا بول) الباء متعلقة بمحذوف وهو حال من ضمير لا تستقبلوا أي لا تستقبلوا القبلة حال كونكم مقترنين بغائط أو بول ،

وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا » ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ :
فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ مُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةِ : فَتَنَحَرَفُ
عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

قال السيوطي : قال أهل اللغة أصل الغائط المكان المظمن كانوا يأتونه للحاجة فكثروا
به عن نفس الحدث كراهة لاسمه ، قال . وقد اجتمع الأمران في الحديث ، فالمراد بالغائط
في أوله المكان وفي آخره الخارج ، قال ابن العربي : غلب هذا الاسم على الحاجة حتى
صار فيها أعرف منه في مكانها ، وهو أحد قسمي المجاز انتهى كلام السيوطي (ولكن
شرقوا أو غربوا) أى توجهوا إلى جهة المشرق أو المغرب ، هذا خطاب لأهل المدينة
ومن قبلته على ذلك سمت بمن هو في جهة الشمال والجنوب ؛ فأما من قبلته الغرب
أو الشرق فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال ، كذا في المجمع وشرح السنة (فوجدنا
مراحيض) بفتح الميم وبالحاء المهملة والضاد المعجمة جمع مراحض بكسر الميم ، وهو
البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان ، أى التغوط قاله النووي ، وقال ابن العربي المراحيض
واحدھا مراحض مفعال من رخص إذا غسل يقال ثوب رحيض أى غسل ، والرحضاء
عرق الحمى والرحضة إناء يتوضأ به انتهى .

(فنحرف عنها) أى عن جهة القبلة قاله القسطلاني (ونستغفر الله) قال
ابن العربي يحتمل ثلاثة وجوه : الأول أن يستغفر الله من الاستقبال الثاني أن
يستغفر الله من ذنوبه ، فالذنب يذكر بالذنب ، الثالث أن نستغفر الله لمن بناها
فإن الاستغفار للذنبين سنة ، وقال ابن دقيق العيد : قوله ونستغفر الله قيل يراد به
لباني الكيف على هذه الصورة المنوعة عنده ، وإنما حملهم على هذا التأويل أنه إذا
انحرف عنها لم يفعل ممنوعاً فلا يحتاج إلى الاستغفار والأقرب أنه استغفار لنفسه ، ولعل
ذلك لأنه استقبل واستدبر بسبب موافقته لمقتضى النهي غلطاً أو سهواً فيتذكر فينحرف
ويستغفر الله ، فإن قلت فالعاطل والساحى لم يفعلوا إنما فلا حاجة به إلى الاستغفار ، قلت
أهل الورع والنصاب العلية في التقوى قد يفعلون مثل هذا بناء على نسبتهم التقصير إلى
أنفسهم في عدم التحفظ ابتداء . انتهى كلام ابن دقيق العيد .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزُّبَيْدِيِّ ، وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ حَنيفٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ .

قَالَ صَاحِبُ بَذْلِ الْمَجْهُودِ . يَعْنِي كُنَّا نَجْلِسُ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ نَسِيَانَا عَلَى وَفْقِ بِنَاءِ الْمَرَاحِضِ ، ثُمَّ نَتَّبِعُهُ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْمَكْرُوهَةِ فَتَنْعَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى عَنْهَا وَتَأْوِيلُ الْإِسْتِغْفَارِ لِأَبِي الْكَنْفِ بَعِيدُ غَايَةِ الْبَعْدِ ، قَالَ : وَكَانَ بِنَاؤُهَا مِنَ الْكُفَّارِ وَبَعِيدُ غَايَةِ الْبَعْدِ أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ اتَّعَى .

قُلْتُ : يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهَا مِنْ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانَ مَذْهَبُهُمْ جَوَازَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا فِي الْكَنْفِ وَالْمَرَاحِضِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، فَلَيْسَ فِيهِ بَعْدُ غَايَةِ الْبَعْدِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، ثُمَّ الْقَوْلُ أَنَّ الْمُرَادَ كُنَّا نَجْلِسُ مُسْتَقْبَلِي الْقِبْلَةِ نَسِيَانَا إِلْحَافُهُ أَنَّ النَّسْيَانَ يَكُونُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، وَلَفْظُ كُنَّا نَعْرِفُ كَمَا فِي رِوَايَةِ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ وَالتَّكْرَارِ فَتَفَكَّرْ

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزُّبَيْدِيِّ) ، صَحَابِي شَهِدَ فَتَحَ مِصْرَ وَاسْتَخَطَهَا دَارًا مَاتَ سَنَةَ ٨٦ سِتْ وَثَمَانِينَ بِمِصْرَ ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ (وَمَعْقِلُ بْنُ أَبِي الْهَيْثَمِ وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ) وَيُقَالُ أَيْضًا مَعْقِلُ بْنُ أُمِّ مَعْقِلٍ وَكَانَ وَاحِدًا ، يَعْدُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو سُلَيْمَةَ وَأَبُو زَيْدٍ مَوْلَاهُ وَأُمُّ مَعْقِلٍ تَوَفَّى فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ : لَهُ وَلَآئِيهِ حَبَّةٌ (وَأَبُو أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسَهْلُ بْنُ حَنيفٍ) أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ قَالَهُ الْحَافِظُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْقِلٍ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَةٍ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا : وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ ، وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حَنيفٍ فَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ .

قَوْلُهُ : (حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ .

وَأَبُو أَيُّوبَ أَسْبَهُ « خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ » . وَالزُّهْرِيُّ أَسْمُهُ « مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ » وكنيته « أَبُو بَكْرٍ » . قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ بِغَائِظٍ وَلَا بِبَوْلٍ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا » : إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيَافِي ، وَأَمَّا فِي الْكَنْفِ الْمُبِينَةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا . وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

قوله : (وأبو أيوب اسمه خالد بن زيد) قال الحافظ في التقریب : خالد بن زيد ابن كليب الأنصاري أبو أيوب من كبار الصحابة ، شهيد بدر و نزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة عليه ، مات غازيا بالروم سنة ٥٠ خسين وقيل بعدها انتهى .

(والزهرى اسمه محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى وكنيته أبو بكر) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهرى ، متفق على جلالة وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة ، كذا في التقریب ، وقال في الخلاصة هو أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام ، قال الليث : ما رأيت عالما قط أجمع من ابن شهاب ، وقال مالك كان ابن شهاب من أسخى الناس وتقا ، ما له في الناس نظير ، مات سنة ١٢٤ أربع وعشرين ومائة انتهى .

قوله (قال أبو الوليد المكي) هو موسى بن أبي الجارود المكي أبو الوليد صاحب الشافعي ، عن ابن عينة والبيهقي وجماعة ، وعنه الترمذي ، وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة (قال أبو عبد الله الشافعي) هو الإمام الشافعي أحد الأئمة المشهورين اسمه محمد ابن إدريس وتقدم ترجمته في المقدمة (إنما هذا في الفيا في) على وزن الصحاري ومعناه ، واحدها الفياء بمعنى الصحراء (فأما في الكنف البنية) جمع كنيف أى البيوت المتخذة لفضاء الحاجة (له رخصة في أن يستقبلها) جزاء أما أى بخافئ له أن يستقبل القبلة فيها (وهكذا قال إسحاق) هو إسحاق بن راهويه ، ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد بن حنبل تقدم ترجمته في المقدمة ؛ فذهب الشافعي وإسحاق أن استقبال القبلة واستدبارها

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُسْتَدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوَّلٍ ، وَأَمَّا أُسْتَقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا . كَأَنَّهُ لَمْ يَرَ فِي الصَّحْرَاءِ وَلَا فِي الْكُنْفِ أَنَّ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ .

بالغائط والبول حرام في الصحراء وجائز في البنيان ؛ ففرقا بين الصحراء والبنيان ؛ قال الحفاظ في الفتح : وبالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقا ، قال الجمهور : وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة انتهى (وقال أحمد بن حنبل) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، تقدم ترجمته في المقدمة (إنما الرخصة إلخ) حاصل قوله أنه لا يجوز الاستقبال في الصحراء ولا في البنيان ويجوز الاستدبار فيهما ، وعن الإمام أحمد في هذا روايتان إحداها هذه التي ذكرها الترمذي . والرواية الثانية عنه كقول الشافعي وإسحاق المذكور وعنه رواية ثالثة كما ستعرف .

اعلم أن الترمذي ذكر في هذا الباب قولين ، قول الشافعي وقول أحمد بن حنبل وهما أربعة أقوال ؛ فلما أن نذكرها مع بيان مالها وما عليها : قال النووي في شرح مسلم : قد اختلف العلماء في النهي عن استقبال القبلة بالبول والغائط على مذاهب :

الأول مذهب مالك والشافعي : أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول والغائط ولا يحرم ذلك بالبنيان ، وهذا مروى عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين .

والمذهب الثاني : أنه لا يجوز ذلك لافي الصحراء ولا في البنيان ؛ وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصعابي ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية والمذهب الثالث : جواز ذلك في الصحراء والبنيان جميعاً ؛ وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الظاهري .

والمذهب الرابع : لا يجوز له الاستقبال في الصحراء ولا في البنيان ؛ ويجوز الاستدبار

فيهما وهي إحدى الروایتين عن أبي حنيفة وأحمد .

واحتج المانعون مطلقا بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقا ؛ كحديث سلمان وأبي أيوب وأبي هريرة وغيرهم .

واحتج من أباح مطلقا بحديث ابن عمر المذكور في الكتاب : يعني في صحيح مسلم : أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت القدس مستديرا القبلة وبحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوقد فعلوها ؛ حولوا مقعدى إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن .

واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بحديث سلمان يعني الذي رواه مسلم بلفظ : لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين . الحديث .

واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وأباحهما في البنيان بحديث ابن عمر وبحديث عائشة المذكورين وبحديث جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها ، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، وإسناده حسن ، وبحديث مروان الأصغر قال رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبلا القبلة ثم جلس بيول إليها ، فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك ؛ فقال بلى إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس رواه أبو داود وغيره . فهذه أحاديث صحيحة صريحة بالجواز بين البنيان ، وحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم وردت بالنهي ، فتعمل على الصحراء ليجمع بين الأحاديث . ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يصار إلى ترك بعضها ، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه ، فوجب المصير إليه ، انتهى كلام النووي بتلخيص .

قلت : رجح النووي مذهب مالك والشافعي وغيرهما ، ورجعه أيضاً الحافظ ابن حجر حيث قال : هو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة .

وعندي : أولى الأقوال وأقواها دليلاً هو قول من قال إنه لا يجوز ذلك مطلقاً لافي البنيان ولا في الصحراء ، فإن القانون الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب لأمة هو قوله لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، وهو بإطلاقه شامل للبنيان والصحراء ، ولم يغيره صلى الله عليه وسلم في حق أمة ؛ لا مطلقاً ولا من وجه .

فأما حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفر وجهم إلخ الذي ذكره النووي وقال إسناده حسن . فهو حديث ضعيف منكر لا يصلح للاحتجاج ، قال الحافظ الذهبي في الميزان : خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة حولوا مقعدتي نحو القبلة أو قد فعلوها لا يكاد يعرف ، تفرد عنه خالد الحذاء ، وهذا حديث منكر ، فتارة رواه الحذاء عن عراك ، وتارة يقول عن رجل عن عراك ، وقد روى عن خالد بن أبي الصلت سفيان بن حصين ومبارك بن فضالة وغيرهما ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وما علمت أحداً يعرض إلى لينه ، لكن الخبر منكر انتهى . وقال البخاري : خالد بن أبي الصلت عن عراك مرسل ، كذا في التهذيب ، وقال ابن حزم في المحلى إنه ساقط لأن راويه خالد الحذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو مجبول لا ندرى من هو ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت وهذا أبطل وأبطل ، لأن خالد الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت انتهى .

ولو صح هذا الحديث لما كانت فيه حجة على تغيير ذلك القانون ونسخه . لأن نصه صلى الله عليه وسلم يبين أنه إنما كان قبل انتهى ، لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته ، في ذلك وهذا مالا يظنه مسلم ، ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك .

وأما حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول
فرايته قبل أن يقبض بعام يستقبلها .

فهو أيضا ليس بدليل على نسخ ذلك القانون ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص :
في الاحتجاج به نظر ، لأنها حكاية فعل لا عموم لها ، فيحتمل أن يكون لعذر ويحتمل
أن يكون في بنيان ونحوه انتهى ، وقال القاضى الشوكانى فى النيل : إن فعله صلى الله
عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ، كما تقرر فى الأصول انتهى .

وأما حديث ابن عمر أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس مستدبرا
القبلة .

فهو أيضا لا يدل على نسخ ذلك القانون لما مر فى حديث جابر آنفا .

وأما حديث مروان الأصغر فهو أيضا لا يدل على نسخ ذلك القانون ، لأن قول ابن
عمر فيه إنما نهى عن ذلك فى الفضاء ، يحتمل أنه قد علم ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ويحتمل أنه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذى شاهده ورواه ، فكأنه لما رأى
النبى صلى الله عليه وسلم فى بيت حفصة مستدبرا القبلة فهم اختصاص النهى بالبنيان ،
فلا يكون هذا الفهم حجة ، فإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

فالخاصل : أن أولى الأقوال وأقواها عندى — والله أعلم — هو قول من قال إنه
لا يجوز الاستقبال والاستدبار مطلقا ، قال القاضى الشوكانى فى النيل : الإنصاف الحكم
بالمنع مطلقا ، والجزم بالتحريم ، حتى ينتهض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضة
ولم تقف على شئ من ذلك ؛ انتهى ، وقال ابن العربى فى شرح الترمذى : والمختار
— والله الوفاق — أنه لا يجوز الاستقبال ولا الاستدبار فى الصحراء ولا فى البنيان ،
لأننا إن نظرنا إلى المعانى فقد بينا أن الحرمة للقبلة ، ولا يختلف فى البادية ولا فى الصحراء ،
وإن نظرنا إلى الآثار فإن حديث أبى أيوب عام فى كل موضع ؛ معال بحرمة القبلة ،
وحديث ابن عمر لا يعارضه ولا حديث جابر لأربعة أوجه :

٧- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

أحدها : أنه قول وهذان فعلان ولا معارضة بين القول والفعل .

الثاني : أن الفعل لاصيغة له ، وإنما هو حكاية حال ، وحكايات الأحوال معرصة للأعذار والأسباب ، والأقوال لاحتمل فيها من ذلك .

الثالث : أن القول شرع مبتدأ وفعله عادة ، والشرع مقدم ، على العادة .

الرابع : أن هذا الفعل لو كان شرعا لما تستر به ، انتهى . وقد قال ابن العربي قبل هذا : اختلف في تعليل النع في الصحراء ، فقليل ذلك لحزمة المصلين ، وقيل ذلك لحزمة القبلة ، ولكن جاز في الحواضر للضرورة ، والتعليل بحزمة القبلة أولى لحزمة أوجه أحدها : أن الوجه الأول قاله الشعبي ، فلا يلزم الرجوع إليه .

الثاني : أنه إخبار عن مغيب ، فلا يثبت إلا عن الشارع .

الثالث : أنه لو كان لحزمة المصلين لما جاز التغريب والتشريق أيضا ، لأن العورة لا تخفى معه أيضا عن المصلين ، وهذا يعرف باختبار المعينة .

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علل بحزمة القبلة ، فروى أنه قال : من جلس لبول قبالة القبلة ، فذكر فأنحرف عنها إجلالا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ، أخرجه البزار .

الخامس : أن ظاهر الأحاديث يقتضى أن الحرمة إنما هي للقبلة ، لقوله . لا تستقبلوا القبلة ، فذكرها بلفظها فأضاف الاحترام لها انتهى .

قلت : الظاهر أن الحرمة إنما هي للقبلة والله تعالى أعلم ، ولو صح حديث البزار الذي ذكره ابن العربي لكان قاطعا في ذلك ؛ لكن لم نقف على سنده ، فأنه أعلم بحال إسناده (باب ما جاء من الرخصة في ذلك) أي في استقبال القبلة بغائط أو بول .

٩ - قوله (حدثنا محمد بن بشار) هو بندار الحافظ ، ثقة (ومحمد بن المثني) بن عبيد

قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ،

العزى أبى موسى البصرى المعروف بالزمن ، مشهور بكنيته وباسمه ، ثقة ثبت من العاشرة . وكان هو وبندار فرسى رهان وماتا فى سنة واحدة ؛ كذا فى التقريب ، روى عن معتمر وابن عيينة ، وغندر وخلق ، وعنه الأئمة الستة وخلق ، قال محمد بن يحيى حجة مات سنة ٢٥٢ اثنتين وخمسين ومائتين ، كذا فى الخلاصة (قالوا ناوهب بن جرير) بن حازم بن زيد ، أبو عبد الله الأزدي البصرى ، ثقة عن أبيه وابن عون وشعبة وخلق ، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين ووثقه ، مات سنة ٢٠٦ ست ومائتين (ناأبى) جرير بن حازم . ثقة لكن فى حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، مات سنة ١٧٠ سبعين ومائة بعد ما اختلط ، لكن لم يحدث فى حال اختلاطه ، كذا فى التقريب (عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى المدنى ، نزيل العراق ، إمام المغازى ، صدوق يدلس ورعى بالتشيع والقدر مات سنة ١٥٠ خمسين ومائة ، ويقال بعدها ، كذا فى التقريب وقال فى القول المسدد : وأما حملة أى ابن الجوزى على محمد بن إسحاق فلا طائل فيه ، فإن الأئمة قبلوا حديثه ، وأكثر ما عيب فيه التدليس والرواية عن المجهولين ، وأما هو فى نفسه فصدوق ، وهو حجة فى المغازى عند الجمهور انتهى .

قلت الأمر كما قال الحافظ ، فالحق أن محمد بن إسحاق فى نفسه صدوق صالح للاحتجاج وقد اعترف به العيني وابن الهمام من الأئمة الحنفية ، قال العيني فى عمدة القارى شرح البخارى : ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور . انتهى ، وقال ابن الهمام فتح القدير : أما ابن إسحاق فثقة ثقة لاشبهة عندنا فى ذلك ، ولا عند محققى الحديث ، انتهى

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى : اختلف أهل الجرح والتعديل فى ابن إسحاق ما لم يختلف فى غيره ، حتى إنه قال مالك بن أنس : إن قتت بين الحجير الأسود وبابه الكعبة لحلفت أنه دجال كذاب ، وقال البخارى : إنه إمام الحديث ، وقال ابن الهمام إنه ثقة ثلاث مرات ، وقال حافظ الدنيا إنه ثقة وفى حفظه شيء ، وأما البيهقى فيتكلم فيه فى كتابه الأسماء والصفات ، واعتمده فى كتاب القراءة خلف الإمام ، فالعجب ، وعندى أنه من رواة الحسان ، كما فى الميزان ، ويمكن أن يكون فى حفظه شيء انتهى كلامه بلفظه . قلت : جروح من جرح فى ابن إسحاق كلها مدفوعة ، والحق أنه ثقة قابل للاحتجاج قال الفاضل اللكنوى فى إمام الكلام : محمد بن إسحاق وإن كان متكلماً فيه من جانب

كثير من الأئمة لكن جروحهم لها محامل صحيحة ، وقد عارضها تعديل جمع من ثقات الأمة ، ولذا صرح جمع من النقاد بأن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن ، بل صححه بعض أهل الإسناد ، وقال في السعاية . والحق في ابن إسحاق هو التوثيق . انتهى .

وقال ابن الهمام في فتح القدير : (وهو أى توثيق ابن إسحق) هو الحق الأبلج ، وما نقل عن مالك لا يقبله أهل العلم ، كيف وقد قال شعبة فيه . هو أمير المؤمنين في الحديث . وروى عنه مثل الثوري وابن إدريس وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن المبارك واحتمله أحمد وابن معين وعامة أهل الحديث ، غفر الله لهم . إلى أن قال . وإن مالكا رجع عن الكلام في ابن إسحاق واصطلح معه وبعث إليه هدية . انتهى كلام ابن الهمام .

فأما قول صاحب العرف الشذى . وأما البيهقي إلى قوله فالعجب ، فلم يذكر ماتكلم به في الأسماء والصفات في ابن إسحق حتى ينظر فيه أنه هو قابل للعجب أم لا ، ولو سلم أنه قابل للعجب فصنيع العيني أعجب فإنه يتكلم في ابن إسحق ويجرحه إذا وقع هو في إسناد حديث يخالف مذهب الحنفية ، ويوثقه ويعتمده إذا وقع في إسناد حديث يوافق مذهبهم . ألا ترى أنه قال في الإنابة في تضعيف حديث عبادة في القراءة خلف الإمام مالفظة . في حديث عبادة محمد بن إسحق بن يسار وهو مدلس ، قال النووي ليس فيه إلا التدليس قلت المدلس : إذا قال عن فلان لا يحتج بحديثه عند جميع المحدثين مع أنه كذبه مالك وضعفه أحمد ، وقال لا يصح الحديث عنه ، وقال أبو زرعة الرازي لا يصح الحديث عنه ، وقال أبو زرعة الرازي لا يقضى له بشيء . انتهى كلامه .

فانظر كيف تكلم العيني في ابن إسحاق ههنا . وقال في عمدة القارى . في تصحيح حديث أبي هريرة التسييح للرجال والتصفيق للنساء ومن أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعدها : مالفظة : إسناد هذا الحديث صحيح وتعليل ابن الجوزي بابن إسحاق ليس بشيء ، لأن ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور . انتهى كلام العيني .

فانظر ههنا كيف اعتمد على ابن إسحاق ولم يبال بتدليسه أيضا ، مع أنه روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة بن ، وكذلك صنيعة في عدة مواضع من كتابه . فاعتبروا

عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بَيُولٍ ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا » . وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

يا أولى الأبصار : (عن أبان بن صالح) وثقه الأئمة ووهب ابن حزم فجعله ، وابن عبد البر فضعه ، قاله الحافظ في التريب (عن مجاهد) هو ابن جبر : بفتح الجيم وسكون الموحدة ، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من أوساط التابعين ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة ، وله ثلاث وثمانون (عن جابر) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام ، بمحملة وراء ، الأنصاري ثم السلمي ، بفتحيتين ، صحابي ابن صحابي ، غزا تسع عشرة غزوة ، ومات بالمدينة بعد السبعين ، وهو ابن أربع وتسعين .

قوله (فرأيت أنه يقبض بعام يستقبلها) استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار في الصحراء والبيان ، وجعله ناسخاً لأحاديث المنع ، وفيه ماسلف من أنها حكاية فعل لا عموم لها فيحتمل أن يكون لعذر .

قوله (وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة وعمار) أما حديث أبي قتادة : فأخرجه الترمذي بعد هذا وأما حديث عائشة : فأخرجه أحمد وقد تقدم لفظه وأما حديث عمار فأخرجه الطبراني في الكبير : قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة بعد النهي لعائط أو يول .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه جعفر بن الزبير ، وقد أجمعوا على ضعفه .
قوله (حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب) قال في المتقي : رواه الخمسة إلا النسائي انتهى .

١٠ - وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهْيَعَةَ ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ » .
 حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ .
 وَابْنُ لَهْيَعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ .

قال في النيل . وأخرجه أيضا البزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي ، ونقل عن البخاري تصحيحه وحسنه أيضا ابن السكن ، وتوقف فيه النووي لعننة ابن إسحاق ، وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره ، وضعفه ابن عبد البر بأبان بن صالح القرشي ، قال الحافظ ووهم في ذلك فإنه ثقة بالاتفاق ، وادعى ابن حزم أنه مجهول فغلط انتهى .

١٠ - قوله (وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة) هو عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ، ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون ، كذا قال الحافظ في التقریب . ويحيى باقي الكلام عليه عند كلام الترمذي عليه (عن أبي الزبير) اسمه محمد بن مسلم بن تدرس بفتح الثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء ، الأسدي المكي صدوق إلا أنه يدلّس ، كذا في التقریب ، قلت هو من رجال الكتب الستة (عن أبي قتادة) الأنصاري المدني ، شهد أحدا وما بعدها ولم يصح شهوده بدرامات سنة ٥٤ أربع وخمسين .

قوله (وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره) قال يحيى بن معين : ليس بالقوى ، وقال مسلم تركه وكيع ويحيى القطان وابن مهدي . كذا في الخلاصة وقال أطلال الحافظ الذهبي الكلام في ترجمته في ميزان الاعتدال . قلت ومع ضعفه فهو مدلس أيضاً كما عرفت ، وكان يدلّس عن الضعفاء . قال الحافظ في طبقات المدلسين عبد الله بن لهيعة الحضرمي قاضي مصر اختلط في آخر عمره ، وكثر عنه المناكير في روايته ، وقال ابن حبان كان صالحا ولكنه كان يدلّس عن الضعفاء ، انتهى .

١١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ :
« رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَتِهِ
مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذِيرَ الْكَعْبَةِ » .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قوله (ناعبة) هو ابن سليمان الكلابي ، أبو محمد الكوفي ، عن هشام بن عروة
والأعمش وطائفة ، وعنه أحمد وإسحاق وهناد بن السري وأبو كريب وخلق ، وثقه
أحمد وابن سعد والعجلي ، مات سنة ١٨٧ سبعمائة وثمانين ومائة (عن عبد الله بن عمر)
ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، والعلماء
الأثبات ، قال النسائي ثقة ثبت ، مات سنة ١٤٧ سبعمائة وأربعين ومائة (عن محمد بن
يحيى بن حبان) بفتح المهمله وتشديد الموحدة ، ابن منقذ الأنصاري المدني ؛ ثقة فقيه وثقه
أبن معين والنسائي وغيرهما مات سنة ١٢١ إحدى وعشرين ومائة (عن عمه واسع بن
حبان) بفتح المهمله وتشديد الموحدة . ابن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني المدني .
صحابي ابن صحابي . ثقة من كبار التابعين . قاله الحافظ .

قوله (رقيت) أى علوت وصعدت (على بيت حفصة) هى أخت ابن عمر
قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى : قوله على بيت حفصة وقع فى رواية : على ظهر بيت
لنا وفى أخرى ظهر بيتنا وكلها فى الصحيح . وفى رواية لابن خزيمة : دخلت على حفصة
بنت عمر فصعدت ظهر البيت ، وطريق الجمع أن يقال : أضاف البيت إليه على سبيل المجاز ،
لكونها أخته وأضافه إلى حفصة لأنه البيت الذى أسكنها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه حاله لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقها
انتهى . (فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدير الكعبة)
استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى أنه ناسخ واعتقد الإباحة مطلقاً
وبه احتج من خص عدم الجواز بالصغارى ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار فى
الصغارى والبيان ، وقد عرفت ما فيه من أنها حكاية فعل لا عموم لها ، فيحتمل أن يكون
لعذر وأن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمه ، قاله الشوكاني فى النيل

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ قَائِمًا

١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ ،
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تَصَدَّقُوهُ . مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا » . قَالَ : وَفِي الْبَابِ :
عَنْ عُمَرَ ، وَبُرَيْدَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ .

(باب النهي عن البول قائماً)

قوله (ثنا علي بن حجر) بضم الحاء وسكون الجيم ابن إياس السعدي المروزي نزيل
بغداد ثم مرو . ثقة حافظ روى عن شريك وإسماعيل بن جعفر وهقل بن زياد وهشيم
وخلثق ، وعنه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ووثقه ، مات سنة ٢٤٤ أربع
وأربعين ومائتين (أنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطيء
كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة . كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة : روى
عن زياد بن علاقة وزيد وسلمة بن كهيل وسماك وخلق ، وعنه هشيم وعباد بن العوام
وابن المبارك وعلي بن حجر وأمم . قال أحمد هو في أبي إسحاق أثبت من زهير ، وقال
ابن معين ثقة يغلط ، وقال العجلي ثقة قال يعقوب بن سفيان ثقة سيء الحفظ مات سنة
١٧٧ سبع وسبعين ومائة (عن المقدام) بكسر الميم (بن شريح) بضم الشين مصغراً
ابن هاني بن يزيد الحارثي الكوفي ثقة ، روى عن أبيه وعند ابنه يزيد ومسعر وغيرهما
وثقه أبو حاتم وأحمد والنسائي (عن أبيه) شريح بن هاني أبي المقدام من كبار أصحاب
علي ، روى عن أبيه وعمر وبلال وعنه ابنه المقدام والشعبي ، وثقه ابن معين وهو مخضرم
قوله (من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فلا تصدقوه) فيه دليل
على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يبول قائماً ، بل كان هديبه في البول القعود .
ولكن قول عائشة هذا لا يثبت من أثبت وقوع البول منه حال القيام كما سيأتي
في الباب الذي بعده .

قوله (وفي الباب عن عمر وبريدة) أما حديث عمر فأخرجه ابن ماجه والبيهقي .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنْمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ : « رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبُولُ قَاتِمًا ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ، لَا تَبُلْ قَاتِمًا . فَمَا بُلْتُ قَاتِمًا بَعْدُ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَإِنْمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ : ضَعْفُهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ .

وأما حديث بريدة فأخرجه البزار مرفوعاً بلفظ : ثلاث من الجفاء : أن يبول الرجل قاتماً أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده ، كذا في النيل . وفي الباب أيضاً عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبول الرجل قاتماً . أخرجه ابن ماجه وفي إسناده عدى بن الفضل وهو متروك .

قوله (حديث عائشة أحسن شيء في هذا الباب وأصح) حديث عائشة هذا أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي . وقد عرفت أنه صدوق يخطئ كثيراً . وتغير حفظه منذ ولى الكوفة . قال الحافظ في الفتح . لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن البول قاتماً شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي انتهى كلام الحافظ .

قلت : فالمراد بقول الترمذي حديث عائشة أحسن شيء في هذا الباب وأصح أى هو أقل ضعفاً وأرجح مما ورد في هذا الباب والله تعالى أعلم .

قوله (وحديث عمر إنما روى من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق) أخرجه ابن ماجه والبيهقي من هذا الطريق (فما بلت قاتماً بعد) بالبناء على الضم أى بعد ذلك (وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق) بضم اللهم وبالحاء المعجمة أبو أمية المعلم البصرى نزيل مكة . (وهو ضعيف عند أهل الحديث) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري : عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصرى نزيل مكة . متروك عند أئمة الحديث انتهى (ضعفه أيوب السخيتاني) بفتح المهملة بعدها معجمة ساكنة ثم مشاة فوقية مكسورة ثم تحتانية وآخره نون . هو أيوب بن أبي تيممة كيسان البصرى ، ثقة

وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسَلَمْتُ . وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ . وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا : عَلَى التَّأْدِيبِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : إِنْ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ .

ثبت حجة من كبار الفقهاء ، تقدم ترجمته في المقدمة (وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر ما بليت قائماً منذ أسلمت) أخرجه البزار ، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات ، وهذا الأثر يدل على أن عمر ما بال قائماً منذ أسلم . ولكن قال الحافظ في فتح الباري : قد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً انتهى .

(وهذا) أى حديث عمر الموقوف (أصح من حديث أبي الخارق) لضعفه (وحديث بريدة في هذا غير محفوظ) قال العيني في شرح البخارى . في قول الترمذى في هذا نظر لأن البزار أخرجه بسند صحيح ، قال حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من الجفاء أن يبول الرجل قائماً ، الحديث ، وقال لا أعلم رواه عن ابن بريدة إلا سعيد بن عبد الله ، انتهى كلام العيني .

قلت : الترمذى من أئمة هذا الشأن ، فقلوله حديث بريدة في هذا غير محفوظ يعتمد عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسند ظاهره الصحة لاينا في كونه غير محفوظ .

قوله : (ومعنى النهي عن البول قائماً على التأديب لا على التحريم) يدل عليه حديث أبى حذيفة الآتى في الباب الذى بعده (وقد روى عن عبد الله بن مسعود قال : إن من الجفاء) قال في الصراح : جفا بالمد « بدى وستم » يقال جفوته فهو مجفو ولا تقل جفيت وفلان ظاهر الجفوة بالكسر أى ظاهر الجفاء انتهى .

وقال المناوى في شرح الجامع الصغير : الجفاء ترك البر والصلة وغلظ الطبع (وأنت قائم) جملة حالية ، وهذا الأثر ذكره الترمذى هكذا معلقاً ولم أقف على من وصله .

٩ - بابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

١٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ خُذَيْفَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَقَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ . »

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ : هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ : الْحُسَيْنَ بْنَ حَرْثٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

(باب ما جاء من الرخصة في ذلك)

١٣ - (قوله حدثنا هناد) تقدم (ناويع) تقدم (عن الأعمش) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلّس ، من الخامسة ، كذا في التقریب ، وقال في مقدمته : الخامسة الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة . كالأعمش . انتهى . وقال في الخلاصة : رأى أنسابول انتهى .

(عن أبي وائل) اسمه شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، ثقة محضرم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة .

قوله : (أتى سباطة قوم) بضم السين المهملة بعدها موحدة هي المزبلة والكناسة تكون بقاء الدور مرققا لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل ، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة (فأتيته بوضوء) بفتح الواو (فدعاني حتى كنت عند عقبيه) وفي رواية البخاري فأشار إلى . قال الحافظ

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ ، وَعَبِيدَةُ الضُّبِّيُّ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ . وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ الْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ .

ليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم أنه كان بالإشارة لا باللفظ ، قال وأما مخالفته صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادته من الإبعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق السلوكية وعن أعين النظارة فقد قيل فيه إنه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً بمصالح المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول فلو أبعد لتضرر . واستدعى حذيفة ليستره من خلفه عن رؤية من لعله يمر به ، وكان قد أمه مستور بالحائط أو لعله فعله ليان الجواز ، ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه إلى زيادة تكشف ، ولما يقترب به من الرائحة ، والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بإرخاء الثيل والدنو من السائر . روى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال خرج : علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مكثك المدينة فاتمى إلى سباطة قوم ، فقال يا حذيفة استرني ، فذكر الحديث . وظهر منه الحكمة في إدناؤه حذيفة في تلك الحالة ، وكأن حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره ، وظهر أيضاً أن ذلك كان في الحضر لا في السفر . انتهى .

قوله : (وهكذا روى منصور) هو ابن العتمر السلمي أبو عتاب الكوفي أحد الأعلام المشاهير ، عن إبراهيم وأبي وائل وخلق ، وعنه أيوب وشعبة وزائدة وخلق ، قال أبو حاتم : متقن لا يخلط ولا يدلس ، وقال العجلي ثقة ثبت له نحو ألفي حديث ، قال زائدة صام منصور أربعين سنة وقام ليلاً ، توفي سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة (عبيدة) بضم العين . مصغراً (الضبي) بفتح الضاد المعجمة وشدة الموحدة المكسورة هو عبيدة ابن معتب ، روى عن إبراهيم النخعي وأبي وائل ، وعنه شعبة وهشيم ، قال ابن عدى مع ضعفه يكتب حديثه ، علق له البخاري فرد حديث ، كذا في الخلاصة ، وقال في التعريب ضعيف واختلط بآخره (وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح) يعني من حديثه عن الغبرة ، قال الحافظ في الفتح هو كما قال الترمذي وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن الغبرة ، فجاز أن يكون

وقد رخص قوم من أهل العلم في البول قائماً .

قال أبو عيسى : وعبيدة بن عمرو السلماني روى عنه إبراهيم النخعي .
وعبيدة ، من كبار التابعين ، يروى عن عبيدة أنه قال : أسلت قبل وفاة
النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين . وعبيدة الضبي صاحب إبراهيم : هو عبيدة
ابن معتب الضبي ، ويكنى أبا عبد الكريم .

أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً . لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش
ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية حماد وعاصم لكونهما في حفظهما مقال . انتهى .
قلت : الظاهر أن الروایتين صحيحتان ، ورواية الأعمش ومنصور أصح والله أعلم .
وحديث حذيفة هذا أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .
قوله : (وقد رخص قوم من أهل العلم في البول قائماً) واحتجوا بحديث الباب .
وأجابوا عن حديث عائشة الذي أخرجه الترمذي في الباب للتقدم بأنه مستند إلى علمها ،
فيحمل على ما وقع منه في البيوت . وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه
حذيفة وهو من كبار الصحابة . وعن حديثها الذي أخرجه أبو عوانة في صحيحة والحاكم
قالت : ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً منذ أنزل عليه القرآن ، بأنه أيضاً مستند
إلى علمها فقد ثبت أن قوله صلى الله عليه وسلم : عند سبابة قوم كان بالمدينة ، كما جاء في بعض
الروايات الصحيحة ، قال الحافظ في الفتح : وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة ، فتضمن الرد
على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن ، وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن
ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش ،
ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النبي عنه شيء . انتهى .

قال قوم بكراهة البول قائماً إلا من عذر ، واستدلوا بحديث عائشة المذكورين ،
وقد عرفت الجواب عنهما ، وقالوا إن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لعذر .

ف قيل : فعل ذلك لأنه لم يجد مكاناً للجلوس لامتلاء اللوضع بالنجاسة .

وقيل : كان ما يقابله من السبابة عالياً ومن خلفه منحدرًا متسفلًا لو جلس مستقبله .

السبابة سقط إلى خلفه ولو جلس مستندراً لها بدت عورته للناس .

وقيل : إنما بال قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ، ففعل ذلك لكونه

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِئْثَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ الْمَلَايِي ،

قريباً من الدار . قال الحافظ : ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال : البول قائماً أحسن للدبر .

وقيل : السبب في ذلك ما روى الشافعى وأحمد أن العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بذلك ، فلهذا كان به .

وروى الحاكم والبيهقى من حديث أبى هريرة قال : إنما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً لجرح كان في مابضه ، والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة ، فسكانه لم يتمكن لأجله من القعود ، قال الحافظ في الفتح : لو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطنى والبيهقى .

والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود ، وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعما أن البول عن قيام منسوخ ، واستدلا عليه بحديث عائشة يعنى المذكورين ، الصواب أنه غير منسوخ . انتهى كلام الحافظ .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى : إن في البول قائماً رخصة ، وينبغى الآن المنع عنه لأنه عمل غير أهل الإسلام انتهى . بلفظه .

قلت : بعد التسليم أن البول قائماً رخصة لا وجه للمنع عنه في هذا الزمان ، وأما عمل غير أهل الإسلام عليه فليس موجبا للمنع .

(باب في الاستئثار عند الحاجة)

١٤ - قوله (ناعبد السلام بن حرب الملايى) أبو بكر السكونى أصله بصرى ثقة حافظ .

نقله : (إذا أراد الحاجة) أى قضاء الحاجة ، والمعنى إذا أراد القعود للغائط أو للبول

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ » .

قال أبو عيسى : هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ

وَرَوَى وَكِيعٌ ، وَأَبُو يَحْيَى الْهَمَّانِيُّ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ

(حتى يذنبوا من الأرض) أى حتى يقرب منها محافظة على التستر واحترازا عن كشف العورة . وهذا من أدب قضاء الحاجة - قال الطيبي : يستوى فيه الصحراء والبنيان لأن في رفع الثوب كشف العورة وهو لا يجوز إلا عند الحاجة ولا ضرورة في الرفع قبل القرب من الأرض .

قوله : (هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ) الكلابي الرؤاسي ، أبو عبد الله ابن عم وكيع الكوفي ، عن الأعمش وهشام بن عروة وابن جريج وطائفة ، وعنه أحمد وابن معين . وأبو داود والدارقطني (وروى وكيع والهماني) بكسر الهملة وشددة الميم وهو عبد الحميد ابن عبد الرحمن ، أبو يحيى الكوفي عن الأعمش ، وعنه ابنه يحيى وأبو كريب ، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وابن سعد ، كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب لقبه : بشمين ، صدوق يخطئ ، ورمى بالإرجاء ، من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين انتهى .

(عن الأعمش قال قال ابن عمر إلخ) لحديث وكيع الهاماني عن الأعمش عن ابن عمر ، وأما حديث عبد السلام بن حرب ومحمد بن ربيعة فعن الأعمش عن أنس (وكلا الحديثين) أى حديث أنس وحديث ابن عمر رضى الله عنه (مرسل) أى منقطع ، وصورة المرسل : أن يقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك ، ولا يذكر الصحابي ، وقد يبيح عند الحديثين رحمهم الله المرسل والمنقطع بمعنى ، والاصطلاح الأول أشهر وذكر السيوطي هذا الحديث في الجامع الصغير وقال : رواه أبو داود والترمذي عن أنس وابن عمر والطبراني في الأوسط عن جابر انتهى .

مِنَ الْأَرْضِ ». وَكَلَّا اخْلُدِيَيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ : لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : رَأَيْتُهُ يُصَلِّي . فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ . وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ

وقال النواوى فى شرح الجامع الصغير : وبعض أسانيد صحيح ! قلت : والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والدارمي (ويقال لم يسمع الأعمش عن أنس إلخ) قال على بن المدينى : الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام . فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يروىها عن زيد الرقاشى عن أنس . كذا فى كتاب المراسيل لابن أبى حاتم ؛ وزيد الرقاشى هذا هو يزيد بن أبان الرقاشى أبو عمرو البصرى القاص زاهد ضعيف . وقال الحافظ المنذرى فى تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا . وذكر أبو نعيم الأصفهائى أن الأعمش رأى أنس بن مالك وابن أبى أوفى وسمع منهما . والذى قاله الترمذى هو المشهور . انتهى .

(والأعمش اسمه سليمان بن مهران) بكسر الميم وكنيته أبو محمد . ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلّس . وهو من صفار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنتين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة رضى الله عنهم . ولد سنة ٦١ إحدى وستين ومات سنة ١٤٨ ثمان وأربعين ومائة (السكاهلى وهو مولى لهم) أى نسبة الأعمش إلى قبيلة كاهل من جهة أنه مولى لهم لامن جهة أنه هو منهم صليبة ، قال ابن الصلاح فى مقدمته : النوع الرابع والستون معرفة الموالى من الرواة والعلماء ، وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق فإن الظاهر فى المنسوب إلى قبيلة - كما إذا قيل فلان القرشى - أنه منهم صليبة ، فإذا يان من قيل فيه قرشى من أجل كونه مولى لهم مهم ، انتهى .

فائدة : أعلم أن من الموالى من يقال له مولى فلان أو لبني فلان والمراد به مولى العتاقة وهذا هو الأغلب فى ذلك ، ومنهم من أطلق عليه لفظ المولى والمراد به ولاء الإسلام ، ومنهم أبو عبد الله البخارى ، فهو محمد بن إسماعيل الجعفى مولاهم نسب إلى ولاء الجعفين لأن جده وأظنه الذى يقال له الأحنف أسلم وكان مجوسياً على يد اليمان بن أخنس ، الجعفى ، وكذلك الحسن بن عيسى اللامرجسى مولى عبد الله بن المبارك إنما ولاؤه له من حيث كونه أسلم وكان نصرانياً على يديه ، ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والولادة ، كمالك بن أنس الإمام وقرههم أصبحون صليبة ويقال له التيمى لأن قره أصبح مواله

لثيم قریش بالخلف ، وقيل لأن جده مالك بن أبي عامر كان عسيفا على طلحة بن عبيد الله التيمي ، أى أجيرا ، وطلحة يختلف بالتجارة ، فقيل هو مولى التيمين لكونه مع طلحة ابن عبيد الله التيمي وهذا قسم رابع ، كما قيل فى مقسم أنه مولى ابن عباس للزوجه إياه كذا فى مقدمة ابن الصلاح .

فائدة أخرى : قال ابن الصلاح فى مقدمته ، رويانا عن الزهرى قال قدمت على عبد الملك بن مروان فقال من أين قدمت يازهرى ، قلت من مكة ، قال فمن خلفت بها يسود أهلها قلت عطاء بن أبى رباح ، قال فمن العرب أم من الموالى ، قال قلت من الموالى قال وبم سادهم ؟ قلت بالديانة والرواية ، قال إن أهل الديانة والرواية لينبئ أن يسودوا قال فمن يسود أهل اليمن ؟ قال قلت طاوس بن كيسان ، قال فمن العرب أم من الموالى ، قال قلت من الموالى ، قال وبم سادهم ، قلت بما سادهم به عطاء ، قال إنه لينبئ ، قال فمن يسود أهل مصر ، قال قلت يزيد بن أبى حبيب ، قال فمن العرب أم من الموالى قال قلت من الموالى . قال فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت مكحول ، قال فمن العرب أم من الموالى قال قلت من الموالى ، عبد نوبى أعتقته امرأة من هزبل ، قال فمن يسود أهل الجزيرة قلت ميمون بن مهران ، قال فمن العرب أم من الموالى قال قلت من الموالى . قال فمن يسود أهل خراسان قال قلت الضحاك بن مزاحم . قال فمن العرب أم من الموالى . قال قلت من الموالى ، قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال قلت الحسن بن أبى الحسن . قال فمن العرب أم من المولى ، قال قلت من الموالى ، قال فمن يسود أهل الكوفة ، قال قلت إبراهيم النخعى ، قال فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت من العرب ، قال وبلك يازهرى ، فرجت عنى ، والله ليسودن الموالى على العرب حتى يخضب لها على المنابر والعرب تحبها ، قال قلت يا أمير المؤمنين إذا هو أمر الله ودينه من حفظه ساد ومن ضيعه سقط . وفيما نرويه عن عبد الله بن زيد بن أسلم قال لما مات العبادلة صار الفقه فى جميع البلدان إلى جميع الموالى إلا المدينة ، فإن الله حصنها بقرشى ، فكان ققيه أهل المدينة سعيد بن

« سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ » وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ . قَالَ الْأَعْمَشُ :
كَانَ أَبِي حَمِيلاً ، فَأَوْرَثَهُ مَسْرُوقٌ .

المسيب غير مدافع ، قلت : وفي هذا بعض الليل ، لقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير . انتهى كلام ابن الصلاح . (قال الأعمش كان أبي حملاً فورثه مسروق) أى جعله وارثاً ، والحميل الذى يحمل من بلاده صغيراً إلى دار الإسلام ، كذا فى مجمع البحار ، وفى توريثه من أمه التى جاءت معه وقالت إنه هو ابنها خلاف ، فعند مسروق أنه يرثها ، فلذلك ورث والد الأعمش ، أى جعله وارثاً ، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه ، قال الإمام محمد فى موطنه : أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن سعيد ابن المسيب قال ، أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد فى العرب ، قال محمد وبهذا نأخذ لا يورث الحميل الذى يسي وتسي معه امرأة وتقول هو ولدى أو تقول هو أخى أو يقول هو أخى ، ولا نسب من الأنساب يورث إلا ببينة إلا الوالد والولد ، فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فإنه ابنه ولا يحتاج فى هذا إلى بينة انتهى . ومسروق هذا هو ابن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي ، أبو عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم من الثانية ، كذا فى التقريب ، وقال فى الخلاصة أخذ عن عمر وعلى ومعاذ وابن مسعود ، وعنه إبراهيم والشعبى وخلق ، وعن الشعبي قال : ما علمت أحداً كان أطلب للعلم منه ، وكان أعلم بالفتوى من شريح ، وكان شريح يستشير ، وكان مسروق لا يحتاج إلى شريح ، مات سنة ٦٣ ثلاث وستين ، كذا فى تذكرة الحفاظ ، وقال أبو سعد السمعاني سمي مسروقاً لأنه سرقه إنسان فى صغره ثم وجد ، وغير عمر اسم أبيه إلى عبد الرحمن ، فأثبت فى الديوان مسروق بن عبد الرحمن . كذا فى التهذيب .

تنبيه : لم يشر الترمذى إلى حديث آخر فى الباب . فاعلم أنه قد جاء فى الباب عن أبى هريرة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وعن عبد الله بن جعفر أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه ، وعن جابر أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وعن الليرة أخرجه النسائي وأبو داود والترمذى .

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ » . وَفِي هَذَا الْبَابِ :

باب. كراهية الاستنجاء باليمين

١٥ - قوله : (حدثنا محمد بن أبي عمر المكي) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة ، ويقال إن أبا عمر كنيته يحيى ، صدوق صنف السند وكان لازم ابن عينة ، لكن قال أبو حاتم : فيه غفلة - كذا في التقریب ، وقال في الخلاصة : روى عن فضيل بن عياض وأبي ، معاوية وخلقي ، وعنه مسلم والترمذي وابن ماجه مات سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين (عن معمر) بن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، من كبار السابعة (عن يحيى بن أبي كثير) الطائي مولاهم الهماي ، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل ، من الخامسة (عن عبد الله بن أبي قتادة) الأنصاري المدني ، ثقة من الثانية (عن أبيه) أي أبي قتادة الأنصاري السلمي ، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمه الحارث بن ربيعي ، شهد أحداً والمشاهد ، مات سنة ٥٤ أربع وخمسين بالمدينة وهو الأصح .

قوله : (نهى أن يمس الرجل ذكره يمينه) أي يده اليمنى تكريماً لليمين ، والنهي في هذا الحديث مطلق غير مقيد بحالة البول ، وقد جاء مقيداً في صحيح مسلم عن أبي قتادة بلفظ لا يمسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول ، وفي صحيح البخاري عنه إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ، قال البخاري في صحيحه : باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بال ، قال الحافظ في الفتح : أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على التقيد بحالة البول ، فيكون ما عدها مباحاً ، وقال بعض العلماء يكون ممنوعاً أيضاً من باب الأولى لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة ،

عَنْ عَائِشَةَ ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى :

وتعقبه أبو محمد بن أبي جرة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء وإنما خص النبي بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه ، فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آتله حبا للمادة ، ثم استدل على الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره إنما هو بضعة منك ، فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة انتهى . والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن ، وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ، ومن قال به اشترط فيه شروطاً ، لكن نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث يتغير مخرج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين أما إذا تعد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف ، لأن التقيد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل . انتهى ما في فتح الباري

قلت : لا شك في أن حديث أبي قتادة الذي رواه الترمذى في هذا الباب مطلق ، فالظاهر هو أن يحمل على المقيد لاتحاد المخرج وأما حديث أبي قتادة الذي أخرجه البخارى بلفظ وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره يمينه ، وإليه أشار الحافظ بقوله : أشار بهذه الترجمة إلى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله إلخ ففي كونه مطلقاً كلام ، فتدبر .

قوله (وفي الباب عن عائشة وسلمان وأبي هريرة وسهل بن حنيف) أما حديث عائشة فأخرجه أبو داود من طريق إبراهيم عنها بلفظ : قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه ، وكانت يده اليسرى لحلائه وما كان من أذى ، قال المنذرى : إبراهيم لم يسمع من عائشة ، فهو منقطع ، وأخرجه من حديث الأسود عن عائشة بمعناه وأخرجه في اللباس من حديث مسروق عن عائشة ومن ذلك الوجه أخرجه البخار ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه انتهى كلام المنذرى . أما حديث سلمان فأخرجه مسلم بلفظ قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو نستنجى باليمين . الحديث . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه والداريمى ، وفيه ونهى أن يستنجى الرجل يمينه ، وأما حديث سهل بن حنيف فلم أقف عليه .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ أُمُّهُ الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ : كَرِهُوا الْأَسْتِنْجَاءَ بِالْيَمِينِ .

١٢ - بَابُ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

١٦ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : « قِيلَ لِسَلْمَانَ : قَدْ عَلِمَكُمْ نَذْيُكُمْ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ ، حَتَّى الْخِرَاءَةَ ؟ فَقَالَ سَلْمَانُ : أَجَلٌ ، نَهَانَا أَنْ

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان بلفظ قال : إذا شرب أحدكم
فلا يتنفس في الإناء وإذا أتى الخلاء فلا يس ذكره يمينه ولا يمسح يمينه .

قوله (وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع) بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة ،
ابن بلدمة بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة . السامى بفتحتين اللدى شهد أحدا
وما بعدها ولم يصح شهوده بدرا .

باب الاستنجاء بالحجارة .

١٦ - قوله (حدثنا هناد) تقدم (عن الأعمش) تقدم (عن إبراهيم) هو إبراهيم
ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً (عن
عبد الرحمن بن يزيد) بن قيس النخعي أبو بكر الكوفي ثقة .

قوله (قيل لسلمان) الفارسي ، ويقال له سلمان الخير ، وسئل عن نسبه فقال أنا
سلمان بن الإسلام ، أصله من فارس أسلم مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة . كان من
خيار الصحابة وزهادهم وفضلائهم ، والقائلون هم المشركون كما في رواية ابن ماجه قال له
يعض المشركين وهم يستهزئون به ، وفي رواية مسلم قال لنا المشركون (حتى الخراءة)
قال الخطابي : الخراءة بكسر الحاء ممدودة الألف : أدب التخلي والقعود عند الحاجة ،

نَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيمٍ أَوْ بِعَظْمٍ .

وقال النووي : الخراءة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالمد وهو اسم لهيئة الحدث ، وأما نفس الحدث فيعذف التاء وبالمد مع فتح الخاء وكسرها انتهى .

(أجل) بسكون اللام : حرف إعجاب بمعنى نعم (أو أن نستنجي باليمين) الاستنجاء باليمين للتنبيه على إكرامها وصيانتها عن الأذى ونحوها (أو أن يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار) وفي رواية لأحمد ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ، قال الخطابي : فيه بيان أن الاستنجاء بالأحجار أحد الطهريين وأنه إذا لم يستعمل الماء لم يكن بد من الحجارة أو ما يقوم مقامها ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وفي قوله أو أن يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار : البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز ، وإن وقع الإتياء بما دونها ، ولو كان المراد به الإتياء حسب لم يكن لاشتراط عدد الثلاث معنى ، إذ كان معلوما أن الإتياء يقع بالمسحة الواحدة وبالمستحئين ، فلما اشترط العدد لفظا وعلم الإتياء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين . انتهى مختصرا .

قال المظهرى : الاستنجاء بثلاثة أحجار واجب عند الشافعي رحمه الله وإن حصل النقاء بأقل ، وعند أبي حنيفة النقاء متعين لا العدد انتهى .

واستدل للشافعي بحديث الباب ، واستدل لأبي حنيفة رحمه الله بقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، قال القارى في المرقاة : هذا يدل دلالة واضحة على جواز الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وعدم شرط الإتيار ، وهو ذهب أبي حنيفة انتهى .

قلت : حديث من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج . أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة ، وهو بظاهره مخالف لحديث سلمان المذكور في الباب ، وحديث سلمان أصح منه فيقدم عليه أو يجمع بينهما بما قل الحافظ في الفتح ما لفظه : وأخذ بهذا أى بحديث سلمان الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ، فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإتياء إذا لم يحصل بها فيزاد متى بقى ، ويستحب حينئذ الإتيار لقوله : من استجمر فليوتر ، وليس بواجب لزيادة في أبي داود حسنة

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، وَجَابِرٍ ، وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِيهِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ سَلْمَانَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

الإسناد، قال : ومن لا فلا حرج ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب انتهى .
وقال ابن تيمية في المتقى بعد ذكر حديث أبي هريرة المذكور ما لفظه : وهذا محمول على أن القطع على وترسنة فيما زاد على ثلاث جمعاً بين النصوص . انتهى .

(وأن نستنجي برجيع أو عظم) لفظ أو للعطف لا للشك ، ومعناه الواو أي نهانا عن الاستنجاء بهما ! والرجيع هو الروث والعذرة : فيعل بمعنى فاعل ، لأنه رجع عن حاله الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً ، والروث هو رجيع ذوات الحوافر ، وجاء عند أبي داود في رواية روي عن ثابت رجيع ذابة ، وأما عذرة الإنسان فهي داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم : إنها ركس ، وأما علة النهي عن الاستنجاء بالرجيع والعظم فيأتي بيانها في باب كراهية ما يستنجى به .

قوله : (وفي الباب عن عائشة وخزيمة بن ثابت وجابر وخلاد بن السائب عن أبيه) أما حديث عائشة فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والدارمي بلفظ : قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم إلى العائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزئ عنه ، والحديث سكت عنه أبو داود ثم المنذرى ، وأما حديث خزيمة بن ثابت فأخرجه أبو داود وابن ماجه بلفظ : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ، والحديث سكت عنه أبو داود ثم المنذرى . وأما حديث جابر فأخرجه أحمد عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً ! قال الهيثمي : رجاله ثقات ، وأما حديث السائب والخلاد فأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دخل أحدكم الحلاء فليمسح بثلاثة أحجار ، قال الهيثمي : وفيه حماد بن الجعد وقد أجمعوا على ضعفه .

قوله (حديث سلمان حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ
بِمَذْهَبِهِمْ : رَأَوْا أَنَّ الْأَسْتَنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ ،
إِذَا أَتَى أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبُتُولِ ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

١٣ - باب مَا جَاءَ فِي الْأَسْتَنْجَاءِ بِالْحِجَرَيْنِ

١٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ ، قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ ، فَقَالَ : التَّمَسَّ لِي ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِحِجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ ،
فَأَخَذَ الْحِجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوْتَةَ ،

قوله (وهو قول أكثر أهل العلم إلخ) وهو الحق والصواب ، يدل عليه أحاديث الباب .

(باب في الاستنجاء بالحجرين)

١٧ - قوله (عن أبي عبيدة) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مشهور
بكنيته ، والأشهر أنه لا اسم له غيرها . ويقال اسمه عامر كوفي ثقة ، والراجح أنه لا يصح
سماعه من أبيه كذا في التقريب (عن عبد الله) هو ابن مسعود بن غافل بمجعة ثم فاء
مكسورة ابن حبيب ، ابن عبد الرحمن السكوفي ، أحد السابقين الأولين وصاحب النعلين
شهد بدرأ والمشهد مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة .

قوله (فأتيته بحجرين وروثة) زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث : إنها
كانت روثه حمار ، ونقل التميمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ،
وفي رواية البخاري وغيره : فوجدت الحجريين والتمست الثالث فلم أجد فأخذت روثه ،
فأتيته بها ، أي بالثلاثة من الحجريين والروثة (فأخذ الحجريين وألقى الروثة) استدله

الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة ، قال لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً ، كذا قال ، وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث ، فإن فيه فآلقى الروثة وقال إنها ركس اثنى بحجر ، ورجاله ثقات أثبات ، وقد تابع عليه معمر أبو شية الواسطى وهو ضعيف ، أخرجه الدارقطنى وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبي إسحاق . وقد قيل إن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة ، لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرايىسى ، وعلى تقدير أنه أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً إذا اعتضد ، قاله الحافظ ابن حجر في فتح البارى .

وتعقب عليه العيني في عمدة القارى ص ٧٣٧ ج ١ شرح البخارى : فقال لم يغفل الطحاوى عن ذلك ، وإنما الذى نسب إلى الغفلة هو الغافل ، وكيف يغفل عن ذلك وقد ثبت عنده عدم سماع أبي إسحاق عن علقمة فالحديث عنده منقطع ، والمحدث لا يرى العمل به وأبو شية الواسطى ضعيف فلا يعتبر بمتابعته ، فالذى يدعى صنعة الحديث كيف يرضى بهذا الكلام . انتهى .

قلت : هذا غفلة شديدة من العيني ، فإن الطحاوى رحمه الله قد احتج بحديث أبي إسحاق عن علقمة في مواضع من كتابه «شرح الآثار» فنها ما قال : حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا حديج بن معاوية عن أبي إسحاق عن علقمة بن مسعود قال : ليت الذى يقرأ خلف الإمام ملء فوه ترابا . سلمنا أن أبا شية ضعيف ، فلا يعتبر بمتابعته ، لكن عمار بن رزيق ثقة وهو قد تابعها ، فمتابعته معتبرة بلا شك : على أن قول الطحاوى : لو كان مشروطا لطلب ثالثا فيه نظر ، لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم أخذ ثالثا بنفسه من دون طلب أو استنجد بحجر وطرف في حجر آخر ، وبالاحتمال لا يصح الاستدلال ، قال الحافظ ازىلى فى نصب الراية . قال ابن الجوزى فى التحقيق . وحديث البخارى ليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون عليه السلام أخذ حجرا ثالثا مكان الروثة ، وبالاحتمال لا يتم الاستدلال . انتهى

وَقَالَ : إِنَّهَا رِكْسٌ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، نَحْوَ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ . وَرَوَى مَعْمَرٌ ، وَعَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

وَرَوَى زُهَيْرٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَرَوَى زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْقُبَيْدِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَذَكَّرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا ؟

قَالَ أَبُو عِيْسَى : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَيُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ أَصَحُّ ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْءٌ وَسَأَلْتُ

قوله (وقال إنها ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف ، فقيل هي لغة في رجس ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث ، فإنها عندهما بالجمع ، وقيل الركس الرجيع ، رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، قاله الخطابي وغيره ، والأولى أن يقال رد من حالة الروث كذا في فتح الباري .

قوله (وهكذا روى قيس بن الربيع) الأسدي أبو محمد الكوفي ، صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه مائيس من حديثه ، فحدث به (وهذا حديث فيه اضطراب) أي في سنده اضطراب ، فأصحاب أبي إسحاق يختلفون عليه ، كما بينه الترمذي (سألت عبد الله بن عبد الرحمن) هو أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند وتقدم ترجمته في

مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْءٌ . وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ ،
عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
أَشْبَهَ ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِهِ « الْجَامِعِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ ،
وَقَيْسٍ . عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، لِأَنَّ
إِسْرَائِيلَ أَثْبَتَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ مِنْ هَؤُلَاءِ . وَتَابَعَهُ عَلَى
ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى : مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ : سَمِعْتُ
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ : مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِلَّا لَمَّا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ ، لِأَنَّهُ
كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمًّا .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَقَ لَيْسَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ سَمَاعَهُ
مِنْهُ بِأَخْرَجِهِ .

المقدمة (سألت محمدا) هو الإمام البخارى (وكأنه) أى محمد البخارى (أشبه) أى
بالصحة وأقرب إلى الصواب (ووضعه فى كتابه الجامع) أى الجامع الصحيح المشهور
بصحيح البخارى فى باب لا يستنجى بروث (لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبى
إسحاق من هؤلاء) أى معمر وعمار بن رزيق وزهير و زكريا بن أبى زائدة (وتابعه)
أى إسرائيل (على ذلك) أى على روايته عن أبى عبيدة عن عبد الله (قيس بن الربيع)
بالرفع فاعل تابع (وزهير فى أبى إسحاق) أى فى رواية الحديث عن أبى إسحاق ليس
بالتوى (لأن سماعه منه) أى لأن سماع زهير من أبى إسحاق (بأخرة) بفتح الهمزة
والحاء أى فى آخر عمره وفى نسخة قلمية صحيحة بآخره .

اعلم أن الترمذى رجع رواية إسرائيل على رواية زهير التى وضعها الإمام البخارى فى صحيحه وعلى روايات معمرو غيره بثلاثة وجوه :

الأول : أن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبى إسحاق من زهير ومعمرو وغيرهما .

الثانى : أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة عن عبد الله .

الثالث : أن سماع إسرائيل من أبى إسحاق ليس فى آخر عمره ، وسماع زهير منه فى آخر عمره .

قلت : فى كل من هذه الوجوه الثلاثة نظر ، فما قال فى الوجه الأول فهو معارض بما قال الآجرى : سألت أبادود عن زهير وإسرائيل فى أبى إسحاق فقال : زهير فوق إسرائيل بكثير ، وما قال فى الوجه الثانى من متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل ؛ فإن شريكا القاضى تابع زهيراً وشريك أوثق من قيس ، وأيضاً تابع زهيراً إبراهيم بن يوسف عن أبيه ، وابن حماد الحنفى وأبو مريم وزكريا بن أبى زائدة ، وما قال فى الوجه الثالث فهو معارض بما قال الذهبي فى الليزان : قال أحمد بن حنبل حديث زكريا وإسرائيل عن أبى إسحاق لين سماعه بآخره ، فظهر الآن أنه ليس لترجيح رواية إسرائيل وجه صحيح ، بل الظاهر أن الترجيح لرواية زهير التى رجعها البخارى ووضعها فى صحيحه ، قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة ص ٤٠٣ . فتح البارى . حكى ابن أبى حاتم عن أبيه وأبى زرعة أنهما رجعا رواية إسرائيل وكان الترمذى تبعهما فى ذلك ، والذي يظهر أن الذى رجع به البخارى هو الأرجح ويان ذلك أن مجموع كلام هؤلاء الأئمة مشعر بأنه الراجح على الروايات كلها ، أما طريق إسرائيل وهى عن أبى عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه . فيكون الإسناد منقطعا : أو رواية زهير وهى عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود فيكون متصلا . وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد وإذا تقرر ذلك كان دعوى الاضطراب فى الحديث منفية ، لأن الاختلاف على الحفاظ فى الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين : أحدهما استواء وجوه الاختلاف ففى رجع أحد الأقوال قدم ، ولا يعل الصحيح بالمرجوح ، وثانيهما

قال : وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَزُهَيْرٍ فَلَا تَبْأَلِي أَنْ لَا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا ، إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَقَ . وَأَبُو إِسْحَقَ أَسْمُهُ : عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّدِيُّ الْهَمْدَانِيُّ .

مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين أو يغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف على الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك ، وههنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه ، لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناده منها من مقال غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وعن إسرائيل ، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير ، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيراً ، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مضافه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود ، كرواية زهير عن أبي إسحاق ، وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به ويستشهد فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً انتهى كلام الحافظ .

قوله (سمعت أحمد بن الحسن) ابن جنيد الترمذي الحافظ الجوال كان من تلامذة أحمد بن حنبل ، روى عن أبي عاصم والفريابي ويعلى بن عبيد وغيرهم ، وعنه البخاري والترمذي وابن خزيمة ، وكان أحد أوعية الحديث مائتة سنة ٢٠٠ وخمس مائتين (إذا سمعت الحديث عن زائدة) هو ابن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي أحد الأعلام ، روى عن سماك بن حرب وزيد بن علاقة وعاصم بن بهدلة ، وعنه ابن عينة وابن مهدي وغيرهما وثقه أبو حاتم وغيره ، مات غازياً بأرض الروم سنة ١٦٣ اثنتين وستين ومائة . كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب ثقة ثبت صاحب سنة (وزهير) تقدم ترجمته آنفاً . (إلا حديث إبي إسحاق) قال في الخلاصة : قال أحمد زهير سمع من أبي إسحاق بأخرة ، وقال في هامشها نقلاً عن التهذيب : وقال أبو زرعة ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط . انتهى (وأبو إسحاق اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني) قال في

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ . وَلَا يُعْرِفُ أَسْمُهُ .

التقريب : مكث ثقة عابد من الثالثة ، يعنى من أوساط التابعين ، اختلط بآخره مات سنة ١٢٩ تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك . انتهى ، وقال فى الخلاصة أحد أعلام التابعين قال أبو حاتم ثقة يشبه الزهرى فى الكثرة ، وقال حميد الرؤاسى : سمع منه ابن عيينة بعدما اختلط . انتهى . قلت : هو مدلس ، صرح به الحافظ فى طبقات المدلسين (ولا يعرف اسمه) اسمه عامر ، لكنه مشهور بكنيته (حدثنا محمد بن جعفر) الهذلى مولاهم الكوفى أبو عبد الله الكرايسى الحافظ ، ريب شعبة جالسه نحواً من عشرين سنة ، لقبه غندر ، قال ابن معين : كان من أصحاب الناس كتاباً ، قال أبو داود مات سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة ، وقال ابن سعد سنة أربع كذا فى الخلاصة ، وقال الحافظ ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة انتهى (عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجلى المرادى الكوفى الأعمى ، ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء :

قوله (سألت أبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئاً قال لا) هذا نص صحيح صريح فى أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً وهو القول الراجح ، قال الحافظ فى التقريب : أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته ، والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، ويقال اسمه عامر كوفى ثقة والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، وقال فى تهذيب التهذيب روى عن أبيه ولم يسمع منه ذكره ابن حبان فى الثقات وقال لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال ابن أبى حاتم فى المراسيل : قلت لأبى هل سمع أبو عبيدة من أبيه قال يقال إنه لم يسمع انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح . انتهى .

تنبيه : قال العيني فى شرح البخارى راداً على الحافظ ما لفظه : وأما قول هذا القائل أبو عبيدة لم يسمع من أبيه فردود بما ذكر فى اللعمج الأوسط للطبرانى من حديث زياد ابن سعد عن أبى الزبير قال : حدثنى يونس بن عتاب الكوفى سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر . الحديث ، وبما أخرج الحاكم فى مستدركه من حديث أبى إسحق عن أبى عبيدة عن أبيه فى ذكر يوسف عليه السلام وصحح إسناده ، وبما حسن الترمذى عدة أحاديث رواها عن

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ

١٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ،

أَيُّهُ : مِنْهَا لَمَّا كَانَ يَوْمَ يَذْرَجُ بِالْأَسْرَى ، وَمِنْهَا كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ : وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمِنْ شَرَطِ الْحَدِيثِ الْحَسَنُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ، انْتَهَى كَلَامُ الْعَلِيِّ .

قلت : لا بد للعنى أن يثبت أولاً صحة رواية المعجم الأوسط ثم بعد ذلك يستدل بها على صحة سماع أبي عبيدة ، ودونه خراط القتاد ، وأما استدلاله على سماعه من أيُّه بما أخرجه الحاكم وتصحيحه فعجيب جداً ، فإن تساهله مشهور ، وقد ثبت بسند صحيح عن أبي عبيدة نفسه عدم سماعه من أيُّه كما عرفت وأما استدلاله على ذلك بما حسن الترمذى عدة أحاديث رواها عن أيُّه فبني على أنه لم يقف على أن الترمذى قد يحسن الحديث مع الاعتراف بانقطاعه ، وقد ذكرنا ذلك في المقدمة

(باب كراهية ما يستنجى به) أى فى بيان الأشياء التى يكره الاستنجاء بها ، وقد تقدم فى المقدمة مبسوطاً أن إطلاق لفظ الكراهية جاء فى كلام الله ورسوله بمعنى التحريم ، والسلف كانوا يستعملون هذا اللفظ فى معناه الذى استعمل فيه كلام الله ورسوله ، ولكن المتأخرين اصطلعوا على تخصيص لفظ الكراهية بما ليس بمحرم ، وتركه أرجح من فعله ، ثم حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط فى ذلك .

١٨ - قوله (نا حفص بن غياث) بمعجمة مكسورة ويا ومثله ابن طلق بن معاوية النخعى أبو عمر الكوفى القاضى ثقة ، فقيه تغير حفظه قليلا فى الآخر ، من الثامنة أى من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ، كذا فى التقريب ، وقال فى مقدمة فتح البارى : أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه ساء حفظه فى الآخر فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه ، روى له الجماعة (عن داود بن أبي هند) القشبرى مولاهم ، ثقة متقن إلا أنه بهم بآخره ، روى عن ابن المسيب وأبى العالية والشعبى وخلق ، وعنه

عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ . فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » .

يحيى بن سعيد قرينه وقتادة كذلك وشعبة والثوري وخلق ، وثقه أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائي مات سنة ١٣٩ تسع وثلاثين ومائة . كذا في التقريب والخلاصة (عن الشعبي) هو عامر بن شراحيل الشعبي : بفتح الشين : أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل من الطبقة الوسطى من التابعين ، قال مكحول : مارأيت أقه منه وكذلك قال أبو مجاز ، قال الشعبي أدركت خمسمائة من الصحابة ، قال ابن عينة كانت الناس تقول ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه ، توفي سنة ثلاث ومائة ، كذا في التقريب والخلاصة (عن علقمة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي . ثقة ثبت فقيه عابد من كبار التابعين ، عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وطائفة ، وعنه إبراهيم النخعي والشعبي وخلق ، قال ابن المديني أعلم الناس بابن مسعود علقمة والأسود ، قال ابن سعد مات سنة ٦٣ اثنتين وستين ، كذا في التقريب والخلاصة

قوله (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام) جمع عظم ، وتقدم معنى الروث في الباب المتقدم (فإنه زاد إخوانكم من الجن) قال الطبري : الضمير في فإنه راجع إلى الروث والعظام باعتبار المذكور ، كما ورد في شرح السنة وجامع الأصول وفي بعض نسخ للمصايح ، وفي بعضها وجامع الترمذي فإنها ، فالضمير راجع إلى العظام والروث تابع لها ، وعليه قوله تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انتفضوا إليها » . وقال ابن حجر وإنما سكت عن الروث لأن كونه زاداً لهم إنما هو مجاز لما تقرر أنه لدوا بهم ، انتهى . كذا في المرقاة ، وفي رواية مسلم في قصة ليلة الجن وسألوه عن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرمايكون لحماً وكل بكرة لدوا بكم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام الجن ، وحديث الباب يدل على أنه لا يجوز الاستنجاء بالروث والعظم ، والعلة أنهما من طعام الجن العظام لحم والروث لدوا بهم ، وروى الدارقطني عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروت أو عظم ، وقال أنها لا يطهران ، قال الدارقطني بعد روايته إسناده صحيح ، وهذا

وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَلْمَانَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبْنِ عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ » الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ

الحديث يدل على أن العلة أنهما لا يطهران ، قال في سبل السلام : علل في رواية الدارقطني بأنهما لا يطهران وعلل بأنهما من طعام الجن وعللت الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركسا وأما عدم تطهير العظم فإنه لئلا يتسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البله ، قال ولاتنا في بين هذه الروايات فقد يعلل الأمر الواحد بعلم كثيرة

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وسلمان وعلي وابن عمر) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري في كتاب الطهارة ، وفي باب ذكر الجن ، وأما حديث سلمان فأخرجه الجماعة إلا البخاري ، كذا في نصب الراية ، وأما حديث جابر فأخرجه مسلم عن أبي الزبير عنه بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو بعر وحديث ابن مسعود المذكور في الباب أخرجه أيضا النسائي إلا أنه لم يذكر زاد إخوانكم من الجن ، كذا في المشكاة

قوله (وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم) بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري المعروف ابن علي ، ثقة حافظ من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ، روى عن أيوب وعبد العزيز بن رفيع وروح بن القاسم وخلق ، وعنه أحمد وابن راهويه وعلي بن حجر وخلق ، كثير ، قال شعبة : ابن علي ربحانة الفقهاء ، قال أحمد إليه انتهى في الثبوت ، وقال ابن معين كان ثقة مأمونا ورعا تقيا (الحديث بطوله) بالنصب أي أنهم الحديث بطوله ، وأخرج الترمذي هذا الحديث بطوله في تفسير سورة الأحقاف ومسلم في كتاب الصلاة في باب الجهر بالفراة في الصباح والقراءة على الجن ، قال الترمذي في التفسير : حدثنا علي بن حجرنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود عن الشعبي عن علقمة قال : قلت لابن مسعود هل يحب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن منكم أحد قال ما يحبه منا أحد ولكن افتقدناه ذات ليلة وهو بمكة : اغتيل استطير ما فعل به - فبقنا بشر ليلة بات بها قوم ، حتى

فَقَالَ الشَّعْبِيُّ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » . وَكَانَ رِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ أَصَحَّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَفِي الْبَابِ : عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

إِذَا أَصْبَحْنَا أَوْ كَانَ فِي وَجْهِ الصَّبْحِ إِذَا نَحْنُ بِهِ يَحْيَى مِنْ قَبْلِ حَرَاءٍ ، قَالَ فَذَكَرُوا الَّذِي كَانُوا فِيهِ قَالَ : فَقَالَ أَنَا نَدْعِي الْجَنِّ فَأَتِيهِمْ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ ، قَالَ فَاَنْطَلِقْ فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ ، قَالَ الشَّعْبِيُّ سَأَلُوهُ الزَّادَ وَكَانُوا مِنَ الْجَزِيرَةِ ، قَالَ كُلُّ عَظْمٍ يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرَمَا كَانَ لِحْمًا وَكُلْ بَعْرَةَ أَوْ رُوثَةً عُلِفَ لِدَوَابِهِمْ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (وَكَانَ رِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ أَصَحَّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ رِوَايَتِهِمَا أَنَّ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ مَقْطُوعَةٌ وَرِوَايَةُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ مُسْنَدَةٌ ، وَوَجْهُ كَوْنِ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ أَصَحَّ أَنَّ حَفْصًا خَالَفَ أَصْحَابَ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُسْنَدَةً وَهُمْ رَوَوْهَا مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ انْتَهَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ كَلَامِ الشَّعْبِيِّ كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ دَاوُدَ الرَّائِي عَنْ الشَّعْبِيِّ وَابْنِ عَلِيٍّ وَابْنُ زُرَيْعٍ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَابْنُ إِدْرِيسٍ وَغَيْرُهُمْ ، هَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ مَرْوِيًّا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَإِلَّا فَالشَّعْبِيُّ لَا يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَهَى .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ) كَذَا فِي النُّسخِ لِلْوُجُودَةِ عِنْدَنَا وَهُوَ تَكَرَّرَ

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ

١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ
الْبَصْرِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : « مُرْنَا أَنْزُوا جُكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ ،
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ » .

وَفِي الْبَابِ : عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، وَأَنْسٍ ، وَأَبِي
هُرَيْرَةَ .

(بَابُ الْأَسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ)

١٩ - قوله (حدثنا قتيبة ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب) الأموي البصري صدوق
من كبار العاشرة ، روى عن عبد الواحد بن زياد وأبي عوانة ويزيد بن زريع ، وعنه
مسلم والترمذي والنسائي وقل لابأس وابن ماجه مات سنة ٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين
(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري . ثقة ثبت ، يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة
الرابعة ، قال ابن المسيب : ما أئانا عراقى أحفظ من قتادة ، وقال ابن سيرين : قتادة
أحفظ الناس ، وقال ابن مهدي قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد ، توفي سنة ١١٧ سبع
عشرة ومائة ، وقد احتج به أرباب الصحاح كذا في التقريب والخلاصة ، قلت لكنه
مدلس (عن معاذة) بنت عبد الله العدوية أم الصفاء البصرية العابدة ، قال ابن معين
ثقة حجة روت عن علي وعائشة ، وعنها أبو قلابة ويزيد الرشك وأيوب وطائفة ، قال
الذهبي : بلغني أنها كانت تحيي الليل وتقول عجبت لعين تمام ، وقد علمت طول الرقاد
في القبور ، قال ابن الجوزي توفيت سنة ٨٣ ثلاث وثمانين .

قوله (قالت) أي للنساء (أي استطيبوا) أي أن يستنجوا ، والاستطابة الاستنجاء
(فأني أستحيهم) أي من يان هذا الأمر (كان يفعله) أي الاستنجاء بالماء .
قوله (وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي وأنس وأبي هريرة) أما حديث جرير

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَخْتَارُونَ الْأَسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يَجْزِيهِ عِنْدَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ اسْتَحْبَبُوا الْأَسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

ابن عبد الله فأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الفيضة فقتض حاجته فأثاءه جرير بأداة من ماء فاستنجى منها ومسح يده بالتراب ، قال الحافظ في التريب: إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي صدوق إلا إنه لم يسمع من أبيه ، وقد روى عنه بالنعنة وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره ؛ وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحلاء فأحمل أنا وغلام نحوى أداة من ماء وعذرة فيستنجى بالماء ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعا : قال نزلت هذه الآية في أهل قباء « فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين » قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية وسنده ضعيف ، وفي الباب أحاديث صحيحة أخرى ، ومن هنا ظهر أن قول من قال من الأئمة إنه لم يصح في الاستنجاء بالماء حديث ليس بصحيح .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي .

قوله (وعليه العمل عند أهل العلم يختارون الاستنجاء بالماء وإن كان الاستنجاء بالحجارة يجزى عندهم إلخ) قال العيني : مذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر ، فيقدم الحجر أولا ثم يستعمل الماء ، فتخف النجاسة وتقل مباشرتها يده ويكون أبلغ في النظافة فإن أراد الاقتصاد على أحدهما فالأفضل لكونه يزيل عين النجاسة وأثرها ، والحجر يزيل العين دون الأثر لكنه معفو عنه في حق نفسه وتصح الصلاة معه ، انتهى كلام العيني . اعلم أن الإمام البخاري قد بوب في صحيحه « باب الاستنجاء بالماء » وذكر فيه حديث

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،

أنس المذكور ، قال الحافظ في الفتح أراد البخارى بهذه الترجمة الرد على من كرهه
وعلى من لغي وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد
صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لا يزال
في يدي تين ، وعن نافع عن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء ، وعن ابن الزبير قال ما كنا
نقلعه ، ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى
بالماء ، وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم انتهى

قلت لعل الترمذى أيضا أراد ما أراد البخارى . والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب)

٢٠- قوله (نا عبد الوهاب الثقفى) هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت أبو محمد
البصرى ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، روى عن حميد وأيوب وخالد الحذاء وخلق
وعنه أحمد وإسحاق وابن معين وللدينى ومن القدماء الشافعى ، قال ابن اللدينى ليس فى
الدنيا كتاب عن يحيى الأنصارى أصح من كتاب عبد الوهاب مات سنة ١٩٤ أربع
وتسعين ومائة (عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثى اللدى ، صدوق له أوهام
قاله الحافظ فى التقريب وقال فى تهذيب التهذيب روى عن أبيه وعن أبي سلمة بن
عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وذكر كثيرا من شيوخه ، ثم ذكر أقوال أئمة الحديث
فيه وحاصلها ما قال فى التقريب من أنه صدوق له أوهام (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن

عَنِ الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَقَرٍ ، فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَأُبْعِدَ فِي الْمَذْهَبِ » . قَالَ : وَفِي هَذَا الْبَابِ . عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَيَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِلَالِ بْنِ الْخَارِثِ .

بن عرف الزهري ، قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ، ثقة مكثر من الثالثة ، كذا في التقريب (عن المنيرة بن شعبة) بن مسعود بن عتب الثقفي صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية وولى إمرة البصرة ثم الكوفة كذا في التقريب .

قوله (فأبعد في المذهب) بفتح الميم أى فأبعد في الذهاب عند قضاء الحاجة ، وفي رواية أبي داود كان إذا ذهب المذهب أبعد ، قال الشيخ ولي الدين العراقي بفتح الميم وإسكان الذال مفعول من الذهاب ، ويطلق على معنيين أحدهما المكان الذى يذهب إليه والثانى المصدر يقال ذهب ذهابا ومذهبا ، فيحمل أن يراد المكان فيكون التقدير إذا ذهب في المذهب أى موضع التوقف ، ويحتمل أن يراد المصدر أى ذهب مذهبا ، والاحتمال الأول هو المقول عن أهل العربية ، وقال به أبو عبيد وغيره ، وجزم به فى النهاية ، ويوافق الاحتمال الثانى قوله فى رواية الترمذى أتى حاجته فأبعد فى المذهب ، فإنه يتعين فيها أن يراد بالمذهب المصدر . انتهى

قوله (وفى الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد) بضم القاف وتخفيف الراء الأنصارى ، صحابى له حديث ويقال له ابن الفاكه وأخرج حديثه النسائى وابن ماجه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحلاء وكان إذا أراد الحاجة أبعد ، هذا لفظ النسائى (وأبى قتادة وجابر ويحيى بن عبيد عن أبيه وأبى موسى وابن عباس وبلال بن الخارث) أما حديث أبى قتادة فلم أقف عليه ، وأما حديث جابر فأخرجه ابن ماجه : قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتى البراز حتى يتغيب فلا يرى ، وأخرجه أيضا أبو داود ، قال النذرى فيه إسماعيل بن عبد الملك الكوفى نزيل مكة ، قد تكلم فيه غير واحد ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطبرانى فى الأوسط وفيه سعد بن طريف واتهم بالوضع كذا

قال أبو عيسى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا». وَأَبُو سَلَمَةَ: أَسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ.

في مجمع الزوائد ، وأما حديث بلال بن الحارث فأخرجه ابن ماجه وفيه كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف ، وقد أجمعوا على ضعفه ، وقد حسن الترمذى حديثه

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الدارمى وأبو داود والنسائى وابن ماجه وسكت عنه أبو داود : ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره

قوله (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرتاد لبوله مكانا) أى يطلب مكانا لنا لئلا يرجع إليه رشاش بوله ، يقال راد وارتاد واستراد ، كذا في النهاية للجزرى ، ولم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ، وقد أخرج الطبرانى في الأوسط عن أبي هريرة بلفظ ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله ، قال الحافظ الميشتى في مجمع الزوائد بعد ذكره : هو من رواية يحيى بن عبيد بن رجب عن أبيه ، قال ولم أرمن ذكرهما ، وبقية رجاله موثقون انتهى . وأخرج أبو داود عن أبي موسى قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثا في أصل جدار فبال ثم قال إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله

قوله (اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى) قال في التقريب ؛ أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدنى ، قيل اسمه عبد الله وقيل اسمه إسماعيل ، ثقة مكث من الثالثة ، يعنى من الطبقة الوسطى من التابعين ، وقال في الخلاصة قل عمرو ابن على ليس له اسم ، روى عن أبيه وأسامة بن زيد وأبى أيوب وخلق ، وعنه عمرو وعروة والأعرج والشعبى وازهرى وخلق ، قال ابن سعد كان ثقة قريبا كثير الحديث ، ونقل أبو عبد الله الحاكم أنه أحد الفقهاء السبعة . انتهى

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُولِ فِي الْمَغْتَسَلِ

٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى :
مَرَدُوهُ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ .

باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل

٢١- قوله (وأحمد بن محمد بن موسى) الروزي أبو العباس السمسار، مردويه الحافظ
عن ابن المبارك وجابر بن عبد الحميد وإسحاق الأزرق، وعنه البخاري والترمذي والنسائي
وقال لا بأس به ، مات سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين ، قال الحافظ ابن حجر هو
المعروف بمردويه ، ثقة حافظ . انتهى . وفي المغني لصاحب مجمع البحار مروديه : بمفتوحة
وسكون راء وضم مهملة وبتحيتة لقب أحمد بن محمد (قالا أنا عبد الله بن المبارك) تقدم
ترجمته في المقدمة . (عن معمر) تقدم (عن أشعث) بن عبد الله بن جابر أبي عبد الله
البصري ، عن أنس وشهر بن حوشب وغيرهما ، وعنه معمر وشعبة وغيرهما ، وثقه
النسائي وغيره وأورده العقيلي في الضعفاء وقال في حديثه وهم قال الذهبي قول العقيلي
في حديثه وهم ليس بمسلم ، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له الشيخان ، وقال الشيخ ولي الدين
العراقي لا يعتبر بما وقع في أحكام عبد الحق من أن أشعث لم يسمعه من الحسن فإنه
وهم (عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري ، ثقة فقيه فاضل مشهور يرسل كثيرا
ويُدلس ، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة ، قال البزار كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم
فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا ، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، كذا في التقريب ،
قال الشيخ ولي الدين العراقي : قد صرح أحمد بن حنبل بسماع الحسن من عبد الله بن مغفل
قوله (نهى أن يبول الرجل في مستحمة) أي في مغتسله كما جاء في الحديث الذي

وَقَالَ : إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ : عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو عِيْدِي : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَيُقَالُ لَهُ : أَشْعَثُ الْأَعْمَى .

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُتْلَ فِي الْفُتْسَلِ ، وَقَالُوا : عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ . وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ سِيرِينَ ،

أشار إليه الترمذى ، وقد ذكرنا لفظه : قال الجزرى فى النهاية : المستعم الموضع الذى يغتسل فيه بالحميم ، وهو فى الأصل الماء الحارثم قيل للاغتسال بأى ماء كان استحمام . وإيمانهم عن ذلك إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول أو كان المكان صلبا فيوهم المغتسل أنه أصابه منه شيء فيحصل منه الوسواس . انتهى (وقال إن عامة الوسواس) يكسر الواو الأولى ، وفى رواية أبى داود فإن عامة الوسواس (منه) أى من البول أى من البول فى المستعم ، أى أكثر الوسواس يحصل من البول فى المغتسل ، لأنه يصير الموضع نجسا فيقع فى قلبه وسوسة بأنه هل أصابه شيء من رشاشه أم لا ، قال الجزرى فى النهاية : وسوست إليه نفسه وسوسة ووسوسا بالكسر وهو بالفتح الاسم ، والوسواس أيضا اسم للشيطان . انتهى .

قوله (وفى الباب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أخرجه أبو داود بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول فى مغتسله ، وأخرجه النسائى مختصرا وسكت عنه أبو داود والنذرى
قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والنذرى

قوله (ورخص فيه بعض أهل العلم منهم ابن سيرين) هو محمد بن سيرين الأنصارى فأبو بكر بن أبى عمرة البصرى ، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية باللعنى من

وَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ يُقَالُ إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ ؟ فَقَالَ ، رَبَّنَا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : قَدْ وَسَّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ .

الثالثة مات سنة ١١٠ عشر ومائة كذا في التقريب ، وكره ذلك آخرون واستدلوا عليه بحديث الباب ، وقولهم هو الراجح الموافق لحديث الباب قال الشوكاني في النيل : وربط النهي بعلّة إفضاء النهي عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة تصرف النهي عن التحريم إلى الكراهة (قيل له) أى لابن سيرين (يقال إن عامة الواسواس منه فقال ربنا الله لا شريك له) قال أبو الطيب السندی في شرحه للترمذی : فهو المتوحد في خلقه لادخل للبزل في المغتسل في شيء من الخلق ، قال بعض العلماء في جوابه : إن الله تعالى جعل للأشياء أسبابا فلا بد من التجنب عن الأسباب القيحة. أقول علم قبحه بنهى الشارع عنه . انتهى كلام أبي الطيب (وقال ابن المبارك قد وسع في البول في المغتسل إذا جرى فيه الماء) قال الحافظ ولي الدين العراقي : حمل جماعة من العلماء هذا الحديث على ما إذا كان المغتسل لنا وليس فيه منفذ بحيث إذا نزل فيه البول شربته الأرض وإذا استقر فيها فإن كان صلباً يلاط ونحوه بحيث يجرى عليه البول ولا يستقر أو كان فيه منفذ كالبالوعة ونحوها فلا نهى . روى ابن أبي شيبة عن عطاء قال : إذا كان يسيل فلا بأس وقال ابن ماجه في سننه : سمعت علي بن محمد الطنافسى يقول : إنما هذا في الحفيرة فأما اليوم لغتسلاتهم الجص والقيز فإذا بال فأرسل عليه فلا بأس به ، وقال النووي إنما نهى عن الاغتسال فيه إذا كان صلباً يخاف منه إصابة رشاشة فإن كان لا يخاف ذلك بأن يكون له منفذ أو غير ذلك فلا كراهة ، قال الشيخ ولي الدين : وهو عكس ما ذكره الجماعة فإنهم حملوا النهي على الأرض اللينة وحمله هو على الصلبة وقد لمع هو معنى آخر وهو أنه في الصلبة يغشى عود الرشاش بخلاف الرخوة وهم نظروا إلى أنه في الرخوة يستقر موضعه وفي الصلبة يجرى ولا يستقر فإذا صب عليه الماء ذهب أثره بالسكية . انتهى . والذي قاله النووي سبقه إليه صاحب النهاية كما عرفت آنفاً .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ ، عَنْ حَبَّانَ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ .

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي

قُلْتُ وَالْأُولَى أَنْ يَحْمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَلَا يَقِيدَ السَّحْمَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقِيُودِ
فَيَحْتَزَّزَّ عَنْ الْبُولِ فِي الْغَتْسِلِ مَطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ لَهُ مَسْلَكٌ أَمْ لَا وَسِوَاهُ كَانَ الْمَكَانَ صُلْبًا
أَوْ لَيْنًا فَإِنَّ الْوَسْوَاسَ قَدْ يَحْصُلُ مِنَ الْبُولِ فِي الْغَتْسِلِ الَّذِي لَهُ مَسْلَكٌ أَيْضًا وَكَذَلِكَ قَدْ
يَحْصُلُ الْوَسْوَاسُ مِنْهُ فِي الْغَتْسِلِ اللَّيْنِ وَالصُّلْبِ كَمَا لَا يَنْبَغِي

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ) أَيْ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمَذْكُورُ (أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ) بِالْمَدِّ
وَضَمِّ الْمِيمِ يَكْنَى أَبَا جَعْفَرٍ ، صَدُوقٌ مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
(عَنْ حَبَّانَ) بِكسر الحاء المهملة وشدة الواو هو حَبَّانُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَوَّارِ السُّلَمِيِّ
أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ . عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَبِي حَمْزَةَ الْكُرَيْبِيِّ ، وَعَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ
وَالنَّسَائِيِّ لَا بَأْسَ بِهِ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ ثِقَةً .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَالِ)

هُوَ بِكسر السين عَلَى الْأَفْصَحِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْآلَةِ وَعَلَى الْفِعْلِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا

٢٢ - قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ
مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، ثِقَّةٌ حَافِظٌ مِنَ الْعَاثِرَةِ ، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَةُ السَّيِّدَةُ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هُوَ
أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ

قَوْلُهُ (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي) أَيْ لَوْلَا أَنْ أَثْقَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّدَةِ وَهِيَ الشَّدَةُ قَالَهُ

لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .

في النهاية ، يقال شق عليه أى ثقل أو حمله من الأمر الشديد ما يشق ويشدت عليه ، والمعنى لولا خشية وقوع المشقة عليهم أو أن مصدرية في محل الرفع على الابتداء والخبر محذوف وجوبا أى لولا المشقة موجودة (لأمرتهم) أى وجوبا (بالسواك) أى باستعمال السواك لأن السواك هو الآلة ويستعمل في الفعل أيضا (عند كل صلاة) قال القارى في المرقاة أى عند وضوئها لما روى ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد والبخارى تعليقا في كتاب الصوم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، ولخبر أحمد وغيره : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل طهور . فتبين موضع السواك عند كل صلاة والشافعية يجمعون بين الحديثين بالسواك في ابتداء كل منهما ثم اعلم أن ذكر الوضوء والطهور بيان للمواضع التي يتأكد استعمال السواك فيها ، أما أصل استحبابه فلا يتقيد بوقت ولا سبب ، نعم باعتبار بعض الأسباب يتأكد استحبابه كتغير الفم بالأكل أو بسكوت طويل ونحوها ، وإنما لم يجعله علماؤنا من سنن الصلاة نفسها لأنه مظنة جراحة اللثة وخروج الدم . وهو ناقض عندنا فرما يفضى إلى حرج ولأنه لم يرو أنه عليه الصلاة والسلام استاك عند قيامه إلى الصلاة فيحمل قوله عليه الصلاة والسلام لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة على كل وضوء بدليل رواية أحمد والطبراني : لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء . أو التقدير لولا وجود المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرتهم به لكنى لم أمر به لأجل وجودها ، وقد قال بعض علمائنا من الصوفية في نصائحه العبادية : ومنها مداومة السواك لاسما عند الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أو عند كل صلاة رواه الشيخان ، وروى أحمد أنه عليه الصلاة والسلام قال صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك . والباء للإلصاق أو المصاحبة وحقيقتها فيما اتصل حسا أو عرفا وكذا حقيقة كلمة مع وعند ، والنصوص محمولة على ظواهرها إذا أمكن وقد أمكن ههنا فلا مبالغ إذا على الحمل على المجاز ، أو تقدير مضاف ، كيف وقد ذكر السواك عند نفس الصلاة في بعض كتب الفروع المعتمدة ، قال في التارخانية ثلعا عن التتمة : ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل شيء يغير الفم وعند اليقظة . انتهى .

وقال الفاضل المحقق ابن الهمام في شرح الهداية : ويستحب في خمسة مواضع :
 اصفراء السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام إلى الصلاة وعند الوضوء انتهى .
 فظهر أن ما ذكر في الكتب من تصريح الكراهة عند الصلاة معللاً بأنه قد يخرج
 الدم فينتقض الوضوء ليس له وجه ، نعم من يخاف ذلك فليستعمل بالرفق على نفس
 الأسنان واللسان دون اللثة ، وذلك لا يخفى انتهى كلام القارى .

قلت : حديث أبي هريرة المذكور في الباب ورد بألفاظ ، قال المنذرى في
 الترغيب : عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي
 لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة . رواه البخارى واللفظ له ومسلم إلا أنه قال : عند كل صلاة
 والنسائي وابن حبان في صحيحه إلا أنه قال مع الوضوء عند كل صلاة وزواه أحمد وابن
 خزيمة في صحيحه ، وعندهما « لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » انتهى مافي الترغيب ،
 وذكر الحافظ في بلوغ الرام حديث أبي هريرة بلفظ : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسواك مع كل وضوء ، وقال أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره
 البخارى تعليقا . انتهى . فلو يحمل قوله صلى الله عليه وسلم عند كل صلاة على كل
 وضوء ، كما قال القارى وغيره يرد عليه ما ذكره بعض علماء الحنفية من الصوفية ، ولو
 يحمل على ظاهره ويقال باستيجاب السواك عند نفس الصلاة أيضا ، ويجمع بين الروايتين
 كما قال الشافعية وبعض العلماء الحنفية من الصوفية لا يرد عليه شيء ، وهو الظاهر فهو
 الراجح ، فقد حملة راويه زيد بن خلد الجهنى على ظاهره كما رواه الترمذى في هذا الباب ،
 وروى الخطيب في كتاب أسماء من روى عن مالك من طريق يحيى بن ثابت عن مالك
 عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 سوكم على آذانهم يستنون بها لكل صلاة ، وروى عن ابن أبي شبة عن صالح بن كيسان
 عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يروحون والسواك على آذانهم

قال الشيخ العلامة شمس الحق رحمه الله في غاية المقصود : ما لفظه . وأحاديث
 الباب مع ما أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة ، وذكره البخارى تعليقا
 عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لولا أن أشق على أمتي

لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ، تدل على مشروعية السواك عند كل وضوء وعند كل صلاة ، فلا حاجة إلى تقدير العبارة بأن يقال ، أى عند كل وضوء وصلاة ، كما قدرها بعض الحنفية ، بل فى هذا رد السنة الصحيحة الصريحة ، وهى السواك عند الصلاة ، وعلل بأنه لا ينبغي عمله فى المساجد ؛ لأنه من إزالة المستقذرات ، وهذا التعليل مردود ؛ لأن الأحاديث دلت على استحبابه عند كل صلاة ، وهذا لا يقتضى أن لا يعمل إلا فى المساجد حتى يتعمش هذا التعليل ، بل يجوز أن يستاك ثم يدخل المسجد للصلاة ، كما روى الطبرانى فى معجمه عن صالح بن أبى صالح ، عن زيد بن خالد الجهنى قال : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته لشيء من الصلوات حتى يستاك . انتهى

وإن كان فى المسجد فأراد أن يصلى جاز أن يخرج من المسجد ، ثم يستاك ، ثم يدخل ويصلى ، ولو سلم فلا نسلم أنه من إزالة المستقذرات ، كيف وقد تقدم أن زيد بن خالد الجهنى كان يشهد الصلوات فى المساجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب لا يقوم إلى الصلاة إلا استأن ثم رده إلى موضعه ، وأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوكتهم خلف آذانهم يستنون بها لكل صلاة وأن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يروحون والسواك على آذانهم . انتهى .

قلت : كلام الشيخ شمس الحق هذا كلام حسن طيب ، لكن صاحب الطيب الشذى لم يرض به فقل شيئاً منه وترك أكثره ، ثم تفوه بما يدل على أنه لم يفهم كلامه المذكور وأوله تعصب شديد يحمله على مثل هذا التفوه .

وأما حديث أحمد الذى ذكره القارى بلفظ : صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك ، فلم أقف على هذا اللفظ ، نعم روى أحمد وغيره ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعون ضعفاً » ، قال المنذرى بعد ذكره : رواه أحمد والبرار ، وأبو يعلى ، وابن خزيمة فى صحيحه ، وقال فى القلب من هذا الخبر شيء ، فإنى أخاف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمعه من ابن شهاب ، ورواه الحاكم وقال صحيح الإسناد كذا قال ، ومحمد بن إسحاق

قال أبو عيسى : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَرَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ .

إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّائِبَاتِ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَأَنْ أَصْلِيَ رَكْعَتَيْنِ بِسَوَاكِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْلِيَ سَبْعِينَ رَكْعَةً بغير سَوَاكِ » ، رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي كِتَابِ السَّوَاكِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ، وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بغير سَوَاكِ » ، رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ أَيْضاً بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ . انْتَهَى مَا فِي التَّرْغِيبِ .

قوله : (وأما محمد بن إسماعيل البخاري) فزعم أن حديث أبي سلمة ، عن زيد بن خالد أصح .

قال الحافظ في فتح الباري : حكى الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد ، فقال : رواية محمد بن إبراهيم أصح . قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح عندي ، قلت : رجح البخاري عن طريق محمد بن إبراهيم لأمرين أحدهما أن فيه قصة ، وهي قول أبي سلمة ، فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب ، فكما قام إلى الصلاة استاك ، ثانيهما أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من

طريق يحيى بن أبي كثير : حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد ، فذكر نحوه . انتهى كلام الحافظ .

قوله : (وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، وعلى وعائشة ، وابن عباس وحذيفة ، وزيد بن خالد وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وأم حبيبة ، وابن عمر وأبي أمامة ، وأيوب وتمام بن عباس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأم سلمة ووائله ، وأبي موسى) . أما حديث أبي بكر رضي الله عنه ، فأخرجه أحمد وأبو يعلى مرفوعاً بلفظ : السواك مطهرة للقم مرضاة للرب ، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله ثقات إلا أن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبي بكر ، وأما حديث علي فأخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » . قال الهيثمي فيه ابن إسحاق ، وهو ثقة مدلس ، وقد صرح بالتحديث وإسناده حسن . انتهى ، وقد حسن إسناده أيضاً المنذرى في الترغيب .

وأما حديث عائشة ، فأخرجه النسائي وابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحهما بمثل حديث أبي بكر المذكور ، وأخرجه البخاري معلقاً مجزوماً . قال المنذرى : وتعليقات البخاري المجزومة صحيحة ، انتهى . ولعائشة أحاديث أخرى في السواك ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط بمثل حديث أبي بكر المذكور ، وزاد فيه « ومجلاة للبصر » ، ولابن عباس أحاديث أخرى في السواك ، وأما حديث حذيفة فأخرجه الشيخان بلفظ : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام للتهجد من الليل يشوس فاه بالسواك ، وأما حديث زيد بن خالد فأخرجه أبو داود والترمذي ، وأما حديث أنس ، فأخرجه البخاري بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد أكرت عليكم في السواك » ولأنس أحاديث في السواك ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو نعيم في كتاب السواك بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك بالأسحار » . وفي إسناده ابن لهيعة ، وأما حديث أم حبيبة فأخرجه أحمد وأبو يعلى بلفظ قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » قال الهيثمي رجاله ثقات ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ : عليكم بالسواك فإنه مطية للقم مرضاة للرب تبارك وتعالى ، وفي إسناده ابن لهيعة

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَائِشَةَ ،
وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ، وَحُدَيْفَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَأَنَسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَأَبْنِ
عُمَرَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأَبْنِي أُمَامَةَ ، وَأَبْنِي أَيُّوبَ ، وَتَمَّامَ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ حَنْظَلَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ وَوَاتِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ وَأَبْنِي مُوسَى .

٢٣ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

وَابْنِ عُمَرَ أَحَادِيثَ أُخْرَى فِي السَّوَاكِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ
مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : تَسَوَّكُوا ؛ فَإِنَّ السَّوَاكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ مَا جَاءَ مِنْ جَبْرِيلَ إِلَّا
أَوْصَانِي بِالسَّوَاكِ » الْحَدِيثُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا
بِلَفْظٍ : أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْخُتَانُ وَالْعَطَرُ وَالسَّوَاكُ وَالنَّكَاحُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ تَمَّامِ
ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْكَبِيرِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : « مَا لَكُمْ تَدْخُلُونَ عَلَى
قُلْعًا ، اسْتَاكُوا فَلَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ طَهْوَرٍ » . هَذَا لَفْظُ
التِّرْمِذِيِّ ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ : فِيهِ أَبُو عَلِيٍّ الصَّقَلَاءُ وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
حَنْظَلَةَ ؛ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسَّوَاكِ حَتَّى خَفْتُ عَلَى أَضْرَاسِي » .
قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : إِسْنَادُهُ لَيْنٌ ، وَأَمَّا حَدِيثُ وَاتِلَةَ وَهُوَ ابْنُ الْأَسْقَعِ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
والتِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : قَالَ أَمْرْتُ بِالسَّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيَّ ، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ
فِيهِ لَيْثُ بْنُ سَلِيمٍ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي السَّوَاكِ عَلَى
طَرَفِ اللِّسَانِ .

اعلم أنه قد جاء في السَّوَاكِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ وَغَيْرِهِمْ
رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الصَّحاحِ وَغَيْرِهَا ، ذَكَرَهَا الْحَافِظُ عَبْدُ الْعَظِيمِ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ
وَالْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ مَجْمَعُ الزَّوَادِ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ
وَالشَّيْخُ عَلِيُّ التَّتَيْ فِي كَنْزِ الْعَمَالِ ، مِنْ شَاءَ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا فَايْرِجْ إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ .

٢٣ — قَوْلُهُ (نَاعِبِدَةُ) تَقْدِمُ (عَنْ عَبْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ التَّيْمِيِّ

حلى الله عليه وسلم يَقُولُ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ . قَالَ : فَكَانَ زَيْدُ ابْنِ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ » .

أبو عبد الله المدني ، ثقة له أفراد من الرابعة ، روى عن أنس وجابر وغيرهما ، وعنه يحيى بن أبي كثير وابن إسحق وعدة ، قال ابن سعد كان قتيها محدثا ، وقال أحمد يروى مناكير ووثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن خراش ، توفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة

قوله (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك) أى بفرضيته أى لولا مخافة للمشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرت به وفرضت عليهم ، لكن لم آمر به ولم أفرض عليهم لأجل خوف المشقة ، قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة . اختلف العلماء في السواك ، فقال إسحاق إنه واجب ومن تركه عمداً أعاد الصلاة ، وقال الشافعي سنة من سنن الوضوء ، واستحبه مالك في كل حال يتغير فيه الفم ، وأما من أوجبه فظاهر الأحاديث تبطل قوله ، فأما القول بأنه سنة أو مستحب فتعارف ، وكونه سنة أقوى انتهى (ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل) يأتى الكلام عليه في موضعه (قال) أى أبو سلمة (فكان زيد بن خالد) راوى الحديث (يشهد الصلوات) أى الخمس أى يحضرها (في المسجد) للجماعة (وسواكه على أذنه) بضم الدال ويسكن والجملة حال (موضع القلم من أذن الكاتب) أى والحال أن سواكه كان موضوعا على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب (لا يقوم إلى الصلاة إلا استن) أى استاك ، والاستان استعمال السواك (ثم رده) أى السواك (إلى موضعه) أى من الأذن وفي رواية أبي داود : قال أبو سلمة فرأيت زيدا يجلس في المسجد وإن السواك من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب . حكى قام إلى الصلاة استاك ، قال القازى في المرقاة : قد اتفرد زيد بن خالد به فلا يصلح حجة ، أو استاك لطهارتها . انتهى .

قلت : فيه أنه لم ينفرد به زيد بن خالد كما عرفت ، ثم صنيعه هذا يدل عليه ظاهر حديث الباب وليس ينفيه شيء من الأحاديث المرفوعة فكيف لا يكون حجة

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ

فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا

٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الدَّمَشْقِيُّ: يُقَالُ: هُوَ مِنْ وَلَدِ
بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود

(باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء)

٢٤ - قوله (حدثنا أبو الوليد أحمد بن بكار) بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، هو أحمد
بن عبد الرحمن بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن أبي أرتاة ، قال الحافظ : صدوق
وتكلم فيه بلا حجة (من ولد بسر بن أرتاة) بضم الواو وسكون اللام جمع ولد ،
بسر بضم الموحدة وسكون المهملة ويقال له بسر بن أبي أرتاة ، (قال نا الوليد بن
مسلم) القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ، روى
عن ابن عجلان والأوزاعي وغيرهما ، وعنه أحمد وإسحاق وابن المديني وخلق مات سنة ١٩٥
خمس وتسعين ومائة (عن الأوزاعي) اسمه عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الفقيه
ثقة جليل ، قال ابن سعد كان ثقة مأمونا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه ، قال
إسحاق : إذا اجتمع الأوزاعي والثوري ومالك على الأمر فهو سنة : مات سنة ١٥٧
سبع وخسين ومائة (عن الزهري) اسمه محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري ، وكنيته أبو بكر الفقيه
الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤس الطبقة الرابعة ، كذا في التقريب ،
ومحمد بن مسلم هذا معروف بالزهري وابن شهاب (عن سعيد بن المسيب) بن حزن

وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِذَا اسْتَبَقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ . »

أبي وهب بن عمرو القرشي الخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية ، قال ابن اللديني لأعلم في التابعين أوسع علما منه ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ، كذا في التقريب (وأبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري اللدني ، أحد الأعلام قال عمرو بن علي ليس له اسم ، روى عن أبيه وأسامة بن زيد وأبي أيوب وأبي هريرة وغيرهم ، وعنه ابنه عمر وعروة والأعرج والزهري وغيرهم ، قال ابن سعد كان ثقة فقيها كثير الحديث ، مات سنة ٤٩ أربع وتسعين وكان مولده في بضع وعشرين

قوله (إذا استيقظ أحدكم من الليل) كذا في رواية الترمذي وابن ماجه ، وفي رواية الشيخين إذا استيقظ أحدكم من نومه ، وليس في روايتهما من الليل (فلا يدخل) من الإدخال ، وفي رواية الشيخين فلا يغمس (يده في الإناء) أى في إناء الماء (حتى يفرغ) من الإفراغ أى حتى يصب الماء (عليها) أى على يده (مرتين أو ثلاثا) وفي رواية مسلم وغيره حتى يغسلها ثلاثا ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني حتى يغسلها ثلاث مرات (فإنه لا يدري أين باتت يده) روى النووي عن الشافعي وغيره من العلماء : أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة وبلاذهم حارة فإذا ناموا عرقوا فلا يؤمن أن تطوف يده على موضع النجاسة أو على برة أو قملة ، والنهي عن الغمس قبل غسل اليد مجمع عليه ، لكن الجماهير على أنه نهى تنزيه لا تحريم فلو غمس لم يفسد الماء ولم يأثم القامس ، وقال التوربشتي هذا في حق من بات مستنجيا بالأحجار معروريا ومن بات على خلاف ذلك ففي أمره سعة ، ويستحب له أيضا غسلها لأن السنة إذا وردت لمعنى لم تكن لزول بزوال ذلك المعنى . كذا في المرقاة

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة) أما حديث ابن عمر فأخرجه الدارقطني وقال إسناده حسن ولفظه : إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده أو أين طافت يده ، وأما

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَعَائِشَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَأَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ ، قَائِلُهُ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا : أَنْ لَا يُدْخِلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا . فَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَمْ يُفْسِدْ ذَلِكَ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةٌ .

حديث جابر فأخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه أنه وهم ، كذا في النيل

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .

قوله (قال الشافعي وأحب لكل من استيقظ من النوم قائله كانت أو غيرها أن لا يدخل يده في وضوئه فإن أدخل يده قبل أن يغسلها كرهت ذلك له ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يده نجاسة) فعمل الشافعي حديث الباب على الاستحباب ، وهو قول الجمهور . قال ابن تيمية في المتقى : وأكثر العلماء حملوا هذا يعني حديث الباب على الاستحباب ، مثل ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خياشيمه ، متفق عليه انتهى . قال الشوكاني في النيل : وإنما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث لأنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ ولم يذهب إلى وجوبه أحد انتهى . وقال أحمد ابن حنبل إذا استيقظ من الليل فأدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها فأعجب إلى أن يهريق الماء . قال في المرقاة : ذهب الحسن البصري والإمام أحمد في إحدى الروايتين إلى الظاهر وحكما بنجاسة الماء ، كذا نقله الطيبي ، وقال الشعمي عن عروة بن الزبير وأحمد بن حنبل ودادود أنه يجب على المستيقظ من نوم الليل غسل اليدين لظاهر الحديث انتهى ما في المرقاة . وقال النووي في شرح مسلم تحت حديث الباب : فيه النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها ، وهذا مجمع عليه لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهى تنزيه

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ
 فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَهْرِيقَ الْمَاءَ .
 وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ
 فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا .

لا تحریم ، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء ولم يأتَم الغامس ، وحكى أصحابنا عن الحسن
 البصرى أنه ينجس إن كان قام من نوم الليل ، وحكاه أيضاً عن إسحاق بن راهويه
 ومحمد بن جرير الطبري وهو ضعيف جداً ، فإن الأصل في الماء واليد الطهارة فلا ينجس
 بالشك وقواعد الشرع متظاهرة على هذا . قال ثم مذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم
 ليس مخصوصاً بالقيام من النوم ، بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد ، فمتى شك في نجاستها
 كره له غمسها في الإناء قبل غسلها ، سواء قام من نوم الليل أو النهار أو شك في نجاستها
 من غير نوم ، وهذا مذهب جمهور العلماء وحكى عن أحمد بن حنبل رواية أنه إن قام
 من نوم الليل كره كراهة تحریم ، وإن قام من نوم النهار كره كراهة تنزيه . ووافقه
 عليه دواود الظاهري اعتماداً على لفظ المبيت في الحديث ، وهذا مذهب ضعيف جداً فإن
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى على العلة بقوله فإنه لا يدرى أين باتت يده ومعناه أنه لا يأمن
 النجاسة على يده ، أو هذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي اليقظة ،
 وذكر الليل أولاً لسكونه الغالب ولم يقتصر عليه خوفاً من توهم أنه مخصوص به بل ذكر
 العلة بعده انتهى كلام النووي . (وقيل إسحاق) هو ابن راهويه (إذا استيقظ من
 النوم بالليل أو بالنهار فلا يدخل يده في وضوئه حتى يغسلها) فلم يخص إسحاق بن راهويه
 الحكم بالاستيقاظ من نوم الليل كما خصه به الإمام أحمد .

قلت : القول الراجح عندي هو ما ذهب إليه إسحاق والله تعالى أعلم . وأما إذا
 أدخل يده في الإناء قبل غسلها فهل صار الماء نجساً أم لا فالظاهر أن الماء صار مشكوكاً
 فيه حكمه حكم الماء للشكوك والله تعالى أعلم .

واعلم أن الجمهور اعتذروا عن حمل حديث الباب على الوجوب بأعذار لا يطمئن
 بواحد منها قلبي فمن اطمأن بها قلبه فليقل بما قال به الجمهور .

٢٠ - بَابُ مَلْجَأٍ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٢٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ أَبِي نِفَالٍ الْمُرِّيِّ عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ

(بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ)

ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة واختلف أئمة الحديث في صحتها وضعفها ، فقال بعضهم كل ما روى في هذا الباب فهو ليس بقوى ، وقال بعضهم لا يخلو هذا الباب من حسن صحيح وصحيح غير صحيح ، وقال الحافظ ابن حجر : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً انتهى .

قلت : الأمر كما قال الحافظ ومقتضى أحاديث الباب هو الوجوب والله تعالى أعلم .
٢٥ - قوله (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي الجهضمي ، ثقة ثبت طلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة أحد أئمة البصرة روى عن المعتمر ويزيد بن زريع وابن عيينة وخلق ، وعنه ع - يعني الأئمة الستة - قال أبو حاتم هو عندى أوثق من الفلاس وأحفظ قال البخارى مات سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين .

(وبشر بن معاذ) البصري الضرير يكنى أبا سهل صدوق من العاشرة (والعقدى) بفتح الملهة والقاف (نا بشر بن المفضل) بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت عابد من الثامنة .

(عن عبد الرحمن بن حرملة) بن عمرو بن سنة الأسلمى المدني ، صدوق ربما أخطأ (عن أبي نيفال) بكسر اللثة بعدها فاء (المرى) بضم الميم وتشديد الراء اسمه ثمامة بن وائل بن حصين ، وقد ينسب لجده وقيل اسمه وائل بن هاشم بن حصين وهو مشهور بكنيته مقبول من الخامسة كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة : قال البخارى في حديثه نظر انتهى . كذا في الخلاصة .

(عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويط) بفتح الراء وبالموحدة المدني قاضيا ، قال في التقريب مقبول .

عن جَدَّتِهِ عَنْ أُمِّيَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
«لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ أُمَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ» .

(عن جدته) وفي رواية الحاكم حدثني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ في التريب : أسماء بنت سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل لم تسم في الكتابين يعني جامع الترمذي ومن ابن ماجه وسماها البيهقي ، ويقال إن لها حجة انتهى .

وذكرها الحافظ الذهبي في الميزان في النسوة المجهولات (عن أميها) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أبو الأعور أحد العشرة .

قوله (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) قال الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه حجة الله البالغة : هو نص على أن التسمية ركن أو شرط ، ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء ، لكن لا أرتضى بمثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى .

قلت : لا شك في أن هذا الحديث نص على أن التسمية ركن للوضوء أو شرط له لأن ظاهر قوله لا وضوء أنه لا يصح ولا يوجد إذ الأصل في النفي الحقيقة ، قال القاري في المرقاة : قال القاضي هذه الصيغة حقيقة في نفي الشيء ويطلق مجازا على الاعتداد به لعدم صحته ، كقوله عليه الصلاة والسلام . لا صلاة إلا بطهور ، وعلى نفي كماله كقوله عليه الصلاة والسلام : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، وهنا محمولة على نفي الكمال خلافا لأهل الظاهر ، لما روى ابن عمر وابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه ، والمراد بالطهارة الطهارة من الذنوب لأن الحدث لا يتجزأ انتهى

قلت : حديث ابن عمر وابن مسعود هذا ضعيف ، رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر ، وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع ، ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً من حديث أبي هريرة ، وفيه مرداس بن محمد ابن عبد الله بن أبان عن أبيه وهما ضعيفان ، ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً من حديث ابن مسعود وفي إسناده يحيى بن هشام السمسار وهو متروك ، فالحديث لا يصلح للاحتجاج

قال : وفي الباب عن عائشة ، وأبي سعيد . وأبي هريرة ، وسهل
ابن سعد ، وأنس .

فلا يصح الاستدلال به ، على أن النفي في قوله صلى الله عليه وسلم : لا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه ، محمول على نفي السكال .

فإن قلت . قد صرح ابن سيد الناس في شرح الترمذى بأنه قد روى في بعض
روايات لا وضوء كاملاً ، وقد استدل به الرافعى بهذه الرواية صريحة في أن المراد في
قوله لا وضوء في حديث الباب نفي السكال .

قلت : قال الحافظ في التلخيص : لم أره هكذا . انتهى ، فلا يعلم حال هذه الرواية
كيف هي صالحة للاحتجاج أم لا والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدرى وسهل بن سعد وأنس)
أما حديث عائشة فأخرجه البزار وأبو بكر بن أبي شيبة في مسندهما وابن عدى وفي
إسناده حارثة بن محمد وهو ضعيف ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد وأبو داود
وابن ماجه والترمذى في العلل والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد
ابن موسى الخزومى عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ورواه
الحاكم من هذا الوجه ، فقال يعقوب بن أبي سلمة وادعى أنه للماجشون وصححه لذلك فرهم .
والصواب أنه اللبثى ، قال الحافظ قال البخارى لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي
هريرة وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ وهذه عبارة عن ضعفه ، فإنه
قليل الحديث جدا ولم يرو عنه سوى ولده ، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف
يوصف بكونه ثقة ، قال ابن الصلاح انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتاج لثبوته بتخرجه
له ، وتبعه النووى وله طرق أخرى كلها ضعيفة . وأما حديث أبي سعيد الخدرى فأخرجه
أحمد والدارمى والترمذى في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن السكن والبزار والدارقطنى
والحاكم والبيهقى بلفظ حديث الباب وزعم ابن عدى أن زيد بن الحباب تفرد به عن
كثير بن زيد قال الحافظ : وليس كذلك فقد رواه الدارقطنى من حديث أبي عامر
العقدى وابن ماجه من حديث أبي أحمد ازهرى وكثير بن زيد ، قال ابن معين ليس
بالقوى وقال أبو زرعة صدوق فيه لين ، وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس بالقوى يكتب
حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أنس سعيد وربيح قال أبو حاتم

قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد .

شيخ وقال البخاري منكر الحديث وقال أحمد ليس بالمعروف وقال المروزي لم يصححه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال البزار كل ما روى في هذا الباب فليس بقوي ، وذكر أنه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة وقال العقيلي الأسانيد في هذا الباب فيها لين وقد قال أحمد بن حنبل إنه أحسن شيء في هذا الباب ، وقد قال أيضاً لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع ، وقال إسحاق هذا يعني حديث أبي سعيد أصح ما في الباب ، وأما حديث سهل ابن سعد فأخرجه ابن ماجه والطبراني وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد بن سعد وهو ضعيف ، وتابعه أخوه أبي بن عباس وهو مختلف فيه ، وأما حديث أنس فأخرجه عبد الملك بن حبيب الأندلسي وعبد الملك شديد الضعف .

قوله (قال أحمد لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد) وقد البزار : كل ما روى في هذا الباب فليس بقوي

قلت : أحاديث هذا الباب كثيرة يشد بعضها بعضاً فجمعوها يدل أن لها أصلاً ، قال الحافظ ابن حجر والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن لها أصلاً ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : لا يخلوا هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح انتهى ، وقال الحافظ المنذرى في الترغيب : وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها عن مقال ، وقد ذهب الحسن وإسحاق بن راهويه وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية في الوضوء حتى إنه إذا تعد تركها أعاد الوضوء وهو رواية عن الإمام أحمد ، ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة . انتهى كلام المنذرى ، وحديث الباب أعني حديث سعيد بن زيد أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والبزار والدارقطني والعقيلي والحاكم وأعل بالاختلاف والإرسال ، وفي إسناده أبو ثعلبة عن رباح مجهولان ، فالحديث ليس بصحيح قاله أبو حاتم وأبو زرعة ، وقد أطلال الكلام على حديث سعيد بن زيد هذا الحافظ ابن حجر في التلخيص

وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِداً أَعَادَ الْوَضْعَ ، وَإِنْ كَانَ نَاسِياً أَوْ مُتَأَوِّلاً : أَجْزَأُهُ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهَا .
وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ .

وَأَبُو نِفَالٍ الْمُرِّيُّ اسْمُهُ « ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ » .

وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ « أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِبٍ » مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالَ : « عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِبٍ » فَلَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ .

قوله (وقال إسحاق إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء وإن كان ناسياً أو متأولاً أجزاءه) فعند إسحاق التسمية واجب في الوضوء وهو قول الظاهرية وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ، واختلفوا هل هي واجبة مطلقاً أو على الذاكِر وعند الظاهرية مطلقاً وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة إلى أنها سنة ، واحتج الأولون بأحاديث الباب ، واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً « من توضأ وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه » الحديث وقد تقدم ، وقد عرفت أنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج

قوله (قال محمد بن إسماعيل أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن) يعني حديث سعيد بن زيد المذكور في هذا الباب ، وقال أحمد أقوى شيء فيه حديث كثير ابن زيد عن ربيع يعني حديث أبي سعيد ، وسئل إسحاق بن راهويه أي حديث أصح في التسمية ؟ فذكر حديث أبي سعيد

قوله (وأبو نفال المرى اسمه ثمامة) بضم المثلثة (بن حصين) بالتصغير وحصين جد أبي نفال واسم أبيه وائل كما تقدم (فنسبه إلى جده) أي إلى جده الأعلى

٢٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ عَنْ
يَزِيدَ بْنِ عِيَّانٍ عَنْ أَبِي ثَعَالٍ الْمُرِّيِّ عَنْ رَبَاجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدَّتِهِ بِنْتِ سَعِيدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهَا عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِثْلُهُ .

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ)

أصل المضضة في اللغة التحريك ، ومنه مضض النعاس في عينيه إذا تحركتا بالنعاس
ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه ، وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكمله
أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمجه . كذا في الفتح . والاستنشاق هو إدخال
الماء في الأنف

٢٧- قوله (وجرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري وقضياها ،
ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره بهم من حفظه مات سنة ١٨٨ ثمان وثمانين
ومائة وهو من رجال الكتب الستة

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ؛ ثقة ثبت وكان لا يدلس ،
من طبقة الأعمش مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة ، وهو من رجال الكتب
الستة أيضا

(عن هلال بن يساف) قال في التقريب بكسر التحتية وكذا في القاموس ، وقال
الحزرجي بفتح التحتية الأشجعي مولاهم ثقة من أوساط التابعين (عن سلمة بن قيس)
الأشجعي صحابي سكن الكوفة

صلى الله عليه وسلم : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَشِرْ ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ » .

قال : وفي الباب عن عُثْمَانَ ، وَكَلْبِيطِ بْنِ صَبْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدَى كَرِبَ ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، وَأَبَى هُرَيْرَةَ .

قوله (إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَشِرْ) قال في القاموس انتشر استنشق الماء ثم استخرج بنفس الأنف كانتثر انتهى ، وقال الحافظ الاستنثار هو طرح الماء الذي يستنشق التوضؤ ، أى يجذبه بريح أنفه لتنظيف ما في داخله فيخرجه بريح أنفه سواء كان بإعانة يده أم لا ، وحكى عن مالك كراهية فعله بغير إعانة اليد ، لكونه يشبه فعل الدابة ، والمشهور عدم الكراهة وإذا استنثر يده فالمستحب أن يكون باليسرى . بوب عليه النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث على انتهى . (وإذا استجمرت) أى إذا استعملت الجمار ، وهى الحجارة الصغار فى الاستنجاء (فأوتر) أى ثلاثا أو خمسا ووقع فى رواية أبى هريرة من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لافلا حرج ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه . قال الحافظ فى الفتح : وهذه الزيادة حسنة الإسناد ، وأخذ بهذه الرواية أبو خزيمة ومالك فقالوا : لا يعتبر العدد بل المعتبر الإيتار ، وأخذ الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث بحديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار . رواه مسلم ، فاشتراطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإتياء وإذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينقى ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله من استجمر فليوتر ، وليس بواجب لقوله من لافلا حرج ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب انتهى

قوله (وفي الباب عن عثمان وكليب بن صبرة وابن عباس والمقدام بن معد يكرب ووائل بن حجر) أما حديث عثمان فأخرجه الشيخان ، وأما حديث كليب بن صبرة فأخرجه أحمد وأهل السنن الأربع والشافعى وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقى . وفيه وبالغ فى الاستسحاق إلا أن تكون صائما ، وفى رواية من هذا الحديث إذا تَوَضَّأْتُ فَمَضْمَضْ ، أخرجه أبو داود وغيره . قال الحافظ فى الفتح إن إسنادها صحيح ، وقد رد الحافظ فى التلخيص ما أعل به حديث كليب بن صبرة من أنه لم يرو عن عاصم بن كليب بن صبرة إلا إسماعيل بن كثير وقال ليس بشيء لأنه روى عنه غيره . وصححه الترمذى والبغوى وغيرهما بالأسانيد الصحيحة ، وقال النووى هو حديث صحيح

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ : إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ الصَّلَاةَ . وَرَأَوْا ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً . وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ أَبِي كَيْلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : الْإِسْتِنْشَاقُ أَوْ كَدُّ مَنْ الْمُضْمَضَةِ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : يُعِيدُ فِي الْجَنَابَةِ ، وَلَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ . وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بالأسانيد الصحيحة . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن الجارود والحاكم وصححه ابن القطان ولفظه : استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً . كذا فى التلخيص ، وأما حديث المقدم بن معديكرب فأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والنسائى ، وأما حديث وائل بن حجر فأخرجه الطبرانى فى الكبير والبراز وفيه سعيد بن عبد الجبار ، قال النسائى ليس بالقوى وذكره ابن جبان فى الثقات ، وفى مسند البراز والطبرانى عهد بن حجر وهو ضعيف كذا فى جمع الزوائد ص ٩٤ ج ١ وفى الباب أحاديث أخرى منها حديث أبى هريرة : إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْثُرْ . أخرجه الشيخان

قوله (حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح) وأخرجه النسائى

قوله (فقال طائفة منهم إذا تركهما فى الوضوء حتى صلى أعاد وأعاد ذلك فى الوضوء والجنابة سواء وبه يقول ابن أبى لى وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق)

واستدلوا بأحاديث الباب ، وقولهم هو الراجح لثبوت الأمر بهما ، والأصل فى الأمر الوجوب ، مع ثبوت مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما
(وقال أحمد الاستنشاق أو كد من المضمضة) لما ورد فى حديث لقيط بن صبرة : وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ ، لِأَنَّهُمَا سَنَةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي آخِرِهِ .

٢٢ - بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ

٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِزَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ

(وقالت طائفة من أهل العلم يعيد في الجنابة ولا يعيد في الوضوء وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل السكوفة) وهو قول أبي حنيفة ومن تبعه ، فعند هؤلاء المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء وواجبان في غسل الجنابة ، واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عمر من سنن المرسلين ، وقد رده الحافظ في التلخيص وقال إنه لم يرد بلفظ عشر من السنن بل بلفظ من الفطرة ، ولو ورد لم ينتهز دليلا على عدم الوجوب لأن المراد به السنة أى الطريقة لالسنة بالمعنى الأصولي ، واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس مرفوعا بلفظ « المضمضة والاستنشاق سنة » رواه الدارقطني ، قال الحافظ وهو حديث ضعيف ، واستدلوا أيضا بما رواه الترمذى وحسنه وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي . توضأ كما أمرك الله ، فأحاله على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق والاستنثار ، ورد بأن الأمر بفعل الوجه أمر بها وبأن وجوبها ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر منه أمر من الله تعالى بدليل « وما آتاكم الرسول فخذوه »

قوله (وقالت طائفة لا يعيد في الوضوء ولا في الجنابة إلخ) ليس لهذه الطائفة دليل صحيح وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار قاله في النيل والله تعالى أعلم

(باب في المضمضة والاستنشاق من كف واحد)

٢٨- قوله (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبد ربه الحداني البلخي ، أبو زكريا لقبه «خت» بفتح المعجمة وتشديد اللثناة ، ثقة روى عن الوليد بن مسلم ووكيع وغيرهما وعنه البخارى

حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمُضًا وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَنْزٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا » .

وأبو داود والترمذي والنسائي والسراج ، وقال ثقة مأمون مات سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين كذا في التقريب والاختصار (نا إبراهيم بن موسى) بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الصغير الرازي الحافظ أحد بحور الحديث وكان أحمد ينكر على من يقول الصغير ويقول هو كبير في العلم والجلالة ، روى عن أبي الأحوص وخالد الطحان وغيرهما ، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، قال أبو زرعة كتبت عنه مائة ألف حديث وهو أتمن وأحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة ، وثقه النسائي مات بعد العشرين ومائتين (نا خالد) هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد المزني ، والواسطي الطحان ، ثقة ثبت . قال أحمد : كان ثقة ديناً ، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات ، يتصدق بوزن نفسه فضة

(عن عمرو بن يحيى) بن عمار بن أبي حسن المازني المدني ، سبط عبد الله بن زيد ، وثقه أبو حاتم والنسائي (عن أبيه) هو يحيى بن عمار ، وثقه النسائي وغيره (عن عبد الله بن زيد) هو عبد الله بن زيد بن عاصم ، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان ، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين ، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله : هو هو ، وممن نص على غلطه في ذلك البخاري في كتاب الاستسقاء من صحيحه وقد قيل إن صاحب الأذان لا يعرف له غير حديث الأذان والله أعلم ، قاله النووي :

قوله (مضمض واستنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً) وفي رواية مسلم مضمض واستنشق من كف واحدة ، ففعل ذلك ثلاثاً وكذلك وقع في رواية البخاري ، قال النووي : فيه حجة صريحة للذهب الصحيح المختار أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون ثلاث غرفات ، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها . انتهى ، وقال الحافظ في الفتح : وهو صريح في الجمع في كل مرة انتهى .

قلت : حديث عبد الله بن زيد هذا دليل صحيح صريح لمن قال إن المستحب في المضمضة والاستنشاق أن يجمع بينهما ثلاث غرفات ، بأن يتمضمض ويستنشق من غرفة

ثم يتمضمض ويستنشق من غرفة ثم يتمضمض ويستنشق من غرفة ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم وإليه ذهب الشافعي كما هو المشهور عنه ، وقل الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : وكان هديه صلى الله عليه وسلم الوصل بين المضمضة والاستنشاق كما في الصحيحين ، من حديث عبد الله بن زيد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمضمض واستنشق من كف واحدة ، فعل ذلك ثلاثاً وفي لفظ يتمضمض واستنشق ثلاث غرفات ، فهذا أصح ما روى في المضمضة والاستنشاق ، ولم يجيء الفصل بين المضمضة والاستنشاق ، في حديث صحيح البتة ، انتهى .

فإن قلت : قال القاري في المرقاة : قوله مضمض واستنشق من كف واحد فيه حجة للشافعي ، كذا قاله ابن الملك وغيره من أئمتنا ، والأظهر أن قوله من كف تنازع فيه الفقهاء ، والمعنى مضمض من كف ، وقيد الواحدة احترازاً عن الثانية انتهى .

وقال العيني في شرح البخاري ص ٦٩٠ ج ١ : والجواب عما ورد في الحديث فتمضمض واستنشق بكف واحد أنه محتمل لأنه محتمل أنه يتمضمض واستنشق بكف واحد بماء واحد ، ومحتمل أنه فعل ذلك بكف واحد بماء ، والمحتمل لا يقوم به حجة ، ويرد هذا المحتمل إلى المحكم الذي ذكرنا توفيقاً بين الدليلين ، وقد يقال : إن المراد استعمال الكف الواحد بدون الاستعانة بالكفين انتهى كلام العيني .

قلت : قوله صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً هو ظاهر في الجمع بين المضمضة والاستنشاق ، ولذلك قال ابن الملك وغيره من الأئمة الحنفية : فيه حجة للشافعي ، وقد جاءت أحاديث أخرى صحيحة صريحة في الجمع لا احتمال فيها غيره .

فمنها : حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وجمع بين المضمضة والاستنشاق ، رواه الدارمي وابن حبان والحاكم وإسناده حسن .

ومنها : حديث ابن عباس أيضاً ، قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة فتمضمض واستنشق ثم غرف غرفة فغسل وجهه ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى رواه النسائي .

ومنها : حديث ابن عباس أيضا أنه توضأ فغسل وجهه أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا : أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه الحديث ، وفي آخره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، رواه البخاري في باب غسل الوجه باليد من غرفة واحدة .

ومنها : حديث علي رواه أبو داود عن عبد خير ، قال رأيت علياً أتى بكرسي فقعده عليه ثم أتى بكوز من ماء فغسل يده ثلاثاً ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد ، وسكت عنه أبو داود والمذري ، ورواه النسائي بلفظ : ثم مضمض واستنشق بكف واحد ، وفي آخره من سره أن ينظر إلى ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا ظهوره ، ولأبي داود الطيالسي في حديث علي : ثم تمضمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد ، كما في التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر .

فظهر أن ما ذكره القاري والعيني من التأويل لا يليق أن يلتفت إليه ، ولذلك لم يرض به العيني نفسه حيث قال في شرح البخاري بعد ما ذكر من التأويل : وفيه نظر لا يخفى ، والأحسن أن يقال إن كل ما روى من ذلك في هذا الباب هو محمول على الجواز انتهى .

وقال بعض العلماء الحنفية في شرحه لشرح الوقاية : وذكر السغناقي في النهاية بعد ما ذكر مستند الشافعي : أنه عليه الصلاة والسلام كان يتمضمض ويستنشق بكف واحد لله عندنا تأويلان .

أحدهما أنه لم يستعن في المضمضة والاستنشاق باليد كما في غسل الوجه ، والثاني أنه فعلهما باليد اليمنى ، ورد العيني بأن الأحاديث المصروفة بأنه تمضمض واستنشق بماء واحد لا يمكن تأويلها بما ذكره ، انتهى كلام بعض العلماء .

واعلم أن مذهب الإمام أحمد ومذهب الإمام الشافعي المشهور هو الوصل بين المضمضة والاستنشاق ، وحجتهم حديث عبد الله بن زيد المذكور في الباب ، والأحاديث التي ذكرناها ، ومذهب الإمام أبي حنيفة الفصل بينهما بأن يتمضمض ثلاثاً بثلاث غرفات ثم يستنشق كذلك وحجتهم حديث كعب بن عمرو ، قال العيني في عمدة القاري :

..

ص ٦٩٠ ج ١ وأما وجه انفصل بينهما كما هو مذهبنا فما رواه الطبراني عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توساً فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً فأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وكذا روى عنه أبو داود في سننه وسكت عنه ، وهو دليل رضاه بالصحة ، انتهى كلام العيني

قلت : حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده الذي رواه أبو داود في سننه والطبراني في معجمه ضعيف لا تقوم بمثله حجة ، لأن في سنديهما ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، اختلط أخيراً لم يميز حديثه فترك ، وأيضاً في سنديهما مصرف بن عمرو وهو مجهول ، قل الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٨ أما حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده فرواه أبو داود في حديث فيه : ورأيتَه يفصل بين المضمضة والاستنشاق ، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وقال ابن حبان كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم ، تركه يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد ابن حنبل ، وقال النووي في تهذيب الأسماء : اتفق العلماء على ضعفه انتهى .

وقل في التقريب : صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك انتهى .
وقل فيه : مصرف بن عمرو بن كعب بن عمرو اليامي الكوفي روى عنه طلحة بن مصرف مجهول انتهى .

والعلامة العيني ذكر حديث الطبراني ولم يذكر سنده بتمامه وسنده هكذا : قال الطبراني : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا شيان بن فروخ ثنا أبو سلمة الكندي ثنا ليث ابن أبي سليم حدثني طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توساً إلخ ، هكذا في تخريج الهداية للزيلعي .

واحتج الحنفية أيضاً على الفصل بالأحاديث التي وقع فيها لفظ مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً .

وأنت تعلم أن هذا اللفظ ليس صريحاً فيا ذهبوا إليه من الفصل ، بل هو محتمل فإنه

يحتمل أن يكون معناه أنه مضمض ثلاثا بثلاث غرفات واستنشق ثلاثا بثلاث غرفات ، ويحتمل أن يكون معناه أنه مضمض واستنشق بغرفة ثم فعل هكذا ، ثم فعل هكذا فللقائلين بالوصل أن يجيبوا عن هذا بمثل ما أجاب الحنفية عن حديث عبد الله ابن زيد المذكور بأن يقولوا هذا محتمل والمحتمل لا يقوم به حجة ، أو يرد هذا المحتمل إلى الأحاديث المحكمة الصريحة في الوصل المذكورة توفيقاً بين الدليلين .

واحتجوا أيضاً بما رواه ابن السكن في صحاحه عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : شهدت علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان توصيلاً ثلاثاً ثلاثاً ، وأفردا المضمضة من الاستنشاق ، ثم قالوا هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توصيلاً ذكره الحافظ في التلخيص .

قلت : ذكر الحافظ هذا الحديث في التلخيص لكنه لم يذكر سنده ولم يبين أنه صحيح أو حسن ، فلا يعلم حال إسناده ، فتي لم يعلم أنه حسن أو صحيح لا يصلح للاحتجاج ، ولو فرض أن هذا الحديث قابل للاحتجاج وأن الأحاديث التي وقع فيها مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا تدل صراحة على الفصل فيقال إن الفصل والوصل كلاهما ثابتان جائزان كما قال العلامة العيني : الأحسن أن يقال إن كل ما روى من ذلك فهو محمول على الجواز ، وقد تقدم قوله هذا ، وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في سبل السلام : ومع ورود الروايتين بالجمع وعندهم فالأقرب التخيير ، وأن الكل سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح انتهى

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الأخوذى . أجمع أقوى في النظر وعليه يدل الظاهر من الأثر ، وقد أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد القيسي قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت له أجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة قال نعم .

فائدة : اعلم أن اختلاف الأئمة في الوصل والفصل إنما هو في الأفضلية لا في الجواز وعنده ، وقد صرح به الخطيب الشافعي وابن أبي زيد المالكي وغيرهما ، وذكر صاحب الفتاوى الظهيرية أنه يجوز عند أبي حنيفة أيضاً وصل المضمضة بالاستنشاق .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عبد الله بن عباس .

قال أبو عيسى : وحديث عبد الله بن زيد حسن غريب .

وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ بَحْيٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ » ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وقال بعض أهل العلم : الْمَضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ يُخْرِى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَفْرِيقُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ جَمَعَهُمَا فِي كَفٍّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ فَرَّقَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عباس) تقدم تخريجه .

قوله (حديث عبد الله بن زيد حديث حسن غريب) حديث عبد الله بن زيد هذا أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، فالظاهر أن يقول حديث صحيح (ولم يذكروا هذا الحرف) أى هذا اللفظ (أن النبي صلى الله عليه وسلم مضعض واستنشق من كف واحد) بيان لقوله هذا الحرف (وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث) يعنى وازيادة من الثقة الحافظ مقبولة .

قوله (قل بعض أهل العلم إلخ) ذكر الترمذى هنا ثلاثة أقوال ، لكن لا يظهر الفرق بين الثانى والثالث فتفكر . (وقال الشافعى إن جمعهما فى كف فهو جائز وإن فرقهما فهو أحب) جاء عن الشافعى فى هذه المسألة قولان : أحدهما كقول أبى حنيفة وهو الذى نقله الترمذى هنا ، والثانى أن يتمضمض بغرفة ويستنشق بها ثم هكذا ، وهذا هو المشهور عنه ، قل العيى فى عمدة القارى ص ٦٩٠ ج ١ : روى البويطى عن الشافعى أن يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق : وفى رواية غيره عنه فى الأم : يعرف غرفة يتمضمض بها ويستنشق ثم يعرف غرفة يتمضمض بها ويستنشق .

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ

٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ
عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ حَسَّانِ بْنِ بِلَالٍ قَالَ :
« رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ ، فَقِيلَ لَهُ ، أَوْ قَالَ :
فَقُلْتُ لَهُ : أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَكَ ؟ قَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي ؟ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ » .

ثم يعرف ثالثة يتضمض بها ويستنشق فيجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق .
واختلف نضه في الكيفيتين فنص في الأم وهو نص مختصر المزي : أن الجمع أفضل ،
ونص البويطي أن الفصل أفضل ، ونقله الترمذي عن الشافعي ، قال النووي قال صاحب
المهذب : القول بالجمع أكثر في كلام الشافعي وهو أكثر في الأحاديث الصحيحة . انتهى
كلام العيني .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ)

بكسر اللام وسكون الحاء : اسم لجمع من الشعر ينبت على الخدين والدقن .

٢٩- قوله (حدثنا ابن أبي عمر) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر المدني نزيل مكة تقدم
(عن عبد الكريم بن أبي الخارق) بضم الميم وبالحاء المعجمة المعلم البصري نزيل مكة ،
واسم أبيه قيس ، وقيل طارق ضعيف (أبي أمية) كنية عبد الكريم (عن حسان بن
بلال) (المزي البصري ، روى عن عمار بن ياسر وحكيم بن حزام وعنه أبو قلابه
وأبو بشر وغيرهما ، ونقله ابن اللذين .

قوله (خلل لحيته) أى أدخل أصابعه في خلال لحيته (قيل له) أى لمار (أو قال)
أى حسان بن بلال (قللت له) أى لمار (يخلل لحيته) قال ابن العربي أى يدخل يده
في خللها ، وهى الفروج التى بين الشعر ، ومنه فلان خليل فلان أى يخالل حبه فروج
جسمه حتى يبلغ إلى قلبه ، ومنه الخلال ، وبناء ذلك كله يرجع إلى هذا . انتهى :

والحديث يدل على مشروعة تخليل اللحية في الوضوء . قال الشوكاني : وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب إلى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن صالح وأبو ثور والظاهرية ، كذا في البحر ، واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلفظ : هكذا أمرني ربي ، وذهب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري والأوزاعي والليث وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود والطبري وأكثر أهل العلم أن تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ، ولا يجب في الوضوء ، هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس ، قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله تعالى أعلم ، لقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة فبلو الشعر وأتقوا البشر . انتهى .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الأخوذي : اختلف العلماء في تخليلها على أربعة أقوال :

أحدها أنه لا يستحب ، قاله مالك

الثاني أنه يستحب ، قاله ابن جبيب .

الثالث أنها إن كانت خفيفة وجب إيصال الماء إليها ، وإن كانت كثيفة لم يجب ذلك قاله مالك ، عن عبد الوهاب .

الرابع من علمائنا من قال يغسل ما قابل الذقن إيجاباً وما وراءه استحباً ، وفي تخليل اللحية في الجنابة روايتان عن مالك إحداهما أنه واجب وإن كثفت رواه ابن وهب ، وروى ابن القاسم وابن عبد الحكم ، لأنها قد صارت في حكم الباطن كداخل العين ، ووجه آخر وهو قول أبي حنيفة والشافعي أن الفرض قد انتقل إلى الشعر بعد نباته كشعر الرأس انتهى كلام ابن العربي .

قلت : أرجح الأقوال وأقواها عندي هو قول أكثر أهل العلم والله تعالى أعلم .

٣٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِثْلُهُ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَأَنْسٍ ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَأَبِي أَيُّوبَ .

٣٠ - قوله (ناسفان) هو ابن عينة (عن سعيد بن أبي عروبة) الشكري مولاهم أبي النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة (عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري الأكمه ، ثقة ثبت مدلس ، احتج به أرباب الصحاح (عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله) قال الحفاظ في التلخيص بعد ذكر هذه الرواية : حسان ثقة لكن لم يسمعه ابن عينة من سعيد ولا قتادة من حسان انتهى ، فحديث عمار من هذا الطريق ضعيف ، ومن طريق عبد الكريم بن أبي الحارق عن حسان أيضا ضعيف لأنه لم يسمع منه هذا الحديث كما بينه الترمذي .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وأنس وابن أوفى وأبي أيوب) أما حديث عائشة فأخرجه أحمد من رواية طلحة بن عبد الله بن كرز عنها ، وإسناده حسن ، كذا في التلخيص . وأما حديث أم سلمة فأخرجه الطبراني والعقيلي والبيهقي بلفظ : كان إذا توضأ خلل لحيته ، وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث ، كذا في التلخيص . وأما حديث أنس فأخرجه أبو داود بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي ، وفي إسناده الوليد بن زروان وهو مجهول الحال ، وله طرق أخرى عن أنس ضعيفة ، قاله الحفاظ . وأما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه أبو يعيد في كتاب الطهور ، وفي إسناده أبو الورقاء وهو ضعيف ، وهو في الطبراني أيضا كذا في التلخيص . وأما حديث أبي أيوب فأخرجه ابن ماجه والعقيلي وأحمد والترمذي في العلل ، وفيه أبو سورة لا يعرف قلت : وفي الباب أيضا عن ابن عباس وابن عمر وأبي أمامة وأبي الدرداء وكعب بن عمرو وأبي بكرة وجابر بن عبد الله وجريز وعبد الله بن عكرمة ، ذكر أحاديث هؤلاء مع الكلام عليها الحفاظ الزيلعي في تخريج الهداية والحافظ في التلخيص ، قال ابن أبي

قال أبو عيسى : ومِمَّتْ لِمَنْحِقَ بن مَنْصُورٍ يَقُولُ : قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانِ بنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّخْلِيلِ .

وقال مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَامِرِ بنِ شَفِيقٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ .

حاتم في كتاب العلل : سمعت أبي يقول لا يثبت في تحليل اللحية حديث انتهى ، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه ليس في تحليل اللحية شيء صحيح انتهى .

قلت : قولهما هذا معارض بتصحيح الترمذى لحديث عثمان الآتى وتصحيح الحاكم وابن القطان وغيرهما لبعض أحاديث الباب غيره ، ولا شك في أن أحاديث تحليل اللحية كثيرة ومجموعها يدل على أن لها أصلاً ، كيف وقد صحح الترمذى حديث عثمان وحسنه الإمام البخارى كما ستعرف ، وحسن الحافظ ابن حجر حديث عائشة وهي بمجموعها تصلح للاحتجاج على استحباب تحليل اللحية في الوضوء وهذا هو الحق عندى والله تعالى أعلم .

قوله (عن عامر بن شقيق) بن حمزة بالجيم والراء الأسدى الكوفى ، لين الحديث كذا في التقریب ، وقال الذهبي في الميزان : ضعفه ابن معين ، وقال أبو حاتم ليس بقوى ، وقال النسائي ليس به بأس انتهى ، وذكره ابن حبان في الثقات وحسن حديثه الإمام البخارى وصححه الترمذى ، فالظاهر أنه يصلح للاحتجاج ، وأما قول أبي حاتم ليس بقوى وتضعيف ابن معين فهو مجمل .

قوله (كان يخلل لحيته) وفي حديث أنس عند أبي داود أخذ كفامن ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وفي حديث ابن عمر عند ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى كان إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ثم يشبك لحيته بأصابعه من تحتها ، وحديث ابن عمر هذا صححه ابن السكن وضعفه غيره .

قوله (هذا حديث صحيح) وقال الترمذى في علله الكبير . قال محمد بن إسماعيل يعنى البخارى أصح شيء عندى في التحليل حديث عثمان وهو حديث حسن انتهى .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَالَ بِهِذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ : رَأَوْا تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ سَهَا عَنْ تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ فَهُوَ جَائِزٌ
وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ تَرَكَهُ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ
عَامِدًا أَعَادَ .

وَقَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ : أَمْثَلُ أَحَادِيثِ تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ حَدِيثُ عَثْمَانَ ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي
بُلُوغِ الْمَرَامِ : أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ أَتَى ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ
وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ أَتَى ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ خُرَيْمَةَ
وَالدَّارَقُطْنِيُّ .

قَوْلُهُ (وَقَالَ بِهِذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ) أَيْ قَالُوا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ الْبَابِ مِنْ اسْتِعْجَابِ
تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ . (مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ رَأَوْا تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ) وَقَدْ
رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَعَلَى وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَأَبِي قَلَابَةَ وَمُجَاهِدٍ وَابْنَ
سِيرِينَ وَالضَّحَّاكَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْلُلُونَ لِحَاهِمَ وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَخْلُلُ
إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ وَالْحَسَنُ وَابْنُ الْحَنْفِيَّةِ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَأَبُو جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَمُجَاهِدٌ
وَالْقَاسِمُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِأَسَانِيدِهِ إِلَيْهِمْ ، ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ
(وَقَالَ إِسْحَاقُ إِنْ تَرَكَهُ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَجْزَأَهُ وَإِنْ تَرَكَهُ عَامِدًا أَعَادَ) أَيْ أَعَادَ
الْوَضُوءَ ، فَغَدَدَ إِسْحَاقُ تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ وَاجِبٌ فِي الْوَضُوءِ ، وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ
بِغُضِّ أَحَادِيثِ التَّخْلِيلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي .

أَجَابَ عَنْهُ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِعْجَابِ بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى الْوُجُوبِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ
الْقَالَ ، وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : وَالْإِنْصَافُ أَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ بَعْدَ تَسْلِيمِ اتِّهَانِهَا لِلِاسْتِعْجَابِ
وَصَلَاحِيَّتِهَا لِلِاسْتِدْلَالِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ، لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنْ

٣١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْرَائِيلَ
عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ » .
قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قوله صلى الله عليه وسلم هكذا أمرني ربي لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به ، وهو يتخرج على الخلاف المشهور في الأصول : هل يعم الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا ، والفرائض لا تثبت إلا يقيين والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما فرضه بعدمها ، لا شك في ذلك لأن في كل واحد منهما من القول على الله بما لم يقل ، ولا شك أن العرفة الواحدة لا تسكفي كث اللحية لفصل وجهه وتحليل لحيته ، ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ، نعم الاحتياط والأخذ بالأوثق لا شك في أولويته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب انتهى كلام الشوكاني ، وقد استدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا : أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ، الحديث رواه البخاري ، وإلى هذا الاستدلال أشار الشوكاني بقوله : ولا شك أن العرفة الواحدة لا تسكفي لفصل وجهه وتحليل لحيته إلخ ، وقد استدل ابن تيمية بحديث ابن عباس هذا على عدم وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية السكتة فقال : وقد علم أنه صلى الله عليه وسلم كان كث اللحية وأن العرفة الواحدة وإن عظمت لا تسكفي غسل باطن اللحية السكتة مع غسل الوجه ، فعمل أنه لا يجب انتهى .

٢٤ - باب

مَلَجَاءُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ
أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » .

(باب ماجاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره) أى ذاهبا إلى مؤخره
٣٢ - قوله (مسح رأسه) زاد ابن الطباع « كله » وكذا في رواية ابن خزيمة (فأقبل بهما وأدبر) أى بدأ بمقدم الرأس الذى يلي الوجه وذهب بهما إلى القفا ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه وهو مبتدأ الشعر ، وهذا المعنى هو المتعين للتعبد ، ويدل عليه قوله (بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه إلخ) وهذه الجملة عطف بيان لقوله فأقبل بهما وأدبر ، ومن ثم لم تدخل الواو على بدأ ، قال الزرقانى ، قال الحافظ فى الفتح : الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك : ففيه حجة على من قال السنة أن أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى مقدمه لظاهر قوله أقبل وأدبر

ويرد عليه أن الواو لا تقتضى الترتيب ، وعند البخارى من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن فى ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأور الإضافية ، ولم يسن ما أقبل إليه وما أدبر عنه ، وخرج الطريقين متحدفهما بمعنى واحد ، وعينت رواية مالك البداءة فيحمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أى بدأ بقبل الرأس ، وقيل فى توجيهه غير ذلك انتهى كلام الحافظ

قال أبو عيسى : وفي الباب عن معاوية ، والقُدَامِ بن مَعْدَى
كَرْبَ ، وَعَائِشَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ
وَأَحْسَنُ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

قوله (وفي الباب عن معاوية والقُدَامِ بن مَعْدَى) أما حديث معاوية
فأُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِلَفْظٍ إِنْ مَعَاوِيَةَ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ
فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ
أَوْكَادَ يَقْطُرُ ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مَقْدَمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مَقْدَمِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ الْقُدَامِ
بْنِ مَعْدَى يَكْرِبُ فَأُخْرِجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ ، وَفِيهِ فَلَمَّا بَلَغَ مَسَحَ رَأْسَهُ وَضَعَ كَفِيهِ عَلَى مَقْدَمِ
رَأْسِهِ فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا . ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ ، وَالْحَدِيثَانِ سَكَتَ عَلَيْهِمَا
أَبُو دَاوُدَ ثُمَّ الْمُنْذَرِيُّ . وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَأُخْرِجَهُ النَّسَائِيُّ وَفِيهِ وَوَضَعَتْ يَدَهَا فِي مَقْدَمِ
رَأْسِهَا ثُمَّ مَسَحَتْ رَأْسَهَا مَسْحَةً وَاحِدَةً إِلَى مُؤَخَّرِهِ .

قوله (حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في هذا الباب) حديث عبد الله بن زيد هذا
أُخْرِجَهُ الْجَمَاعَةُ (وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَصَحُّ
حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالْمَشْهُورُ الْمَتَدَاوِلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ الْبِدَاءُ
مِنْ مَقْدَمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ أَنْتَهَى ،

٢٥ - بَابُ

مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ

٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرَّيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ : بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ كَلَّمَتَيْنِ : ظُهُورِهَا وَبُطُونِهَا » .

(بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ)

٣٣ - قوله (ناشر بن الفضل) بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت عابد ، قال أحمد إليه انتهى في الثبوت في البصرة ، وقال ابن اللبني كان يصلي كل يوم أربعائة ركعة ويصوم يوماً ويفطر يوماً توفي سنة ١٨٧ سبع وثمانين ومائة .

(عن عبد الله بن محمد بن عكيل) متكلم فيه تقدم ترجمته في باب مفتاح الصلاة الطهور (عن الريع) يضم الراء وفتح للوحدة وكسر التحتانية المشددة أنصارية نجارية من المبايعات تحت الشجرة ، (بنت معوذ) يضم الميم وفتح العين وكسر الواو المشددة (بن عفرأ) بسكون العين للمهملة وسكون الفاء والممد (مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه) الظاهر أن قوله بدأ بمؤخر رأسه يان لقوله مرتين فليست بمسحتين ، والحديث يدل على البداءة بمؤخر الرأس وهو مذهب بعض أهل السكوفة كما حكى الترمذي .

وأجاب ابن العربي عنه : بأنه تحريف من الراوى بسبب فهمه فإنه فهم من قوله فأقبل بهما وأدبر أنه يقتضى الابتداء بمؤخر الرأس فصرح بما فهم منه وهو مخطيء في فهمه

وأجاب غيره بأنه عارض ما هو أصح منه وهو حديث عبد الله بن زيد . وبأنه فعل لبيان الجواز

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا وَأَجُودُ إِسْنَادًا .

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ، مِنْهُمْ وَكِيعُ ابْنِ الْجُرَّاحِ .

وقال الشوكاني : قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : هذه الرواية محمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمى الفعل بما ينتهى إليه ، كأنه حمل قوله ما أقبل وما أدبر على الابتداء بمؤخر الرأس فأداها بمعناها عنده وإن لم يكن كذلك ، قال ذكر معناه ابن العربي ، ويمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل هذا لبيان الجواز مرة وكانت مواظبته على البداءة بمقدم الرأس وما كان أكثر مواظبة عليه كان أفضل ، والبداءة بمؤخر الرأس بحكمة عن الحسن بن حى ووكيع بن الجراح ، قال أبو عمر بن عبد البر : قد توهم بعض الناس في حديث ابن عبد الله بن زيد في قوله ثم مسح رأسه يديه فأقبل هما وأدبر أنه بدأ بمؤخر رأسه وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيده وأدبر هذه ظنون لا تصح ، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصح . وأصح حديث في الباب حديث عبد الله بن زيد ، وللشهور التداول الذى عليه الجمهور البداءة من مقدم الرأس إلى مؤخره انتهى .

قوله (هذا حديث حسن) حديث ربيع بنت معوذ هذا له روايات وألفاظ مدار الكل على عبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيه مقال مشهور لاسيما إذا عنعن وقد فعل ذلك في جميعها قاله الشوكاني ، قلت عبد الله بن محمد بن عقيل مدلس كما صرح به الحافظ في طبقات المدلسين ولذا قال الشوكاني لاسيما إذا عنعن . (وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود) لأن حديث عبد الله بن زيد متفق عليه ، وأما حديث ربيع بنت معوذ هذا فقد عرفت حاله (وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث) وهو مذهب مرجح ، والمذهب الراجح القول عليه هو البداءة بمقدم الرأس

٢٦ - بَابُ

مَا جَاءَ أَنْ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً

٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِذٍ عَنْ عَفْرَاءَ : « أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ، قَالَتْ : مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ ، وَصُدَّغِيهِ وَأَذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً » .

قال : وفي الباب عن عليٍّ ، وَجَدَّ طَلْحَةَ بْنُ مُصْرَفٍ بْنُ عَمْرِو

(بَابُ مَا جَاءَ أَنْ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً)

٣٤ - قوله (نا بكر بن مضر) بن محمد بن حكيم مولى شرحبيل بن حسنة وثقه أحمد وابن معين (عن ابن عجلان) هو محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة كذا في التقریب .

قوله (ومسح ما أقبل منه وما أدبر) هذا عطف تفسيري لقوله ومسح رأسه أي مسح ما أقبل من الرأس ومسح ما أدبر من الرأس أي مسح من مقدم الرأس إلى منتهاه ثم رد يديه من مؤخر الرأس إلى مقدمه (وصدغيه وأذنيه) معطوفان على ما أقبل والصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والأذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع . (مرة واحدة) متعلق بمسح فيكون قيدا في الإقبال والإدبار وما بعده فباعتبار الإقبال يكون مرة وباعتبار الإدبار مرة أخرى ، وهو مسح واحد وبه يجمع بينه وبين ما سبق من حديثها أنه مسح برأسه مرتين . والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والأذن وأن مسحهما مع الرأس وأنه مرة واحد .

قوله (وفي الباب عن عليٍّ) وجد طلحة بن مصرف (أما حديث عليٍّ فأخرجه الترمذی

وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه مسح برأسه مرة » .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم . وبه يقول جعفر بن محمد ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، رأوا مسح الرأس مرة واحدة .

وابن ماجة وأما حديث جد طلحة بن مصرف ، فأخرجه أحمد عن ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق ، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وأخرجه أبو داود وذكر له علة أخرى عن أحمد بن حنبل ، قال : كان ابن عينة ينكره ويقول : أيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده . قوله حديث الربيع حديث حسن صحيح . قال الشوكاني وفي تصحيحه نظر ؟ فإنه رواه من طريق ابن عقيل انتهى . قلت تقدم الكلام في ابن عقيل في باب مفتاح الصلاة الطهور فتذكر .

قوله (وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح برأسه مرة) روى الطبراني في الأوسط من حديث أنس بلفظ : ومسح برأسه مرة ، قال الحافظ وإسناده صالح . ورواه علي بن السكن من حديث رزيق بن حكيم عن رجل من الأنصار مثله ، وفي الباب أحاديث كثيرة مذكورة في التلخيص والنيل ونصب الراية والدراية .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وبه يقول جعفر بن محمد وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وإسحاق رأوا مسح الرأس مرة واحدة) قال في شرح السنة : اختلفوا في تكرار المسح هل هو سنة أم لا فالأكثر على أنه يمسح مرة واحدة ومنهم الأئمة الثلاثة . والمشهور من مذهب الشافعي أن المسح بثلاثة أصابع بثلاثة مياه جديدة ، كذا في المرقاة ، وقال في النيل : قد اختلف في ذلك فذهب عطاء وأكثر العترة والشافعي إلى أنه يستحب تثليث مسحه كسائر الأعضاء انتهى : فلم أن للشافعي في مسح الرأس قولان . التوحيد والتثليث . ذكر الأول الترمذي والثاني صاحب شرح السنة ، واستدل من قال بالمسح مرة واحدة

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَسْكَنُ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ : أَيْجِزِي مَرَّةً ؟ فَقَالَ إِي وَآلِهِ .

٢٧ - باب

مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا

٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ .

بأحاديث الباب وبما في الصحيحين من حديث ثمان وعبد الله بن زيد من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تليث غيره من الأعضاء وهو القول الراجح المولود عليه ، واستدل من قال بتليث المسح بأحاديث لا يخلو واحد منها من كلام ، قال القاضي الشوكاني في النيل : والإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة ، فالوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرها من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرها هو للمتبعين لاسيما بعد تنقيده في تلك الروايات بالمرّة الواحدة . وحديث : من زاد على هذا فقد أساء وعظم ، الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالنوع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة ، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد : قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الأحاديث في تليث المسح إن صححت على إرادة الاستيعاب بالمسح لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعا بين الأدلة انتهى .

قوله (حدثنا محمد بن منصور) بن داود الطوسي أبو جعفر العابد نزيل بغداد ، ثقة من صفار العاشرة (سألت جعفر بن محمد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق ثقة ، صدوق فقيه إمام مات سنة ١٤٨ ثمان وأربعين ومائة ، عن ثمان وستين سنة (فقال إِي وآلِهِ) بكسر الهمزة حرف إعجاب .

(باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديد)

٣٥ - قوله (حدثنا علي بن خشرم) بمعجمتين علي ورن جعفر الروزي ثقة (ناعبد الله

ابن وهب حدثنا عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ . » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وَرَوَى ابْنُ لُحَيْعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ . » .

ابن وهب (بن مسلم القرشي مولاهم المصري الفقيه حافظ عابد من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة عن أربع وسبعين سنة) (ناعمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري أبو أيوب ثقة . فقيه حافظ من السابعة مات قديما قبل الحسين ومائة (عن حبان) بفتح الحاء المهملة وبالوحدة المشددة (بن واسع) بن حبان بن منقذ ابن عمرو الأنصاري ثم المازني اللدني ، صدوق من الخامسة (عن أبيه) واسع بن حبان . بفتح المهملة ثم موحدة ثقيلة صحابي ابن صحابي وقيل بل ثقة من كبار التابعين .

قوله (وأنه مسح بماء غير فضل يديه) قل النووي معناه أنه مسح الرأس بماء جديد لا يبقية من ماء يديه ، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لاتصح الطهارة به لأن هذا إخبار عن الإتيان بماء جديد للرأس ولا يلزم من ذلك اشتراطه انتهى . قال في سبل السلام : وأخذ ماء جديد للرأس أمر لا بد منه ، وهو الذي دلت عليه الأحاديث

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم مطولا .

قوله (وأنه مسح بماء غير) بالغين للعجمة والباء الموحدة المفتوحين ، أى بقي ومأموصولة ، وفي بعض النسخ بماء غير (فضل يديه) كذا في النسخ المطبوعة الموجودة عندنا وفي نسخة قلمية عتيقة صحيحة من فضل يديه ، زيادة لفظة من ، وهو الظاهر والظاهر عندي أن من يمانية ، والمعنى أنه لم يمسح الرأس بماء جديد بل مسح بما بقي على يديه أى ببقية من ماء يديه وأما على ما في النسخ المطبوعة فالظاهر أن فضل يديه بالجذر بدل =

وَرَوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ
غَيْرِهِ وَجِهَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا » .

ما غبر ، ويجوز أن يكون بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى وهو فضل يديه ،
هذا كله ما عدى والله تعالى أعلم ، ورواية ابن لهيعة هذه مخالفة لرواية عمرو بن الحارث
المذكورة أولا ، ولكن رواية عمرو أصح من رواية ابن لهيعة كما صرح به الترمذى
قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديدا)
واستدلوا على ذلك بحديث الباب ، قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى : وبه
أخذ علماؤنا يعنى الحنفية ، غير أنهم قالوا هذا إذا أصاب يده شيئا بحيث لم يبق البلل فى
يده ، وهو لا ينافى الحديث بل العلة تقتضيه ، نعم ظاهر هذا الحديث الإطلاق فى أخذ
ماء جديدا على كل حال ، لكن الحديث الثانى مسح رأسه بماء غير أى بقي من فضل
يديه يدل على الذى ذهب إليه علماؤنا ، فهم حملوا الحديثين على حالة والآخر على حالة
أخرى فقيه جمع بين الحديثين ، ولا شك أن الجمع أولى انتهى كلام أبى الطيب

قلت رواية مسح بما غبر تفرد بها ابن لهيعة وهو ضعيف ، وخالف فيها عمرو بن
الحارث وهو ثقة حافظ ، فهذه الرواية غير محفوظة ، نعم أخرج أبو داود عن ربيع بنت
معوذ أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان فى يده ، قال السيوطى
فى مرقاة الصعود : احتج به من رأى طهورية الماء المستعمل ، وتأوله البيهقى على أنه أخذ
ماء جديدا وصب نصفه ومسح بيلى يده ، ليوافق حديث عبد الله بن زيد ومسح رأسه
بماء غير فضل يديه ، أخرجه مسلم والصفى يعنى أبا داود والترمذى انتهى كلام السيوطى
قلت : إن صح حديث ربيع بنت معوذ هذا فلا حاجة إلى تأويل البيهقى ، بل يقال
كلا الأمرين جائزان إن شاء أخذ لرأسه ماء جديد أو إن شاء مسحه بفضله ما يكون
فى يده ، لكن فى مسنده ابن عقيل ، وفيه مقال مشهور كما عرفت ، وفى متنه اضطراب ،
فإن ابن ماجه أخرج من طريق شريك عن عبد الله بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت :
أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بميضأة فقال امسكى فسكبت فغسل وجهه وذراعيه وأخذ
ماء جديدا فمسح به رأسه مقدمه ومؤخره ، فالقول الراجح هو أن يؤخذ لمسح الرأس
ماء جديد والله تعالى أعلم .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : رَأَوْا أَنَّ يَأْخُذَ لِرَأْسِهِ
مَاءً جَدِيدًا .

٢٨ - باب

[مَا جَاءَ فِي] مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِيهَا وَبَاطِنِيهَا

٣٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ
وَأُذُنَيْهِ : ظَاهِرِيهَا وَبَاطِنِيهَا » .

(باب مسح الأذنين ظاهرها وباطنهما)

٣٦ - قوله (نا ابن إدريس) هو عبد الله بن زيد بن عبد الرحمن الأودى السكوفي ،
ثقة فقيه عابد من الثامنة . (عن ابن عجلان) هو محمد بن عجلان المدني ، صدوق إلا أنه
اختلفت عليه أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة (عن زيد بن أسلم) العدوي مولاهم
المدني ، ثقة (عن عطاء بن يسار) الهلالي المدني ، مولى ميمونة ، ثقة فاضل صاحب
مواظع وعبادة من صفار الثالثة .

قوله (ظاهرها وباطنهما) بالجر فهما بدلان من أذنيه ، وظاهر الأذنين خارجهما
تأيلي الرأس وباطن الأذنين داخلهما تماماً إلى الوجه ، وأخرج ابن حبان في صحيحه من
حديث ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توساً ففرف غرفة ففصل وجهه
الحديث ، وفيه ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف بإبهاميه
إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرها وباطنهما . ذكره الحافظ في التلخيص وقال صححه ابن خزيمة
وابن مندة ، قال ورواه أيضاً النسائي وابن ماجة والحاكم والبيهقي ، ولفظ النسائي : ثم
مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرها بإبهاميه ، ولفظ ابن ماجة مسح أذنيه
فأدخل فيها السبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرها وباطنهما . ذكره
الحافظ في التلخيص وقال صححه ابن خزيمة وابن مندة قال ورواه أيضاً النسائي وابن
ماجة والحاكم والبيهقي ولفظ النسائي : ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرها
إبهاميه ولفظ ابن ماجة : مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر
أذنيه فمسح ظاهرها وباطنهما انتهى ، وفي حديث المقدم بن معديكرب : وأدخل أصبعيه في
صماخي أذنه ، أخرجه أبو داود والطحاوي في هذه الآثار بيان كيفية مسح الأذنين .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن الرِّبَّيع .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

والعملُ على هذا عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ يرونَ مسحَ الأذنينِ : ظهورهما وبطونهما .

٢٩ - باب

مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِنَانِ بْنِ رِيْعَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَقَالَ : الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ » .

قوله (وفي الباب عن الربيع) أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم في المستدرک (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) وصححه أيضا ابن خزيمة وابن مندة كما تقدم قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون مسح الأذنين ظهورهما وبطونهما) وهو الحق ، يدل عليه إحدایت الباب .

(باب ما جاء أن الأذنين من الرأس)

٣٧ - قوله (عن سنان بن ربيعة) الباهلي البصري أبي ربيعة ، صدوق فيه لين ، أخرج له البخاري مقرونا من الرابعة (عن شهر بن حوشب) الأشعري المشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة . كذا في التقريب .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : قَالَ : قُتَيْبَةُ قَالَ مُحَمَّدٌ : لَا أُدْرِى ، هَذَا مِنْ
قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ ؟
قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ .

قوله (وقال الأذنان من الرأس) أى فيمسحان معه لامن الوجه فيغسلان معه (قال
حماد) أى ابن زيد (لأدري هذا) أى قوله الأذنان من الرأس .
قوله (وفي الباب عن أنس) قد ورد في أن الأذنين من الرأس ثمانية أحاديث : قال
الحافظ في التلخيص .

الأول حديث أبي أمامة ، رواه د ت ق وقد بينت أنه مدرج في كتابي في ذلك .
الثاني حديث عبد الله بن زيد قواه النذري وابن دقيق العيد ، وقد بينت
أيضا أنه مدرج
الثالث حديث ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال إنه وهم ،
والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلا .

والرابع حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك
الخامس حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني واختلف في وقفه ورفعه ، وصوب الوقف
وهو منقطع أيضا .

السادس حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وأعله أيضا :
السابع حديث عائشة أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الأزهر وقد كذبه أحمد
الثامن حديث أنس أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكيم عن أنس وهو ضعيف
انتهى ما في التلخيص .

قلت : حديث عبد الله بن زيد أخرجه ابن ماجه قال الزيلعي في تخريج الهداية بعد
ذكره هذا أمثل إسناده في الباب لاتصاله وثقة رواه انتهى ، لكن قال الحافظ إنه
مدرج كما عرفت ، قال الزيلعي أما حديث ابن عباس فأخرجه الدارقطني عن أبي كامل
الجعدري : ثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : الأذنان من الرأس ، قال ابن القطان إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواه انتهى .

قال : وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده ، وقال إسناده وهم ، وإنما هو مرسل
ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وتبعه

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ : أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ . وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ
الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ ، وَمَا أَدْبَرَ
فَمِنْ الرَّأْسِ .

عبد الحق في ذلك ، وقال ابن جريج الذي ، دار الحديث عليه يروى عنه عن سليمان
ابن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . قال وهذا ليس بقدر فيه وما يمنع أن
يكون فيه حديثان مسند ومرسل انتهى .

قلت : كلام ابن القطان هذا متجه

قوله (هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم) أى ليس بالقوى ، قال ابن دقيق العيد
في الإمام : وهذا الحديث معلول بوجهين : أحدهما الكلام في شهر بن حوشب ، والثاني
الشك في رفعه ولكن شهرا وثقه أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شيبة ، وسنان بن
ربيعه أخرجه البخاري ، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدى أرجو أنه لا بأس به وقال
ابن معين ليس بالقوى ، فالحديث عندنا حسن والله أعلم انتهى كلامه . وقال ابن القطان
في الوهم والإيهام شهر بن حوشب ضعفه قوم ووثقه الآخرون ومن وثقه ابن معين وقال
أبو زرعة لا بأس به وقال أبو حاتم ليس هو بدون ابن الزبير وغير هؤلاء ضعفه
ولا أعرف لمضعفه حجة كذا في تخريج الزيلعي . وقال الزيلعي وقد صحح الترمذي في
كتابه حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لف على الحسن
والحسين وعلى وفاطمة كساء وقال هؤلاء أهل بيتي ثم قال هذا حسن صحيح .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم أن الأذنين من الرأس) أى فيمسحان معه وهو القول الراجح المعلوم عليه
(وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة (وقال
بعض أهل العلم ما أقبل من الأذنين فمن الوجه وما أدبر فمن الرأس) وإليه ذهب الشعبي
والحسن بن صالح ومن تبعهم ، فإنيهم قالوا يغسل ما أقبل منهما مع الوجه ويمسح ما أدبر

قَالَ إِسْحَقُ : وَأَخْتَارُ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُمَا سُنَّةٌ عَلَى حَيَا لِهَمَا : يَمْسَحُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ .

مع الرأس ذكره العيني وغيره . (وقال إسحاق أختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه ومؤخرهما مع رأسه) ذكر الترمذى في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، وهما مذاهب أخرى : فمنها أن الأذنين من الوجه فيسلان معه وإليه ذهب الزهرى وداود ذكره الشوكانى فى الليل ، ومنها مذهب ابن شريح أنه كان يغسلهما مع الوجه ويمسحهما مع الرأس .

واستدل من قال إن الأذنين من الرأس بأحاديث الباب

واستدل الطحاوى لمذهب الشعبي ومن تبعه فى شرح الآثار بما رواه بسنده عن على أنه حكى الوضوء النبوى فأخذ حفنة من ماء بيديه جميعا فغسل بهما وجهه ثم الثانية مثل ذلك ثم الثالثة ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه ثم أخذ كفا من ماء بيده اليمنى فغسل بها على ناصيته ثم أرسلها تسيل على وجهه ثم غسل يده اليمنى إلى الرفق ثلاثا واليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه وظهور أذنيه ، وذكر ابن تيمية هذا الحديث فى المتقى شلا عن مسند أحمد وأبى داود وقال : فيه حجة لمن رأى ما أقبل من الأذنين من الوجه انتهى .

قلت : قال المنذرى فى هذا الحديث مقال ، قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عنه فضعفه ، وقال ما أدري ما هذا انتهى . وقال الحافظ فى التلخيص : ورواه البزار وقال لا نعلم أحدا روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الحولانى ولا نعلم أن أحدا رواه عنه إلا محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع فيه وأخرجه ابن حبان من طريقه مختصرا وضعفه البخارى فيما حكاه الترمذى انتهى ، فهذا الحديث لا يصلح للاستدلال .

وذكر الحافظ الزيلعى فى نصب الراية فى استدلال ابن شريح أنه روى أصحاب السنن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجود القرآن سجد وجهى للذى خلقه وصورة وشق سمعه وبصره ، فهذا الحديث يدل على أن الأذنين من الوجه ، فهذا الحديث وحديث الأذنان من الرأس استند ابن شريح فيما كان يفعله .

قلت حديث عائشة هذا ليس بنص على أن الأذنين من الوجه ، ولم أقف على حديث صحيح صريح يدل على كون الأذنين من الوجه لم ت عن ، ثم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم غسل الأذنين وإنما الثابت عنه صلى الله عليه وسلم هو مسح الأذنين فقط ، فالقول الراجح للمول عليه هو أن الأذنين من الرأس لأحاديث الباب ، ويدل عليه حديث الصنابحي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه ، وذكر الحديث ، وفيه : فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه ، رواه مالك والشافعي وابن ماجه ، قال ابن تيمية في التتقى فقلوه تخرج من أذنيه إذا مسح رأسه دليل على أن الأذنين داخلتان في مساه ، ومن جملة انتهى . فالمتعين هو مسح الأذنين مع الرأس .

واختلفوا في أنهما يمسحان بيقية ماء الرأس أو بماء جديد ، قال الشوكاني في النيل : ذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد ، وذهب الثوري وأبو حنيفة إلى أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد ، قال ابن عبد البر . وروى عن جماعة مثل هذا القول من الصحابة والتابعين ، واحتج الأولون بما في حديث عبد الله ابن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس ، أخرجه الحاكم من طريق حرمة عن ابن وهب ، قال الحافظ إسناده ظاهره الصحة ، وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ : فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه ، وقال هذا إسناده صحيح ، لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإمام أنه رأى في رواية ابن القبري عن ابن قتيبة عن حرمة ، بهذا الإسناد ولفظه : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين . وقال الحافظ كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن مسلم عن حرمة وكذا رواه الترمذي عن علي بن خشرم عن ابن وهب ، وقال عبد الحق : ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث تمران . بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعبه ابن القطان بأن الذي في رواية جارية بلفظ أخذ للرأس ماء جديدا رواه البزار والطبراني ، وروى في الموطأ عن . نافع عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه . وصرح الحافظ في بلوغ المرام بعد أن ذكر حديث البيهقي السابق أن المحفوظ ما عند مسلم

٣٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ

٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ

أَبِي هَاشِمٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، وَالْمُسْتَوْدِ ، وَهُوَ أَبُو شَدَّادٍ الْفَهْرِيُّ ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ .

من هذا الوجه بلفظ : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه .

وأجاب القائلون أنهما يمسحان بماء الرأس بما سلف من إعلال هذا الحديث ، قالوا فيوقف على ما ثبت من مسحهما مع الرأس كما في حديث ابن عباس والريع وغيرهما قال ابن القيم في الهدى : لم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماء جديدا وإنما صح ذلك عن ابن عمر انتهى ما في النيل .

قلت : لم أقف على حديث مرفوع صحيح خال عن الكلام يدل على مسح الأذنين بماء جديد ، نعم ثبت ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من فعله . روى الإمام مالك في موطئه عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يأخذ للماء بأصبعيه لأذنيه والله تعالى أعلم .

(باب في تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ)

٣٨ - قوله (عن سفیان) هو الثوري (عن أبي هاشم) اسمه إسماعيل بن كثير الحجازي المكي ثقة من السادسة (عن عاصم بن لقيط بن صبرة) بفتح المهملة وكسر الواو العليل بالتصغير ثقة من الثالثة (عن أبيه) لقيط بن صبرة صحابي مشهور قوله (إذا تَوَضَّأْتَ غُضِّلَ الْأَصَابِعِ) صيغة أمر من التخليل ، وهو إدخال الشيء خلال شيء وهو وسطه ، والحديث دليل على وجوب تخليل أصابع اليدين والرجلين .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس والمستورد وأبي أيوب) أما حديث ابن عباس

قَالَ أَبُو عِيَسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَقَالَ إِسْحَقُ : يُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ .

وَأَبُو هَاشِمٍ اسْمُهُ « إِمْنَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ التَّمَكِّيُّ »

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُسْتَوْدَعِ فَأَخْرَجَهُ الْحَمْدِيُّ إِلَّا أَحْمَدَ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ .

قُلْتُ : وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ عَثَانَ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِلَفْظِ أَنَّهُ خَلَّلَ أَصَابِعَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا وَقَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَمَا فَعَلْتُ ، وَعَنْ الرِّبْعِ بِنْتُ مَعُوذٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، قَالَ الْحَافِظُ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَعَنْ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَفِيهِ عَمْرُ بْنُ قَيْسٍ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، قَالَ الْحَافِظُ فِيهِ ضَعْفٌ وَاقْطَاعٌ ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ خَلَلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لَا يَخْلُلُهَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالنَّارِ : وَفِي الْبَابِ أَيْضًا أَحَادِيثُ أُخْرَى عَنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الصَّعَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ مَنْ شَاءَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا فَلْيَرْجِعْ إِلَى النَّيْلِ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُعْتَصِرًا وَصَحَّحَهُ أَيْضًا الْبَغَوِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ .

قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ) قَالَ ابْنُ سِيدِ الدِّينِ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ قَالَ أَهْبَابُنَا مِنْ سَنَنِ الْوُضُوءِ تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ فِي غَسْلِهِمَا قَالَ وَهَذَا إِذَا كَانَ لِلْمَاءِ يَصِلُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ ، فَلَوْ كَانَتْ الْأَصَابِعُ مُتَلَفَةً لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخْلِيلِ لَخِثَّنَا يَجِبُ التَّخْلِيلُ لِأَلَدَاتِهِ ، لَكِنْ لِأَدَاءِ فَرْضِ الْغُسْلِ انْتَهَى . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ ابْنِ سِيدِ الدِّينِ هَذَا : وَالْأَحَادِيثُ

٣٩ - حدثنا إبراهيم بن سعيد هو الجوهري حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك »

قد صرحت بوجود التخليل وثبت من قوله صلى الله عليه وسلم فعله ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل وعدمه ولا بين أصابع الدين والرجلين فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء لادلل عليه انتهى . قلت الأمر كما قال الشوكاني (وقال إسحاق يخلل أصابع يديه ورجليه) قول إسحاق هذا هو الراجح للمعول عليه لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم يخلل الأصابع ، ولحديث ابن عباس الآتي في هذا الباب .

٣٩ - قوله (حدثنا إبراهيم بن سعيد) الجوهري أبو إسحاق الطبري زيل بغداد ، ثقة حافظ تكلم فيه بلا حجة من العاشرة (قال ثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر) الأنصاري أبو معاذ اللدني زيل بغداد صدوق له أغاليظ من كبار العاشرة . (قال ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد) اللدني مولى قریش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان قعيها من السابعة كذا في التقريب وقال في الخلاصة ، قال ابن معين ماحدث بالمدينة فهو صحيح ، وقال في هامش الخلاصة نقلا عن التهذيب : وماحدث به بغداد والعراق فضطرب . (عن موسى بن عقبة) بن أبي عياش مولى آل الزبير: ثقة قعيه إمام في المغازي من الخامسة ، لم يصح أن ابن معين لينه كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة : قال مالك : عليكم بمغازي عقبة فإنه ثقة وهي أصح المغازي مات سنة ١٤١ إحدى وأربعين ومائة . (عن صالح مولى التوأمة) بفتح الشاة وسكوت الواو وبعدها همزة مفتوحة صدوق اختلط بآخره قال ابن عدى لأبأس برواية القدماء عنه كان أي ذئب وابن جريج ، من الرابعة كذا في التقريب ، قلت سماع موسى ابن عقبة منه قبل أن يخلط

قوله (إذا توضأت فخلل بين يديك ورجليك) هذا الحديث حجة على من قيد التخليل بأصابع الرجلين ، وأما ما جاء في بعض الأحاديث من ذكر الرجلين فقط فهو تنقيص لبعض الأفراد .

قوله (هذا حديث حسن غريب) قال في النيل : فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ،

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَنِ الْمُشْتَوْرِ دِرِّ بْنِ شَدَّادٍ الْفِهْرِيِّ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابَعَ رَجُلِيهِ بِخَنْصَرِهِ » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ لُحَيْمَةَ .

٣١ - بَابُ

« وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ

وَلَكِنْ حَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ صَالِحٍ وَسَمَاعٍ مُوسَى عَنْهُ قَبْلُ
أَنْ يَخْلُطَ أَتَى .

قَوْلُهُ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو) الْمَعْفَرِيُّ الْمَصْرِيُّ ، صَدُوقٌ مِنَ الرَّابِعَةِ . (عَنْ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ) بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةُ الْمَعْفَرِيُّ ثِقَةٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ .
قَوْلُهُ (ذَلِكَ) أَيْ خَلَلَ (بِخَنْصَرِهِ) أَيْ بِخَنْصَرِيهِ الْيَسْرِيِّ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لُحَيْمَةَ) عَرَابَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ
وَالَّذِي قَبْلَهُ رَجَعَ إِلَى الْإِسْنَادِ فَلَا يَنَاقِي الْحَسَنَ ، قَالَ ابْنُ سِيدِ الْوَيْدِيِّ : وَقَدْ شَارَكَ ابْنَ
لُحَيْمَةَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو الْيَتِيُّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ فَالْحَدِيثُ إِذَنْ صَحِيحٌ سَالِمٌ عَنْ
الْقَرَابَةِ . كَذَا فِي النَّيْلِ

(بَابُ مَا جَاءَ وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)

١ - عَنْ قَوْلِهِ (ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابْنُ عِيَدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُهَنِيُّ مَوْلَا مِمَّا لِلدِّي

ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله بن الحارث هو ابن جزء الزبيدي ، ومُعَيْقِبٍ ، وخالد بن الوليد ،

صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر من الثامنة .

قوله (ويل للأعقاب من النار) الويل الحزن والهلاك والمشقة من العذاب كذا في المجمع ، قال الحافظ في الفتح : اختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان صححه من حديث أبي سعيد مرفوعا : ويل واد في جهنم ، قال الحافظ : وجاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء انتهى ، والأعقاب جمع عقب بفتح عين وكسر قاف وبفتح عين وكسر هاء مع سكون قاف مؤخر القدم ، قال البغوي معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها ، وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب ورواه غيره مطولا ، فروى عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفرة فأذكر كنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنأدى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثا ، أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري ، والحديث دليل على وجوب غسل الرجلين ، وأن المسح لا يجزئ ، قال ابن خزيمة لو كان للمسح مؤديا للفرض لما تواعد بالنار ، وأشار ، بذلك إلى ما كان من الخلاف من الشيعة أن الواجب للمسح أخذًا بظاهر قراءة وأرجلكم بالخفض ، وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المين لأمر الله ، وقال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء : ثم يغسل قدميه كما أمره الله ، ولم يثبت عن أحد من الصعابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم ، كذا في فتح الباري .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن الحارث

وشرحيل بن حسنة ، وعمرو بن العاص ، وزيد بن أبي سفيان .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَيَلُ لِّلْأَعْقَابِ
وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ » .

قال : وفقه هذا الحديث : أنه لا يجوز المسح على القدمين إذا لم

ومعيق وخالد بن الوليد وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص وزيد بن أبي سفيان (أما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه : وأما حديث عائشة فأخرجه مسلم : وأما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ : ويل للعراقيب من النار وأخرجه ابن ماجه وأخرجه الطحاوي أيضا كذا في عمدة القاري ص ٦٥٦ ج ١) وأما حديث عبد الله بن الحارث فسيجيء تخريجه ، وأما حديث معيق فأخرجه أحمد والطبراني في الكبير بمثل حديث الباب ، قال الهيثمي : وفيه أيوب بن عتبة والأكثر على تضعيفه وأما حديث خالد بن الوليد وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص وزيد بن أبي سفيان فأخرجه ابن ماجه بلفظ : أموا الوضوء ويل للأعقاب من النار .

قلت : وفي الباب أيضا عن عبد الله بن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وعن أبي أمامة أخرجه أيضا ابن أبي شيبة ، وقد روى من حديث أخيه ومن حديثهما معا ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس ، وعن عمر بن الخطاب أخرجه مسلم ، وعن خالد بن معدان أخرجه أحمد كذا في النيل ، وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها العيني في عمدة القاري ص ٦٥٦ ج ١ بالفاظها من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار) قال المنذرى في الترغيب : هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزنيدى مرفوعا ورواه أحمد موقوفا عليه انتهى (وفقه هذا الحديث أنه لا يجوز المسح على القدمين

يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَانِ أَوْ جَوْرَبَانِ .

٣٢ - بَابُ

مَاجَاءِ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

٤٢ - حدثنا أبو كُرَيْبٍ وَهَنَادٌ وَفُتَيْبَةُ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عُمرَ ، وجابر ، وبريدة ، وأبي رافع ، وابن الفاكه .

إذا لم يكن عليهما خفان أو جوربان (إذ لو جاز المسح على القدمين لم يدع رسول الله صلى الله عليه وسلم على اللاسح على القدمين بالويل من النار ، وقوله جوربان تنية جورب ويعني تفسيره وحكم المسح عليهما .

(باب ما جاء في الوضوء مرة مرة)

٤٢ - قوله (عن سفیان) هو الثوري لأن أبا نعيم صرح به في كتابه ، قاله العيني (توضحاً مرة مرة) فيه دليل على أن الواجب من الوضوء مرة مرة ، ولهذا اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان الواجب مرتين مرتين أو ثلاثاً ثلاثاً لما اقتصر على مرة مرة . قال النووي : قد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة . وعلى أن الثلاث سنة ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين ، والاختلاف دليل على جواز ذلك كله ، وأن الثلاث هي السكال ، والواحدة تجزئ انتهى .

قوله (وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه) أما حديث

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ .
وَرَوَى رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرْحَبِيلَ
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

قَالَ : وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ . وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجْلَانَ ،
وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ
ابْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

عمر فأخرجه الترمذى وابن ماجه وأما حديث جابر فأخرجه ابن ماجه وأما حديث
بريدة فأخرجه البزار ، وأما حديث أبى رافع فأخرجه البزار أيضا والدارقطنى فى سننه
وأما حديث ابن الفاكه فأخرجه البغوى فى معجمه وفىه عدى بن الفضل وهو متروك ، وقد
ذكر العيني فى شرح البخارى حديث ابن الفاكه بسنده ومثله ،

قلت : وفى الباب أيضا عن عبد الله بن عمر أخرجه البزار وعن عكراش بن ذؤيب
ذكره أبو بكر الخطيب ، وعن كعب أخرجه ابن ماجه .

قوله (حديث ابن عباس أحسن شىء فى هذا الباب وأصح) أخرجه الجماعة لإسلامها
قوله (وروى رشدين) بكسر الراء وسكون الشين المعجمة (بن سعد) للمهرى
أبو الحجاج المصرى ضعيف رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة ، وقال ابن يونس كان صالحا فى
دينه فأدركته غفلة الصالحين فى الحديث ، من السابعة (وغيره) كابن لهيعة (عن الضحاك
بن شرحبيل) الفافى للمصرى صدوق بهم من الرابعة ورواية رشدين هذه أخرجه ابن
ماجه (والصحيح ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد) المدنى صدوق له أوهام ورمى
بالتشيع من كبار السابعة (وسفيان الثورى وعبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي
أبو محمد الجهمى مولاها ، المدنى صدوق كان يحدث من كتب غيره فى خطئه ، قال النسائى
حديثه عن عبيد الله العمرى منكر من الثامنة .

٣٣ - باب

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ هُوَ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ . وَهُوَ إِفَادَةٌ حَسَنٌ صَحِيحَةٌ .

(باب ماجاء في الوضوء مرتين مرتين)

٤٣ - قوله (حدثنا أبو كريب ومحمد بن رافع) القشيري النيسابوي ، ثقة عابد من الحادية عشرة (نازيد بن حباب) بضم المهملة وموحدتين أبو الحسين العكلى أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه ، وهو صدوق يخطيء ، في حديث الثوري من التاسعة (عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان) العنسي الدمشقي الزاهد ، صدوق يخطيء ورعى بالقدر ، وتغير بآخره من السابعة (حدثني عبد الله بن الفضل) الهاشمي اللدني ثقة من الرابعة (عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج) اللدني ثقة عالم من الثالثة .

قوله (توضأ مرتين مرتين) أى غسل أعضاء وضوئه مرتين مرتين ، وفيه دليل على أن التوضأ مرتين مرتين يجوز ولا خلاف في ذلك
قوله (هذا حديث حسن غريب إلخ) وأخرجه أبو داود

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا .

٣٤ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ عَنْ عَلِيٍّ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَالزُّبَيْرِ ، وَأَبْنِ عُمَرَ ،

قوله (وفي الباب عن جابر) أخرجه ابن ماجه وفي الباب أيضا عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرتين مرتين ، أخرجه أحمد والبخاري (وقد روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثا ثلاثا) ينجي تخريجه في الباب الآتي (باب ما جاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا)

٤٤ - قوله (ناعبد عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن الديني ما رأيت أعلم منه ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاث وستين سنة (عن سفیان) هو الثوري (عن أبي حية) بفتح الحاء للمهلة وتشديد المثناة التحتية ابن قيس الهمداني الوداعي قيل اسمه عمرو بن نصر وقيل اسمه عبد الله وقيل اسمه عامر بن الحارث ، وقال أبو أحمد الحاكم وغيره لا يعرف اسمه ، مقبول من الثالثة

قوله (توضع ثلاثا ثلاثا) قد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنة لثبوت الاختصار من فعله صلى الله عليه وسلم على مرة واحدة ومرتين كما تقدم .

قوله (وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو

وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، وَمُعَاوِيَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ،
وَجَابِرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ ، لِأَنَّهُ
قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزئُ مَرَّةً مَرَّةً ،
وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ . وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ . وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ .
وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : لَا آمَنُ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ .

ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي ذر) أما حديث عثمان فأخرجه أحمد
ومسلم بلفظ حديث الباب ، وأما حديث الربيع وهي بنت معوذ بن عفراء فأخرجه
الترمذي وأبو داود وابن ماجه ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن حبان وغيره أنه
توضأ ثلاثاً ثلاثاً ورفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما حديث عائشة وأبي هريرة
فأخرجه ابن ماجه بسند لا بأس به أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأما
حديث أبي أمامة فأخرجه ثابت بن القاسم السرقسطي في كتاب الدلائل بسند لا بأس به
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وأما حديث أبي رافع فأخرجه الطبراني
في الأوسط ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأما
حديث معاوية ففي كتاب المفرد لأبي داود من حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه عن أمير
المؤمنين عبد الملك : حدثني أبو خالد عن معاوية رضي الله عنه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ ثلاثاً ثلاثاً كذا في عمدة القاري ص ٧٤٨ ج ١ وفي الباب أحاديث كثيرة أخرجهما
أصحاب الصحاح الستة وغيرهم

قوله (حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح) وأخرجه أبو داود والنسائي
وابن ماجه .

قوله (وقال ابن المبارك لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأتيم) يدل عليه حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله
عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى .

٣٥ - باب

مَاجَاءُ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

وظلم ، رواه النسائي وابن ماجه قال الإمام حافظ الدين النسفي هذا إذا زاد معتقداً أن السنة هذا ، فأما لو زاد لطمانينة القلب عند الشك أونية وضوء آخر فلا بأس لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه انتهى ، قال القاري قلت أما قوله لطمانينة القلب عند الشك فيه أن الشك بعد التلث لا وجه له وإن وقع بعده فلانهاية له وهو الوسوسة ، ولهذا أخذ ابن المبارك بظاهره ، فقال لا آمن إذا زاد على الثلاث أن يأثم انتهى ، قال القاري وأما قوله أونية وضوء آخر . فيه إن قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء لا يستحب له التجديد مع أنه لا يتصور التجديد إلا بعد تمام الوضوء لافي الأثناء ، وأما قوله لأنه أمر بترك ما يريه إلخ فيه أن غسل المرة الأخرى مما يريه فينبغي تركه إلى ما لا يريه وهو ماعينه الشارع ليتخلص عن الريبة والوسوسة انتهى كلام القاري

قلت : قوله قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء لا يستحب له التجديد يخدشه إطلاق حديث : الوضوء على الوضوء نور على نور ، لكن هذا الحديث ضعيف ، قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء لم أقف عليه ، وقال الحافظ ابن حجر هو حديث ضعيف رواه رزين في مسنده (وقال أحمد وإسحاق لا يزيد الثلاث إلا رجل مبتلى) أي بالجنون لمظنة أنه بالزيادة يحتاج لدينه ، قال ابن حجر ولقد شاهدنا من الموسوسين من يغسل يده بالثين وهو مع ذلك يعتقد أن حديثه هو اليقين كذا في المرقاة .

(باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً)

قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي : أي باب الحديث الذي ورد في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً يعني في الحديث الواحد المشتمل على ثلاث أوقات فيرجع مآل هذا الباب الواحد إلى مجموع الأبواب الثلاثة إلا أن الأبواب الثلاثة السابقة باعتبار الأحاديث الثلاثة ، وهذا الباب باعتبار حديث واحد لا باعتبار حالة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الأحوال المذكورة في وضوء واحد . انتهى .

٤٥ - حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا شريك عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توساً مرةً مرةً ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ؟ قال : نعم » .

٤٦ - قال أبو عيسى : ورؤى وكيع هذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توساً مرةً مرةً ؟ قال : نعم » وحدثنا بذلك هناد وقتيبة . قالوا : حدثنا وكيع عن ثابت بن أبي صفية .

٤٥ - (حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري) الكوفي أبو عبد أو أبو إسحاق نسيب السدي أو ابن أخته أو ابن بنته ، صدوق يخطئ ورمى بالرفض من العاشرة

٤٦ - (عن ثابت بن أبي صفية) الثمالي يضم الثلاثة كنيته أبو حمزة واسم أبيه دينار وقيل سعيد . كوفي ضعيف رافضى من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر .

قوله (قال قلت لأبي جعفر) هو محمد الباقر (حدثك جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم توساً مرة مرة) أي تارة (ومرتين مرتين) أي أخرى (وثلاثاً ثلاثاً) أي أخرى (قال نعم) قال الطيبي : من عادة المحدثين أن يقول القارىء بين يدي الشيخ حدثك فلان عن فلان يرفع إسناده وهو ساكت يقرر ، وذلك كما يقول الشيخ حدثني فلان عن فلان ويسمعه الطالب انتهى . وتوضيحه ما قال ابن حجر أن من أحسد طرق الرواية أن يقول التلميذ : حدثك فلان عن فلان كذا والشيخ يسمع ، فإذا فرغ قال نعم ، فهو بمنزلة قول الشيخ حدثني فلان إلخ والتلميذ ساكت أي يسمع كذا في المرقاة . قلت قال السيوطي في تدريب الراوي : إذا قرئ على الشيخ قاتلاً أخبرك فلان أو نحوه كقلت أخبرنا فلان والشيخ مصغ إليه فاهمه غير منكر ولا مقر لفظاً صح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة ، ولا يشترط نطق الشيخ بالإقرار كقوله نعم على الصحيح الذي قطع به جماهير أصحاب الفنون ، وشرط بعض الشافعية

قال أبو عيسى : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ
مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا عَنْ ثَابِتٍ نَحْوَ رِوَايَةِ وَكِيعٍ . وَشَرِيكَ كَثِيرُ
الْغَلَطِ . وَثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ هُوَ « أَبُو حَمْرَةَ الثَّمَالِيُّ » .

٣٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ تَوْضُأٍ بَعْضَ وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ
وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا

٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو
ابْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَالظَاهِرِينَ نَطَقَهُ بِهِ . انتهى كلام السيوطي

قوله (وروى وكيع هذا الحديث إلخ) الفرق بين رواية وكيع وشريك أن وكيعا
رواه مختصرا بلفظ تَوْضُأً مرة مرة قال نعم ، ولم يذكر لفظ مرتين مرتين وثلاثا ثلاثا ،
وأما شريك فرواه بلفظ تَوْضُأً مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا قال نعم ، وحديث
شريك رواه ابن ماجه أيضا ، وقال على القارى في المرقاة سنده حسن
قلت في سنده شريك وقد عرفت حاله ، وأيضا في سنده ثابت بن أبي صفية وهو
ضعيف كما عرفت ، ولكن في الباب أحاديث صحيحة (وشريك كثير الغلط) شريك هذا
هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط تقدم ترجمته

(باب فيمن تَوْضُأً بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثا)

٤٧ - قوله (عن عمرو بن يحيى) بن عمار بن أبي حسن المازني المدني سبط عبد الله
ابن زيد بن عاصم ، ثقة وثقه أبو حاتم والنسائي (عن أبيه) يحيى بن عمار . ثقة
من الثالثة .

تَوَضَّأَ : فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بَعْضَ وُضُوئِهِ مَرَّةً وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا » .

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ : لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بَعْضَ وُضُوئِهِ ثَلَاثًا ، وَبَعْضَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً .

٣٧ - بَاب

مَا جَاءَ فِي وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ كَانَ ؟

٤٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

قوله (توضأ فغسل وجهه ثلاثا وغسل يديه مرتين مرتين ومسح برأسه وغسل رجليه) كذا في النسخة الحاضرة المطبوعة وفي نسخة قلمية عتيقة صحيحة وغسل رجليه مرتين زيادة لفظ مرتين .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم مطولا

قوله (وقد ذكر في غير حديث) أى في عدة أحاديث

(وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك لم يروا بأسا أن يتوضأ الرجل بعض وضوئه ثلاثا وبعضه مرتين أو مرة) وهو القول الراجح المعول عليه لأحاديث الباب

(باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان)

٤٨ - قوله (نا أبو الأحوص) هو سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي ثقة متقن صاحب حديث من السابعة (عن أبي إسحاق) هو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي ثقة

عن أبي حية قال : « رأيتُ عليًّا توضأَ فغسلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَقْنَاهُمَا ، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَذَرَأَ عَيْنَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ؛ ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهْوَرِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ،

مدلس (عن أبي حية) بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتانية المفتوحة هو ابن قيس الهمداني الوادعي ، عن علي ، وعنه أبو إسحاق فقط ، قال أحمد شيخ كذا في الخلاصة ، وقال الحافظ في التريب قيل اسمه عمرو بن نصر ، وقيل اسمه عبد الله وقيل اسمه عامر بن الحارث ، وقال أبو أحمد الحاكم وغيره لا يعرف اسمه مقبول من الثالثة انتهى .

قوله (توضأ فغسل كفيه) أى شرع في الوضوء أو أرادته فالغسل تعقيبية والأظهر أنها لتفصيل ما أجمل في قوله توضأ قاله القارى (فغسل كفيه) المراد من الكفين اليدين إلى الرسغين (حتى أقنَاهُمَا) أى أزال الوسخ عنهما (ومسح برأسه مرة) فيه دليل على أن السنة في مسح الرأس أن يكون مرة واحدة ، وعليه الجمهور ، وقد تقدم الكلام في هذا في باب ماجاء أن مسح الرأس مرة (ثم غسل قدميه إلى الكعبين) فيه رد على من جوز المسح على الرجلين بغير خف أو جورب (ثم قام فأخذ فضل طهوره) بفتح الطاء أى بقية مائه الذى توضأ به (فشربه وهو قائم) زاد في رواية للبخارى « ثم قال إن أناسا يكرهون الشرب قائما وإن النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت » ، قال ابن الملك أما شرب فضله فلا أنه ماء أدى به عبادة وهى الوضوء ، فيكون فيه بركة فيحسن شربه قائما تعليلا للأمة أن الشرب قائما جائز فيه .

قلت هذا الحديث يدل على جواز الشرب قائما وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبرى ، وفي الموطأ أن عمر وعثمان وعليا كانوا يشربون قياما ، وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا وثبت الرخصة عن جماعة من التابعين ، وقد ثبت المنع عن الشرب قائما في صحيح مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائما وفي رواية أخرى عنده نهى أن يشرب الرجل قائما ، وفيه عن أبي هريرة لا يشربن أحداكم قائما فمن نسي فليستقي ، فسلك أهل العلم في هذا مسالك : فمنهم من قال إن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، ومنهم من قال إن أحاديث النهي منسوخة بأحاديث الجواز

ثم قال : أَحَبُّتُ أَنْ أَرِيكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عُثْمَانَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالزُّبَيْرِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ ، وَعَائِشَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ .

٤٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ : ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّاتٍ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ : « كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ » .

ومنه من قال إن أحاديث النهي محمولة على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه . قال الحافظ هذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض ، ويأتي الكلام مبسوطا في هذه المسألة في موضعها (ثم قال) أى على رضى الله عنه (كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم الطاء أى وضوءه وطهارته .

قوله (وفي الباب عن عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو وعائشة والريبع وعبد الله بن أنيس) أما حديث عثمان فأخرجه البخارى ومسلم وغيره ، وأما حديث عبد الله بن زيد فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه مطولا ومختصرا ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه البخارى وغيره ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، وأما حديث عائشة فلم أقف عليه .

وأما حديث الريبع وهى بنت معوذ بن عفراء فأخرجه أبو داود ، وأما حديث عبد الله بن أنيس فلي نظر من أخرجه

٤٩ - قوله (عن عبد خير) بن يزيد المهديانى أبى عمارة الكوفى ، مخضرم ثقة من

قال أبو عيسى : حديثُ عليٍّ رواه أبو إسحاق الهمداني عن أبي حنيفة وعبدِ خيرٍ والحارثِ عن عليٍّ .
وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن علقمة عن عبدِ خيرٍ عن عليٍّ رضي الله عنه حديثُ الوضوء بطوله .
وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قال : وروى شعبَةُ هذا الحديث عن خالد بن علقمة ، فأخطأ في اسمه واسم أبيه ، فقال : مالك بن عرفة « عن عبدِ خيرٍ عن عليٍّ .
قال : وروى عن أبي عوانة : عن خالد بن علقمة عن عبدِ خيرٍ عن عليٍّ .

قال : وروى عنه : عن مالك بن عرفة ، مثل رواية شعبَةَ .
والصحيح « خالد بن علقمة » .

الثانية ، لم يصح له حجة ، وهو من كبار أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (حديث علي رواه أبو إسحاق الهمداني) هو عمرو بن عبد الله السبيعي أي روى أبو إسحاق الهمداني حديث علي عن ثلاثة شيوخ أبي حنيفة وعبد خير والحارث وهؤلاء رووا عن علي قوله (وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي حديث الوضوء بطوله) أخرج حديث قدامة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي أبو داود والنسائي والدارقطني

قوله (فقال مالك بن عرفة) بضم العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وفتح الطاء ، أي قال شعبَة مالك بن عرفة مكان خالد بن علقمة . واتفق الحفاظ كالترمذي وأبي داود والنسائي على وهم شعبَة في تسمية شيخه بمالك بن عرفة ، وإنما هو خالد بن علقمة ، قال النسائي في سننه : قال أبو عبد الرحمن هذا خطأ والصواب خالد بن علقمة ليس مالك بن عرفة انتهى .

قوله (وروى عن أبي عوانة إلخ) بصيغة المجهول أي روى مرة عن أبي عوانة عن

٣٨ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي التَّنْضِجِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَلْهُمِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ السَّلَمِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ .

خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي ، وروى مرة أخرى عن أبي عوانة عن مالك بن عرفة ، كما روى شعبة والصحيح خالد بن علقمة ، قال أبو داود في سننه : مالك بن عرفة إنما هو خالد بن علقمة ، أخطأ فيه شعبة ، قال أبو داود قال أبو عوانة يوما حدثنا مالك بن عرفة عن عبد خير فقال عمرو الأعصف : رحمك الله أباعوانة هذا خالد بن علقمة ولكن شعبة مخطيء فيه ، فقال أبو عوانة هو في كتابي خالد بن علقمة ولكن قال شعبة هو مالك بن عرفة ، قال أبو داود حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا أبو عوانة عن مالك بن عرفة ، قال أبو داود وسماعه قديم ، قال أبو داود وحدثنا أبو كامل قال حدثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة وسماعه متأخر ، كان بعد ذلك رجع إلى الصواب انتهى .

اعلم أن هذه العبارة ليست في أكثر نسخ أبي داود قال الحافظ المزني بعد ذكر هذه العبارة في رواية أبي الحسن بن العبد : ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

(بَابُ فِي التَّنْضِجِ بَعْدَ الْوُضُوءِ)

المراد بالتنضج هنا هو أن يأخذ قليلا من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء لينقي عنه الوسواس ، وقد نضح عليه الماء ونضجه به إذا رشه عليه ، كذا في النهاية .

٥٠ - قوله (وأحمد بن أبي عبيد الله السلمي) بفتح المهملة وكسر اللام (البصري) الوراق ، ثقة من العاشرة (نا أبو قتيبة سلم بن قتيبة) الخراساني تزيل البصرة صدوق من التاسعة (عن الحسن بن علي الهاشمي) هو الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن

عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَجَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحْ » .

الحارث بن عبد المطلب النوفلي الهاشمي ، ضعيف كذا في التقریب (عن عبد الرحمن) وفي نسخة قلبية عتيقة صحيحة عن الأعرج وعبد الرحمن هذا هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ثقة ثبت من الثالثة .

قوله (يا محمد إذا توضأت) أى إذا فرغت من الوضوء (فاتضح) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث على أربعة أقوال : الأول معناه إذا توضأت فصب الماء على العضوصا ولا تقتصر على مسحه فإنه لا يجزئ فيه إلا الغسل .

الثاني : معناه استبرىء الماء بالثر والتنضح ، يقال فضحت استبرأت وانتضحت تعاطيت الاستبراء له .

الثالث : معناه إذا توضأت فرش الإزار الذى يلى الفرج ليكون ذلك مذهباً للوسواس .

الرابع : معناه الاستنجاء بالماء إشارة إلى الجمع بينه وبين الأحجار فإن الحجر يخفف الوسخ والماء يطهره . وقد حدثني أبو مسلم المهدي قال : من الفقه الرائق الماء يذهب الماء ، معناه أن من استنجى بالأحجار لا يزال البول يرشح فيجد منه البلل فإذا استعمل الماء نسب الحاطر ما يجد من البلل إلى الماء وارتفع الوسواس ، انتهى كلام ابن العربي ملخصاً : وقال الخطابي في معالم السنن : الانتضاح ههنا الاستنجاء بالماء ، وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا يمسون الماء ، وقد يتأول الانتضاح أيضاً على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء ليدفع بذلك وسوسة الشيطان انتهى ، وذكر النووى عن الجمهور أن الثانى هو المراد ههنا ، وفي جامع الأصول الانتضاح رش الماء على الثوب ونحوه ، والمراد به أن يرش على فرجه بعد الوضوء ماء ليذهب عنه الوسواس الذى يعرض للإنسان أنه قد خرج من ذكره بلل ، فإذا كان ذلك المكان بللاً ذهب ذلك الوسواس ، وقيل أراد بالانتضاح الاستنجاء بالماء لأن الغالب كان من عادتهم أنهم يستنجون بالحجارة انتهى .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ : وَصَفْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ :
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .

قال وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان ، وابن عباس ، وزيد بن
حارثة ، وأبي سعيد الخدري ،

قلت : والحق أن المراد بالاتضاح في هذا الحديث هو الرش على الفرج بعد الوضوء ،
كما يدل عليه ألفاظ أكثر الأحاديث الواردة في هذا الباب .

قوله (هذا حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه (وصفت محمد يقول الحسن بن علي الهاشمي
منكر الحديث) قال في شرح النخبة : قولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط ومنكر
الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال انتهى ، قال الذهبي في
الميزان : ضعفه أحمد والنسائي وأبو حاتم والدارقطني ، وقال البخاري منكر
الحديث انتهى .

قلت لحديث الباب ضعيف ، وفي الباب أحاديث عديدة مجموعها يدل على أن له أصلاً
قوله (وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان وابن عباس وزيد بن حارثة وأبي سعيد)
أما حديث الحكم بن سفيان فأخرجه أبو داود وابن ماجه ولفظه أنه رأى رسول
الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أخذ كفاً من ماء فوضغ به فرجه ، وأما حديث ابن عباس
فأخرجه عبد الرزاق في جامعه أنه شكى إليه رجل فقال إني أكون في الصلاة فيتخيل لي
أن بكري بللاً ، فقال قاتل الله الشيطان إنه يمس ذكر الإنسان ليريه أنه قد أحدث
فإذا توضأت فانضح فرجك بالماء فإن وجدت قتل هو من الماء ، ففعل الرجل ذلك
فذهب . كذا في شرح سراج أحمد ، وأما حديث زيد بن حارثة فأخرجه ابن ماجه ولفظه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني جبريل الوضوء وأمرني أن أنضح تحت ثوبي لما
يخرج من البول بعد الوضوء ، وأخرجه الدارقطني أيضاً وفيه ابن لهيعة وفيه مقال
مشهور ، وأما حديث أبي سعيد فلم أقف على من أخرجه ، وفي الباب أيضاً عن
جابر قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضغ فرجه ، أخرجه ابن ماجه
وعن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام لما نزل على النبي

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : سَفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ ، أَوْ الْحَكَمُ بْنُ سَفْيَانَ وَاضْطَرَبُوا
فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

صلى الله عليه وسلم فعله الوضوء فلما فرغ من وضوئه أخذ حفنة من ماء فرش بها نحو
الفرج فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرش بعد وضوئه رواه أحمد وفيه رشدين
ابن سعد وثقه هيثم بن خارجة . وأحمد بن حنبل في رواية وضعه آخرون ، كذا في
مجمع الزوائد .

قوله (وقال بعضهم) أى بعض الرواة (سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان)
أى بالشك (واضطربوا في هذا الحديث) أى في إسناد هذا الحديث ، قال الحافظ ابن الأثير :
ورواه روح بن القاسم وشعبة وشيخان ومعمرو أبو عوانة وزائدة وجريز بن عبد الحميد
وإسرائيل وهريز بن سفيان مثل سفيان على الشك ، وقال شعبة وأبو عوانة وجريز عن
الحكم أو ابن الحكم ورواه عامة أصحاب الثوري على الشك إلا عفيف بن سالم والقرطبي
فإنهما رواه فقالا : الحكم بن سفيان من غير شك : ورواه وهيب بن خالد عن منصور
عن الحكم عن أبيه ورواه مسعر عن منصور فقال عن رجل من ثقيف ولم
يسمعه ، ومن رواه ولم يشك سلام بن أبي مطيع وقيس بن الربيع وشريك فقالوا
عن الحكم بن سفيان ولم يشكوا انتهى ، وقال الحافظ هو الحكم بن سفيان بن عثمان
بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي ، قال أبو زرعة
وأبو إبراهيم الحري له حجة واختلف فيه على مجاهد ، قيل هكذا وقيل سفيان بن
الحكم وقيل غير ذلك ، وقال أحمد والبخاري ليست للحكم حجة ، وقال ابن المديني
والبخاري وأبو حاتم الصحيح الحكم بن سفيان انتهى ، وقال ابن عبد البر له حديث
واحد وهو مضطرب الإسناد انتهى .

تنبيه : كون هذا الحديث مضطرب الإسناد ظاهر من كلام الحافظ ابن الأثير ، وقد
صرح به الحافظ ابن عبد البر ولم يقف على هذا صاحب الطيب الشاذلي فاعترض على الإمام
الترمذي الذي هو من أئمة الحديث ، حيث قال إن ماجرح الترمذي باضطراب ليس
بسد يد انتهى ، فالعجب أنه مع عدم وقوفه كيف ارتكب هذه الجرأة الشنيعة ، ثم قال :
قوله واضطربوا في هذا الحديث ، الحديث بالمعنى اللغوي أى في لفظ الحكم بن سفيان
انتهى ، قلت هذا جهل على جهل .

٣٩ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ
الدَّرَجَاتِ ؟ قَالُوا : كَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَسْكَاةِ

(بَابُ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ)

قوله (في إسباغ الوضوء) أى إتمامه وإكماله والإسباغ فى اللغة الإتمام ومنه
درع سابغ .

٥١ - قوله (نا إسماعيل بن جعفر) بن أبى كثير الأنصارى الزرقى أبو إسحاق القارى
ثقة ثبت (عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحرقي أبى شبل صدوق ربما وهم
(عن أبيه) ثقة .

قوله (ألا أدلكم) الهمزة للاستفهام ولا نافية . وليس ألا للتنبيه بدليل قولهم بلى
(يحو الله به الخطايا) .

قال القاضى عياض محو الخطايا كناية عن غفرانها ، قال ويحتمل محوها من كتاب
الحفظة ويكون دليلا على غفرانها قاله النووى (ويرفع به الدرجات) أى يعلى به المنازل
فى الجنة (قالوا بلى يا رسول الله) فائدة السؤال والجواب : أن يكون الكلام أوقع
فى النفس بحكم الإيهام والتبيين .

(قال إسباغ الوضوء) أى إتمامه وإكماله باستيعاب المحل بالفضل وتطويل الفرة
وتكرار الفضل ثلاثا (على المسكاه) جمع مكره بفتح الميم ما يسكره شخص ويشق
عليه ، والسكر بالضم والفتح المشقة أى يتوضأ مع برد شديد وعلل يتأذى معها بمس
الناء ومع إعوازه والحاجة إلى طلبه والسعى فى تحصيله وابتياغه بالثمن الغالى ونحوها مما

وَكثْرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ
الرِّبَاطُ » .

٥٢ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَلَاءِ
نَحْوَهُ ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ : فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ،
فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ۝ ثَلَاثًا .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عليّ ، وعبد الله بن عمرو ،
وابن عباس ، وعبيدة - ويقال عبيدة - بن

يشق ، كذا في المجمع (وكثرة الخطى إلى المساجد) الخطى بضم الخاء العجمة جمع
خطوة وهي ما بين القدمين ، قال النووي كثرة الخطى تكون بين الدار وكثرة
التكرار (وانتظار الصلاة) أى وقتها أو جماعتها (بعد الصلاة) يعنى إذا صلى بالجماعة
أو منفردا ثم ينتظر صلاة أخرى ويلق فينكره بها بأن يجلس فى المجلس أو فى بيته
ينتظرها أو يكون فى شغله وقلبه معلق بها (فذلك الرباط) بكسر الراء وأصل الرباط
أن يربط الفريقان خيولهم فى ثغر كل منهما معدا لصاحبه ، يعنى أن المواظبة على الطهارة
ونحوها كالجهاد ، وقيل معناه أن هذه الحلال تربط صاحبها عن المعاصى وتكفه عن
المحارم كذا فى المجمع ، وقال النووي فى شرح صحيح مسلم قوله فذلك الرباط أى الرباط
المرغب فيه ، وأصل الرباط الحبس على الشئ كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة ، وقيل
إنه أفضل الرباط كما قيل الجهاد جهاد النفس ، ويحتمل أنه الرباط المتيسر الممكن ، أى
إنه من أنواع الرباط انتهى ، وقال القاضى إن هذه الأعمال هى للرباطة الحقيقية لأنها
تسد طرق الشيطان على النفس ، وتقهر الهوى وتمنعها من قبول الوسوس ، فيقلبها
حزب الله جنود الشيطان وذلك هو الجهاد الأكبر .

٥٢ - قوله (ثلاثا) أى قال هذه الكلمة ثلاث مرات ، وحكمة تكرارها للاهتمام بها
وتعظيم شأنها ، وقيل كررها على عادته فى تكرار الكلام ليفهم عنه ، والأول
أظهر والله أعلم .

قوله (وفى الباب عن عليّ وعبد الله بن عمرو وابن عباس وعبيدة ويقال عبيدة بن

عَمْرُو وَعَائِشَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ الْخَضْرِيُّ، وَأَنْسٍ .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ
 صَحِيحٌ .

وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَتُوبَ الْجُهَنِيِّ الْخَرَقِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ
 الْحَدِيثِ .

عَمْرُو وَعَائِشَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ وَأَنْسٍ) أَمَا حَدِيثٌ عَلَى فَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَالْبَزَارُ
 بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَفْظُهُ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : إِبْسَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ وَإِعْمَالُ الْأَفْدَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَاتِّظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
 يَغْسِلُ الْخَطَايَا غَسْلًا ، كَذَا فِي التَّرْغِيبِ ، وَأَمَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
 وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ ، وَأَمَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا فِي اللَّيْلَةِ آتٍ مِنْ رَبِّي ، وَفِي رَوَايَةٍ : رَأَيْتُ رَبِّي فِي
 أَحْسَنِ صُورَةٍ . فَقَالَ لِي يَاحْمَدُ . قُلْتُ لِيكَ رَبُّ وَسَعْدِيكَ قَالَ هَلْ تَدْرِي فِيمَ يُجِصِمُ الْمَلَأُ
 الْأَعْلَى الْحَدِيثَ ، وَأَمَا حَدِيثُ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي السَّكِينِ ،
 وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ وَلَفْظُهُ : قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ
 الْوُضُوءَ . كَذَا فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ، وَأَمَا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي
 شَرْحِ السَّنَةِ ، كَذَا فِي الْمَشْكَاةِ ص ٦٢ ، وَأَمَا حَدِيثُ أَنْسٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَلَفْظُهُ : قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى مَا يَكْفُرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا : إِبْسَاغُ الْوُضُوءِ وَكَثْرَةُ
 الْخَطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ ، قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنْسٍ وَبَقِيَ
 رِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

قَوْلُهُ (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا .
 قَوْلُهُ (وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَتُوبَ الْجُهَنِيُّ) ضَمِيرُهُ هُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْعَلَاءِ
 لَا إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ (وَهُوَ) أَيُّ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : فَهَذَا الضَّمِيرُ أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى
 الْعَلَاءِ لَا إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ) قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ فِي رَجْعَةِ
 الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَتَى .

فَظَهَرَ أَنَّ ضَمِيرَهُ هُوَ فِي قَوْلِهِ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

٤٠ - بَابُ

| مَا جَاءَ | فِي الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ بْنُ الْجَرَّاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُمَابٍ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرْقَةٌ يُنَشَفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبْرِ .

(باب المنديل بعد الوضوء)

قال في القاموس المنديل بالسكسر والفتح ، وكثير الذي يتمسح به وتمتدل به وتمسح انتهى . أى باب استعمال المنديل بعد الوضوء لتنشيف الماء . قوله حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرواس الكوفي كان صدوقاً إلا أنه ابتلى بوراقه . فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه كذا في التقریب (عن أبي معاذ) اسمه سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند أصل الحديث كما صرح به الترمذى فيما بعده .

٥٣ - قوله (كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء) من التنشيف ، قال الجزرى في النهاية ، أصل النشف دخول الماء في الأرض والثوب ، يقال نشفت الأرض الماء تنشفه نشفا شربته ، ونشف الثوب العرق وتنشفه ، وأرض نشفة ، ومنه الحديث كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشافة ينشف بها غساله وجهه يعنى مندبلاً يتمسح بها وضوءه انتهى ، وقال في القاموس : نشف الثوب العرق كسمع ونصر شربه ، والحوض الماء شربه كتشفه ، وقال فيه نشف الماء تنشيفاً أخذته بغرقة ونحوها انتهى ، والحديث دليل جواز التنشيف بعد الوضوء لكنه حديث ضعيف .

قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) أخرجه الترمذى في هذا الباب .

قلت : وفي الباب أحاديث أخرى فمنها حديث الوضين بن عطاء أخرجه ابن ماجه عن محفوظ بن علقمة عن سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ قلبه جبة صوفية كانت عليه فمسح بها وجهه ، وهذا ضعيف عند جماعة ، ومنها حديث أبي بكر كانت

٥٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ
بْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ

النبي صلى الله عليه وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء ، أخرجه البيهقي وقال إسناده
غير قوى .

ومنها حديث أنس مثله وأعله .

ومنها حديث أبي مريم إياس بن جعفر عن فلان رجل من الصحابة أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان له منديل أو خرقة يمسح بها وجهه إذا توضأ أخرجه النسائي في الكنى
بسند صحيح .

ومنها حديث منيب بن مدرك المكي الأزدي قال رأيت جارية تحمل وضوءاً ومنديلاً
فأخذ صلى الله عليه وسلم الماء فتوضأ ومسح بالمنديل وجهه أسنده الإمام مغلطاً في شرحه
كذا في عمدة القارى شرح البخارى للعيني .

قلت : هذه الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث أبي مريم عن رجل من الصحابة ،
فقال العيني أخرجه النسائي في الكنى بسند صحيح ، وإنى لم أقف على سند ولم أظفر
بكتاب الكنى للنسائي .

٥٤ — قوله (حدثنا ريشدين بن سعد) بكسر الراء وسكون الشين المعجمة على وزن
مسكين ، قال الحافظ ضعيف ورجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة .

وقال ابن يونس كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين غلط في الحديث انتهى
وقال الذهبي في الميزان . كان صالحاً عابداً ساء الحفظ غير معتمد انتهى .

(عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) بفتح أوله وسكون النون وضم العين المهملة
الإفريق ، قال الحافظ ضعيف في حفظه وكان رجلاً صالحاً انتهى ، قلت هو مع ضعفه
مدلس أيضاً صرح به الحافظ في طبقات المدلسين (عن عتبة بن حميد) الضبي البصري
يكنى أبا معاذ وثقه ابن حبان وضعفه أحمد .

وقال أبو حاتم صالح . كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب صدوق له أوهام .

(عن عبادة بن نسي) بضم النون وفتح المهملة وشدة التحتانية الخفيفة الكندى
قاضي طبرية ، ثقة فاضل من الثالثة ، قاله الحافظ (عن عبد الرحمن بن غنم) بفتح
المعجمة وسكون النون الأشعرى مختلف في صحبته ، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين ،
قاله الحافظ .

مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ . وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بِنِ أَنْعُمٍ الْإِفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ . وَلَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

وَأَبُو مُبَاذٍ يَقُولُونَ : هُوَ « سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنُّدْلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ .

قَوْلُ (إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ) أَيْ نَشَفَ بِهِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّنَشِيفِ لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا ضَعِيفٌ .

قَوْلُهُ (حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ . قَوْلُهُ (وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ) قَالَ الْخَزَرَجِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ : سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ الْبَصْرِيُّ أَبُو مُعَاذٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَعَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ مَتْرُوكٌ أَتَى .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ : قَالَ خُومُولَى قَرِيطَةُ أَوْ الضَّخِيرُ ، رَوَى عَنِ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ تَرْكُوهُ وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَرَوِي عَنْهُ ، وَقَالَ عَبَّاسٌ وَعُثْمَانُ عَنْ ابْنِ عَيْنٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ سَاقِطٌ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَالِدَارُ قُطْنِي مَتْرُوكٌ ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ ذَاهِبٌ ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ كُنَّا نَنْهَى عَنْ مَجَالَسَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ فَذَكَرَ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا أَتَى .

قَوْلُهُ (وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ

وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ . وَرَوَى
ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ :

بعدهم في المنديل بعد الوضوء) قال ابن المنذر أخذ المنديل بعد الوضوء عثمان والحسن
ابن علي وأنس ويشير بن أبي مسعود ورخص فيه الحسن وابن سيرين وعلقمة والأسود
ومسروق والضحاك ، وكان مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي لا يرون
به بأساً ، كذا في عمدة القاري واحتج المرخصون بأحاديث الباب وبحديث أم هانئ عند
الشيخين : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله فسترت عليه فاطمة ثم أخذ ثوبه
فالتحف به ، قال العيني : هذا ظاهر في التنشيف بحديث قيس بن سعد رواه أبو داود .
أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعنا له ماء فاغتسل ثم أتيناها بملحفة ورسية فاشتعل بها
فكأنني أنظر إلى أثر الورس عليه .

قلت : في الاستدلال بهذين الحديثين على جواز التنشيف بعد الوضوء تأمل ،
كما لا يخفى على المتأمل (ومن كرهه إنما كره من قبل أنه قيل إن الوضوء يوزن) :
أى من جهة أن ماء الوضوء يوزن فيكره إزالته بالتنشيف .

وفيه : أن الظاهر أن المراد ما استعمل في الوضوء يوزن لا الباقي على الأعضاء .

وقيل : لأن ماء الوضوء نور يوم القيامة .

وفيه : مثل ما في ما قبله .

وقيل : لأنه إزالة لأثر العبادة .

وفيه : أنه قد ثبت نقضه صلى الله عليه وسلم يديه بعد الغسل . قال ابن دقيق العيد :

نقضه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ؛ لأن كلامهما إزالة . انتهى

وقيل : لأن الماء يسبح ما دام على أعضاء الوضوء .

وفيه : ما قال القاري من أن عدم تسبيح ماء الوضوء إذا نشف يحتاج إلى

نقل صحيح . انتهى .

قلت : قد كره التنشيف عبد الرحمن بن أبي ليلى ، والنخعي وابن السيب ،

ومجاهد وأبو العالية ، كما ذكره العيني ، واحتجوا بما ذكر ، وقد عرفت ما فيه ،

واحتجوا بحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد

الوضوء ، ولا أبو بكر ولا عمر ولا ابن مسعود ، أخرجه ابن شاهين في الناسخ والنسخ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَنِّي بْنُ
مُجَاهِدٍ عَنِّي ،

وفيه : أن هذا الحديث ضعيف ، صرح به الحافظ في التلخيص ، فلا يصلح للاستدلال ، وبحديث ميمونة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه : فناولته ثوباً فلم يأخذه ، فانطلق وهو ينفذ يديه ، أخرجه البخاري . قالوا هذا الحديث يدل على كراهة التنشيف بعد الغسل ، فثبت به كراهته بعد الوضوء أيضاً .

وفيه : ما قال الحافظ من أنه لا حجة فيه ؛ لأنها واقعة حال يتطرق إليه الاحتمال ، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف ، بل لأمر يتعلق بالحرقة أو لسكونه كان مستعجلاً أو غير ذلك . قال الملهب : يحتمل تركه الثوب لإبقاء بركة الماء أو للتواضع ، أو لكسب آخر رآه في الثوب من حرير أو وسخ ، وقد وقع عند الإسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي ، فقال : لا بأس بالمنديل ، وإنما رده مخافة أن يصير عادة .

وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان ينشف ، ولولا ذلك لم تأت به بالمنديل .

وقال ابن دقيق العيد : نفضه الماء يده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ؛ لأن كلا منهما إزالة . انتهى كلام الحافظ .

والقول الراجح عندي : هو قول من قال بجواز التنشيف ، والله تعالى أعلم .
قوله : (حدثنا محمد بن حميد) بن حيان الرازي حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه (قال : حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ، نزيل الري وقاضيه ، ثقة صحيح الكتاب ، قيل كان في آخر عمره يهمل من حفظه ، (حدثني علي بن مجاهد) بن مسلم القاضي الكابلي - بضم الموحدة وتخفيف اللام - متروك وليس في شيوخ أحمد أضعف منه (عني) كان جرير حدث به أولاً علي بن مجاهد ثم نسي جرير . فأخبره علي بن مجاهد بأنك حدثني به عن ثعلبة ، فرواه جرير بعد ما نسي .

وقال حدثني علي بن مجاهد عني . قال ابن الصلاح : وقد روى كثير من الأكبر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها ، وكان أحدهم يقول : حدثني فلان عني عن فلان

وَهُوَ عِنْدِي ثَقَّةٌ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ : إِنَّمَا كَرِهَ الْمُنْدِيلُ بَعْدَ
الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ .

٤١ - بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِمْرَانَ الثُّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ
ابْنِ حُبَابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ زَيْدٍ الدَّمَشَقِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ

بكذا ، وصنف في ذلك الخطيب أخبار من حدث ونسى ، وكذلك الدارقطني (وهو
عند ثقة) هذا قول جرير (عن ثعلبة) بن سليل التميمي الطهوي الكوفي ، كان
يسكن بالري ، وكان متطبياً روى عن الزهري وغيره ، وعنه جرير بن عبد الحميد وغيره .
قال الحافظ في تهذيب التهذيب : روى له الترمذي أثراً موقوفاً في الوضوء انتهى .
قلت : أشار الحافظ إلى أثر الزهري هذا .

(بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ)

٥٥ - قوله : (حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي) بالثلثة ثم المهمله وفتح اللام -
وقد ينسب إلى جده ، صدوق روى عن وكيع ويحيى بن سليم ، وعنه أبو داود والترمذي
والنسائي .

قال أبو حاتم : صدوق ، قال الذهبي : توفي بعد الأربعين ومائتين (عن معاوية
ابن صالح) بن حدير الحضرمي ، أحد الأعلام وقاضي الأندلس ، وثقه أحمد وابن
معين ، روى عن مكحول وربيع بن يزيد ، وخلق ، وعنه الثوري والليث ،
وابن وهب ، وخلق .

قال ابن عدي : هو عند ثقة إلا أنه يقع في حديثه إفرادات ، مات سنة ١٥٨
ثمان وخمسين ومائة .

(عن ربعة بن يزيد الدمشقي) قال الحافظ : ثقة عابد ، وقال في الخلاصة أحد
الأعلام ، روى عن واثلة وعبد الله بن الديلمي وجبير بن نفير ، وعنه جعفر بن ربعة
وحبيرة بن شريح والأوزاعي ، وثقه النسائي قتل سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة ،
(عن أبي إدريس الخولاني) اسمه عائد الله بن عبد الله ، ولد في حياة النبي صلى الله

الْخَوْلَانِيَّ، وَأَبِي عُمَانَ عَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم يوم حنين ، وسمع من كبار الصحابة ، ومات سنة ٨٠ ثمانين . قال سعيد بن عبد العزيز : كان عالم الشام بعد أبي الدرداء ، (وأبي عثمان) قال في التقريب : أبو عثمان شيخ لريعة بن يزيد الدمشقي .

قيل : هو سعيد بن هاني الخولاني .

وقيل : جرير بن عثمان وإلا فجهول .

قلت : قال أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن سعيد عن ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان ، وأظنه سعيد بن هاني ، عن جبير بن نفير عن عقبة قال معاوية : وحدثني ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة إلخ ، فرواية أبي داود هذا تؤيد أن أبا عثمان هو سعيد بن هاني ، وأيضاً تدل على أن قوله وأبي عثمان في رواية الترمذي معطوف على ربيعة .

تنبيه : اعلم أن حديث الباب قد أخرجه مسلم بدون زيادة : اللهم اجعلني من التوابين إلخ . . بإسنادين ، أحدهما عن شيخه محمد بن حاتم قال : نا عبد الرحمن بن مهدي قال : نا معاوية بن صالح ، عن ربيعة : يعني ابن يزيد عن أبي إدريس الخولاني ، عن عقبة بن عامر قال : وحدثني أبو عثمان عن جبير بن نفير ، عن عقبة بن عامر ، وثانيهما : روى عن شيخه أبي بكر بن أبي شيبة قال : نا زيد بن الحباب ، قال : نا معاوية بن صالح ، عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان ، عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي ، عن عقبة بن عامر .

وحقق النووي في شرح مسلم أن قائل وحدثني أبو عثمان في السند الأول هو معاوية ابن صالح ، وأن قوله وأبي عثمان في السند الثاني معطوف على ربيعة ، وأظن في تصويبه نقلا عن أبي علي الغساني الجبائي .

ثم قال النووي : قال أبو علي وقد خرج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد ، وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب ، وزيد برىء من هذه العهدة ، والوهم في ذلك من أبي عيسى أو من شيخه الذي حدثه به ؛ لأننا قدمنا من رواية أئمة حفاظ ، عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى . انتهى

عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ . » فَتَحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ »

قال أبو عيسى : وفي الباب عن أنس ، وعقبة بن عامر .

قال أبو عيسى : حديث عمر قد خولف زيد بن حباب في هذا الحديث .

قال : ورؤي عبد الله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمر ، وعن ربيعة عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عمر .

وهذا حديث في إسناده اضطراب . ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء .

قلت : قوله وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب إلخ . . يشير به إلى قول أبي عيسى فيما بعد قد خولف زيد بن الحباب في هذا الحديث إلخ . . قوله (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) جمع بينها إماما بقوله تعالى « إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » ولما كانت التوبة طهارة الباطن عن أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى ناسب الجمع بينهما .

قوله (وفي الباب عن أنس وعقبة بن عامر) وأما حديث أنس فأخرجه ابن ماجه وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه مسلم قوله (خولف زيد بن الحباب في هذا الحديث) خالفة عبد الله بن صالح وغيره وبين الترمذي صورة المخالفة بقوله : روى عبد الله بن صالح وغيره إلخ .

قوله (هذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير شيء) اعلم أن حديث عمر هذا أخرجه مسلم في صحيحه من وجه آخر بدون زيادة اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، فهو صحيح سالم من الاضطراب .

قال مُحَمَّدٌ : وَأَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ شَيْئًا .

قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر كلام الترمذى هذا ما لفظه : لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض ، والريادة التى عنده رواها البرار والطبرانى فى الأوسط من طريق : ثوبان ولفظه : من دعا بوضوء فتوضأ فساءة فرغ من وضوئه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الحديث ورواه ابن ماجه من حديث أنس انتهى . ما فى التلخيص .

ثم اعلم أنه لم يصح فى هذا الباب غير حديث عمر الذى رواه مسلم ، وقد جاء فى هذا الباب أحاديث ضعاف .

منها حديث أبى سعيد بلفظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك كتب فى رق ثم طبع بطابع فلم يسكر إلى يوم القيامة . واختلف فى رفعه ووقفه والرفع ضعيف ، وأما الموقوف فهو صحيح كما حقق ذلك الحافظ فى التلخيص . ثم اعلم أن ما ذكره الحنفية والشافعية وغيرهم فى كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم يقال عند غسل الوجه اللهم يضر وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطنى كتابى يمينى وحاسبنى حسابا يسيرا إلخ ، فلم يثبت فيه حديث .

قال الحافظ فى التلخيص : قال الرافعى ورد بها الأثر عن الصالحين ، قال النووى فى الروضة : هذا الدعاء لا أصل له . وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث .

قال الحافظ روى فيه عن على من طرق ضعيفة جدا أوردها المستغفرى فى الدعوات وابن عساكر فى أماليه انتهى .

وقال ابن القيم فى الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئا غير التسمية ، وكل حديث فى أذكار الوضوء الذى يقال عليه فكذب مخلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولا علمه لأمرته ولا يثبت عنه غير التسمية فى أوله وقوله : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين فى آخره انتهى .

٤٢ - بابُ في الوُضوءِ بالمدِّ

٥٦ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ وعليُّ بنُ حُجْرٍ قالا حدثنا إسماعيلُ بنُ عُمَيْيَّةَ عن أبي رِيحانةَ عن سَفِينَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ ، وَيَغْدِلُ بِالصَّاعِ » .

(باب الوضوء بالمد)

٥٦ - قوله (قلانا إسماعيل بن علي) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر المعروف بابن علي ثقة حافظ من الثامنة (عن أبي ريحانة) اسمه عبد الله ابن مطر البصري ، مشهور بكنيته صدوق تغير بآخره من الثالثة (عن سفينة) هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى أبا عبد الرحمن يقال كان اسمه مهران أو غير ذلك فلقب سفينة لكونه حمل شيئا كبيرا في السفر ، مشهور له أحاديث .

قوله (كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع) قال الحافظ في فتح الباري . المد يضم للميم وتشديد الدال إناء يسهو رطلا وثلاثا بالبغدادي ، قاله جمهور أهل العلم ، وخالف بعض الحنفية فقالوا المدرطلان انتهى . وقال العيني في عمدة القاري : وهو أى المدرطلان عند أبي حنيفة ، وعند الشافعي رطل وثلاث بالعراق ، وأما الصاع فعند أبي يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل عراقية ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة ومحمد : الصاع ثمانية أرطال انتهى .

وقال العيني معترضاً على الحافظ ما لفظه : مذهب أبي حنيفة أن المدرطلان وماخالفه أبو حنيفة أصلاً لأنه يستدل في ذلك بما رواه جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال أخرجه ابن عدي ، وبما رواه أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين . ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال . أخرجه الدارقطني انتهى كلام العيني .

قلت : هذان الحديثان ضعيفان لا تقوم بهما الحجة . أما حديث جابر فأخرجه ابن عدي في الكامل عن عمران بن موسى بن وجيه الوجيحي عن عمرو بن دينار عنه ، وضعف عمران بن موسى هنا عن البخاري والنسائي وابن معين ، ووافقهم . وقال إنه في عداد من يضع الحديث كذا في نصب الراية ، وقال الحافظ في الداراية : فيه عمران بن موسى وهو هالك انتهى .

وأما حديث أنس فقال الحافظ في الدراية بعد ذكره : هو من رواية ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن أنس وإسناده ضعيف ، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى وفيه موسى بن نصر وهو ضعيف جداً ، والحديث في الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكر الوزن انتهى كلام الحافظ .

وقال الزيلعي في نصب الراية . أخرجه الدارقطني في سننه من ثلاثة طرق ثم ذكرها ثم قال وضعف البيهقي هذه الأسانيد الثلاثة .
وقال الصحيح عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد انتهى كلام الزيلعي .

والعجب من العيني أنه استدلل لأبي حنيفة بهذين الحديثين الضعيفين ولم يذكر ما فيهما من المقال الذي يسقطهما عن الاحتجاج .

واستدل لأبي حنيفة بما رواه الدارقطني عن صالح بن موسى الطلعي : حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن عائشة قالت : جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع من ثمانية أرطال وفي الوضوء رطلان ، وهذا الحديث أيضاً ضعيف ، قال الدارقطني بعد روايته لم يروه عن منصور غير صالح وهو ضعيف الحديث انتهى .

والحاصل : أنه لم يقم دليل صحيح على ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن المدر رطلان لذلك ترك الإمام أبو يوسف مذهبه واختار ما ذهب إليه جمهور أهل العلم أن المدر رطل وثلاث رطل . قال البخاري في صحيحه : باب صاع المدينة ومد النبي صلى الله عليه وسلم وبركته وما توارث أهل المدينة من ذلك قرناً بعد قرن انتهى .

قال العيني في عمدة القاري : قوله وما توارث أهل المدينة أى بيان ما توارث أهل المدينة قرناً أى جيلاً بعد جيل على ذلك ، ولم يتغير إلى زمنه ، ألا ترى أن أبا يوسف لما اجتمع مع مالك في المدينة فوقعت بينهما المناظرة في قدر الصاع فزعم أبو يوسف أنه ثمانية أرطال وقام مالك ودخل بيته وأخرج صاعاً وقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو يوسف فوجدته خمسة أرطال وثلاثاً فرجع أبو يوسف إلى قول مالك وخالف صاحبيه في هذا انتهى كلام العيني .

وأخرج الطحاوى فى شرح الآثار قال حدثنا ابن أبى عمران قال أخبرنا على بن صالح وبشر بن الوليد جميعا عن أبى يوسف قال قدمت المدينة فأخرجه إلى من أثق به صاعا فقال هذا صاع النبى صلى الله عليه وسلم فقدرته فوجدته خمسة أرتال وثلث رطل ، وسمعت ابن أبى عمران يقول يقال إن الذى أخرج هذا لأبى يوسف هو مالك بن أنس انتهى .

وقال الحافظ فى التلخيص الحبير : قوله والدليل على أن الصاع خمسة أرتال وثلث فقط بنقل أهل المدينة خلفا عن سلف ومالك مع أبى يوسف فيه قصة مشهورة والقصة رواها البيهقى بإسناد جيد ، وأخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبى بكر أمه أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمد الذى يقتات به أهل المدينة ، وللبخارى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعطى زكاة رمضان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم بالمد الأول انتهى ما فى التلخيص .

وقال الزيلعى فى نصب الراية : والمشهور ما أخرجه البيهقى عن الحسين بن الوليد القرشى وهو ثقة ، قال قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال إني أريد أن أفتح عليكم بابا من العلم أهدى ففحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت لهم ما حاجتكم فى ذلك فقالوا نأتيك بالحجة غدا فلما أصبحت أتانى نحو من خمسين شيخا من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع ، تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنظرت فإذا هى سواء قال فغيرته فإذا هو خمسة أرتال وثلث بنقصان يسير فرأيت أمرا قويا فتركت قول أبى حنيفة رضى الله عنه فى الصاع وأخذت بقول أهل المدينة . هذا هو المشهور من قول أبى يوسف .

وقد روى أن مالكا رضى الله عنه ناظره واستدل عليه بالصيعان التى جاء بها أولئك الرهط فرجع أبو يوسف إلى قوله ، وقال عثمان بن سعيد الدارمى سمعت على بن المدينى يقول عبرت صاع النبى صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة أرتال وثلث رطل بالثمر . انتهى ما فى نصب الراية .

وروى البخارى فى صحيحه ص ٢٨٠ ج ٧ بإسناده عن السائب بن يزيد أنه كان

قال : وفي الباب عن عائشة ، وجابر ، وأنس بن مالك .

قال أبو عيسى : حديث سفيانة حديث حسن صحيح . وأبو رمانة
أسمه « عبد الله بن مطر » .

وهكذا رأى بعض أهل العلم الوضوء بالمد ، والغسل بالصاع .

على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مدا وثلثا بمدكم اليوم فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز .
قال الحافظ في الفتح قال ابن بطال هذا يدل على أن مدم حين حدث به السائب كان
أربعة أرطال فإذا زيد عليه ثلثه وهو رطل ثلث قام منه خمسة أرطال وثلث ، وهو الصاع
بدليل أن مده صلى الله عليه وسلم رطل وثلث وصاعه أربعة أمداد انتهى .

ثم روى البخاري عن نافع قال كان ابن عمر يعطى زكاة رمضان بمد النبي
صلى الله عليه وسلم المد الأول وفي كفارة اليمين بمد النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو قتبية
قال لنا مالك مدنا أعظم من مدم ولا نرى الفضل إلا في مد النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لي مالك لو جاءكم أمير فضرب مدا أصغر من مد النبي صلى الله عليه وسلم بأي شيء كنتم
تعطون قلت كنا نعطي بمد النبي صلى الله عليه وسلم قال أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى
مد النبي صلى الله عليه وسلم انتهى .

ويأتي باقي الكلام فيما يتعلق بالمد والصاع في باب صدقة الفطر .

قوله (وفي الباب عن عائشة وجابر وأنس بن مالك) أما حديث عائشة فأخرجه
الشيخان قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله عليه وسلم من إناء واحد من قده يقال له
الفرق . ولها روايات أخرى ففي بعضها كان يغتسل بخمس مكاتيك ويتوضأ بمكوك
وفي أخرى يغسله الصاع ويوضئه المد .

وأما حديث جابر فأخرجه أحمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزىء من
الغسل الصاع ومن الوضوء المد : كذا في المتقى . وقال الشوكاني وأخرجه أبو داود وابن
خزيمة وابن ماجه بنحوه وصححه ابن القطان .

وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع
إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد .

قوله (حديث سفيانة حديث صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه كذا في المتقى

وفان الشافعي وأحمد وإسحق : ليس معنى هذا الحديث على التوقيت
أنه لا يجوز أكثر منه ولا أقل منه : وهو قدر ما يكفي

قوله (هكذا رأى بعض أهل العلم الوضوء بالمد والغسل بالصاع) أى بالتوقيت
والتحديد (وقال الشافعي وأحمد وإسحق ليس معنى هذا الحديث على التوقيت إلخ)
هذا القول هو الراجح الموعول عليه ، قال ابن حجر : قد روى مسلم من حديث عائشة
رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد هو الفرق .
قال ابن عينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال
في ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب
كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد
والصاع ، وحمله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله
عليه وسلم من الصعابة قدرهما بذلك ، ففي مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبي داود
بإسناد صحيح عن جابر مثله .

وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا إذا لم تدع
الحاجة إلى الزيادة ، وهو أيضاً في حق من يكون خلقه معتدلاً انتهى كلام الحافظ .
واعترض العيني على قوله : فيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر إلخ بأنه
لارد فيه على من قال به من الحنفية ، لأنه لم يقل ذلك بطريق الوجوب كما قال ابن شعبان
بطريق الوجوب ، فإنه قال لا يحزى أقل من ذلك ، وأما من قال به من الحنفية فهو
محمد بن الحسن فإنه روى عنه أنه قال إن المغتسل لا يمكن أن يعم جسده بأقل من مد
وهذا يختلف باختلاف أجساد الأشخاص انتهى كلام العيني .

قلت : قول محمد بن الحسن المذكور يدل دلالة ظاهرة على أنه قال ذلك بطريق
الوجوب فإنه إذا لا يمكن عنده أن يعم المغتسل جسده بأقل من مد وجب أن يكون الماء
مداً أو أكثر ولا يحزى أقل من ذلك .

وأما قول العيني وهذا يختلف باختلاف أجساد الأشخاص فلا يجدى نفعا لأن محمد
ابن الحسن لم يخص مغتسلاً عن مغتسل فتفكر ، ثم قال العيني : إن الروايات مختلفة
في هذا الباب ، ففي رواية أبي داود من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ

٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا خَارِجَةُ
بْنُ مُصْعَبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُتَيِّ بْنِ صَمْرَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ

يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ ، وَفِي حَدِيثٍ أَمَّ عِمَارَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ
فَاتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثَلَاثِي الْمَدِّ ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِمَا وَالْحَاكِمُ
فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى بِثَلَاثِي مَدٍّ مِنْ مَاءٍ
فَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَدْلِكُ ذِرَاعِيهِ ، وَقَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ،
وَذَكَرَ رِوَايَاتٍ كَثِيرَةً مُخْتَلَفَةً ؛ ثُمَّ قَالَ : قَالَ النَّوَوِيُّ . قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْجَمْعُ
بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمَا كَانَتَا اغْتَسَالَاتٍ فِي أَحْوَالٍ وَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مَا اسْتَعْمَلَهُ وَأَقْلَهُ فَدَلَّ
عَلَى أَنَّهُ لَاحِدٌ فِي قَدَرِ مَاءِ الطَّهَارَةِ يَجِبُ اسْتِيفَاؤُهُ ، ثُمَّ قَالَ الْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى ذَلِكَ اتَّعَى .
قُلْتُ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ كَلَامٌ كَيْفَ وَقَدْ عَرَفْتُ مَذْهَبَ ابْنِ شُعْبَانَ وَبَعْضَ الْحَنَفِيَّةِ .

(بَابُ كِرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ)

٥٧ - قَوْلُهُ (نَأْبُو دَاوُدَ) هُوَ الطَّيَالِسِيُّ وَاسْمُهُ سَالِمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ الْفَارَسِيُّ مَوْلَى
الزُّبَيْرِ الطَّيَالِسِيِّ الْبَصْرِيِّ أَحَدِ الْأَعْلَامِ الْخَفَافِ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَرَفٍ وَهَشَامِ بْنِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ وَخَلَّاتِقٍ ، وَعَنْهُ أَحْمَدُ وَابْنُ اللَّيْثِ وَابْنُ بَشَّارٍ وَخَلْقٌ ، قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ أَبُو دَاوُدَ
أَصْدَقُ النَّاسِ ، وَقَالَ أَحْمَدُ ثِقَةٌ يَحْتَمِلُ خَطْؤُهُ ، وَقَالَ وَكِيعٌ جَبَلُ الْعِلْمِ مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤
أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ عَنْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ ثِقَةٌ حَافِظٌ غَلَطَ فِي أَحَادِيثَ (نَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ) أَبُو الْحِجَابِ
السَّرْحِيُّ ، مَتْرُوكٌ وَكَانَ يَدْلِسُ عَنِ الْكَذَّابِينَ ، وَيُقَالُ إِنَّ ابْنَ مَعِينٍ كَذَّبَهُ ، قَالَ الْحَافِظُ
(عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ) الْعَبْدِيُّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ وَثِقَةُ أَحْمَدَ
وَأَبُو حَاتِمٍ (عَنْ الْحُسَيْنِ) هُوَ الْبَصْرِيُّ (عَنْ عُتَيِّ) بَضَمُ أَوَّلِهِ مُصْغَرُ ثِقَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ .

قَوْلُهُ (أَنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا) أَيْ لِلْوُسُوسَةِ فِيهَا (يُقَالُ لَهُ الْوُلْهَانُ) بِفَتْحَتَيْنِ مُصْدَرٌ
وَلَهُ يُولُهُ وَلِهَذَا وَهُوَ ذَهَابُ الْعَقْلِ وَالتَّحِيرُ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ وَغَايَةُ الْعَشْقِ سَمِيَ بِهَا شَيْطَانُ
الْوُضُوءِ إِمَّا لَشِدَّةِ حِرْصِهِ عَلَى طَلَبِ الْوُسُوسَةِ فِي الْوُضُوءِ وَإِمَّا لِإِلْقَائِهِ النَّاسَ بِالْوُسُوسَةِ

أَبِي بَن كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنْ لِلْوُضوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ : الْوَلْهَانُ ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ أَبِي بَن كَعْبٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ وَالصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ خَارِجَةٍ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ الْحَسَنِ : قَوْلُهُ وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ . وَخَارِجَةٌ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، وَضَعْفُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ .

في مهواة الحيرة حتى يرى صاحبه حيران ذاهب العقل لا يدى كيف يلعب به الشيطان ولم يعلم هل وصل الماء إلى العضو أم لا وكم مرة غسله ، فهو بمعنى اسم الفاعل أو باق على مصدريةه للبالغة كرجل عدل ، قاله القارى (فاتقوا وسواس الماء) قال الطيبي أى وسواسه هل وصل الماء إلى أعضاء الوضوء أم لا وهل غسل مرتين أو مرة وهل هو طاهر أو نجس أو بلغ قلتين أو لا ، وقال ابن الملك وتبعه ابن حجر أى وسواس الولهان ، وضع الماء موضع ضميره مبالغة في كمال الوسواس في شأن الماء أو لشدة ملازمته له كذا في المرقاة . والحديث يدل على كراهية الإسراف في الماء للوضوء ، وقد أجمع العلماء على النهى عن الإسراف في الماء ولو على شاطئ النهر .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن معقل) أما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه النسائي وابن ماجه ، ولفظه : قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم ، وأما حديث عبد الله بن معقل فأخرجه أبو داود وابن ماجه ولفظه : سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء .

قوله (حديث أبي بن كعب حديث غريب) وأخرجه ابن ماجه (لأننا لا نعلم أحدا أسنده) أى رواه مرفوعا (وخارجة ليس بالقوى عند أصحابنا) أى أهل الحديث قاله الطيبي كذا في المرقاة ، قلت الأمر كما قال الطيبي وقد تقدم في المقدمة تحقيق ذلك (وضعفه ابن المبارك) قال الذهبي في الميزان : وهما أحمد وقال ابن معين ليس بثقة

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ . قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسٍ : فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ ؟ قَالَ : كُنَّا نَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا »

وقال أيضاً كذاب وقال البخارى تركه ابن المبارك ووكيع وقال الدارقطني وغيره ضعيف وقال ابن عدى هو ممن يكتب حديثه قال الذهبي انفرد بخبر : إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان ، مات سنة ١٦٨ ثمان وستين ومائة ، وكان له جلالة بخراسان انتهى .
(باب الوضوء لكل صلاة)

٥٨ - قوله (حدثنا محمد بن حميد الرازي) بن حيان الرازي حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه من العاشرة ، روى عن يعقوب بن عبد الله القمي وجريز ابن عبد الحميد وسلمة بن الفضل وغيرهم ، وعنه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد ابن حنبل ويعني بن معين وغيرهم . كذا في التقريب وتهذيب التهذيب ، وقال في الخلاصة قال ابن معين ثقة كيس ، وقال البخارى فيه نظر وكذبه الكوسج وأبو زرعة وصالح بن محمد وابن خراش مات سنة ٢٤٨ ثمان وأربعين ومائتين (ناسلمة بن الفضل) الأبرش بالمعجمة مولى الأنصار قاضى الرى صدوق كثير الخطأ من التاسعة ، قاله الحافظ ، روى عن ابن إسحاق وحجاج بن أرطاة وعنه عثمان بن أبي شيبة وابن معين ، ووثقه وقال مرة ليس به بأس يتشيع قال البخارى عنده مناكير وقال أبو حاتم محله الصدق وقال ابن سعد كان ثقة صدوقا وهو صاحب مغازى ابن إسحاق ، وقال النسائي ضعيف كذا في الخلاصة وهامشها .

قوله (عن حميد) هو حميد بن أبي حميد الطويل البصرى ، ثقة مدلس روى عن أنس والحسن وعكرمة ، وعنه شعبة ومالك والسيفان والحامدان وخلق ، قال القطان مات حميد وهو قائم يصلى ، قال شعبة لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا ، مات سنة ١٤٢ ثنتين وأربعين ومائة .

قوله (كان يتوضأ لكل صلاة) أى مفروضة (كنا نتوضأ وضوء واحد) أى كنا

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ .

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ .

نصلى الصلوات بوضوء واحد ما لم نحدث كما فى الرواية الآتية .

قوله (حديث أنس حديث حسن غريب) تفرد به محمد بن إسحاق وهو مدلس ورواه عن حميد معنا .

قوله (وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً لا على الوجوب) بل كان أكثر أهل العلم يرون الوضوء لكل صلاة استحباباً لا على الوجوب ، قال الطحاوى فى شرح الآثار ذهب قوم إلى أن الحاضرين يجب عليهم أن يتوضؤوا لكل صلاة ، واحتجوا فى ذلك بهذا الحديث أى بحديث سليمان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، وخالفهم فى ذلك أكثر العلماء فقالوا لا يجب الوضوء إلا من حدث انتهى ، وقال الحافظ فى الفتح : اختلف السلف فى معنى قوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية ، فقال الأكثرون التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، واستدل الداريمى فى مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم . لا وضوء إلا لمن أحدث ، ومن العلماء من حمله على ظاهره وقال كان الوضوء لكل صلاة واجباً ، ثم اختلفوا أهل نسخ أو استمر حكمه ، ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك ، وذهب إلى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوى ، ونقله ابن عيد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما واستبعده النووى وجنح إلى تأويل ذلك إن ثبت عنهم ، وجزمنا بأن الإجماع استقر على عدم الوجوب ، ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر فى حق المحدثين على الوجوب وفى حق غيرهم على الندب ، وحصل بيان ذلك بالسنة انتهى كلام الحافظ . قوله (نا يحيى بن سعيد) هو القطان (ناسفيان بن سعيد) هو الثورى (عن عمرو ابن عامر الأنصارى) الكوفى ثقة .

٥٩ - وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ مُرَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » قَالَ : وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ مُرَّةٍ عَنِ

قوله (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة) قال الحافظ أى مغروضة ، وظاهره أن تلك كانت عادته ، قال الطحاوى يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة يعنى الذى أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، قال ويحتمل أنه كان يفعله استحبابا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه ليبيان الجواز ، قال الحافظ وهذا أقرب ، وعلى التقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعان فإنه كان فى خير وهى قبل الفتح بزمان انتهى ، قلت وحديث سويد بن النعان الذى أشار إليه الحافظ أخرجه البخارى وغيره ، قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير حتى إذا كنا بالصهباء صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق فأكلنا وشربنا ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فمضض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ (قلت فأنتم ما كنتم تصنعون) وفى رواية البخارى قلت كيف كنتم تصنعون ، والقائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى وغيره .

قوله (من توضأ على طهر) أى مع كونه طاهرا (كتب الله له به عشر حسنات) قال ابن رسلان يشبه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوءات فإن أقل ما وعد به من الأضغاف الحسنة بعشر أمثالها ، وقد وعد بالواحدة سبعائة ووعد ثوابا بغير حساب ، قال فى شرح السنة تحديد الوضوء مستحب إذا كان قد صلى بالوضوء الأول صلاة وكرهه قوم إذا لم يصل بالأول صلاة ذكره الطيبي ، قال القارى ولعل سبب الكراهة هو الإسراف .

فائدة : قال الحافظ المنذرى فى الترغيب : وأما الحديث الذى يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الوضوء على الوضوء نور على نور فلا يحضرنى له أصل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعله من كلام بعض السلف .

قوله (روى هذا الحديث الإفريقى) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى .

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِعِيُّ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ . وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ .

قال علي بن النديني : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ : ذَكَرَ لِإِسْحَامِ بْنِ عُروَةَ هَذَا الْحَدِيثُ فَقَالَ : هَذَا إِسْنَادٌ مُشَرَّقِيٌّ .

قال : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ .

٦٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَتَوْضًا عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . قُلْتُ : فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ ؟ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَاةَ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحَدِّثْ » .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ .

وهو ضعيف (عن أبي غطفيف) بالتصغير المزدلي ، قال الحافظ مجهول (حدثنا بذلك الحسين بن حريث المروزي) ثقة من العاشرة (حدثنا محمد بن يزيد الواسطي) أصله شامي ثقة ثبت عابد من كبار التاسعة .

قوله (وهو إسناد ضعيف) لأن الإفریقی ضعيف وأبا غطفيف مجهول والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه أيضاً .

قوله (قال علي) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولاهم أبو الحسن ابن المديني البصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه ، حتى قال البخاري ما استصغرت نفسي إلا عنده ، وقال القطان كنا نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا وكذلك قال شيخه ابن عيينة ، وقال النسائي كأن الله خلق علياً لهذا الشأن .

قوله (هذا إسناد مشرق) أي رواة هذا الحديث أهل المشرق وهم أهل الكوفة والبصرة كذا في بعض الحواشي .

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ

٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ فَقَالَ مُعْمَرُ : إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ ؟ قَالَ : عَمْدًا فَعَلْتُهُ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَزَادَ فِيهِ « تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ)

٦١ - قوله (عن سفیان) هو ابن سعيد الثوري (عن علقمة بن مرثد) بفتح الميم والياء وسكون الراء بينهما وثقه أحمد والنسائي .
قوله (عمدا صنعته) أى لبيان الجواز ، قال القارى فى المرقاة شرح المشكاة الضمير راجع للمذكور وهو جمع الصلوات الخمس بوضوء واحد والمسح على الخفين ، وعمداً تمييزاً أو حال من الفاعل . فقدم اهتماماً بشرعية المسألتين فى الدين واختصاصهما رداً لزعم من لا يرى المسح على الخفين ، وفيه دليل على أن من يقدر أن يصلى صلوات كثيرة بوضوء واحد لا تكرر صلاته إلا أن يغلب عليه الأختنان كذا ذكره الشراح ، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يوهم أنه لم يكن يمسح على الخفين قبل الفتح والحال أنه ليس كذلك ، فالوجه أن يكون الضمير راجعاً إلى الجمع فقط أى جمع الصلوات بوضوء واحد انتهى كلامه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

قوله (وروى هذا الحديث على بن قادم) الخزاعى الكوفى صدوق (وروى

قالَ وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ سَلْيَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ » .

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ سَلْيَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ .
قالَ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ سَلْيَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ .

سفيان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار (أى كما رواه عن علقمة بن مرثد ، فهذا الحديث عند سفيان عن شيخين : علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار كلاهما عن سليان بن بريدة (مرسل) أى هذا مرسل ، وفى نسخة قلمية صحيحة مرسل وهو الظاهر (وهذا أصح من حديث وكيع) أى هذا المرسل الذى رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن محارب بن دثار عن سليان بن بريدة بدون ذكر عن أبيه أصح من حديث وكيع الذى رواه عن سفيان عن محارب مسنداً بذكر عن أبيه ، ووجه كون المرسل أصح لأن رواه أكثر ، والمرسل قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا ، والمسند ما اتصل بسنده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

تذنيه : اعلم أن سفيان روى هذا الحديث عن شيخين علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار واختلاف أصحاب سفيان فى روايته مرسلًا ومسندًا إنما هو فى روايته عن محارب لا فى روايته عن علقمة فإن أصحابه لا يختلفون فى روايته عن علقمة فى الإسناد والإرسال بل كلهم متفقون فى روايته مسندًا ، وهذا ظاهر على من وقف على طرق الحديث ، ولم يقف على هذا صاحب الطيب الشذى فاعترض على الترمذى حيث قال : ولعل الحق خلافه ، ثم هذا المعترض يظن أن بين الإرسال والرفع منافاة فإنه قال فى شرح قول الترمذى وهذا أصح من حديث وكيع أى رواية الإرسال أصح من رواية الرفع ، وجه الصحة كون المرسلين أكثر ممن رفعه انتهى ، والأمر ليس كذلك ، وهذا ظاهر فإن رواية الإرسال أيضاً مرفوعة .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بَوُضُوءٍ وَاحِدٍ
مَا لَمْ يُحْدِثْ . وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ : اسْتِحْبَابًا وَإِرَادَةً
الْفَضْلِ .

وَيُرَوَّى عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ أَبِي غُثَيْفٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » . وَهَذَا
إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم إلخ) قال النووي في شرح صحيح مسلم في هذا
الحديث أنواع من العلم : منها جواز الصلوات المفروضات والنوافل بوضوء واحد مالم
يحدث وهذا جائز بإجماع من يعتد به ، وحكى الطحاوى وابن بطال عن طائفة أنهم قالوا
يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهرا ، واحتجوا بقول الله تعالى « إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية ، وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد ، ولعلمهم أرادوا
استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة ، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة منها هذا
الحديث وحديث أنس وحديث سويد بن العمان ، وفي معناه أحاديث كثيرة وأما الآية
الكرامة فالمراد بها والله أعلم : إذا قمتم محدثين انتهى كلام النووي مختصرا ، وقال
الحافظ في الفتح : اختلف السلف في معنى الآية : فقال الأكثرون التقدير إذا قمتم إلى
الصلاة محدثين وقال الآخرون بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف إلا أنه في حق
المحدث على الإيجاب وفي حق غيره على الندب ، وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ
فصار مندوبا ، ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر
فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث ، وسلم من حديث بريدة كان النبي
صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد
فقال له عمر أنك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عمدا فعلته ، أى ليان الجواز وسأني
حديث أنس في ذلك انتهى كلام الحافظ ، قلت (وإرادة الفضل) بالنصب عطف على
استحبابا أى وطلباً للفضيلة والثواب لا على الوجوب .

قوله (وفي الباب عن جابر بن عبد الله) أخرجه ابن ماجه .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى
لِظَهَرِ وَالْعَصْرِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ » .

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وُضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ

٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ : « كُنْتُ
أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ » .
قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ : أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ
إِنْاءٍ وَاحِدٍ .

(باب في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد)

٦٢ - قوله (عن عمرو بن دينار) السكى أبو جعد الأثرم الجمعى مولاهم ؛ ثقة ثبت
من الرابعة (عن أبي الشعثاء) اسمه جابر بن زيد الأزدي ثم الخزاعي البصرى مشهور
بكنيته ، ثقة فقيه من الثالثة كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة روى عن ابن عباس
فأكثر ومعاوية وابن عمرو عنه عمرو بن دينار وقتادة وخلق قال ابن عباس هو من
العلماء انتهى .

قوله (وضوء الرجل) بضم الواو لأن المراد الفعل .

قوله (كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم) يحتمل أن يكون مفعولا معه
ويحتمل أن يكون عطفًا على الضمير ، وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها
هى السبب في الاغتسال فكأنها أصل في الباب ، قاله الحافظ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم .

قوله (وهو قول عامة الفقهاء إلخ) قال النووى في شرح مسلم : وأما تطهير الرجل
والمرأة من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين لهذه الأحاديث التى فى الباب انتهى ،
وقال الحافظ فى الفتح : نقل الطحاوى ثم القرطبي والنووى الاتفاق على جواز اغتسال

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنْسٍ ، وَأُمِّ هَانِيٍّ ، وَأُمِّ صُبَيْعَةَ الْجُهَيْنِيَّةِ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَأَبْنِ عُمَرَ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : وَأَبُو الشَّعْثَاءِ أَسَمُهُ « جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ » .

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ

٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ
 سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَاجِبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ .

الرجل والمرأة من الإناء الواحد ، وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ، وهذا الحديث حجة عليهم انتهى . وتعقب العيني على الحافظ فقال في نظره نظر لأنهم قالوا بالاتفاق دون الإجماع فهذا القائل لم يعرف الفرق بين الاتفاق والإجماع انتهى كلام العيني ، قلت قال النووي هو جائز بإجماع المسلمين كما عرفت فنظر الحافظ صحيح بلامرية ونظر العيني مردود عليه قوله (وفي الباب عن علي وعائشة وأنس وأم صبية وأم سلمة وابن عمر) أما حديث علي فأخرجه أحمد ، وأما حديث عائشة وأنس فأخرجه البخاري وغيره ، وأما حديث أم هانئ فأخرجه النسائي ، وأما حديث أم صبية بصاد مهمة وموحدة مصغرا فأخرجه أبو داود والطحاوي ، وأما حديث أم سلمة فأخرجه ابن ماجه والطحاوي ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه مالك في الموطأ والنسائي وابن ماجه .

(باب كراهية فضل طهور المرأة)

٦٣ - قوله (عن سفیان) هو الثوري (عن سليمان التيمي) هو ابن طرخان أبو المعتمر البصري نزل في التيم ففسب إليهم ، ثقة عابد من الرابعة (عن أبي حجاب) اسمه سودة بن عاصم الغزني البصري ، صدوق يقال إن مسلما أخرج له من الثالثة (عن رجل من بني غفار) هو الحكم بن عمرو قاله الحافظ .
 قوله (عن فضل طهور المرأة) أي عما فضل من الماء بعد ما توضأت المرأة منه

قال: وفي الباب عن عبد الله بن سرجس .

قال أبو عيسى : وكرة بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة وهو قول أحمد وإسحق : كرها فضل طهورها ، ولم ير يا بفضل سورها بأسا .

٦٤ — حدثنا محمد بن بشار ومحمود بن غيلان قالا حدثنا أبو داود

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن سرجس) بفتح المهلة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهلة ، صحابي سكن البصرة وحديثه أخرجه ابن ماجه بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل الرجل ولكن يشرعان جميعا . قال ابن ماجه بعد إخراجها ما لفظه : الصحيح هو الأول والثاني . وهم انتهى . قلت أراد بالأول حديث الحكم بن عمرو الآتي فإنه أخرجه قبل حديث عبد الله بن سرجس وأراد بالثاني حديث عبد الله بن سرجس ، وفي الباب ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الرحمن الحميري ، قال لقيت رجلا صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ويغتسل الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعا ، قال في الفتح : رجاله ثقات ولم أقف لمن أعله على حجة قوية انتهى ، وقال في البلوغ إسناده صحيح ، قال أحمد قيده بما إذا خلت به ، لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتماعا ، ونقل الميعوني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به ، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم انتهى . اعلم أن لأحمد في هذه المسألة قولين أحدهما هذا الذي ذكره الترمذي وهو المشهور ، والثاني كقول الجمهور قال ابن قدامة في المغني اختلفت الرواية عن أحمد والشهور عنه أنه لا يجوز ذلك إذا خلت به ، والثانية يجوز الوضوء به للرجال والنساء اختارها ابن عقيل وهو قول أكثر أهل العلم .

قوله (وكرة بعض أهل العلم الوضوء بفضل المرأة وهو قول أحمد وإسحق إلخ) قال الحافظ في الفتح : صح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه

٦٤ — قوله (قالنا أبو داود) هو الطيالسي في رواية أبي داود حدثنا ابن بشار قال

عن شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو
الْغِفَارِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ
طَهْوَرِ الْمَرَأَةِ » أَوْ قَالَ : بِسُورِهَا .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ . وأبو حَاجِبٍ اسْمُهُ « سَوَادَةُ
ابْنُ عَاصِمٍ » .

وقال مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرَأَةِ » . وَلَمْ يَشْكُ فِيهِ مُحَمَّدُ
ابْنُ بَشَّارٍ .

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ

حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي الطَّيَالِسِيَّ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ اسْمُهُ سَلِيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ
الْبَصْرِيُّ أَحَدُ حِفَاظِ الْإِسْلَامِ وَالطَّيَالِسِيُّ بَفَتْحِ الطَّاءِ وَخَفَةِ التَّحِيَّةِ وَكَسْرِ اللَّامِ مَنْسُوبٌ
إِلَى بَيْعِ الطَّيَالِسَةِ جَمْعُ طَيْلَسَانَ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأُرْدِيَّةِ (عَنْ عَاصِمٍ) هُوَ ابْنُ سَلِيْمَانَ
الْأَحْوَلِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيُّ ، وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَقَالَ أَحْمَدُ ثِقَةً مِنَ الْحِفَاظِ
(عَنْ الْحَكَمِ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالْكَافِ (بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ) وَيُقَالُ لَهُ الْحَكَمُ ابْنُ الْأَقْرَعِ
صَحَابِيُّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ .

قوله (نهى عن أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة) قيل انتهى محمول على التنزيه
بقرينة أحاديث الجواز الآتية في الباب الآتي (أو قال) وقال بسورها شك من شعبة .
قوله (هذا حديث حسن) قال الحافظ في الفتح حديث الحكم بن عمرو أخرجه
أصحاب السنن وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال اتفق الحافظ
على تضعيفه .

(باب الرخصة في ذلك)

٦٥ - قوله (نا أبو الأحوص) اسمه سلام بن سليم الكوفي الحافظ ، قال ابن معين ثقة

عن عكرمة عن ابن عباس قال : « اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ منه ، فقالت : يا رسول الله ، إني كنت جنباً ، فقال : إن الماء لا يجنب » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

متن (عن عكرمة) هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة كذا في التقريب .

قوله (بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) هي ميمونة رضى الله عنها لما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أحببت فاغتسلت من جفنة فضلت فيها فضلة لجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واغتسل منه (في جفنة) بفتح الجيم وسكون الفاء أى قصعة كبيرة وجمعه جفان (إني كنت جنباً) يضم الجيم والنون والجنابة معروفة يقال منها أجنب بالألف وجنب على وزن قرب فهو جنب ويطلق على الذكر والأنثى والمفرد والتثنية والجمع (إن الماء لا يجنب) يضم الياء وكسر النون ويجوز فتح الياء وضم النون . قال الزعفراني أى لا يصير جنباً كذا في المرقاة ، وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز التطهر بفضل المرأة وحديث الحكم بن عمرو الغفاري الذي تقدم في الباب المتقدم يدل على النهي عن ذلك ، وقد جمع بينهما بأن النهي محمول على مائساق من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً والجواز على ما بقى من الماء وبذلك جمع الخطابي ، وبأن النهي محمول على التنزيه بقريئة أحاديث الجواز قيل إن قول بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إني كنت جنباً عند إرادته صلى الله عليه وسلم التوضأ بفضلها يدل على أن النهي كان ، بعدما حديث الجواز ناسخ لحديث النهي والله تعالى أعلم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ، وقال في الفتح وقد أعله قوم بساك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم انتهى .

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ

وأخرج أحمد ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ، وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل غسلها من الجنابة .

قوله (وهو قول سفیان الثوري ومالك والشافعي) قال الثوري في شرح مسلم وأما تطهير الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وجهاه العلماء سواء خلت به أو لم تخل قال بعض أصحابنا ولا كراهة في ذلك للأحاديث الصحيحة الواردة به ، وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها ، وروى عن أحمد كذهبا وروى عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهة فضلها مطلقا واختار ما قاله الجماهير لهذه الأحاديث الصحيحة في تطهيره صلى الله عليه وسلم مع أزواجه وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه ، ولا تأثير للخلو انتهى .

قلت هذا الاختلاف في تطهير الرجل بفضل المرأة وأما تطهير المرأة . بفضل الرجل فقال النووي جائز بالإجماع ، وتعبه الحافظ بأن الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف ، وأعلم أن الامام أحمد ومن تبعه حملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به قال ابن تيمية في المنتقى أكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهر المرأة والإخبار بذلك أصح وكرهه أحمد وإسحاق إذا خلت به وهو قول عبد الله بن سرجس ، وحملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به جمعا بينه وبين حديث الحكم انتهى .

قلت: في هذا الحمل نظر فإن الخلو عند الإمام أحمد كما في المغني لابن قدامة استعمالها للواء من غير مشاركة الرجل في استعماله لأن أحمد قال إذا خلت به فلا يعينني أن يغتسل به وإذا شرعا فيه جميعا فلا بأس به ، وظاهر أن ميمونة رضى الله عنها خلت به كيف هو وقد قالت أجنبنا فاعتسلت من جفنة فضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم إلحكما في رواية الدارقطني ، فكيف يصح حمل حديث ميمونة على أنها لم تخل به وأما ما نقله لليعموني عن أحمد من أنه قال الأحاديث من الطرفين مضطربة فأجاب عنه الحافظ بأنه إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن يحمل أحاديث النبي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء أو يجعل النبي على التنزيه جمعا بين الأدلة انتهى .

قلت : حمل النبي على التنزيه هو أولى والله تعالى أعلم .

٤٩- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ

٦٦- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا :

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : « قِيلَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، أَتَوَضَّأُ مِنْ بَيْتَرٍ بُضَاعَةً ، وَهِيَ بَيْتَرٌ يُبَلَقُ فِيهَا الْحِمِصُ »

باب ماجاء أن الماء لا ينجسه شيء

٦٦- قوله (والحسن بن علي الخلال) العلواني الرحمانى المسكى روى عن عبد الرزاق ووكيع وعبد الصمد وخلق وعنه الأئمة الستة ، كان ثقة ثباتا متقنا توفي بمكة سنة ٢٤٢ اثنتين وأربعين ومائتين (نا أبو أسامة) هو حماد بن أسامة القرشى مولا لهم الكوفى ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ربما دلس وكان بآخره يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة مات سنة ٢٠١ إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين (عن الوليد بن كثير) المدنى ثم الكوفى وثقه ابن معين وأبو داود (عن محمد بن كعب) بن سليم بن أسد القرطى المدنى ، وكان قد نزل الكوفة مدة ، ثقة عالم من الثالثة ولد سنة ٤٠ أربعين على الصحيح ، ووه من قال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التقريب .

(عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج) قال الحافظ في التقريب : عبيد الله ابن عبد الله بن رافع بن خديج يأتى في عبيد الله بن عبد الرحمن ، ثم قال فيه : عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصارى ويقال ابن عبد الله هو راوى حديث بئر بضاعة ، مستور من الرابعة انتهى .

قلت : فالحق أنه ليس بمستور كما ستعرف (عن أبي سعيد الخدرى) بضم الحاء العجمة اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصارى له ولأبيه حجة استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها ، وروى الكثير مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين كذا في التقريب .

قوله (قيل يارَسُولَ اللَّهِ أَتَوَضَّأُ) كذا في النسخ الحاضرة بالنون والتاء بصيغة

وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالنَّتْنُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ . »

التسكلم مع الغير ، وقال الحافظ في التلخيص : قوله أثنوا بتأئين خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم انتهى .

قلت والظاهر هو ما قال الحافظ ، ففي رواية قاسم بن أصبغ في مصنفه : قالوا يا رسول الله إنك تنوض من بثر بضاعة . الحديث (من بثر بضاعة) بضم الباء الموحدة وأجيز كسرهما وبالصاد المعجمة وحكى بالصاد المهملة وهي بثر معروفة بالمدينة قاله ابن الملك ، وقال الطيبي نقلاً عن الثوري بفتح بضاعة دار بنى ساعدة بالمدينة وهم بطن من الحزرج ؛ وأهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها والمحفوظ في الحديث الضم (وهي بثر يلقى فيها الحبيض) بكسر الحاء المهملة وفتح التحتية جمع حبيضة بكسر الحاء وسكون التحتية وهي الحفرة التي تستعمل في دم الحبيض (ولحم الكلاب والنتن) بفتح النون وسكون التاء وتكسر وهي الرائحة الكريهة ، والمراد هنا الشيء النتن كالعذرة والجيفة .

قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود وينبغي أن يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو الشيء الذي له رائحة كريهة من قولهم نتن الشيء بكسر التاء ينتن بفتحها فهو نتن انتهى .

قال الطيبي معنى قوله يلقى فيها أن البثر كانت بمسيل من بعض الأودية التي يحتمل أن ينزل فيها أهل البادية فتلقى تلك القاذورات بأفنية منازلهم فيكسحها السيل فيلقها في البثر فعبّر عنه القائل بوجه يوهم أن الإلقاء من الناس لقلة تدينهم ، وهذا مما لا يجوز له مسلم ، فأني يظن ذلك بالذين هم أفضل القرون وأزكاهم . انتهى .

قلت كذلك قال غير واحد من أهل العلم وهو الظاهر المتعين (إن الماء طهور) أي طاهر مطهر ، قال القاري في المرقاة قيل الألف واللام للعهد الخارجي ، فتأويله إن الماء الذي تسألون عنه وهو ماء بثر بضاعة فالجواب مطابق لا عموم كلى كما قاله الإمام مالك . انتهى .

وإن كان الألف واللام للجنس فالحديث مخصوص بالاتفاق كما ستقف (لا ينجسه شيء) لكثرة فإن بثر بضاعة كان براً كثير الماء يكون ماؤها أضعاف قلتين لا يتغير بوقوع هذه الأشياء ، والماء الكثير لا ينجسه شيء ما لم يتغير .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ ، وقدَّ جَوَّدَ أبو أُسامةُ هذا الحديثَ ، فلم يَزِرْ أَحَدٌ حديثَ أبي سعيدٍ في بَثْرِ بُضَاعَةِ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أبو أُسامةَ . وقدَّ رَوَى هذا الحديثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ .

قال العلامة الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة : قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء معناه المعادن لا تنجس بملاقة النجاسة إذا أخرجت ورميت ولم يتغير أحد أوصافه ولم تفحش ، وهل يمكن أن يظن يَبْرُ بُضَاعَةً أنها كانت تستقر فيها النجاسات كيف وقد جرت عادة بني آدم بالاجتناب عما هذا شأنه فكيف يستقي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت تقع فيها النجاسات من غير أن يقصد إلقاؤها كما تشاهد من آبار زماننا ثم تخرج تلك النجاسات ، فلما جاء الإسلام سألوا عن الطهارة الشرعية الزائدة على ما عندهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء ، يعني لا ينجس نجاسة غير ما عندكم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن وقد جود أبو أُسامة هذا الحديث) أى رواه بسند جيد وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم قاله الحافظ في التلخيص وزاد في البدر النير والحاكم وآخرون من الأئمة الحفاظ .

فإن قلت : في سند هذا الحديث عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج وهو مستور كما قال الحافظ في التقریب ، فكيف يكون هذا الحديث صحيحاً أو حسناً .

قلت : صحيح هذا الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهما إماما الجرح والتعديل ، وأيضاً صحيح هذا الحديث الحاكم وغيره ، وذكر ابن حبان عبيد الله هذا في الثقات ، ثبت أنه لم يكن عند هؤلاء الأئمة مستورا والعبرة لقول من عرف لا بقول من جهل .

فإن قلت : قال ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام : إن في إسناده اختلافاً يقوم يقولون عبيد الله بن عبد الله بن رافع وقوم يقولون عبد الله بن عبد الله بن رافع ، ومنهم من يقول عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع ، ومنهم من يقول عبد الله ، ومنهم من يقول عن عبد الرحمن بن رافع فيحصل فيه خمسة أقوال وكيف ما كان فهو لا يعرف له حال ولا عين كذا في تخريج الهداية للزيلعي .

وفي الباب عن ابن عباس وعائشة

وقال الحافظ في التلخيص : وأعله ابن القطان بحالة راويه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه .

قلت : أما إعلاله بحالة الراوى عن أبي سعيد فليس بشيء فإنه إن جهله ابن القطان فقد عرفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها ، وأما إعلاله باختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه فهو أيضاً ليس بشيء لأن اختلاف الرواة في السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف ، ففي رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجح ، وههنا وجوه الاختلاف ليست بمستوية بل رواية الترمذى وغيره التي وقع فيها عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج راجعة ، وباقي الروايات مرجوحة ، فإن مدار تلك الروايات على محمد بن إسحاق وهو مضطرب فيها ، وتلك الروايات مذكورة في سنن الدارقطني ، فهذه الرواية الراجحة تقدم على تلك الروايات المرجوحة ولا تعل هذه بتلك .

(وفي الباب عن ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان بلفظ : إن الماء لا ينجسه شيء ورواه أصحاب السنن بلفظ : إن الماء لا ينجب وفيه قصة .

وقال الحازمي لا يعرف مجوداً إلا من حديث سماك بن حرب عن عكرمة ، ومماك مختلف فيه وقد احتج به مسلم كذا في التلخيص .

وأما حديث عائشة فأخرجه الطبراني في الأوسط وأبو يعلى والبراز وأبو علي بن السكن في صحاحه من حديث شريك بلفظ إن الماء لا ينجسه شيء ، ورواه أحمد من طريق أخرى صحيحة لكنه موقوف كذا في التلخيص .

قلت : وفي الباب أيضاً عن جابر بلفظ إن الماء لا ينجسه شيء ، وفيه قصة أخرجه ابن ماجه وفي إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف متروك ، وقد اختلف فيه على شريك الراوى عنه .

وههنا فوائد متعلقة بحديث الباب فلنا أن تذكرها .

الفائدة الأولى : اعلم أن بر بضاعة كانت بكراً معروفة بالمدينة ولم تكن غديراً

أو طريقا للماء إلى البساتين لم تسم بئرا قال في القاموس . بئر بضاعة بالضم وقد يكسر بالمدينة ، قطر رأسها ستة أذرع انتهى .

وقال في النهاية : هي بئر معروفة بالمدينة انتهى .

وقال أبو داود في سننه سمعت قتبية بن سعيد قال سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها قال أكثر ما يكون للماء إلى العانة ، قلت فإذا نقصت قال دون العورة ، قال أبو داود وقد رت أنا بئر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعه فإذا عرضها ستة أذرع وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه هل غير بناؤها قال لا ورأيت فيها ماء متغير اللون انتهى وأما قول صاحب الهداية إن ماء بئر بضاعة كان جاريا بين البساتين وكذا زعم الطحاوي أن بئر بضاعة كانت طريقا للماء إلى البساتين فغلط لا دليل عليه .

قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : وقول صاحب الكتاب إن ماءها كان جاريا إلى البساتين هذا رواه الطحاوي في شرح الآثار عن الواقدي ، فقال أخبرنا أبو جعفر محمد بن أبي أحمد بن أبي عمران عن أبي عبد الله محمد بن شجاع الثلجي عن الواقدي قال كانت بئر بضاعة طريقا للماء إلى البساتين انتهى .

وهذا سند ضعيف مرسل ومدلوله على جريانه غير ظاهر .

قال البيهقي في المعرفة : وزعم الطحاوي أن بئر بضاعة كان ماءها جاريا لا يستقر وأنها كانت طريقا إلى البساتين ونقل ذلك عن الواقدي والواقدي لا يحتج بما يسند فضلا عما يرسله . وحال بئر بضاعة مشهور بين أهل الحجاز بخلاف ما حكاه انتهى ما في نصب الراية - وقال الحافظ ابن حجر في الدراية . وأما قوله إن ماء بئر بضاعة كان جاريا بين البساتين فهو كلام مردود على من قاله وقد سبق إلى دعوى ذلك وجزم به الطحاوي ، فأخرج عن أبي جعفر بن أبي عمران عن محمد بن شجاع الثلجي عن الواقدي قال : كانت بئر بضاعة طريقا للماء إلى البساتين وهذا إسنادواه جدا ، ولو صح لم يثبت به المراد لاحتمال أن يكون المراد أن الماء كان ينقل منها بالسانية إلى البساتين ولو كانت سحبا جاريا لم تسم بئرا انتهى كلام الحافظ .

قلت : العجب من الطحاوي أنه أسنده من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن الواقدي وجزم به ، ومحمد بن شجاع الثلجي كذاب ، قال الذهبي في الليزان : محمد بن شجاع

الثلجى الفقيه البغدادى أبو عبد الله صاحب التصانيف ، قال ابن عدى كان يضع الحديث فى التشبيه وينسبها إلى أهل الحديث يثلبهم بذلك ، قال الذهبي جاء من غير وجه أنه كان ينال من أحمد وأصحابه يقول أيش قام به أحمد ، وقال زكريا الساجي محمد بن شعاع كذاب احتال فى إبطال الحديث نصرة للرأى انتهى كلام الحافظ الذهبي .

والواقدي متروك قد استقر الإجماع على وهته ، ومع هذا لم يدرك عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا عصر الصحابة رضى الله عنهم فإنه مات سنة سبع ومائتين ولم يذكر من أخذ هذا عنه فكيف يعياً بقوله هذا .

ثم قول الواقدي هذا معارض بقوله الآخر خفي البلاذري فى تاريخه عن الواقدي أنه قال تكون بر بضاعة سبعا فى سبع وعيونها كثيرة فهى لا تزح انتهى .

المائدة الثانية : حديث الباب قد استدل به الظاهرية على ما ذهبوا إليه من أن الماء لا يتنجس مطلقاً وأن تغير لونه أو طعمه أو ريحه بوقوع النجاسة فيه . وأما غيرهم فكلهم خصصوه أما المالكية فحديث أبى أمامة مرفوعاً : إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه أخرجه ابن ماجه . ومذهبهم أن الماء لا يتنجس إلا ما تغير لونه أو طعمه أو ريحه ، وأما الشافعية فحديث القلتين وهو حديث صحيح كما ستعرف ، ومذهبهم أن الماء إن كان قلتين لا يتنجس إلا أن تغير ريحه أو طعمه أو لونه وإن كان دون القلتين يتنجس وإن لم يتغير أحد أوصافه ، وأما الحنفية فبالرأى ، ولهم فى هذا الباب اثنا عشر مذهباً : الأول التحديد بالتحريك ، قال الإمام محمد فى موطنه ص ٦٦ إذا كان الخوض عظيماً إن حركت منه ناحية لم تتحرك به الناحية الأخرى لم يفسد ذلك الماء ما وقع فيه من قدر إلا أن يغلب على ريح أو طعم ، فإذا كان حوضاً صغيراً إن حركت منه ناحية تحركت الناحية الأخرى فولغ فيه السباع أو وقع فيه القدر لا يتوضأ منه ، قال وهذا كله قول أبى حنيفة انتهى كلامه .

قلت : وهو مذهب أصحابه القدماء - والثانى التحديد بالكدر - والثالث التحديد بالصنع - والرابع التحديد بالسبع فى السبع - والخامس التحديد بالثمانية فى الثمانية - والسادس عشرين فى عشرين - والسابع العشر فى العشر ، وهو مذهب جمهور الحنفية

للتأخرين ، والثامن خمسة عشر في خمسة عشر ، والتاسع اثنا عشر في اثنا عشر ، قال صاحب التعليق المعجّد بعد ذكر مذهب الظاهرية : ومذهب المالكية ومذهب الشافعية وهذه المذاهب الأثني عشر للحنفية ما لفظه : ولقد بخصت في محار هذه المباحث وطالعت لتحقيقها كتب أصحابنا يعني الحنفية وكتب غيرهم المعتمدة فوضع لنا ما هو الأرجح منها وهو الثاني ، يعني مذهب المالكية ، ثم الثالث يعني مذهب الشافعية ، ثم الرابع وهو مذهب قدماء أصحابنا وأئمتنا ، والباقية مذاهب ضعيفة انتهى كلامه .

قلت : والمذهب الرابع أعني مذهب قدماء الحنفية أيضا ضعيف لم يبق عليه دليل صحيح فإن قلت : قد احتج الإمام محمد على هذا المذهب بما رواه بإسناده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا - قال الحنفية إن غرض عمر من قوله لا تخبرنا أنك لو أخبرتنا لضاق الحال فلا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا ولا يضرنا ورودها عند عدم علمنا ولا يلزمنا الاستفسار من ذلك . ولو كان سؤر السباع طاهرا لما منع صاحب الحوض عن الإخبار لأن إخباره لا يضر ، قالوا والحوض كان صغيرا يتنجس بملافة النجاسة وإلا فلو كان كبيرا لما سأل فكيف قلتم إن المذهب الرابع عليه دليل صحيح قلت : يحتمل أن يكون غرض عمر من قوله لا تخبرنا أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا فلا حاجة إلى إخبارك ، وعلى هذا حمل المالكية والشافعية قوله لا تخبرنا لم يبق وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ثم هذا الاستدلال موقوف على نجاسة سؤر السباع وهي ليست بمتفق عليها بل المالكية والشافعية قائلون بطهارته . وقد ورد بذلك بعض الأحاديث المرفوعة .

قال ابن الأثير في جامع الأصول : زاد رزين قال زاد بعض الرواة في قول عمر إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لها ما أخذت في بطونها وما بقي فهو لنا طهور وشراب انتهى .

وروى ابن ماجه عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض

التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والجر وعن الطهارة منها فقال : لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير طهور .

وروى الدارقطني في سننه عن جابر قيل يارسول الله أتوصأ بما أفضلت البحر ؟ قال : نعم وبما أفضلت السباع ، وهذه الأحاديث تؤيد ما قال المالكية والشافعية من أن غرض عمر من قوله لا نخبرنا أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا فلا حاجة إلى إخبارك فتفكر .

والحاصل : أن الاستدلال بقول عمر المذكور على المذهب الرابع ليس بمستقيم ، على أنه ليس فيه ما يدل على ما في المذهب الرابع من التحريك وتحديد .
فإن قلت : كيف قلتم إن المذهب الرابع أيضا ضعيف لم يقم عليه دليل صحيح ، وقد أقام عليه الحنفية دلائل من الكتاب والسنة .

قال صاحب البحر الرائق استدل أبو حنيفة على ما ذكره الرازي في أحكام القرآن بقوله تعالى : « ويحرم عليهم الخبائث » والنجاسات لا محالة من الخبائث فحرمها الله تعالى تحريما مبهما ولم يفرق بين حالة اختلاطها وانفرادها بالماء فوجب تحريم كل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة ويكون جهة الخطر من النجاسة أولى من جهة الإباحة لأن الأصل أنه إذا اجتمع المحرم واليسع قدم المحرم ، ويدل عليه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من الجنابة وفي لفظ آخر ولا يغتسل فيه من جنابة ومعلوم أن البول القليل في الماء الكثير لا يغير لونه ولا طعمه ولا رائحته ، ويدل أيضا قوله عليه الصلاة والسلام إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها في الإناء فإنه لا يدري أين باتت يده ، فأمر بغسل اليد احتياطا من نجاسة أصابته من موضع الاستنجاء ، ومعلوم أنها لا تغير الماء ولولا أنها مفسدة عند التحقيق لما كان للأمر بالاحتياط معنى ، وحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، بنجاسته بولوج الكلب بقوله طهور إنا أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل مبعأ وهو لا يغير وهذا كلام الرازي

والحاصل أنه حيث غلب على الظن وجود نجاسة في الماء لا يجوز استعماله لهذه الدلائل لا فرق بين أن يكون قلتين أو أكثر أو أقل تغير أو لا وهذا هو مذهب أبي حنيفة والتقدير بشيء دون شيء لا بد من نص ولم يوجد انتهى كلام صاحب البحر الرائق :

وقال أيضا وما صرنا إليه يشهد له الشرع والعقل ، أما الشرع فقد قدمنا الأحاديث الواردة في ذلك .

وأما العقل فإنه إذا لم يتيقن بعدم النجاسة إلى الجانب الآخر أو يغلب على ظنا والظن كاليقين فقد استعملت الماء الذي فيه نجاسة يقينا ، وأبو حنيفة لم يقدر ذلك بشيء بل اعتبر غلبة ظن المكلف فهذا دليل عقلي مؤيد بالأحاديث الصحيحة المتقدمة ، فكان العمل به متعينا انتهى .

قلت : هذه الدلائل كلها غير مفيدة : أما الاستدلال بآية « ويحرم عليهم الحبائث » فلأن هذه الآية تفيد تحريم أكل الحبائث لا مطلق استعمالها ، بقرينة ما قبله ، وهو قوله تعالى « ويحلم لهم الطيبات » فإن الحل والحرمة غالبا يستعملان في المأكولات ولذا فسر المفسرون الحبائث باليتة والدم والخزير وأمثال ذلك . فالعنى يحل لهم أكل الطيبات ويحرم أكل الحبائث فإذا لا تفيد الآية إلا حرمة النجاسة المخلوطة بالماء أكلا لا حرمة مطلق استعمالها ، ولئن سلمنا أن المراد تحريم استعمال مطلق النجاسة فلا يفيد أيضا إذا الماء سيال بالطبع مغير لما اختلط به إلى نفسه إذا غلب عليه فإذا وقعت النجاسة في ماء ولم يغلب ريحه أو لونه أو طعمه عليه حصل العلم بأن تلك النجاسة فيه قد تغيرت إلى طبيعة الماء الغالب ولم تبق نجاسة وحيثة فينبغي الوضوء حينئذ سواء تحرك جانب منه بتحريك جانب منه أو لم يتحرك بخلاف ما إذا غلب ريحه أو طعمه أو لونه فإنه ح يعلم مغلوية الماء وبقاء النجاسة على حالها فلا يجوز الوضوء ح وأما الاستدلال بحديث لا يبولن فلا أنه بعد تسليم دلالة على التحريم والتنجس إنما يفيد تنجس الماء الدائم في الجملة لا على تنجس كل ماء ، ولو حمل على السكية للزم تنجس الحوض الكبير أيضا بالبول ولا قائل به ، وكذا الاستدلال بحديث الاستيقاظ فإنه لا يدل إلا على تنجس الماء في الجملة لا على السكية ، فلا ينتهض هذا وأمثاله إلا إزاما على من قال بالطهارة مطلقا لا تحقيقا لمذهب أبي حنيفة ، وكذا حديث ولوغ الكلب وأمثاله .

وأما شهادة العقل فتعارضه شهادة أخرى وهي ما مر من كون الماء مغيرا إلى نفسه ، وبالجملة فهذه الدلائل لا تثبت التحديد بالتحريك ، وأما التحديد بالقلتين فقد ثبت من كلام الشارع بنفسه ، وكذا التحديد بالغير وعدمه ثابت من كلام الشارع ومؤيد بشهادة العقل أيضا ، والقياسات العقلية والاستنباطات الفقهية من الآيات المبهمة والأحاديث المطلقة لا تعارض هذه التحديدات الصريحة ، كذا أجاب صاحب السعابة حاشية شرح الوفاة وهو من العلماء الحنفية . وقد أجاد وأصاب ثم قال : والذي أظن أن هذه

الأخبار لم تصل إلى الإمام أبي حنيفة أو وصلته وحملها على معنى لاح له وإلا لقال بها حتماً ولم يحتاج إلى الاستنباط قطعاً ، ولقوة دليل الشافعية والمالكية في هذا الباب جوز أصحابنا تقليدهم في ذلك ، بل قلدهم أبو يوسف في بعض الوقائع مع كونه مجتهداً ، وقد صرحوا بأن المجتهد يحرم عليه التقليد كما في الطريقة المحمدية وشرحها الحديقة الندية ، وقد جوز أئمتنا الحنفية الأخذ في باب الطهارة بمذهب الغير ولو كان الأخذ بعد صدور الفعل فاسداً في مذهبه ، كما حكى أن أبا يوسف اغتسل ليوم الجمعة وصلى بالناس إماماً ببغداد فوجدوا في البئر الذي اغتسل من مائه فأرة ميتة فأخبر بذلك فقال : نأخذ بقوله إخواننا من أهل المدينة تمسكاً بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً . كذا في التاتارخانية وغيرها ، ولعل حرمة التقليد للمجتهد مقيدة بما إذا لم يكن ماقولده حكماً قوياً موافقاً للقياس داخلاً في ظاهر النص ، فإذا كان حكماً ضعيفاً مخالفاً للقياس غير داخل في ظاهر النص يحرم تقليد المجتهد فيه لمجتهد آخر وهذه المسألة الحكم فيها أقوى لأن عدم التغير بوقوع النجاسة دليل على بقاء الطهارة ، موافق للقياس داخل في ظاهر النص وهو حديث القلتين انتهى كلامهما ملخصاً انتهى كلام صاحب السعاية .

الفائدة الثالثة : تمسك الظاهرية بمحدث الباب على أن البئر لا تتنجس بوقوع النجاسة فيها قليلاً كان الماء فيها أو كثيراً تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو لم يتغير ، وقد عرفت أن حديث الباب وما في معناه ليس على إطلاقه وعمومه بل هو مخصوص بأحاديث أخرى صحيحة . ولنا أن نذكر هنا مذاهب أخرى في طهارة البئر ونجاستها : فاعلم أنهم اختلفوا فيما إذا وقعت نجاسة في البئر هل تتنجس أم لا على مذاهب .

الأول : مذهب الظاهرية وقد ذكرناه آنفاً .

والثاني : أنه إن تغير لونه أو طعمه أو ريحه يتنجس وإلا لا ، وهو مذهب المالكية ومسكواً بمحدث : الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما تغير لونه أو طعمه أو ريحه وقد تقدم تخريجه .

والثالث : أن الماء في البئر إن كان دون القلتين يتنجس وإن كان قدر القلتين فصاعداً لا يتنجس إلا إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو مذهب الشافعية ، وتمسكوا بمحدث القلتين وهو المذهب الراجح وبه عمل الإمام أبو يوسف في بغداد كما عرفت أن أبا يوسف اغتسل يوم الجمعة وصلى بالناس إماماً ببغداد فوجدوا في البئر الذي اغتسل من مائه فأرة ميتة فأخبر بذلك فقال نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة تمسكاً بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً . كذا في التاتارخانية وغيرها .

والرابع : إن كان غديرا عظيما بحيث لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الآخر لم يتنجس وإلا تنجس . وهو مذهب المتقدمين من الحنفية .

الخامس : إن كان عشرةا في عشر لا يتنجس وإلا يتنجس وهو مسلك أكثر المتأخرين من الحنفية ، وقد مر في الفائدة الثانية أن للحنفية في الماء أربعة عشر مذهبا فكلمها تجري ههنا . وها هنا مذهب آخر زائد على ما مر خاص بالآبار وهو : ما روى عن محمد أنه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف على أن ماء البئر في حكم الماء الجاري لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويخرج من جانب آخر فلا يتنجس ، كذا نقله في الغنية وفتح القدير وغيرها .

ثم إذا تنجس ماء البئر هل يظهر بنزع الماء أم لا ؟ فقال بشر المريسي إنه لا يظهر أبدا لأنه وإن نزع جميع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء الجديد فلا سبيل إلى طهارته . كذا حكاه ابن المصنف والعيني وغيرها عنه ، وقال غير بشر المريسي من أهل العلم يظهر البئر بنزع الماء .

واستدل الحنفية على تنجس ماء البئر وإن كان زائدا على قدر القلتين وطهارته بنزع الماء : بما رواه الطحاوي وابن أبي شيبة عن عطاء أن حبشيا وقع في زمزم فمات فأمر ابن الزبير فنزع ماءها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود فقال ابن الزبير حسبي ، قالوا إسناده هذا الأثر صحيح ويردون به حديث القلتين .

قلت : سلمنا أن إسناده صحيح لكن قد تقرر أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن ، ولو سلم صحة المتن فيحتمل أن يسكون نزع لنجاسة ظهرت على وجه الماء أو تطيبا للقلوب وتنظيفا للماء ، فإن زمزم للشرب لا من جهة الوجوب الشرعي ، وقد اعترف به صاحب السعاية من الحنفية حيث قال فيها : ص ٤٢٢ وما روى عنهم من النزع لا يدل على النجاسة بل يحتمل التنظيف والتزينة انتهى ، وأما ما قال صاحب الجوهر النقي من أن الراوي جعل علة نزعها موته دون غلبة دمه لقوله مات فأمر أن تنزع كقوله زنى ما عزر فرجم انتهى . ففيه نظر ، فإنه ليس فيه دليل على أن الموت كان علة للنزع ، إنما فيه أن الزنجي مات في زمزم فأمر بعد ذلك أن تنزع ، وأما أن علة النزع هل هي الموت أو أمر آخر فلا يدل عليه لفظ مات فأمر أن تنزع كما قال الطحاوي في شرح الآثار ليس في حديث أبي الدرداء وثوبان : قاء فأفطر ، دليل على أن القاء كان مفطرا له إنما فيه أنه قاء فأفطر بعد ذلك انتهى

وقال الشيخ العلامة محدث المندالشاہ ولی اللہ فی کتابہ حجة اللہ البالغة ص ١٤٢ ج ١ وقد أطال القوم في فروع موت الحيوان في البرّ والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ألبتة ، وأما الآثار المقلوبة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلى في الفأرة والنخعي والشعبي في نحو السنور فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى ، وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطييبا للقلوب وتنظيفا للماء لا من جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ؛ ودون نفى هذا الاحتمال خبط القناد . وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه ، وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة . ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئا زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتفاقات وهي مما يكثر وقوعه وتعم به البلوى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصا جليا ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه انتهى كلامه . وقال الحافظ ابن حجر في الدراية : روى البيهقي من طريق ابن عيينة : كنت أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيرا ولا كبيرا يعرف حديث الزنجي ولا سمعت أحدا يقول نرحت زمزم ، وقال الشافعي إن ثبت هذا عن ابن عباس فلعن نجاسته ظهرت على وجه الماء أو نرحها للتطيف انتهى . قال البيهقي في السنن الكبرى بعد ذكر قول الشافعي وابن عيينة : وعن أبي عبيد قال : وكذلك لا ينبغي لأن الآثار جاءت في نهها أنها لا تنرح ولا تدم انتهى . قلت فهذه الآثار أيضا تخدش في صحة واقعة نرح زمزم فإن صحتها تخالف قوله لا تنرح وكذلك تخالف قوله لا تدم ، فأى مذمة لززم تكون أقبح من أن يكون ماؤها نجسا خبيثا . فإن قلت أجاب عن ذلك صاحب الجوهر النقي حيث قال : ليس فيه أن ابن عباس وابن الزبير قدرا على استئصال الماء بالنضح حتى يكون مخالفا للآثار التي ذكرها أبو عبيد بل صرح في رواية ابن أبي شيبة بأن الماء لم يقطع ، وفي رواية البيهقي بأن العين غلبتهم حتى دست بالقباطى والمطارف انتهى . قلت ظن صاحب الجوهر النقي أن نرح البر لا يكون إلا باستئصال مائها وليس كذلك ، ففي القاموس نرح البر استقى ماءها حتى ينفد أو يقل انتهى .

وأما قول بعضهم عدم علمها لا يصح دليلا فإنهما لم يدركا ذلك الوقت وبينه وبينهما قريب من مائة وخمسين سنة .

٥٠ - بَابُ مِنْهُ آخِرُ

٦٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يُنَوَّبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالِدَوَابِّ ؟ قَالَ : فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَجْعَلِ اخْتُبَثَ » .

فيه : أن وقوع الزنجي في زمزم وموته فيها ثم نزعها من الوقائع العظام والحوادث الجسماء فلو كان هذا صحيحاً لم يكن في ذلك الوقت نسياً منسياً بحيث لا يعرفه أحد من أهل مكة لأصغير ولا كبير إذ بعيد كل البعد أن يحدث مثل هذه الحادثة بمكة في زمن ابن عباس وابن الزبير وهما من صغار الصحابة ثم لا يعرفه أحد من أهل مكة في زمن سفيان بن عيينة وهو من أوساط التابعين ، ولو سلم ثبوت واقعة نزع زمزم فلا تدل على أن نزعها كان لنجاسة كما قد عرفت .

باب منه آخر

٦٧ - قوله (عن محمد بن إسحاق) هو إمام المغازي صدوق يدل على كذا في التقريب ، وقال ابن الهمام في فتح القدير أما ابن إسحاق فتقمة لاشبهة عندنا ولا عند محققى الحديث انتهى وقال العيني في عمدة القارى : ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور انتهى ، وتقدم ترجمته في باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول بأبسط من هذا (عن محمد بن جعفر بن الزبير) بن العوام الأسدي ثقة (عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب شقيق سالم ثقة :

قوله (وهو يسأل) بصيغة المجهول جملة حالية (عن الماء يكون في الفلاة من الأرض) قال في القاموس : الفلاة القفر أو للفلاة لأماء فيها أو الصعراء الواسعة ج فلا وفلوات وفلى وفلى (وما ينوبه من السباع والدواب) غطف على الماء ، يقال ناب المكان وأنابه إذا تردد إليه مرة بعد أخرى (قال) صلى الله عليه وسلم (إذا كان الماء قلتين) ثنية القلة وسيأتى بيان معنى القلة (لم يجعل الخبث) بفتح الخاء النجس ، أى لم ينجس

قال عَبْدَةُ : قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ؟ الْقَلَّةُ هِيَ الْجِرْلُرُ ، وَالْقَلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا .

قال أَبُو عِيْسَى : وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّحَدَ وَإِسْحَاقَ ، قَالُوا : إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ ، وَقَالُوا :

بوقوع النجاسة فيه ، وفي رواية لأبي داود إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس ، ولفظ الحاكم فقال إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء . قال القاضي : الحديث بمنطوقه يدل على أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس بملاقاة النجاسة ، فإن معنى لم يحمل لم يقبل النجاسة . كما يقال فلان لا يقبل ضبا إذا امتنع عن قبوله . وذلك إذا لم يتغير فإن تغير نجس ، ويدل بمفهومه على أنه إذا كان أقل ينجس بالملاقاة وهذا المفهوم يخص حديث «خلق الماء طهورا» عند من قال بالمفهوم ومن لم يقل به أجراه على عمومته كما لك ، فإن الماء قل أو أكثر لا ينجس عنده إلا بالتغير ، وقال الحافظ في التلخيص : قوله لم يحمل الحث معناه لم ينجس بوقوع النجاسة فيه كما فسره في الرواية الأخرى التي رواها أبو داود وابن حبان وغيرهما «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس» والتقدير لا يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه ، ولو كان المعنى يضعف عن حمله لم يكن للتقييد معنى ، فإن مادونها أولى بذلك ، وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة ، كما في قوله تعالى «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا» أي لم لم يقبلوا حكمها . انتهى كلام الحافظ .

قوله (قال محمد بن إسحاق القلة هي الجرار) جمع جرة بفتح الجيم بالفارسية سبوى . وقال في القاموس : القلة بالضم الحب العظيم والجرة العظيمة أو عامة أو من الفخار والكوز الصغار صندج كصرد وجبال انتهى . والحب بضم الحاء المهملة بالفارسية خم وقال الجزري في النهاية القلة الحب العظيم والجمع قلال وهي معروفة بالحجاز انتهى .

قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق قالوا إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء ما لم يتغير ريحه أو طعمه) أي أو لونه ، واستدلوا بحديث الباب وهو حديث صحيح قابل للاحتجاج ، وضعفه جماعة لكن الحق أنه صحيح ، قال الحافظ أبو الفضل العراقي في أماليه قد صحح هذا الحديث الجم التغير من أئمة الحفاظ الشافعي وأبو عبيد وأحمد وإسحاق

ويحيى بن معين وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والدارقطني وابن منده والحاكم
والخطابي والبيهقي وابن حزم وآخرون كذا في قوت المقتدى ، وقال الحافظ في فتح
البارى : رواه ثقات وصححه جماعة من أهل العلم انتهى ، وقال فيه أيضا : الفصل
بالحقلين أقوى لصحة الحديث فيه ، وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك ، وقال في
بلوغ المرام : صححه ابن خزيمة وابن حبان انتهى .

وقال في التلخيص : قال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع رواته ، وقال
ابن منده إسناده على شرط مسلم ، وقال ابن معين الحديث جيد الإسناد ، وقال ابن دقيق العيد
هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريق الفقهاء . لأنه وإن كان مضطرب
الإسناد مختلفا في بعض ألفاظه فإنه يحجب عنه بجواب صحيح بأن يمكن الجمع بين
الروايات انتهى ما في التلخيص . والذين لم يقولوا بحديث الحقلين فمنهم من اعتذر من
من العمل به بالإجمال في معنى القلة . قال الحافظ في الفتح : قول من لا يعتبر إلا التغير
وعدمه قوى لكن الفصل بالحقلين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من
الحنفية بذلك لكنه اعتذر من القول به فإن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة
كالجرة ولم يثبت من الحديث تقديرها فيكون مجعلا فلا يعمل به . وقواه ابن دقيق العيد ،
لكن استدلل له غيرها فقال أبو عبيد القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة إذ لو أراد
الصغيرة لم يحتاج لذكر العدد فإن الصغير بين قدر واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة إلى
العرف عند أهل الحجاز .

والظاهر أن الشاع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم محيط بأنه
ماخاطب الصحابة إلا بما يفهمون فاتمى الإجمال ، انتهى كلام الحافظ .

وقال الزيلعي في نصب الراية : قال البيهقي في كتاب المعرفة : وقلال هجر كانت
مشهورة عند أهل الحجاز ولشهرتها عندهم شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم مارأى
ليلة المراج من بنق سدره المنتهى بقلال هجر فقال في حديث مالك بن صعصعة « رفعت
إلى سدره المنتهى فإذا ورقها مثل آذان الفيلة وإذا بنقها مثل قلال هجر » قال واعتذر
الطحاوي في ترك الحديث أصلا بأنه لا يعلم مقدار الحقلين لا يكون عذرا عند
من علمه انتهى .

وقال الحافظ في الفتح بعد ذكر كلام البيهقي هذا : فإن قيل أى ملازمة بين هذا التشبيه وبين ذكر القلة في حد الماء ؟ فالجواب أن التقيد بها في حديث المعراج دال على أنها كانت معلومة عندهم بحيث يضرب بها المثل في الكبر كما أن التقيد المطلق إنما ينصرف إلى التقيد المهود . وقال الأزهرى : القلال مختلفة في قرى العرب وقلال هجر أكبرها وقلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار والقلة لفظ مشترك وبعد صرفها إلى أحد معلوماتها وهى الأواني تبقى مترددة بين الكبار والصغار ، والدليل على أنها من الكبار جعل الشارع الحد مقدارا بعدد فدل على أنه أشار إلى أكبرها لأنه لأفائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على تقديره بواحدة كبيرة انتهى .

قلت : وقد جاء في حديث ضعيف تقيد القلتين بقلال هجر ، وهو ما روى ابن عدى من حديث ابن عمر « إذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه شيء » قال الحافظ في التلخيص : في إسناده المغيرة بن صقلاب وهو منكر الحديث ، قال النفيلي لم يكن مؤثما على الحديث . وقال ابن عدى لا يتابع على عامة حديثه انتهى .

قلت : قال الذهبي في الميزان في ترجمة المغيرة بن صقلاب . قال أبو حاتم صالح الحديث وقال أبو زرعة لا بأس به انتهى .

فلاعتذار من القول بحديث القلتين بزعم الإجمال في معنى القلة اعتذار بارد ، وعن الذين لم يقولوا به اعتذروا بأن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد ، قالوا إن محمد بن إسحاق يروى تارة عن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن ابن عمر كما رواه الترمذى وغيره ، وتارة عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، وتارة عنه عن عبيد الله عن أبي هريرة ، ثم وقع الاختلاف في شيخ محمد بن جعفر . فقال مرة عن عبد الله بن عبد الله الكبير ومرة عن عبيد الله بن عبد الله للصغر .

قلت : هذا الاعتذار أيضاً بارد ، فإن هذا الاختلاف ليس قادحاً مورثاً لضعف الحديث ، فإن وجوه الاختلاف ليست بمستوية فإن الرواية الصحيحة المحفوظة هى رواية ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن ابن عمر كما رواها الترمذى وغيره . كذلك رواها جماعة كثيرة عن ابن إسحاق قال الدارقطنى في سننه : رواه إبراهيم

ابن سعد وحماد بن سلمة ويزيد بن زريع وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن نمير وعبد الرحيم ابن سليمان وأبو معاوية الضرير ويزيد بن هارون وإسماعيل بن عياش وأحمد بن خالد الوهبي وسفيان الثوري وسعيد بن زيد أخو حماد بن زيد وزائدة بن قدامة عن محمد ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى .

وقال الدارقطني فيه : ورواه عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان في هذه الرواية قوة لرواية محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه انتهى .

وأما رواية ابن إسحاق عن الزهري عن سالم عن ابن عمر فدارها على عبد الوهاب ابن عطاء وهو مدلس ورواها عن ابن إسحاق بالنعنة فهي ضعيفة لمظنة التدليس ، على أنه قد خالف جميع أصحاب ابن إسحاق .

وأما روايته عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة فليست بمحفوظة ، قال الدارقطني نا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد وعمر بن عبد العزيز بن دينار قالنا حدثنا أبو إسماعيل الترمذي نا محمد بن وهب المسلي نا ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن القليب ، الحديث .

قال الدارقطني كذا رواه محمد بن وهب عن إسماعيل بن عياش بهذا الإسناد والمحفوظ عن ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه انتهى .

وقد اعتذروا أيضاً بأن الحديث مضطرب المتن ففي بعضها قلتين ، وفي بعضها قلتين أو ثلاثاً .

وفي رواية موقوفة أربعين قلة ، وكذلك في رواية مرفوعة أربعين قلة .

قلت : هذا الاعتذار أيضاً بارد فإن هذا الاختلاف أيضاً ليس قادحاً ، وورثنا للضعف فإن رواية أربعين قلة التي هي مرفوعة ضعيفة جداً ، فإن في سندها القاسم بن عبد الله

العمري ، قال ابن الترمذى فى الجوهر النقي حكى البيهقى عن القاسم بن عبد الله العمري كان ضعيفا كثير الخطأ .

وفى كتاب ابن الجوزى : قال أحمد ليس هو عندى بشيء كان يكذب ويضع الحديث ترك الناس حديثه ، وقال يحيى ليس بشيء وقال مرة كذاب خبيث ، وقال الرازى والنسائى والأزدى متروك الحديث ، وقال أبو زرعة لا يساوى شيئا متروك الحديث انتهى .

وقال الزيلعى فى نصب الراية . روى الدارقطنى فى سننه وابن عدى فى الكامل والعقلى فى كتابه عن القاسم بن عبد الله العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه : إذا بلغ الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الحث انتهى .

قال الدارقطنى كذا رواه القاسم العمري عن ابن المنكدر عن جابر ووه فى إسناده وكان ضعيفا كثير الخطأ ، وخالفه روح بن القاسم وسفيان الثورى ومعمربن راشد ورووه عن ابن المنكدر عن عبد الله بن عمرو موقوفا ، ورواه أيوب السخيتانى عن محمد بن المنكدر من قوله لم يجاوزه ، ثم روى بإسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو قال إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينسج انتهى .
فرواية أربعين قلة التى هى مرفوعة لشدة ضعفها لا تساوى رواية قلتين .

وأما رواية أربعين قلة التى هى موقوفة فهى قول عبد الله بن عمرو وقوله هذا وإن كان صحيحا من جهة السند فهو لا يساوى رواية قلتين التى هى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما رواية قلتين أو ثلاثا فقد قال البيهقى فى المعرفة : قوله أو ثلاث شك وقع لبعض الرواة انتهى .

فرواية قلتين أو ثلاثا بالشك ترجع إلى رواية قلتين التى هى خالية عن الشك .

والظاهر أن الشك من حماد بن سلمة فإن بعض أصحابه يروون عنه قلتين وبعضهم قلتين أو ثلاثا .

يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ قَرَبٍ .

أومن عاصم بن النذر فإن كل من روى هذا الحديث غيره عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر إنما رواه بلفظ قلتين بغير شك والله تعالى أعلم .

وقد اعتذروا أيضاً بأن الحديث مضطرب من جهة المعنى فإن القلة مشترك بين رأس الرجل ورأس الجبل والجرة والقرية وغير ذلك ، ولم يتعين معناها ، وإن أريد بها الأواني كالجرة والحاية فلم يثبت مقدارها مع أنها متقاربة جداً .

قلت : هذا الاعتذار أيضاً ليس بشيء فإن القلة بمعنى رأس الرجل أو رأس الجبل لا يحصل بها التحديد البتة .

والمقصود من الحديث ليس إلا التحديد فلا يجوز أن يراد من القلة رأس الرجل أو رأس الجبل فتعين أن المراد من القلة الأواني .

ولما كانت قلال هجر مشهورة معروفة المقدار عند العرب كثيرة الاستعمال في أشعارهم . ولذلك شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم نبق سدرة المنتهى بقلال هجر تعين أن تكون هي مرادة في الحديث وقد تقدم ما يتعلق بهذا فتذكر .

والحاصل : أن حديث الباب صحيح قابل للاحتجاج وكل ما اعتذروا به عن العمل والقول به فهو مدفوع .

قوله (وقالوا يكون نحواً من خمس قرب) جمع قرابة أى يكون مقدار القلتين قريباً من خمس قرب وذلك نحو خمسمائة رطل كما في السبل .

وقال الجزرى في النهاية : القلة الحب العظيم والجمع قلال وهى معروفة بالحجاز ومنه الحديث في صفة سدرة المنتهى بنقها مثل قلال هجر .

وهجر قرية قريبة من المدينة وليست هجر البحرين وكانت تعمل بها القلال تأخذ الواحدة منها مزادة من الماء ، سميت قلة لأنها تقل أى ترفع وتحمل انتهى كلام الجزرى .

وقال الشيخ محمد طاهر في مجمع البحار : القلة جرة عظيمة تسع خمسمائة رطل انتهى .

٥١ - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُؤْلَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ »

(باب كراهية البول في الماء الراكد)

أى الساكن الذى لا يجرى

٦٨ - قوله (عن همام بن منبه) بن كامل الإنبائى الصنعانى البجلي عن أبى هريرة نسخة صحيحة ، ومعاوية وابن عباس وطائفة ، وعنه أخوه وهب ومعمر ، وثقه ابن معين ، قال ابن سعد مات سنة إحدى وثلاثين ومائة .

قوله (لا يؤلن) بفتح اللام وبنون التأکید الثقيلة (فى الماء الدائم) زاد فى رواية البخارى الذى لا يجرى ، وهو تفسير للدائم وإيضاح لعناه (ثم يتوضأ منه) كذا فى رواية الترمذى وأحمد وعبد الرزاق وابن أبى شبة وابن حبان .

وفى رواية الشيخين وغيرهما : ثم يغتسل فيه ، قال الحافظ فى الفتح بضم اللام على المشهور ، وقال ابن مالك يجوز الجزم عطفاً على يؤلن لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون .

ومنع ذلك القرطبى فقال لو أريد النهى يقال ثم لا يغتسلن فحينئذ يتساوى الأمران فى النهى عنهما لأن المحل الذى تواردا عليه شئ واحد وهو الماء ، قال فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل نبه على مآل الحال والمعنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله ، ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها ، فإنه لم يروه أحد بالجزم لأن المراد النهى عن الضرب لأنه يحتاج فى مآل حاله إلى مضاجعتها فتمتنع لإساءته إليها فلا يحصل له مقصوده ، وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها ، وفى حديث الباب ثم هو يغتسل منه .

وتعقب : بأنه لا يلزم من تأكيد النهى أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون للتأكيد فى أحدهما معنى ليس للآخر .

قال القرطبي : ولا يجوز النصب إذ لا تضمّر أن بعد ثم وأجازه ابن مالك بإعطاء ثم حكم الواو .
وتعقبه النووي : بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون إفراد أحدهما .

وضعه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد ، فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث أن ثبت رواية النصب ويؤخذ النهى عن الإفراد من حديث آخر .
قال الحافظ وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن البول في الماء الراكد ، وعنده من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، وروى أبو داود النهى عنهما في حديث واحد ولفظه : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة انتهى كلام الحافظ .

فكل ما ذكر في يغتسل من الإعراب يجري في يتوضأ .
والحديث بظاهره يدل على تنجس الماء الراكد مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً لكنه ليس بمحمول على ظاهره بالاتفاق ، قال العيني في عمدة القارى : هذا الحديث عام فلا بد من تخصيصه اتفاقاً بالماء المتجر الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر أو بحديث القلتين كما ذهب إليه الشافعى أو بالعمومات الدالة على طهورية الماء مالم يتغير أحد أوصافه الثلاثة كما ذهب إليه مالك رحمه الله انتهى .

وقال الحافظ في الفتح لا فرق في الماء الذى لا يجري في الحكم المذكور بين بول الآدمى وغيره خلافاً لبعض الحنابلة ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في ماء ثم يصبه فيه خلافاً للظاهرية ، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد القليل ، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه وهو قوى ، لكن الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه انتهى .

قلت : الأمر عندى كما قال الحافظ والله تعالى أعلم ، قال : ونقل عن مالك أنه حمل النهى على التنزيه فيما لا يتغير ، وهو قول الباين في الكثير ، وقال القرطبي يمكن حمله

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن جابر .

٥٢ - باب ماجاء في ماء البحر أنه طهور

٦٩ - حدثنا قتيبة عن مالك ح وحدثنا الأنصاري إسحاق بن موسى حدثنا معن حدثنا مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن آل ابن الأزرقي أن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني

على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضى إلى تنجيس الماء انتهى .

قلت : ما قال القرطبي حسن جيد .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري بلفظ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ، وأخرجه مسلم بهذا اللفظ إلا أن فيه « منه » مكان فيه وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه .

قوله : (وفي الباب عن جابر) أخرجه مسلم مرفوعا بلفظ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد .

وفي الباب أيضا عن ابن عمر مرفوعا بلفظ لا يبولن أحدكم في الماء الناقع .

(باب في ماء البحر أنه طهور)

٦٩ - قوله : (وحدثنا الأنصاري) هو إسحاق بن موسى الأنصاري وقد تقدم في باب ماجاء في فضل الطهور أن الترمذي إذا قال الأنصاري يريد به إسحاق بن موسى الأنصاري (عن صفوان بن سليم) بضم السين وفتح اللام ائزهرى مولاهم المدني ، روى عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل ومولاه حميد بن عبد الرحمن . وعنه مالك والليث بن سعد وخلق ، قال أحمد ثقة من خيار عباد الله الصالحين يستشفى بحدِيثه وينزل القطر من السماء بذكره وقال أنس بن عياض رأيت صفوان بن سليم ولو قيل له غذا القيامة ما كان عنده . يزيد على ما هو عليه من العبادة ، مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة كذا في الخلاصة ، قلت هو من رجال الكتب الستة (عن سعيد بن سلمة عن آل ابن الأزرقي) وثقه

عبد الدار - أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأ به عطشنا ، أفنتوضأ من ماء البحر . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

النسائي (أن المغيرة بن أبي بردة) الكنانى روى عن أبى هريرة وعنه سعيد بن سلمة وثقه النسائي كذا فى الخلاصة .

قوله : (سأل رجل) سمى ابن بشكوال السائل عبد الله المدلىجى .

وقال النووى فى شرح المذهب اسمه عبيد ، وقيل عبد قال : وأما قول السمعاني فى الأنساب اسمه العركى ففيه إيهام أن العركى اسم علم له وليس كذلك بل العركى وصف له وهو ملاح السفينة كذا فى قوت المغتذى .

(إنا نركب البحر) زاد الحاكم يزيد الصيد قال الزرقانى المراد من البحر الملح لأنه المتوهم فيه لأنه مالح ومر وريحه منتن انتهى .

(ونحمل معنا القليل من الماء) وفى رواية أحمد والحاكم والبيهقى قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فجاء صياد فقال يا رسول الله إنا نتطلق فى البحر نريد الصيد فيحمل أحدنا معه الإداوة وهو يرجو أن يأخذ الصيد قريبا فرما وجده كذلك وربما لم يجد الصيد حتى يبلغ من البحر مكانا لم يظن أن يبلغه فعله يحتلم أو يتوضأ فإن اغتسل أو توضأ بهذا الماء فعلى أحدنا يهلكه العطش فهل ترى فى ماء البحر أن تقتسل به أو تتوضأ إذا خفنا ذلك (عطشنا) بكسر الطاء (هو الطهور) بفتح الطاء أى المطهر . قال ابن الأثير فى النهاية وقل المجد فى القاموس : الطهور المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر انتهى .

قلت المراد ههنا هو المعنى الأخير قال الزرقانى أى البالغ فى الطهارة ، ومنه قوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » أى طاهراً فى ذاته مطهراً لغيره ، قال ولم يقل فى جوابه نعم مع حصول الغرض به ليقرن الحكم بعلته وهى الطهورية المتناهية فى بابها انتهى .

قوله (ماؤه) بالرفع فاعل الطهور (الحل) أى الحلال كما فى رواية الدارقطنى عن جابر وأنس وابن عمرو (ميتته) بالرفع فاعل الحل .
قال الرافعى لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأمر على السائل فى ماء البحر أشفق أن يشبهه عليه حكم ميتته وقد يتلى بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة .

وقال غيره سأله عن مائه فأجابه عن مائه وطعامه لعلمه بأنه قد يعوزهم الزاد فيه كما يعوزهم الماء فلما جمعتهم الحاجة انتظم الجواب بهما .

وقال ابن العربى وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء فى الجواب بأكثر مما يسأل عنه تنميها للفائدة وأفادة لعلم آخر غير مسئول عنه ، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا لأن من توقف فى طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفا ، قال الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير فى السبل : المراد بالميتة ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه لا ما مات فيه مطلقا فإنه وأن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فعلم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا ، قال وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والخنزير انتهى .

قلت : اختلف أهل العلم فى حل غير السمك من دواب البحر .

فقال الحنفية يحرم أكل ماسوى السمك .

وقال أحمد يؤكل كل ما فى البحر إلا الضفدع والتمساح .

وقال ابن أبى ليل ومالك يباح كل ما فى البحر .

وذهب جماعة إلى أن داله نظير من البر يؤكل نظيره من حيوان البحر مثل بقر الماء ومحوه ولا يؤكل مالا يؤكل نظيره فى البر مثل كلب الماء وخنزير الماء فلا يحل أكله .

وعن الشافعية أقوال : قال الحافظ فى الفتح لاختلاف بين العلماء فى حل السمك على على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالآدمى والكلب والخنزير والبعاب ، فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك ، وعن الشافعية الحل ، طلقا على الأصح المنصوص وهو مذهب المالكية إلا الخنزير فى رواية

وحجتهم قوله تعالى « أحل لكم صيد البحر » وحديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن جبان وغيرهم .
وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البرحلال ومالا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر ، وهو نوعان .

النوع الأول: ماورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذا استثناءه أحمد للنهي عن قتله ومن المستثنى أيضا التمساح لكونه يعدو بنابه ومثله القرش في البحر المالح خلافا لما أفتى به المحب الطبري والثعبان والعقرب والسرطان والسحفاة للاستنباط والضرر اللاحق من السم .

النوع الثاني : ما لم يرد فيه مانع فيحل أكله بشرط التذكية كالبلط وطير الماء . انتهى كلام الحافظ باختصار .

وقال العيني في عمدة القارى ص ٣٠ ج ١ وعندنا يكره أكل ما سوى السمك من دواب البحر كالسحفاة والضفدع وخزير الماء

واحتجوا بقوله تعالى « ويحرم عليهم الحبائث » وما سوى السمك خبيث انتهى كلام العيني .

وأجاب الحنفية عن قوله الحل ميتته بأن المراد من الميتة السمك لاغيره بدليل حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان فأ. الميتان فالجراد والحوت وأما الدمان فالطحال والكبد ، أخرجه أحمد وابن ماجه وقلوا في تفسير قوله تعالى « أحل لكم صيد البحر وطعامه » إن المراد من صيد البحر مصيدات البحر مما يؤكل ومما لا يؤكل والمراد من طعامه مايطعم من صيده ، والمعنى أحل لكم الانتفاع بجميع ما يصاد في البحر وأحل لكم أكل الماء كؤل منه وهو السمك وحده .

وقل من ذهب إلى حل جميع ما في البحر من دوابه مطلقا أو مستثنيا بعضها في تفسير قوله تعالى هذا إن المراد بصيد البحر ما صيد من البحر والمراد من طعامه

ما قذفه البحر ورماء إلى الساحل والمعنى أحل لكم أكل جميع ما صدم من البحر وما قذفه البحر ، قال الخازن في تفسيره المراد بالصيد ما صيد من البحر فأما طعامه فاختلفوا فيه قليل ما قذفه البحر ورمى به إلى الساحل ويروى ذلك عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأيوب وقتادة .

وقيل صيد البحر طريه وطعامه ما حلح ويروى ذلك عن سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والسدي ويروى عن ابن عباس ومجاهد كالقولين . انتهى

وقال الإمام البخارى فى صحيحه : قال عمر صيده ما أصطيد وطعامه ما رمى به . قال الحافظ فى الفتح : وصله المصنف فى التاريخ وعبد بن حميد عن أبي هريرة قال لما قدمت البحرين سألتى أهلها عما قذف البحر فأمرتهم أن يأكلوه فلما قدمت على عمر ، فذكر قصة قال : فقال عمر قال الله عز وجل فى كتابه «أحل لكم صيد البحر وطعامه» فصيده ما صيد وطعامه ما قذف به فإذا عرفت هذا كله فأعلم أن السمك بجميع أنواعه حلال بلا شك ، وأما غير السمك من سائر دواب البحر فما كان منه ضاراً يضر أكله أو مستنجثاً أو ورد نص فى منع أكله فهو حرام .

وأما ما لم يثبت بنص صريح أكله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة رضى الله عنهم مع وجوده فى ذلك العهد فالاعتداء بهم فى عدم الأكل هو المتعين ، هذا ما عندى والله تعالى أعلم .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى ما لفظ : قال مولانا محمود حسن إن الحل أى فى قوله « الحل ميتته » بمعنى الطاهر وثبت الحل بمعنى الطهارة كما فى قصة صفية بنت حبي حلت بالصهبا أى طهرت من الحيض انتهى .

قلت : القول بأن المراد من الحل فى قوله صلى الله عليه وسلم الحل ميتته بمعنى الطاهر غير محمود بل هو باطل جدا ، أما أولا فلائنه لم يقل به أحد ممن قبله من أهل العلم الذين عليهم الاعتماد ، وأما ثانيا فلائنه يانزم على هذا أن يكون لفظ الحل حشوا لا طائل تحته فإنه يكفى أن يقول هو الطهور ماؤه وميتته .

وأما ثالثا فلائنه ابن عمر أحد رواة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قد فهم هو من لفظ الحل الحلال دون الطهارة .

ففي التلخيص : وروى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه سأل ابن عمر آكل ما طفي على الماء قال إن طافيه ميتته ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن ماءه طهور وميتته حل ، فانظر أن ابن عمر أراد من لفظ الحلال ضد الحرام دون معنى الطاهر ، وقد تقرر أن راوى الحديث أدرى بمعناه .

وقال : أيضا : والمراد بالميتة غير المذبوح فلا يدل على حل الطافي ، قال وأثر أبي بكر الصديق في الطافي مضطرب اللفظ انتهى .

قلت : القول بأن المراد بالميتة غير المذبوح لثلا يدل على حل الطافي مما لا يصحى إليه فإن الطافي حلال عند الجمهور وهو الحق والصواب ، يدل على حله ما أخرجه البخارى في صحيحه عن عمرو أنه سمع جابرا يقول غزونا جيش الحبط وأمر علينا أبو عبيدة فجنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر ، الحديث ، ورواه مسلم أيضا وفي رواية عندهما فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه الله أطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بعضو فأكله ، قال الحافظ يستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد وهو قول الجمهور انتهى .

وقد : تقدم قول عمر صيده ما أصطيد وطعامه مارى .

وقال . أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه الطافي حلال ذكره البخارى معلقا قال الحافظ وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوى والدارقطنى من رواية عبد الملك ابن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس ، قال أشهد على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية حلال زاد الطحاوى لمن أراد أكله ، وللدارقطنى من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر إن الله ذبح لكم ما فى البحر فكلوه كله فإنه ذكى .

وأما حديث جابر ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه أخرجه أبو داود للصحیح أنه موقوف كما حققه الحافظ فى الفتح وقال : وإذا لم يصح إلا موقوفا فقد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضى حله لأنه سمك لو مات

قال : وفي الباب عن جابر ، والفراسي .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وابن عباس : لم يروا بأساً بماء البحر .

في البر لأكل بغير تذكية ولو نضب عنه الماء أو قتله سمكة أخرى فأت لأكل فكذلك إذا مات وهو في البحر استوى .

وأما قوله وأثر أبي بكر الصديق مضطرب اللفظ فعجيب جداً فإنه لم يرو عنه أثر خلاف قوله : الطافي حلال البتة ، وأما أثره بلفظ إن الله ذبح لكم ما في البحر إلخ فهو ليس ينافي أثره الأول .

قوله : (وفي الباب عن جابر) هو ابن عبد الله (والفراسي) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالمهمله صحابي .

أما حديث جابر فأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق عبيد الله بن مقسم عنه ، قال أبو علي بن السكن حديث جابر أصح ما روى في هذا الباب ، ورواه الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم من حديث المعافى بن عمران عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر وإسناده حسن ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس .

أما حديث الفراسي فأخرجه البيهقي .

وفي الباب أيضاً عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب وغيرهم رضى الله عنهم ذكر أحاديثهم الحافظ في التلخيص مع الكلام عليها .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وقد صحح هذا الحديث غير الترمذي ابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن منده وأبو محمد البغوي كذا في قوت المعتزى ، والحديث أخرجه أيضاً مالك والشافعي عنه والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه البخاري فما حكى عنه الترمذي كذا في التلخيص .

قوله : (وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلخ) وهذا

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، هُوَ نَارٌ .

هو الحق يدل عليه أحاديث الباب (وقد كره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر منهم ابن عمرو عبد الله بن عمرو) لم يبق على الكراهة دليل صحيح ، قال الزرقاني التطهير بماء البحر حلال صحيح كما عليه جمهور السلف والخلف وما نقل عن بعضهم من عدم الإجزاء به مزيّف أو مؤل بأنه أراد بعدم الإجزاء على وجه الكمال عنده (وقال عبد الله بن عمرو وهو ناري) قال القاضي أبو بكر بن العربي أراد به طبق النار لأنه ليس بنار في نفسه انتهى .

وقيل إنه أراد أنه ضار يورث المرض .

قلت : ما قال ابن العربي هو الراجح وهو الظاهر ، قال الشوكاني في النيل فإن قيل كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر قلنا يحتمل أنهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تترك البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازیاً في سبيل الله فإن تحت البحر نارا وتحت النار بحر أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر مرفوعاً ظنوا أنه لا يجزئ التطهير به وقد روى موقوفاً على ابن عمر بلفظ ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا جنباً إن تحت البحر نارا ثم ماء ثم نارا حتى عد سبعة أبحر وسبع أنيار ، وروى أيضاً عن ابن عمرو بن العاص أنه لا يجزئ التطهير به ولا حجة في أقوال الصحابة لاسيما إذا عارضت المرفوع والإجماع ، وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا إسناداه وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح وله طريق أخرى عند البزار وفيها ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .

قال في البدر النير في الحديث جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء إلا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد بن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته ترد وكذا رواية عبد الله بن عمر وتعريف الطهور بلام الجنسية المفيدة للحصر لا نفى طهورية غيره من المياه لوقوع ذلك جوا بالسؤال من شك في طهورية ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم أنه لا تخصيص بالسبب ولا يقصر الخطاب العام عليه فمفهوم الحصر المفيد لنفي الطهورية عن غير مائه محمول مخصص بالمنطوقات الصحيحة الصريحة القاضية

٥٣- باب مَاجَاءِ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبُولِ

٧٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقَتَيْبَةُ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَّا هَذَا

بإتصاف غيره بها انتهى وقال ابن قدامة في المغنى وقولهم هونار إن أريد به أنه نار في الحال فهو خلاف الحسن وإن أريد به أنه يصير ناراً لم يمنع ذلك الوضوء به حال كونه ماء انتهى .

(باب التشديد في البول)

٧٠- قوله: (عن طاوس) بن كيسان النخعي أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب ، ثقة فقيه فاضل من الثالثة ، روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم ، قال طاوس أدركت خمسين من الصعابة ، وعنه مجاهد والزهرى وخلق ، قال ابن عباس إنى لأظن طاوساً من أهل الجنة ، وقال عمرو بن دينار ما رأيت مثله وقال ابن حبان حجج أربعين حجة مات سنة ست ومائة قوله : (مر على قبرين) وفي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين (فقال إنهما يعذبان) أى إن صاحبي القبرين يعذبان

قال الحافظ في الفتح : يحتمل أن يقال أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه وأن يقال أعاده على القبرين مجازاً والمراد من فيهما ، قال وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى الدينى ، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بنى النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يعذبان في البول والنعيمة .

قال أبو موسى هذا وإن كان ليس بقوى لكن مغناه صحيح ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تبيس الجريدتان معنى ولكنه لما رأهما يعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما إلى المدة المذكورة .

قال الحافظ الحديث الذى احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد

فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمُشِي بِالنَّمِيمَةِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ حَسَنَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبِي بَكْرَةَ .

بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تخطيط ابن لهيعة وهو
مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدما أن مسلما أخرجه واحتمل كونهما كافرين
فيه ظاهر .

وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين في رواية ابن ماجه
مر بقرين جديدين فاتنفي كونهما في الجاهلية .

وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم مر بالبيع فقال من
دفنتم اليوم هنا .

فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين لأن البقيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع
جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية
أبي بكره عند أحمد والطبراني بإسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وبلى وما يعذبان
إلا في الغيبة والبول ، فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين لأن الكافر وإن عذب على ترك
أحكام الإسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف انتهى (وما يعذبان في كبير)
أى فى أمر كان يكبر عليهما ويشق فعله لو أراداه لأنه فى نفسه غير كبير كيف وهما
يعذبان فيه فإن عدم التنزه يطل الصلاة والنعمة سعى بالفساد كذا فى النهاية والمجمع ،
وقال ابن دقيق العيد أى إنه سهل يسير على من يريد التوقى عنه ولا يريد بذلك أنه صغير
من الذنوب غير كبير منها لأنه قد ورد فى الصحيح من الحديث وإنه لكبير فيحمل
قوله إنه لكبير على كبر الذنب ، وقوله وما يعذبان فى كبير على سهولة الدفع
والاحتراز (وأما هذا فكان لا يستتر من بيله) أى لا يجعل بينه وبين بوله سترة يعنى
لا يحتفظ منه ، ولمسلم وأبي داود فى حديث الأعمش لا يستتر ، وقد وقع لأبي نعيم فى المستخرج
من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوقى وهى مفسرة للراد كذا فى الفتح ، وفيه
التحذير من ملاسة البول ويلحق به غيره من النجاسات (وأما هذا فكان يمشى بالنعمة)
هى ثقل كلام الغير بقصد الإضرار وهى من أفحج القبايح قاله النووى ، وقال الجزرى

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَرَوَى مَنْصُورٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ
 « عَنْ طَاوُسٍ » . وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ .
 نَالَ : وَتَبِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ الْبَلْخِيَّ مُسْتَمْلِي وَكَيْعٍ يَقُولُ : تَبِعْتُ
 وَكَيْعًا يَقُولُ : الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ .

في النهاية هي نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد والشر ، وقد تم الحديث
 ينهه وينه نما فهو تمام والاسم النيمة .

قوله وفي الباب عن زيد بن ثابت وأبي بكرة وأبي هريرة وأبي موسى وعبد الرحمن
 ابن حسنة (أما حديث زيد بن ثابت فلم أقف على من أخرجه ، وأما حديث أبي بكرة
 فأخرجه أحمد والطبراني في الأوسط بمعنى حديث الباب وأخرجه ابن ماجه مختصراً ،
 وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ أكثر عذاب القبر من انبول ،
 وأخرجه أحمد والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة ، قال المنذرى
 وهو كما قال ، وأما حديث أبي موسى فأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول قاعداً قد جافى بين غذيه حتى جعلت آوى له من
 طول الجلوس ، الحديث ، قال الهيثمي فيه على بن عاصم وكان كثير الخطأ والغلط وينبه
 على غلطه فلا يرجع ويحقر الحفاظ انتهى ، وأما حديث عبد الرحمن بن حسنة فأخرجه
 ابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها المنذرى في الترغيب
 والهيثمي في مجمع الزوائد .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي
 وابن ماجه .

قوله (وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس) منصور هذا هو
 ابن العتمر (ورواية الأعمش أصح) أى رواية الأعمش بذكر طاوس بين مجاهد وابن
 عباس أصح من رواية منصور ، ثم بين الترمذى وجه كونها أصح بقوله سمعت أبا بكر
 إلخ ، وروى البخارى هذا الحديث في صحيحه على الوجهين قال الحفاظ في الفتح وإخراجه
 له على الوجهين يقتضى محتهما عنده فيحمل على أن مجاهد اسمه من طاوس عن ابن

٥٤ - بابُ مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بُولِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ

٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَمْعَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مَحْصَنٍ قَالَتْ « دَخَلْتُ بِأَبْنِي لِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ عَلَيْهِ » .

عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معا وقل الترمذى .
رواية الأعمش أصح انتهى .

قلت : وقال البخارى أيضاً إن رواية الأعمش أصح قال الترمذى فى اللعل سألت محمداً أيها أصح فقال رواية الأعمش أصح انتهى ويؤيد من قال بصحة الطريقين أن شعبة ابن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور ولم يذكر طاوساً قاله العيني (وسمعت أبا بكر محمد بن أبان) يفتح همزة وخفة موحدة وبنون بالصرف وتركه والصرف هو المختار كذا فى المغنى ، ومحمد بن أبان هذا لقبه حمدويه وكان مستحلي وكيع ثقة حافظ روى عن ابن عيينة وغندر وطبقتهما وعنه البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم قال ابن حبان كان ممن جمع وصنف مات يبلغ سنة ١٤٤ أربع وأربعين ومائة .

(باب ما جاء فى نضح بول الغلام قبل أن يطعم)

٧١ - قوله (عن أم قيس بنت محسن) بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين

آخره نون هى أخت عكاشة صحابية مشهورة من المهاجرات الأول طال عمرها بدعوة من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعلم أن امرأة عمرت ما عمرت .

قوله (لم يأكل الطعام) صفة لابن (فبال عليه) وفى رواية البخارى فبال على نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (فرشه عليه) وفى رواية البخارى فضحه ولم يغسله وفى رواية لمسلم فلم يزد على أن نضح بالماء ، قال الحافظ ولا تخالف بين الروایتين أى بين نضح ورش لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء وانتهى إلى النضح

قال : وفي الباب عن عليّ ، وعائشة وزينب ، ولبابة بنت الحارث ، وهي أم الفضل بن عباس بن عبد المطلب ، وأبي السّمح وعبد الله بن عمرو ، وأبي ليلى ، وابن عباس .

وهو صب الماء ، ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فضبه عليه ولأبي عوانة فضبه على البول يتبعه إياه انتهى .

قوله (وفي الباب عن عائشة وزينب ولبابة بنت الحارث وهي أم الفضل بن عباس بن عبد المطلب وأبي السّمح وعبد الله بن عمرو وأبي ليلى وابن عباس) أما حديث علي فأخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي قال الحافظ في الفتح وإسناده صحيح ولفظه : ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية ، وبعضهم رواه موقوفا وليس ذلك بعلّة قاذحة قاله الحافظ .

وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان وغيرهما ولفظه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالصبيان فيدعو لهم فأتى بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فتبعه إياه زاد مسلم ولم يغسله . وأما حديث زينب وهي بنت جحش فأخرجه الطبراني مطولا وفيه أنه يصب من الغلام ويغسل من الجارية ، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قاله العيني . وقال الحافظ أخرجه عبد الرزاق .

وأما حديث لبابة فأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه والكمي في سننه ولفظه : قالت كان الحسين بن علي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه فقلت البس ثوبا وأعطني إزارك حتى أغسله قال إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر وأخرجه البيهقي أيضا في سننه من وجوه كثيرة والطحاوي أيضا من وجهين .

وأما حديث أبي السّمح فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ، وأبو السّمح لا يعرف له اسم ولا يعرف له غير هذا الحديث كذا قاله أبو زرعة . وقيل اسمه إباد .

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الطبراني في الأوسط أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي فبال عليه فنضحه وأتى بجارية فبال عليه فغسله .

قال أبو عيسى : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم ، مثل أحمد وإسحاق ، قالوا : يُنضح بول الفلام ، ويُغسل بول الجارية .

وأما حديث أبي ليلى فأخرجه الطحاوى فى شرح الآثار .

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الدارقطنى عنه قال أصاب ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وجلده بول صغير وهو صغير فصب عليه من الماء بقدر ما كان من البول . قال الحافظ إسناده ضعيف .

قوله (وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم إلخ) قال الحافظ فى الفتح : واختلف العلماء فى ذلك على ثلاثة مذاهب أصحاب الاكتفاء بالنضح فى بول الصبي لا الجارية ، وهو قول على وعطاء والحسن والزهري وإسحاق وابن وهب وغيرهم .

والثانى يكفى النضح فىهما وهو مذهب الأوزاعى وحكى عن مالك والشافعى وخصص ابن العربى النقل فى هذا بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما شئ أصلا .

والثالث هما سواء فى وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية ، قال ابن دقيق العيد اتبعوا فى ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ولم يغسله أى غسلا مبالغا فيه وهو خلاف الظاهر ، ويعبده ماورد فى الأحاديث الأخرى من التفرقة بين بول الصبي والصبية فإنهم لا يفرقون بينهما ، قال وقد ذكر فى التفرقة بينها أوجه : منها ما هو ركيك وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث يعنى فصلت الرخصة فى الذكور لكثرة المشقة انتهى .

قلت : احتج الأولون القائلون بالاكتفاء بالنضح فى بول الصبي لا الجارية بأحاديث الباب وهى نصوص صريحة فيما ذهبوا إليه ، وأما المذهب الثانى فلم أقف على دليله وأحاديث الباب تردده .

وأما المذهب الثالث وهو مذهب الحنفية والمالكية فاستدلوا عليه بأنه لا فرق بين بول الصبي وبول الصبية فى النجاسة فهما نجسان فهما سواء فى وجوب الغسل ، وأجابوا عن أحاديث الباب بأن المراد بالرش والنضح فىهما الغسل فإنه قد يذكر النضح ويراد به

الغسل وكذلك قد يذكر الرش ويراد به الغسل أما الأول فكما في حديث علي عند أبي داود وغيره إذا وجد أحدكم ذلك أي للذي فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة رواه أبو داود وغيره ، فإن المراد بقوله فلينضح الغسل والدليل عليه أن هذا الحديث ، رواه مسلم وغيره ، ووقع فيه بغسل ذكره ويتوضأ ، ومما يدل على أنه قد ذكر النضح ويراد به الغسل ما رواه الترمذي عن سهل بن حنيف قال كنت ألقى من للذي شدة وكنت أكثر منه الغسل الحديث ، وفيه قلت يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبي منه فقال يكفيك أن تأخذ كفا من ماء فتنضح به من ثوبك حيث يرى أنه أصابه فإن المراد بالنضح هنا الغسل ، وأما الثاني وهو أن الرش قد يذكر ويراد به الغسل ففي حديث أسماء رضي الله عنها عند الترمذي : حته ثم اقرصيه ثم رشه صلى فيه ، أراد اغسله فلما ثبت أن النضح والرش يذكران ويراد بهما الغسل وجب حمل ما جاء في هذا الباب من النضح والرش على الغسل هكذا أجاب العلامة العيني وغيره من العلماء الحنفية .

وفيه : أنه لا شك في أنه قد يذكر النضح ويراد به الغسل ، وكذلك الرش لكن هذا إذا لم يكن مانع يمنع منه بل يكون هناك دليل يدل على أن يراد بالنضح أو الرش الغسل كما في حديث علي وحديث أسماء المذكورين وأما فيما نحن فيه فليس هنا دليل يدل على أن يراد بالرش أو النضح الغسل بل هنا دليل يدل على عدم إرادة الغسل ففي حديث أم قيس بنت محصن عند البخاري فضضحه ولم يغسله وفي حديث عائشة عند مسلم فدعا بماء فأتبعه إياه ولم يغسله ، وقوله ولم يغسله دليل صريح على أنه ليس المراد بالنضح أو الرش في أحاديث الباب الغسل ، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث لبابة بنت الحارث إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر في جواب لبابة حين قالت البس ثوبا وأعطني إزارك حتى أغسله أيضا دليل واضح على أنه لم يرد بالنضح أو الرش في أحاديث الباب الغسل ، وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث علي ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية دليل على أنه ليس المراد بالنضح الغسل وإلا لكان المعنى يغسل بول الجارية وهو كما ترى فجوابهم بأن ما جاء في هذا الباب من النضح والرش محمول على الغسل غير صحيح .

فإن قيل قال العيني وغيره من العلماء الحنفية المراد بالنضح والرش في أحاديث الباب

الغسل من غير عرك وبالغسل الغسل بعرك أو المراد بهما الغسل من غير مبالغة فيه وبالغسل الغسل بالمبالغة فيه .

قلنا : قولهم هذا لادليل عليه بل ظاهر أحاديث الباب يطله .

فإن قيل : المراد بالرش والنضح في أحاديث الباب الصب وإتباع الماء توفيقا بين الأحاديث فقد وقع في حديث عائشة عند مسلم من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فصبه عليه ولأبي عوانة فصبه على البول يتبعه إياه ورواه الطحاوى في شرح الآثار بلفظ إن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي فبال عليه فأتبعه الماء ولم يغسله وفي حديث أم الفضل عند الطحاوى إنما يصب على بول الغلام ويغسل بول الجارية ، ووقع في حديث أبي ليلى عند الطحاوى فصب عليه الماء وإتباع الماء والصب نوع من الغسل وحكمه حكم الغسل ألا ترى أن رجلا لو أصاب ثوبه عذرة فأتبعها الماء حتى ذهب بها أن ثوبه قد طهر انتهى ، فثبت أن بول الغلام وبول الجارية هما سواء في وجوب الغسل وهو مذهب الحنفية والمالكية .

قلنا : سلمنا أن المراد بالنضح والرش في أحاديث الباب إتباع الماء والصب لكن لا نسلم أن مطلق الصب وإتباع الماء نوع من الغسل وحكمه حكم الغسل ألا ترى أن رجلا لو أصاب ثوبه عذرة فأتبعها الماء وصب عليه لكن لم يذهب بها يطهر ثوبه وقد وجد إتباع الماء والصب .

والعجب من الطحاوى أنه كيف قال إتباع الماء حكمه حكم الغسل ، وقد روى هو حديث عائشة بلفظ فأتبعه الماء ولم يغسله وأيضا رواه بلفظ فنضحه ولم يغسله وأيضا روى هو حديث أم قيس بلفظ فدعا بماء فنضحه ولم يغسله .

واعلم أنه لم يرد في حديث من أحاديث الباب النضح أو الرش أو الصب أو إتباع الماء مقيدا بالذهاب بالبول أو بآثر البول أعني لم يرد في حديث فصب عليه الماء حتى ذهب بآثره أو فنضحه أو رشه حتى ذهب به أو بآثره بل وقعت هذه الألفاظ مطلقة وأيضا لم يرد في حديث صحيح من أحاديث الباب بيان مقدار الماء إلا في حديث ابن عباس فيه فصب عليه من الماء بقدر ما كان من البول وهو حديث ضعيف كما عرفت ثم الظاهر من صب الماء على البول بقدره أنه لا يذهب به بالكلية فتأمل . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

فإن قيل : بول الغلام نجس فنجاسته هي موجبة لحمل النضح والرش وصب الماء وإتباع الماء على الغسل فإن الثوب أو البدن إذا أصابته نجاسة أية نجاسة كانت لا يطهر إلا بالغسل .

قلنا : نجاسة بول الغلام لا توجب حمل النضح والرش وغيرهما على الغسل ، وقولكم إن الثوب أو البدن إذا أصابته نجاسة أية نجاسة كانت لا يطهر إلا بالغسل ممنوع ألا ترون أن الثوب إذا أصابه المني وييس كفي لطهارته الفك ولا يجب الغسل مع أن المني اليابس نجس كما أن المني الرطب نجس ، فقول بول الغلام إذا أصاب البدن أو الثوب كفي لطهارته النضح والرش ولا يجب الغسل ، وأما بول الجارية إذا أصاب الثوب فلا يطهر إلا بالغسل مع أن بول الغلام نجس كما أن بول الجارية نجس فتفسر .

فإن قيل : إن بين المني الرطب واليابس فرقا بالرطوبة واليبوسة ولا فرق بين بول الجارية وبول الغلام بوجه .

قلنا : لانسلم أن لافرق بين بول الغلام وبول الجارية بوجه ، قل الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين وأما غسل الثوب من بول الصبية ونضجه من بول الصبي إذا لم يطعما فهذا للفقهاء فيه ثلاثة أقوال أحدها أنهما يغسلان جميعا ، والثاني ينضجان ، والثالث التفرقة ، وهو الذي جاءت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتتمام حكمتهما ومصلحتها ، والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه : أحدها كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتم البلوى بيوله فيشقى عليه غسله .

والثاني أن بوله لا ينزل في مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فيشقى غسل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى .

الثالث أن بول الأنثى أخبث وأنتن من بول الذكر وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى فالحرارة تخفف من نتن البول وتذيب منها ما يحصل من رطوبة وهذه معان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق انتهى كلامه .

فحاصل الكلام أن أصح المذاهب وأقواها في هذا الباب مذهب من قال بالاكتفاء بالنضح في بول الغلام وبوجوب التسلي في بول الجارية والله تعالى أعلم . قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين بعد ذكر أحاديث الباب ما لفظه : فردت هذه السنن بقياس متشابه

وهذا ما لم يَطْعَمَا ، فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا جَمِيعًا .

على بول الشيخ وبعموم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله إنما يغسل الثوب من أربع من البول والغائط والمني والدَّم ، وهذا الحديث لا يثبت فإنه من رواية علي بن زيد بن جدعان عن ثابت بن حماد ، قال أبو علي لأعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وأحاديثه منكبر ومعلولات ولو صح وجب العمل بالحديثين ولا يضرب أحدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي كما خص منه بول ما يؤكل لحمه بأحاديث دون هذه في الصفة والشهرة انتهى .

قوله (وهذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعا) لحديث علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل . قال قتادة وهذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعا رواه أحمد والترمذي ، وقال حديث حسن كذا في التنقي . قال الشوكاني في النيل : قوله بول الغلام الرضيع هذا تقيد للفظ الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تقيدا للفظ الصبي والصغير والذكر الواردة في بقية الأحاديث ، انتهى ، وروى أبو داود عن علي رضي الله عنه موقوفا قال يغسل بول الجارية وبول الغلام ما لم يطعم وروى من طريق الحسن عن أمه قالت إنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول ما لم يطعم فإذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية ، قال الحافظ في التلخيص سنده صحيح ورواه البيهقي من وجه آخر عنها موقوفا أيضا وصححه انتهى . وفي حديث أم قيس المذكور في الباب دخلت بآبن لي على النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الطعام ، قال الحافظ في الفتح المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنك به والعسل الذي يلعبه للدواوة وغيرها . فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتداء بغير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تبعا لأصلها أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن ، وقال في نكت التنبيه : المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به ، وما أشبهه وحمل الموفق الحموي في شرح التنبيه قولهما لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه ، والأول أظهر وبه جزم الموفق ابن قدامة وغيره ، وقال ابن التين يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيعمل النبي على عمومته انتهى .

٥٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بُولِ مَا يُؤْكَلُ حَلْمُهُ

٧٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ وَقَتَادَةُ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ : « أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَنَوْهَا ، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلٍ

(باب ماجاء في بول مايؤكل لحمه)

٧٢- قوله (حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني) أبو علي البغدادي صاحب الشافعي ، عن ابن عيينة وعبيد بن حميد وغيرهما ، وعنه البخاري وأصحاب السنن الأربعة ، وثقه النسائي مات في بعض سنة ٢٦٠ ستين ومائتين (نافعان بن مسلم) بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصغار البصري . ثقة ثبت قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم ، وقال ابن معين أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة وما بعدها يبسر ، من كبار العاشرة كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة اختلط سنة ١٩ تسع عشرة ومات سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين قاله البخاري وأبو داود ومطين انتهى (ناهما بن سلمة) بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه من كبار الثامنة ، روى عن ثابت وسماك وقتادة وحמיד وخلق ، وعنه ابن جريج وابن إسحاق شيخاه وشعبة ومالك وأمم ، قال القطان إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام توفي ١٦٧ سنة سبع وستين ومائة .

فائدة : إذا روى عفان عن حماد غير منسوب فهو ابن سلمة قاله الحافظ أبو الحجاج (أنا حميد وقتادة وثابت) أما حميد فهو ابن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري ، اختلف في اسم أبيه على عشرة أقوال ثقة مدلس عابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء قال القطان مات حميد وهو قائم يصلي مات سنة ١٤٢ اثنتين وأربعين ومائة . وأما قتادة فهو ابن دعامة وأما ثابت فهو ابن أسلم البناني بضم اللوحدة ونونين مخففين أبو محمد البصري ثقة عابد .

قوله (أن أناسا من عرينة) بالعين والراء المهملتين والنون مصغرا حي من قضاة وحى من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي كذا في الفتح (قدموا) بكسر الدال أى نزلوا و جاؤا (فاجتروها) من الاجترأ أى كرهوا هوا

فَلَصَدَقَهُ ، وَقَالَ : أَشْرَبُوا مِنَ الْبَآئِنَا وَأَبْوَالِهَا . فَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاسْتَأْفَقُوا الْإِبِلَ ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَأَتَى بِهِمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ، وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ . قَالَ أَنَسٌ : فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكْدُ الْأَرْضَ بِفَيْدِهِ ، حَتَّى مَاتُوا . وَرُبَّمَا قَالَ سَحَّادَةٌ : « يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِفَيْدِهِ ، حَتَّى مَاتُوا » .

المدينة وماءها قال ابن فارس اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة ، وقال القزاز اجتووا أى لم يوافقهم طعامهم وقال ابن العربي داء يأخذ من الوباء وفي رواية أخرى استوخوا قال وهو بمعناه وقال غيره داء يصيب الجوف وفي رواية أبي عوانة عن أنس في هذه القصة فعظمت بطونهم (واستأفقا الإبل) من السوق وهو السير العنيف أى ساقوها بمبالغة بليغة واهتمام تام (قطع أيديهم وأرجلهم) أى أمر بقطعهما وفي رواية البخارى فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم (من خلاف) فيه رد على من قال إنه قطع يدي كل واحد ورجليه (وسمر أعينهم) وفي نسخة صحيحة قلمية وسمل باللام ، قال الخطابي السمل قفا العين بأى شيء كان ، قال أبو ذئب الهذلي .

والعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع

قال والسمر لغة في السمل وقد يكون من السمار يريد أنهم كملوا بأسيال قد أحميت قال الحافظ قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف يعنى البخارى من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعى عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولفظه : ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها فهذا يوضح ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السمل لأنه قفا العين بأى شيء كان كماضى انتهى كلام الحافظ (وألقاهم بالحرة) هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وإنما ألقاهم فيها لأنها قرب المكان الذى فعلوا فيه ما فعلوا (يكد الأرض) أى يحكها والكد الحك (يكدم الأرض) أى يعض عليها .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ
عَنْ أَنَسٍ .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا : لَا بَأْسَ بِبَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وهو قول أكثر أهل العلم قالوا لا بأس ببول ما يؤكل لحمه) وهو قول مالك وأحمد وطائفة من السلف وواقفهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى ، وذهب الشافعى والجمهور إلى القول بنجاسة الأبول والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره قاله الحافظ : قلت وذهب إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة .

واحتج من قال بطهارة بول ما كول اللحم بأحاديث

منها : حديث الباب أما من الإبل فهذا الحديث وأما من ما كول اللحم فبالقياس عليه ، قال ابن العربى تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل .
وعورضوا بأنه أذن لهم فى شربها للتداوى .

وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب .

وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره وما أيسح للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » فما اضطر إليه المرء فهو غير محرم عليه كالتيه للضطر والله أعلم .

قال الحافظ بعد نقل كلام ابن العربى هذا : وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم فإن الفطر فى رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالسفر .
وأما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوى به لحديث إن الله لم يجعل شئاً أمقى فيما حرم عليها ، والنجس حرام فلا يتداوى به لأنه غير شفاء .

فجوابه : أن الحديث محمول على حالة الاختيار وأما فى حال الضرورة فلا يكون حراماً كالتيه للضرورة .

ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم فى الحر إنها ليست بدواء إنها داء فى جواب من

سأل عن التدوى بها فإن ذلك خاص بالحجر ويلتحق بها غيرها من السكر ، والفرق بين السكر وبين غيره من النجاسات أن الحديث باستعماله في حالة الاختيار دون غيره ولأن شربه يجر إلى مفسد كثيرة ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الحجر شفاء ، فجاء الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه ، وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً إن في أبوال الإبل شفاء لدرية بطونهم . والترب فساد للعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه ، وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها . انتهى كلام الحافظ .

ومنها أحاديث الإذن بالصلاة في مراتب الغنم .

وأجيب عنها بأنها لا دلالة فيها على جواز المباشرة .

وردها الجواب بأن أحاديث الإذن بالصلاة في مراتب الغنم مطلقة ليس فيها تخصيص موضع دون موضع ولا تقييد بمحائل ، فهذه الأحاديث بإطلاقها تدل على جواز الصلاة فيها بمحائل وبغير محائل وفي كل موضع منها .

قال الحافظ ابن تيمية : فإذا أطلق الإذن في ذلك ولم يشترط حائلاً بقي من الأبوال وأطلق الإذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بغسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا لغيرها مع اعتيادهم شربها دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى ، كذا نقل الشوكاني قوله هذا في النيل .

ومنها حديث البراء مرفوعاً لا بأس بيول ما أكل لحمه ، وحديث جابر ما أكل لحمه فلا بأس بيوله ، رواهما الدارقطني وهما ضعيفان لا يصلحان للاحتجاج ، قال الحافظ في التلخيص : إسناد كل منهما ضعيف جداً . انتهى .

واحتج من قال بنجاسة الأبوال والأرواث كلها وإليه ذهب الشافعي والجمهور كما عرفت وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف بحديث أبي هريرة مرفوعاً : استنزها من البول فإن عامة عذاب القبر منه ، صححه ابن خزيمة وغيره ، قالوا هذا الحديث بعمومه ظاهر في تناول جميع الأبوال فيجب اجتنابها لهذا الوعيد ، وبحديث ابن عباس التلحق عليه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير

٧٣ — حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْنَاهُمْ لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا أَعْيُنَ الرُّعَاةِ » .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ .

أما أحدهما فكان لا يستتر من البول الحديث ، قالوا : فعم جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان .

وأجيب عنه بأن المراد به بول الإنسان لما في صحيح البخارى بلفظ : كان لا يستتر من بوله ، قال البخارى : ولم يذكر سوى بول الناس انتهى .
فاتعريف في البول للعهد ، قال ابن بطال أراد البخارى أن المراد بقوله كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان انتهى .

قلت : وأجيب عن حديث أبي هريرة المذكور أيضاً بهذا الجواب أعني أن المراد بقوله : استترهوا من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان ، وقد ذكرنا دلائل الفريقين مع بيان ما لها وما عليها فتأمل وتدبر وعسى القول الظاهر قول من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه . والله تعالى أعلم .

٧٣ — قوله (حدثنا الفضل بن سهل الأعرج) البغدادى أصله من خراسان صدوق من الحادية عشرة (نا يحيى بن غيلان) بن عبد الله بن أسماء الخزاعى أو الأسلمى البغدادى أبو الفضل ثقة من العاشرة (إنما سمع النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لأنهم سمعوا أعين الرعاة) تقدم معنى السمع أى فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على سبيل القصص ، قال العيني في عمدة القارى : السؤال الثانى ما وجه تعذيبهم بالنار ؟ الجواب : أنه كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والتيه عن الثلاثة فهو منسوخ ، وقيل ليس بمنسوخ وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصاصاً لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك ، وقد رواه مسلم في

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ قَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ
قَالَ : إِنَّمَا قُتِلَ بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ لِحُدُودُ .

٥٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ

٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا - حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُهَيْلِ

بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ » .

بعض طرقه انتهى (هذا حديث غريب إلخ) وأخرجه مسلم (وهو معنى قوله والجروح قصاص) قال الله تعالى : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا » أى فى التوراة « أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » أى أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلها « وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ » أى والعين تفقد بالعين « وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ » أى والأنف يجمع بالأنف « وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » أى يقتص فيها إذا أمكن كاليد والرجل والذكر ونحوه ذلك وما لا يمكن فيه الحكومة وهذا الحكم وإن كتب عليهم فهو مقرر فى شرعنا كذا فى تفسير الجلالين .

(وقد روى عن محمد بن سيرين أنه قال إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تنزل الحدود) قال الحافظ فى الفتح : مال جماعة منهم ابن الجوزى إلى أنه وقع ذلك عليهم على سبيل القصاص ، وذهب إلى أن ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين فى النبى عن الثلاثة هذا الحديث ينسخ كل مثله ، وتعقبه ابن الجوزى بأن ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ .

قال الحافظ يدل عليه ما رواه البخارى فى الجهاد من حديث أبي هريرة فى النبى عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة العرنيين قبل إسلام أبي هريرة وقد حضر الإذن ثم النبى ، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولموسى بن عقبة فى المغازى وذكروا أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن الثلاثة بالآية التى فى سورة المائدة وإلى هذا مال البخارى وحكاه إمام الحرمين فى النهاية عن الشافعى انتهى كلام الحافظ بالاختصار .

(باب ماجاء فى الوضوء من الريح)

٧٤- قوله (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) أى لا وضوء واجب إلا من سماع صوت

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٧٥ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي سَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » .

أو وجدان رائحة ريح خرجت منه : قال الطيبي نفى جنس أسباب التوضؤ واستثنى منه الصوت والريح والنواقض كثيرة .

ولعل ذلك في صورة مخصوصة يعنى بحسب السائل فالمراد نفى جنس الشك وإثبات اليقين أى لا يتوضأ عن شك مع سبق ظن الطهارة إلا يقين الصوت أو الرائحة قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وابن ماجه .

٧٥ -- قوله (إذا كان أحدكم في المسجد) قيل يوم أن حكم غير المسجد بخلاف المسجد لكن أشير به إلى أن الأصل أن يصلى في المسجد لأنه مكانها فعلى المؤمن ملازمة الجماعات في المسجد (فوجد ريحا بين أليتيه) تثنية الألية قال في القاموس : الألية العجزة أو ماركب العجز من لحم أو شعم ، وفي رواية مسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه أخرج منه شيء أم لا (فلا يخرج من المسجد) للتوضؤ (حتى يسمع صوتا) أى صوت ريح خرج منه (أو يجد ريحا) أى يجد رائحة ريح خرجت منه ، قال في شرح السنة : معناه حتى يتيقن الحدث لأن سماع الصوت أو وجدان الريح شرط ، إذ قد يكون أصم فلا يسمع الصوت . وقد يكن أخشم فلا يجد الريح وينتقض طهره إذا تيقن الحدث ، قال الإمام في الحديث دليل على أن الريح الخارجة من أحد السيلين توجب الوضوء ، وقال أصحاب أبي حنيفة خروج الريح من القبل لا يوجب الوضوء وفيه دليل على أن اليقين لا يزول بالشك في شيء من أمر الشرع ، وهو قول عامة أهل العلم انتهى .

وقال النووي هذا الحديث أصل من أصول الحديث وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهى أن الأشياء يحكم بيقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها ، فمن ذلك مسألة الباب التى ورد فيها الحديث ، وهى أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بيقائه على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في تمس الصلاة وحصوله

٧٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن
 همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ
 لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .
 قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

خارج الصلاة هذا مذهبنا ، ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ، قال أصحابنا ولا فرق
 في شكه بين أن يستوى الاحتالان في وقوع الحدث وعدمه أو يرجح أحدهما ويغلب في
 ظنه فلا وضوء عليه في كل حال ، أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه
 الوضوء بإجماع المسلمين انتهى .

والحديث لم يحكم عليه الترمذي بشيء من الصحة والضعف وهو حديث صحيح
 وأخرجه مسلم .

٧٦ - قوله (إن الله لا يقبل صلاة أحدكم) قال القارى في المرقاة أى قبول إجابة
 وإثابة بخلاف المبسل والآبق ، فإن صلاتهما لا تقبل أيضا لكنها لا تقبل بترك
 الإثابة وتقبل إجابة فلا يرد ما قيل من أنه لا يلزم من عدم القبول عدم الجواز والصحة
 مع أن الطهارة شرط الصحة انتهى وقال الحافظ في فتح البارى : والمراد بالقبول ههنا
 ما يرادف الصحة وهو الإجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة ،
 ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذى القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازا .

وأما القبول المنفى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرفا لم تقبل له صلاة فهو
 الحقيقى لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ولهذا كان بعض السلف يقول لأن
 تقبل لى صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر ، قال لأن الله تعالى قال
 « إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » انتهى . (إذا أحدث) أى صار إذا حدث قبل الصلاة أو في
 أثناءها (حتى يتوضأ) أى بالماء أو ما يقوم مقامه ، وقد روى النسائى بإسناد قوى عن
 أبى ذر مرفوعاً الصعيد الطيب وضوء المسلم ، فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء
 لمكونه قام مقامه ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثا بقوضاً أى مع باقى
 شروط الصلاة كذا في فتح البارى .

(قوله هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرها

قال : وفي الباب عن عبد الله بن زيد ، وعلى بن طلق ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي سعيد .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول العلماء : أن لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث : يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن زيد وعلى بن طلق وعائشة وابن عباس وأبي سعيد) أما حديث عبد الله بن زيد فأخرجه الشيخان وغيرهما ، ففي صحيح البخاري عن عباد بن تميم عن عمه أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال لا يفتل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً . قال الحافظ في الفتح . قوله عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري سماء مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة انتهى .

وأما حديث علي بن طلق فأخرجه أبو داود والترمذي .

وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ . قال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح إلا أن فيه محمد بن إسحاق وقد قال حدثني هشام بن عروة .

وأما حديث ابن عباس فأخرجه البزار والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يخيل إليه في صلاته أنه أحدث ولم يحدث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشيطان يأتي أحدهم وهو في صلاته حتى يفتح مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد أحدهم ذلك فلا ينصرف حتى يسمع ذلك بأذنه أو يجد ريح ذلك بأفقه ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح انتهى .

وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو يعلى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الشيطان يأتي أحدهم في صلاته فيمد شعره من دبره فيرى أنه قد أحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، ورواه ابن ماجه باختصار وفيه علي بن زيد واختلف في الاحتجاج به ، كذا في مجمع الزوائد .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) كذا في النسخ الموجودة وهو تكرار .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ
الْوُضُوءُ حَتَّى يَسْتَقَيِّنَ اسْتِقْنَانًا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْهِ . وَقَالَ : إِذَا خَرَجَ مِنْ
قُبْلِ الْمَرَأَةِ الرِّيحُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاسْتَحَقَّ .

قوله : (وقال) أى ابن المبارك (إذا خرج من قبل المرأة الريح وجب عليها الوضوء
وهو قول الشافعي وإسحاق) وقال أصحاب أبي حنيفة خروج الريح من القبل لا يوجب
الوضوء . قال القارى في المرقاة توجيه قول الحنفية أنه نادر فلا يشمل النص كذا قيل .
والصحيح ما قاله ابن الهمام من أن الريح الخارج من الذكر اختلاج لالريح فلا ينقض
كالريح الخارجة من جراحة في البطن انتهى .

وقال بعض العلماء الحنفية في شرحه لشرح الوقاية اتفق أصحابنا على أن الريح الخارجة
من الدبر ناقضة واختلفوا في الخارجة من الذكر وقبل المرأة .

فروى القدورى عن محمد أنه يوجب الوضوء وبه أخذ بعض المشايخ وقول أبو الحسن
لا وضوء فيهما إلا أن تكون المرأة مفضأة والمفضأة هي التي اختلط سيلها القبل والدبر
وقيل مسلك البول والحيض فيستحب لها الوضوء ، وكان الشيخ أبو حفص الكبير
يقول إذا كانت المرأة مفضأة يجب عليها الوضوء وإن لم تكن مفضأة لا يجب .
وهكذا ذكر هشام في نوادره عن محمد .

ومن المشايخ من قال في المفضأة إذا كان الريح منتنا يجب الوضوء ومالا فلا كذا
في الذخيرة .

وبه علمت أن الاختلاف في الريح الخارجة منهما على قولين :

الأول : أنه يوجب الوضوء ، ودليله عموم ما ورد في الحديث إن الحدث ما خرج
من أحد السبلين ، فإن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب . وبه قال الشافعي
كذا في البناءة .

والثاني : أنه لا يوجب ، وإليه مال صاحب الهداية وعلل بأنها لا تنبعث عن محل
النجاسة وهو مبنى على أن عين الريح ليست بنجسة وإنما يتنجس بمرورها على محل
النجاسة وهذا لا يتمشى على قول من قال من المشايخ بتنجس عين الريح .

والأولى في التعليل ما ذكره غيره أنها اختلاج لالريح وليس بشيء خارج لكن هذا
أيضاً قاصر فإنه لا يتمشى في ما إذا وجدت التنن أو سمعت الصوت من القبل أو الذكر
فإن هناك لا شك في خروج شيء .

٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى - كُوفِيٌّ - وَهْنَادُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
 الْمُحَارِبِ ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَزْبِ الْمَلَائِكَةِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ
 الدَّالْيَانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ ، حَتَّى غَطَّ أَوْ نَفَخَ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ،
 فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ قَدْ نِمْتَ ؟ قَالَ : إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا
 عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا ، فَإِنَّهُ إِذَا أَصْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ » .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ « يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ » .

وَمَنْ اخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ قَاضِي خَانَ فِي فِتَاوَاهُ وَصَاحِبُ مِرْقَاتِ الْفَلَاحِ وَقَالَ هُوَ الْأَصَحُّ
 لِأَنَّهُ اخْتِلَاجٌ لَا رِيحَ وَإِنْ كَانَ رِيحًا فَلَا نَجَاسَةَ فِيهِ وَرِيحُ الدَّبَرِ نَاقِضَةٌ لِمُرُورِهَا بِالنَّجَاسَةِ
 وَصَاحِبُ التَّنْوِيرِ وَصَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .
 وَلَا يَغْنَى عَلَيْكَ أَنْ لِمُوافِقِ لِلْأَحَادِيثِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فَلَيَكُنْ هُوَ الْمَعُولُ انْتَهَى .

(بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ)

٧٧ - قَوْلُهُ (الْمَعْنَى وَاحِدٌ) أَيْ مَعْنَى أَحَادِيثِ إِسْمَاعِيلَ وَهْنَادٍ وَعِدٍّ وَاحِدٍ وَفِي أَلْفَاظِهَا
 اخْتِلَافٌ .

قَوْلُهُ (نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ) أَيْ نَامَ فِي حَالَةِ السُّجْدَةِ (حَتَّى غَطَّ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ :
 غَطَّ النَّائِمُ صَاتَ انْتَهَى ، وَالْمَعْنَى نَامَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَالَةِ السُّجْدَةِ حَتَّى سَمِعَ غَطِيْلَهُ
 وَهُوَ صَوْتُ يَخْرُجُ مَعَ نَفْسِ النَّائِمِ (أَوْ نَفَخَ) شَكَّ مِنَ الرَّائِي ، قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ
 حَتَّى نَفَخَ أَيْ تَنَفَّسَ بِصَوْتٍ يَسْمَعُ مِنْهُ صَوْتُ النَّفْخِ كَمَا يَسْمَعُ مِنَ النَّائِمِ (ثُمَّ قَامَ
 يُصَلِّي) أَيْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءًا جَدِيدًا (إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا) أَيْ وَاضِعًا
 جَنْبَهُ عَلَى الْأَرْضِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ : ضَمَعَ كَمَعَ وَضَعَ جَنْبَهُ بِالْأَرْضِ كَأَضْمَعَ وَاضْطَجَعَ
 (اسْتَرْخَتْ) أَيْ فَتَرَتْ وَضَعَتْ (مَفَاصِلُهُ) جَمْعُ مَفْصَلٍ وَهُوَ رُؤُوسُ الْعِظَامِ وَالْعُرُوقُ .

قَالَ فِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ ، وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ » .

قوله (وفي الباب عن عائشة وابن مسعود وأبي هريرة) أما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام حتى ينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ . قال الطنابغى قال وكيع تعنى وهو ساجد .

وأما حديث ابن مسعود فأخرجه أيضا ابن ماجه عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام حتى تنفخ ثم قام فصلى .

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البيهقي بلفظ من استحق النوم وجب عليه الوضوء ، وقال بعده لا يصح رفعه ، وروى موقوفا وإسناده صحيح ورواه في الخلافات من طريق آخر عن أبي هريرة وأعله بالربيع بن بدر عن ابن عدى وكذا قال الدارقطني في العلل إن وقفه أصح كذا في التلخيص .

واعلم أن الترمذى لم يحكم على حديث ابن عباس المذكور بشيء من الصحة أو الضعف ههنا . وقد تكلم عليه في علله المفرد وقد تكلم عليه غيره من أئمة الحديث ، قال الحافظ في التلخيص مداره على يزيد أبي خالد الدالانى وعليه اختلف في ألفاظه رضعف الحديث من أصله أحمد والبخارى فيما نقله الترمذى في العلل المفرد وأبو داود في السنن والترمذى وإبراهيم الحربى في علله وغيرهم ، وقال البيهقي في الخلافات تفرد به أبو خالد الدالانى وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا سماعه من قتادة ، وقال الترمذى رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه انتهى .

٧٨ - قوله (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون) وفي رواية أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تحقق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون ، فظهر من هذه الرواية أن المراد من قوله ينامون أنهم كانوا ينامون قعوداً وكان نومهم هذا في انتظار العشاء

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ صَالِحَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ نَامٍ قَاعِدًا مُعْتَمِدًا ؟ فَقَالَ : لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ : فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا . وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ .

الْآخِرَةُ ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ : خَفِقَ فُلَانٌ حَرَكَ رَأْسَهُ إِذَا نَعَسَ ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ تَسْقُطُ أَذْقَانُهُمْ عَلَى صُدُورِهِمْ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ .
قَوْلُهُ (سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بَنَ ذُكْرَانَ الْبَاهِلِيَّ التِّرْمِذِيُّ نَزِيلَ بَغْدَادَ ، عَنْ مَالِكٍ وَشُرَيْكٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَخَلْقٍ ، وَعَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَقَالَ صَدُوقٌ مَاتَ سَنَةَ ٢٣٩
تِسْعَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتِينَ (فَقَالَ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ) أَيْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ .

قَوْلُهُ (وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ) فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ (وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلذِّكْرِ وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ مِنَ الْقَالَ ، لَكِنْ قَالَ الشُّوَكَانِيُّ فِي النَّيْلِ وَالْمَقَالِ الَّذِي فِيهِ مَنَجِرٌ بِمَا لَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَالشَّوَاهِدِ وَرَجَحَ هَذَا الْمَذْهَبَ .

قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ أَرْجَحُ الْمَذَاهِبِ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَارَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ مُضْطَجِعًا فَلْيَتَوَضَّأْ .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ لَيْسَ عَلَى

قَالَ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا نَامَ حَتَّى غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ
الْوُضُوءُ ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ نَامَ قَاعِدًا فَرَأَى رُؤْيَا أَوْ زَالَتْ مَقْعَدَتُهُ
لَوْسَنَ النَّوْمِ : فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ .

المحتج بالنائم ولا على القائم النائم وضوء حتى يضطجع ، قال الحافظ إسناده جيد ، ومن
المؤيدات لهذا المذهب حديث أنس المذكور .

قال الشوكاني والأحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع ، قال ومن
المؤيدات لهذا الجمع ما رواه مسلم عن ابن عباس بلفظ إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني ،
وحديث إذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضاً من حديث أبي سعيد
وفي جميع طرقه مقال .

وحديث من استحق النوم وجب عليه الوضوء عند البيهقي من حديث أبي هريرة
بإسناد صحيح ، قال البيهقي روى ذلك مرفوعاً ولا يصح ، وقال الدارقطني وقفه أصح
وقد فسر استحقاق النوم بوضع الجنب ، انتهى كلام الشوكاني .

(وقال بعضهم إذا نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء وبه يقول إسحاق)
وعن إسحاق قول آخر وهو أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره .

قال الحافظ في الفتح نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن
النوم حدث ينقض قليله وكثيره ، وهو قول أبي عبيدة وإسحاق بن راهويه ، قال ابن المنذر
وبه أقول لعموم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره فيه إلا من
غلط أو بول أو نوم فسوى بينهما في الحكم ، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره
لا مباديه انتهى كلام الحافظ .

قلت : وأما قول إسحاق الذي ذكره الترمذي فمبنى على أن النوم ليس يحدث بل هو
مظنة الحدث

(وقال الشافعي : من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقعده لوسن النوم فعليه
الوضوء) الوسن أول النوم ، وقد وسن يوسن سنة فهو وسن ووسنان ، والهاء في السنة
عوض من الواو المحذوفة قاله الجزري في النهاية .

٥٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٧٩ -- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُعَرٍّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، وَلَوْ مِنْ نَوْرِ أَقْطِ . قَالَ : فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، أَلَتَّوَضَّأَ مِنَ الدَّهْنِ ؟ أَلَتَّوَضَّأَ مِنَ الْحَمِيمِ ؟ قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : يَا ابْنَ أَخِي ، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا » .

واعلم أن للشافعي في انتقاض الوضوء من النوم أقوالا .

قال الحافظ في الفتح : وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم ، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض ، وفي المذهب وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض فالنصوص أنه لا ينقض وضوءه . وقال البيهقي ينقض وهو اختيار المزني انتهى .

وتعقب بأن لفظ البيهقي ليس صريحا في ذلك فإنه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء :

قال النووي هذا قابل للتأويل انتهى ما في الفتح

(باب الوضوء مما غيرت النار)

٧٩ - قوله (الوضوء مما مسّت النار) وفي رواية مسلم توضّأوا مما مسّت النار (ولو من نور أقط) بفتح الهمزة وكسر القاف وهو ابن مجفف مستحجر . والنور قطعة منه ، والحديث دليل على وجوب الوضوء مما مسّت النار وبه قال بعض أهل العلم والأكثر على أنه منسوخ كما ستعرف (أتوضّأ من الدهن) أي الذي مسّه النار (أتوضّأ من الحميم) وهو الماء الحار بالنار (إذا سمعت حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له مثلا) بل اعمل به واسكت عن ضرب المثل له .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ،
وَأَبِي طَلْحَةَ ، وَأَبِي أُيُوبَ ، وَأَبِي مُوسَى .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ .
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ
بَعْدَهُمْ : عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ .

قوله : (وفي الباب عن أم حبيبة وأم سلمة وزيد بن ثابت وأبي طلحة وأبي أيوب
وأبي موسى) .

أما حديث أم حبيبة فأخرجه الطحاوي وأحمد وأبو داود والنسائي ولفظه : توضؤا
مما مست النار .

وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه مسلم بلفظ : توضؤا مما مست النار .
وأما حديث أبي طلحة فأخرجه الطحاوي والطبراني في الكبير عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه أكل ثور أقط فتوضأ .
وأما حديث أبي أيوب فأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ إن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا أكل مما غيرت النار توضأ .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح .
وأما حديث أبي موسى فأخرجه أحمد والطبراني في الأوسط بلفظ توضؤا مما غيرت
النار لونه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله موثقون .

قوله : (وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيرت النار وأكثر أهل العلم من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم على ترك الوضوء مما غيرت النار)
قال الحازمي في كتاب الاعتبار : قد اختلف أهل العلم في هذا الباب فبعضهم ذهب إلى
الوضوء مما مست النار .

ومن ذهب إلى ذلك ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد
ابن ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجاز لاحق بن حميد
وأبو قلابة ويحيى بن يعمر والحسن البصري .

٥٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٨٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ سَمِعَ جَابِرًا ، قَالَ سُفْيَانُ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَعَهُ ، فَدَخَلَ عَلَى أُمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ ، وَأَتَتْهُ بِقِنَاعٍ مِنْ رُطْبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَأَتَتْهُ بِعُلَالَةٍ مِنْ عُلَالَةِ الشَّاةِ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وَأُمِّ الْحَكَمِ ، وَعُمَرُو بْنُ أُمَيَّةَ ، وَأُمِّ حَامِرٍ ، وَسُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ .

وذهب أكثر أهل العلم وفقهاء الأمصار إلى ترك الوضوء مما مست النار ورأوه آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعن لم ير منه الوضوء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وعامر ابن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، ومن التابعين عبيدة السلماني وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومن معهم من فقهاء أهل المدينة ومالك بن أنس والشافعي وأصحابه وأهل الحجاز وعامتهم وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأهل الكوفة وابن المبارك وأحمد وإسحاق انتهى كلام الحازمي . قلت : والظاهر الراجح ما ذهب إليه أكثر أهل العلم والله تعالى أعلم .

(بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ)

٨٠ - قوله : (وأتته بقناع) بكسر القاف قال الجزري في النهاية : القناع هو الطبق الذي يؤكل عليه (فأتته بعُلالة) بضم العين وهى البقية من كل شيء (فأكل ثم صلى العصر ولم يتوضأ) هذا دليل على أن الوضوء مما مست النار ليس بواجب .

قال أبو عيسى : وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَامُ بْنُ مِصْكٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَكَذَا رَوَى الْخُفَّازُ وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ ، وَعِكْرَمَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ : « عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ » ، وَهَذَا أَصَحُّ .

قوله : (وفي الباب عن أبي بكر الصديق) قال إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى من كتف ثم صلى ولم يتوضأ . أخرجه أبو يعلى والبرار وفيه هشام بن مصك وقد أجمعوا على ضعفه كذا في مجمع الزوائد (ولا يصح حديث أبي بكر في هذا من قبل إسناده إنما رواه حسام بن مصك) بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة الأزدي أبو سهل البصري ضعيف يكاد أن يترك .

قوله : (وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود وأبي رافع وأم الحكم وعمرو ابن أمية وأم عامر وسويد بن النعمان وأم سلمة) .
أما حديث أبي هريرة فأخرجه البرار بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ من أثوار أقط ثم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ .

قال في مجمع الزوائد هو في الصحيح خلا قوله ثم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البرار انتهى . وعن أبي هريرة أيضا قال نزلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كتفا من قدر العباس فأكلها وقام يصلي ولم يتوضأ . أخرجه أبو يعلى . قال في مجمع الزوائد فيه محمد بن عمرو عن أبي سلمة وهو حديث حسن انتهى ، وأما حديث ابن مسعود فأخرجه أحمد وأبو يعلى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ : رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ .

وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخًا لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ : حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ .

كَانَ يَأْكُلُ اللَّحْمَ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَمْسُ مَاءً . قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ رَجَالُهُ مُوْتَقُونَ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بَلْفِظٍ : قَالَ أَشْهَدُ لَقَدْ كُنْتُ أَشْوَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَطْنَ الشَّاةِ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَشْكَاةِ :

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ الْحَكَمِ فَلَمْ أَتَّفِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةٍ فَأَخْرَجَهُ ، الشَّيْخَانِ وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ عَامِرٍ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بَلْفِظٍ . إِنَّهَا قَالَتْ قَرِيبٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَنَابًا مَشُوبًا فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إلخ) وَعَلَيْهِ كَانَ عَمَلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِحَافًا يَتَوَضَّأُونَ .

قَالَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ : وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ طَرِيقِ سَالِمَانَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ أَكَلُوا مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ وَلَمْ يَتَوَضَّأُوا . وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا عَلَى الثَّلَاثَةِ مَفْرَقًا وَمَجْمُوعًا .

قَوْلُهُ (رَأَوْا تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) أَيْ اعْتَقَدُوهُ (وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمِشْبَةِ بِالْفِعْلِ (هَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) قَوْلُهُ (حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) يَدُلُّ مِنْ قَوْلِهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ .

وكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة لأن الإباحة سابقة .

واعترض عليه بحديث جابر قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما . لكن قال أبو داود وغيره إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لأمقابل النهي ، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ . فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة ،

وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرجعنا به أحد الحائنين ، وارتضى النووي بهذا في شرح المهذب ، وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب ، يعني حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ ، بالأثر المقول عن الخلفاء الثلاثة . قال النووي : كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم ا بل .

وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب كذا في الفتح .

قلت : واختاره صاحب المتقى فقال : هذه النصوص يعنى التي فيها ترك الوضوء مما مست النار إنما تنهى الإيجاب لا الاستحباب ، ولهذا قال الذى سأله أتوضأ من لحوم الغنم قال إن شئت فترضأ وإن شئت فلا تترضأ . ولولا أن الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لأنه إسراف وتضييع للماء بغير فائدة انتهى . واختار الشوكاني أن حديث الأمر بالوضوء مما مست النار ليس بمنسوخ فقال في النيل : وأجاب الأولون يعنى الذين قالوا بترك الوضوء مما مست النار عن ذلك يعنى عن حديث الأمر بالوضوء مما مست النار بجوابين .

الأول أنه منسوخ بحديث جابر

٦٠ - بابُ

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ

٨١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ

الثاني أن المراد بالوضوء غسل القدم والكفين

قال : ولا يخفأك أن الجواب الأول إنما يتم بعد تسليم أن فعله صلى الله عليه وسلم يعارض القول الخاص بنا وينسخه ، والمتقرر في الأصول خلافه .

وأما الجواب الثاني فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الأعضاء التي تغسل للوضوء فلا تخالف هذه الحقيقة إلا لدليل .
وأما دعوى الإجماع فهي من الدعاوى التي لا يهاجها طالب الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه ، نعم الأحاديث الواردة في ترك الوضوء من لحوم الغنم مخصصة لعموم الأمر بالوضوء مما استتار ، وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم . انتهى كلام الشوكاني

(باب الوضوء من لحوم الإبل)

٨١ - قوله (نا أبو معاوية) هو محمد بن خازم الضرير أحد الأئمة ثقة (عن عبد الله بن عبد الله الهاشمي مولاهم الرازي الكوفي القاضي ، عن جابر بن سمرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى . وعنه الأعمش وحجاج بن أرطاة ، وثقه أحمد بن حنبل) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى (الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة من الثانية ، اختلف في سماعه من عمر قاله الحافظ في التقریب ،

وقال الخرجي في الخلاصة : روى عن عمرو معاذ وبلال وأبي ذر وأدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصارين .

وعنه ابنه عيسى ومجاهد وعمرو بن ميمون أكبر من هؤلاء بن عمرو وخلق ، وثقه ابن معين مات سنة ٨٣ ثلاث وثمانين انتهى .

« سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟
فَقَالَ : تَوَضَّؤُوا مِنْهَا . وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ النَّمَمِ ؟ فَقَالَ :
لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا » .

قوله (فقال توضعوا منها) فيه دليل على أن أكل لحوم الإبل ناقض للوضوء
قال النووي : اختلف العلماء في أكل لحوم الجوزور فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض
الوضوء . ومن ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن
مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة
وجمهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم . وذهب إلى انتقاض الوضوء
به أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة
واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي .

وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً وحكى عن جماعة من الصعابة .

واحج هؤلاء بحديث جابر بن سمرة الذي رواه مسلم : قال أحمد بن حنبل وإسحاق
بن راهويه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديثان حديث جابر وحديث البراء
وهذا للذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه .

وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، ولكن هذا الحديث عام وحديث
الوضوء من لحوم الإبل خاص والخاص مقدم على العام . انتهى .

قال الحافظ في التلخيص : قال البيهقي حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال : إن الحديث
في لحوم الإبل قلت به .

قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء ، قاله أحمد بن
حنبل وإسحاق بن راهويه انتهى . وقال البصري وأنه المختار للنصور من جهة الدليل
انتهى .

وقال بعض علماء الحنفية في تعليقه على اللوطي لئلام محمد : ولاختلاف الأخبار في هذا
الباب أى الوضوء مما مست النار . اختلف العلماء فيه فمنهم من جعله ناقضاً بل جعله
الزهرى ناسخاً لعدم التقص

ومنهم من لم يجعله ناقضا وعليه الأكثر
ومنهم من قال من أكل لحم الإبل خاصة وجب عليه الوضوء وليس عليه الوضوء
في غيره أخذنا من حديث البراء وغيره ، وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث
وهو مذهب قوى من حيث الدليل قد رجحه النووي وغيره انتهى .

وأما قول من قال إن المراد من قوله توضؤا منها غسل اليدين والقدم لما في لحم الإبل
من رائحة كريهة ودسومة غليظة بخلاف لحم الغنم فهو بعيد ، لأن الظاهر منه هو الوضوء
الشرعى لا اللغوى ، وحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية واجب .

وأما قول من قال إن حديث البراء وما في معناه منسوخ فهو أيضا بعيد فإن النسخ
لا يثبت بالاحتال وقد ذكر العلامة الموفق ابن قدامة في التلخيص في هذا البحث كاملا حسنا
مفيدا قال : إن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال نيثاً ومطبوخا عالما
كان أو جاهلا .

وبهذا قال جابر بن سمرة ومحمد بن إسحاق وإسحاق وأبو خزيمة ويحيى بن يحيى
وابن النذر وهو أحد قولى الشافعى .

قال الخطابى : ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث .

وقال الثورى ومالك والشافعى وأصحاب الرأى لا ينقض الوضوء بحال لأنه روى
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الوضوء مما يخرج لما يدخل .
وروى عن جابر قال كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار رواه أبو داود .
ولنا ما روى البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الإبل
فقال توضؤوا منها ، وسئل عن لحوم الغنم فقال لا يتوضؤا منها . رواه مسلم وأبو داود .
وروى جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخرجه مسلم .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن أسيد بن حضير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
توضؤوا من لحوم الإبل ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم .

وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك .

قال أحمد وإسحاق بن راهويه فيه حديثان صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم

حديث البراء وحديث جابر بن سمرة ، وحديثهم عن ابن عباس لا أصل له وإنما هو من قول ابن عباس موقوف عليه ، ولو صح لوجب تقديم حديثنا عليه لكونه أصح منه وأخص والخاص يقدم على العام . وحديث جابر يعارض حديثنا أيضا لصحته وخصوصه .

فإن قيل : لحديث جابر متأخر فيكون ناسخا . قلنا : لا يصح النسخ به لوجوه أربعة : أحدها أن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل متأخر عن نسخ الوضوء مما مست النار أو مقارن له بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم وهي مما مست النار .

فإما أن يكون النسخ حصل بهذا النهي وإما أن يكون بشيء قبله ، فإن كان به فالأمر بالوضوء من لحوم الإبل مقارن لنسخ الوضوء مما غيرت النار فكيف يجوز أن يكون منسوخا به . ومن شرط النسخ تأخره ، وإن كان النسخ قبله لم يحز أن ينسخ بما قبله .

الثاني أن أكل لحوم الإبل إنما نقض لكونه من لحوم الإبل لا لكونه مما مست النار .

ولهذا ينقض وإن كان نينا فنسخ إحدى الجهتين لا يثبت به نسخ الجهة الأخرى كما لو حرمت المرأة للرضاع ولكونها ربيبة فنسخ التحريم بالرضاع لم يكن نسخا لتحريم الربيبة .

الثالث : أن خبرهم عام وخبرنا خاص والعام لا ينسخ به الخاص لأن من شرط النسخ تعذر الجمع والجمع بين العام والخاص ممكن بتزويل العام على ما عدا محل التخصيص .

الرابع : أن خبرنا صحيح مستفيض ثبتت له قوة الصعة والاستفاضة والخصوص وخبرهم ضعيف لعدم هذه الوجوه الثلاثة فيه لا يجوز أن يكون ناسخا له .

فإن قيل : الأمر بالوضوء في خبركم يحتمل الاستحباب فتحمله عليه ويحتمل أنه أراد بالوضوء غسل اليدين لأن الوضوء إذا أضيف إلى الطعام اقتضى غسل اليد كما كان عليه السلام يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده ، وخص ذلك بلحم الإبل لأن فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره .

قلنا : أما الأول فمخالف للظاهر من ثلاثة أوجه : أحدها أن مقتضى الأمر الوجوب .

الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن حكم هذا اللحم فأجاب بالأمر بالوضوء منه فلا يجوز حمله على غير الوجوب لأنه يكون تاييسا على السائل لا جوابا .

الثالث أنه عليه السلام قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم والمراد بالنهي ههنا نفي الإيجاب لا التحريم فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ليحصل الفرق .

وأما الثاني فلا يصح لوجوه أربعة : أحدها أنه يلزم منه حمل الأمر على الاستحباب فإن غسل اليد بمفرده غير واجب وقد بينا فسادَه .

الثاني أن الوضوء إذا جاء في لسان الشارع وجب حمله على الوضوء الشرعى دون اللغوى لأن الظاهر منه أنه إنما يتكلم بموضوعاته .

الثالث أنه يخرج جوابا لسؤال السائل عن حكم الوضوء من لحومها والصلاة في مباركتها فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة .

الرابع أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم فإن غسل اليد منها مستحب ولهذا قال من بات وفي يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه ، وما ذكره من زيادة الزهومة فأمر يسير لا يقتضى التفريق والله أعلم .

ثم لا بد من دليل نصرف به اللفظ عن ظاهره ويجب أن يكون الدليل له من القوة بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها وليس لهم دليل انتهى كلام ابن قدامة .

تنبيهه : قال صاحب بذل المجهود : أخرج ابن ماجه عن أسيد بن حضير وعبد الله ابن عمرو يرفعانه : توضعوا من ألبان الإبل ، وهذا محمول عند جميع الأمة على شربها بأن يستحب له أن يعضض ويزيل الدسومة عن فمه كذلك يستحب له إذا أكل لحم الجزور أن يغسل يده وفمه وينقى الدسومة والزهومة انتهى كلامه .

قلت : قوله هذا محمول عند جميع الأمة على شربها بأن يستحب له إلح مبنى على غفلته عن مذاهب الأمة .

قال ابن قدامة : وفي شرب لبن الإبل روايتان : إحداها ينقض الوضوء لما روى أسيد ابن حضير .

الثانية لا وضوء فيه لأن الحديث إنما ورد في اللحم ، وقولهم فيه حديثان صحيحان يدل على أن لا يصحح فيه سواهما والحكم ههنا غير معقول فيجب الاختصار على مورد النص انتهى كلام ابن قدامة .

على أن استحباب المضمضة من شرب لبن الإبل ليس لحديث أسيد وعبد الله بن عمرو بل لحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لنا فمضمض وقال إن له دميما .

قال الحافظ في الفتح : فيه بيان لعل المضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف انتهى .

وأما حديث أسيد بن حضير وحديث عبد الله بن عمرو فضعيفان لا يصلحان للاحتجاج قال صاحب الشرح الكبير للسمي بالشافى شرح المقنع . حديث أسيد بن حضير في طريقه الحجاج بن أرطاة ، قال الإمام أحمد والدارقطنى لا يحتج به وحديث عبد الله بن عمرو رواه ابن ماجه من رواية عطاء بن السائب وقد قيل عطاء اختلط في آخر عمره ، قال أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء انتهى .

قلت : روى هذا الحديث عن عطاء بن السائب خالد بن يزيد بن عمر الفزارى وهو ممن رواه عنه بعد اختلاطه .

قال الحافظ في مقدمة الفتح : يحصل لى من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثورى وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحمام بن زيد عنه قبل الاختلاط وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف لأنه بعد اختلاطه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه انتهى .

قلت : وأيضا فى سند حديث عبد الله بن عمرو بقية المدلس وهو رواه عن خالد بن يزيد بالعننة ، فقول صاحب بذل المجهود كذلك يستحب له إذا كل لحم الجزور أن يغسل يده وفمه إلخ ليس مما يصنى إليه .

تنبيه آخر : قال صاحب بذل المجهود : ولما كان لحوم الإبل داخلة فيما مست النار وكان فردا من أفرادها ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع أفرادها يعنى بمحدث جابر أنه

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَوَى الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ

قَالَ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ الْوُضُوءَ ، مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ اسْتَأْذَنَ نَسْخَ الْوُجُوبِ عَنْ هَذَا الْفَرْدِ أَيْضًا انْتَهَى .

قُلْتُ : مَنْ قَالَ بِاتِّقَاضِ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ قَالَ الْمَوْجِبُ لِلْوُضُوءِ إِنَّمَا هُوَ أَكْلُ لَحْمِ الْإِبِلِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا لَحْمَ الْإِبِلِ لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ وَلِلَّذَلِكَ يَقُولُونَ بِوُجُوبِ الْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ مطلقاً مطبوخاً كان أو نيئاً أو قديداً فَنَسَخَ وَجُوبَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ بِحَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ لَا يَسْتَأْذِنُ نَسْخَ وَجُوبِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ فَإِنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا لَحْمَ الْإِبِلِ لَيْسَتْ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ الْبَتَّةَ وَقَدْ أَوْضَحَهُ ابْنُ قَدَامَةَ كَمَا عَرَفْتُ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ : وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ لَحْمَ الْإِبِلِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْوُضُوءِ سِوَاءَ مَسَّتِ النَّارَ أَوْ لَمْ تَمْسَهُ فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ مِنْ نِيَّهِ وَمَطْبُوخِهِ وَقَدِيدِهِ فَكَيْفَ يَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ انْتَهَى .

فَقَوْلُ صَاحِبِ بَذْلِ الْمَجْهُودِ وَلَمَّا كَانَ لَحْمُ الْإِبِلِ دَاخِلَةً فِيهَا مَسَّتِ النَّارَ وَكَانَ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ إِنْخِلَ مَبْنًى عَلَى عَدَمِ تَدْبِيرِهِ .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) أَمَا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْهُ بَلْفَظٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَتَوْضَأْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوْضَأْ ، قَالَ أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ قَالَ نَعَمْ فَتَوْضَأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ، الْحَدِيثُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ مَرْفُوعًا بَلْفَظٍ لَا تَوْضَأُ مِنْ أَلْبَانِ الْغَنَمِ وَتَوْضَأُ مِنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ .

وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ ذِي الْقُرَّةِ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ .

وَقَوْلُهُ (وَقَدْ رَوَى الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) خَالَفَ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ الْأَعْمَشَ فَإِنَّهُ قَالَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الضُّبِّيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْقُرَّةِ الْجُمَيْيِّ .

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، فَأَخْطَأَ
فِيهِ ، وَقَالَ فِيهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ
عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ .

وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ .

وقال الحجاج عن أسيد بن حضير وحديث الحجاج بن أرتاة أخرجه ابن ماجه
(والصحيح حديث عبد الرحمن ابن أبي ليلي عن البراء بن عازب) فإن الأعمش الراوى
عن عبد الله بن عبد الله أوثق وأحفظ من الحجاج .

قال الحافظ في التلخيص : قال ابن خزيمة في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث
أن هذا الخبر أى حديث البراء صحيح من جهة النقل العدالة ناقله وذكر الترمذى
الخلاف فيه على ابن أبي ليلي هل هو عن البراء أو عن ذى القرة ، أو عن أسيد بن
حضير وصح أنه عن البراء . وكذا ذكره ابن أبي حاتم فى العلل عن أبيه انتهى .

(وروى عبيدة) بضم العين وفتح الموحدة ابن اللعيب بكسر اللثناة الثقيلة بعدها
موحدة (الضبي) أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير ضعيف واختلط بآخره ماله فى
البخارى سوى موضع واحد فى الأصاحى كذا فى التقریب ، وقال فى الخلاصة قال ابن
عدى مع ضعفه يكتب حديثه علق له البخارى فرد حديث (عن عبد الله بن عبد الله
الرازى عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن ذى القرة) أخرج حديث عبيدة هذا عبد الله
ابن أحمد فى مسند أبيه ومداره على عبيدة الضبي وهو ضعيف كما عرفت .

(وروى حماد بن سلمة هذا الحديث عن الحجاج بن أرتاة فأخطأ فيه) وخطؤه
فى مقامين (وقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبيه) هذا هو خطؤه
الأول والصحيح عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلي (عن أسيد
ابن حضير) هذا هو خطؤه الثانى ، والصحيح عن البراء بن عازب (قال إسحاق أصح

قَالَ إِسْحَقُ : صَحَّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : حَدِيثُ الْبَرَاءِ ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ .

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ . وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .

٦١ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » .

ما في هذا الباب (أى في باب الوضوء من لحم الإبل) حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث البراء (أى الذى أخرجه الترمذى في هذا الباب وأخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة) (وجابر بن سمرة) أخرجه مسلم وتقدم لفظه .

(باب الوضوء من مس الذكر)

٨٢ - قوله (عن بصرية بنت صفوان) بضم الموحدة وسكون السين صحابة لها سابقة وهجرة عاشت إلى ولاية معاوية .

قوله (ومن مس ذكره فلا يصلى حتى يتوضأ) فيه دليل على أن مس الذكر ينقض الوضوء ، والمراد مسه من غير حائل لما أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولاستر فقد وجب عليه الوضوء وصححه الحاكم وابن عبد البر وقال ابن السكن هو أجود ما روى في هذا الباب .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَرْوَى ابْنَةُ أَنَيْسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو .

قوله (وفي الباب عن أم حبيبة وأبي هريرة وأروى ابنة أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو) وأيضا في الباب عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وطلح بن علقم والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة .

فأما حديث أم حبيبة فأخرجه ابن ماجه والأثرم وصححه أحمد وأبو زرعة كذا في المتق .

وقال الخلال في العلل : صحح أحمد حديث أم حبيبة وقال ابن السكن لا أعلم به علة كذا في التلخيص .

وأما حديث أبي أيوب فأخرجه ابن ماجه . وأما حديث أبي هريرة فتقدم تخريجها . وأما حديث أروى ابنة أنيس بضم المهملة وفتح النون وصغرا فأخرجه البيهقي ، قال الحافظ في التلخيص : وسأل الترمذي البخاري عنه فقال ما تضع بهذا لا تشتغل به .

وأما حديث عائشة فأخرجه الدارقطني وضعفه ، قال الحافظ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو .

وأما حديث جابر فأخرجه ابن ماجه والأثرم وقال ابن عبد البر إسناده صالح وقال الضياء لا أعلم بإسناده بأسا وقال الشافعي سمعت جماعة من الحفاظ غير ابن نافع يرسلونه .

وأما حديث زيد بن خالد فأخرجه أحمد والبراز .

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والبيهقي من طريق بقية حدثي محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : أيما رجل مس فرجه فليتوضأ وأيما امرأة مست فرجها فلتوضأ قال الترمذي في العلل عن البخاري هو عندي صحيح .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص فأخرجه الحاكم . وأما حديث أم سلمة فذكره الحاكم .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

قَالَ : هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ هَذَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بُسْرَةَ .

٨٣ - وَرَوَى أَبُو أَسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ بِهِذَا .

٨٤ - وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

وأما حديث ابن عباس فأخرجه البيهقي وفي إسناده الضعالك بن حمزة وهو منكر الحديث . وأما حديث ابن عمرو فأخرجه الدارقطني والبيهقي . وأما حديث علي بن طلق فأخرجه الطبراني وصححه . وأما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة . كذا في التلخيص ص ٤٦ .

قوله (هذا) أى حديث بكرة (حديث حسن صحيح) وأخرجه الخمسة كذا في المنتقى ، وقال في النيل وأخرجه أيضا مالك والشافعي وابن خزيمة وابن الجارود ، وقال أبو داود قلت لأحمد حديث بكرة ليس بصحيح قال بل هو صحيح وقال الدارقطني صحيح ثابت وصححه أيضا يحيى بن معين فيها حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن النرقى والبيهقي والحازمي قاله الحافظ .

قلت : وكل ما طعنوا به في صحة حديث بكرة هذا فهو مدفوع والحق أنه صحيح .

قوله (وهكذا روى غير واحد مثل هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن بكرة إلخ)

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ .
وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ صَحِيحٌ ، وَهُوَ
حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ
أُمِّ حَبِيبَةَ .

حاصله: أن غير واحد من أصحاب هشام رووا هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه
عن بسرة بلا ذكر واسطة بين عروة وبسرة ، وهكذا روى أبو الزناد عن عروة عن
بسرة ورواه غير واحد من أصحاب هشام عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن
بسرة بذكر واسطة ، مروان بن عروة وبسرة ، وليست رواية من روى بلا ذكر واسطة
بين عروة وبسرة بمنقطعة ، قال الحافظ في التلخيص: وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد
من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة وفي صحيح ابن خزيمة وابن خبان: قال عروة فذهبت
إلى بسرة نسألتها فصدقتني واستدل على ذلك برواية جماعة من الأئمة له عن هشام بن عروة
عن أبيه عن مروان عن بسرة . قال عروة ثم لقيت بسرة فصدقتني انتهى .

قوله (وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وبه يقول
الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق) وقال الحافظ الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٤٠
وممن روى عنه الإيجاب يعني إيجاب الوضوء من مس الذكر من الصحابة عمر بن الخطاب
وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري وزيد بن خالد وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن
الغاص وجابر وعائشة وأم حبيبة وبسرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص في إحدى
الروايتين وابن عباس في إحدى الروايتين رضوان الله عليهم أجمعين ومن التابعين عروة
ابن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهري
ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير عن رجال من الأنصار وسعيد بن المسيب في أصح
الروايتين وهشام بن عروة والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد وإسحاق
والشهور من قول مالك أنه كان يوجب منه الوضوء انتهى .

قوله (قال أبو زرعة حديث أم حبيبة في هذا الباب أصح) تقدم تخریج حديث

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عَنَبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ،
وَرَوَى مَكْحُولٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَنَبَسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .
وَكَانَهُ لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا .

٦٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ هُوَ الْحَنْفِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ ؟ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ ؟ » .

أم حبيبة (وقال محمد) يعنى البخارى (لم يسمع مكحول من عنبة بن أبي سفيان) وكذا
قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى أنه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو
أعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول من عنبة قاله الحافظ .
(باب ترك الوضوء من مس الذكر)

قوله (نا ملازم بن عمرو) بن عبد الله بن بدر السجيمى بالمهملتين مصغراً أبو عمرو
اليمامى وثقه ابن معين والنسائى وغيرها (عن عبد الله بن بدر) السجيمى اليمامى روى
عن ابن عباس وطلق بن على وعنه سبطه ملازم بن عمرو وعكرمة بن عمار وثقه ابن معين
وأبو زرعة (عن قيس بن طلق بن على الحنفى) اليمامى وثقه العجلى وابن معين وابن جبان
والحنفى بفتح الحاء والنون منسوب إلى حنيفة قبيلة من اليمامة (عن أبيه) أى طلق بن
على صحابى وفد قديماً وبني المسجد كذا فى الخلاصة ، وقال الطيبى إن طلقاً قدم على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو بنى مسجد المدينة وذلك فى السنة الأولى .

قوله (وهل هو إلا مضغة) بضم الهم وسكون الضاد وفتح العين العجمتين أى قطعة
لحم أى ليس الذكر إلا قطعة لحم (منه) أى من الرجل (أو بضعة) بفتح الباء الموحدة
وسكون الضاد المعجمة بمعنى المضغة ، وهما لفظان مترادفان معناهما القطعة من اللحم وأو
للشك من الراوى .

قال : وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي أُمَامَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْضُ التَّابِعِينَ : أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَبْنِ الْمُبَارَكِ .

وفي رواية أبي داود قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل كأنه بدوى فقال يابني الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ، فقال صلى الله عليه وسلم هل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه .

قوله (وفي الباب عن أبي أمامة) أخرجه ابن ماجه وفي سنده جعفر بن الزبير وهو متروك والقاسم وهو ضعيف .

قال الحافظ الزيلعي هو حديث ضعيف ، قال البخاري والنسائي والدارقطني في جعفر ابن اثير متروك والقاسم أيضا ضعيف .

وفي الباب أيضا عن عصمة بن مالك قال الحافظ الزيلعي هو حديث ضعيف أيضا . قوله (وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك) قال الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٤٠ . قد اختلف أهل العلم في هذا الباب فذهب بعضهم إلى حديث طلق بن علي ورواوا ترك الوضوء من مس الذكر روى ذلك عن علي بن أبي طالب وعمار ابن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين وسعيد بن المسيب في إحدى الروايتين وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وربيعة بن عبد الرحمن وسفيان بن الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة انتهى .

وأستدل هؤلاء بحديث طلق بن علي المذكور في هذا الباب .

وأجاب ابن الهمام عن حديث بسرة بنت صفوان المذكور في الباب المتقدم بأن حديث طلق بن علي يترجح عليه بأن حديث الرجال أقوى لأنهم أحفظ للعلم وأضبط ولهذا جعلت شهادة امرأتين بمنزلة رجل .

وفيه أن بسرة بنت صفوان لم تنفرد بحديث إعجاب الوضوء من مس الذكر بل رواه عدة رجال من الصعابة منهم أبو هريرة وحديثه كما عرفت ومنهم عبد الله بن عمرو وحديثه أيضا صحيح كما عرفت ، ومنهم جابر وإسناد حديثه صالح كما عرفت ، ومنهم زيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمرو وغيرهم وتقدم تخريج أحاديثهم .

وأجاب بعضهم بأن حديث طلق أثبت من حديث بسرة وقد أسند الطحاوي إلى ابن المديني أنه قال حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة .

وفيه أن الظاهر أن حديث بسرة هو الأثبت والأقوى والأرجح . قال البيهقي يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرج الشيخان ولم يحتجوا بأحد رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه كذا في التلخيص .

قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في سبل السلام : حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه ولكثرة شواهد وقد اعترف بذلك بعض العلماء الحنفية حيث قال في تعليقه على موطأ الإمام محمد : الإنصاف في هذا البحث أنه إن اختير طريق الترجيح ففي أحاديث النقض كثرة وقوة انتهى .

وقال في حاشيته على شرح الوقاية إن أحاديث النقض أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة انتهى . وأجاب بعضهم بأن حديث بسرة منسوخ بحديث طلق .

وفيه أن هذا دعوى من غير دليل بل الدليل يقتضي خلافه كما ستعرف عن قريب . وأجاب بعضهم بأن المراد بالوضوء في حديث بسرة الوضوء اللغوي أو غسل اليد . وفيه أن الواجب أن تحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية . على أنه قد وقع في حديث ابن عمر عند الدارقطني فليتوضأ وضوءه للصلاة .

وقال بعضهم إن حديث بسرة وحديث طلق تعارضا فتساقطا والأصل عدم النقض . وفيه أن حديث بسرة هو أثبت وأقوى وأرجح من حديث طلق كما عرفت فيقدم عليه ، ثم الظاهر أن حديث بسرة متأخر وحديث طلق متقدم فيجعل المتأخر ناسخا والمتقدم منسوخا كما ستعرف عن قريب .

واحتج من قال بنقض الموضوع من مس الذكر بحديث بسرة المذكور في الباب المتقدم وله شواهد كثيرة كما عرفت .

وأجابوا عن حديث طلق : أولاً بأنه ضعيف ، وثانياً بأنه منسوخ . قال الحازمي في كتاب الاعتبار : قالوا أما حديث طلق فلا يقاوم هذا الحديث يعنى حديث بسرة لأسباب منها نسكارة سنده وركاكة روايته .

قال الشافعي في القديم وزعم يعنى من خالفه أن قاضى الإمامة ومحمد بن جابر ذكرنا عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا وضوء منه . قال الشافعي : قد سألتنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره وقد عارضه من وصفنا نعته ورجاحته في الحديث وثبته .

وأشار الشافعي إلى حديث أيوب بن عتبة قاضى الإمامة ، ومحمد بن جابر السحيمي عن قيس بن طلق وقد مر حديثهما وأيوب بن عتبة ومحمد بن جابر ضعيفان عند أهل العلم بالحديث وقد روى حديث طلق أيضاً ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس إلا أن صاحب الصحيح لم يحتج بشيء من روايتهما .

ورواه أيضاً عكرمة بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وعكرمة أقوى من رواه عن قيس إلا أنه رواه منقطعاً .

قالوا : وقد رويناه عن يحيى بن معين أنه قال لقد أكره الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه .

روينا عن أبي حاتم أنه قال سألت أبي زرعة عن هذا الحديث فقال قيس بن طلق ليس بمن تقوم به حجة ووهنا ولم يثبتاه .

قالوا وحديث قيس بن طلق كما لم يخرجها صاحباً الصحيح لم يحتج أيضاً بشيء من رواياته ولا بروايات أكثر رواة حديثه في غير هذا الحديث .

وحديث بسرة وإن لم يخرجها لاختلاف وقع في مماع عروة من مروان عن بسرة فقد احتجنا بسائر رواة حديثها مروان فمن دونه .

قالوا فهذا وجه رجحان حديثها على حديث قيس من طريق الإيصاد كما أشار إليه

الشافعي لأن الرجحان إنما يقع بوجود شرائط الصحة والعدالة في حق هؤلاء الرواة دون من خالفهم . انتهى كلام الحازمي .

قلت : الراجح العلول عليه هو أن حديث بسرة وحديث طلق كلاهما صحيحان لكن حديثها أصح وأثبت وأرجح من حديثه كما عرفت فيما تقدم .

وأما القول بأن حديث طلق منسوخ فاستدلوا عليه بأن حديث طلق متقدم وحديث بسرة متأخر . قال الحازمي في كتاب الاعتبار من ٤٥ و ٤٦ الدليل على ذلك يعني النسخ من جهة التاريخ أن حديث طلق كان في أول الهجرة . زمن كان النبي صلى الله عليه وسلم يبنى المسجد وحديث بسرة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو كان بعد ذلك لتأخرهم في الإسلام .

ثم روى الحازمي بإسناده عن طلق بن علي قال : قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهم يبنون المسجد فقال يايماني أنت أرفق بتخليط الطين ولدغني عقرب فرقاني رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال : كذا روى من هذا الوجه مختصراً وقد روى من وجه آخر أنهم من هذا . وفيه ذكر الرخصة في مس الذكر ، قالوا : إذا ثبت أن حديث طلق متقدم وأحاديث المنع متأخرة وجب التصير إليها وصح ادعاء النسخ في ذلك ثم نظرنا هل نجد أمراً يؤكد ما صرنا إليه فوجدنا طلقاً روى حديثاً في المنع فدلنا ذلك على صحة النقل في إثبات النسخ وأن طلقاً قد شاهد الحالتين وروى الناسخ والنسوخ .

ثم ذكر الحازمي بإسناده عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مس فرجه فليتوضأ .

قال الطبراني لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن عتبة إلا حماد بن محمد وهما عندهما صحيحان يشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذا ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة وأم حبيبة وأبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وغيرهم ممن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالوضوء من مس الذكر فسمع الناسخ والنسوخ .

ثم روى الحازمي بإسناده عن إسماعيل بن سعيد الكسائي الفقيه أنه قال : المذهب في ذلك عند من يرى الوضوء من ذلك يقولون قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الوضوء من مس الذكر من وجوه شتى فلا يرد ذلك بحديث ملازم بن عمرو وأيوب ابن عتبة ولو كانت روايتهما مثبتة لكان في ذلك مقال لكثرة من روى بخلاف روايتهما ومع ذلك الاحتياط في ذلك أبلغ .

ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناده صحيح أنه نهى أن يمس الرجل ذكره يمينه أفلا ترون أن الذكر لا يشبه سائر الجسد ولو كان ذلك بمنزلة الإبهام والأنف والأذن وما هو منا كان لا بأس علينا أن نمسه بأيامنا ، وكيف يشبه الذكر بما وصفوه من الإبهام وغيره ذلك ولو كان ذلك شرعا سواء لكان سبيله في المس ما سميناه ولكن ههنا علة قد غابت عنا معرفتها ولعل ذلك أن تكون عقوبة لكي يترك الناس مس الذكر فنصير من ذلك إلى الاحتياط . انتهى كلام الحازمي .

قال ابن حبان في صحيحه : إن حديث طلق أوهم عالما من الناس أنه معارض لحديث بسرة وليس كذلك لأنه منسوخ فإن طلق بن علي كان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم أول سنة من سنى الهجرة حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة .

ثم أخرجه بسنده إلى طلق بن علي قال: وأبو هريرة إسلامه سنة سبع من الهجرة فكان خبر أبي هريرة بعد خبر طلق لسبع سنين وطلق بن علي رجع إلى بلده ، ثم أخرج عن طلق بن علي قال خرجنا وفدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة نفر خمسة من بني خنيفة ورجلا من بني ابن ربيعة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرنا أن بأرضنا يبعة لنا واستوهبناه من فضل طهوره فقال اذهبوا بهذا الماء فإذا قدمتم بلكم فاكسروا بيعتكم ثم انفضحوا مكانها من هذا الماء واتخذوا مكانها مسجدا . وفيه حتى قدمنا بلدنا فعملنا الذي أمرنا : قال ابن حبان فهذا بيان واضح أن طلق بن علي رجع إلى بلده بعد قدومه ثم لا يعلم له رجوع إلى المدينة بعد ذلك ، فمن ادعى ذلك فليثبت بسنة مصرحة ولا سبيل له إلى ذلك . انتهى كلام ابن حبان .

قال بعض العلماء الحنفية في شرحه لشرح الوقاية المسمى بالسعاية بعد ذكر كلام الحازمي المذكور ما لفظه : هذا تحقيق حقيق بالقول فإنه بعد إدارة النظر من الجانبين

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ
ابْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ .

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ .

وَحَدِيثُ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ .

يتحقق أن أحاديث النقص أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة وأن أحاديث الرخصة متقدمة وهو وإن لم يكن متيقنا لجواز أن يكون حديث أبي هريرة وغيره من مراسيل الصحابة لكنه هو الظاهر فالأخذ بالنقص أحوط وهو وإن كان مما يخالفه القياس من كل وجه لكن لا مجال بعد ورود الحديث .

وأما كون أجل الصحابة كابن مسعود وابن عباس وعلى ونحوهم قائلين بالرخصة فلا يقدح بعد ثبوت الآثار المرفوعة والعدر من قبلهم أنه قد بلغهم حديث طلق وأمثاله ولم يبلغهم ما ينسخه ولو وصل لقالوا به وهذا ليس بمستبعد فقد ثبت انتساخ التطبيق في الركوع عند جمع ولم يبلغ ابن مسعود وحتى دام على ذلك مع كونه ملازما للرسول عليه الصلاة والسلام . انتهى كلامه .

قلت : الأمر عندي كما قال صاحب السعاية والله تعالى أعلم .

قوله : (وهذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والطبراني وابن حزم ، وقال ابن المديني هو أحسن من حديث بسرة وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي ، وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون كذا في التلخيص ، قلت : تقدم كلام الحازمي وابن حبان .

قوله : (وقد تكلم بعض أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة) قال الحزرجي في الخلاصة في ترجمة محمد بن جابر : ضعفه ابن معين وقال الفلاس صدوق متروك الحديث وقال الحافظ في التريب صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمى فصار يلقي ، ورحبه أبو حاتم على ابن لهيعة انتهى .

٦٣ -- باب

مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، وَهَنَادُ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، وَأَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ ؟ قَالَ : فَضَحَكَتْ »

وقال الحافظ في ترجمة أيوب بن عتبة ضعيف وقال الذهبي في الليزان في ترجمته ضعهفه أحمد وقال مرة ثقة لا يقيم حديث يحيى ، وقال ابن معين ليس بالقوى ، وقال البخارى هو عندهم لين ، وقال أبو حاتم أما كتبه فصحيحة ولكن يحدث من حفظه فيغلط ، وقال ابن عدى مع ضعفه يكتب حديثه . وقال النسائي مضطرب الحديث انتهى . ورواية محمد بن جابر عن قيس بن طلحة عن أبيه أخرجه أبو داود وابن ماجه .

(باب ترك الوضوء من القبلة)

٨٦ - قوله : (عن عروة) قال الحافظ الزيلعى لم ينسب الترمذى عروة في هذا الحديث أصلاً وأما ابن ماجه فإنه نسبته فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة فذكره ، وكذلك رواه الدارقطنى ورجال هذا السند كلهم ثقات انتهى ، وكذلك قال الحافظ ابن حجر وقال وأيضاً فالسؤال الذى فى رواية أبى داود ظاهر فى أنه ابن الزبير لأن الزنى لا يحسر أن يقول ذلك الكلام لعائشة انتهى كلام الحافظ ، وأراد بالسؤال الذى فى رواية أبى داود قوله من هى إلا أنت وهذا السؤال موجود فى رواية الترمذى أيضاً .

قوله : (قبل بعض نسائه) أى بعض أزواجه (ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ)

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ ، قَالُوا لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضوءٌ .

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ : فِي الْقُبْلَةِ وَضوءٌ ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ .

أى فصلى بالوضوء السابق ولم يتوضأ وضوءاً جديداً من التقييل وفيه دليل على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء .

قوله (قد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا ليس في القبلة وضوء) وإليه ذهب على وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو حنيفة ، واستدل لهم بحديث عائشة المذكور في الباب وهو حديث ضعيف لكنه مروى من طرق يقوى بعضها بعضها وبحديث أبي سلمة عن عائشة قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتها والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح ، أخرجه البخاري ومسلم . وفي لفظ فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إلى ثم سجد ، وبحديثها قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وأناى لمعرضة بين يديه اعترض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسمى برجله ، أخرجه النسائي . قال الحافظ في التلخيص إسناده صحيح وقال الزيلعي إسناده على شرط الصحيح ، وبحديثها قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائض فالتصت فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ، الحديث أخرجه مسلم والترمذي (وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق في القبلة وضوء . وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين) وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى ، واستدل هؤلاء بقوله تعالى « أو لا تستم النساء » قالوا هذه الآية صرحت بأن المس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس اليد ويؤيد بقاؤه على معناه الحقيقي

قراءة « أو لمستم » فإنها ظاهرة في مجرد اللمس من دون جماع ، روى البيهقي عن أبي عبيدة وطارق بن شهاب عن عبد الله قال قوله « أو لا مستم النساء » قول معناه مادون الجماع ، قال البيهقي هذا إسناد موصول صحيح ، وروى مالك في الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول قبل الرجل أمرأته وجسها بيده من الملامسة فمن قبل أمرأته أوجسها بيده فعليه الوضوء .

وقد أجيب : عن هذا بأنه لا كلام في أن حقيقة الملامسة واللمس هو الجنس باليد لكن المراد في الآية المجاز وهو الجماع لوجود القرينة وهي أحاديث عائشة المذكورة التي استدلت بها ائمةنا بأن ائمةنا ليس فيها وضوء ، وقد صرح ابن عباس رضي الله عنهما الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بأن اللمس المذكور في الآية هو الجماع ، وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك الزية ، وكذلك صرح على رضي الله عنه أيضا ، قال الحافظ عماد الدين في تفسيره اختلف المفسرون والائمة في معنى ذلك على قولين :

أحدهما : أن ذلك كناية عن الجماع لقوله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة » الآية وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » الآية قال ابن أبي حاتم حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى « أو لا مستم النساء » قال الجماع ، وروى عن علي وأبي بن كعب ومجاهد وطاوس والحسن وعبيد بن عمير وسعيد بن جبير والشعبي وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وقال ابن جرير حدثني حميد بن مسعدة ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال . ذكروا اللمس فقال ناس من الموالى ليس بالجماع ، وقال ناس من العرب اللمس الجماع ، قال فليقتل ابن عباس فقلت له إن ناساً من الموالى والعرب اختلفوا في اللمس فقالت الموالى ليس بالجماع وقالت العرب الجماع ، قال فمن أى الفريقين كنت قلت كنت من الموالى ، قال غلب فريق الموالى إن اللمس والمس والمباشرة الجماع ، ولكن الله يكتفى بما شاء بما شاء إلى أن قال وقد صح من غير وجه عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك ثم قال ابن جرير وقال آخرون عفى الله تعالى بذلك كل من لمس يد أو غيرها

وَأَيْمَانًا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهُمْ ، لِجَلَالِ الْإِسْنَادِ .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْغَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ . ضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ جِدًّا ، وَقَالَ : هُوَ شَبْهُ لَأَشْيٍ .

من أعضاء الإنسان وأوجب الوضوء على كل من مس بئىء من جسده شيئاً من جسدها ثم أورد أثر عبد الله بن مسعود وابن عمر وأقوال جماعة من التابعين في أن القبلة من المس وفيها الوضوء ثم قال : والقول بوجوب الوضوء من المس هو قول الشافعي وأصحابه ومالك والمشهور عن أحمد بن حنبل ، ثم قال ابن جرير وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال بعن الله بقوله «أو لامستم النساء» الجامعون غيره عن معاني اللس لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قبل بعض نساؤه ثم صلى ولم يتوضأ انتهى قلت : قول من قال إن مس المرأة لا ينقض الوضوء هو الأقوى والأرجح عندى والله تعالى أعلم .

قوله : (وإيماناً ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد) فهو ضعيف ، لكن قال الشوكاني في النيل : الضعيف منجبر بكثرة رواياته وبحديث لمس عائشة لبطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ، والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه صلى الله عليه وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من أن اللس يحتمل أنه كان بمائل أو على أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر انتهى كلامه ، والمراد من قوله أصحابنا أهل الحديث . قال الشيخ سراج أحمد رهندي في شرح الترمذي ما لفظه : وجزاين نیست له ترك کردند أصحاب ما أهل حديث حديث عائشة إلخ ، وقال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي : قوله وإيماناً ترك أصحابنا أى من أهل الحديث أو من الشافعية كذا قال بعض العلماء لكن الظاهر هو الأول انتهى قلت بل هو التعيين وقد تقدم ما يتعلق بقوله أصحابنا في المقدمة (قال وسمعت أبا بكر العطار البصري) اسمه أحمد بن محمد بن إبراهيم ، صدوق من الحادية عشرة كذا في التقريب (وقال هو شبه لأشياء) يعنى أنه ضعيف والحديث أخرجه أبو داود وابن

قال : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُصَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ :
حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » .

وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا ، وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ سَمَاعًا مِنْ
عَائِشَةَ .

وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

ماجة (وقال حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة) قال ابن حاتم في كتاب
المراسيل : ذكر أبي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال لم يسمع حبيب بن
أبي ثابت من عروة ، وكذلك قال أحمد لم يسمع من عروة انتهى . (وقد روى عن
إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ) أخرجه أبو داود
والنسائي (وهذا لا يصح أيضا ولا يعرف لإبراهيم التيمي سماعا من عائشة) قل الدارقطني
في سننه بعد رواية حديث إبراهيم التيمي عن عائشة : وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة
ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري
عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده ، واختلف عنه
في لفظه فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل
وهو صائم ، وقال عنه غير عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوضأ والله
أعلم انتهى (وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء) أى في باب
ترك الوضوء من القبلة ، لكن حديث الباب مروي من طرق كثيرة فالضعف منجبر
بكثرة الطرق ، ويؤيده أحاديث عائشة الأخرى كما قد عرفت .

وأعلم أن القائلين بانتفاض الوضوء من القبلة ولمس المرأة اختلفوا في اشتراط وجود
اللذة وعدمه ، قال الزرقاني في شرح الموطأ : لم يشترط الشافعي وجود اللذة لظاهر
قول ابن عمر وابن مسعود وعمر والآية وللإجماع على وجوب الغسل على المستكرهه

٦٤ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيَمِ وَالرَّعَافِ

٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حُسَيْنِ

وَالنَّائِمَةِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانِينَ وَإِنْ لَمْ تَقَعْ لَذَّةٌ وَاشْتَرَطَ مَالِكُ اللَّذَّةِ أَوْ وَجُودُهَا عِنْدَ الْمَسِّ وَهُوَ أَصَحُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَلَامَةِ إِلَّا قَوْلَانِ الْجَمَاعِ وَمَا دُونَهُ وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي إِنَّمَا أَرَادَ مَا دُونَهُ مِمَّا لَيْسَ بِجَمَاعٍ وَلَمْ يَرِدِ اللَّطْمَةُ وَلَا قَبْلَةُ الرَّجْلِ ابْنَتَهُ وَلَا الْمَسَّ بِمَا شَهْوَةٌ فَمَنْ يَبْقُ إِلَّا مَا وَقَعَتْ بِهِ اللَّذَّةُ إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ لَطَمَ أَمْرَأَتَهُ أَوْ دَاوَى جَرْحَهَا لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ مِنْ لَسِّ وَلَمْ يَلْتَذِمْ كَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَفِيهِ نَظَرٌ ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ بِلَطْمِهَا أَوْ مَدَاوَةِ جَرْحِهَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْخِلَافِ فِي مَذْهَبِهِ لَمْ يَتِمَّ الدَّلِيلُ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَحَلِّ النَّزَاعِ اتَّهَمَى كَلَامُ ابْنِ زُرْقَانِ .

(بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيَمِ وَالرَّعَافِ)

بضم الراء الدم الذي يخرج من الأنف وأيضا الدم بعينه كذا في القاموس .

٨٧ - قوله : (حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ) اسمه أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السَّفَرِ بفتح السين والفاء سعيد بن محمد الكوفي ، روى عن عبد الله بن عمير وأبي أسامة وعبد الصمد بن عبد الوارث وغيرهم ، وعنه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال أبو حاتم شيخ مات سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين ومائتين كذا في الخلاصة ، وقال في التقریب صدوق يهم (وإسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج أبو يعقوب النخعي اللوزي ثقة ثبت من الحادية عشرة كذا في التقریب ، وقال في الخلاصة هو أحد الأئمة التمسكين بالسنة صاحب مسائل الإمامين أحمد وإسحاق رجال جوال واسع العلم ، عن ابن عيينة والنضر بن شميل وخلق ، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقال ثقة ثبت مات سنة ٢٥١ إحدى وخمسين ومائتين (قال أبو عبيدة ثنا وقال إسحاق أنا عبد الصمد بن عبد الوارث) يعني قال أبو عبيدة في روايته ثنا عبد الصمد بلفظ التحديث ، وقال إسحاق في روايته أنا عبد الصمد بلفظ الإخبار ، وعبد الصمد بن عبد الوارث

الْعَلَمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْحَزْزَوِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَاءَ فَأَفْطَرَ فَتَوَضَّأَ ، فَلَقِيَتْ ثُوبَانُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ . صَدَقَ . أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ » .

هذا هو ابن سعيد العنبري التنوري أبو سهل البصري الحافظ ، صدوق ثبت في شعبة من التاسعة مات سنة ٢٠٧ سيع وماتين .

(قل حدثني أبي) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان النخعي العنبري قال النسائي ثقة ثبت وقل الحافظ الذهبي أجمع المسلمون على الاحتجاج به ، قال ابن سعد توفي سنة ١٨٠ سنة ثمانين ومائة (عن حسين المعلم) هو الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوذى البصري ثقة ربما وهم قاله الحافظ (عن يعيش بن الوليد الخزوعي) الأموي المعيطي روى عن أبيه ومعاوية وعنه يحيى بن أبي كثير والأوزاعي وثقه النسائي (عن أبيه) هو الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي معيط بالتصغير الأموي أبو يعيش المعيطي ، ثقة من السادسة .

(عن معدان بن أبي طلحة) ويقال ابن طلحة اليعمرى شامي ثقة قاله الحافظ .

قوله : (فأء فتوضأ) قال أبو الطيب السندی في شرح الترمذي : الفاء تدل على أن الوضوء كان مرتباً على القيء وبسببه وهو المطلوب ، فتكون هي للسببية فيندفع بهما أجاب به القائلون بعدم النقض من أنه لا دلالة في الحديث على أن القيء ناقض للوضوء لجواز أن يكون الوضوء بعد القيء على وجه الاستحباب أو على وجه الاتفاق انتهى .

قلت : قوله فأء فتوضأ ليس نصاً صريحاً في أن القيء ناقض للوضوء لاحتمال أن تكون الفاء للتعقيب من دون أن تكون للسببية ، قال الطحاوي في شرح الآثار وليس في هذين الحديثين معنى في حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ فأء فأفطر دلالة على أن القيء كان مفطراً له إنما فيه فأء فأفطر بعد ذلك انتهى .

(فلقيت ثوبان) قائله معدان بن أبي طلحة (فذكرت ذلك له) أي فذكرت لثوبان أن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأء فتوضأ (فقال) أي ثوبان (صدق) أي أبو الدرداء (أنا صبيت له) صلى الله عليه وسلم (وضوؤه) بفتح الواو أي ماء وضوئه .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : « مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَ « ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ » أَصَحُّ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ : الْوُضُوءَ مِنَ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

قوله (وقال إسحاق بن منصور معدان بن طلحة) بحذف لفظ أبي (وابن أبي طلحة أصح) بزيادة لفظ أبي كما في رواية أبي عبيدة .

قوله (وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من القيء والرعاف وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق) وهو قول الزهري وعلقمة والأسود وعامر الشعبي وعروة بن الزبير والنخعي وقتادة والحكم بن عيينة وحماد والثوري والحسن بن صالح بن حي وعبيد الله بن الحسين والأوزاعي كذا ذكره ابن عبد البر . واستدل لهم بحديث الباب .

قلت : الاستدلال بحديث الباب موقوف على أمرين .

الأول أن تكون الفاء في فتوياً للسببية وهو ممنوع كما عرفت . والثاني أن يكون لفظ فتوياً بعد لفظ قاء محفوظاً وهو محل تأمل .

فإنه روى أبو داود هذا الحديث بلفظ قاء فأفطر ، وبهذا اللفظ ذكر الترمذي في كتاب الصيام حيث قال وروى عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، قال وإنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صائماً قاءً فضعف فأفطر لذلك .

هكذا روى في بعض الحديث مفسراً انتهى . وأورده الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله في المشكاة بلفظ قاء فأفطر وقال رواه أبو داود والترمذي والدارمي انتهى .

وأورده الحافظ في التلخيص بهذا اللفظ حيث قال : حديث أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان

وقال بعض أهل العلم : لَيْسَ فِي الْقِيءِ وَالرَّعَافِ وَضُوءٌ . وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

والدارقطنى والبيهقى والطبرانى وابن منده والحاكم من حديث معدان بن أبى طلحة عن
أبى الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، قال معدان فلقيت ثوبان فى
مسجد دمشق إلخ ، ورواه الطحاوى بهذا اللفظ فى شرح الآثار فمن يروم الاستدلال
بحديث الباب على أن القيء ناقض للوضوء لا بد له من أن يثبت أن لفظاً بغيره لا بد لفظ قاء
محفوظ ، فلم يثبت هذان الأمران لا يتم الاستدلال .

واستدل : لهم أيضاً بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : من أصابه
قيء أو رعاف أو قلس أو مذى فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو فى ذلك
لا يتكلم ، أخرجه ابن ماجه .

قلت : هذا حديث ضعيف فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو
حجازى ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة ، ثم الصواب أنه مرسل .

واستدل : لهم أيضاً بأحاديث أخرى ذكرها الزيلعى فى نصب الراية والحافظ
فى الدراية وكلها ضعيفة لا يصلح واحد منها للاستدلال من شاء الوقوف عليها وعلى
ما فيها من الكلام فليرجع إلى هذين الكتابين ، قال النووى فى الخلاصة : ليس فى نقض
الوضوء وعدم نقضه بالدم والقيء والضعك فى الصلاة حديث صحيح انتهى كذا فى نصب
الراية ص ٢٣ (وقال بعض أهل العلم ليس فى القيء والرعاف وضوء وهو قول مالك
والشافعى) فعند مالك لا يتوضأ من رعاف ولا قيء ولا قيح يسيل من الجسد ولا يجب
الوضوء إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر وقيل ومن نوم وعليه جماعة أصحابه وكذلك
الدم عنده يخرج من الدبر لا وضوء فيه لأنه يشترط الخروج المعتاد ، وقول الشافعى
فى الرعاف وسائر الدماء الخارجة كقوله إلا ما يخرج من المخرجين سواء كان دماً
أو حصاة أو دوداً أو غير ذلك ، ومن كان لا يرى فى الدماء الخارجة من غير المخرجين
الوضوء طائوس ويحيى بن سعيد الأنصارى وريعة بن عبد الرحمن وأبو ثور كذا قال
ابن عبد البر فى الاستذكار ، وقال البخارى فى صحيحه : وقال الحسن مازال المسلمون
يصلون فى جراحاتهم ، وقال طائوس ومحمد بن على وعطاء وأهل الحجاز ليس فى الدم
وضوء انتهى . قال الحافظ فى الفتح : قوله وأهل الحجاز هو من عطف العام على الخاص

لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون ، وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي : قال وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينزع انتهى كلام الحافظ . قلت : أثر عمر هذا رواه مالك في الموطأ وفيه فصل في عمر وجرحه ينزع دما . قال الزرقاني بثلاثة ثم عين مفتوحة ، قال ابن الأثير أى يجرى انتهى .

واحتج للمالك والشافعي ومن تبعهما بما في صحيح البخاري تعليقا عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزقه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته انتهى .

أجاب عنه الشيخ عبد الحق الدهلوي في اللغات بأنه إنما ينتمض حجة إذا ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل ، وقال الخطابي ولست أدرى كيف يصح الاستدلال والدم إذا سال أصاب بدنه وربما أصاب ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك لا تصح صلاة إلا أن يقال إن الدم كان يجرى من الجرح على سبيل الدفق حتى لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وإن كان كذلك فهو أمر عجيب كذا ذكره الشمني انتهى كلام الشيخ . قلت : حديث جابر المذكور صحيح ، قال الحافظ في فتح الباري أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم انتهى ، والظاهر هو اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل فإن صلاته تلك كانت في حالة الحراسة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر العلامة العيني حديث جابر هذا في شرح الهداية من رواية سنن أبي داود وصحيح ابن حبان والدارقطني والبيهقي . قال وزاد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا لهما قال ولم يأمره بالوضوء ولا بإعادة الصلاة انتهى ، فإن كان الأمر كما قال العيني فاطلاعه صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل ثابت ، وأما قول الخطابي وليست أدرى كيف يصح الاستدلال إلخ فقال الحافظ ابن حجر بعد ذكره : ويحتمل أن يكون الدم أصاب اثوب فقط فزعه ولم يسلم على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه ، ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ولم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه انتهى .

وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنٌ لِلْعَلَمِ هَذَا الْحَدِيثَ .

وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ ،
فَقَالَ : « عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ »
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « الْأَوْزَاعِيُّ » وَقَالَ : « عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ »
وَإِنَّمَا هُوَ « مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ » .

٦٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالتَّيْبِذِ

وأجاب هؤلاء عما تمسك به الأولون بأن حديث أبي الدرداء المذكور في الباب بلفظ
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فأفطر ليس بنص صريح في أن القيام ناقض للوضوء
كما عرفت ، ثم هو مروي بهذا اللفظ وقد روى بلفظ جاء فأفطر ، قال الشوكاني في النيل
الحديث عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي
والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فأفطر ، قال
معدان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق ، الحديث وبأن حديث عائشة المذكور ضعيف
لا يصلح للاحتجاج فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو حجازي
ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة .

قوله : (وحديث حسين أحسن شيء في هذا الباب) قال ابن منده إسناده صحيح
متصل وتركه الشيخان لاختلاف في سنده ، قال الترمذي جوده حسين ، وكذا قال أحمد
وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره كذا في النيل .

(باب الوضوء بالتبيذ)

يفتح النون وكسر الباء ما يعمل من الأشربة . من التمر والزبيب والعسل والحنطة
والشعير . نبذ التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً وأنبذته اتخذته نبيذاً سواء

٨٨ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي فَزَّارَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فِي إِدَاوَتِكَ ؟ فَقُلْتُ : نَبِيذٌ . فَقَالَ : تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ : قَالَ : فَتَوَضَّأْ مِنْهُ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ؛ لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ هَذِهِ الْحَدِيثِ .

كَانَ مُسْكِرًا أَمْرًا لَا يُقَالُ لِلْخَمْرِ الْمُعْتَصَرِ مِنَ الْعَنْبِ نَبِيذٌ كَمَا يُقَالُ لِلنَّبِيذِ خَمْرٌ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْتَهْيَةِ .

٨٨ — قَوْلُهُ (نَاشِرِيكَ) هُوَ شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ (عَنْ أَبِي فَزَّارَةَ) اسْمُهُ رَاشِدٌ بْنُ كَيْسَانَ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مِنَ الْخَامِسَةِ (عَنْ أَبِي زَيْدٍ) مَجْهُولٌ لَيْسَ يَدْرِي مَنْ هُوَ وَلَا يَعْرِفُ أَبُوهَ وَلَا بَلَدَهُ .

قَوْلُهُ : (سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا فِي إِدَاوَتِكَ) بِكسر الهمزة إِنْاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ يَتَخَذُ لِلْمَاءِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ لَيْلَةُ الْجَنِّ مَا فِي إِدَاوَتِكَ (فَقَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ) بِفَتْحِ الطَّاءِ أَيُّ النَّبِيذِ لَيْسَ إِلَّا تَمْرَةٌ وَهِيَ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ وَهُوَ طَهُورٌ فَيَسَّ فِيهِ مَا يَمْنَعُ التَّوَضُّؤَ .

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ) قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرِّوَايَةِ : قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي كِتَابِ الضَّعْفَاءِ : أَبُو زَيْدٍ شَيْخٌ يَرُوي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ يَدْرِي مَنْ هُوَ وَلَا أَبُوهَ وَلَا بَلَدَهُ وَمَنْ كَانَ بِهَذَا النَّعْتِ . ثُمَّ لَمْ يَرَوْا إِلَّا خَبْرًا وَاحِدًا خَالَفَ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ اسْتَحَقَّ مِجَانِبَةَ مَا رَوَاهُ اتَّهَى .

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيذِ ؛ مِنْهُمْ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ
وغيره .

وقال ابن حاتم في كتابه العلل : سمعت أبا زرعة يقول حديث أبي فزارة بالنبيذ
ليس بصحيح وأبو زيد مجهول ، وذكر ابن عدى عن البخارى قال : أبو زيد الذى
روى حديث ابن مسعود فى الوضوء بالنبيذ مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ولا يصح هذا
الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو خلاف القرآن انتهى .

قال القارى فى المرقاة : قال السيد جمال : أجمع المحدثون على أن هذا الحديث
ضعيف انتهى .

وقال الحافظ فى فتح البارى : هذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه انتهى .
وقال الطحاوى فى معانى الآثار : إن حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم
بمثليها حجة انتهى .

والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه .

قوله (وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم سفیان وغيره) ومنهم
أبو حنيفة .

قال فى شرح الوقاية : فإن عدم الماء إلا نبذ التمر قال أبو حنيفة بالوضوء به فقط
وأبو يوسف بالتييم بحسب ومحمد بهما انتهى :

واستدل لهم بحديث عبد الله بن مسعود المذكور فى الباب وقد عرفت أنه ضعيف
لا يصلح للاحتجاج .

وروى أن الإمام أبا حنيفة رجع إلى قول أبي يوسف . قال القارى فى المرقاة :
وفى خزانة الأكل قال التوضؤ بنبيذ التمر جائز من بين سائر الأشربة عند عدم الماء
ويتيمم معه عند أبي حنيفة وبه أخذ محمد وفى رواية عنه يتوضأ ولا يتيمم وفى رواية
يتيمم ولا يتوضأ وبه أخذ أبو يوسف وروى نوح الجامع أن أبا حنيفة رجع إلى
هذا القول انتهى .

وقال العيني فى شرح البخارى ص ٩٤٨ ج ١ مالفظة : وفى أحكام القرآن لأبى بكر

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّيِّذِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ .

وَقَالَ إِسْحَقُ : إِنْ ابْتَدَى رَجُلٌ بِهَذَا فَتَوَضَّأَ بِالنَّيِّذِ وَتَيَمَّمَ
أَحَبُّ إِلَيَّ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ « لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّيِّذِ » : أَقْرَبُ
إِلَى الْكِتَابِ وَأَشْبَهُ ،

الرازي عن أبي حنيفة في ذلك ثلاث روايات إحداها يتوضأ به ويشترط فيه النية ولا
يتم وهذه هي الشهورة .

وقال قاضيخان هو قوله الأول وبه قال زفر والثانية يتم ولا يتوضأ رواها عنه
نوح بن أبي مريم وأسد بن عمر والحسن بن زياد .

قال قاضيخان وهو الصحيح عنه والذي رجع إليها وبها قال أبو يوسف وأكثر
العلماء واختار الطحاوي هذا .

والثالثة روى عنه الجمع بينهما وهذا قول محمد انتهى

(وقال بعض أهل العلم لا يتوضأ بالنيذ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) وبه قال
أكثر العلماء وجمهورهم . ودليلهم أن النيذ ليس بماء وقال الله تعالى « فلم تجدوا ماء ،
فقيموا صعيدا طيبا » وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف لا يصح للاحتجاج وضعف
الطحاوي أيضا حديث عبد الله بن مسعود واختار أنه لا يجوز بالنيذ الوضوء في سفر
ولا في حضر .

وقال إن حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم بمثلها حجة ، وقد قال عبد الله
ابن مسعود إنى لم أكن ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم ووددت أنى كنت معه .
وسئل أبو عبيدة هل كان أبوك ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لا .
مع أن فيه انقطاعا لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ولم تعتبر فيه اتصالا ولا انقطاعا ولكنا
احتججنا بكلام أبي عبيدة لأن مثله في تقدمه في العلم ومكانه من أمره لا يخفى عليه مثل
هذا فجعلنا قوله حجة فيه انتهى (وقول من قال لا يتوضأ بالنيذ أقرب إلى الكتاب وأشبه

لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ .

لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » (أى والنبيذ ليس بماء : قال ابن العربي في العارضة : والماء يكون في تصفية ولو نه وطعمه فإذا خرج عن إحداها لم يكن ماء .

وقال فلم يجعل بين الماء والتيمم واسطة ، وهذه زيادة على ما في كتاب الله عز وجل والزيادة عندهم على النص نسخ ونسخ القرآن عندهم لا يجوز إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر ولا ينسخ الخبر الواحد إذا صح فكيف إذا كان ضعيفا مطعون فيه انتهى :

تنبيه: قال صاحب العرف الشدى : وأما قول إنه يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد فالجواب أنه وإن كان الماء للتبذ مقيدا في بادىء الرأي إلا أن العرب يستعملون النبيذ موضع الماء المطلق فلم يكن على مثل الماء المخلوط بالثلج المستعمل في زماننا فإنه لا يقول أحد بأنه ماء مقيد انتهى .

قلت : هذا الجواب واه جدا فإن النبيذ لو كان مثل الماء المخلوط بالثلج لم يقع الاختلاف في جواز التوضؤ به عدم الماء بل يجوز الوضوء به عند وجود الماء أيضاً كما يجوز الوضوء بالماء المخلوط بالثلج عند وجود الماء الخالص بالاتفاق .

والعجب كل العجب أنه كيف تفوه بأن النبيذ مثل الماء المخلوط بالثلج ومعلوم أن الثلج نوع من أنواع من المياه الصرفة . فالماء المخلوط به ماء صرف وأما النبيذ فليس بماء صرف بل هو ماء اختلط به أجزاء ما ألقى فيه من التمر وغيره وصار طعمه حلوا بحيث زال عنه اسم الماء ، ألا ترى أنه وقع في بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم سأل ابن مسعود هل معك ماء فقال لامع أنه كان معه النبيذ .

قال الزيلعي في نصب الراية : إنه عليه السلام قال هل معك ماء قال لا فدل على أن الماء استحال في التمر حتى سلب عنه اسم الماء وإلا لما صح نفيه عنه انتهى ، وأما قوله إن العرب يستعملون النبيذ موضع المطلق إلخ فلا يجدى نقعا فإن باستعمالهم شيئا غير الماء المطلق لا يكون ذلك الشيء عند الشرع ماء مطلقا وفي حكمه :

واعلم أن هذا الإشكال الذى ذكره القاضى أبو بكر بن العربي عسير جدا على الخفية لا يمكن منهم دفعه ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، وأما ما قيل من أن حديث النبيذ مشهور يزداد بمثله على الكتاب فهو مما لا يلتفت إليه فإن شراح الهداية قد بينوا أن

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ

٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَذَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ ، وَقَالَ : إِنَّ لَهُ دَسْمًا » .

هذا الحديث ليس مشهوراً بالشهرة الاصطلاحية الذي تجوز به الزيادة ، نعم له شهرة عرفية ولغوية كما ذكره صاحب السعاية . وقال الزيلعي في نصب الراية . أما كونه مشهوراً فليس يريد الاصطلاحى انتهى .

وأما قول صاحب بذل المجهود قال به جماعة من كبراء الصحابة منهم على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم فبين أن الحديث ورد مورد الشهرة والاستفاضة حيث عمل به الصحابة وتلقوه بالقبول ومثله مما ينسخ به الكتاب .

فبنى على قلة اطلاعه ، فإنه لم يثبت بسند صحيح عن أحد من الصحابة التوضؤ بالنبذ ، قال الحافظ في الدراية : قوله والحديث مشهور بعمل به الصحابة : أما الشهرة فليست الاصطلاحية وإنما يريد شهرته بين الناس ، وأما عمل الصحابة فلم يثبت عن أحد منهم فقد أخرج الدارقطني ذلك من وجهين ضعيفين عن على ومن وجه آخر أضعف منهما عن ابن عباس ومن طريق أخرى عن ابن عباس مرفوعاً إذا لم يجد أحدكم ماءً ووجد النبذ فليتوضأ به وأخرجه من وجه آخر نحوه وقال الصواب موقوف على عكرمة ، قال البيهقي رواه هقل والوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة من قوله وكذا قال شيان وعلى بن المبارك عن يحيى انتهى .

(باب للمضمضة من اللبن)

٨٩ - قوله (عن عقيل) بضم العين مصغراً هو ابن خالد بن عقيل بالفتح الأيلي أبو خالد مولى عثمان ، روى عن القاسم وسالم والزهرى وخلق ، وعنه أيوب بن أيوب والليث ، وثقه أحمد قال أبو حاتم أثبت من معمر مات سنة ١٤١ إحدى وأربعين ومائة

قوله (إن له دسماً) منصوب على أنه اسم إن وقدم عليه خبره . والدسم بفتحين الشيء الذى يظهر على اللبن من الدهن ، وهو بيان لعلة المضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ، ويستبطل منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . قاله الحافظ وغيره .

قال وفي الباب : عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّعْدِيِّ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ .
 قَالَ أَبُو عِيَسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمُوعَةَ مِنَ اللَّبَنِ وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى
 الْاِسْتِحْبَابِ وَلَمْ يَرَ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُوعَةَ مِنَ اللَّبَنِ .

٦٧ - باب

فِي كَرَاهَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ

٩٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ

قوله (وفي الباب عن سهل بن سعد وأم سلمة) أخرج حديثهما ابن ماجه قال الحافظ
 في الفتح وإسناد كل منهما حسن .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة
 وفي الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وهو قتيبة . قاله الحافظ .
 قوله (وهذا عندنا على الاستحباب) .

فإن قلت : روى ابن ماجه هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم . قال حدثنا
 الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر : مضمضوا من اللبن الحديث . ورواه ابن ماجه من حديث
 أم سلمة وسهل بن سعد مثله وأصل الأمر الوجوب .

قلت : نعم الأصل في الأمر الوجوب لكن إذا وجد دليل الاستحباب يحمل عليه
 وههنا دليل الاستحباب موجود . قال الحافظ في الفتح والدليل على أن الأمر فيه
 للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس روى الحديث : أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال
 لولم أتمضمض ما باليت ، وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 شرب لبنا فلم يتمضمض ولم يتوضأ انتهى كلام الحافظ .

فإن قلت : ادعى شاهين أن حديث أنس ناسخ لحديث ابن عباس .

قلت : لم يقل به أحد ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ ؟ قاله العيني
 (باب في كراهة رد السلام غير متوضئ)

٩٠ - قوله (قالنا أبو أحمد) اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم الأسدي

وَحَمَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ نَافِعٍ
عَنِ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُبُولُ
فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَإِنَّمَا يُكْرَهُ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا كَانَ عَلَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ . وَقَدْ فَرَّرَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ .

وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ .

الزُّبَيْرِيُّ السُّكُوفِيُّ . ثَبَتَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ غُطِيَ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ مِنَ التَّاسِعَةِ مَاتَ سَنَةَ ٢٠٣
ثَلَاثَ وَمِائَتَيْنِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ (عَنْ سُفْيَانَ) هُوَ الثَّوْرِيُّ (عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ) بَنَ
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ حِزَامِ الْأَسَدِيِّ الْحِزَامِيُّ الْمَدَنِيُّ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَنَافِعٍ وَخُلُقٍ
وَعَنْ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ وَهْبٍ وَيَحْيَى الْقَطَّانَ وَخُلُقٍ وَثِقَةَ ابْنِ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنَ سَعْدٍ وَقَالَ
تُوفَى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٥٣ ثَلَاثَ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ لَيْسَ يَقْوَى كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .
وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ صَدُوقٌ بِهِمْ .

قَوْلُهُ (فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ) فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا وَهَذَا
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ بَلْ قَالُوا يَكْرَهُ أَنْ يَسْلَمَ عَلَى الْمُشْتَغَلِ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ
فَإِنْ سَلَّمَ كَرِهَ لَهُ رَدُّ السَّلَامِ ، وَيَكْرَهُ لِلْقَاعِدِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْ
الْأَذْكَارِ فَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ وَلَا يَسْمَعُ الْعَاطِسُ وَلَا يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا عَاطَسَ وَفِي حَدِيثِ حَابِرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تَسْلَمْ عَلَيَّ فَإِنَّكَ
إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ .

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا يَكْرَهُ هَذَا) أَيُّ رَدِّ السَّلَامِ (إِذَا كَانَ) أَيُّ الَّذِي سَلَّمَ عَلَيْهِ (عَلَى الْغَائِطِ
وَالْبَوْلِ) وَأَمَّا إِذَا فَرَّغَ وَقَامَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي رَدِّ السَّلَامِ ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مِطَابَقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثِ
وَالْبَابِ إِذَا الْحَدِيثُ خَاصٌ وَالْبَابُ عَامٌ .

قال أبو عيسى . وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ ، ومبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الشفواء ، وجابر ، والبراء .

٦٨ - بَابُ

مَاجَاءِ فِي سُورِ الْكَلْبِ

٩١ - حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ

قوله (وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ وعبد الله بن حنظلة وعلقمة بن الشفواء وجابر والبراء) أما حديث المهاجر بن قنفذ فأخرجه أبو داود والذہلي وابن ماجه بلفظ : إنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال إنه لم يمنعني أن أزد عليك إلا أني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة ، ولفظ أبو داود وهو يبول ، وأما حديث عبد الله بن حنظلة فأخرجه أحمد بلفظ : إن رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقد بال فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال بيده إلى الخائط يعني أنه تيمم . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه رجل لم يسم انتهى . وأما حديث علقمة بن الشفواء فأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ : قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أهرق الماء نكلمه فلا يسكلمنا حتى يأتي منزله فيتوضأ وضوءه للصلاة قلنا يا رسول الله نكلمك فلا تسكلمنا ونسلك فلا ترد علينا حتى نزلت آية الرخصة « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » الآية . قال الهيثمي وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف انتهى . وأما حديث جابر وهو ابن عبد الله فأخرجه ابن ماجه وقد تقدم لفظه ، وفي الباب عن جابر بن سمرة أيضا قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد علي ثم دخل بيته ثم خرج فقال وعلينكم السلام . أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط وقال تفرد به الفضل بن أبي حسان قال الهيثمي في مجمع الزوائد : لم أجد من ذكره ، وأما حديث البراء وهو ابن عازب فأخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ إنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فلم يرد عليه السلام حتى فرغ . قال الهيثمي فيه من لم أعرفه انتهى .

(باب ماجاء في سور الكلب)

٩١ - قوله (حدثنا سوار) بفتح السين وتشديد الواو (بن عبد الله العنبري) النخعي

قال سَمِعْتُ أَيُّوبَ يَحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « يُفْسَلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَذِبُ سَبْعَ مَرَاتٍ : أُولَاهُنَّ ، أَوْ أَخْرَاهُنَّ بِالْتَرَابِ . وَإِذَا وَلَغْتَ فِيهِ الْهَرَّةُ غَسَلَ مَرَّةً » .

البصري قاضي الرصافة وغيرها ثقة من العاشرة غلط من تسلم فيه قاله الحافظ ، روى عن معتمر بن سليمان وزيد بن زريع وغيرها ، وعنه أبو داود والترمذي والنسائي ووثقه قال ابن حبان في الثقات : مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين (نا المعتمر بن سليمان) التيمي أبو عبد البصري أحد الأعلام يلقب بالطفيل ثقة مات سنة ١٨٧ سبع وثمانين ومائة (قال سمعت أيوب) بن أبي تيمية كيسان السخيتاني البصري الفقيه أحد الأئمة الأعلام ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء مات سنة ١٣١ إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون عن محمد بن سيرين الأنصاري البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى من الثالثة مات سنة ١١٠ عشرة ومائة .

قوله (إذا ولغ) يقال ولغ يبلغ بالفتح فيهما إذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه ، وقال ثعلب هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه . زاد ابن درستويه شرب أو لم يشرب كذا في الفتح (أولاهن أو أخراهن بالتراب) كذا في رواية الترمذي ، وفي رواية مسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين أولاهن .

قال الحافظ في الفتح : هي رواية الأكثر عن ابن سيرين ثم ذكر الروايات المختلفة في محل غسلة التريب ثم قال ورواية أولاهن أرجح من حيث الأثرة والأحفظية ومن حديث المعنى أيضا لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه انتهى .

فقوله أولاهن أو أخراهن بالتراب في رواية الترمذي إن كانت كلمة أو فيه للشك من الراوى فيرجع إلى الترجيح وقد عرفت أن رواية أولاهن أرجح ، وإن كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فهو تخيير منه .

قوله (وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة) هذه الجملة ليست من الحديث المرفوع بل هي مدرجة وسيجيء تحقيقه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) قال الشوكاني في النيل والحديث يدل على وجوب الغسلات السبع من ولوغ الكلب .

وإليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاوس وعمرو بن دينار والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود انتهى .

وقال النووي : فيه وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات وهذا مذهبنا ومذهب مالك والجاهير وقال أبو حنيفة يكفي غسله ثلاث مرات انتهى .

وقال الحافظ في الفتح . أما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعدل الطحاوي وغيره عنهم بأمور :

منها كون أبي هريرة راويه أفق بثلاث غسلات ثبت بذلك نسخ السبع .
وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي مارواه والاحتمال لا يثبت النسخ .

وأيضاً فقد ثبت أنه أفق بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة لروايته أصح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر .

أما النظر فظاهر وأما الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الأسانيد .

وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة بكثير .

ومنها أن العذرة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ولم تقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى .

وأجيب : بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تقييد الحكم ، وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار .

ومنها : دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل السكلاب فلما نهى عن قتالها نسخ الأمر بالغسل .

وتعقب : بأن الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جدا لأنه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان إسلامه سنة سبع كأبي هريرة بل سياق مسلم ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل السكلاب انتهى كلام الحافظ .

تنبيهه : ذكر النعموى فعل أبي هريرة عن عطاء عن أبي هريرة أنه قال إذا ولغ السكاب في الإناء غسله ثلاث مرات ، قال رواه الدارقطني وآخرون وإسناده صحيح ثم ذكر قول أبي هريرة عن عطاء عن أبي هريرة قال إذا ولغ السكاب في الإناء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ، قال رواه الدارقطني والطحاوى وإسناده صحيح انتهى .

قلت : مدار فعل أبي هريرة وقوله على عبد الملك بن أبي سليمان لم يروها غيره وهو وإن كان ثقة لكن كان له أوهام وكان يخطئ .

قال الحافظ في التقریب صدوق له أوهام .

وقال الخزرجي في الخلاصة قال أحمد ثقة يخطئ .

قال الدارقطني بعد روايته هذا موقوف ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء اه . قال البيهقي تفرد به عبد الملك من أصحاب عطاء ثم أصحاب أبي هريرة والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء وأصحاب أبي هريرة يروون سبع مرات وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف الثقات لخالفته أهل الحفظ والثقة في بعض روايته تركه شعبة بن الحجاج ولم يحتج به البخاري في صحيحه انتهى .

كذا ذكر العيني كلام البيهقي في شرح البخاري ولم يتكلم عليه ، إلا أنه نقل عن أحمد والثوري أنه من الحفاظ وعن الثوري هو ثقة فقيه متقن وعن أحمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث .

وقد عرفت أنه ثقة يخطئ وله أوهام ولم يحتج به البخاري في صحيحه فكيف ما رواه غالفا وقد ثبت عن أبي هريرة بإسناد أصح من هذا أنه أفق بغسل الإناء سبع

قلت : تفرد برفعه الكراييسى ولم يتابعه على ذلك أحد وقد صرح ابن عدى فى الكامل بأن الرفوع منكر قال الحافظ فى لسان الميزان ما لفظه : قال يعنى ابن عدى حدثنا أحمد بن الحسن ثنا الكراييسى ثنا إسحاق الأزرق ثنا عبد الملك عن عطاء عن الزهرى رفعه إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات ، ثم أخرجه ابن عدى من طريق عمر بن شبة عن إسحاق موقوفا ثم قال تفرد الكراييسى برفعه وللكرائيسى كتب مصنف ذكر فيها الاختلاف وكان حافظا لها ولم أجد له منكرا غير ما ذكرت انتهى ما فى اللسان . فقول صاحب العرف الشذى فالحديث حسن أو صحيح ليس مما يلتفت إليه .

تنبيه آخر : للعنى تعقبات على كلام الحافظ الذى نقلناه عن الفتح كلها غدوشة واهية لاحاجة إلى نقلها ثم دفعها لكن لما ذكرها صاحب بذل المجهود وصاحب الطيب الشذى وغيرهما واعتمدوا عليها فعلينا أن نذكرها ونظهر ما فيها من الخدشات ، قال العنى كون الأمر بقتل الكلاب فى أوائل الهجرة يحتاج إلى دليل قطعى ولئن سلمنا ذلك فكان يمكن أن يكون أبو هريرة وابن المغفل قد سمعا ذلك من صحابى آخر فأخبرا عن النبى صلى الله عليه وسلم لاعتمادهما صدق الراوى عنه لأن الصحابة كلهم عدول انتهى .

قلت : قد رد هذا التعقب المولوى عبد الحى الكنوى فى السعاية ردا حسنا فقال وهذا تعقب غير مرضى عندى فإن كون رواية أبى هريرة وابن المغفل بواسطة صحابى آخر احتمال مردود لورود سماع أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وشهادته على أبلغ وجه بسماعه . أخرجه ابن ماجه عن أبى رزين ، قال رأيت أبا هريرة يضرب جبهته يده ويقول يا أهل العراق أتم تزعمون أنى أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون لكم المناء وعلى الإنم أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ، وكذا ابن المغفل سمع أمر قتل الكلاب كما أخرجه الترمذى عنه وحسنه . قال : لمن رفع أغصان الشجرة عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يغضب فقال لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها كل أسود بهيم وما من بيت يرتبطون كلبا إلا نقص من عملهم كل يوم قيراط إلا كلب صيد أو كلب حرث أو كلب غنم .

فهذا يدل على أنه سمع بلا واسطة نسخ عموم القتل والرخصة في كلب الصيد ونحوه ،
وظاهر سياق مسلم عنه أن الأمر بالغسل سبعا وقع بعد ذلك ، ويدل عليه صريحا رواية
الطحاوى في شرح معاني الآثار عنه . قال إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب
ثم قال مالى وللكلاب ثم قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات وعفروه
الثامنة بالتراب ، فدل ذلك صريحا على أن الأمر بالغسل سبعا كان بعد نسخ الأمر بقتل
الكلاب لافي ابتداء الإسلام انتهى مافى السعاية .

قال العيني بعد ذكر احتمال اعتقاد النذب والنسيان : هذا إساءة الظن بأبي هريرة
فلاحتمال الناشئ من غير دليل لا يسمع انتهى .

قلت : قدره صاحب السعاية فقال إن احتمال النسيان واعتقاد النذب ليس بإساءة ظن
وليس فيه قدح بوجه من الوجوه انتهى .

قلت : وفي احتمال اعتقاد النذب كيف يكون إساءة الظن وقد قال صاحب العرف
الشذى : وجواب الحديث من قبلنا أن التسبيع مستحب عندنا كما صرح به الزيلعي
وصاحب الكنز ثم وجدته مرويا عن أبي حنيفة في تحرير ابن المهام انتهى .

قال العيني بعد ما ذكر أن قياس سؤر الكلب على العذرة قياس في مقابلة النص
وهو فاسد الاعتبار ما لفظه : ليس هو قياس في مقابلة النص بل هو من باب ثبوت
الحكم بدلالة النص انتهى .

قلت قد رده صاحب السعاية فقال هذا لو تم لدل على تطهير الإناء من سؤر الكلب
واحدا أو ثلاثا بدلالة النص وأحاديث السبع دالة بعبارتها على اشتراط السبع وقد تقرر
في الأصول أن العبارة مقدمة على الدلالة ، قال وأيضا هذا منقوض بنقض الوضوء
بالمهتمة في الصلاة مع عدم نقضه بسبب المسلم في الصلاة وهو أشد منه فالجواب
الجواب انتهى .

وإن شئت الوقوف على ما بقى من تعقباته مع بيان ما فيها من الخدشات فارجع
إلى السعاية .

تنبيه : اعلم أن الشيخ ابن المهام قد تصدى لإثبات نسخ أحاديث السبع فذكر فيه

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ : « إِذَا وَلَعْتَ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً » .

تقريرات في فتح القدير ، وقد رد تلك التقريرات صاحب السعابة ردا حسنا وقال في أول كلامه عليها ما لفظه : وفيه على ما أقول خدشات تنبهك على أن تقريره كله من خرافة ناشئ عن عصبية مذهبية ، وقال في آخر كلامه عليها ما لفظه : فتأمل في هذا المقام فإن المقام من مزال الأقدام حتى زل قدم ابن الهمام انتهى .

ولعل صاحب بذل الجهود عن هذا غافل فذكر تلك التقريرات المردودة وكذا ذكر تعقبات العيني المردودة واعتمد عليهما واغتمهما .

وكذلك يأتي في أمثال هذه المباحث بالتقريرات المخدوشة ولا يظهر ما فيها من الخدشات ولا يشير إلى من ردها فلا أدري أنه يأتي بها مع الوقوف على ردها أو مع الغفلة عن ذلك فإله تعالى أعلم .

فإن كان لا يدري فتلك مصيبة وإن كان يُدري فالصيبة أعظم وقد أطال في هذا البحث الفاضل للكنوى في السعابة الكلام وأجاد وقال في آخر البحث ما لفظه : ولعل النصف غير المتعسف يعلم بعد ملاحظة هذا البحث ضعف كلام أرباب الثلاث وقوة كلام أصحاب التسبيع والشمين انتهى .

قوله (وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة نحو هذا ولم يذكر فيه إذا ولعت الهرة غسل مرة) قال الحافظ في الدراية بعد نقل هذا الحديث عن جامع الترمذي وذكر قوله هذا : وقد أخرجه أبو داود وبين أن الهر موقوف انتهى . وقال البيهقي في المعرفة : حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة إذا ولع الهر غسل مرة . فقد أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في ولوغ الكلب ووهوا فيه والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف مبره على ابن نصر الجهمي عن قرة بن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة وواقفه عليه جماعة من الثقات انتهى .

وروى الدارقطني هذا الحديث في سننه من طريق أبي بكر النيسابوري عن حماد وبكار عن أبي عاصم عن قرة بن خالد عن محمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ .

٦٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ مُحَمَّدَةَ بِنْتِ عُبَيْدٍ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَهَّرَ الْإِنَاءَ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ يَغْسِلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ الْأُولَى بِالتُّرَابِ وَالْهَرَّةِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، قَرَّةٌ يَشْكُ . ثُمَّ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كَذَا رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ مَرْفُوعاً وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ قَرَّةٍ وَلَوَغَ الْكَلْبُ مَرْفُوعاً وَلَوَغَ الْهَرَّةَ مَوْقُوفاً انْتَهَى .

وقوله (وفي الباب عن عبد الله بن مغفل) أخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ إذا ولغ الكلب في الإناء فأغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة بالتُّرَابِ ، قال النووي في شرح مسلم : فأما رواية وغفروه الثامنة بالتُّرَابِ فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهم بالتُّرَابِ مع الماء فكأن التُّرَابَ قائم مقام غسله فسميت ثامنة لهذا والله أعلم انتهى .

وتعقب ابن دقيق العيد على هذا القول بأن قوله وغفروه الثامنة بالتُّرَابِ ظاهر في كونها غسلة مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على التتريب مجازاً وهذا الجمع من مرجحات تعيين التُّرَابِ في الأولى انتهى .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ)

قوله (نامعن) هو معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي ثقة ثبت قال أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك .

(عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري اللدني ثقة حجة من رجال الستة مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة (عن حميدة ابنة عبيد بن رفاعة) الأنصارية اللدنية زوج إسحاق بن أبي طلحة وهي والدته ولده يحيى بن إسحاق . مقبولة كذا في التقريب ،

ابن رِفَاعَةَ عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ
 أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوءًا ، قَالَتْ :
 فَبَاءَتْ هَرَّةً تَشْرَبُ ، فَأَصْنَعِي لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ ، قَالَتْ كَبْشَةُ :
 فَرَأَيْتِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ ! فَقَالَ : أَلْتَعْجِبِينَ يَا بِنْتُ أَخِي ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ،
 قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَرْجَسٍ ،

قلت هي من التابعيات وذكرها ابن حبان في الثقات كما في تهذيب التهذيب (عن كبشة
 ابنة كعب بن مالك) زوج عبد الله بن أبي قتادة وقال ابن حبان لها حجة (وكانت عند
 ابن أبي قتادة) وهو الحارث بن ربيع الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واسم ابنه عبد الله والمعنى كانت زوجة ولده (أن أبا قتادة دخل عليها) أى على كبشة
 (قالت فسكبت له وضوءاً) بضم التاء على التكلم ، والوضوء بفتح الواو ماء الوضوء أى
 صببت له وضوءاً فى الإناء ليتوضأ منه لما جاء فى رواية فسكبت له وضوءاً فى إناء قاله
 أبو الطيب السندى ، وفى المرقاة قال الأبهري بضم التاء على التكلم ويجوز السكون على
 التأنيث انتهى .

قال القارى : لكن أكثر النسخ الحاضرة الصحيحة بالتأنيث ويؤيد التكلم ما فى
 المصاييح قالت فسكبت انتهى .

(فأصغى) بالعين المعجمة أى أمال (لها) أى الهرة الإناء ليسهل عليها الشرب
 (فرأى أنظر إليه) أى فرأى أبو قتادة والحال أنى أنظر إلى شرب الهرة الماء نظر
 النكر أو التعجب (فقال أتعجبين) أى بشرها من وضوئى (يا ابنة أخى) المراد إخوة
 الإسلام ومن عادة العرب أن يدعوا بيا ابن أخى ويا ابن عمى وإن لم يكن أخاً أو عمّاً له
 فى الحقيقة (إنها) أى الهرة (ليست بنجس) .

قال المنذرى ثم النووى ثم ابن دقيق العيد ثم ابن سيد الناس : بفتح الجيم من
 النجاسة كذا فى زهر الربى على المجتبى وكذا ضبط السيوطى فى قوت المفتدى .

وقال القارى فى المرقاة وذكر الكازرونى أن بعض الأئمة قال هو بفتح الجيم
 والنجس النجاسة فالتقدير أنها ليست بذات نجس وفيما معنا وقرأنا على . شايخنا هو بكسر
 الجيم وهو القياس أى ليست بنجسة ولم يلحق التاء نظراً إلى أنها فى معنى السور انتهى .

إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ .

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ : « وَكَانَتْ عِنْدَ أَبِي قَتَادَةَ »
وَالصَّحِيحُ « ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

(إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ) قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَبَّهَا بِالْمَالِكِ مِنْ خَدَمِ الْبَيْتِ الَّذِينَ يَطُوفُونَ عَلَى أَهْلِهِ لِلخِدْمَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى « طُوفُونَ عَلَيْكُمْ » وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَبَّهَا بِمَنْ يَطُوفُونَ لِلْحَاجَةِ يَرِيدُ أَنْ الْأَجْرَ فِي مَوَاسِمِهَا كَالْأَجْرِ فِي مَوَاسِمَةِ مَنْ يَطُوفُ لِلْحَاجَةِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الشَّهِورُ وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ لَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ سِوَاهُ (وَالطَّوَافَاتِ) شَكَّ مِنَ الرَّائِي كَذَا قَالَهُ ابْنُ الْمَلِكِ .

وَقَالَ فِي الْأَزْهَارِ يَشْبَهُ ذِكْرُهَا بِالطَّوَافِينَ وَإِنَّمَا بِالطَّوَافَاتِ
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَلَيْسَتْ لِلشَّكِّ لَوْرُودُهُ بِالْوَاوِ فِي رَوَايَاتٍ أُخْرَى بَلْ لِلتَّنَوُّعِ وَيَكُونُ ذِكْرُ الصَّنَفَيْنِ مِنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ) أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ صَالِحٍ بَنِ دِينَارِ التَّمَارِ عَنْ أُمِّهِ أَنَّ مَوْلَاتِهَا أُرْسِلَتْهَا بِهَرِيرَةَ إِلَى عَائِشَةَ فَوَجَدَتْهَا تَصَلِّي فَأَشَارَتْ إِلَى أَنْ ضَعِبَهَا فَجَاءَتْ هَرَةَ فَأَكَلَتْ مِنْهَا فَلَمَّا انْصَرَفَتْ أَكَلَتْ مِنْ حَيْثُ أَكَلَتِ الْهَرَةُ فَقَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا .

قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَسَبِ الرَّايَةِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا لَفْظُهُ .
وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَقَالَ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أُمِّهِ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَارِثَةَ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَتَوَضَّأُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِثْنَاءٍ وَاحِدٍ قَدْ أَصَابَتْ مِنْهُ الْهَرَةُ قَبْلَ ذَلِكَ .

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ وَحَارِثَةُ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْتَهَى كَذَا فِي نَسَبِ الرَّايَةِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِلَفْظِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي دَارَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَدُونَهُمْ دَارَ فَشَقَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِي

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين ومن بعدهم مثل : الشافعي وأحمد وإسحاق : لم يروا بسور
الهرّة بأساً .

دار فلان ولا تأتي دارنا فقال عليه الصلاة والسلام لأن في داركم كلباً قالوا فإن في
دارهم سنوراً فقال عليه السلام: السنور سبع ورواه الحاكم مختصراً بلفظ: السنور سبع .
ورواه أحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم الهر سبع وفي جميع
هؤلاء عيسى بن المسيب وعليه مدار جميع طرق الحديث وهو ضعيف .
وقد ذكر الزيلعي طرق هذا الحديث مع الكلام على عيسى بن المسيب من شاء
الاطلاع عليه فليرجع إليه .

وفي الباب عن أنس بن مالك قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض
بالمدينة يقال لها بطحان فقال يا أنس اسكب لي وضوء فسكبت له فلما قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم حاجته أقبل إلى الإناء وقد أتى هر فولغ في الإناء فوقف له رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقفة حتى شرت الهر ثم سأله فقال يا أنس إن الهر من متاع البيت
لن يقدر شيئا ولن ينجسه ، كذا في نصب الراية .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجه والدارمي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني قال الحافظ في بلوغ المرام
صححه الترمذي وابن خزيمة وقال في التلخيص وصححه البخاري والترمذي والعقيلي
والدارقطني .

قوله (وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن
بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يرو بسور الهرّة بأساً) يعني أن سور الهرّة
ظاهر من غير كراهة عند هؤلاء الأئمة وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة والليث
 وغيره من أهل مصر والأوزاعي وغيره من أهل الشام والثوري ومن واقفه من أهل
العراق والشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيدو علقمة وإبراهيم وعطاء
ابن يسار والحسن فيما روى عنه الأشعث والثوري فيما روى عنه أبو عبد الله محمد بن

نصر المروزي كذا ذكره الحافظ ابن عبد البر وبه قال أبو يوسف حكاه العيني والطحاوي .

وهو رواية عن محمد ذكره الزاهدي في شرح مختصر القدوري والطحاوي كذا في التعليق المجد . وقال الحنفية إن سؤر الهرة طاهر مع الكراهة .

واحتج الأولون بأحاديث الباب وقولهم هو الحق والصواب .

واحتج الحنفية بأن أحاديث الباب تدل على طهارته والأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة وكذلك كونها سبعا يدل بظاهره على نجاسته فأثبتوا حكم الكراهة عملا بهما

ورد احتجاجهم هذا بأن الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة لم يثبت ، وأما ما ورد في حديث أبي هريرة المذكور في الباب المتقدم من الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة بلفظ وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة فقد عرفت أنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم بل هو مدرج .

وقال القاري في المرقاة بعد ذكر بعض أحاديث الباب ما لفظه : وأما خبر يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا ومن ولوغ الهرة مرة فمدرج من قول أبي هريرة كما بينه البيهقي وغيره وأن خفي على الطحاوي ، ولذا قل سؤر الهرة مكروه كراهة تحريم ، قال وأما ما اشتهر بين الناس من أنه عليه الصلاة والسلام قطع ذيل ثوبه الذي رقدت عليه هرة فلا أصل له انتهى . فأما كونها سبعا فلم يثبت بحديث صحيح وما جاء فيه فهو ضعيف لا يقاوم الأحاديث التي هي نصوص صريحة في أن الهرة ليست بنجسة .

على أنه لا يلزم من كونها سبعا أن تكون نجسة قال القاضي الشوكاني في النيل : حديث الباب مصرح بأنها ليست بنجس فيخصص به عموم حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السباع وأما مجرد الحكم عليها بالسبعية فلا يستلزم أنها نجس إذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية على أنه قد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة فقيل إن الكلاب والسباع رد عليها فقال : لها ما أخذت في بطونها ولها ما بقي شراب وطهور ، وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة وقال له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ : أتوضأ بما أفضلت الجر قال نعم وبما أفضلت السباع كلها، وأخرج الدارقطني

وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ
وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَثَمَّ مِنْ مَالِكٍ .

وغیره عن ابن عمر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسار ليلاً
فمروا على رجل جالس عند مقراءة له وهى الحوض الذى يجتمع فيه الماء فقال عمر أولعت
لسباع عليك الليلة في مقراتك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقراءة لا تخبره
هذا متكلف لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور ، هذه الأحاديث مصرحة
بطهارة ما أفضلت السباع انتهى ما في النيل .

فائدة : قال العلماء يستحب اتخاذ الهرة وتربيتها أخذاً من الأحاديث ، وأما حديث
حب الهرة من الإيمان فموضوع على ما قاله جماعة كالصغاني ، ذكره القارى .

قوله : (قد جود مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) أى صححه
وجعله جيداً ، قال الزيلعى في نصب الراية . رواه الحاكم في المستدرک وقال وقد صحح
مالك هذا الحديث واحتج به في موطنه وقد شهد البخارى ومسلم لمالك أنه الحكم
في حديث المدنيين فوجب الرجوع إلى هذا الحديث في طهارة الهرة قال الشيخ تقي الدين
في الإمام ورواه ابن خزيمة وابن منده في صحيحهما ولكن ابن منده قال وحيدة وخالتها
كبشة لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث ومحلهما محل الجهالة ولا يثبت هذا الخبر
من وجه من الوجوه . قال الشيخ وإذا لم يعرف حالهما إلا في هذا الحديث فلعل طريق من
صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالثبوت انتهى ما في نصب
الراية ، وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكر قول ابن منده متعباً عليه : فأما قوله
لا يعرف لهما إلا هذا الحديث فمتعب بأن لحيدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه
أبوداود وهاتين رواه أبو نعيم في المعرفة وأما حالهما فحميدة روى عنها مع إسحاق ابنه
يحيى وهو ثقة عند ابن معين وأما كبشة فقيل إنها صحابة فإن ثبت فلا يضر الجهل
بها والله أعلم انتهى . قلت قد تقدم أن حميدة ذكرها ابن حبان في الثقات وقال الحافظ
في التقريب مقبولة ، وأما كبشة فقال ابن حبان لها صحبة وتبعه الزبير بن بكار وأبو موسى كما
في تهذيب التهذيب وقد صحح الحديث البخارى والترمذى وابن خزيمة وغيرهم كما عرفت ،
فقول من عرف مقدم على من لم يعرف .

فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

٩٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
 هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : « بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
 خَفَّيْهِ . فَقِيلَ لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا ؟ قَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ ،
 لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ . هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ، يَعْنِي
 « كَانَ يُعْجِبُهُمْ » .

(بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ)

قال الحافظ في الفتح : نقل ابن المنذر عن ابن البارك قال : ليس في المسح على الخفين
 عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته ، وقال
 ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن
 الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ، وقال ابن المنذر : اختلف العلماء أيهما أفضل
 المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين ، قال والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل
 من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال وإحياء ما طعن فيه المخالفون
 أفضل من تركه انتهى .

قوله (عن إبراهيم) هو النخعي (عن همام بن الحارث) النخعي الكوفي ، روى عن
 عمر وعمار وغيرهما وعنه إبراهيم النخعي وغيره ، وثقه ابن معين مات سنة ٦٥ خمس
 وستين كذا في الخلاصة ، قلت هو من حال الكتب الستة (بال جرير بن عبد الله)
 البجلي الصحابي الشهير في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى ذي الخلصة فهدمها ،
 وفيه عنه قال ما حجبتني رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت ولا رآني إلا تبسم
 (أنفعل هذا) أي أمسح على الخفين (قال وما يمنعني) أي أي شيء يمنعني عن المسح (قال
 وكان يعجبهم حديث) جرير في رواية البخاري قال إبراهيم فكان يعجبهم وفي رواية لمسلم
 فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم (لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة) معناه أن

قال : وفي الباب عن عمر ، وعلي ، وحذيفة ، ولعيرة ، وبلال ، وسعد ، وأبي أيوب ، وسلمان ، وبريدة ، وعمر بن أمية ، وأنس ، وسهل بن سعد ، ويحيى بن مرة ، وعبد الله بن الصامت ، وأسامة بن شريك ، وأبي أمامة ، وجابر ، وأسامة بن زيد : وابن عباد ، ويقال « ابن عمار » ، و « أبي بن عمار » .

قال أبو عيسى : وحديث جرير حديث حسن صحيح .

٩٤ - وَيُرْوَى عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ : « رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : رَأَيْتُ

الله تعالى قال في سورة المائدة « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم » فلو كان إسلام جرير مقدما على نزول المائدة لاحتمل كون حديثه في مسح الخف منسوخا بآية المائدة، فلما كان إسلامه متأخرا علمنا أن حديثه يعمل به وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف ، فتكون السنة مخصصة للآية قاله النووي .

قوله (وفي الباب عن عمر وعلي وحذيفة ولعيرة إلخ) قال الحافظ الزيلعي : قال ابن عبد البر في كتاب الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة ، وفي الإمام قال ابن المنذر روي عن الحسن أنه قال حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ثم ذكر الزيلعي من هذه الأحاديث ما تيسر له فإن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى تحريجه للهداية .

قوله (حديث جرير حديث حسن صحيح) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم .

قوله (ويروى عن شهر بن حوشب) الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام قاله الحافظ ، وقال في الخلاصة وثقه ابن معين وأحمد وقال يعقوب بن سفيان : شهر وإن قال ابن عون تركوه فهو ثقة ، وقال ابن معين ثبت ، وقال النسائي ليس بالقوي وقال أبو زرعة لا بأس به انتهى ، وقد تقدم ترجمته بأبسط من هذا (فقلت له) أي لجرير (في ذلك) أي في مسحه على الخفين

النبي صلى الله عليه وسلم تَوْضاً وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ : أَقْبَلَ
 الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ . فَقَالَ : مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ . « . حَدَّثَنَا
 بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ
 شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ

قَالَ : وَرَوَى بَقِيَّةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ
 شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ .

هذا حديثٌ مُفَسَّرٌ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ تَأَوَّلَ
 أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَّيْنِ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ،
 وَذَكَرَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى
 الْخُفَّيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ .

وأنكرت عليه (أقبل المائدة أو بعد المائدة) أى رأيت مسحه صلى الله عليه وسلم على
 خفيه قبل نزول سورة المائدة أم بعده (فقال ما أسلمت إلا بعد المائدة) يعنى إنما رأيت
 مسحه صلى الله عليه وسلم على خفيه بعد نزل المائدة لأن إسلامى لم يكن إلا بعد نزولها ،
 رواه أبو داود من وجه آخر بلفظ : إن جريراً بال ثم توضأ فمسح على الخفين وقال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح . قالوا إنما كان ذلك قبل نزول المائدة . قال
 ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة (ناخلة بن زياد الترمذى) قاضيا الأزدي أبو عبد الرحمن
 صدوق (عن مقاتل بن حيان) بتشديد التحتانية البطى أبى بسطام البلخى الحزاز بزازين
 منقوطين ، صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه كذا في التقريب ، روى
 عن مجاهد وعروة وسالم وعنه إبراهيم بن آدم وابن المبارك . وثقه ابن معين كذا
 في الخلاصة (وقال) أى أبو عيسى الترمذى (وروى بقية) هو بقية بن الوليد قال
 النسائى إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة وقال الجوزجاني إذا حدث عن الثقات فلا بأس
 وقال أبو مسهر النسائى بقية ليست أحاديثة هية . فكن منها على تقية . كذا في
 الخلاصة ، وقال في التقريب صدوق كثير التدليس (عن إبراهيم بن آدم) بن منصور

٧١ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمَقِيمِ

٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ
ابْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى
الْخَفَيْنِ . فَقَالَ . لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ » .

وَذُكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُعِينٍ أَنَّهُ صَحَّحَ حَدِيثَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ
فِي الْمَسْحِ .

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ اسْمُهُ : عَبْدُ بْنُ عَبْدِ « وَيُقَالُ : « عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ عَبْدِ » .

العجلي أو التميمي البلخي ثم الشامي أحد الزهاد الأعلام روى عن منصور وأبي جعفر
محمد بن علي وغيرهما ، وعنه الثوري والأوزاعي وشقيق البلخي وغيرهم . قال النسائي
ثقة مأمون أحد الزهاد مات سنة ١٦٢ اثنتين وستين ومائة .

(باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم)

قوله (عن سعيد بن مسروق) الثوري والد سفيان ثقة (عن عمرو بن
ميمون) الأودي الكوفي . مخضرم مشهور ثقة عابد نزل الكوفة مات سنة ٦٤ أربع
وستين وقيل بعدها (عن أبي عبد الله الجدلي) بفتح الجيم والداد منسوب إلى جديلة
حتى من طي .

قوله (أنه سئل عن المسح على الخفين) أي مدته (فقال للمسافر ثلاث وللمقيم يوم)
وفي رواية أبي داود للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة أي للمسافر ثلاثة أيام وليلتين
وللمقيم يوم وليلة .

قوله (وأبو عبد الله الجدلي اسمه عبد بن عبد) قال الحافظ في التقریب أبو عبد الله

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي بَكْرَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ ، وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَجَرِيرٍ .

٩٦ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ

الجدلي اسمه عبد أو عبد الرحمن بن عبد ثقة . روى بالتشيع من كبار الثالثة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وابن ماجه .

قوله (وفي الباب عن علي وأبي بكر وأبي هريرة وصفوان بن عسال وعوف بن مالك وابن عمر وجرير) أما حديث علي فأخرجه مسلم من طريق شريح بن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوما وليلة للمقيم . وأما حديث أبي بكر فأخرجه الأثرم في سننه وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الإسناد كذا في المتقي ولفظه فيه : رخص للمسافر ثلاثة أيام وليالين وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فليس خفيه أن يمسح عليهما . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن أبي شيبة والبخاري ، وأما حديث صفوان بن عسال فأخرجه الترمذي ، وأما حديث عوف بن مالك فأخرجه أحمد والبخاري والطبراني في معجمه الوسط ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضا الطبراني في معجمه الوسط ، وأما حديث جرير فأخرجه الطبراني في الأوسط والكبير .

قول (نأبو الأحوص) اسمه سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي الحافظ روى عن الأسود بن قيس وزباد بن علاقة وخلق ، وعنه ابن مهدي وهناد بن السري وخلق . قال ابن معين ثقة متقن وقال العجلي صاحب سنة واتباع . مات ١٧٩ سنة تسع وسبعين ومائة قلت هو من رجال الكتب الستة (عن عاصم بن أبي النجود) اسمه بهدلة في قول الجمهور وقال عمرو بن علي بهدلة اسم أمه . قال أبو حاتم محله الصدق وليس محله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالحافظ قد تكلم فيه ابن علي . قال العقيلي لم يكن فيه إلا سوء الحفظ ، وقال البخاري لا نعلم أحدا ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ كذا في مقدمة فتح الباري . وقال في التريب صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين

عن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالَيْنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وَقَدْ رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ وَتَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ عَنْ

مقرون انتهى (عن زر) بكر أوله وتشديد الراء (بن حبيش) بمهملة ووحدة ومعجمة مصغرا الأسدي الكوفي ثقة جليل مخضرم

قوله (إذا كنا سفرا) بسكون الفاء جمع سافر كصحب جمع صاحب أى إذا كنا مسافرين وأما قول صاحب الطيب الشاذى إن سفرا جمع مسافر فهو غلط (ولكن من غائط وبول ونوم) عطف على مقدر يدل عليه إلا من جنابة وقوله من غائط متعلق بمحذوف تقديره وأمرنا أن نزع خفافنا من جنابة ولا نزع من غائط وبول ونوم وفى رواية النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نسمح على خفافنا ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشافعى وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والبيهقى قاله الحافظ فى التلخيص : وقال فيه قال الترمذى البخارى حديث حسن وصححه الترمذى والخطابى ومداره عندهم على عاصم بن أبى زر بن حبيش عنه . وذكر ابن منده أبو القاسم أنه رواه عن عاصم أكثر من أربعين نقسا وتابع عاصما عليه عبد الوهاب بن بخت وإسماعيل بن أبى خالد وطلحة بن مصرف والمهال بن عمرو ومحمد بن سوقة وذكر جماعة معه ومراده أصل الحديث لأنه فى الأصل طويل مشتمل على التوبة والمرء مع من أحب وغير ذلك . لكن حديث طلحة عند الطبرانى بإسناد لا بأس به انتهى .

قوله (وقد روى الحكم بن عتيبة) بالثناة ثم للوحدة مصغرا أبو محمد الكندى الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة (وحماد) هو ابن أبى سليمان مسلم الأشعرى أبو إسماعيل الكوفي الفقيه روى عن أنس وأبى وائل والنخعي وعنه ابنه

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ . وَلَا يَصِحُّ .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ شُعْبَةُ : لَمْ يَسْمَعْ
إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ .

وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ : كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمَعَنَا
إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : أَحْسَنُ نَحْوِي فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ
ابْنِ عَسَالٍ الْمُرَادِيِّ .

إِسْمَاعِيلُ وَمَغِيرَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُسْعَرُ وَشُعْبَةُ وَتَفَقَّهُوا بِهِ . قَالَ النَّسَائِيُّ ثِقَةٌ مَرْجِيءٌ مَاتَ
سَنَةَ ١٢٠ عَشْرِينَ وَمِائَةً كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ (وَلَا يَصِحُّ) بَيْنَ التِّرْمِذِيِّ وَجِهَ عَدَمُ صَحَّتِهِ
بِقَوْلِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ . وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا السَّنَدِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ قَالَ الْحَافِظُ
فِي التَّلْخِصِ . حَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلسَّافِرِ أَنْ
يَمْسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلَوْ اسْتَرْذَنَاهُ لَزَادَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِزِيَادَةٍ وَابْنُ مَاجَةَ بَلَفْظًا وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ
عَلَى مَسَآلَتِهِ لَجَلَّهَا خَمْسًا . وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ بِاللَّفْظَيْنِ جَمِيعًا وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ بَدُونَ
الزِّيَادَةِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَصِحُّ عِنْدِي لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْجَدَلِيُّ مِمَّا عَنْ خُزَيْمَةَ
وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ هُوَ صَحِيحٌ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ الرِّوَايَاتُ مُتَّفَاقَةٌ
مَشْكُورَةٌ بِرَوَايَةِ التِّمِّيِّ لَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ وَقَالَ ابْنُ أَبِي
حَاتِمٍ فِي الْمَلَلِ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ التِّمِّيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ الْجَدَلِيِّ
عَنْ خُزَيْمَةَ مَرْفُوعًا وَالصَّحِيحُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ الْجَدَلِيِّ بِلا واسطةٍ وَادْعَى النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ
الْمُهَذَّبِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَصْحِيحِ ابْنِ حَبَانَ لَهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَعَ تَقْلِ التِّرْمِذِيِّ
عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ صَحِيحٌ أَيْضًا كَمَا تَقْدُمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى مَا فِي التَّلْخِصِ .

قال أبو عيسى : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْقُمَّهَاءِ ، مِثْلُ : سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ : قَالُوا ؛ يَمْسَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُمْ لَمْ يُوقَتُوا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .

قوله (وهو قول العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا يمسح المقيم يوما والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) وإليه ذهب جمهور العلماء وهو الحق والصواب واستدلوا على هذا التوقيت بأحاديث الباب قال الحافظ في الدراية وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة .

فائدة : قال النووي مذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف لامن حين اللبس ولا من حين المسح انتهى . قلت : وهو قول أبي حنيفة ، ونقل عن الأوزاعي وأبي ثور وأحمد أنهم قالوا إن ابتداءها من وقت اللبس (وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين وهو قول مالك بن أنس) قال الشوكاني في النيل قال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بداله والقيم والمسافر في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر ابن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري انتهى ، وروى ذلك عن الشعبي وربيعة والليث وأكثر أصحاب مالك ذكره العيني .

والحجة لهم في هذا حديث أبي بن عمار أنه قال يارسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوما قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة قال نعم وما شئت ، أخرجه أبو داود وقال ليس بقوى قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم في المستدرك قال أبو داود لبس بالقوى وضعفه البخاري فقال لا يصح ، وقال أبو داود : اختلف في إسناده وليس بالقوى ، وقال أبو زرعه الدمشقي عن أحمد رجاله لا يعرفون ، وقال أبو الفتح الأزدى هو حديث ليس بالقائم ونقل النووي في شرح المذهب اتفاق الأئمة على ضعفه . قلت وبالف الجوزقاني فذكره في الموضوعات

قالَ أَبُو عِيْسَى : وَالتَّوَقُّيْتُ أَصَحُّ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ
حَدِيثِ عَاصِمٍ .

٧٢ - بَابُ

مَاجَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ : أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ

٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي
ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَجَاءَ بْنِ حِيوَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

انتهى . ولهم في عدم التوقيت أحاديث أخرى لكن ليس فيها ما يشفي الغليل ويروى
الغليل فإن منها ما هو صحيح فليس بصريح في القصد وما هو صريح فليس بصحيح
(والتوقيت أصح) يعني التوقيت هو الصحيح ، فإن أحايثه كثيرة صحيحة وليس في عدم
التوقيت حديث صحيح .

(باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله)

أى أعلى كل واحد من الخفين وأسفله . وكان للترمذى أن يقول أعلاهما وأسفلهما
أو يقول باب المسح على الخف أعلاه وأسفله .

قوله (حدثنا أبو الوليد الدمشقي) اسمه أحمد بن عبد الرحمن بن بكار روى عن
الوليد بن مسلم ومروان بن معاوية وعبد الرزاق ، وعنه أترمذى والنسائي وابن ماجه
قال الحافظ صدوق تسكلم فيه بلا حجة (نا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس
الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس (أخبرني ثور بن يزيد) أبو خالد الحمصي ثقة ثبت إلا
أنه يرى القدر (عن رجاء بن حيوة) بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو
الكندى الفلستيني . ثقة فقيه من الثالثة (عن كاتب المغيرة) اسمه وراد بتشديد الراء
التقفي الكوفي ثقة من الثالثة ، وفي رواية ابن ماجه عن وراد كاتب المغيرة .

قال أبو عيسى : وَهَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ .

قوله (مسح أعلى الخف وأسفله) هذا الحديث دليل لمن قال إن المسح على أعلى الخف وأسفله لكن الحديث ضعيف كما ستعرف .

قوله (وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين) وبه قال ابن عمر ، قال الحافظ في التلخيص : روى الشافعي في القديم وفي الإملاء من حديث نافع عن ابن عمر أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله انتهى (وبه يقول مالك والشافعي وإسحاق) في موطأ الإمام مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه ثم أمرها . قال يحيى قال مالك وقول ابن شهاب أحب ما سمعت إلى ذلك انتهى . قال الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار لم يختلف قول مالك أن المسح على الخفين على حسب ما وصفه ابن شهاب أنه يدخل يديه تحت الخف والأخرى فوقه إلا أنه لا يرى الإعادة على من اقتصر على ظهور الخفين إلا في الوقت ، وأما الشافعي فقد نص أنه لا يجزئه المسح على أسفل الخف ويجزئه على ظهره فقط ، ويستحب أن لا يقتصر أحد على مسح ظهور الخفين وبطونها معا كقول مالك ، وهو قول عبد الله بن عمر ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه كان يمسح ظهور خفيه وبطونها كما نقله بعض العلماء في تعليقه على موطأ محمد عن الاستذكار ، وقال الشاه ولي الله الدهلوي في السوى : قال الشافعي مسح أعلى الخف فرض ومسح أسفله سنة وقال أبو حنيفة لا يمسح إلا الأعلى .

قلت : تمسك القائلون بالمسح على أعلى الخف وأسفله بحديث الباب وهو حديث فيه كلام لأئمة الحديث كما ستعرف ولم أجدي في هذا الباب حديثاً مرفوعاً صحيحاً خالياً عن الكلام وقد صح عن علي بإسناد صحيح أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما وكذلك ثبت كما ستقف عليه في الباب الآتي عن الثوري بن شعبة بإسناد حسن فالقول الراجح قول من قال بالمسح على أعلى الخف دون أسفله والله تعالى أعلم .

وهذا حديث معلول ، لم يُسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد
ابن مسلم .

قال أبو عيسى : وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟
فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء
ابن حيوة قال : حدثت عن كاتب المغيرة : مرسل عن النبي صلى الله
عليه وسلم ، ولم يذكر فيه المغيرة .

قوله (وهذا حديث معلول) والمعلول ويقال له الملل بفتح اللام إسناد فيه علل وأسباب
غاضة خفية قاذحة في الصحة يتنبه لها الخذاق المهرة من أهل هذا الشأن كإرسال في
الموصول ووقف في الرفوع ونحو ذلك ، وحديث المغيرة هذا أخرجه أبو داود وابن ماجه
أيضا (لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم) أى لم يرو هذا الحديث مرفوعا متصلا
عن ثور أحد إلا الوليد بن مسلم (قال حدثت عن كاتب المغيرة) بصيغة المجهول ففيه
انقطاع (مرسل) أى فهو مرسل وفى بعض النسخ مرسلا ، قال الحافظ فى التلخيص
حديث المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الحف وأسفله رواه أحمد وأبو داود
والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وابن الجارود من طريق ثور بن يزيد
عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة وفى رواية ابن ماجه عن وراد كاتب المغيرة
قال الأثرم عن أحمد أنه كان يضعفه ويقول ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن
ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة ، قال أحمد وقد
كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور قلت
له إنما يقول هذا الوليد فأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة فقال
لى نعيم هذا حديثي الذى أسأل عنه فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق
بين السطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة فى الإسناد
لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع اضربوا على هذا الحديث ، وقال ابن
أبي حاتم فى العلل عن أبيه وأبى زرعة حديث الوليد ليس بمحفوظ ، وقال موسى بن هارون
وأبو داود لم يسمع ثور من رجاء حكاه قاسم بن أصبغ عنه ، وقال البخارى فى التاريخ

٧٣ - باب

مَاجَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ : ظَاهِرُهَا

٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ

الْأَوْسَطَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ ثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ
الْمُغِيرَةِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى خَفَيْهِ ظَاهِرُهَا قَالَ وَهَذَا
أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ رَجَاءٍ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ فَقَالَ عَنْ عُرْوَةَ
ابْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ
أَبِي الزِّنَادِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ غَيْرَ الْوَلِيدِ ، قُلْتُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
فِي الْأَمِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ ثَوْرٍ مِثْلَ الْوَلِيدِ ، وَذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ
أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنَ سَمِيعٍ رَوَاهُ أَبُو ثَوْرٍ كَذَلِكَ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدَ
يَقُولَانِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَسْمَعْهُ ثَوْرٌ مِنْ رَجَاءٍ ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ رَوَى
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ عَنْ الْمَغِيرَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَسْفَلَ الْخُفِّ ، وَقَالَ
ابْنُ حَزْمٍ أَخْطَأَ فِيهِ الْوَلِيدُ فِي مَوْضِعَيْنِ فَذَكَرَهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، قُلْتُ : وَوَقَعَ فِي سَنَنِ
الدَّارِقُطْنِيِّ مَا يَوْمُ رَفْعِ الْعَلَةِ وَهِيَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَنَا دَاوُدُ بْنُ الرَّشِيدِ
عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدٍ ثَنَا رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ فَذَكَرَهُ ، فَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ ثَوْرًا
سَمِعَهُ مِنْ رَجَاءٍ فَزَوَّلَ الْعَلَةَ ، وَلَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ الصَّفَّارِ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ
ابْنِ يَحْيَى الْحُلَوَانِيَّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ فَقَالَ عَنْ رَجَاءٍ وَلَمْ يَقُلْ حَدَّثَنَا رَجَاءٌ ، فَهَذَا
اخْتِلَافٌ عَلَى دَاوُدَ يَمْنَعُ الْقَوْلَ بِصُحَّةِ وَصْلِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْأُئِمَّةِ أَنْتَهَى كَلَامُ
الْحَافِظِ بِلَفْظِهِ .

(باب في المسح على الخفين ظاهرها)

قوله (نا عبد الرحمن بن أبي الزناد) بفتح النون القرشي مولاهم المدني ، قال الحافظ
في التقریب : صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها (عن أبيه) أي أبي الزناد
واسمه عبد الله بن ذكوان ثقة فقيه .

صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ : عَلَى ظَاهِرِهَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ . وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ « عَلَى ظَاهِرِهَا » : غَيْرُهُ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ .

قوله (يمسح على الخفين على ظاهرهما) أى على أعلاهما ، وهذا الحديث دليل على أن المسح على أعلى الخفين دون أسفلهما .

قوله (حديث المغيرة حديث حسن) وأخرجه أبو داود وسكت عنه ، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره ، وقال البخارى فى التاريخ الأوسط ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما ، قال وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة كذا فى التلخيص . وقد تقدم هذا فى كلام الحافظ الذى نقلناه فى الباب المتقدم ، وفى الباب عن على قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما ، أخرجه أبو داود قال الحافظ فى بلوغ المرام بإسناد حسن ، وقال فى التلخيص إسناده صحيح ، وفى الباب أيضا عن عمر ابن الخطاب عند ابن أبي شيبة والبيهقى قاله الشوكانى فى النيل .

قوله (ولا نعلم أحدا يذكر عن عروة عن المغيرة على ظاهرهما غيره) أى غير عبد الرحمن بن أبي الزناد يعنى لفظ على ظاهرهما تفرد بذكره عبد الرحمن .

قوله (وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وأحمد) وبه يقول أبو حنيفة ومن تبعه وإسحاق وداود وهو قول على بن أبي طالب وقيس بن سعد ابن عبادة والحسن البصرى وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح وجماعة كذا فى الاستذكار .

والحجة لهم حديث المغيرة المذكور فى هذا الباب وحديث على الذى ذكرناه وحديث

قال محمد : وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ .

عمر الذي عند ابن أبي شيبة والبيهقي قال الشوكاني في النيل . ليس بين الحديثين تعارض غاية الأمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح تارة على باطن الحف وظاهره وتارة على ظاهره ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من إحدى الصفتين فكان جميع ذلك جائزاً أو سنة انتهى كلام الشوكاني .

قلت : نعم ليس بين الحديثين تعارض ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من إحدى الصفتين . لكن لاشك في أن حديث المسح على ظاهر الحف حديث صحيح ، وأما حديث المسح على ظاهرهما وباطنهما فقد عرفت ما فيه من الكلام فالعمل بحديث المسح على ظاهر الحف هو الراجح المتعين ، هذا ما عتدى والله أعلم .

قوله (وكان مالك يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد) أى بضعفه ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة يعنى الفقهاء وقال أين كنا عن هذا انتهى .

قلت قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الحديث ، ففي هذا الكتاب وقال ابن محرز عن يحيى بن معين ليس مما يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء . وقال معاوية بن صالح وغيره عن ابن معين ضعيف وقال الدورى عن ابن معين لا يحتج بحديثه وهو دون الدراوردي ، وقال صالح بن أحمد عن أبيه مضطرب الحديث وقال محمد بن عثمان عن ابن المديني كان عند أصعابنا ضعيفا وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه ما حدث بالمدينة فهو صحيح وما حدث ببغداد أفسده البغداديون ، وفيه وقال الترمذي والعجلي ثقة وصحح الترمذي عدة من أحاديثه وقال في اللباس ثقة حافظ انتهى .

(قد تم الجزء الأول من تحفة الأحوزى بعونه تعالى وله الحمد)

٧٤ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ

٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَنَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلَ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ » .

(بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ)

قوله (عن سفیان) هو الثوري وقد وقع في بعض نسخ أبي داود عن سفیان الثوري وكذا وقع في رواية الطحاوي (عن أبي قيس) اسمه عبد الرحمن بن رومان الأودى مشهور بكنيته وثقه ابن معين والعجلي والدارقطني وقال أحمد يخالف في أحاديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال النسائي ليس به بأس كذا في مقدمة فتح الباري . وقال في التقریب صدوق ربما خالف (عن هزيل) بالتصغير (بن شرحبيل) بضم العجمة وفتح الراء المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها باء موحدة الكوفي ثقة مخضرم .

قوله (توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجورين) ثنية الجورب ، قال في القاموس الجورب لفافة الرجل ج جواربة وجوارب وتجورب لبسه وجوربه ألبسته ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذی الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفاء . وهو التسخان . وفي تفسير الجورب أقوال أخرى وستقف عليها .

(النعلين) ثنية النعل ، قال في القاموس النعل ما وقيت به القدم من الأرض كالنعلة مؤنثة ج نعال بالكسر انتهى . وقال الجزري في النهاية النعل مؤنثة وهي التي تلبس في المشي تسمى الآن تاسومه انتهى .

قال الطيبي معنى قوله والنعلين هو أن يكون قد لبس النعلين فوق الجورين وكذا قال الخطابي في المعالم . قلت هذا المعنى هو الظاهر . قال الطحاوي في شرح الآثار في باب المسح على النعلين مسح على نعلين تحتهما جوربان ، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوريه لا نعليه وجورباه لو كانا عليه بلا نعلين جاز له أن يمسح عليهما ، فكان مسحه

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ذلك مسحا أراد به الجورين فأتى ذلك على الجورين والتعلين فكان مسحه على الجورين هو الذي تظهر به ومسحه على التعلين فضل انتهى كلام الطحاوى .

وأما قول ابن مالك فى شرح قوله والتعلين أى وتعليهما فيجوز المسح على الجورين بحيث يمكن متابعة المشى عليهما انتهى ، وكذا قول أبى الوليد إن معنى الحديث أنه مسح على جورين متعلين لا أنه جورب على الانفراد ونعل على الانفراد انتهى فبعد ، قال الحافظ ابن القيم فى تهذيب السنن بعد ذكر قول أبى الوليد هذا ما لفظه : هذا التأويل مبنى على أنه يستحب مسح أعلى الخف وأسفله والظاهر أنه مسح على الجورين اللبوسين عليهما نعلان منفصلان هذا هو المفهوم منه ، فإنه فصل بينهما وجعلهما شيئين ولو كانا جورين متعلين لقال مسح على الجورين المتعلين وأيضا فإن الجلد فى أسفل الجورب لا يسمى نعل فى لغة العرب ولا أطلق عليه أحد هذا الاسم وأيضا المنقول عن عمر بن الخطاب فى ذلك أنه مسح على سيور النعل التى على ظاهر القدم مع الجورب فأما أسفله وعقبه فلا انتهى كلام ابن القيم ،

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وضعفه كثير من أئمة الحديث كما ستقف عليه ، والحديث أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه (وهو قول غير واحد من أهل العلم) من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم قال أبو داود فى سننه ومسح على الجورين على بن أبى طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس انتهى ، وقال الحافظ ابن القيم فى تهذيب السنن : قال ابن اللندى روى المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم على وعمار وأبى مسعود الأنصارى وأنس وابن عمر والبراء وبلال وعبد الله بن أبى أوفى وسهل بن سعد وزاد أبو داود وأبو أمامة وعمرو بن حريث وعمرو بن عباس فهؤلاء ثلاثة عشر صحابيا انتهى كلام ابن القيم .

قلت : قد تتبعت كتب الحديث لأقف على أسانيد جميع هذه الآثار والفاظها فلم أوقف إلا على بعضها ، فأقول : أما أثر على فأخرجه عبد الرزاق فى مصنفه : أخبرنى الثورى عن زبرقان عن كعب بن عبد الله قال رأيت عليا بال فمسح على جوريه وتعليه ثم قام يصلى ، وأما أثر ابن مسعود فأخرجه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه : أخبرنا معمر عن

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ
وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، قَالُوا : يَمْسَحُ عَلَى الْجُورَيْنِ
وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ تَمْلِينَ ، إِذَا كَانَ ثَخِينَيْنِ .

قال : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى .

الأعمش عن إبراهيم أن ابن مسعود كان يمسح على خفيه ويمسح على جوربيه ، وسنده صحيح . أما أثر البراء بن عازب فأخرجه أيضاً عبد الرزاق : أخبرنا الثوري عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه . وأما أثر أنس فأخرجه أيضاً عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك أنه كان يمسح على الجوربين ، وأما أثر أبي مسعود فأخرجه عبد الرزاق . أخبرنا الثوري عن منصور عن خالد بن سعد قال كان أبو مسعود الأنصاري يمسح على الجوربين له من شعر ونعليه وسنده صحيح ، وأما أثر ابن عمر فأخرجه أيضاً عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن يحيى بن أبي حية عن أبي خلاس عن ابن عمر أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، كذا ذكر الحافظ ازليعي أسانيد هذه الآثار وألفاظها ولم أقف على أسانيد بقية الآثار والله تعالى أعلم .

(وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا يمسح على الجوربين وإن لم يكن نعلين) أى وإن لم يكن كل واحد من الجوربين نعلين أى منعلين ، وفي بعض النسخ وإن لم يكونا نعلين ، وهو الظاهر أن الترمذي أراد بقوله نعلين منعلين وقد وقع في بعض النسخ منعلين على ما ذكره الشيخ سراج أحمد في شرح الترمذي ، والنعل من التعل وهو ما وضع الجلد على أسفله (إذا كانا ثخينين) أى غلظين ، قال القاموس ثخن ككرم ثخونة وثخناً كغلب غلظ وصلب انتهى . وقال في منتهى الأرب ثوب ثخين النسيج جامة سطيراف ثخن ككرم ثخونة وثخانة وثخناً كغلب سطر وسخت كريد ثخين كابين نعت است ازان انتهى وعلم من هذا القيد أن الجوربين إذا كانا رقيقين لا يجوز للمسح عليهما عند هؤلاء الأئمة وبقولهم قال صاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومجد وقوله (وفي الباب عن أبي موسى) وأخرجه ابن ماجه والطحاوى وغيرهما وسيأتي الكلام على هذا الحديث .

وهنا مباحث عديدة متعلقة بحديث الباب نذكرها إفادة للطلاب .

البحث الأول : اعلم أن الترمذى حسن حديث الباب وصححه ولكن كثيراً من أئمة الحديث ضعفوه ، قال النسائى فى سننه الكبرى لا نعلم أحداً تابع أباً قيس على هذه الرواية والصحيح عن المغيرة أنه عليه السلام مسح على الخفين انتهى ، وقال أبو داود فى سننه كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال : وروى أبو موسى الأشعرى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الجوربين ، وليس بالتصل ولا بالقوى وذكر البيهقى حديث المغيرة هذا وقال إنه حديث منكر ضعفه سفيان الثورى وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وعلى بن المدينى ومسلم بن الحجاج ، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ، وروى عن جماعة أنهم فعلوه ، قال النووى كل واحد من هؤلاء لو انترقد قدم على الترمذى مع أن الجرح مقدم على التعديل قال واتفق الحفاظ على تضعيفه ، ولا يقبل قول الترمذى إنه حسن صحيح . انتهى وقال الشيخ تقي الدين فى الإمام : أبو قيس الأودى اسمه عبد الرحمن بن ثروان ، احتج به البخارى فى صحيحه وذكر البيهقى فى سننه أن أباً محمد يحيى بن منصور قال : رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر ، وقال أبو قيس الأودى وهزيل بن شرحبيل لا يحتملان وخصوصاً مع مخالفتهم الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة ، فقالوا مسح على الخفين ، وقالوا لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبى قيس وهزيل ، قال فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبى العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولى فسمعتة يقول : سمعت على بن محمد بن شيان يقول : سمعت أباً قدامة السرخسى يقول : قال عبد الرحمن بن مهدي : قلت لسفيان الثورى لو حدثتني بحديث أبى قيس عن هزيل ما قبلته منك ، فقال سفيان : الحديث ضعيف . ثم أسند البيهقى عن أحمد بن حنبل قال : ليس يروى هذا الحديث إلا من رواية أبى قيس الأودى ، وأبى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث بهذا الحديث وقال هو منكر . وأسند البيهقى أيضاً عن على بن المدينى قال : قال حديث المغيرة بن شعبة فى المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة ، ورواه هزيل بن شرحبيل

عن المغيرة إلا أنه قال : ومسح على الجورين ، خالف الناس . وأسند أيضاً عن يحيى بن معين قل : الناس كلهم يروونه على الحفين غير أبي قيس . قال الشيخ ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفة معارضة ، بل هو أمر زائد على ما روه ، ولا يعارضه ولا سماً وهو طريق مستقل برواية هزيل عن المغيرة ، لم يشارك المشهورات في سندها انتهى . كذا في نصب الراية ص ٥٧ ج ١ .

قلت : قوله بل هو أمر زائد إلخ فيه نظر ، فإن الناس كلهم روهوا عن المغيرة بلفظ مسح على الحفين ، وأبو قيس يخالفهم جميعاً ، فيروى عن هزيل عن المغيرة بلفظ مسح على الجورين والتعالمين فلم يزد على ما روهوا بل خالف ما روهوا ، نعم لو روى بلفظ مسح على الحفين والجورين والتعالمين لصح أن يقال إنه روى أمراً زائداً على ما روه ، وإذا ليس فليس فتسكروا . فإذا عرفت هذا كله ظهر لك أن أكثر الأئمة من أهل الحديث حكموا على هذا الحديث بأنه ضعيف ، مع أنهم لم يكونوا غافلين عن مسألة زيادة الثقة ، فحكمهم عندي والله تعالى أعلم مقدم على حكم الترمذي بأنه حسن صحيح .

وفي الباب حديثان آخران : حديث ابن مسعود وحديث بلال وهما أيضاً ضعيفان لا يصلحان للاحتجاج .

أما حديث أبي موسى فأخرجه الطحاوي في شرح الآثار من طريق أبي سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي من طريق عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى ، وقد تقدم أن أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه ليس بالتصل ولا بالقوى . وقال البيهقي بعد رواية الحديث له علقان إحداها أن الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سمعه من أبي موسى ، والثانية أن عيسى بن سنان ضعيف انتهى . قلت : أبو سنان الذي وقع في سند الطحاوي هو عيسى بن سنان ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته : قال الأثرم قلت لأبي عبد الله أبو سنان عيسى بن سنان ، فضعه ، قال يعقوب بن شيعة عن ابن معين لين الحديث ، وقال جماعة عن ابن معين ضعيف الحديث ، وقال أبو زرعة مخلط ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم ليس بقوى في الحديث ، وقال العجلي لا بأس به وقال النسائي ضعيف ، وقال ابن خراش

صدق ، وقال مرة في حديثه نكرة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال السكاني عن أبي حازم يكتب حديثه ولا يحتج به انتهى كلام الحافظ .

فإن قلت : قال الشيخ علاء الدين المارديني : إن التضعيف بعدم ثبوت سماع عيسى ابن سنان عن أبي موسى ، وهو على مذهب من يشترط للاتصال ثبوت السماع ، قال ثم هو معارض بما ذكره عبد الغني فإنه قال في السكال : سمع الضحاك من أبي موسى قال وابن سنان وثقه ابن معين وضعفه غيره وقد أخرج الترمذي في الجناز حديثاً في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه انتهى . كذا نقل بعض مجوزي المسح على الجوب مطلقاً في رسالته وأقره ، فالظاهر أن حديث أبي موسى حسن صالح للاحتجاج .

قلت : ذكر أبو داود وغيره أن في حديث أبي موسى المذكور علقين لضعفه ، الأولى الانقطاع ، والثانية ضعف عيسى بن سنان ، فإن ثبت سماع الضحاك من أبي موسى ترتفع العلة الأولى وتبقى الثانية ، وهي كافية لضعف حديث أبي موسى المشهور . وأما قول المارديني : وابن سنان وثقه ابن معين وضعفه غيره ، فيه أن ابن معين أيضاً ضعفه ، قال الذهبي في الميزان : ضعفه أحمد وابن معين وهو مما يكتب على لينة إلخ . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين لين الحديث ، وقال جماعة عن ابن معين ضعيف الحديث كما عرفت آنفاً . قلت : ولضعف هذا الحديث علة ثالثة : وهي أن عيسى بن سنان مخلط ، قال الحافظ : أبوزرعة مخلط ضعيف الحديث كما عرفت آنفاً في كلام الحافظ . وأما قول المارديني : وقد أخرج الترمذي في الجناز حديثاً في سنده عيسى بن سنان وحسنه فما لا يصغي إليه ، فإن الترمذي قد يحسن الحديث مع تصريحه بالانقطاع ، وكذا مع تصريحه بضعفه بعض رواه ، ثم تساهل الترمذي مشهور . وأما حديث بلال : فهو أيضاً ضعيف : قال الزيلعي رواه الطبراني في معجمه من طريق ابن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه ، ويزيد ابن أبي زياد وابن أبي ليلى مستضعفان مع نسبتها إلى الصدوق انتهى كلام الزيلعي . قلت : في سنده الأول الأعمش وهو مدلس ورواه عن الحكم بالعتنة ولم يذكر سماعه منه ، قال الذهبي في الميزان في ترجمة الأعمش : ربما دلس عن ضعيف لا يدري به فإن

قال حدثنا فلا كلام وإن قال عن تطرق إليه الاحتمال إلا في شيوخ أكثر منهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال . انتهى .
وفي سنده الثاني يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، قال الحافظ في التقریب في ترجمته :
ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا انتهى .

فإن قلت : كيف قلتم إن حديث بلال ضعيف ، وقد قال الحافظ في الدراية : وفي الباب عن بلال أخرجه الطبرانی بسندین رجال أحدهما ثقات انتهى . وأراد رجال أحدهما رجال السند الأول فإنهم كلهم ثقات .

قلت : لا شك في أن رجال السند الأول من حديث بلال كلهم ثقات . ولكن فيهم الأعمش وقد عرفت أنه مدلس ورواه عن الحكم بالنعنة وعن عتبة المدلس غير مقبولة ، وقد تقرر أنه لا يلزم من كون رجال السند ثقات صحة الحديث . لجواز أن يكون فيه ثقة مدلس ورواه عن شيخه الثقة بالنعنة ، أو يكون فيه علة أخرى ، ألا ترى أن الحافظ ذكر في التلخيص حديث العينة الذي رواه الطبرانی من طريق الأعمش عن عطاء عن ابن عمر ، وذكر أن ابن القطان صححه ثم قال ما لفظه : وعندى أن الإسناد الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كونه رجاله ثقات أن يكون صحيحاً ، لأن الأعمش مدلس ، ولم يذكر سماعه من عطاء انتهى كلام الحافظ . وقال الزيلعي في نصب الراية : في بحث الجهر بالبسملة نقلا عن ابن الهادي ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى ينتفي منه الشذوذ .

والحاصل : أنه ليس في باب المسح على الجوربين حديث مرفوع صحيح خال عن الكلام ، هذا ما عندى والله تعالى أعلم .

البحث الثاني ، في تفسير الجورب وبيان ما وقع فيه من الاختلاف .

قال محمد الدين الفيروزابادي في القاموس : الجورب لفافة الرجل انتهى . وقال أبو الفيض مرتضى الزبيدي في تاج العروس : الجورب لفافة الرجل ، وهو بالفارسية كورب ، وأصله كوربا ومعناه قبر الرجل انتهى . وقال الطيبي الجورب لفافة الجلد وهو خف معروف من نحو الساق ، انتهى وكذلك في مجمع البحار . وقال الشوكاني في النيل الخلف نعل من آدم يغطي القدمين ، والجرموق أكبر منه ، والجورب أكبر من

الجرم . وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللغات : الجورب خف يلبس على الخف إلى الكعب للبرد ، ولصيانة الخف الأسفل من الدرن والفسالة انتهى . وقال القاضى أبو بكر بن العربى فى غارضة الأحوذى : الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفء انتهى . وقال الحافظ ابن تيمية فى فتاواه . الفرق بين الجوربين والعلين إنما هو من كون هذا من صوف وهذا من جلود انتهى . وقال العيى : الجورب هو الذى يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد ، وهو يتخذ من غزل الصوف المقتول يلبس فى القدم إلى ما فوق الكعب انتهى . قلت : ويتخذ من الشعر أيضاً كما تقدم أن أبا مسعود كان يمسح على جوربين له من شعر ، فتفسير المجد الفيروز ابادى عام يشمل كل ما يصدق عليه أنه لفافة الرجل ، سواء كان من الجلد أو الصوف أو الشعر أو غير ذلك ، وسواء كان ثخيناً أو رقيقاً بل هو شامل للمخيط وغيره ، قال فى غية المستعلى شرح منية المصلى بعد ذكر تفسير المجد ما لفظه : كأن تفسيره باعتبار اللغة لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذى يلبس كما يلبس الخف انتهى . وتفسير الطبي والشوكانى والشيخ عبد الحق يدل على أن الجورب يتخذ من الجلد وأنه نوع من الخف وأنه يكون أكبر منه ، وتفسير ابن العربى وابن تيمية والعينى يدل على أنه يتخذ من الصوف ، وقال شمس الأئمة الحلوانى وهو من الأئمة الحنفية : الجورب خمسة أنواع من المرعى ومن الغزل والشعر والجلد الرقيق والكبراس : ذكره نجم الدين الزاهدى عنه كما فى حاشية البحر الرائق ، وفيها أن للمرعى الزغب الذى تحت شعر العنز . والغزل ما غزل من الصوف والكبراس مانسج من مغزول القطن ، قال الحلبي ويلحق بالكبراس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والإبريسم أى الحرير انتهى ما فى حاشية البحر .

فالاختلاف فى تفسير الجورب من جهتين : من جهة ما يتخذ منه ، ومن جهة .قداره قال العلامة أبو الطيب شمس الحق فى غاية المقصود بعد ذكر هذين النوعين من الاختلاف ما لفظه : فهذا والله أعلم إما لأن أهل اللغة قد اختلفوا فى تفسيره ، وإما لكون الجورب يختلف الهيئة والصنعة فى البلاد المتفرقة . ففى بعض الأماكن يصنع من الأديم وفى بعضها من صوف وفى بعضها من كل الأنواع ، فكل من فسرهُ إنما فسرهُ على هيئة بلاده ، ومنهم

من فسرته بكل ما يوجد في البلاد بأي نوع كان انتهى كلامه .
قلت يمكن أن يجمع بين هذه التفسيرات المختلفة بأن الجورب هو لفافة الرجل كما قاله صاحب القاموس ، من أي شيء كان . وأما تقيدهم بالجلد والصوف والشعر أو غير ذلك فعلى حسب صنعة بلادهم والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث : في تحرير المذاهب في المسح على الجوربين وبيان ما هو الراجح عندى : قال الطحاوى في شرح الآثار ص ٥٩ ج ١ إنا لا نرى بأسا بالمسح على الجوربين إذا كانا صفيقين ، قد قال به أبو يوسف ومحمد ، وأما أبو حنيفة فإنه كان لا يرى ذلك حتى يكونا صفيقين ويكونا مجلدين فيكونا كالخفين انتهى . وفي شرح الوقاية من كتب الحنفية : أو جوريه الخنيتين أي بحيث يستمسكان على الساق بلاشد . منعلين أو مجلدين حتى إذا كانا ثخينين غير منعلين أو مجلدين لا يجوز عند أبي حنيفة خلافا لهما ، وعنه أنه رجع إلى قولهما وبه يفتى . انتهى ما في شرح الوقاية ، والمنع من التنعل ما وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم ، والمجلد من التجليد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله كليهما ، وحاصل مذهب الحنفية أن الجوربين إن كانا منعلين أو مجلدين يجوز المسح عليهما باتفاقهم ، وإن لم يكونا منعلين أو مجلدين اختلفوا فيه ، فمنعه أبو حنيفة في قوله القديم . استدلا بأنه لا يمكن مواظبة الشيء فيه إلا إذا كان منعلا أو مجلداً . فلم يكن في معنى الخف ، وجوزه صاحبه بناء على أنه إذا كان ثخيناً يمكن فيه اتباع الشيء فشابه الخف ، فإن لم يكونا ثخينين أيضاً لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً . كذا في عمدة الرعاية . وأما مذهب مالك فكذهب أبي حنيفة القديم ، وأما مذهب الشافعي وأحمد فقد ذكره الترمذي وهو أنه يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين وإن لم يكونا منعلين ، وعلى هذا يقول أبي حنيفة الجديد وقول صاحبيه وقول الشافعي وأحمد واحد ، وهو جواز المسح على الجوربين إذا كانا ثخينين ، ونقل عن الشافعي كقول أبي حنيفة القديم ، قال ابن قدامة في المغني : وقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي ومجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي لا يجوز المسح عليهما إلا أن يعلا لأنه لا يمكن متابعة الشيء فيهما . فلم يجز المسح عليهما كالرقيقين انتهى ، وقال ابن العربي في العارضة : اختلف العلماء في المسح على الجوربين على ثلاثة أقوال : الأول أنه يحسب عليهما إذا كانا مجلدين إلى الكعبين ، قال به الشافعي وبعض أصحابنا .

الثاني إن كان صفيقا جاز المسح عليه وإن لم يكن مجلدا إذا كان له نعل : وبه فسر بعض أصحاب الشافعي مذهبه . وبه قال أبو حنيفة وحكاه أصحاب الشافعي عن مالك . الثالث أنه يجوز المسح عليه وإن لم يكن له نعل ولا تجلده قاله أحمد بن حنبل . قال : وجه الأول أن الحديث ضعيف كله ، فإن كانا مجلدين رجاءخين ودخلا تحت أحاديث الحف . ووجه الثاني أنه ملبوس في الرجل يسترها إلى الكعب يمكن متابعة المشي عليه فجاز للمسح ، ووجه الثالث ظاهر الحديث ولو كان حفيحا لكان أصلا انتهى كلام ابن العربي . وقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود : نص الشافعي في الأم على أنه يجوز المسح على الجوربين بشرط أن يكون صفيقا منعلا وقطع به جماعة من الشافعية ونقل المزني أنه لا يمسح على الجوربين مجلدى القدمين . قال القاضي أبو الطيب لا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكون سائر الحبل الفرض يمكن متابعة المشي عليه ، هذا هو الصحيح في المذهب انتهى كلام ابن رسلان .

فإن قلت : قد وقع في أحاديث الباب لفظ الجوربين مطلقا غير مقيد بشئ من هذه القيود التي قيدها بها هؤلاء الأئمة فما بالهم قيدوها بها واشتروا جواز المسح عليهما بتلك القيود فبعضهم بالتجليد وبعضهم بالتنعيل وبعضهم بالصفافاة والخونة ؟

قلت : الأصل هو غسل الرجلين كما هو ظاهر القرآن والعدول عنه لا يجوز إلا بأحاديث صحيحة اتفق على صحتها أئمة الحديث كأحاديث المسح على الحفين فجاز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الحفين بلا خلاف . وأما أحاديث المسح على الجوربين ففي صحتها كلام عند أئمة الفن كما عرفت ، فكيف يجوز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الجوربين مطلقا . وإلى هذا أشار مسلم بقوله لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل انتهى . فلاجل ذلك اشتروا جواز المسح على الجوربين بتلك القيود ليكونا في معنى الحفين ويدخلا تحت أحاديث الحفين ، فرأى بعضهم أن الجوربين إذا كانا مجلدين كانا في معنى الحفين ، ورأى بعضهم أنهما إذا كانا منعلين كانا في معناها ، وعند بعضهم أنهما إذا كانا صفيقين ثخينين كانا في معناها وإن لم يكونا مجلدين ولا منعلين والله تعالى أعلم .

فإن قلت : قد ضعف الإمام أحمد حديث المسح على الجوربين ومع تضعيفه قد قال بجواز المسح على الجوربين ولم يقيد بها بشئ من هذه القيود كما يظهر من كلام ابن العربي .

قلت : قد قيدهما الإمام أحمد أيضا بقيد الخونة كما صرح به الترمذى ، وقال ابن قدامة فى المعنى : قد قال أحمد فى موضع لا يجزئه المسح على الجورب حتى يكون جوربا صفيقا يقوم قائما فى رجله لا ينكسر مثل الخفين ، إنما مسح القوم على الجوربين لأنه كان عندهم بمنزلة الخف فى رجل الرجل يذهب فيه الرجل ويحيى انتهى كلامه . وقد قال قبل هذا : سئل أحمد عن جورب الحرق يمسح عليه فكره الحرق ، ولعل أحمد كرهها لأن الغالب عليها الخفة ، وأنها لا تثبت بأنفسها : فإن كانت مثل جورب الصوف فى الصفاقة فلا فرق انتهى كلامه . على أنه لم يعتمد على حديث الجوربين بل اعتمد على آثار الصحابة رضى الله عنهم . قال الحافظ ابن القيم فى تلخيص السنن : قد نص أحمد على جواز المسح على الجوربين وعلل رواية أبى قيس . وهذا من إنصافه وعدله رحمه الله : وإنما عمدته هؤلاء الصحابة وصرح القياس ، فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه انتهى كلام ابن القيم . وأما قوله لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر إلخ فيه أن الجوربين إذا كانا من غير الجلد وكانا ثخينين صفيقين بحيث يستمسكان على القدمين بلاشد ويمكن تتابع المشى فيهما فلاشك فى أنه ليس بين هذين الجوربين والخفين فرق مؤثر لأنهما فى معنى الخفين ، وأما إذا كانا رقيقين بحيث لا يستمسكان على القدمين بلاشد ولا يمكن تتابع المشى فيهما فهما ليسا فى معنى الخفين فلاشك فى أن بينهما وبين الخفين فرقا مؤثرا ، ألا ترى أن الخفين بمنزلة النعلين عند عدم وجدانهما يذهب الرجل فيهما ويحيى ويمشى أينما شاء ، فلا يمسح الخفين لاحتياج إلى نزعهما عند المشى فلا ينزعهما يوما وليلة بل أياما وليالى فهذا يشق عليه نزعهما عند كل وضوء بخلاف لابس الجوربين الرقيقين فإنه كلما أراد أن يمشى يحتاج إلى النزع فينزعهما فى اليوم والليلة مرات عديدة ، وهذا لا يشق عليه نزعهما عند كل وضوء ، وهذا الفرق يقتضى أن يرخص للابس الخفين دون لابس الجوربين الرقيقين ، قياسا هذا على ذلك قياسا مع الفارق ، فعدم ظهور الفرق المؤثر بينهما وبين الخفين ممنوع ، ولو سلم أنه لا يظهر الفرق بينهما وبين الخفين فلاشك فى أن الجوربين الرقيقين ليسا داخلين تحت أحاديث الخفين لأن الجورب ليس من أفراد الخف فلاوجه لجواز المسح عليهما إلا مجرد القياس ، ولا يترك ظاهر القرآن بمجرد القياس البتة .

فإن قلت : قد أجاب الحافظ ابن القيم عن قول مسلم لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل فقال : جوابه من وجهين : أحدهما أن ظاهر القرآن لا ينفي المسح على الخفين ، وما كان الجواب عن موارد الإجماع فهو الجواب عن مسألة النزاع . الثاني : الذين سمعوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وعرفوا تأويله مسحوا على الجوربين وهم أعلم الأمة بظاهر القرآن ومراد الله منه انتهى .

قلت : في كلا الوجهين من الجواب نظر . أما الوجه الأول ففيه أنه قد ورد في المسح على الخفين أحاديث كثيرة قد أجمع على صحتها أئمة الحديث فلاجل هذه الأحاديث الصحيحة تركوا ظاهر القرآن وعملوا بها ، وأما المسح على الجوربين فلم يرد فيه حديث أجمع على صحته ، وما ورد فيه فقد عرفت ما فيه من اللقال فكيف يترك ظاهر القرآن ويعمل به . وأما الوجه الثاني ففيه أنه لم يثبت أن الجواربة التي كان الصحابة رضی الله عنهم يمسحون عليها كانت رقائيق بحيث لا تتمسك على الأقدام ولا يمكن لهم تتابع المشي فيها . فيحتمل أنها كانت صفيقة ثخينة فرأوا أنها في معنى الخفاف . وأنها داخلية تحت أحاديث المسح على الخفين ، وهذا الاحتمال هو الظاهر عندي . وقد عرفت قول الإمام أحمد إنما مسح القوم على الجوربين لأنه كان عندهم بمنزلة الحف الخ فلا يلزم من مسح الصحابة على الجواربة التي كانوا يمسحون عليها جواز المسح على الجوربين مطلقا ثخينين كانا أو رقيقين فتفكر .

والراجع عندي أن الجوربين إذا كانا صفيقين ثخينين فهما في معنى الخفين يجوز المسح عليهما ، وأما إذا كانا رقيقين بحيث لا يستمسكان على القدمين بلا شد ولا يمكن المشي فهما ليسا في معنى الخفين ، وفي جواز المسح عليهما عندي تأمل والله تعالى أعلم : تنبيه : أعلم أن العلامة أبا الطيب شمس الحق رحمه الله تعالى قد اختار قول من اشترط في جواز المسح على الجوربين التجليد ، حيث قال في غاية المقصود : بعد ذكر المذاهب المذكورة مألظة : وأنت خير أن الجورب يتخذ من الأديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ، ويقال لكل واحد من هذا إنه جورب ومن المعلوم أن هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت إليها تلك الجماعة لا تثبت إلا بعد أن يثبت أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صرف ، سواء كانا منعلين أو ثخينين فقط ، ولم يثبت

قال أبو عيسى : : سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدٍ التَّمِيزِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ
أَبَا مُقَاتِلَ السَّمَرَقَنْدِيَّ يَقُولُ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ
فِيهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ ؛ وَعَلَيْهِ جَوْرَبَانِ ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ قَالَ :
فَعَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ : مَسَحْتُ عَلَى الْجَوْرِ بَيْنَ وَهُمَا غَيْرُ مُنْعَلَيْنِ .

هذا قط فمن أين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال إن المسح يتعين
على الجوربين المجلدين لا غيرهما . لأنهما في معنى الخف والخف لا يكون إلا من أديم ،
نعم إن كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم امسحوا على الجوربين
لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل أنواع الجورب ، وإذ ليس فليس ، فإن قلت :
لما كان الجورب من الصوف أيضا احتمل أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي صلى الله
عليه وسلم كانا من صوف أو قطن إذ لم يبين الراوى ، قلت : نعم الاحتمال في كل جانب
سواء يحتمل كونهما من صوف وكذا من قطن لكن ترجح الجانب الواحد وهو كونه
من أديم لأنه يكون حينئذ في معنى الخف ويجوز المسح عليه قطعا . وأما المسح على غير
الأديم فثبت بالاحتمالات التي لم تظمن النفس بها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم دع
ما يريك إلى ما لا يريك انتهى كلامه .

قلت : كلامه هذا حسن طيب ، لكن فيه أن لقائل أن يقول إن هذا القول لا يثبت
إلا بعد أن يثبت أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا مجلدين ،
ولم يثبت هذا قط فمن أين علم جواز المسح على الجوربين المجلدين . وأما قوله إن
الجوربين المجلدين في معنى الخف فلا يحدى نقعا فإن القائلين بجواز المسح على الجوربين
التخينين فقط يقولون أيضا إنهما لثخوقتهما وصفاقتهما في معنى الخف فتفكر .

تنبيه : قد استدل بعض مجوزى المسح على الجوربين مطلقا ثخينا كان أورقيا بما
رواه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن راشد بن سعد
عن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على
النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البرد فأمرهم أن يمسحوا على العصائب
والتساخين . ورواه أبو داود في سننه ، وقال قال ابن الأثير في النهاية . العصائب هي
العمائم لأن الرأس يعصب بها . والتساخين كل ما يسخن به القدم من خف وجورب
ونحوهما . ولا واحد لهما من لفظها . قال ورجال هذا الحديث ثقات مرضيون انتهى .

قلت : هذا الحديث لا يصلح للاستدلال فإنه منقطع ، فإن راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان ، قال الحافظ ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل ص ٢٢ أنبا عبد الله بن أحمد ابن حنبل فيما كتب إلى قال : قال أحمد يعني ابن حنبل : راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب : قال أبو حاتم والحري لم يسمع من ثوبان ، وقال الخلال عن أحمد لا ينبغي أن يكون سمع منه انتهى .

على أن التسخين قد فسرهما أهل اللغة بالحفاف ، قال ابن الأثير في النهاية في حرف التاء ما لفظه : أمرهم أن يمسحوا على التسخين هي الحفاف ولا واحد لها من لفظها وقيل واحدها تسخان وتسخين وتسخن ، والتاء فيها زائدة ، وذكرناها هنا حملا على ظاهر لفظها ، قال حمزة الأصفهاني : أما التسخان فتعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كان العلماء والموابنة يأخذونه على رؤوسهم خاصة ، وجاء في الحديث ذكر العلماء والتسخين فقال من تعاطى تفسيره هو الحف حيث لم يعرف فارسيته انتهى .

وقال في حرف السين : إنه أمرهم أن يمسحوا على المشاوذ والتسخين : التسخين : الحفاف ولا واحد لها من لفظها ، وقيل واحدها تسخان وتسخين هكذا في شرح كتب اللغة والغريب ، وقال حمزة الأصفهاني في كتاب الموازنة : التسخان تعريب تشكن إلى آخر ما ذكر في حرف التاء ، وكذا في مجمع البحار ، فلما ثبت أن التسخين عند أهل اللغة والتعريب هي الحفاف ، فالاستدلال بهذا الحديث على جواز المسح على الجوربين مطلقا تخمين كانا أو رقبين غير صحيح .

ولو سلم : أن التسخين عند بعض أهل اللغة هي كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهما فتد بعضهم التسخان تعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كما عرفت . وفي الدر المنثور للسيوطي : قال حمزة : التسخان معرب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس ، كان العلماء والقضاة يأخذونه على رؤوسهم خاصة ، وهم من فسر بالحف انتهى .

فصل للتسخين ثلاثة تفاسير : الأول إنها هي الحفاف ، والثاني إنها هي كل ما يسخن به القدم ، والثالث إنها هي تعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس ،

٧٥ - بَابُ

مَاجَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ

فمن ادعى أن المراد بها في حديث ثوبان المذكور كل ما يسخن به القدم دون غيره فعليه بيان الدليل الصحيح ودونه خبط القناد .

تنبيه آخر : قال الحافظ ابن تيمية في فتاواه ما لفظه : يحوز المسح على الجوربين إذا كان يمشى فيهما سواء كانت مجلدة أو لم تكن في أصح قولی العلماء ، ففي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه ، وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك فإن الفرق بين الجوربين والنعلين . إنما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة ، فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتاناً أو صوفاً كما لم يفرق بين سواد اللباس في الإحرام وبياضه ، وغايته أن الجلد أبقى من الصوف وهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قويا ، بل يحوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى ، وأيضا فمن العلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء ، ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة ، وما أنزل الله به كُتِبَ وأرسل به رساله انتهى كلامه .

قلت : كلام الحافظ ابن تيمية هذا ليس مخالفا لما اخترنا من أن الجوربين إذا كانا ثخينين صفيقين يمكن تتابع المشي فيهما يحوز المسح عليهما ، فإنهما في معنى الخفين ، فإنه رحمه الله قيد جواز المسح على الجوربين بقوله : إذا كان يمشى فيهما وظاهر أن تتابع المشي فيهما لا يمكن فيهما إلا إذا كانا ثخينين وأما قوله : ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين فإنما يستقيم إذا كان الجوربان ثخينين بحيث لا يمكن تتابع المشي فيهما فلا ، كما عرفت فيما تقدم ، فقياس الجوربين الرقيقين على الخفين قياس مع الفارق . هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة)

في نسخة قلية عتيقة : باب ما جاء في المسح على العمامة ، وليس فيها لفظ الجوربين وهو الظاهر .

١٠٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ
 سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ابْنِ الْمَغِيرَةِ
 ابْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى
 الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ » .

قال بَكْرٌ : وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ .

قال : وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ :
 « أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ » .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : ذَكَرَ
 بَعْضُهُمْ « الْمَسْحَ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ
 « النَّاصِيَةَ » .

قوله (عن بكر بن عبد الله المزني) البصري ثقة من أوساط التابعين (عن الحسن)
 هو الحسن البصري (عن ابن المغيرة بن شعبة) اسم ابن المغيرة هذا حمزة وللمغيرة ابنان
 حمزة وعروة ، والحديث مروي عنهما جميعا ، لكن رواية بكر بن عبد الله المزني
 إنما هي عن حمزة بن المغيرة وعن ابن المغيرة غير مسجي ، ولا يقول بكر بن عروة ،
 ومن قال عروة عنه فقد وهم قاله النووي في شرح مسلم ، وحمزة بن المغيرة هذا ثقة من
 أوساط التابعين .

قوله (ومسح على الخفين والعمامة) بكسر العين وجمعه العمام (قال بكر وقد سمعته
 من ابن المغيرة) أى بلا واسطة الحسن (وذكر محمد بن بشار في هذا الحديث في موضع
 آخر أنه مسح على ناصيته وعمامته) الناصية مقدم الرأس ، وقد وقع في رواية لمسلم
 مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته (وذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة
 ولم يذكر بعضهم الناصية) والذاكرون ثقات حفاظ فزيادة الناصية مقبولة بلا شك ، قال
 النووي في شرح مسلم : قوله ومسح بनावيته وعلى العمامة هذا مما احتج به أصحابنا على

وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ :
 مَارَأَيْتُ نَعْيِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ
 قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ ، وَسَلْمَانَ ، وَثَوْبَانَ ،
 وَأَبِي أُمَامَةَ .

أن مسح بعض الرأس يكفي ، ولا يشترط الجميع لأنه لو وجب الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي ، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز ، كما لو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى . وأما التيمم بالعمامة فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب ليكون الظهارة على جميع الرأس ، ولا فرق بين أن يكون لبس العمامة على ظهر أو على حدث ، وكذا لو كان على رأسه قلنسوة ولم يزعها مسح بناصره ، ويستحب أن يتيمم على القلنسوة كالعمامة ، ولو اقتصر على العمامة ولم يمسح شيئا من الرأس لم يجزه ذلك عندنا بلا خلاف ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأكثر العلماء وذهب أحمد بن حنبل إلى جواز الاقتصار ووافقه عليه جماعة من السلف انتهى كلام النووي .

قلت : والمرجح عندي هو ما ذهب إليه أحمد بن حنبل لأحاديث الباب والله تعالى أعلم .
 قوله : (وفي الباب عن عمرو بن أمية وسلمان وثوبان وأبي أمامة) أما حديث عمرو بن أمية فأخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه عنه ، قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه ، وأما حديث سلمان فأخرجه أحمد عنه أنه رأى رجلا قد أحدث وهو يريد أن يخلع خفيه فأمره سلمان أن يمسح على خفيه وعلى عمامته ، وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه وعلى خماره ، وحديث سلمان هذا أخرجه أيضا الترمذي في العلل ولكنه قال مكان وعلى خماره وعلى ناصيته ، وفي إسناده أبو شريح ، قال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل عنه ما اسمه فقال لا أدري لا أعرف اسمه وفي إسناده أيضا أبو مسلم مولى زيد بن صوحان وهو مجهول ، قال الترمذي لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث . وأما حديث ثوبان فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البرد فأمرهم

قال أبو عيسى : حديثُ المغيرة بن شعبَةَ حديثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَأَنْسٌ . وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، قَالُوا : يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ .

أن يمسحوا على العصائب والتساخين ، قال صاحب المنتقى : العصائب والعمام والتساخين الحفاف ، قال الشوكاني في النيل في إسناده راشد بن سعد عن ثوبان ، قال الحلال في علله إن أحمد قال : لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان لأنه مات قديماً انتهى . وأما حديث أبي أمامة فأخرجه الطبراني بلفظ مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك ، وفي الباب أيضاً عن خزيمة بن ثابت أخرجه الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والحمار وعن أبي طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح على الخفين والحمار أخرجه الطبراني في معجمه الصغير وعن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الموقين والحمار أخرجه البيهقي في سننه ، وعن أبي ذر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين والحمار أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ، وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الزيلعي في نصب الراية من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه .

قوله (حديث المغيرة بن شعبَةَ حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم بلفظ مسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين ، ولم يخرج البخاري ، وقال الحافظ وقد وهم المنذري فعزاه إلى التفتق عليه ، وتبع في ذلك ابن الجوزي فوهم ، وقد تعقبه ابن عبد الهادي وصرح عبد الحق في الجمع بين الصحيحين أنه من أفراد مسلم .

قوله (وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وأنس وبه يقول الأوزاعي وأحمد وإسحاق قالوا يمسح على العمامة) قال الحافظ في الفتح : وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم ، وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا انتهى .

قال الشوكاني في النيل : قال الشافعي إن صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه أقول انتهى .

وقال فيه ورواه أي المسح على العمامة ابن رسلان عن أبي أمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى الحلال بإسناده عن عمر أنه قال من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله انتهى .

وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : ومسح على العمامة مقتصر عليها ومع الناصية وثبت عنه ذلك فعلا وأمرًا في عدة أحاديث ، لكن في قضايا أعيان يحتمل أن يكون خاصة بحال الحاجة والضرورة ، ويحتمل العموم كالحفنين وهو أظهر انتهى .

وفي شرح الموطأ للزرقاني وأجاز المسح عليها أحمد والأوزاعي ودาวود وغيرهم ، للآثار وقياسا على الحفنين ، ومنعه مالك والشافعي وأبو حنيفة لأن المسح على الحفنين مأخوذ من الآثار لا من القياس . ولو كان منه لجاز المسح على القفازين ، وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس وحديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك التيقن للمحتمل وقياسه على الحنف بعيد لمشقة نزعه بخلافها . وتعقب بأن الآية لا تنفي الاقتصار على المسح لاسيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه . لأن من قال قبلت رأس فلان يصدق ولو على حائل . وبأن المجيزين الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه مشقة نزعها كحنف ، ورد الأول بأن الأصل حمل اللفظ على حقيقته ما لم يرد نص صريح بخلافه ، والنصوص وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وأمرًا بمسح الرأس فتحمل رواية مسح العمامة على أنه كان لعذر بدليل للمسح على الناصية معها كما في مسلم انتهى كلام الزرقاني .

قلت . قد ثبتت وصحت أحاديث المسح على العمامة فلا حاجة إلى القياس على المسح على الحفنين ولا حاجة إلى تأويل تلك الأحاديث ، بل الظاهر أن تحمل على ظواهرها :
فائدة : اختلف القائلون بالمسح على العمامة هل يحتاج للمسح على العمامة إلى لبسها على طهارة أو لا يحتاج ، فقال أبو ثور لا يمسح على العمامة إلا من لبسها على طهارة قياسا على الحفنين ، ولم يشترط ذلك الباكون ، وكذلك اختلفوا في التوقيت ، فقال أبو ثور أيضا إن وقته كوقت المسح على الحفنين ، وروى مثل ذلك عن عمر . والباكون لم يوقتوا . قال ابن حزم إن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة والحمار ولم يوقت

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْتَّابِعِينَ : لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ . وَهُوَ
قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعَ
ابْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ : إِنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ يُجْزِئُهُ لِلْأَثَرِ .

١٠١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُنْبِ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ : « أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ » .

١٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ هُوَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ

ذَلِكَ بوقت ، وفيه أن الطبراني قد روى من حديث أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة في الحضر . اسكن في
إسناده مروان أبو سلمة ، قال ابن أبي حاتم ليس بالقوى ، وقال البخاري منكر
الحديث ، وقال الأزدي ليس بشيء . ومثل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس
بصحيح انتهى كلام الشوكاني .

قوله (يقول سمعت وكيع بن الجراح يقول إن مسح على العمامة يجزئه للأثر)
أى للحديث والأمر عندي كما قال وكيع فإن أحاديث الباب تدل على إجزاء المسح
على العمامة .

قوله (عن عبد الرحمن بن إسحاق) بن عبد الله بن الحرث بن كنانة القرشي
العامري المدني ، روى عن أبيه والزهرى وعنه إبراهيم بن طهمان وبشر بن
المفضل ، وثقه ابن معين . قال أبو داود ثقة قدرى قال الفسوى وابن خزيمة ليس

يَاسِرَ قَالَ : سَأَلْتُ جَابَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ؟ فَقَالَ :
السَّنَةُ يَا ابْنَ أَخِي . قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِمَامَةِ ؟ فَقَالَ : أَمْسَ .
الشَّعْرَ الْمَاءَ » .

به بأس قال ابن عدى أكثر أحاديثه صحاح وله ما ينكر كذا في الخلاصة (عن
أبي عبيدة بن محمد بن عمار ياسر) قال في التقریب : أبو عبيدة بن محمد بن عمار
ابن ياسر أخو سلمة وقيل هو هو . وقبول انتهى . وقال في الخلاصة وثقه ابن معين
وفيه كلام أبي حاتم انتهى .

قوله (فقال السنة يا ابن أخى) أى هو السنة يا ابن أخى (فقال أمس الشعر)
أمر من المس يعنى لا يجوز المسح على العمامة فعليك أن تمس الشعر . وقال محمد
في موطنه أخبرنا مالك قل بلغنى عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن العمامة فقال لا حتى
يمس الشعر الماء . قال صاحب التعليق المجدد : قوله حتى يمس من الإمساس أو المس
أى يصيب الشعر بالنصب على أنه مفعول مقدم . الماء بالرفع أو النصب انتهى .

قوله (وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه ومع العمامة وهو قول سفيان الثوري ومالك
ابن أنس وابن المبارك والشافعي) قال الحافظ في الفتح : اختلف السلف في معنى المسح على
العمامة ، فقيل إنه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك ،
وإلى عدم الاختصار على المسح عليها ذهب الجمهور ، وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس
والحديث في مسح الرأس محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل ، قل وقياسه على مسح
الخف بعيد لأنه يشق نزعه بخلافها .

وتعقب : بأن الذين أجازوا الاختصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها
كما في الخف . وطريقه أن تكون محكمة كعمائم العرب . وقالوا عضو يسقط فرضه
في التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين ، وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من
يحمل المشترك على حقيقته ومجازه . لأن من قال قبلت رأس فلان يصدق ولو كان على
حائل انتهى . وقال ابن قدامة في المغنى : يجوز المسح على العمامة قال ابن المنذر ومن
مسح على العمامة أبو بكر الصديق وبه قال عمر وأنس وأبو أمامة ، وروى عن سعيد
ابن مالك وأبي الدرداء رضى الله عنهم ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة

ومكحول والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر ، وقال عروة والنخعي والشعي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لا يمسح عليها لقوله الله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » ، ولأنه لا تلحقه المشقة في نزعها فلم يجز المسح عليها كالسكين ، ولنا ما روى المغيرة بن شعبة قال : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، قال أحمد هو من خمسة وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم : روى الحلال بإسناده عن عمر رضي الله عنه قال من لم يظهره المسح على العمامة فلاظهره الله ، قال ومن شرط جواز المسح على العمامة أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس والأذنين وشبههما من جوانب الرأس فإنه يعفى عنه ، قال ومن شرط جواز المسح عليها أن تكون على صفة عمامة المسلمين ، إما بأن يكون تحت الحنك منها شيء لأن هذه عمامة العرب وهي أكثر سترًا من غيرها ويشق نزعها فيجوز المسح عليها سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن قاله القاضي وسواء كانت صغيرة أو كبيرة . فإن لم يكن تحت الحنك منها شيء ولا لها ذؤابة لم يجز عليها لأنها على صفة عمامة أهل الذمة ولا يشق نزعها ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالتلحي ونهى عن الاقتطاع رواه أبو عبيدة والاقتطاع أن لا يكون تحت الحنك منها شيء وروى أن عمر رضي الله عنه رأى رجلا ليس تحت حنكه من عمامته شيء فحنكه بكور منها . وقال ماهذه الفاسقية . فامتنع المسح عليها للنهي عنها وسهولة نزعها وإن كانت ذات ذؤابة ولم تكن محنكة في المسح عليها وجهان أحدهما جوازه لأنها لاتشبه عمامة أهل الذمة إذ ليس من عادتهم الذؤابة والثاني لا يجوز لأنها داخلية في عموم النهي ولا يشق نزعها . قال وإن نزع العمامة بعد المسح عليها بطلت طهارته نص عليه أحمد . قال والتوقيت في مسح العمامة كالنوقت في مسح الخف ، لا روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وليلة المقيم ، رواه الحلال بإسناده إلا أنه من رواية شهر بن حوشب ولا محسوس على وجه الرخصة فتوقت بذلك كالخف انتهى . ما في النقي .

قلت : لا ريب في أنه صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة كما يدل عليه أحاديث الباب . وأما هذه الشرائط التي ذكرها ابن قدامة فلم أر ما يدل على ثبوتها من الأحاديث

٧٦- باب

مَا جَاءَ فِي الْفَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

١٠٣ - حدثنا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ

الصَّحِيحَةَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّحِيٍّ وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِطَاعِ فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ قَدَامَةَ سَنَدَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ تَحْسِينَهُ وَلَا تَصْحِيحَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ وَلَا عَلَى مَنْ حَسَنَهُ أَوْ صَحَّحَهُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ . وَأَمَّا مَا رَوَاهُ فِي تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ فِي إِسْنَادِهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ الْأَشْعَرِيُّ الشَّامِيُّ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ . صَدُوقٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضاً وَفِي إِسْنَادِهِ هِرْوَانُ أَبُو سَلَمَةَ ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ إِنَّهُ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ لَيْسَ بِالْقَوِي ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَيْضاً أَنَّهُ سَأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ .

تنبيه : قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي مَوْطِئِهِ : بَلَّغْنَا أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَانَ فُتْرَكَ أَنْتَهَى . قَالَ صَاحِبُ التَّعْلِيقِ الْمَعْجَدِ : لَمْ نَجِدْ إِلَى الْآنَ مَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مَنْسُوخاً ، لَكِنْ ذَكَرُوا أَنَّ بِلَاغَاتِ مُحَمَّدٍ مُسْنَدَةٌ فَلَعَلَّ عَنْدهُ وَصَلَ بِإِسْنَادِهِ أَنْتَهَى كَلَامَهُ . قُلْتُ : لَا بَدَلَ مَنْ يَدْعِي أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَانَ فُتْرَكَ ، أَنَّ يَأْتِي بِالْحَدِيثِ النَّاسِخِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ ، وَلَا يَثْبُتُ النَّسْخُ بِمَجْرَدِ قَوْلِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورِ ، كَمَا لَا يَنْخِى عَلَى الْعَالَمِ لِلنَّصْفِ .

(باب ما جاء في الفصل من الجنابة)

قَالَ الْجَزَرِيُّ فِي النَّهَايَةِ : الْجَنْبُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْفَسْلُ بِالْجَمَاعِ أَوْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ ، وَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجْمَعُ عَلَى أَجْنَابٍ وَجَنَابِينَ وَأَجْنَبٌ يَجِبُ إِجْنَابُهُ - وَالْجَنَابَةُ الْاِسْمُ - وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْبَعْدُ ، وَاسْمُ الْإِنْسَانِ جَنْبًا ، لِأَنَّهُ نَهَى أَنْ يَقْرُبَ مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَطَهَّرْ ، وَقِيلَ لِلْجَنَابَةِ النَّاسُ حَتَّى يَغْتَسِلَ أَنْتَهَى . وَفِي الْقَامُوسِ : الْجَنَابَةُ الْمَنِيُّ ، وَقَدْ أَجْنَبَ وَجَنْبَ وَجَنْبَ وَجَنْبَ وَجَنْبَ وَاسْتَجْنَبَ ، وَهُوَ جَنْبٌ بِضَمَّتَيْنِ يَسْتَوِي لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ أَنْتَهَى . (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) الْأَشْجَعِيُّ

عن كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة قالت : « وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا فَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ : فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْخَائِطَ ، أَوْ الْأَرْضَ ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَذْشَقَ ، وَغَسَلَ

الكوفي ، ثقة من رجال الكتب الستة ، وكان يرسل كثيراً من الثالثة ، مات سنة ٩٧ سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك ، ولم يثبت أنه جاوز المائة (عن كريب) بالتصغير هو ابن أبي مسلم الهاشمي مولاہم اللدني أبو رشدین مولى ابن عباس ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين ، روى عن مولاہ ابن عباس وعائشة وأم هانئ ، وعنه أبو سلمة وبكير بن الأشج وموسى بن عقبة ، وثقه النسائي ، مات سنة ثمان وتسعين (عن خالته ميمونة) بنت الحارث العامرية المملكية زوج النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها سنة سبع وتوفيت بسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما بين مكة والمدينة ، وذلك سنة ٥١ إحدى وخمسين .

قوله (وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا) بضم الغين وسكون السين أى ماء الاغتسال ، وفي رواية البخارى وغيره وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء لاغسل (فاغتسل) أى أراد الاغتسال (من الجنابة) من سببية أى لأجل الجنابة فأكفأ الإناء أى أمانه ، قال في النهاية يقال كفأت الإناء وكفأته إذا كبته وإذا أملت ، وقال في القاموس أكفأ أمال وقلب (فغسل كفيه) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر ، ويحتمل أن يكون هو الغسل المبرور عند القيام من النوم وهو الراجح ، يدل عليه قول ميمونة ثم أدخل يده في الإناء ، وتقول عائشة في حديثها الآتي فغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء (فأفاض على فرجه) أى صب الماء عليه وغسله ، وفي رواية للبخارى وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ، وفي رواية أخرى له فغسل مذاكيره ثم ذلك يده الحائط أو الأرض ، شك من الراوى ، وفيه دليل على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو التراب بعد الاستنجاء (فأفاض على رأسه ثلاثا) ظاهره يقتضى أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح رأسه كما يفعل في الوضوء ، قاله ابن دقيق العيد ، وقال الحافظ في الفتح : ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس

وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ذَلَاثًا ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ،
ثُمَّ تَنَجَّاهُ فَنَسَلَ رِجْلَيْهِ .

في هذا الوضوء وتمسك به المالكية ، لقولهم إن وضوء الغسل لا تسمع فيه الرأس بل يكفي عنه لغسلها انتهى (ثم أفاض على سائر جسده) أى أسال الماء على باقي جسده . قال في القاموس السائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات ، وقد يستعمل له ، ومنه قول الأخرس .

فخللتها لنا لبابة لما وقد النوم سائر الحراس

وقال الجزري في النهاية : والسائر مهموز الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع ونيس بصحيح ، وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث وكلها بمعنى باقي الشيء انتهى .

قلت : قد وقع عند البخارى في حديث عائشة من طريق مالك عن هشام عن أبيه عنها ثم يفيض الماء على جلده كله . قال الحافظ هذا التأكيـد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعد ما تقدم انتهى . ووقع في حديثها من طريق عبد الله عن هشام عن أبيه ثم غسل سائر جسده ، قال الحافظ أى بقية جسده ، قال فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعا بين الروايتين انتهى (ثم تنجى) أى تحول إلى ناحية (فغسل رجليه) . وفي رواية للبخارى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجليه الحديث ، وفيه ثم نحى رجليه فغسلهما هذه غسلة من الجنابة .

قال الحافظ تحت هذه الرواية : فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل إلى آخره ، وهو مخالف لظاهر رواية عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ بفصل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء الحديث ، ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز بأن المراد يتوضأ أكثر الوضوء كما يتوضأ للصلاة وهو ما سوى الرجلين وبمحملة على حالة أخرى وبموجب اختلاف هاتين الحالتين . اختلف نظر العلماء : فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل . وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فاستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم ، وعند الشافعية في الأفضل قولان : قال النووي : أحسهما وأشهرهما ومختارهما

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن أم سلمة ، وجابر ، وأبي سعيد وجبير بن مطعم ،
وأبي هريرة .

إنه بكل وضوء ، قال لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك . قال الحافظ
كذا قال النووي وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك ، بل هي إما
محتملة كرواية تَوْضَأ وضوءه للصلاة أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل
من الجنابة الحديث . وفي آخره ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه ، وله شاهد
من رواية أبي سلمة عن عائشة أخرجه أبو داود والطيالسي بلفظ فإذا فرغ غسل رجليه ،
ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ، وراويها
مقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن الأعمش انتهى كلام الحافظ ملخصاً .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجبير بن مطعم وأبي هريرة)
أما حديث أم سلمة فأخرجه مسلم ، وأما حديث جابر فأخرجه ابن ماجه عنه قال : قلت :
يا رسول الله إنا في أرض باردة فكيف الغسل من الجنابة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم
أما أنا فأحشوا على رأسي ثلاثاً ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أيضاً ابن ماجه عنه أن
رجلاً سأله عن الغسل من الجنابة فقال ثلاثاً فقال الرجل إن شعري كثير فقال : رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر شعراً منك وأطيب ، وأما حديث جبير بن مطعم
فأخرجه أيضاً ابن ماجه عنه قال : تماروا في الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً أ كف .
وأخرجه أيضاً البخاري ومسلم والنسائي ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه
عنه بلفظ : سأله رجل كم أفيض على رأسي وأنا جنب ، قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يمشي على رأسه ثلاث حثيات ، قال الرجل إن شعري طويل ، قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعراً منك وأطيب .

١٠٤ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ حدثنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ عن هِشَامِ ابنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائِشَةَ قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا الْإِنَاءَ ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَشْرَبُ شَعْرَهُ الْمَاءَ ، ثُمَّ يَخْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَتِيَّاتٍ . »
قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قوله (ناسفان) هو ابن عينة كما يظهر من عبارة الحافظ الآتية (إذا أراد أن يغتسل من الجنابة) أى من أجل دفعها أو بسبب حدوثها (بدأ بغسل يديه) وفى نسخة صحيحة فغسل يديه . قال الحافظ يحتمل أن يكون غسلهما للتطيف مما بهما من مستقذر ويحتمل أن يكون هو الغسل الم شروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة فى هذا الحديث قبل أن يدخلهما فى الإناء رواه الشافعى والترمذى ، وزاد أيضا ثم يغسل فرجه انتهى . قلت رواية الترمذى والتي أشار إليها الحافظ هى هذه التى نحن فى شرحها وظهر من كلام الحافظ هذا أن سفيان فى هذه الرواية هو ابن عينة (ثم يغسل) ، وفى النسخة القلمية ، ثم غسل (ثم يتوضأ وضوءه) بالنصب ، أى كوضوءه للصلاة ، (ثم يشرب) من التشريب أو الإشراب (شعره) بالنصب (الماء) بالنصب أيضاً وهما مفعولان ليشرَب : أى يسقى صلى الله عليه وسلم شعره المبارك الماء ، قال فى مجمع البحار : تشريه بل جميعه بالماء انتهى . وقال ابن العربى فى العارضة : قوله يشرب شعره الماء يعنى يسقيه ، كقوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل » أى سقى فى قلوبهم حبه ، قال : معناه يصب عليه الماء فيسرى إلى مداخله ، كسريانه إلى بواطن البدن ، شبه به وسماه شرباً لأجله ، وهذا مجاز بديع انتهى .

(وفى رواية الشيخين) ثم يدخل أصابعه فى الماء فيخلل بها أصول شعره (ثم يخني على رأسه ثلاث حثيات) أى ثلاث غرف بيديه ؛ واحداً حثية ، قاله فى الهاية ، والمعنى يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ، وفى رواية للشيخين ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرها قوله : (ثم يفرغ) من الإفراغ وهو الصب (ثم يفيض) من الإفاضة وهو الإسالة

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ : أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ
وُضُوئَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ
عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ يُغْسِلُ قَدَمَيْهِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالُوا : إِنْ اُنْتَمَسَ الْجَنْبُ فِي
الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَاءَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

(وقالوا إن اتمس الجانب في الماء ولم يتوضأ أجزاءه) يعني إن الوضوء ليس بواجب
في غسل الجنابة (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة
وأصحابه ، قال الشافعي في الأم فرض الله تعالى الفسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ
به قبل شيء فكيفما جاء به الفتل أجزاء إذا أتى بغسل جميع بدنه ، والاحتياط
في الفسل ما روت عائشة ، ثم حديث عائشة عن مالك بسنده قال ابن عبد البر : هو
أحسن حديث روى في ذلك ؛ فإن لم يتوضأ قبل الفسل ولكن عم جسده ورأسه ونواه
فقد أدى ما عليه بلا خلاف ، لكنهم مجمعون على استحباب الوضوء قبل الفسل ، كذا
ذكره الزرقاني في شرح الموطأ . وقال الحافظ في الفتح : نقل ابن بطل الإجماع على
أن الوضوء لا يجب مع الفسل ، وهو مردود فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور ودأود
وغيرهما إلى أن الفسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث انتهى كلام الحافظ ، وقال ابن
العربي في العارضة : قال أبو ثور : يلزم الجمع بين الوضوء والفسل ، كما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه ثلاثة أجوبة الأول : أن ذلك ليس بجمع كما بيناه وإِنَّمَا
هو غسل كله . الثاني : أنه إن كان جمع بينهما فإنما ذلك استحباب بدليل قوله تعالى :
« حَتَّى تَغْتَسِلُوا » ، وقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » ، فهذا هو الفرض الملزِم
والبيان المكمل وما جاء من بيان هيئته لم يكن بياناً للجمل واجب فيكون واجباً ،
وإنما كان إيضاحاً لسنة . الثالث : أن سائر الأحاديث ليس فيها ذكر الوضوء ، ومنها
ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة إذ قالت له إني امرأة أشد ضفر رأسي فأَتَقَضُّهُ
لِلْفَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فقال لها : إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَمِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ ،
ثُمَّ تَضَعِيهِ ، ثُمَّ تَفِيضِينَ عَلَى جَسَدِكَ الْمَاءَ فَإِذَا أَنْتَ قَدْ طَهَرْتَ انتهى كلام ابن العربي .
قلت : في كل من الأجوبة الثلاثة عندى نظر . أما في الأول فلأن ظاهر حديث

٧٧ - بَابُ

هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ؟

١٠٥ - حدثنا ابنُ أبي عمَرَ حدثنا سفيانُ عن أَيُّوبَ بنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ رَافِعٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُمْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي ، أَفَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ؟ قَالَ :

مِمْوَنَةٌ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هُوَ الْجَمْعُ كَمَا عَرَفْتَ ، أَمَا فِي الثَّانِي فَلَا نَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » هُوَ الْاِغْتِسَالُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَكَذَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاطْهَرُوا » هُوَ التَّطَهُّرُ الشَّرْعِيُّ ، وَأَمَا فِي الثَّلَاثِ فَلَا نَ عَدَمَ ذِكْرِ الْوُضُوءِ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ . هَذَا مَا عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ)

قوله : (نَاسِفِيَان) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (عَنْ أَيُّوبَ بنِ مُوسَى) ابْنُ عَمْرٍو بنِ سَعِيدِ بنِ الْعَاصِ الْأُمَوِيِّ ، الْفَقِيهَ الْكُوفِيَّ ، مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السَّتَةِ ، قَالَ ابْنُ اللَّيْثِيِّ لَهُ نَحْوُ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا . وَتَقَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ يَحْيَى أَصِيبَ مَعَ دَاوُدَ بنِ عَلِيٍّ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ فَرَدَ حَدِيثَ (عَنْ الْقُبَيْرِيِّ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ ثَقَمَنَ الثَّلَاثَةَ تَعْرِيفًا لِمَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ أَنْتَهَى قُلْتُ هُوَ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السَّتَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ رَافِعٍ) الْحَزْرَوِيِّ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ثَقَمَنَ الثَّلَاثَةَ ، رَوَى عَنْ مَوْلَاتِهِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْهُ سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ وَابْنُ إِسْحَاقَ وَتَقَهُ أَبُو زُرْعَةَ (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَاسْمُهَا هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمِيَّةٍ وَاسْمُ أَبِي أُمِيَّةٍ سَهِيلٌ وَيُقَالُ لَهُ زَادُ الرَّائِبِ كَانَتْ عِنْدَ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الْأَسَدِ فَهَاجَرَ بِهَا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ الْمَجَرَّتَيْنِ فَوُلِدَتْ لَهُ هُنَاكَ زَيْنَبُ وَوُلِدَتْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَلَمَةُ وَعَمَرُو دُرَّةٌ وَمَاتَ أَبُو سَلَمَةَ فِي جَمَادَى الْأُخْرَى سَنَةَ ٤٤ أَرْبَعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ فَتَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّ سَلَمَةَ فِي لَيْلٍ بَقِيْنَ مِنْ شَوَالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٥٩ تِسْعَ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ سَنَةَ ٦٢

لَا ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِينَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَّيَاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ . أَوْ قَالَ : فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ » .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَنْ ذَلِكَ يُحْزِرُهَا بَعْدَ أَنْ تُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا .

ثَنَيْنِ وَسْتَيْنِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَصَلَّى عَلَيْهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ غُلَطٌ وَالصَّحِيحُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَقَبْرَتْ بِالْبَيْعِ وَهِيَ ابْنَةُ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً كَذَا فِي تَلْقِيحِ فُهْمِ أَهْلِ الْأَثَرِ فِي عَيُونِ التَّارِيخِ وَالسِّرِّ لِلْحَافِظِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ .

قَوْلُهُ (إِنِّي أَمْرَةٌ أَشَدُّ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الشَّيْنِ أَيْ أَحْكَمُ (ضَفَرَ رَأْسِي) أَوْ نَسَجَهُ أَوْ قَتَلَهُ بِالضَّادِ الْمَفْتُوحَةِ الْمُعْجَمَةِ وَالْفَاءِ السَّاكِنَةِ نَسَجَ الشَّعْرَ وَإِدْخَالَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ، وَالضَّفِيرَةُ الذُّوَابَةُ قَالَهُ الْقَارِي وَقَالَ النَّوَوِيُّ بَفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَالْمُسْتَفِيزُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَمَعْنَاهُ أَحْكَمُ قَتَلَ شَعْرِي وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي فِي الْجُزْءِ الَّذِي صَنَفَهُ فِي لَحْنِ الْفُقَهَاءِ : مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي يَقُولُونَهُ بَفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ وَصَوَابُهُ ضَمُّ الضَّادِ الْفَاءِ جَمْعُ ضَفِيرَةٍ كَسْفِينَةٍ وَسَفْنٍ ، وَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ لَيْسَ كَمَا زَعَمَهُ بَلِ الصَّوَابُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ وَلِسْلُ وَاحِدُهُمَا مَعْنَى صَحِيحٌ وَلَكِنْ يَرْجِعُ مَا قَدْ مَنَاهُ لِكَوْنِهِ الْمُرُودُ الْمَسْمُوعُ فِي الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ الْمُتَّصِلَةِ أَفْأَقْضُهُ لَعْمَلِ الْجَنَابَةِ) أَيْ أَفْرَقَهُ لِأَجْلِهِ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ وَفِي رِوَايَةٍ مَسْمُوعَةٍ أَفْأَقْضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ (قَالَ لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ (أَنْ تَحْثِيَ) بِكَسْرِ مِثْلَةٍ وَسَكُونِ يَاءٍ أَصْلُهُ تَحْثِيْنٌ كَتَضَرَّ بَيْنَ أَوْ تَنْصَرِّينَ حَذَفَ حَرْفَ الْعِلَّةِ بَعْدَ تَقْلٍ حَرَكَتِهِ أَوْ حَذَفَهُ وَحَذَفَ النَّونَ لِلنَّصْبِ كَذَا فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ ، قَالَ الْقَارِي وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْحَثُّ الْإِثَارَةُ أَيْ تَصْبِي (ثُمَّ تُفِيضِينَ) مِنَ الْإِفَاضَةِ عَطَافٌ عَلَى تَحْثِيَ أَيْ تَسِيلِي (فَتَطْهَرِينَ) أَيْ فَأَنْتِ تَطْهَرِينَ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ .

قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ

٧٨ - بَابُ

مَاجَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ

١٠٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا

شعرها إن ذلك يجزئها بعد أن تفيض الماء على رأسها (مذهب الجمهور أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة أو الحيض يكفيها أن تحثي على رأسها ثلاث حثيات ولا يجب عليها نقض شعرها ، وقال الحسن وطاوس يجب النقض في غسل الحيض دون الجنابة وبه قال أحمد ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيهما .

واستدل من قال بوجوب النقض في غسل الحيض دون الجنابة بقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وانقضي رأسك وامتشطي .

واستدل الجمهور بحديث أم سلمة المذكور في الباب وفي رواية لمسلم للحيضة والجنابة . وحملوا الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم وانقضي رأسك على الاستحباب جمعا بين الروايتين أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء إلى أصوله بالنقض فيلزم وإلا فلا هذا خلاصة ما ذكره الحافظ في الفتح .

وقيل إن شعر أم سلمة كان خفيفا فعلم صلى الله عليه وسلم أنه يصل الماء إلى أصوله وقيل بأنه إن كان مشدودا نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله .

قال صاحب سبل السلام : لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج فإنها أحرمت بعمرة ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل بالحج وهي حينئذ لم تطهر من حيضها ، فليس إلا غسل تنظيف لا حيض ، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلا فلا حاجة إلى هذه التأويلات التي في غاية الركاكة ، فإن خفة شعر هذه دون هذه يفتر إلى دليل والقول بأن هذا مشدود وهذا غير مشدود والعبارة عنهما من الراوى بلفظ النقض دعوى بغير دليل انتهى .

(باب ماجاء أن تحت كل شعرة جنابة)

قوله (نا الحارث بن وجيه) بالواو والجيم والياء التحتانية والماء بوزن فعمل ، وقيل بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة الراسي أبو محمد البصري ضعيف كذا

مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ » .

قال : وفي الباب عن عليٍّ ، وأنسٍ .

في التقريب (نمالك بن دينار) البصري الزاهد أبو يحيى صدوق عابد وثقه النسائي مات سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة (عن محمد بن سيرين) الأنصاري البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالعلمى من الثالثة مات ١١٠ سنة عشر ومائة ، روى عن مولاه أنس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وطائفة من كبار التابعين ، وعنه الشعبي وثابت وقتادة ومالك بن دينار وخلق كثير ، قال ابن سعد كان ثقة مأمونا عالما رفيعا فقيها إماما كثير العلم وقال أبو عوانة رأيت ابن سيرين في السوق فما رآه أحد إلا ذكر الله ، وروى أنه اشترى بيتا فأشرفت فيه على ثمانين ألف دينار فعرض في قلبه شيء فتركه .

قوله (تحت كل شعرة جنابة) فلو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء بقيت جنابة ، والشعر بفتح الشين وسكون العين للانسان وغيره ، فيجمع على شعور مثل فلس وفلوس . وفتح العين فيجمع على أشعار مثل سبب وأسباب وهو مذكر الواحد شعرة والشعرة بكسر الشين على وزن سدره شعر الركب للنساء خاصة ، قاله في العباب (فاغسلوا الشعر) بفتح العين وسكونها أى جميعه قال الخطابي ظاهر هذا الحديث يوجب تقص الشعر والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنابة لأنه لا يكون شعره مغسولا إلا أن ينقصها وإليه ذهب إبراهيم النخعي وقال عامة أهل العلم إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقص شعره يجزئه والحديث ضعيف انتهى (وأنقوا البشر) من الإنقاء أى نظفوا البشر من الأوساخ لأنه لو منع شيء من ذلك وصول الماء لم يرتفع الجنابة ، والبشر بفتح الباء والشين قال الجوهرى في الصحاح البشر ظاهره جلد الإنسان .

قوله (وفي الباب عن عليٍّ وأنس) أما حديث عليٍّ فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار ، قال عليٌّ فمن ثم عادت شعري ، زاد أبو داود وكان يجز شعره رضى الله عنه كذا في المتن ، وقال الحافظ في التلخيص إسناده صحيح فإنه

قال أبو عيسى : حديث الحارث بن وحيه حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديثه .

وهو شيخ ليس بذلك . وقد روى عنه غير واحد من الأئمة .
وقد تفرد هذا الحديث عن مالك بن دينار ويقال « الحارث بن وحيه » ويقال « ابن وحيه » .

من رواية عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل إن الصواب وقفه على أن انتهى ، وأما حديث أنس فأخرجه أبو يعلى والطبراني في الصغير وفيه : ويأنس بالغ في الاغتسال في الجنابة فإنك تخرج من مغتسلك وليس عليك ذنب ولا خطيئة ، قال قلت كيف المبالغة يا رسول الله قال تبدل أصول الشعر وتبقى البشرة الحديث ، وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد وهو ضعيف قال الهيثمي وفي الباب أيضاً عن أبي أيوب أخرجه ابن ماجه في حديث فيه أداء الأمانة وغسل الجنابة فإن تحت كل شعرة جنابة وإسناده ضعيف كذا في التلخيص .

قوله (حديث الحارث بن وحيه غريب إلخ) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي قال الحافظ في التلخيص مداره على الحارث بن وحيه وهو ضعيف جداً ، قال أبو داود الحارث حديثه منكر وهو ضعيف ، وقال الشافعي الحديث ليس بثابت ، وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما انتهى كلام الحافظ (وهو شيخ ليس بذلك) وفي بعض النسخ ليس بذلك أى بذلك المقام الذي يوثق به أى روايته ليست بقوة كذا في الطبي ، وظاهره يقتضى أن قوله وهو شيخ للجرح وهو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم شيخ من ألفاظ مراتب التعديل ، فعلى هذا يحى إشكال آخر في قول الترمذى لأن قولهم ليس بذلك من ألفاظ الجرح اتفاقاً فالجمع بينا في شخص واحد جمع بين المتنافيين فالصواب أن يعمل قوله وهو شيخ على الجرح بقرينة مقارنته بقوله ليس بذلك وإن كان من ألفاظ التعديل ولإشعاره بالجرح لأنهم وإن عدوه في ألفاظ التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالقرب من التجريح ، أو قول لا بد في كون الشخص ثقة من شئتين العدالة والضبط كما بين في موضعه فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفة الأولى ويجوز أى يجوز باعتبار الصفة

٧٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

١٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ
بَعْدَ الْغُسْلِ »

الثانية فإذا كان كذلك لا يكون الجمع بينهما جمعاً بين المتنافيين كذا في السيد جمال الدين
رحمه الله كذا في المرقاة .

(باب الوضوء بعد الغسل)

قوله (حدثنا إسماعيل بن موسى) الفزارى أبو محمد ابن بنت السدى قال النسائي ليس
به بأس قال ابن عدى أنكروا منه القلو في التشيع كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب
صدوق يخطيء ورمى بالرفض .

قوله (كان لا يتوضأ بعد الغسل) أى اكْتِفَاءً بوضوئه الأول في الغسل أو باندراج
ارتفاع الحدث الأصغر تحت ارتفاع الأكبر بإيصال الماء إلى جميع أعضائه وهو رخصة
قاله القارى ، قلت للمعتمد هو الأول والله تعالى أعلم . وفي رواية ابن ماجه لا يتوضأ بعد
الغسل من الجنابة ، قال في اللتقى بعد ذكر هذا الحديث رواه الحمسة ، وقال في النيل :
قال الترمذى حديث حسن صحيح ، قلت ليس في النسخ الموجودة عندنا قول الترمذى ،
وقال القاضى الشوكانى قال ابن سيد الناس في شرح الترمذى تختلف نسخ الترمذى
في تصحيح حديث عائشة وأخرجه البيهقى بإسناد جيدة .

وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً وعنه موقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل :
وأى وضوء أعم من الغسل ، رواه ابن أبي شيبة وروى ابن أبي شيبة أيضاً أنه قال للرجل
قال له إني أتوضأ بعد الغسل فقال لقد تعمقت ، وروى عن حذيفة أنه قال أما يكنى
أحدكم أن يغسل من قرنه إلى قدمه ، وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن
بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل
وأن نية طهارة الجنابة تأتى على طهارة الحدث وتقضى عليها لأن موانع الجنابة أكثر

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أهل العلم : أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين : أن لا يتوضأ بعد الغسل .

٨٠ - باب

مَاجَاءُ : إِذَا التَّقَى اخْتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ

١٠٨ - حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت :

من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكبر عنه انتهى .
فإن قلت كيف يكون حديث الباب صحيحا وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي وهو وإن كان صدوقا لكنه يخطئ كثيرا وتغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة .
قلت : قال أحمد هو في أبي إسحاق أثبت من زهير ، وقد روى حديث الباب عن أبي إسحاق ثم لم ينفرد هو في روايته بل تابعه زهير في رواية أبي داود وأخرجه البيهقي بأسانيد صحيحة كما عرفت .
قوله (هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلخ) بل لم يختلف فيه العلماء كما صرح به ابن العربي .

(ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل إلخ)

المراد بالختانان ختان الرجل وخفاض المرأة ، وختان الرجل هو مقطع جلدة كمرته وخفاض المرأة هو مقطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليا ، وله نظائر وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى .

قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ثقة جليل ، قال ابن عينة كان أفضل أهل زمانه عن أبيه وأسلم العدوي وعنه شعبة .
ووالك وخلق ، وثقه أحمد وابن سعد وأبو حاتم مات سنة ١٢٦ ست وعشرين ومائة .

« إِذَا جَاوَزَ الْحِثَّانُ الْحِثَّانَ فَقَدْ وَجَبَ الْفُسْلُ ، قَمَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاغْتَسَلْنَا » .

قال : وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ .

(عن أبيه) أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب ما رأيت أفضل منه من الثالثة مات سنة ١٠٦ ست ومائة على الصحيح كذا في التقريب، قلت هو أحمد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وطائفة، وعنه الشعبي والزهرى وخلق، قال ابن سعد كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كثير الحديث .

قولهم (إذا جاوز الحثان الحثان) الأول بالرفع والثاني بالنصب، والحثان هو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى، وهو أعم من أن يكون غثونا أم لا والمراد بمجاوزه الحثان الحثان الجماع وهو غيبوبة الحشفة، وفي رواية عبد الله بن عمرو بن العاص إذا التقى الحثانان وتوارت الحشفة فقد وجب الفسل، أخرجه ابن ماجه (وجب الفسل) بضم العين المعجمة اسم للاغتسال (فعلته) الضمير راجع إلى صدر جاوز (أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم) بالرفع أو النصب (فاغتسلنا) ظاهره أنها تعنى بغير إنزال وأنه ناسخ لفهوم حديث إنما للماء من الماء .

قولهم (وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ورافع بن خديج) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان ولفظه إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الفسل، وسلم وأحمد وإن لم ينزل، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه ابن ماجه وتقدم لفظه، وأما حديث رافع بن خديج فأخرجه أحمد والحازمي في كتاب الاعتبار ولفظه قال : ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على بطن امرأتى قممت ولم أنزل فاغتسلت وخرجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الحديث، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليك الماء من الماء، قال رافع ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بالفسل، قال الحازمي بعد رواية هذا الحديث هذا حديث حسن، قال الشوكاني في النيل في تحسينه نظر، لأن في إسناده رشدين وليس من رجال

١٠٩ — حدثنا هنادٌ حدثنا وكيعٌ عن سفيانَ عن عليِّ بنِ زيدٍ

عن سميدِ بنِ المسيَّبِ عن عائِشةَ قالت : قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم .
« إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْفُسْلُ »

قال أبو عيسى : حديثُ عائِشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

الحسن ، وفيه أيضاً مجهول انتهى . قلت : الأمر كما قال الشوكاني .

قوله (عن علي بن زيد) بن جدهان التيمي البصري أصله حجازي ضعيف روى عن ابن السيب وعنه قتادة والسيافان والحمدان وخلق ، قال أحمد وأبو زرعة ليس بالقوي وقال ابن خزيمة سيء الحفظ وقال شعبة حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط وقال يعقوب بن شيبة ثقة ، وقال الترمذي صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره . قوله (إذا جاوز الختان الختان) قال في مجمع البحار : أى حاذى أحدهما الآخر سواء تلامسا أولا كما إذا لف الذكر بالثوب وأدخل انتهى ، قال الشوكاني ورد الحديث بلفظ المحاذاة ولفظ الملاقة ولفظ الملاصة ولفظ الإصاق ، والمراد بالملاقة المحاذاة ، قال القاضي أبو بكر إذا غابت الحشفة في الفرج فقد وقعت الملاقة قال ابن سيد الناس وهكذا معنى مس الختان الختان أى قاربه وداناه ، ومعنى إزاق الختان بالختان إصاقه به ، ومعنى المجاوزة ظاهر قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي حاكيا عن ابن العربي وليس المراد حقيقة اللبس ولا حقيقة الملاقة وإنما هو من باب المجاز والكناية عن الشيء بما بينه وبينه ملاصة وهو ظاهر وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمس الذكر في الجماع وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولج له لم يجب الفسل على واحد منهما فلا بد من قدر زائد على الملاقة وهو ما وقع مصرحاً به في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الفسل أخرجه ابن أبي شيبة انتهى ، قلت وأخرجه ابن ماجه أيضا .

قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) والحديث صحيحه ابن حبان وابن القطان وأعله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرهلاً ، واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال سألت القاسم بن محمد سمعت في هذا الباب شيئاً فقال لا ، وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ثم تذكر فحدث

قال : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : « إِذَا جَاوَزَ الْحَتَّانُ الْحَتَّانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَائِشَةُ - : وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ . قَالُوا : إِذَا التَّقَى الْحَتَّانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ .

به ابنه أو كان حدث به ثم نسي ، ولا يخلو الجواب عن نظر ، قال الحافظ وأصله في مسلم بلفظ إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الحتان الحتان فقد وجب الغسل وقال النووي هذا الحديث أصله صحيح لكن فيه تغير ، وتبع في ذلك ابن الصلاح .
قوله (وهو قول أكثر أهل العلم إلخ) قال النووي : اعلم أن الأمة مجتمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال ، وكانت جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال ثم رجع بعضهم وانهقد الإجماع بعد الآخرين انتهى ، وقال ابن العربي : إيجاب الغسل أطبق عليه . الصحابة ومن بعدهم ، وما خالف فيه إلا داود ولا عبرة بخلافه ، قال الحافظ في الفتح : وأما نفي ابن العربي الخلاف فمعتز ، فإنه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم ، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين ، وهو معترض أيضاً ، فقد قال الخطابي : إنه قال به جماعة من الصحابة فسمى بعضهم ، قال ومن التابعين الأعمش ، وتبعه عياض لكن لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره ، وهو معترض أيضاً ، فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح ، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح وقال الشافعي في اختلاف الحديث : حديث الماء من من الماء ثابت لكنه منسوخ ، إلى أن قال غالفنا بعض أهل ناحيتنا يعني من الحجازيين فقالوا لا يجب الغسل حتى ينزل اه فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب انتهى كلام الحافظ .

قلت : لا شك في أن مذهب الجمهور هو الحق والصواب . وأما حديث الماء من الماء

٨١ - بابُ

مَاجَاءَ : أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ

١١٠ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا
يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَنْبٍ
قَالَ : « إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نُهِيَ
عَنْهَا » .

وما في معناه فهو منسوخ ، ويأتي بيان النسخ في الباب الآتي :
(باب ما جاء أن الماء من الماء)

مقصود الترهذي من عقد هذا الباب أن حديث الماء من الماء منسوخ ، وهذا الحديث
أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال : خرجت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه
وسلم على باب عتبان فصرخ به فخرج يجر ، رداءه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أعجلنا الرجل ، فقال عتبان أ رأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن عليه ؟ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما الماء من الماء ، والمراد بالماء الأول ماء الغسل ،
وبالثاني المني وفيه جناس تام .

قوله (ثنا يونس بن يزيد) ابن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ، ثقة
إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا ، وفي غير الزهري خطأ . قاله الحافظ في التقریب ،
وقال في مقدمة فتح الباري : قال ابن أبي حاتم عن عباس الدوري : قال ابن معين أثبت
الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وشعيب ، وقال عثمان الدارمي عن أحمد بن صالح
نحن لا تقدم على يونس في الزهري أحدا . قال ووثقه الجمهور مطلقا وإنما ضعفوا بعض
روايته حيث يخالف أقرانه ، ويحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة ، قال
واحتج به الجماعة (عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الحزرجي الساعدي ، له
ولأبيه حجة مشهور مات سنة ٨٨ ثمان وثمانين وقيل بعدها .

قوله (إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها) أي عن هذه الرخصة

١١١ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا عبد الله بن المبارك أخبرنا
معمّر بن الزهرى ، بهذا الإسناد مثله :

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ، ثم نسخ بعد
ذلك .

وهكذا روى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،
منهم : أبى بن كعب ، ورافع بن خديج .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم : على أنه إذا جامع الرجل
امراته في الفرج وجب عليهما الغسل ، وإن لم ينزلاً .

وفرض الغسل بمجرد الإيلاج ، وفي رواية أبى داود أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء
من الماء كان رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ثم أمر بالاعتسال
بعد ، وفي رواية للحازمى في كتاب الاعتبار قال : كان الماء من الماء شيئاً في أول الإسلام
ثم ترك ذلك بعد وأمروا بالغسل إذا مس الحتان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والدارمى ، وقال الحافظ
في الفتح هو إسناد صالح لأن يحتج به ، وقال فيه : صححه ابن خزيمة وابن حبان .
قوله (وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك) لا شك في أن
حديث أبى بن كعب المذكور صريح في النسخ

على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لأنه بالنطوق ، وترك
الغسل من حديث الماء من الماء بالفهم أو بالنطوق أيضاً . لكن ذلك أصرح منه . كذا
في الفتح (منهم أبى بن كعب ورافع بن خديج) أما رواية أبى بن كعب فهي مذكورة
في هذا الباب . أما رواية رافع بن خديج فأخرجها الحازمى في كتاب الاعتبار وقد تقدمت
قوله (عن أبى الجحاف) بفتح الجيم وتثقيل المهلة وآخره فإم ، اسمه داود بن

١١٢ - حدثنا علي بن حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ
عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي
الْإِحْتِلَامِ » .

قال أبو عيسى : سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ :
لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ .

قال أبو عيسى : وَأَبُو الْجَحَافِ أَسْمُهُ « دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ » .
وَيُرْوَى عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ : حدثنا أَبُو الْجَحَافِ وَكَانَ مَرْضِيًّا .

أبي عوف ، مشهور بكنيته صدوق شيعي ربما أخطأ كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة
روى عن أبي حازم وعكرمة وعنه شريك والسفيان وثقه أحمد وابن معين وقال النسائي
ليس به بأس قال ابن عدى لا يحتج به انتهى ، وقال في التهذيب قال ابن معين يخطئ
قوله (إنما الماء من الماء في الاحتلام) يعني أن حديث الماء بالماء محمول على صورة
خصوصة ، وهي ما يقع في المنام من رواية الجماع ، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من
غير تعارض ، قال الثوري شقي قول ابن عباس : إنما الماء من الماء إلخ قاله من طريق التأويل
والاحتمال ولو انتهى إليه الحديث بطوله لم يكن يأوله هذا التأويل انتهى . قلت : أراد
الثوري شقي بالحديث بطوله حديث أبي سعيد الذي رواه مسلم وقد نقلناه من صحيحه في أول
هذا الباب ، وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي : يمكن أن يقال إن قول ابن عباس هذا
ليس تأويلا للحديث ، وإخراجا له بهذا التأويل من كونه منسوخا ، بل غرضه بيان حكم
السؤال بعد العلم بكونه منسوخا ، وحاصله أن عمومه منسوخ فبقى الحكم في الاحتلام انتهى
قوله (سمعت الجارود) أي الجارود بن معاذ السلمي الترمذي ثقة رمى بالإرجاء ،
روى عن جرير وابن عينة والوليد بن مسلم ، وعنه الترمذي والنسائي ووثقه توفي سنة
٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين (لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك) هو ابن عبد الله الكوفي
صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي الكوفة ، قال الحافظ في التلخيص إسناده لين
لأنه من رواية شريك عن أبي الجحاف انتهى .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
وَالزُّبَيْرِ ، وَطَلْحَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ : عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » .

٨٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَسْتَقِظُ فَيَرَى بَلَاءً ، وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا

١١٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَلِيطُ عَنْ

قوله (وفي الباب عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير وطلحة وأبي أيوب
وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء من الماء) لم أجد عندهم هذا الحديث
بهذا اللفظ لكن أخرجه البخاري في صحيحه من طريق زيد بن خالد الجهني أنه سأل
عثمان بن عفان فقال : أرايت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن . فقال عثمان يتوضأ كما
يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره ، وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت
عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه
بذلك ، وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ في الفتح : قد حكى الأثر من أحمد أن
حديث زيد بن خالد هذا معلول لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا
الحديث ، وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني أنه شاذ ، والجواب عن
ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته ، وقد روى ابن عينة أيضاً
عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء ، أخرجه ابن أبي شيبة
وغيره ، فليس هو فرداً ، وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه
ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، وكمن حديث منسوخ وهو صحيح من حديث الصناعة
الحديثية انتهى كلامه .

(باب فيمن يستيقظ ويرى بلأ ولا يذكر اختلاماً)

قوله (نا محمد بن خالد الخياط) بالحاء المعجمة القرشي أبو عبد الله البصري نزيل بغداد

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ هُوَ الْعُمَرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْدُ الْبَلَلُ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا ؟ قَالَ : يَفْتَسِلُ . وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَحْدُ بَلَلًا ؟ قَالَ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ . قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنْ النِّسَاءُ شَقَاتُنِ الرَّجَالَ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَحْدُ الْبَلَلُ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا . وَعَبْدُ اللَّهِ

أُمِّي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بَنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ ضَعِيفٌ عَابِدٌ كَذَّابٌ فِي التَّقْرِيبِ وَسَجِيءٌ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ .

قَوْلُهُ (يَحْدُ الْبَلَلُ) يَفْتَحَتَيْنِ الرُّطُوبَةَ (وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا) الْإِحْتِلَامُ اقْتِعَالٌ مِنَ الْحِلْمِ بِضَمِّ الْمِهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَهُوَ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ فِي نَوْمِهِ ، يُقَالُ مِنْهُ حِلْمٌ بِالْفَتْحِ وَاحْتَلَمَ ، وَالرَّادُّ بِهِ هُنَا أَمْرٌ خَاصٌ وَهُوَ الْجَمَاعُ ، أَيْ لَا يَذْكُرُ أَنَّهُ جَامِعٌ فِي النَّوْمِ (قَالَ يَفْتَسِلُ) خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ لِلْجُوبِ (يَرَى) يَفْتَحُ الْيَاءُ أَيْ يَعْتَقِدُ (قَالَ لَا غُسْلَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْبَلَلَ عَلَامَةٌ وَدَلِيلٌ ، وَالنَّوْمُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَالِدَارُ عَلَى الْبَلَلِ سَوَاءٌ تَذْكُرُ الْإِحْتِلَامَ أَمْ لَا (قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمَ (إِنْ النِّسَاءُ شَقَاتُنِ الرَّجَالَ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَيْ نَظَرُوهُمْ وَأَمْتَالَهُمْ كَأَنَّهُمْ شَقَقُوا مِنْهُمْ وَلِأَنَّ حَوَاءَ خَلَقَتْ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَشَقِيقُ الرَّجُلِ أَخُوهُ لِأَيِّهِ وَلَأُمِّهِ لِأَنَّ شَقَّ نَسَبِهِ مِنْ نَسَبِهِ يَعْنِي فَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِرُؤْيَا الْبَلَلِ بَعْدَ النَّوْمِ كَالرَّجُلِ أَتَتْهُ .

قَوْلُهُ (حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَحْدُ الْبَلَلُ) بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا الْحَدِيثُ ، قَالَ فِي الْمَتْنِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ رَوَاهُ الْحُسَيْنُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَقَالَ فِي النَّيْلِ رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْعُمَرِيَّ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ وَقَدْ تَقَرَّرَ بِهِ الْمَذْكُورُ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ مِنَ الْمُخْرَجِينَ لَهُ وَلَمْ نَجِدْ عَنْ غَيْرِهِ ، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِهِ فَالْحَدِيثُ مُعَاوَلٌ بَعْلَتَيْنِ الْأُولَى الْعُمَرِيُّ الْمَذْكُورُ وَالثَّانِيَةُ التَّفَرُّدُ وَعَدَمُ الْمُنَابَعَةِ فَقَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ وَالصَّحَّةِ أَتَتْهُ .

قَوْلُهُ (وَعَبْدُ اللَّهِ) أَيْ ابْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيُّ الْمَذْكُورُ فِي السَّنَدِ (ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ

ابنُ عمرَ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ .
 وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَالتَّابِعِينَ : إِذَا اسْتَيْقَظَ الرَّجُلُ فَرَأَى بِلَّةً أَنَّهُ يَغْتَسِلُ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ
 الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ : إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا كَانَتْ
 الْبِلَّةُ بِلَّةً نَظْمَةً . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ .

وَإِذَا رَأَى احْتِلَامًا وَلَمْ يَرِ بِلَّةً فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

سعيد من قبل حفظه في الحديث) قال الذهبي في الميزان : صدوق في حفظه شيء ، روى
 عن نافع وجماعة ، روى أحمد بن أبي مریم عن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه ،
 وقال الدارمي قلت لابن معين كيف حاله في نافع قال صالح ثقة ، وقال الفلاس كان يحيى
 القبطان لا يحدث عنه ، وقال أحمد بن حنبل صالح لا بأس به ، وقال النسائي وغيره
 ليس بالقوي ، وقال ابن عدى في نفسه صدوق ، وقال ابن المديني عبد الله ضعيف ، وقال
 ابن جبان كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ
 للآثار ، فلما غش خطؤه استحق الترك ومات سنة ١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة انتهى
 ما في الميزان

قوله (وهو قول غير واحد من أهل العلم إلخ) قال الخطابي في معالم السنن : ظاهر
 هذا الحديث أى حديث عائشة المذكور في الباب يوجب الاغتسال إذا رأى بلة وإن لم
 يتيقن أنها الماء الدافق ، وروى هذا القول عن جماعة من التابعين منهم عطاء والشعبي
 والنخعي ، وقال أحمد بن حنبل أعجب إلى أن يغتسل ، وقال أكثر أهل العلم لا يجب
 قال النسائي في سننه . قلت ما مال إليه الجماعة الأولى من أن مجرد رؤية البلة موجب
 للاغتسال هو أوفق بمحدث الباب وبمحدث أم سلمة أخرجه الشيخان بلفظ إذا رأت الماء ،
 وبمحدث خولة بنت حكيم بلفظ ليس عليها غسل حتى تنزل ، فهذه الأحاديث تدل على
 اعتبار مجرد وجود الماء سواء انضم إلى ذلك الدفق والشهوة أم لا ، وهذا هو الظاهر
 وبه قال أبو حنيفة والله تعالى أعلم .

٨٣ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ

١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
 يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ح قَالَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ
 الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ
 عَلِيٍّ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ ؟ فَقَالَ : مِنَ الْمَذْيِ
 الْوُضُوءُ ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ » .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ)

المني بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف ، وهو عام يشعل ماء الرجل
 وماء المرأة ، وله خواص يعرف بها : إحداها الخروج بشهوة مع الفتور عقبه ، الثانية الرائحة
 كرائحة الطلع . الثالثة الخروج بدفق . ودفعات ، هذا كله في مني الرجل . وأما المرأة ،
 فهو أصفر رقيق كذا في النووى . وأما المذي وهو الماء الرقيق الذي يخرج عند الشهوة
 الضعيفة والملاعبة ونحوها من غير دفق . والودى وهو ماء أبيض كدر لارائحة له يخرج
 بعد البول فوجبان للوضوء لا للغسل وقال الحافظ المذي فيه لغات أفصحها بفتح الميم
 وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ثم بكسر الذال وتشديد الياء ، وهو ماء أبيض
 رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع وإرادته وقد لا يحس بخروجه انتهى
 كلام الحافظ

قوله (عن علي قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يدل على أن عليا رضي الله
 عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه ، وفي رواية مالك والبخارى ومسلم أنه قال
 فأمرت المقداد بن الأسود فسأله وفي رواية للنسائي أن عليا قال أمرت عمار بن ياسر
 وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ثم سأل بنفسه ، قال
 الحافظ وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله إنه استحيى عن السؤال
 بنفسه لأجل فاطمة ، فتبين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر
 بذلك وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووى (فقال من المذي الوضوء) فيه دليل على أن

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنِ الْقِدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ
وَجْهِ : « مِنْ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ ، وَمِنْ اللَّيْلِ الْغُسْلُ » .
وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ
وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ ، وَالشَّافِعِيُّ : وَأُحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

٨٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

١١٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

خروج المذي لا يوجب الغسل وإنما يجب به الوضوء .

قوله (وفي الباب عن القداد بن الأسود وأبي بن كعب) أما حديث القداد فأخرجه
أبو داود والنسائي وابن ماجه وأما حديث أبي بن كعب فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره .
قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه
وأخرجه البخاري ومسلم مختصرا وفي إسناده الترمذي يزيد بن أبي زياد وقد عرفت ما فيه
من الكلام ، وقد صحح الترمذي حديث يزيد هذا في مواضع وحسنه في موضع كما عرفت
في المقدمة ، فلعل تصحيحه وتحسينه بمشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند من اشتراك
التون ونحو ذلك ، وإلا فزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ، وأيضا الحديث
من رواية ابن أبي ليلى عن علي وقد قيل إنه لم يسمع منه .

قوله (وهو قول عامة أهل العلم إلخ) قال الحافظ في الفتح وهو إجماع .

(باب في المذي يصيب الثوب)

المذي يفتح الميم وسكون الذال وتخفيف الياء البلل اللزج من الذكر عند ملاعبة
النساء ، ولا يجب فيه الغسل ، وهو نجس يجب غسله وينتقض الوضوء ، ورجل مذاء
فعال للبالغة في كثرة المذي وقد أمذى الرجل يمذى ومذى كذا في النهاية .

قوله (ناعبة) بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ثقة وقد تقدم (عن محمد

عَبِيدٌ ، هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ : « كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةَ وَعَنَاءٍ ، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغُسْلَ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، ولا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ فِي الْمَذْيِ مِثْلَ هَذَا .

ابن إسحاق (ثقة إلا أنه مدلس وروايته عن سعيد بن عبيد عند الترمذی بالعتنة ، وعند أبي داود بالتحديث فزالته علة التدليس) (عن سعيد بن عبيد) بالتصغير وفي رواية أبي داود حدثني سعيد بن عبيد (هو ابن السباق) بشد الموحدة ، قال في التقريب سعيد بن عبيد ابن السباق الثقفي أبو السباق المذني ثقة من الرابعة انتهى قلت روى عن أبيه وعن أبي هريرة وعنه الزهري وابن إسحاق وثقه النسائي (عن أبيه) هو عبيد بن السباق بفتح السين المهملة والموحدة الشديدة المذني الثقفي أبو سعيد ثقة من الثالثة ، روى عن زيد بن ثابت وسهل بن حنيف وعنه ابن شهاب وثقه غير واحد (عن سهل بن حنيف) ابن واهب الأنصاري الأوسى صحابي من أهل بدر واستخلفه على علي البصرة ومات في خلافته .

قوله (كنت ألقى من المذي شدة وعناء) قال في الصراح : عناء بالفتح والمذ رنج ديدن (فكنت أكثر منه الغسل) من الإكثار ، ومن للتعليل أي كنت أكثر الاغتسال لأجل خروج المذي (فقال إنما يجزيك) من الإجزاء أي يكفيك (من ذلك) أي من خروج المذي (الوضوء) بالرفع على الفاعلية (قال يكفيك أن تأخذ كفًا من ماء فتضح به ثوبك) ، وفي رواية الأثرم يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء فترش عليه ، واستدل به على أن المذي إذا أصاب الثوب يكفي نضجه ورش الماء عليه ولا يجب غسله .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) والحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه .
قوله (ولا نعرف مثل هذا إلا من حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا) وقع في هذه العبارة لفظ مثل هذا مرتين فالثاني تأكيد للأول والمعنى لا نعرف مثل هذا

وَقَدْ اِخْتَلَفَ اَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ :
لَا يُجْزِئُ إِلَّا الْغَسْلُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ :
يُجْزِئُهُ النَّضْحُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَرْجُوا أَنْ يُجْزِئَهُ النَّضْحُ بِالْمَاءِ .

٨٥ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

الحديث في باب المذي من نضح الثوب إذا أصابه المذي في حديث إلا في حديث محمد بن إسحاق . والحاصل أن محمد بن إسحاق متفرد بهذا عن سعيد بن عبيد .
قوله (واختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب فقال بعضهم لا يجزئ إلا الغسل وهو قول الشافعي وإسحاق) واستدل من قال بالغسل بحديث علي ، قال كنت رجلا مذاء الحديث ، وفيه يغسل ذكره ويتوضأ ، رواه مسلم ، وبحديث عبد الله بن سعد وفيه : وكل خل يمدى فغسل من ذلك فرجك وأثنيك وتوضأ وضوءك للصلاة رواه أبو داود ، وقالوا حديث النضح والرش محمول على ذلك (وقال بعضهم يجزئه النضح وقال أحمد أرجو أن يجزئه النضح بالماء) والحجة لهم في ذلك حديث الباب ، قال الشوكاني اختلف أهل العلم في المذي إذا أصاب الثوب فقال الشافعي وإسحاق وغيرهما لا يجزئه إلا الغسل ، أخذوا برواية الغسل وفيه أن رواية الغسل إنما هي في الفرج لا في الثوب الذي هو محل النزاع ، فإنه لم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارض فلا كفاءة به صحيح مجزئ . وقال وقد ثبت في رواية الأثرم لفظ فترش عليه وليس المصير إلى الأشد بمتعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة فيكون مجزئاً كالغسل انتهى .
قلت . كلام الشوكاني هذا عندى محل تأمل فتفكر .

(باب في المني يصيب الثوب)

قال النووي في شرح مسلم : اختلف العلماء في طهارة مني الآدمي ، فذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابسا ، وهو رواية عن أحمد وقال مالك لا بد من غسله رطبا ويابسا ، وقال الليث هو نجس ولا تعاد الصلاة منه ، وقال الحسن لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيرا وتعاد منه في الجسد وإن قل وذهب كثيرون إلى أن المني طاهر روى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة وداود وأحمد في أصح الروايتين ، وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث ، وقد غلط من أومأ أن الشافعي متفرد بطهارته .

١٦٦ - حدثنا هنادٌ حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال : ضاف عائشة ضيف ، فأمرت له بملحفة صقراء فنآم ، فأختم ، فاستحيا أن يرسلَ إليها إليها وبها . أترى الاحتلام ، فتمسها في الماء ، ثم أرسلَ بها ، فقالت عائشة : لما أفسد علينا ثوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يغيرَ كهُ بأصابعه . وربما فرسته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي .

ودليل القائلين بالنجاسة رواية الغسل .

ودليل القائلين بالطهارة رواية fark ، فلو كان نجسا لم يكف فركه كالدم وغيره . قالوا ورواية الغسل محمولة على الاستحباب والتزهد واختيار النظافة انتهى كلام النووي . وقال الطحاوي بعد ذكر الآثار التي تدل على طهارة المني . فذهب فذهبون إلى أن المني طاهر ، قال العيني أراد هؤلاء النجاسات الشافعي وأحمد وإسحاق وداود انتهى ، وقال الشوكاني في النيل . قالوا الأصل الطهارة فلا تنتقل عنها إلا بدليل وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسلا أو فركا أو حتا أو سلنا أو حكنا ثابت ، ولا معنى لكون الشيء نجسا إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع ، فالصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة انتهى . قلت كلام الشوكاني هذا حسن جيد .

قوله (ضاف عائشة ضيف) أي نزل عليها قال في القاموس : ضفته وأضيفه ضيفا وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفا انتهى وقال في النهاية : وفي حديث عائشة ضافها ضيف ضفت الرجل إذا نزلت به في ضيافة وأضيفته إذا أنزلته وتضيفته إذا نزلت به وتضيفني إذا أنزلني (فأمرت له بملحفة) قال في القاموس : لحاف ككتاب ما يلتحف به ، واللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه كالملحفة ، وقال في الصراح : ملحفة بالكسر جادر (وبها أثر الاحتلام) أي أثر المني والواو حالية (إنما كان يكفيه أن يغيره) أي يدلكه حتى يذهب الأثر من الثوب .

واستدل بهذا الحديث من قال بطهارة المني وقال إن كان المني نجسا لم يكف فركه كالدم وغيره .

وأجيب بأن ذلك لا يدل على الطهارة وإنما يدل على كيفية التطهير ، فغاية الأمر أنه نجس خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء ، والماء لا يتعين لإزالته جميع النجاسات

قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالثَّانِي وَمَنْ
بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، مِثْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، قَالُوا
فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ : يَجْزِيهِ الْفَرْكُ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ .

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ
مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ .

وإلا لزم عدم طهارة العذرة التي في النعل لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمسحها في
التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها قاله الشوكاني .

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت للمني
من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه ويمحته بإبسا ثم يصلي فيه ، رواه أحمد قال الحافظ
في التلخيص : بإسناد حسن وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية وسكت عنه ، وبحديث
عائشة أنها كانت تسلمت للمني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه رواه ابن خزيمة ذكره
الحافظ في الفتح وسكت عنه ، وبأثر ابن عباس أنه قال في المنى يصيب الثوب قال : أمطه
بعود أو إذخرة فإنما هو بمنزلة الخياط أو البصاق ، رواه البيهقي في المعرفة وصححه .
قلت في الاستدلال بحديث عائشة الأول وكذا بالثاني نظر ، لما عرفت أننا وأما أثر
ابن عباس فهو قوله وليس بمرفوع .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
قوله (وهو قول غير واحد من الفقهاء مثل سفيان وأحمد وإسحاق قالوا في المنى
يصيب الثوب يجزئته fark وإن لم يغسله) وهو قول أبي حنيفة إذا كان بإبسا وقال مالك
لا بد من غسله رطبا كان أو بإبسا كما تقدم .

قوله (وهكذا روى عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة مثل
رواية الأعمش) أي كما روى الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عائشة كذلك رواه
منصور أيضا وحديث منصور أخرجه مسلم وكذلك رواه الحاكم أيضا وحديثه أخرجه
أبو داود (وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة) وكذلك

وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ .

٨٦- بابُ

غَسْلُ الْمَنِيِّ مِنَ الثَّوْبِ

١١٧ — حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَافٍ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

أيضا رواه حماد ومغيرة وواصل والأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وحديث أبي معشر ومغيرة وواصل والأعمش عند مسلم (وحديث الأعمش أصح) لا أدري ما وجه كون حديث الأعمش أصح فإن الأعمش كما لم يتفرد برواية الحديث عن إبراهيم عن همام عن عائشة بل تابعه حماد ومغيرة وواصل والأعمش بروايته عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بل تابعه حماد ومغيرة وواصل والأعمش والظاهر أن حديث الأعمش وحديث أبي معشر كليهما صحيحان ليس واحد منهما أصح من الآخر والحديث سمعه إبراهيم عن همام والأسود كليهما ، ففي صحيح مسلم حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال ناأبي عن الأعمش عن الأسود وهمام عن عائشة إلخ والله تعالى أعلم .

قوله (عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني مولى ميمونة وقيل أم سلمة ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة مات بعد المائة وقيل قبلها .

قوله (أنها غسلت منيا من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم) استدلل بهذا الحديث من قال بنجاسة المنى . وأجاب القائلون بطهارته بأنه محمول على الاستعجاب ، وللقائلين بالنجاسة دلائل أخرى ذكرها صاحب آثار السنن وقد ذكرنا ما فيها من الكلام في كتابنا مبكر المنى وإن شئت الوقوف على أدلة الفريقين مع مالها وما عليها فارجع إليه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الأئمة الستة .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ : « أَتَمَّهَا غَسَلْتُ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » : لَيْسَ بِمُخَالَفٍ لِحَدِيثِ الْفَرَكِ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْفَرَكُ يُجْزِئُ : فَقَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَرْمِيَ عَلَى ثَوْبِهِ أَثَرَهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْمَنِيُّ يَنْزِلُ لَقَرِ الْمُخَاطِ ، فَأَمِطَهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخَرَةٍ .

قوله (حديث عائشة أنها غسلت منيا من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بمخالف لحديث الفرك إلخ) قال الحافظ في فتح الباري : وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان ربطا والفرك على ما كان يابسا ، وهذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معا لأنه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعفى عنه من الدم بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلت المني من ثوبه بعرك الإذخر ثم يصلى فيه ويحكى من ثوبه يابسا ثم يصلى فيه فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين ، وأما مالك فلم يعرف العرك وقال إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم انتهى كلام الحافظ .

قوله (قال ابن عباس المني بمنزلة المخاط فأمطه) من الإمطة وهي الإزالة (ولو بإذخرة) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء حشيش طيب الريح ، وأثر ابن عباس . هذا أخرجه البيهقي في المعرفة وقال هذا هو الصحيح موقوف ، وقد روى عن شريكه عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعا ولا يثبت كذا في نصب الراية .

٨٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

١١٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ
أَيِّ إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَنَامُ وَهُوَ حُنْبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً » .

١١٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَيِّ إِسْحَقَ :
نَحْوَهُ .

(باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل)

قوله (ثنا أبو بكر بن عياش) بتحتانية مشددة وشين معجمة ابن سالم الأسدي
الكوفي المقرئ الحنط ، مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه ، وقيل اسمه محمد ، وقيل غير
ذلك . ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح وروايته في مقدمة مسلم كذا في
التقريب ، وقال في مقدمة فتح الباري قال أحمد ثقة وربما غلط ، وقال أبو نعيم لم يكن
في شيوخنا أكثر غلطا منه وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال هما في الحفظ سواء
غير أن أبا بكر أصح كتابا وذكره ابن عدي في الكامل وقال لم أجده له حديثا منكرا
من رواية الثقات عنه ، وقال ابن حبان كان يحيى القطان وعلي بن المدني يسيثان الرأي
فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهم ، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقا عالما بالحديث
إلا أنه كثير الغلط ، وقال العجلي كان ثقة صاحب سنة وكان يخطئ بعض الخطأ وقال
يعقوب بن شيبة كان له فقه وعلم ورواية وفي حديثه اضطراب . قلت لم يرو له مسلم
إلا شيئا في مقدمة صحيحه ، وروى له البخاري أحاديث . قلت ثم ذكر الحافظ أحاديث
أكثرها بمتابعة غيره .

قوله (كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس الماء) فيه دليل على
أن الجنب يجوز له أن ينام قبل أن يغتسل وقبل أن يتوضأ لكن الحديث فيه مقال كما
ستقف ، والحديث أخرجه أيضاً أبو داود وغيره .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَغَيْرِهِ .

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ » .

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ .
وَيُرْوَى أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ .

قوله (وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ قبل أن ينام) يعنى أن غير واحد روى عن الأسود عن عائشة هذا اللفظ ، وخالفهم أبو إسحاق فروى عن الأسود عن عائشة بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمسه ماء (ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق) قال ابن العربي فى العارضة ، تفسير غلط أبي إسحاق هو أن هذا الحديث الذى رواه أبو إسحاق ههنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل فأخطأ فى اختصاره إياه ، ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان حدثنا زهير بن حرب حدثنا أبو إسحاق قال أتيت الأسود ابن يزيد وكان لى أخا وصديقاً فقلت يا أبا عمرو حدثنى ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : قالت كان رسول الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيى آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمسه ماء فإذا كان عند النداء الأول وثب وربما قالت قام فأفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد ، وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة . فهذا الحديث الطويل فيه وإن نام وهو جنب توضأ وضوء الصلاة فهذا يدل على أن قوله فإن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمسه ماء أنه يحتمل أحد وجهين إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيها ثم يستنجى ولا يمسه ماء وينام فإن وطئ توضأ كما فى آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء بقوله ثم ينام ولا يمسه ماء يعنى ماء الاغتسال ، ومن لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة هى حاجة الوطء فنقل الحديث على معنى ما فهم والله أعلم انتهى كلام ابن العربي .

٨٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ

١٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُمرَ : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ » .

قلت : وقد تكلم في هذا الحديث غير واحد من الحفاظ قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود هو وهم ، قال يزيد بن هارون هو خطأ وقال مهنا عن أحمد بن صالح لا يحل أن يروى هذا الحديث ، وفي غلل الأثرم لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى ، قال ابن مقفوز : أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق ، قال الحفاظ وتساهل في نقل الإجماع فقد صحح البيهقي وقال إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه .

(باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام)

قوله (قال نعم إذا تَوَضَّأَ) المراد به الوضوء الشرعي لا لغوى ، لما رواه البخارى عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة . قال الحفاظ في الفتح أى توضأ وضوء كما للصلاة ، وليس المعنى أنه توضأ لأداء الصلاة وإنما المراد توضأ وضوءاً شرعياً لا لغوياً انتهى ، وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ، فالجمهور قالوا بالثاني ، واستدلوا بمحدث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء وقد تقدم أن فيه مقالا لا ينتهض به للاستدلال ، ومحدث طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه بغسل واحد ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعى هنا دليل ، ومحدث ابن عباس مرفوعاً إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ليس فيه أيضاً دليل على المدعى كما لا يخفى ، وذهب داود وجماعة إلى الأول لورود الأمر بالوضوء ، وفي رواية البخارى ومسلم ليتوضأ ثم لينم ، وفي رواية لهما توضأ واغسل ذكرك ثم نم ، قال الشوكاني : يجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب ، ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم أينام أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ إن شاء انتهى ، وقال النووي في شرح مسلم : وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء رواه أبو داود

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ،
وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عُمَرَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ .
وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّائِبِينَ ،
وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ،
قَالُوا : إِذَا أَرَادَ الْجَنْبُ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ .

٨٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجَنْبِ

١٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهِ وَهُوَ جَنْبٌ ، قَالَ فَأَنْخَسْتُ

والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم فهو ضعيف ، ولو صحح لم يكن مخالفاً يعنى لحديث
ابن عمر المذكور فى الباب وما فى معناه ، بل كان له جوابان أحدهما جواب الإمامين
الجليلين أبى العباس بن سريج وأبى بكر البيهقي أن المراد لا يمس ماء للغسل والثانى
وهو عندى حسن أن المراد أنه كان فى بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً لبيان الجواز
إذ لو واظب عليه لتوهم وجوبه انتهى .

قوله (وفى الباب عن عمار وعائشة وجابر وأبى سعيد وأم سلمة) أما حديث عمار
فأخرجه أحمد والترمذى . وأما حديث عائشة فأخرجه الجماعة عنها قالت كانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه
للصلاة ، وأما حديث جابر فلم أقف عليه . وأما حديث أم سلمة فأخرجه الطبرانى
فى الكبير عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ
وضوءه للصلاة وإذا أراد أن يطعم غسل يديه . قال الهيثمى فى مجمع الزوائد
رجاله ثقات .

قوله (قالوا إذا أراد الجنب أن ينام توضأ) أى على سبيل الاستحباب . وهو قول
الجمهور كما تقدم .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجَنْبِ)

قوله (أن النبى صلى الله عليه وسلم لقيه) أى أبا هريرة وفى رواية البخارى
لقينى (وهو جنب) أى والحال أن أبا هريرة كان جنباً (قال) أى أبو هريرة

أَيُّ فَأَنْخَسَتْ فَأَغْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ أَوْ : أَيْنَ ذَهَبْتَ ؟
قُلْتُ : إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا . قَالَ : إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ » .

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ .

قَالَ : أَبُو عَيْسَى : وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ جُنُبٌ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(فانخنست) بنون ثم خاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة أى تنحيت . قال فى القاموس
انخنس تأخر وتخلف ، وفى رواية للبخارى فانسللت قال الحافظ أى ذهب فى خفية
(فقال أين كنت أو أين ذهبت) أشك من الراوى (إن المؤمن لا ينجس) قال
النووى يقال يضم الجيم وفتحها لغتان وفى ماضيه لغتان نجس ونجس بكسر الجيم وضعتها
فمن كسرها فى الماضى فتحها فى المضارع ومن ضمها فى الماضى ضمها فى المضارع أيضا انتهى
قال الحافظ : تمسك بمفهومه بعض أهل انظار فقال إن الكافر نجس العين ، وقواه
بقوله تعالى « إنما المشركون نجس » .

وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده
مجانبة النجاسة بخلاف للمشرك لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد
أنهم نجس فى الاعتقاد .

وحجتهم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم
منه من يضاجهن ومع ذلك ، فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه
من غسل المسلمة ، فدل على أن الأدنى الحى ليس بنجس العين إذ لا فرق بين النساء
والرجال انتهى . قال القارى نقلا عن ابن الملك : وما روى عن ابن عباس من أن
أعيانهم نجسة كالخزير وعن الحسن من صالحهم فليتوضأ فحمول على المبالغة فى التباعد
عنهم والاحتراز منهم انتهى .

قوله (وفى الباب عن حذيفة) أخرجه البراز عنه قال صالحى النبى صلى الله عليه وسلم
وأنا جنب قال الهيمى فى مجمع الزوائد فيه مندل بن على وقد ضعفه أحمد ويحيى بن معين
فى رواية ووثقه فى أخرى ووثقه معاذ بن معاذ انتهى .

قوله (حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ ، وَلَمْ يَرَوْا
بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا .
وَمَعْنَى قَوْلِهِ « فَأَنْخَلَسْتُ » يَفْنَى : تَنَحَّيْتُ عَنْهُ .

٩٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

١٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ أُمُّ
سَلِيمٍ بِنْتُ مِلْحَانَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ

قوله (وقد رخص غير واحد من أهل العلم في مصافحة الجنب ولم يروا بعرق الجنب
والحائض بأساً) في شرح السنة : فيه معنى في حديث أبي هريرة المذكور جواز مصافحة
الجنب ومخاطبته وهو قول عامة العلماء واتفقوا على طهارة عرق الجنب والحائض ،
وفيه دليل على جواز تأخير الاغتسال للجنب وأن يسعى في حوائجه كذا في المرقاة ،
واستدل به الإمام البخاري على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك
ما تحلب منه .

(باب ماجاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل)

قوله (جاءت أم سليم ابنة ملحان) بكسر الميم وسكون اللام والحاء المهملة هي
أم أنس بن مالك وفي اسمها خلاف ، تزوجها مالك بن النضر أبو أنس بن مالك فولدت
له أنس ثم قتل عنها مشركاً فأسلمت فخطبها أبو طلحة وهو مشرك فأبى ودعته إلى
الإسلام فأسلم وقالت إني أتزوجك ولا آخذ منك صداقاً لإسلامك فتزوجها أبو سلمة
روى عنها خلق كثير (إن الله لا يستحي من الحق) قدمت هذا القول تمهيداً لعذرها
في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي إذ الحياء الشرعي خير كله
والحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى فيحمل هنا على أن المراد أن
لأياً من بالحياء في الحق أولاً يمنع من ذكر الحق ، وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في

فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ - تَعْنِي غُسْلًا - إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ ؟
 قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَتَغَسَّلْ . قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قُلْتُ لَهَا :
 فَضَحَّتِ النِّسَاءُ يَا أُمَّ سَلِيمٍ !! » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءَ : إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى
 الرَّجُلُ فَأُزْرَتْ : أَنَّ عَلَيْهَا الْفَسْلَ . وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ .
 قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ ، وَخَوْلَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنْسٍ .

الإثبات ولا يشترط في النفي أن يكون ممكناً لكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي
 من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتيج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد كذا في الفتح
 (فهل على المرأة تعني غسلاً إذا هي رأت في المنام مثل ما يرى الرجل) وفي رواية أحمد
 من حديث أم سليم أنها قالت يارسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام
 أتغتسل (قال نعم إذا هي رأت الماء) أى التى بعد الاستيقاظ (فلتغتسل) فيه دليل على
 وجوب الفسل على المرأة بالإنزال وكأن أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء أو سمعته
 وقام عندها ما يوم خروج المرأة عن ذلك ، وهو ندور بروز الماء منها وقد روى
 أحمد من حديث أم سليم هذه القصة أن أم سلمة قالت يارسول الله وهل للمرأة ماء فقال
 هن شقائق الرجال ، وروى من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس عليها
 غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل (فضحت النساء يا أم سليم) إذ حكيت عنهن ما يدل
 على ما يدل على كثرة شهوتهن ، قاله في مجمع البحار ، وقال الحافظ هذا يدل على أن كتمان
 مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وفي الباب عن أم سليم وخولة وعائشة وأنس) أما حديث أم سليم فأخرجه
 مسلم وأما حديث خولة فأخرجه النسائي وأحمد ، وأما حديث عائشة فأخرجه مسلم .
 وأما حديث أنس فأخرجه أيضاً مسلم .

٩١ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرَأَةِ بَعْدَ الْغَسْلِ

١٢٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حُرَيْثٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ

مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « رُبَّمَا أَغْتَسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَى بِي فَضَمَّمْتُهُ إِلَيَّ وَلَمْ أَغْتَسِلْ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ .

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْتَابِعِينَ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَدْفِيَ بِأَمْرَأَتِهِ وَيَنَامَ مَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرَأَةُ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَآحَدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

(بَابُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرَأَةِ بَعْدَ الْغَسْلِ)

أَيُّ يَطْلُبُ الدَّفَاءَ بِفَتْحَتَيْنِ وَالِدَوْحِي الْحَرَارَةُ بِأَنْ يَضَعَ أَعْضَاءَهُ عَلَى أَعْضَائِهَا .
قَوْلُهُ (ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَى) أَيُّ طَلَبَ الْحَرَارَةَ مَنِ بَانَ وَضَعَ أَعْضَاءَهُ الشَّرِيفَةَ عَلَى أَعْضَائِهِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ وَجَعَلَنِي مَكَانَ الثَّوْبِ الَّذِي يَسْتَدْفَى بِهِ لِيَجِدَ السَّخُونَةَ مِنْ بَدَنِي ، كَذَا فِي اللَّعَاتِ وَفِي الْمِرْقَاةِ قَالَ السَّيِّدُ جَمَالَ الدِّينِ أَيُّ يَطْلُبُ مَنِ الْحَرَارَةَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى « لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ » أَيُّ مَا تَسْتَدْفُونَ بِهِ ، وَفِيهِ أَنَّ بَشْرَةَ الْجَنَبِ طَاهِرَةٌ لِأَنَّ الِاسْتَدْفَاءَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ مَسِّ الْبَشْرَةِ كَذَا فِي الطَّبِيعِ وَفِيهِ بَحْثُ اتِّهَمِي . قَالَ الْقَارِي وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّ الِاسْتَدْفَاءَ يُمْكِنُ مَعَ الثَّوْبِ أَيْضًا (فَضَمَّمْتُهُ إِلَى وَلَمْ أَغْتَسِلْ) وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ وَلَفْظُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَسْتَدْفِي بِي قَبْلَ أَنْ أَغْتَسِلَ . قَالَ الْقَارِي فِي الْمِرْقَاةِ سَنَدُهُ حَسَنٌ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ وَتَقَدَّمَ لَفْظُهُ آتَا .

٩٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّيْمِيمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ

١٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَتَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهْرُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَهُ . بَشْرَتُهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ .

(بَابُ التَّيْمِيمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ)

قوله (ناسفیان) هو الثوري (عن خالد الحذاء) بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة وخالد هذا هو ابن مهران أبو النازل البصري ثقة من رجال الستة ، وقيل له الحذاء لأنه كان يجلس عندهم وقيل لأنه كان يقول : أخذ على هذا النحو (عن أبي قلابة) بكسر القاف اسمه عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري ثقة فاضل كثير الإرسال مات سنة أربع ومائة وقيل سنة ست وقيل سنة سبع (عن عمرو بن بجدان) بضم الواو وسكون الجيم العامري البصري تفرد عنه أبو قلابة لا يعرف حاله ، قاله الحافظ في التقریب ، وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه ابن حبان ووثقه العجلي أيضا كما ستقف .

قوله (إن الصعيد الطيب) أي الطاهر المطهر . قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه الأرض (طهور المسلم) وفي رواية أبي داود وضوء المسلم (وإن لم يجد الماء عشر سنين) كلمة إن للوصل والمراد من عشر سنين الكثرة لا المدة المقدرة ، قال القاري وفيه دلالة على أن خروج الوقت غير ناقض للتيمم بل حكمه حكم الوضوء كما هو مذهبنا يعني الحنفية ، قال وما صح عن ابن عمر أنه يتيمم لكلا صلاة وإن لم يحدث محمول على الاستحباب انتهى ، قلت الأمر كما قال القاري (فإذا وجد الماء فليمسه) بضم الياء وكسر الليم من الإمساس (بشرته) بفتحين ظاهر الجلد أي فليوصل الماء إلى بشرته وجلده (فإن ذلك) أي الإمساس (خير) أي من الحيور ، وليس معناه أن كليهما جائز عد

وَقَالَ تَحْمُودٌ فِي حَدِيثِهِ : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ بُحْدَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَلَمْ يُسَمِّ .

وجود الماء ، لكن الوضوء خير بل المراد أن الوضوء واجب عند وجود الماء ، ونظيره قوله تعالى « أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا » مع أنه لا خير ولا أحسنه لمستقر أهل النار .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البزار عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليستق الله وليمه بشرفه فإن ذلك خير ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد عنه قال جاء رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله قال نعم . قال الهيثمي فيه الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف ولا يعتمد الكذب ، وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه الشيخان عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصلى بالناس فإذا هو برجل معزّل ، فقال ما منعك أن تصلي قال أصابني جنابة ولأماء قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك .

قوله (وقد روى هذا الحديث أيوب عن أبي قلابَةَ عن رجلٍ من بني عامرٍ عن أبي ذرٍّ ولم يسمه) رواه أبو داود في سننه من طريق موسى بن إسماعيل نا محمد عن أيوب الخ قال النذري في تلخيصه وهذا الرجل الذي من بني عامر هو عمرو بن بُحْدَانَ المتقدم في الحديث قبله ، سماه خالد الحذاء عن أبي قلابَةَ وسماه سفيان الثوري عن أيوب رضي الله عنهم انتهى .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ : أَنَّ الْجُنُبَ وَالْحَائِضَ إِذَا لَمْ يَجِدَا الْمَاءَ
يَتَيَمَّمَا وَصَلِيَا .

وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى التَّيَمُّمَ لِلْجُنُبِ ، وَإِنْ
لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ .
وَيُرْوَى عَنْهُ : أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ ، فَقَالَ : يَتَيَمَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ
لِلْمَاءِ .

وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ،
وَأَسْحَقُ .

قوله (وهذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال الشوكاني
في النيل ورواه ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه أبو حاتم ، وعمر بن بحدان
قد وثقه العجلي قال الحافظ وغفل ابن القطان فقال إنه مجهول انتهى ما في النيل ، قلت
وقد غفل الحافظ أيضا فإنه قال في التقريب لا يعرف حاله .

تنبيه : قد اختلفت نسخ الترمذى هنا فوقع في النسخ الموجودة عندنا هذا حديث
حسن وقال المنذرى في تلخيص السنن قال الترمذى حديث حسن صحيح انتهى وقال
ابن تيمية في المنتقى بعد ذكر هذا الحديث رواه أحمد والترمذى وصححه انتهى
قوله (وهو قول عامة الفقهاء أن الجنب والحائض إذا لم يجد الماء) أى كل واحد
منهما ، وفي نسخة قلمية عتيقة إذا لم يجد الماء بصيغة التثنية وهو الظاهر (تيمما وصليا إلخ)
قال الشوكاني في النيل : وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من السلف والخلف
إلا ماجاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ، وحكى مثله عن إبراهيم النخعي من
عدم جوازه للجنب وقيل أن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جاءت بجوازه للجنب
الأحاديث الصحيحة وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع
العلماء إلا ما يحكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال لا يلزمه وهو
مذهب متروك بإجماع من بعده ومن قبله ؛ وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره
صلى الله عليه وسلم للجنب يغسل يديه إذ وجد الماء انتهى .

٩٣ - بابُ

مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ

١٢٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، »

(باب في المستحاضة)

الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في عرق يقال له العاذل بين مهلة وذال معجمة ؛ يقال استحاضت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة كذا في الفتح .

قوله (جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش) بضم الحاء المهلة وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية ، قال الحافظ في التقریب صحابة لها حديث في الاستحاضة (إني امرأة أستحاض) بصيغة المجهول (فلا أطهر) أى لا ينقطع عني الدم (أفادع الصلاة) كانت قد علمت أن الحائض لاتصلي فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فأرادته تحقيق ذلك فقالت أفادع الصلاة أى أتركها والعطف على مقدر بعد المهمزة لأن لها صدر الكلام أى أكون لى حكم الحائض فأترك الصلاة (قال لا) أى لا تدعى الصلاة (إنما ذلك) بكسر الكاف أى الذى تشككته (عرق) بكسر العين المهلة أى دم عرق انشق وانفجر منه الدم ؛ أو إنما سببها عرق منها فى أدنى الرحم (وليست) أى العلة التى تشككها وفى رواية الشيخين على ما فى المشكاة ليس وهو الظاهر (بالحیضة) قال الحافظ بفتح الحاء كما نقله الخطا بنى عن أكثر المحدثين أو كلهم وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر ؛ وقال النووى وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونفى الحيض ، وأما قوله فإذا أقبلت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً انتهى كلامه . قال الحافظ والذى فى روايتنا بفتح الحاء فى

فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسَلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي .
 قال أبو معاوية في حديثه : « وَقَالَ : تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ » .

الموضعين (فإذا أقبلت الحيضة) قال القارى بالكسر اسم للحيض ويؤيده رواية الفتح وقيل المراد بها الحالة التي كانت تحيض فيها وهي تعرفها فيكون رداً إلى العادة ، وقيل المراد بها الحالة التي تكون للحيض من قوة الدم في اللون والقوام ويؤيده حديث عروة الذي يتلوه وهي لم تعرف أيامها فيكون رداً إلى التميز ، قال الطيبي وقد اختلف العلماء فيه فأبو حنيفة منع اعتبار التميز مطلقاً والباقون عملوا بالتمييز في حق البدأة ، واختلفوا فيما إذا تعارضت العادة والتمييز فاعتبر مالك وأحمد وأكثر أصحابنا التميز ولم ينظروا إلى العادة وعكس ابن خيران انتهى .

قلت : أراد بحديث عروة للذي رواه عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق ، رواه أبو داود والنسائي (فغسلي عنك الدم وصلي) أي بعد الاغتسال وفي رواية للبخاري ثم اغتسلي وصلي .

قوله (قال أبو معاوية في حديثه وقال توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) قال بعضهم إن هذا مدرج ، وقد رد الحافظ في الفتح عليه وجزم بعضهم أنه موقوف على عروة ، وقد رد الحافظ عليه أيضاً وقال ولم يتقرّد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام ، وادعى أن حمادا تفرد بهذه الزيادة وأما مسلم أيضاً إلى ذلك وليس كذلك ، فقد رواها الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام انتهى ، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميرت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صارحكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضاً لكل صلاة لكنها لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله ثم توضئي لكل صلاة وبهذا قال الجمهور . وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شئت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة ،

قال : وفي الباب عن أم سلمة .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ » حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ .

على قولهم المراد بقوله توضئ لكل صلاة فيه مجاز الحذف ويحتاج إلى دليل ، وعند المالكية يستحب له الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بمحدث آخر ، وقال أحمد وإسحاق إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط قاله الحافظ في الفتح ، وقال ابن عبد البر ليس في حديث مالك ذكر الوضوء لكل صلاة على المستحاضة وذكر في حديث غيره فلذا كان مالك يستحبها لها ولا يوجبها كما لا يوجبها على صاحب السلس قال الحافظ في الفتح : فإن قلت قال في الهداية لنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة .

قلت : قال الحافظ الزيلعي في تخرريج الهداية غريب جدا ، وقال الحافظ في الدراية لم أجده هكذا وإنما في حديث أم سلمة تتوضأ لكل صلاة .

فإن قلت : قال ابن الهمام في فتح القدير نقلا عن شرح مختصر الطحاوي روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش توضئ لوقت كل صلاة فهذه الرواية بلفظ توضئ لوقت كل صلاة تدل على أن المراد بقوله توضئ لكل صلاة أى لوقت كل صلاة .

قلت نعم لو كان هذا اللفظ في هذا الطريق محفوظا لكان دليلا على المطلوب لكن في كونه محفوظا كلاما فإن الطرق الصحيحة كلها قد وردت بلفظ توضئ لكل صلاة وأما هذا اللفظ فلم يقع في واحد منها وقد تفرد به الإمام أبو حنيفة وهو سوء الحفظ كما صرح به الحافظ ابن عبد البر والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه الحمزة إلا الترمذي كذا في المتقى ولفظه أنها استتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تهراق الدم فقال لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضن وقدر هن من الشهر فتدع الصلاة ثم لغتسل وتستنفر ثم تصلي . قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، ومالكُ ، وأبن المبارك ، والشافعيُّ : أنَّ
المستحاضة إذا تجاوزت أيامَ أقرانها اغتسلت وتوضأت لكلِّ صلاةٍ .

٩٤ - بابُ

مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

١٢٦ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ
أَبْنِ ثَابِتٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ :
« تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ
عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي » .

(باب ماجاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)

قوله (عن أبي يقظان) اسمه عثمان بن عمر بالتصغير ، ويقال ابن قيس والصواب
أن قيساً جد أبيه وهو عثمان بن أبي حميد أيضاً البجلي أبو يقظان الكوفي الأعمى ،
ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة ضعفه
أحمد وغيره وتركه ابن مهدي (عن عدى بن ثابت) الأنصاري الكوفي ثقة رمى بالتشيع
من رجال الستة (عن أبيه) هو ثابت ، قال الحافظ في التقريب ثابت الأنصاري والد
عدى قيل هو ابن قيس بن الحطيم هو جد عدى لأبوه وقيل اسم أبيه دينار وقيل عمرو
ابن أخطب وقيل عبيد بن غازب فهو مجهول الحال انتهى ، قلت قد أطال الحافظ الكلام
في ترجمة ثابت الأنصاري في تهذيب التهذيب من يشاء الوقوف على ذلك فليرجع إليه
(عن جده) أي جد عدى .

قوله (قال في المستحاضة) أي في شأنها (تدع الصلاة أيام أقرانها) جمع قرء وهو
مشارك بين الحيض والطمهر والمراد به هنا الحيض للسباق والحقاق قاله القاري (التي
كانت تحيض فيها) أي قبل الاستحاضة (ثم) أي بعد فراغ زمن حيضها باعتبار العادة
(تغتسل) أي مرة (وتوضأ عند كل صلاة) قوله عند كل صلاة متعلق بتوضأ لا بتغتسل
وفيه دليل على أن المستحاضة تتوضأ عند كل صلاة والحديث ضعيف لكن له شواهد

١٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ . نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ قد تفرَّد به شريكٌ عن أبي اليقظان .

قال : وسألتُ محمداً عن هذا الحديثِ ، فقلت : عدىُّ بنُ ثابتٍ عن أبيهِ عن جدِّهِ ، جدُّ عدىٍّ ما اسمُهُ ؟ فلمَ يعرفَ محمدٌ اسمَهُ .
وذكرتُ لمحمدٍ قولَ يحيى بنِ معينٍ : أنَّ اسمَهُ « دينارٌ » فلمَ يُعَبِّأُ بِهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ : إِنْ اغْتَسَلْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ أَحْوَطُ لَهَا ، وَإِنْ تَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأُهَا ، وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَفْضُلُ وَاحِدُ أَجْزَأُهَا .

ذكرها الحافظ الزيلعي والحافظ ابن حجر في تخریجهما ومنها حديث عائشة المذكور في الباب المتقدم .

قوله (هذا حديث قد تفرَّد به شريك عن أبي اليقظان) وأخرجه أبو داود وضعفه وأخرجه ابن ماجه أيضاً (وسألت محمداً عن هذا الحديث فقلت عدى بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدى ما اسمه فلم يعرف محمد اسمه وذكر محمد اسمي بن معين أن اسمه دينار فلم يعبأ به) قال المنذرى بعد نقل كلام الترمذی هذا ما لفظه : وقد قيل إنه جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي ، قال الدارقطني ولا يصح من هذا كله شيء ، وقال أبو نعیم وقال غير يحيى اسمه قيس الخطمي هذا آخر كلامه وقيل لا يعلم جده وكلام الأئمة يدل على ذلك ، وشريك هو ابن عبد الله النخعي قاضي الكوفة تكلم فيه غير واحد ، وأبو اليقظان هذا هو عثمان بن عمير الكوفي ولا يحتاج بحديثه انتهى كلام المنذرى .

قوله (وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة إن اغتسلت لكل صلاة هو أحوط لها وإن تَوَضَّأْتَ لكل صلاة أَجْزَأُهَا وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ يَفْضُلُ وَاحِدُ أَجْزَأُهَا) فالأغتراس لكل صلاة ليس بواجب على للمستحاضة عند أحمد وإسحاق وهو قول الجمهور ، وروى عن

٩٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ : أَنَّهَا تَجْمَعُ

بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

١٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ : « كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ .

بعض الصحابة أنهم قالوا يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة والقول الراجح الموعول عليه هو قول الجمهور وسيجيء الكلام فيه في باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة .

(باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد)

قوله (نا أبو عامر العقدي) بفتح المهملة والقاف اسمه عبد الملك بن عمرو القيسي البصري ثقة من رجال الستة ، قال النسائي ثقة مأمون مات سنة أربع ومائتين (نازهير ابن محمد) التميمي أبو المنذر الحراساني سكن الشام ثم الحجاز رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها . قال البخاري عن أحمد كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر . وقال أبو حاتم حدث بالشام من حفظه . فكثر غلطه كذا في التقریب ، وقال في الخلاصة : قال البخاري للشاميين عنه مناكير وهو ثقة ليس به بأس (عن إبراهيم بن محمد بن طلحة) التميمي المدني ثقة وكان يسمى أسد قريش (عن عمه عمران بن طلحة) ابن عبيد الله التميمي المدني له رؤية ذكره العجلي في ثقات التابعين (عن أمه حمنة) بفتح المهملة وسكون الليم وبالنون (ابنة جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وبالشين المعجمة هي أخت زينب أم المؤمنين وأمرأة طلحة بن عبيد الله .

قوله (كنت أستحاض حية) بفتح الحاء وهو مصدر أستحاض على حد أنبته الله نباتا ولا يضره الفرق في اصطلاح العلماء بين الحيض والاستحاضة إذ الكلام وارد على أصل اللغة (كبيرة) وفي بعض النسخ كثيرة وكذا في رواية أبي داود (شديدة) قال القاري كثيرة في السكبة شديدة في الكيفية (أستفتيه وأخبره) الواو لمطلق الجمع وإلا

فَوَجَدَتْهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقَاتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ ،
إِنِّي أُسْتَخَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً ، فَتَأْمُرُنِي فِيهَا ، قَدْ مَنَعَنِي
الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ ؟ قَالَ : أُنَعْتُ لَكَ الْكَرْسُفَ ، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ
الدَّمَ قَالَتْ : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَتَلْجِمِي . قَالَتْ : هُوَ
أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَاتَّخِذِي ثَوْبًا . قَالَتْ : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ
إِنَّمَا أُتِجُّ نَجًّا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ :
أَيُّهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ ، فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ . فَقَالَ :
إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَتَحْيِي

كان حقها أن تقول أخبره وأستقيته (فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش) أم المؤمنين
(لما تأمرني) ما استفهامية (فيها) أي في الحيضة يعني في حال وجودها (قد منعتني
الصيام والصلاة) أي على زعمها (أنعت) أي أصف (الكرسف) بضم الكاف وسكون
الراء وضم السين أي القطن (فإنه) أي الكرسف (يذهب الدم) من الإذهاب أي
يمنع خروجه إلى ظاهر الفرج أو معناه فاستعمله لعل دمك ينقطع (هو أكثر من ذلك)
أي الدم أكثر من أن ينقطع بالكرسف (قال تلجمي) أي شدي اللجام يعني خرقه على
هيئة اللجام كالاستنفار (قال فاتخذِي ثوبًا) أي تحت اللجام ، وقال القاري أي مطبقًا
(إنما أتج) بضم المثلثة وتشديد الجيم (نجًا) من نج الماء والدم لازم ومتعدى أي انصب
أو أصبه ، فعلى الثاني تقديره أتج الدم وعلى الأول إسناد التمج إلى نفسها للمبالغة على معنى
أن النفس جعلت كأن كلها دم نجاج وهذا أبلغ في المعنى (سامرك) (السين للتأكيد
(بأمرين) أي بحكمتين أو صنعتين (أيهما صنعت) قال أبو البقاء في إعرابه إنها بالنصب
لا غير الناصب لها صنعت كذا في قوت المتعدي (وإن قويت) أي قدرت (فأنت أعلم)
بما تختارينه منهما فاختراري أيهما شئت (فقال إنما هي) أي الثبجة أو العلة (ركعة من
من الشيطان) قال الجزري في النهاية أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها كما
ركض الدابة وتصاب بالرجل أراد الإضرار بها والإذاء لمعنى إن الشيطان قد وجد بذلك
طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها وصار
في التقدير كأنه ركضه بآلة من ركضاته انتهى (فتحي) أي اجعلي نفسك حائضاً يقال

سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسَلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتَ وَأَسَدَنْقَاتِ .

تَحِيضُ الْمَرْأَةِ أَيَّامٌ قَعَدَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ (سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّحْدِيدِ مِنْ أَلْسِنَةِ وَالسَّبْعَةِ لَكِنْ عَلَى مَعْنَى اعْتِبَارِ حَالِهَا بِحَالٍ مِنْ هِيَ مِثْلُهَا وَفِي مِثْلِ سِنِهَا مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ بَيْتِهَا . فَإِنْ كَانَتْ عَادَةً مِثْلُهَا أَنْ تَقْعُدَ سِتًّا قَعَدَتْ سِتًّا وَإِنْ سَبْعًا فَسَبْعًا وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا فِيهَا تَقْدِمُ أَيَّامِ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ إِلَّا أَنَّهُمَا قَدْ نَسِيَتْهَا فَلَا تَدْرِي أَيَّتَهُمَا كَانَتْ فَأَمْرُهَا أَنْ تَتَحَرَّى وَتَجْتَهِدَ وَتَبْنِي أَمْرَهَا عَلَى مَا تَقْنَنُهُ مِنْ أَحَدِ الْعَدِيدِينَ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَيَّ فِيهَا عِلْمُ اللَّهِ مِنْ أَمْرِكَ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ أَنْتَهَى (فِي عِلْمِ اللَّهِ) أَيَّ فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنْ أَمْرِكَ مِنَ السَّتِّ أَوْ السَّبْعِ أَيَّ هَذَا شَيْءٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلِينَ مِنَ الْإِثْنَانِ بِمَا أَمَرْتَكِ بِهِ أَوْ تَرَكِيهِ وَقِيلَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَيَّ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَيَّ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَيَّ مَا أَمَرْتَكِ فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَيَّ أَعْلَمَكَ اللَّهُ مِنْ عَادَةِ النِّسَاءِ مِنَ السَّتِّ أَوْ السَّبْعِ قَالَهُ ابْنُ رِسْلَانَ ، قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ قِيلَ أَوْ لِلشَّكِّ مِنَ الرَّأْيِ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَحَدُ الْعَدِيدِينَ اعْتِبَارًا بِالْغَالِبِ مِنْ حَالِ نِسَاءِ قَوْمِهَا ، وَقِيلَ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدِيدِينَ لِأَنَّهُ الْعَرَفُ الظَّاهِرُ وَالْغَالِبُ مِنْ أَحْوَالِ النِّسَاءِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ أَوْ لِلتَّقْضِيمِ أَيَّ سِتَّةٍ إِنْ اعْتَادَتْهَا أَوْ سَبْعَةٍ إِنْ اعْتَادَتْهَا إِنْ كَانَتْ مَعْتَادَةً لَا مَبْتَدَأَةً أَوْ لَعَلَّهَا شَكَّتْ هَلْ عَادَتْهَا سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ فَقَالَ لَهَا سِتَّةٌ إِنْ لَمْ تَذْكُرِي عَادَتَكَ أَوْ سَبْعَةٌ إِنْ ذَكَرْتِ أَنَّهَا عَادَتَكَ أَوْ لَعَلَّ عَادَتَهَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِيهِمَا فَقَالَ سِتَّةٌ فِي شَهْرِ السَّتِّ وَسَبْعَةٌ فِي شَهْرِ السَّبْعِ أَنْتَهَى . وَقِيلَ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ مَعْتَادَةً وَنَسِيَتْ أَنَّ عَادَتَهَا كَانَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا فَذَكَرَ الْقَارِي مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ بِقَوْلِهِ وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ إِخْلُجْ ثُمَّ قَالَ الْقَارِي وَمَعْنَاهُ أَيَّ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي عِلْمِ اللَّهِ عَلَى قَوْلِ الشَّكِّ فِي عِلْمِهِ الَّذِي بَيْنَهُ وَشَرْعُهُ لَنَا كَمَا يُقَالُ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ وَقِيلَ فِيهَا أَعْلَمَكَ اللَّهُ مِنْ عَادَاتِ النِّسَاءِ مِنَ السَّتِّ أَوْ السَّبْعِ وَفِي قَوْلِ التَّخْيِيرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنْ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ أَنْتَهَى مَا فِي الْمَرْقَاةِ (ثُمَّ اغْتَسَلِي) أَيَّ بَعْدَ السَّتِّ أَوْ السَّبْعَةِ مِنَ الْحَيْضِ (فَإِذَا رَأَيْتِ) أَيَّ عَلِمْتَ (أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ كَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِالْأَلْفِ ، وَالصَّوَابُ وَاسْتَنْقِيتِ لِأَنَّهُ مِنْ تَقْيِ الشَّيْءِ وَأَنْقِيتَهُ إِذَا نَظَفْتَهُ وَلَا وَجْهَ فِيهِ لِلْأَلْفِ وَلَا الْهَمْزَةِ أَنْتَهَى . وَقَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ : قَالَ فِي الْمَغْرِبِ اسْتَنْقَاءٌ مِبَالِغَةٌ فِي تَقْيِ الْبَدَنِ قِيَاسًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ طَهُرْتَ

فَصَلَّى أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا ، وَصُومِي
وَصَلِّي ، فَإِنَّ ذَلِكَ ، يُجْزِيكَ ، وَكَذَلِكَ فَأَقْلِي ، كَمَا تَحِيضُ الذَّكَاءُ وَكَمَا
يَبْطُرُنَ لِيَلِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهُرِهِنَّ ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ
وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ نَجِيحًا ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ وَتُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، ثُمَّ
تُؤَخِّرِينَ الْغَرْبَ ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ ، وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ -
فَأَفْعِلِي ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيَنِ ، وَكَذَلِكَ فَأَفْعِلِي ، وَصُومِي

واستنقيت ، الهمة فيه خطأ انتهى ، قال وهو في النسخ كلها يعنى نسخ المشكلة بالهمز
مضبوط فيكون جرأة عظيمة من صاحب الغرب بالنسبة إلى العدول الضابطين الحافظين
مع إمكان حمله على الشذوذ إذ ألباه من حرف الإبدال وقد جاء شمة مهموزا بدلا من
شيمة شاذاً على ما في الشافية (فصلى أربعاً وعشرين ليلة) يعنى أيامها إن كانت مدة
الحية ستة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها) إن كانت مدة الحيض سبعة (فإن ذلك
يجزئك) أى يكفيك يقال أجزأت الشيء أى كفاى (فإن قويت على أن تؤخري الظهر
وتعجلي العصر ثم تغتسلين حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً) وفى بعض النسخ
ثم تغتسلين وتصلين بخذف النون وهو الظاهر وهذا هو الأمر الثانى بدليل قوله وهو
أعجب الأمرين إلى ، وأما الأمر الأول فقال صاحب سبل السلام هو الوضوء لكل صلاة
بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام ، فإن فى صدر الحديث سأمرك
بأمرين ثم ذكر لها الأمر الأول أنها تحيض ستاً أو سبعاً ثم تغتسل وتصلى وقد علم أنها
تروى لكل صلاة لأن استمرار الدم ناقض فلم يذكره فى هذه الرواية ، وقد ذكره فى
غيرها ثم ذكر الأمر الثانى من جمع الصلاتين انتهى . وقال القارى وغيره الأمر الأول
هو الاغتسال لكل صلاة .

قلت : لم يصرح بالأمر الأول فى هذا الحديث ، وهو إما الوضوء لكل صلاة
أو الاغتسال لكل صلاة لا غيرها وأعجبهما إلى هو الثانى والله تعالى أعلم (ثم تؤخرين
الغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فاضلى) وفى بعض النسخ
بخذف النون فى جميع هذه الكلمات وهو الظاهر وكذلك فاضلى (وصومي) أى فى هذه

إِنْ قَوِيَتْ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَى » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ .

وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّي ، وَأَبْنُ جُرَيْجٍ ، وَشَرِيكٌ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ عَنْ أُمِّ سَخْنَةَ ، إِلَّا أَنَّ أَبْنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ : « عَمْرُ بْنُ طَلْحَةَ » وَالصَّحِيحُ « عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ » .

قال : وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ؟ فَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ .

وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ .

المدة التي تصلى (إن قويت على ذلك) بدل من الشرط الأول (وهو أعجب الأمرين إلى) أى الجمع بين الصلاتين بغسل واحد أحب الأمرين إلى والأمر الأول هو الاغتسال لكل صلاة أو الوضوء لكل صلاة كما تقدم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والدارقطنى والحاكم ، قال المنذرى فى تلخيصه قال الخطابى قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال أبو بكر البيهقى تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فى الاحتجاج به هذا آخر كلامه ، وقد أخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح ، وقال أيضاً وسألت محمداً يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد هو حديث حسن صحيح انتهى ، قال صاحب سبل السلام بعد نقل كلام المنذرى هذا . فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة انتهى .

قلت : عبد الله بن محمد بن عقيل متكلم فيه وقد تقدم فى باب مفتاح الصلاة الطهور أن الترمذى قال سمعت محمد بن إسماعيل يعنى البخارى يقول كانت أحمد بن حنبل

وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة : إذا كانت تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره ، وإقباله أن يكون أسود ، وإدباره أن يتغير إلى الصفرة . - : فالحكم لها على حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، وإن كانت المستحاضة لها أيام معروفة قبل أن تستحاض : فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلّي ، وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره : فالحكم لها على حديث حمّة بنت جحش .

وإسحاق بن إبراهيم الحمدي يحتاجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال محمد هو مقارب الحديث . انتهى كلام الترمذي ، وقال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين حديثه في مرتبة الحسن انتهى .

قوله (وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة إذا كانت تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره بإقباله) وفي بعض النسخ وإقباله بالواو وهو الظاهر (أن يكون أسود وإدباره أن يتغير إلى الصفرة) كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت أبي حبيش : إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يعرف إلخ وقد تقدم تخريجه ولفظه (فالحكم لها على حديث فاطمة بنت أبي حبيش) أي الذي تقدم في باب المستحاضة ، وقد عرفت هناك أن فيه دلالة على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت منه (وإن كان المستحاضة لها أيام معروفة قبل أن تستحاض فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلّي) كما يدل عليه حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده الذي تقدم في باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة وكذا يدل عليه حديث أم سلمة الذي ذكرنا تخريجه ولفظه في باب المستحاضة ، ويدل عليه أيضا حديث عائشة عن أم حبيبة بنت جحش ، وفيه أمكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى رواه مسلم (وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة) بأن كانت مبتدأة غير معتادة (ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره فالحكم لها على حديث حمّة بنت جحش) فترجع إلى حال من هي مثلاً وفي مثل سنّها من

وكذلك قال أبو عبيد .

وقال الشافعي : المستحاضة إذا استمر بها الدم في أول ما رأت فدامت على ذلك . فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك : فإنها أيام حيض ، فإذا رأت الدم أكثر من خمسة عشر يوماً : فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يوماً ، ثم تدع الصلاة بعد ذلك أقل ما تحيض النساء ، وهو يوم وليلة .

نساء أهل بيتها ، فإن كانت عادة مثلها أن تقعد ستا قعدت ستا وإن سبعا فسبعا كما قاله الخطابي أو ترجع إلى الحالة الغالبة في النساء كما قال غيره ، فحمل الإمام أحمد وإسحاق حديث حمدة بنت جعش على عدم معرفتها لعادتها وعدم التمييز بصفات الدم ومحصل ما قال الإمام أحمد وإسحاق في المستحاضة أنها إن كانت معتادة ترجع إلا لعادتها المعروفة ، سواء كانت مميزة أو غير مميزة ، لحديث عائشة عن أم حبيبة وإن كانت غير معتادة وهي مميزة أعنى تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره ، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش وإن كانت مبتدأة غير مميزة لإعادة لها ولا تمييز ترجع إلى الحالة الغالبة في النساء ستاً أو سبعا ، لحديث حمدة بنت جعش وهذا الجمع بين هذه الأحاديث هو جمع حسن والله تعالى أعلم .

قال الطيبي : قد اختلف العلماء فيه معنى في اعتبار التمييز فأبو حنيفة منع اعتبار التمييز مطلقا ، والباقون عملوا بالتمييز في حق المبتدأة ، واختلفوا فيما إذا تعارضت العادة ، والتمييز فاعتبر مالك وأحمد وأكثر أصحابنا التمييز ولم ينظروا إلى العادة وعكس ابن خيران انتهى كلام الطيبي (وقال الشافعي للمستحاضة إذا استمر بها الدم في أول ما رأت فدامت على ذلك فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك فإنها أيام حيض) بشرط أن يكون طهارتها بعد يوم وليلة فإنها إذا طهرت قبل يوم وليلة لا يكون ذلك الدم حيضا عند الشافعي (فإذا رأت الدم أكثر من خمسة عشر يوماً فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يوماً) وذلك لأن أقل مدة الحيض عنده يوم

قال أبو عيسى : وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ :
 فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ .
 وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَبِهِ يَأْخُذُ ابْنُ الْمُبَارَكِ
 وَرَوَى عَنْهُ خِلَافُ هَذَا .

وليلة وأكثرها خمسة عشر يوما ، فلما رأت مبتدأة الدم فما لم يزد على خمسة عشر يوما
 فكله حيض ، ومتى زاد على خمسة عشر يوما فأنزل دم الاستحاضة ألبنة ، ووقع به الشك
 في خمسة عشر أيضا لاحتمال أن يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من أول ما رأت
 أو بعد يومين أو ثلاث إلى خمسة عشر يوما ، فبني الأمر على اليقين وطرح الشك والله
 تعالى أعلم كذا في بعض الحواشي .

واعلم أن قول الشافعي هذا في المستحاضة للمبتدأة التي لا تميز لها ، وأما إذا كانت
 ذات تمييز بأن ترى في بعض الأيام دما أسود وفي بعضها دما أحمر أو أصفر فالدم الأسود
 حيض بشرط أن لا ينقص عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر يوما ، كذا حرره
 الشافعي ، كذا في المرقاة .

قوله (فاختلف أهل العلم في أقل الحيض وأكثره فقال بعض أهل العلم أقل الحيض
 ثلاث وأكثره عشرة وهو قول سفیان الثوري وأهل الكوفة وبه يأخذ ابن المبارك)
 قال ابن قدامة في المغني : قال الثوري وأبو حنيفة وصاحباؤه أقله ثلاثة أيام وأكثره عشر
 لما روى واثلة بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أقل الحيض ثلاثة أيام
 وأكثره عشرة ، وقال أنس قرء المرأة ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشرة
 ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفا .

ثم قال ابن قدامة مجيبا عن حديث واثلة وأثر أنس ما لفظه : وحديث واثلة يرويه
 محمد بن أحمد الشامي وهو ضعيف ، عن حماد بن المنهال وهو مجرول وحديث أنس يرويه
 الجلد بن أيوب وهو ضعيف ، قال ابن عينة : هو محدث لا أصل له ، وقال أحمد
 في حديث أنس ليس هو شيئا ، هذا من قبل الجلد بن أيوب ، قيل إن أحمد بن إسحاق
 رواه وقال ما أراه سمعه إلا من الحسن بن دينار وضعفه جدا ، قال وقال يزيد بن زريع
 ذاك أبو حنيفة لم يحتج إلا بالجلد بن أيوب وحديث الجلد قد روى عن علي ما يعارضه

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ : أَقْلُ الْحَيْضِ
يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا .
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ،
وَأَبِي عُبَيْدٍ .

فإنه قال ما زاد على خمسة عشر استحاضة ، وأقل الحيض يوم وليلة انتهى ما في المعنى .
وابتدل لهم أيضا بمحدث أبي أمانة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقل الحيض للجارية
البكر والثيب ثلاث وأكثر ما يكون عشرة أيام ، فإذا زاد فهي مستحاضة رواه الطبراني
والدارقطني في سننه من طريق عبد الملك عن العلاء بن كثير عن مكحول عنه ، وعبد
الملك مجهول والعلاء بن كثير ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع من أبي أمانة ، وفي
الباب أحاديث أخرى كلها ضعيفة ذكرها الحافظ الزيلعي في نصب الراية والحافظ ابن
حجر في الدراية ، مع بيان ضعفها (وقال بعض أهل العلم منهم عطاء بن أبي رباح أقل
الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشرة وهو قول الأزاعي ومالك والشافعي وأحمد
وأبي عبيدة) واستدل على هذا بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال تمكث إحداكن
شطر دهرها لا تصلي ، قال الحافظ في التلخيص ، لا أصل له بهذا اللفظ ، قال الحافظ
أبو عبد الله بن منده فيما حكاه ابن دقيق العيد في الإمام عنه : ذكر بعضهم هذا الحديث
لا يثبت بوجه من الوجوه . وقال البيهقي في المعرفة : هذا الحديث يذكره بعض قهاتنا
وقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب الحديث أو ولم أجده إسناده ، وقال ابن
الجوزي في التحقيق : هذا لفظ يذكره أصحابنا ولا أعرفه ، وقال الشيخ أبو إسحاق
في المذهب لم أجده بهذا اللفظ إلا في كتب الفقهاء ، وقال النووي في شرحه باطل لا
يعرف انتهى ما في التلخيص بقدر الحاجة .

قلت : لم أجده حديثا لا صحيحا ولا ضعيفا يدل على أن أقل الحيض يوم ليلة وأكثره
خمس عشرة يوما إلا هذا الحديث ، وقد عرفت أنه لا أصل له بل هو باطل ، وأما
ما ذهب إليه سفيان الثوري وأهل الكوفة فإنه يدل عليه عدة أحاديث لكنها كلها
ضعيفة كما عرفت .

تنبيه : قال ابن قدامة في المغني أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما ،
ثم قال مستدلا على هذا ما لفظه : ولنا أنه ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له

٩٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ : أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

١٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ابْنَةُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الشَّرِيعَةِ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ كَمَا فِي الْقَبْضِ ، وَالْإِحْرَازِ وَالتَّفَرُّقِ وَأَشْبَاهِهَا ، وَقَدْ وَجَدَ حَيْضٌ مَعْتَادٌ يَوْمًا ، وَقَالَ عَطَاءٌ : رَأَيْتُ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ تَحِيضٍ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَقَالَ أَحْمَدُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ : سَمِعْتُ شَرِيكًَا يَقُولُ عِنْدَنَا امْرَأَةٌ تَحِيضُ كُلَّ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا حَيْضًا مُسْتَقِيمًا ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ عِنْدَنَا امْرَأَةٌ تَحِيضُ غَدُوءَ وَتَطْهَرُ عَشِيًّا ، يَرُونَ أَنَّهُ حَيْضٌ تَدْعُ لَهُ الصَّلَاةُ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَأَيْتُ امْرَأَةً أَتَيْتُ لِي عَنْهَا أَنَّهُ لَمْ تَزَلْ تَحِيضُ يَوْمًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ وَأُتْبِتُ لِي عَلَى نِسَاءٍ أَنَّهُنَّ لَمْ يَزَلْنَ يَحِيضْنَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَذَكَرَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّزْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ تَحِيضُ امْرَأَتِي يَوْمَيْنِ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا مَعْرُوفَةٌ لَمْ أَطْطِرْ مِنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا يَوْمَيْنِ ، وَقَوْلُهُنَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى « وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ » فَلَوْلَا أَنْ قَوْلُهُنَّ مَقْبُولٌ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِنَ الْكِتَابُ ، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِ « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ » ، وَلَمْ يَوْجَدْ حَيْضٌ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ ، فَلَا يَكُونُ حَيْضًا بِحَالٍ ، انْتَهَى مَا فِي الْمَعْنَى .

قلت : كلام ابن قدامة هذا يدل صراحة على أنه من قال إن أقل الحيض يوم وليلة أو أكثره خمسة عشر يوما ليس له دليل من الكتاب والسنة ، وإنما اعتماده على العرف والعادة وهي مختلفة ، حتى قال الأوزاعي عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشيا ، فتفكر .

(باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة)

قوله (استفتت أم حبيبة ابنة جحش) بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء الساكنة بعدها شين معجمة ، وأخت حمزة بنت جحش ، قال في سبل السلام : أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين وحمزة وأم حبيبة ،

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : لا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، فَاغْتَسِلِي نِمِ صَلِّي . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . »

قَالَ قُتَيْبَةُ : قَالَ اللَّيْثُ : لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَكِنَّهُ شَىْءٌ قَعَلْتُهُ هِيَ .

قِيلَ لِهِنَّ كُنَّ مُسْتَحَاضَاتٍ كُلَّهِنَّ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً ، فَإِنْ صَحَّ أَنَّ الثَّلَاثَ مُسْتَحَاضَاتٍ فَهِيَ زَيْنَبُ ، وَقَدْ عَدَّ الْعُلَمَاءُ الْمُسْتَحَاضَاتُ فِي عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَلَغْنَ عَشْرَ نِسْوَةٍ أَتَتْهُنَّ (قَالَتْ إِنِّي أُسْتَحَاضُ) بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ وَفُتِحَ تَاءُ ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَرِدُ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ ، يُقَالُ اسْتَحِضْتُ الْمَرْأَةَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامٍ حِيضِهَا وَنَفَاسِهَا (فَلَا أَطْهَرُ) أَيُّ مَدَّةٍ مَدِيدَةٍ (أَفَادَعُ) بِهَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ أَيُّ أَفَاتَرَكَهَا مَا دَامَتْ الِاسْتِحَاضَةُ مَعِيَ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ (فَقَالَ لَا) أَيُّ لَا تَدْعِيهَا (إِنَّمَا ذَلِكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ خَطَا بِأَلْهَا وَتَفْتَحُ عَلَى خُطَابِ الْعَامِ أَيُّ الَّذِي تَشْتَكِيهِ (عِرْقٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ أَيُّ دَمٌ عِرْقٌ انْشَقَّ وَانْفَجَرَ مِنْهُ الدَّمُ ، أَوْ إِنَّمَا سَبَبُهَا عِرْقٌ فَهُوَ فِي أَدْنَى الرَّحِمِ (فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي) أَيُّ إِذَا أَقْبَلَتْ حِيضُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حِيضُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي عِنْدَ الدَّمِ ثُمَّ صَلِّي (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ) أَيُّ أُمِّ حَبِيبَةَ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) أَيُّ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ (قَالَ اللَّيْثُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَلَكِنَّهُ شَىْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَصَلِّي وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ قَالَ وَلَا أَشْكُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ غَسَلَهَا كَانَ خَطْوَعًا غَيْرَ مَا أَمَرْتُ بِهِ ، وَذَلِكَ وَاسِعٌ لَهَا ، وَكَذَا قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَدِيثِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ،
وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، قَالُوا : لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا
إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْخُرُوفَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَرَخَّصُوا لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فِي
التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ .

قوله (حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن
عقبة إلخ) وأخرجه ابن ماجه أيضاً من هذا الطريق ، والحديث ضعيف لأن إسماعيل
ابن عياش قد وثقه أئمة الحديث في أهل الشام ، وضعفوه في الحجازيين ، وهو روى
هذا الحديث عن موسى بن عقبة وهو من أهل الحجاز ، قال البيهقي في المعرفة : هذا
حديث ينفرد به إسماعيل بن عياش وروايته عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها : قاله
أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ ، وقد روى هذا عن غيره وهو
ضعيف انتهى وقال ابن أبي حاتم في علله : سمعت أبي وذكر حديث إسماعيل بن عياش
هذا فقال أخطأ إنما هو من قول ابن عمر كذا في نصب الراية .

قوله (قالوا لا يقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً إلا طرف الآية) أي
بعضها فلا بأس لهما بقراءة بعض الآية أو حرف أو حرفين أو نحو ذلك ، وأما قراءة
الآية بتمامها فلا يجوز لهما البتة ، قال الخطابي في الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ
القرآن وكذلك الحائض لا تقرأ لأن حديثها أغلظ من حدث الجنب ، وقال مالك في
الجنب أنه لا يقرأ الآية ونحوها ، وقد حكى أنه قال تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب ، لأن
الحائض إن لم تقرأ نسيت القرآن لأن أيام الحيض تتطاوول ومدة الجنابة لا تطول ،
وروى عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن ، وأكثر
العلماء على تحريمه انتهى .

٩٧ - باب

مَاجَاءُ فِي الْحَائِضِ : أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

١٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَمَّادُ بْنُ رَزْدِ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ
عَنْ مُعَاذَةَ : « أَنْ أَمْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا
أَيَّامَ حَيْضِهَا ؟ فَقَالَتْ أَحْرُورِي أَنْتِ ؟ قَدْ كُنْتُ إِحْدَانَا تَحْيِضُ

رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي . فكانت تغتسل عند
كل صلاة انتهى كلام النووي ونقل بهذا هذا قول الشافعي الذي ذكرنا فيما تقدم ، وقال
وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما .
قلت : وقد جمع بعضهم بأن أحاديث الغسل لكل صلاة محمولة على الاستحباب
والله تعالى أعلم ، وحديث الباب أخرجه الشيخان وغيرهما .

(باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة)

قوله (عن أبي قلابة) بكسر القاف ، تخفيف اللام والباء الموحدة ، اسمه عبد الله
ابن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري ثقة فاضل كثير الإرسال ، قال العجلي فيه
نصب يسير من الثالثة مات بالشام هاربا من القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها كذا
في التقريب (عن معاذة) هي بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين ،
قال في التقريب ثقة من الثالثة .

قوله (أحرورية أنت) الحروري منسوب إلى حرورا بفتح الحاء وضم الراء
المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً ، بلدة على ميلين من الكوفة ، ويقال لمن
يعتقد مذهب الخوارج حروري لأن أول فرقة منهم خرجوا على أبي البلدة المذكورة
فاشتهروا بالنسبة إليها وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل
عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام
إنكار وزاد مسلم في رواية فقلت لا لكنني أسأل أي سؤالا مجرداً لطالب العلم للالتعنات ،
وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فانتصرت في الجواب عليه دون التعليل ، والذي ذكره
العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للخرج بخلاف

فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : أَنَّ الْخَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ .
وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْخَائِضَ تَقْضِي
الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ .

٩٨ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْخَائِضِ : أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ
١٣١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا :

الصَّيَامُ كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ إِنْ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَوْجِبُونَ
عَلَى الْخَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ فِي زَمَنِ الْخَائِضِ وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا
الِاسْتِفْهَامُ الَّذِي اسْتَفْهَمْتَهُ عَائِشَةُ هُوَ اسْتِفْهَامُ إِنْكَارِ أَى هَذِهِ طَرِيقَةُ الْحُرُورِ وَبُنِيتِ
الطَّرِيقَةُ (فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ) أَى لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَضَاءِ مَعَ عِلْمِهِ
بِالْخِیْضِ وَتَرْكُهَا الصَّلَاةَ فِي زَمَنِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْقَضَاءُ وَاجِبًا لِأَمْرِهَا بِهِ ، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ
فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا (وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ
الْفُقَهَاءِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْخَائِضَ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ) نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ
وْغَيْرُهُ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَنَّهُ سَأَلَ الزَّهْرِيَّ
عَنْهُ فَقَالَ : اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْخَوَارِجِ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُوجِبُونَهُ ، وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِ فَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سَلَمَةَ ، لَكِنْ
اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ كَمَا قَالَ الزَّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْخَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ)

قَوْلُهُ (وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ) بْنُ يَزِيدَ الْعَبْدِيُّ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ صَدُوقٌ مِنَ الْعَاشِرَةِ
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ وَقَدْ جَاوَزَ الْمِائَةَ قَالَهُ الْحَافِظُ ، وَقَالَ الْحَزْرَجِيُّ وَتَقَهُ

حدثنا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَقْرَأُ الْخَائِضُ ، وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

قال : وفي الباب عن علي .

ابن معين وأبو حاتم وكان له عشرة أولاد بأسماء العشرة (نا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، قاله الحافظ ، وقال الخرزجي في ترجمته عالم الشام وأحد مشايخ الإسلام وثقه أحمد وابن معين ودهيم والبخاري وابن عدي في أهل الشام ، وضعفه في الحجازيين مات سنة ١٨١ إحدى وثمانين ومائة .

قوله (لا تقرأ الخائض ولا الجنب شيئا من القرآن) أى لا القليل ولا الكثير . والحديث يدل على أنه لا يجوز للجنب ولا للخائض قراءة شيء من القرآن ، وقد وردت أحاديث في تحريم قراءة القرآن للجنب ، وفي كلها مقال ، لكن تحصل القوة بانضمام بعضها إلى بعض ومجموعها يصلح لأن يتمسك بها .

قوله (وفي الباب عن علي) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن ما لم نكن جنباً ، رواه الحمسة ، وهذا لفظ الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان كذا في بلوغ المرام . وقال الزيلعي في نصب الراية : روى أصحاب السنن الأربعة من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه أولاً يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنب ، قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وصححه قال ولم يحتجنا بعبد الله بن سلمة ، ومدار الحديث عليه انتهى . قال الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه ، قال البيهقي لأن مداره على عبد الله بن سلمة بكسر اللام ، وكان قد كبر وأنكر حديثه وعقله وإنما روى هذا بعد كبره قاله شعبة انتهى كلامه ، هذا آخر كلام الزيلعي ، وقال الحافظ : والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة .

وفي الباب أيضاً عن جابر أخرجه الدارقطني بنحو حديث ابن عمر وهو ضعيف .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، قَالُوا : لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْخُرُفَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَرَخَّصُوا لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فِي التَّنْسِيحِ وَالتَّهْلِيلِ .

قوله (حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عتبة إلخ) وأخرجه ابن ماجه أيضاً من هذا الطريق ، والحديث ضعيف لأن إسماعيل بن عياش قد وثقه أئمة الحديث في أهل الشام ، وضعفوه في الحجازيين ، وهو روى هذا الحديث عن موسى بن عتبة وهو من أهل الحجاز ، قال البيهقي في المعرفة : هذا حديث ينفرد به إسماعيل بن عياش وروايته عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتاج بها : قاله أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ ، وقد روى هذا عن غيره وهو ضعيف انتهى وقال ابن أبي حاتم في علله : سمعت أبي وذكر حديث إسماعيل بن عياش هذا فقال أخطأ إنما هو من قول ابن عمر كذا في نصب الراية .

قوله (قالوا لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً إلا طرف الآية) أي بعضها فلا بأس لهما قراءة بعض الآية أو حرف أو حرفين أو نحو ذلك ، وأما قراءة الآية بتمامها فلا يجوز لهما ألبتة ، قال الخطابي في الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ القرآن وكذلك الحائض لا تقرأ لأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة ، وقال مالك في الجنب أنه لا يقرأ الآية ونحوها ، وقد حكى أنه قال تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب ، لأن الحائض إن لم تقرأ نسيت القرآن لأن أيام الحيض تتطاوّل ومدة الجنابة لا تطول ، وروى عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن ، وأكثر العلماء على تحريمه انتهى .

قلت : قول الأكثر هو الرجح يدل عليه حديث الباب والله تعالى أعلم :

تنبيه : أعلم أن البخارى عقد باباً في صحيحه يدل على أنه قائل بجواز قراءة القرآن للجنب والحائض ، فإنه قال : باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت . وقال إبراهيم لأبأس أن تقرأ الآية ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه وذكر آثاراً أخرى ، ثم ذكر فيه حديث عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج ، فلما جئنا سرف حضت الحديث ، وفيه فافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري ، قاله الحافظ في الفتح قال ابن بطال . وغيره : إن مراد البخارى الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف ، وإنما استثناء لكونه صلاة مخصوصة ، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك ، فكذلك الجنب لأن حدثها أغلظ من حدثه ومنع القراءة إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر ، وإن كان تبعداً فيحتاج إلى دليل خاص ولم يصح عند المصنف يعنى البخارى شيء من الأحاديث الواردة في ذلك وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقصوم به العجة عند غيره . لكن أكثرها قابل للتأويل ولهذا تمسك البخارى ومن قال بالجواز غيره كالطبرى وابن المنذر وداود بعموم حديث : كان يذكر الله على كل أحيانه ، لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن وبغيره وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف ، والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة ، ثم قال الحافظ : وفي جميع ما استدل به نزاع يطول ذكره ، لكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه

واستدل الجمهور على المنع بحديث على : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحججه عن القرآن شيء ليس الجنابة ، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنهم من قبيل الحسن يصلح للحجة ، لكن قيل في الاستدلال به نظر لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ماعده ، وأجاب الطبرى عنه بأنه محمول على الأكل جمعا بين الأدلة وأما حديث ابن عمر مرفوعاً لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ، فضعيف من جميع طرقه انتهى كلام الحافظ . وقال في التلخيص بعد ذكر

قال : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ
يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَّا كَثِيرَةً . كَأَنَّهُ ضَعَّفَ
رَوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ . وقال : إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ
عَنْ أَهْلِ الشَّامِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةِ ،
وَلِبَقِيَّةِ أَحَادِيثُ مَنَّا كَثِيرَةٌ عَنِ الثَّقَاتِ .

قال أبو عيسى : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ
حَنْبَلٍ يَقُولُ ذَلِكَ .

حديث ابن عمر مالفظة : وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني مرفوعاً ، وفيه
محمد بن الفضل وهو متروك ، وموقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة ، وهو كذاب وقال البيهقي
وهذا الأثر ليس بالقوى ، وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب ،
وساقه عنه في الخلافات بإسناد صحيح انتهى ، وقال العيني في عمدة القارى : وربما عضدان
أى حديث ابن عمرو حديث جابر بحديث على ، ولم يصح عند البخارى في هذا الباب
حديث فلذلك ذهب إلى جواز قراءة الجنب والحائض أيضاً انتهى .

قوله (قال وسمعت) أى قال الترمذى وسمعت (قال وإنما حديث إسماعيل بن عياش
عن أهل الشام) أى قال البخارى حديث إسماعيل بن عياش الذى هو صحيح وصالح
للاحتجاج إنما هو ما يرويه عن أهل الشام ، قال فى الخلاصة إسماعيل بن عياش العنسى
الحمصى عالم الشام وثقه أحمد وابن معين ودحيم والبخارى وابن عدى فى أهل الشام
وضفوه فى الحجازيين ، وقال فى التقریب صدوق فى روايته عن أهل بلده مغلط فى
غيرهم (وقال أحمد بن حنبل إسماعيل بن عياش أصلح من بقية) كذا قال الترمذى ،
وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمة إسماعيل بن عياش : قال عبد الله بن أحمد سئل أبى عن
إسماعيل وبقية فقال بقية أحب إلى وقال فى ترجمة بقية قال أحمد هو أحب إلى من إسماعيل
ابن عياش انتهى . فهذا مناقض لما قال الترمذى .

٩٩ - باب

مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ

١٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ
عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حِضَّتْ يُأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي » .

(باب ما جاء في مباشرة الحائض)

قوله (عن سفيان) هو الثوري (عن منصور) هو ابن العتمر (عن إبراهيم)
هو ابن يزيد بن قيس .

(يأمرني أن أتزر) قال الحافظ في الفتح : كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء الشنة
بعد الهمزة ، وأصله أءتزر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم اللثاء بوزن افعل .
وأنكر أكثر النعاة الإدغام ، حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ . لكن حكاه غيره
أنه مذهب الكوفيين ، حكاه الصغاني في مجمع البحرين . وقال ابن الملك : إنه
مقصور على السماع انتهى . وقال الكرماني في قول عائشة : وهي من فصحاء العرب
حجة فالخطيء مخطيء انتهى . والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها (ثم يبشرنى)
من المباشرة وهي اللامسة من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة ، وقد ترد المباشرة بمعنى
الجماع والمراد ههنا هو المعنى الأول بالإجماع .

واستدل أبو حنيفة ومالك والشافعي بهذا الحديث وقالوا يحرم ملابسة الحائض
من السرة إلى الركبة ، وعند أبي يوسف ومحمد وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يحرم
الجماعة نجس ، ودليلهم قوله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء إلا النكاح ، كذا
نقله الطيبي . ولعل قوله صلى الله عليه وسلم لبيان الرخصة ، وفعله عزيمة تعليل للأمة .
لأنه أحوط فإن من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ويؤيده ماورد عن معاذ بن
جبل قال : قلت يا رسول الله ما يحل لي من امرأتى وهي حائض ، قال : ما فوق الإزار
والتعفف عن ذلك أفضل . رواه أبو داود وغيره كذا في المرقاة ، وقال الحافظ
في الفتح : وذهب كثير من السلف والثوري وأحمد وإسحاق إلى أن الذي يتمتع من

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وهو قولٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ

الاستمتاع بالحائض الفرج فقط . وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوى وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووى هو الأرجح دليلا لحديث أنس ، وفي مسلم : صنعوا كل شيء إلى الجماع ، وحملوا حديث الباب على الاستحباب جمعا بين الأدلة انتهى : قال ابن دقيق العيد : ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ماتحت الإزار لأنه فعل مجرد انتهى . وبذل على الجواز أيضا مرواه أبو داود بإسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا انتهى . وقال الهيثمى فى عمدة القارى : النوع الثالث المباشرة بين السرة فيما بين السرة والركبة فى غير القبل والدبر . فعند أبى حنيفة حرام وهو رواية عن أبى يوسف وهو الصحيح للشافعية ، وهو قول مالك وقول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة وعند محمد بن الحسن وأبى يوسف فى رواية يتجنب شعار الدم فقط ، ومن ذهب إليه عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد وأصبغ وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود ، وهذا أقوى دليلا لحديث أنس صنعوا كل شيء إلا التنكاح واقتصر النبي صلى الله عليه وسلم فى مباشرته على ما فوق الإزار محمول على الاستحباب ، وقول محمد هو المنقول عن على وابن عباس وأبى طلحة رضى الله تعالى عنهم : انتهى كلام العيني

قوله (وفى الباب عن أم سلمة وميمونة) أخرج حديثهما البخارى

قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان

قوله (وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق) والقول الراجح هو جواز الاستمتاع بالحائض بكل شيء إلى الجماع لحديث أنس المذكور والله تعالى أعلم :

١٠٠ - باب

مَا جَاءَ فِي مُوََاكَلَةِ الْخَائِضِ وَسُورِهَا

١٣٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُوََاكَلَةِ الْخَائِضِ ؟ فَقَالَ وَآكِئَهَا . »

قال : وفي الباب عن عائشة ، وأنس .

(باب في مواكلة الجنب الحائض وسورها)

وفي بعض النسخ وسورها

قوله (حدثنا عباس العنبري) هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري البصري أبو الفضل ثقة حافظ من كبار الحادية عشرة روى عنه البخاري تعليقاً والباقون مات سنة ٢٤٦ ست وأربعين ومائتين (ومحمد بن عبد الأعلى) الصنعاني البصري ثقة من العاشرة مات سنة ٢٥٤ أربع وخمسين ومائتين (عن حرام بن معاوية) قال الخزرجي حرام ابن حكيم بن خالد الأنصاري أو العنسي ويقال هو حرام بن معاوية عن عمه عبد الله ابن سعد وأبي هريرة ، وعن العلاء بن الخارث وثقه دحيم انتهى . وقال الحافظ في ترجمة حرام بن حكيم بن خالد مالفظة : وهو حرام بن معاوية كان معاوية بن صالح يقوله على الوجهين وهم من جعلهما اثنين ، وهو ثقة من الثالثة انتهى (عن عمه عبد الله بن سعد) صحابي شهد فتح القادسية .

قوله (فقال واكئها) صيغة أمر من اللواكلة أى كل معها . وفيه دلالة على جواز مواكلة الحائض .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود عنها قالت كنت أتعرق العظم وأنا حائض فأعطيه النبي صلى الله عليه فيضع فيه في الموضع الذي فيه وضعتة وأشرب الشراب فأناوله فيضع فيه في الموضع الذي

قال أبو عيسى : حديثُ عبدِ اللهِ بنِ سعدٍ حديثٌ حسنٌ غريبٌ .
وهو قولُ عامةِ أهلِ العلمِ : لم يَرَوْا بمؤاكلَةِ الحائضِ بأساً .
وَاخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ وَضُوءِهَا : فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ
فَضَلَ طَهُورَهَا .

١٠١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

١٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ

كنت أشرب منه ، وأما حديث أنس فأخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما عنه قال : إن اليهود كانوا إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت ولم يراكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت الحديث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جامعوهن في البيوت واصنعوا كل شيء غير النكاح إلح

قوله (حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب) وأخرجه أحمد وأخرجه أيضا أبو داود ورواته كلهم ثقات ، وإنما غربه الترمذي لأنه تفرد به العلاء بن الحارث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حزام عن عمه عبد الله بن سعد قاله الشوكاني .
قلت روله الترمذي من طريق العلاء بن الحارث عن حرام بن معاوية عن عمه عبد الله بن سعد لأمّن طريق العلاء عن حكيم بن حزام .

قوله (وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤاكلَةِ الحائضِ بأساً) قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : وهذا مما أجمع الناس عليه ، وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري ، وأما قوله تعالى « فاعزّلوا النساء في الحيف » فالمراد نفل الإجماع وطأهن (واختلفوا في فضل وضوئها فرخص في ذلك بعضهم وكره بعضهم طهورها) الراجح هو عدم الكراهة ، وحديث عائشة المذكور يدل على أن ريق الحائض طاهر وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب ، قال الشوكاني ولا خلاف فيهما فيما أعلم .

(باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد)

أى تأخذ منه .

قوله (نا عبيدة بن حميد) بفتح العين وحيد بالتصغير هو المعروف بالخذاء التيمى

عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ لِي عَائِشَةُ : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَاوِلْنِي الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَتْ : قُلْتُ : إِنِّي حَائِضٌ » قَالَ : إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ » :

قال : وفي الباب عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

أو اللثي أو الضبي . صدوق نحوي ربما أخطأ . قال الحافظ وقال الحزرجي : قال ابن سعد ثقة صاحب نحو وعربية ، مات سنة ١٩٠ تسعين ومائة (عن ثابت بن عبيد) بالتصغير الأنصاري الكوفي مولى يزيد بن ثابت . ثقة وثقه أحمد وابن معين . قوله (ناوِلْنِي) أى أعطِنِي (الحُمْرَةَ) بضم الحاء المعجمة وإسكان الميم . قال الخطابي هي السجادة التي يسجد عليها المصلى ويقال سميت بهذا لأنها تخمر وجه المصلى عن الأرض أى تستره وصرح جماعة بأنها لا تكون إلا قدر ما يضع الرجل حر وجهه في سجوده ، وقد جاء في سنن أبي داود عن ابن عباس قال : جاءت فأة فأخذت نجر القتيلة فجاءت بها فألقتها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحُمْرَةِ التي كان قاعدا عليها فأحرقت منها موضع درهم ، فذا تصرع بإطلاق الحُمْرَةِ على ما زاد على قدر الوجه انتهى (إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ) يعنى إِنْ يَدُكَ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ لَأَنَّهَا لَاحِضٌ فِيهَا . قال النووي بفتح الحاء هذا هو المشهور في الرواية وهو الصحيح ، وقال الخطابي المحدثون يقولونها بفتح الحاء وهو خطأ وصوابها بالكسر أى الحالة والهيئة وأنكر القاضى عياض هذا على الخطابي ، وقال الصواب ههنا ما قاله المحدثون من الفتح لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بلا شك ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَتْ يَدُكَ » معناه أن النجاسة التي يمان المسجد عنها وهى دم الحيض ليست يَدُكَ وهذا بخلاف حديث أم سلمة فأخذت ثياب حيضتى ، فإن الصواب فيه الكسر هذا كلام القاضى وهذا الذى اختاره من الفتح هو الظاهر ههنا . ولما قاله الخطابي وجه . قال في شرح السنة : في الحديث دليل على أن للعائض أن تتناول شيئاً من المسجد وأن من حلف أن لا يدخل داراً أو مسجداً فإنه لا يباحث بإدخال بعض جسده فيه انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة) أما حديث ابن عمر فأخرجه أحمد عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة « ناوِلْنِي الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ إِنِّي

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

وهو قول عامة أهل العلم ، لا تعلم بينهم اختلافًا في ذلك : بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئًا من المسجد .

١٠٢ - باب

ما جاء في كراهية إتيان الحائض

١٣٥ - حدثنا بشار بن سعد حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وهب بن أسد قالوا : حدثنا حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قد أحدثت فقال أوحىشتك في يدك » قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائي بلفظ : قال أبو هريرة بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد إذ قال يا عائشة ناوليني الثوب فقالت إني لأصلي فقال إنه ليس في يدك فناولته . وفي الباب أيضا عن أنس وأبي بكرة ذكر حديثهما الهيثمي في مجمع الزوائد .

قوله (وهو قول عامة أهل العلم لانعلم بينهم اختلافًا في ذلك بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئًا من المسجد) أي بمددتها من غير دخول فيه .

(باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض)

قوله (حدثنا بشار) لقب محمد بن بشار (نا يحيى بن سعيد) هو القطان (وهب بن أسد) العمى أبو الأسود البصري ثقة ثبت مات بعد المائتين وقيل قبلها . قاله الحافظ (عن حكيم الأثرم) البصري ، قال الحافظ لين وقال الخزرجي في الخلاصة ليس به بأس (عن أبي تيممة) بفتح التاء النوقانية وكسر الميم اسمه طريف بن مجالد (الهجيمي) بضم الهاء وفتح الجيم مضغرا البصري ثقة من الثالثة مات سنة ٩٧ سبيع وتسعين أو قبلها أو بعدها .

قال : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا : فَقَدْ كَفَرَ بِمَا
أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » صلى الله عليه وسلم .

قال أبو عيسى : لَأَعْرِضُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ
الْأَثَرِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْمُجَنَّبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّغْلِيزِ .

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَتَى حَائِضًا
فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ » .

فَلَوْ كَانَ إِيْتَانٌ الْخَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ .

قوله (من أتى حائضا) أى جامعها (أو امرأة في دبرها) مطلقا سواء كانت
حائضا أو غيرها (أو كاهنا) قال الجزرى في الكاهن : الذى يتعاطى الخبر عن الكائنات
في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار : وقد كان في العرب كهنه كشق وسطيح
وغيرها . فمنهم من كان يزعم أن له تابعا من الجن وراثيا يلقي إليه الأخبار ومنهم من
كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله
أو فعله أو حاله وهذا يخصونه باسم العراف . كالذى يدعى معرفة النسي المسروق ومكان
الضالة ونحوها . والحديث الذى فيه : من أتى كاهنا . قد يشتمل على إتيان الكاهن
والعراف والنجم انتهى كلام الجزرى وقال الطيبي أتى لفظ مشترك هنا بين المجامعة
وإتيان الكاهن . قال القارى الأولى أن يكون التقدير أو صدق كاهنا . فيصير من
قبيل علفتها ماء وتبنا باردا أو يقال من أتى حائضا أو امرأة بالجماع أو كاهنا بالتصديق
انتهى (فقد كفر بما أنزل على محمد) الظاهر أنه محمول على التغليظ والتشديد كما قاله
الترمذى وقيل إن كان المراد الإتيان باستحلال وتصديق فالكفر محمول على ظاهره
وإن كان بدونهما فهو على كفران النعمة

قوله (وإنما معنى هذا الحديث عند أهل العلم على التغليظ) يعنى على التشديد
والتهديد . ثم استدلت الترمذى على هذا بقوله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ .
وَأَبُو تَيْمَةَ الْمُجَنَّمِيُّ أَسْمُهُ . « طَرِيفُ بْنُ مُجَالِدٍ » .

١٠٣ - بَابُ

مَاجَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

١٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ مِقْسَمٍ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي الرَّجُلِ يَقَعُ
عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ ، قَالَ : يَتَصَدَّقُ بنصف دينار . »

١٣٧ -- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْثٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى

قال : من أتى حائضا فليصدق بدينار إلخ ذكر الترمذي هذا الحديث هنا هكذا ، ملقا .
وقد رواه بالإسناد من حديث ابن عباس في الباب الآتي
قوله (وضعف محمد هذا الحديث) قال الذهبي في الميزان في ترجمة حكيم الأثرم :
قال البخاري لم يتابع على حديثه يعني حماد بن سلمة عنه عن أبي تيمعة عن أبي هريرة
مرفوعا : من أتى كاهنا إلخ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ)

قوله (عن خصيف) بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مصغرا ابن عبد الرحمن
الجزري ، صدوق سيء الحفظ خلط بآخره ورمى بالإرجاء كذا في التريب ، وقال
في الخلاصة ضعفه أحمد ووثقه ابن معين وأبو زرعة وقال ابن عدي إذا حدث عنه ثقة
فلا بأس به انتهى .

قوله (في الرجل يقع على امرأته) أي يجامع امرأته (وهي حائض) جملة حالية
(قال يتصدق بنصف دينار) كذا في هذه الرواية ، وروى بألفاظ مختلفة كما ستقف .
والحديث في مسنده شريك بن عبد الله النخعي الكوفي صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه
مندولى القضاء بالكوفة ، وفيه خصيف وقد عرفت حاله

قوله (نا الفضل بن موسى) السينائي أبو عبد الله المروزي ثقة ثبت وربما أغرب

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشَّكْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارٌ ، وَإِذَا
كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ الْكَفَّارَةِ فِي اثْنَيْنِ الْخَائِضِ قَدْ رَوَى
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا .

(عن أبي حمزة السكري) سمي بذلك لحلاوة كلامه كذا في الخلاصة ، وقال القاموس
بالضم السين وتشديد الكاف ومعرب شكر انتهى ، فعلى هذا يكون السكري بضم
السين وتشديد الكاف وكذا ضبط في نسخة قلية بالقلم وضبط في النسخة الأحمدية
المطبوعة بفتح السين والكاف الخفيفة . قال الحافظ في التريب : ثقة فاضل من السابعة
(عن عبد الكريم) بن مالك الجزري يكنى بأبي سعيد مولى بنى أمية وهو الحضري
نسبة إلى قرية من الجبال . ثقة متقن من السادسة

قوله (إذا كان دما أحمر فدينار وإن كان دما أصفر فنصف دينار) قال المنذرى
هذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثته ، فروى مرفوعا وموقوفا ومرسلا
ومعضلا . وقال عبد الرحمن بن مهدي قيل لشعبة إنك كنت ترفعه قال إني كنت مجنوننا
فصححت ، وأما الاضطراب في مثته فروى بدينار أو نصف دينار على الشك ، وروى
يتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار ، وروى إذا كان دما أحمر فدينار وإن كان
دما أصفر فنصف دينار ، وروى إن كان الدم عيطا فليتصدق بدينار وإن كان صفرة
فنصف دينار انتهى كلام المنذرى ، وقال الحافظ في التلخيص : والاضطراب في إسناده
هذا الحديث ومثته كثير انتهى :

قلت : لا شك في أن إسناده هذا الحديث ومثته اختلافا كثيرا لكن مجرد الاختلاف
قليلًا كان أو كثيرا لا يورث الاضطراب القادح في صحة الحديث ، بل يشترط له استواء
وجوه الاختلاف ، فمضى رجعت رواية من الروايات المختلفة من حيث الصحة قدمت
ولا تعل الرواية الراحجة بالمرجوحة ، وههنا رواية عبد الحميد عن مقسم عن ابن
عباس بلفظ فليتصدق بدينار أو بنصف دينار صحيحة راجحة . فكل روايتها مخرج لهم
في الصحيح إلا مقسبا الراوى عن ابن عباس فانفرد به البخارى ، لم يكن ما أخرج له إلا

حديثاً واحداً وقد صحح هذه الرواية الحاكم وابن دقيق العيد وقال ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس، قليل تذهب إليه فقال نعم، ورواية عبد الحميد هذه لم يخرجها الترمذى وأخرجها أبو داود قال: حدثنا مسددنا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الندى يأتي امرأته وهي حائض. قال يتصدق بدينار أو نصف دينار قال أبو داود هكذا الرواية الصحيحة قال دينار أو نصف دينار، ولم يرفعه شعبة فرواية عبد الحميد هذه صحيحة راجعة وأما باقي الروايات فضعيفة مرجوحة لاتوازي رواية عبد الحميد فلا تعل رواية عبد الحميد هذه بالروايات الضعيفة. قال الحافظ في التلخيص: قد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام وهو الصواب. فكيف من حديث احتجوا به وفيه من الاختلاف أكثر مما في هذا الحديث كحديث بثر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما، وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتفصيل والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع في بعض ذلك ابن الصلاح انتهى كلام الحافظ وبالمجمل رواية عبد الحميد صحيحة لكن وقع الاختلاف في رفعها فرفعها شعبة مرة ووقفها مرة، قال الحافظ في بلوغ المرام بعد ذكر هذه الرواية مرفوعة: صححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما ووقفه، قال الشوكاني في النيل: ويحتاج عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بأن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدى رفعوه عن شعبة وكذلك وهب بن جرير وسعيد بن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب ابن عطاء الخفاف، قال ابن سيد الناس من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه وأما قول شعبة أسنده إلى الحكم مرة ووقفه مرة فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلا عنده ثم لو تساوى رافعه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدح فيه، وقال أبو بكر الخطيب اختلاف الروايتين في الرفع لا يؤثر في الحديث ضعفاً وهو مذهب أهل الأصول لأن إحدى الروايتين ليست مكذوبة للأخرى والأخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول انتهى.

قلت: يؤيد ترجيح وقفها قول عبد الرحمن بن مهدي قيل لشعبة إنك كنت ترفعه قال إنى كنت مجنوناً فصحت وبين البيهقي في روايته أن شعبة رجع عن رفعه والله تعالى أعلم.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَقُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ .

وَقَدْ رَوَى نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ ، مِنْهُمْ : سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ عُلَمَاءِ الْأَمْثَارِ .

قوله (وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق وقال ابن المبارك يستغفر ربه ولا كفارة عليه) قال الحافظ ابن عبد البر : حجة من لم يوجب الكفارة باضطراب هذا الحديث ، وأن الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسألة كذا في التلخيص وقال الخطابي في المعالم: ذهب إلى إيجاب الكفارة عليه غير واحد من العلماء ومنهم قتادة وأحمد ابن حنبل وإسحاق وقال به الشافعي قديما ، ثم قال في الجديد لا شيء عليه ، قلت ولا ينكر أن يكون فيه كفارة لأنه وطء محظور كالوطء في رمضان وقال أكثر العلماء لا شيء عليه ويستغفر الله ، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ولا يصح متصلا مرفوعا والذم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها ، وكان ابن عباس يقول إذا أصابها في فور الدم تصدق بدينار وإن كان في آخره فنصف دينار ، وقال قتادة دينار للعائض ونصف دينار إذا أصابها قبل أن تعتسل ، وكان أحمد بن حنبل يقول هو مخير بين الدينار ونصف الدينار انتهى كلام الخطابي بلفظه . قلت : وذهب إلى إيجاب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبير والأوزاعي أيضا واختلفوا في الكفارة فقال الحسن وسعيد عتق رقبة وقال الباقر دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار أو نصف الدينار بحسب اختلاف الروايات كذا في النيل .

قوله (وقد روى مثل قول ابن المبارك عن بعض التابعين منهم سعيد بن جبير وإبراهيم) هو النخعي ولعل لسعيد بن جبير في هذه المسألة قولان ، ومنهم عطاء وابن أبي مليكة والشعبي ومكحول والزهري وربيعة وحماد بن أبي سليمان وأيوب السخنياني وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، وجماهير من السلف قالوا إنه لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار والتوبة

١٠٤ - باب

مَاجَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْخَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ

١٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو أُبَيٍّ عَنْ عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ : « أَنَّ أُمْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُتِيهِ ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ رُشِيهِ ، وَصَلِّي فِيهِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي غَسْلِ الدَّمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن ، قالوا والأصل البراءة فلا ينتقل عنها إلا بحجة . قال الشوكاني بعد ذكر هذا ما لفظه : وقد عرفت انتهاض الرواية الأولى من حديث الباب فالصير إليها متعمم ، وعرفت بما أسلفناه صلاحيتها للحجية وسقوط الاعتلالات الواردة عليها انتهى .

قلت : ومن الاعتلال الاختلاف في رفعها ووقفها ، وقد عرفت أن قول عبدالرحمن ابن مهدي يؤيد وقفها وبين البيهقي في روايته أن شعبة رجع عن رفعها فتأمل (باب ماجاء في غسل دم الحيض من الثوب)

قوله (من الحيضة) بفتح الحاء أى من الحيض (حته) الحت الحك من نصر ينصر أى حكاه والمراد إزالة عينه (ثم اقرصيه بالماء) القرص الدلك بأطراف الأصابع والأظفار أى تدلكى موضع الدم بأطراف الأصابع بالماء ليتحلل بذلك ويخرج مانثره الثوب منه (ثم رشه) من الرش أى صبى للماء عليه .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وأم قيس) أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأما حديث أم قيس فأخرجه أبو داود .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الدَّمِ يَكُونُ عَلَى التَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ .

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ : إِذَا كَانَ الدَّمُ مِقْدَارَ الدَّرْهِمِ فَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ .

قوله (حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما قوله (فقال بعض أهل العلم من التابعين إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم يغسل وصلى فيه أعاد الصلاة) جاء فيه حديث أخرجه الدارقطني في سننه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وفي لفظ إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة . قال البخاري حديث باطل ، وروح هذا منكر الحديث ، وقال ابن حبان هذا حديث موضوع لاشك فيه لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اخترعه أهل الكوفة وكان روح ابن غطيف يروى الموضوعات عن الثقات ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وذكره أيضا من حديث نوح بن أبي مريم عن يزيد الهاشمي عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا نحوه ، وأغلظ في نوح بن أبي مريم كذا في تخريج الزيلعي (وقال بعضهم إذا كان الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة وهو قول سفیان وابن المبارك) وهو قول الحنفية ، وقال صاحب الهداية قدر الدرهم وما دونه من التجاسة المقلطة كالدم والبول والحمر وخمر الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة معه وإن زاد فلم يجوز قال لنا إن القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل مغفوا وقد رناه بقدر الدرهم أخذا عن موضع الاستنجاء انتهى . قال العيني في شرح البخاري ص ٩٠٣ ج ١ ، وأما تقدير أمحابتنا القليل بقدر الدرهم فلما ذكره صاحب الأسرار عن علي وابن مسعود أنهما قدرا التجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة في الاقتداء ، وروى عن عمر أيضا أنه قدره بظفره . وفي المحيط وكان ظفره قريبا من كفنا فدل على أن ما دون الدرهم لا يمنع انتهى .

وَلَمْ يُوجِبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ
وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمْ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمْ .
وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ .

قلت : لابد للحنفية أن يثبتوا صحة آثار علي وابن مسعود وعمر رضي الله عنهم
الذكورة وبمجرد ذكر صاحب الأسرار هذه الآثار لا يصح الاستدلال بها وإني قد قننت
كثيرا لكن لم أقف على أسانيدها ولا على مخرجها فإله تعالى أعلم كيف حالها ، وأما قول
الحنفية إن ظفر عمر كان قريبا من كفنا فهذا ادعاء محض لم يثبت بدليل صحيح ، نعم ثبت
أنه رضي الله عنه كان طويل القامة ، قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه التلخيص
ما لفظه : تسمية الطوال عمر بن الخطاب الزبير بن العوام قيس بن سعد حبيب بن
مسلمة علي بن عبد الله بن عباس انتهى ومن المعلوم أن كون عمر من طوال الصحابة
لا يستلزم أن يكون ظفره قريبا من كفنا وأما تقديرهم أخذنا عن موضع الاستنجاء فيه
أيضا كلام لا يخفى على التأمل (ولم يوجب بعض أهل العلم وغيرهم عليه الإعادة وإن كان
أكثر من قدر الدرهم وبه يقول أحمد وإسحاق) يدل على ما ذهب إليه هؤلاء فظاهر
ما أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن
إسحاق حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فترقه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته .
والقصة طويله محصلها أنه صلى الله عليه وسلم نزل بشعب قتال من يحرسنا الليلة فقام رجل
من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بقم الشعب فاقتما الليل للحراسة فنام المهاجري
وقام الأنصاري يصلي فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فأصابه فترعه
واستمر في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث فترعه وركع وسجد وقضى صلاته .
ثم أيقظ رفيقه فلما رأى ما به من الدماء قال لم لا أنبهتني أول ما رمى . قال كنت في
سورة فأحببت أن لا أقطعها . فظاهر هذا الحديث يدل على ما ذهب إليه أحمد وإسحاق
ومن تبعهما فتفكر (وقال الشافعي يجب عليه الغسل وإن كان أقل من الدرهم) قال
صاحب الهداية : وقال زفر والشافعي لا تجوز قليل النجاسة وكثيرها سواء لأن النص

الوجب للتطهير لم يفصل انتهى . قال العيني في شرح البخارى : قال ابن بطال حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ، ثم قال وهذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير لأن الله تعالى شرط في نجاسته أن يكون مسفوحاً وهو كناية عن الكثير الجارى . لأن الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم : فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره ، وقال مالك قليل الدم مغفوع ويغسل قليل سائر النجاسات ، وروى عن ابن وهب أن قليل دم الحيض ككثيره وكسائر الأنجاس بخلاف سائر الدماء ، والحجة في أن اليسير من دم الحيض كالكثير قوله صلى الله عليه وسلم لأسماء : حثيه ثم اقرصيه ، حيث لم يفرق بين قليله وكثيره ولا سألها عن مقداره ولم يحد فيه مقدار الدرهم ولا دونه . قال العيني حديث عائشة ما كان لأحدنا إلا ثوب واحد ، فيه تحيض فإن أصابه شيء من دم بلته يريقها ثم قصعته يريقها ، رواه أبو داود وأخرجه البخارى أيضاً ولفظه : قالت يريقها قصعته يدل على الفرق بين القليل والكثير ، وقال البيهقي هذا في الدم اليسير الذى يكون مغفوعاً عنه وأما الكثير منه فصح عنها أى عن عائشة أنها كانت تغسله ، فهذا حجة عليهم في عدم الفرق بين القليل والكثير من النجاسة ، وعلى الشافعى أيضاً في قوله إن يسير الدم يغسل كسائر الأنجاس إلا دم البراغيث فإنه لا يمكن التحرز عنه ، وقد روى عن أبي هريرة أنه لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً في الصلاة وعصر ابن عمر بثره فخرج منها دم فمس يده وصلى ، فالشافعية ليسوا بأكثر احتياطاً من أبي هريرة وابن عمر ولا أكثر رواية منها حتى خالفوها حيث لم يفرقوا بين القليل والكثير على أن قليل الدم موضع ضرورة لأن الإنسان لا يخلو في غالب حاله من بثره ودمل أو برغوث ففنى عنه ولهذا حرم الله المسفوح منه فدل أن غيره ليس بمحرم انتهى كلام العيني .

قلت : في كلام العيني هذا أشياء فتفكر .

١٠٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكَّتْ النِّفْسَاءُ

١٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْدَرِيُّ حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَةَ الْأَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « كَانَتْ النِّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ

(بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكَّتْ النِّفْسَاءُ)

أَي كَمْ تَمَكَّتْ فِي نَفْسِهَا إِلَى أَى مَدَّةٍ لَا تَصِلُ وَلَا تَصُومُ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ النَّفَاسُ وَلَوَادَةُ الْمَرَأَةِ إِذَا وَضَعَتْ فِيهِ نَفْسَاءً وَنَسُوهُ نَفَاسٌ وَلَيْسَ فِي السَّكَامِ فَعَلَاءٌ يَجْمَعُ عَلَى فَعَالٍ غَيْرِ نَفْسَاءٍ وَعَشْرَاءٍ أَتَى .

قوله (ناشجاع بن الوليد أبو بدر) السكوني الكوفي صدوق ورع له أوهام (عن علي بن عبد الأعلى) الثعلبي الكوفي الأحول صدوق ربما وهم كذا في التقريب ، ووثقه البخاري كما بينه الترمذي (عن أبي سهل) اسمه كثير بن زياد البرساني بصري نزل ببلخ ثقة (عن مسة الأزديّة) بضم الميم وتشديد السين المهملّة هي أم بسّة بضم اللام والواو وتشديد السين للمهملّة مقبولة قاله الحافظ في التقريب ، وقال في تهذيب التهذيب روت عن أم سلمة في النفساء وعنها أبو سهل كثير بن زياد ، قال وذكر الخطابي وابن حبان أن الحكم بن عتيبة روى عنها أيضا انتهى ، وروى الدارقطني في سننه ص ٨٢ عن الحكم بن عتيبة عن مسة عن أم سلمة .

قوله (وكانت النفساء تجلس) أي بعد نفاسها كما في رواية أبي داود ، وقال الحافظ ابن تيمية في المنتقى : معنى الحديث كانت تؤمر أن تجلس إلى الأربعين لئلا يكون الخبر كذبا إذ لا يمكن أن تتفق عادة نساء عصر في حيض أو نفاس انتهى بلفظه (وكنا نطلي وجوهنا) أي نلطح وجوهنا قال في القاموس طلى البعير الهتاء يطلّيه وبه لطحه كطلاه (بالورس) الورس بوزن الفلاس نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه التمرة

مِنَ الْكَفِّ » .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ .

وَأُسْمُ أَبِي سَهْلٍ « كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ » .

قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ .

وَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ .

وَقَدْ أَتَجَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النِّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، إِلَّا أَنْ تَرَى الظُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا تَفْتَسِلُ وَتُصَلِّي .

لِلوَجْهِ ، وَوَرَسِ الثَّوْبِ تَوْرِيصًا صَبْغُهُ بِالْوَرَسِ (مِنَ الْكَفِّ) بَفَتْحِ الْكَافِ وَاللَّامِ لَوْنٌ بَيْنَ السُّودَاءِ وَالْحُمْرَةِ وَهِيَ حُمْرَةٌ كَدْرَةٌ تَعْلُو الْوَجْهَ وَشَيْءٌ يَعْلُو الْوَجْهَ كَالْمَسْمِ كَذَا فِي الصَّحَاحِ لِلْجَوْهَرِيِّ ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ إِيحَى) قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ . وَأَبُو سَهْلٍ وَثِقَةٌ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ وَضَعْفَةُ ابْنُ حِبَانَ . وَأُمُّ بَسْمَةَ مَجْهُولَةُ الْحَالِ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ ، وَقَالَ ابْنُ الْقُطَّانِ لَا يَعْرِفُ حَالَهَا وَأَغْرَبَ ابْنُ حِبَانَ فَضَعْفَةَ بِكَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ وَلَمْ يَصِبْ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ مُصَنِّفِي الْفُقَهَاءِ إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَلَامٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ لِلنِّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . إِلَّا أَنْ يَرَى الظُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ، قَالَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَمِيدٍ غَيْرِ سَلَامٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا وَرَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنِّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِنْ سَلِمَ مِنْ أَبِي هَلَالٍ . قُلْتُ وَقَدْ ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَسَنُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ مُنْقَطِعٌ وَالشَّهْرُورُ عَنْ عُثْمَانَ

فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ : فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا : لَا تَدَعُ
الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأُمُّ حُدَّ
وَأِسْحَقُ .

موقوف عليه انتهى مافي التلخيص . وقد ذكر الحافظ حديث الباب في بلوغ المرام وقال
صححه الحاكم وأقر تصحيحه ولم ينكر عليه ، وقد قال في التقریب في ترجمة مسة الأزديّة
إنها مقبولة كما عرفت ، وقال صاحب عون المعبود وأجاب في البدر المنير عن القول
بجهالة مسة فقال ولا نسلم جهالة عينا وجهالة حالها مرتفعة فإنه روى عنها جماعة كثير
ابن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه محمد بن عبد الله العزمي
عن الحسن عن مسة أيضا فهؤلاء رووا عنها وقد أثنى على حديثها البخاري وصحح الحاكم
إسناده فأقل أحواله أن يكون حسنا انتهى .

قلت : الظاهر أن هذا الحديث حسن صالح الحديث للاحتجاج ، وفي الباب أحاديث
أخرى ضعيفة تؤيده . فمنها ما تقدم في كلام الحافظ ومنها حديث أبي الدرداء وأبي هريرة
قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنتظر النفساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر
قبل ذلك فإن بلغت أربعين يوما ولم تر الطهر فلتغتسل ، ذكره ابن عدى وفيه العلاء
ابن كثير وهو ضعيف جدا ، ومنها حديث عبد الله بن عمر وأخرجه الحاكم في المستدرك
والدارقطني في سننه وفي إسناده عمرو بن الحصين وابن علاثة . قال الدارقطني متروكان
ضعيفان . ومنها حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء في نفاسهن
أربعين يوما أخرجه الدارقطني ، ومنها حديث جابر قال وقت للنساء أربعين يوما
أخرجه الطبراني في معجمه الوسط . ذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية هذه الروايات
بأسانيدها ومتونها مع الكلام عليها

قوله (وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي
وأحمد وإسحاق) وهو قول الحنفية واستدلوا بأحاديث الباب ، قال الشوكاني في النيل :
والإدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوما متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية
والاعتبار ، فالصير إليها متعين فالواجب على النفساء وقوف أربعين يوما إلا أن ترى

وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا إِذَا لَمْ تَرَ الطَّهَرَ .

وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيِّ : سِتِينَ يَوْمًا .

١٠٦ - بَابُ

مَاجَاءِ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

١٤٠ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ

عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ » .

الطهر قبل ذلك انتهى (ويروى عن الحسن البصري أنه قال إنها تدع الصلاة خمسين يوما إذا لم تطهر) وفي نسخة قلية عتيقة إذا لم تر الطهر (ويروى عن عطاء بن أبي رباح والشعبي ستين يوما) وهو قول الشافعي وروى عن إسماعيل وموسى ابني جعفر بن محمد الصادق سبعون يوما قالوا إذ هو أكثر ما وجد .

قلت : لم أجد على هذه الأقوال دليلا من السنة ، فالقول الراجح الموعول عليه هو ما قال به أكثر الفقهاء والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد)

قوله (نا أبو أحمد) اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم الأنصاري الزبيري مولاهم الكوفي من أصحاب الكتب الستة . قال العجلي ثقة يتشيع وقال بNDAR ما رأيت قط أحفظ من أبي أحمد وقال أبو حاتم حافظ للحديث عاقل مجتهد له أوهام مات سنة ثلاث ومائتين (ناسفيان) هو الثوري (عن معمر) هو ابن راشد الأزدی مولاهم أبو عروة البصري زليل البين . ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة كذا في التقريب .

قوله (كان يطوف على نسائه في غسل واحد) أي يجمعهن ثم يغسل غسلًا واحدًا ولأحمد والنسائي في ليلة بغسل واحد . والحديث دليل على أن الغسل بين الجماعين

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطْلُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ وَاحِدٍ . وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ : أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ .

لا يجب وعليه الإجماع . ويدل على استجابته ما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه قال فقلت يارسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً قال هذا أزكى وأطيب وأظهر .
فإن قيل : أقل القسمة ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع ؟

فالجواب : أن وجوب القسم عليه مختلف فيه قال أبو سعيد لم يكن واجبا عليه بل كان يقسم بالتسوية تبرعا وتكرما والأكثرون على وجوبه . وكان طوافه صلى الله عليه وسلم برضاهن ، وقال ابن عبد البر معنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه في وقت ليس لواحدة منهن يوم معين معلوم فجمعهن يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم . لأنهن كن حرائر وسنته صلى الله عليه وسلم فيهن العدل بالقسم وأن لا يمس الواحدة في يوم الأخرى انتهى

قوله (وفي الباب عن أبي رافع) تقدم آتفا تخريجه ولفظه .

قوله (حديث أنس حديث صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري . كذا في المتنق ، وقال في النيل : الحديث أخرجه البخاري أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة . قال قلت لأنس بن مالك أوكأن يطيقه قال كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين ، ولم يذكر فيه الفصل انتهى .

قوله (وهو قول غير واحد من أهل العلم منهم الحسن البصري أن لا بأس أن يعود قبل أن يتوضأ) في كلام الترمذي هذا شيء فإن حديث الباب لا يدل على هذا بل يدل على أن لا بأس أن يعود قبل أن يغتسل فتفكر . وأما مسألة العود قبل أن يتوضأ فتأتي في الباب الآتي .

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ : عَنْ أَبِي عُرْوَةَ
عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَنَسٍ .
وَأَبُو عُرْوَةَ هُوَ : « مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ » . وَأَبُو الْخَطَّابِ :
« قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ .
وَهُوَ خَطَّاءٌ ، وَالصَّحِيحُ : عَنْ أَبِي عُرْوَةَ .

١٠٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّاً

١٤١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ
عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا » .

قوله (وقد روى محمد بن يوسف) بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم الفريابي .
وثقه أبو حاتم والنسائي . وقال البخاري كان أفضل زمانه وقال ابن عدي له عن
الثوري إفرادات وقال الذهبي في الميزان كان ثقة فاضلاً عابداً من أجله أصحاب الثوري .
(باب ما جاء إذا أراد أن يعود توضاً)

قوله (عن عاصم الأحول) هو عاصم بن سليمان التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن
البصري وثقه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما (عن أبي التوكل) الناجي اسمه علي بن
داود مشهور بكنيته ثقة من الثالثة مات سنة ١٠٨ ثمان ومائة وقيل قبل ذلك
قوله (فليتوضاً بينهما) أي بين الإتيانين (وضوءاً) أي كوضوء الصلاة وحمله
بعض أهل العلم على الوضوء اللغوي ، وقال المراد به غسل الفرج ورد عليه ابن خزيمة
بما رواه في هذا الحديث فقال فليتوضاً وضوءه للصلاة . واختلف العلماء في الوضوء

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .

وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا : إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَمْرَاتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ .

وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ أَسَمُهُ « عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ » .

وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَسَمُهُ « سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ » .

بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب .

واحتجوا بحديث الباب . وقال الجمهور إن الأمر بالوضوء في هذا الحديث للاستحب لا للوجوب .

واستدلوا على ذلك بما رواه الطحاوي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ واستدل ابن خزيمة على أن الأمر فيه بالوضوء للندب بما رواه في هذا الحديث فقال : فإنه أنشط للعود ، فدل على أن الأمر للإرشاد أو للندب ، وحديث الباب حجة على أبي يوسف .

قوله (وفي الباب عن عمر) وفي الباب عن ابن عمر أيضا ، قال في النيل تحت حديث أبي سعيد المذكور في الباب ما لفظه : ويقال إن الشافعي قال لا يثبت مثله ، قال البيهقي ولعله لم يقف على إسناده حديث أبي سعيد ووقف على إسناده غيره ، فقد روى عن عمرو بن عمر بإسنادين ضعيفين انتهى ما في النيل . قلت : لم أقف على من أخرج حديثهما .

قوله (وأبو سعيد الخدري اسمه سعد بن مالك بن سنان) بكسر السين وبالنونين ، بايع تحت الشجرة وشهد ما بعد أحد وكان من علماء الصحابة مات سنة ٧٤ أربع وسبعين .

قوله (حديث أبي سعيد الخدري صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري كذا في المتنق .

١٠٨ - بَابُ

مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

١٤٢ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ، وَكَانَ إِمَامَ قَوْمِهِ ، وَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ » .
قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَثَوْبَانَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء)

قوله (إذا أقيمت الصلاة) أى قال عروة (فأخذ) أى عبد الله بن الأرقم (فقدمه) أى قدم الرجل ليؤم القوم (وكان) أى عبد الله بن الأرقم (ووجد أحدكم الخلاء) أى الحاجة إلى الخلاء ، وفي رواية الشافعي ووجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط (فليبدأ بالخلاء) وجازله ترك الجماعة بهذا العذر ، وفي رواية مالك إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وثوبان وأبي أمامة) أما حديث عائشة فأخرجه مسلم عنها أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بمحضرة الطعام ولا هو يدافعه الأخبثان ، وأما حديث أبي هريرة فلم أقف عليه . وأما حديث ثوبان فأخرجه الترمذي وأبو داود وفيه : ولا يصل وهو حقن حتى يتخفف . وأما حديث أبي أمامة فأخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ قال : لا يأت أحدكم الصلاة وهو حاقن الحديث ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً وفيه السفر بن نسير وهو ضعيف ، وقد وثقه ابن حبان كذا في مجمع الزوائد .

قوله (حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح) وأخرج مالك وأبو داود والنسائي نحوه .

هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
الْحَفَاطِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ .

وَرَوَى وَهَيْبٌ وَغَيْرُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّتَابِعِينَ .

وَبِهِ يَقُولُ أَئِمَّحَدُ وَإِسْحَاقُ ، قَالَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَجِدُ شَيْئًا
مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ . وَقَالَا : إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَا
يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يَسْغُلْهُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا بَأْسُ أَنْ يُصَلِّيَ وَبِهِ غَائِطٌ أَوْ بَوْلٌ ، مَا لَمْ
يَسْغُلْهُ ذَلِكَ عَنِ الصَّلَاةِ .

قوله (هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ)
كرهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث وغيرهم (عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عبد الله بن الأرقم) فلم يزيدوا بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلا (وروى
وهيب وغيره) كأنس بن عياض وشعيب بن إسحاق (عن هشام بن عروة عن رجل عن
عبد الله بن الأرقم) فزاد هؤلاء بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلا ، ورواه
عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام بن عروة قال : خرجنا في حج
أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري فأقام الصلاة ثم قال صلوا وذهب لحاجته ، فلما
رجع قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط
فليبدأ بالغائط . فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه متصلة ، لتصريحه بأن
عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم وابن جريج وأيوب ثقتان حافظان ، ذكره الزرقاني
ثقلا عن ابن عبد البر .

١٠٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِئِ

١٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ : قُتِبَتْهُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَتْ : قُلْتُ لِمَ سَلَّمَ : « إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ ؟ فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ » .

(باب ما جاء في الوضوء من الموطئ)

بفتح الميم وسكون الواو وكسر الطاء ، قال الخطابي : الموطئ : ما يوطأ في الطريق من الأذى ، وأصله الموطوء انتهى ، وقال بعضهم الموطئ موضع وطء القدم .

قوله (عن محمد بن عمار) بن حزم المدني عن محمد بن إبراهيم التيمي ، وعنه مالك وابن إدريس ، وثقه ابن معين كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب صدوق يخطئ انتهى (عن محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد بن صخر التيمي المدني ، وثقه ابن معين والناس ، كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب ثقة له أفراد انتهى (عن أم ولد لعبد الرحمن بن عوف) وفي رواية مالك في الموطأ وأبي داود عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قال الزرقاني اسمها حميدة تابعة صغيرة مقبولة ، وقال الحافظ في التقريب حميدة عن أم سلمة ، يقال هي أم ولد لإبراهيم بن عوف (أطيل) من الإطالة (ذيل) الذيل بفتح الدال هو طرف الثوب الذي يلي الأرض وإن لم يمسها (في المكان القدير) بكسر الدال أي في مكان ذي قدر أي في المكان النجس (يطهره) أي الذيل (ما بعده) في محل الرفع فاعل يطهر أي مكان الذي بعد المكان القدير زوال ما يتشبث بالذيل من القدر ، قال الخطابي كان الشافعي يقول إنما هو فيما جر على ما كان يابس لا يعلق بالثوب منه شيء ، فأما إذا جر على رطب فلا يطهره إلا بالغسل ، وقال أحمد ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك ، لا على أنه يصيبه منه شيء ، وقال مالك فيما روى عنه إن الأرض يطهر بعضها بعضا ، إنما هو أن يطأ الأرض القدرة

ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فإن بعضها يطهر بعضا ، فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل ، قال وهذا إجماع الأمة انتهى كلامه . قال الزرقاني وذهب بعض العلماء إلى حمل القدر في الحديث على النجاسة ولو رطبة ، وقالوا يطهره الأرض اليابسة لأن الذيل للمرأة كالخف والنعل للرجل ، ويؤيده ما في ابن ماجه عن أبي هريرة قيل يا رسول الله إنا نريد للمسجد فناءً الطريقة النجسة ، فقال صلى الله عليه وسلم : الأرض يطهر بعضها بعضا ، لكنه حديث ضعيف كما قاله البيهقي وغيره انتهى . وقال الشيخ الأجل ولي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح اللوطا تحت حديث أم سلمة : إن أصاب الذيل نجاسة الطريق ثم مر بمكان آخر واختلط به طين الطريق وغبار الأرض وتراب ذلك المكان ويست النجاسة المتعلقة فيطهر الذيل النجس بالتناثر أو fark وذلك معفو عنه عند الشارع بسبب الحرج والضيق ، كما أن غسل العضو والثوب من دم الجراحة معفو عنه عند المالكية ، وكما أن النجاسة الرطبة التي أصابت الخف تزول بالدلك . ويطهر الخف عند الحنفية والمالكية بسبب الحرج ، وكما أن الماء المستنقع الواقع في الطريق وإن وقع فيه النجاسة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج ، وإنى لا أجد الفرق بين الثوب الذي أصابه دم الجراحة والثوب الذي أصابه الماء المستنقع وبين الذيل الذي تعلقت به نجاسة رطبة ثم اختلط به غبار الأرض وتراها وطين الطريق فتناثرت به النجاسة أو زالت بالفرك ، فإن حكمها واحد ، وما قال البغوي إن هذا الحديث محمول على النجاسة اليابسة التي أصابت الثوب ثم تناثرت بعد ذلك فيه نظر ، لأن النجاسة التي تتعلق بالذيل في المشى في المكان القدر تكون رطبة في غالب الأحوال ، وهو معلوم بالقطع في عادة الناس ، فإخراج الشيء الذي تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية بعيد ، وأما طين الشارع يطهره ما بعده ففيه نوع من التوسع في الكلام ، لأن المقام يقتضى أن يقال هو معفو عنه أو لا بأس به ، لكن عدل عنه بإسناد التطهير إلى شيء لا يصلح أن يكون مطهراً للنجاسة ، فلم أنه معفو عنه ، وهذا أبلغ من الأول انتهى ، وقد قال الإمام محمد في موطنه بعد رواية حديث الباب مالفظة : قال محمد لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال ، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله ، وهو قول أبي حنيفة انتهى .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَوَضُّأُ مِنَ الْمَوَاطِئِ » .

قلت : أقرب هذه الأقوال عندى قول الشيخ الأجل الشاه ولى الله والله أعلم . وحديث الباب أخرجه مالك فى الموطأ . وأحمد والدارمى وأبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ، ورواه الشافعى وابن أبى شينة أيضا وفى الباب عن امرأة من بنى عبد الأشهل قالت : قلت يارسول الله إن لنا طريقا إلى المسجد منتنة فكيف تفعل إذا مطرنا ؟ قالت فقال أليس بعدها طريق هى أطيب منها قلت بلى ، قال فهذه بهذه . أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ، والمرأة من بنى عبد الأشهل هذه صحابية ، ذكره ابن الأثير فى أسد الغابة ، وقد تقدم أن جهالة اسم الصحابي لا تضر .

تنبيه : قال على القارى فى المرقاة بعد ذكر تأويل الإمام أحمد والإمام مالك ما لفظه : وما فى أحمد ومالك من التأويل لا يشفى الغليل ، ولو حمل أنه من باب طين الشارع وأنه ظاهر أو معفو لعموم البلوى لكان له وجه وجهه ، لكن لا يلائمه قوله أليس بعدها إلخ فالخاص ما قاله الخطابى : من أن فى إسناد الحديثين معا مقالا لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بنى عبد الأشهل مجهولتان لا يعرف حالهما فى الثقة والعدالة ، فلا يصح الاستدلال بهما انتهى ، وقال أيضا لو ثبت أنها أى امرأة من بنى عبد الأشهل صحابية لما قيل إنها مجهولة انتهى :

قلت : قول القارى هذا عجيب جدا فإن كون امرأة من بنى عبد الأشهل صحابية ظاهر من نفس الحديث ، ألا ترى أنها شافعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألته بلا واسطة ، وقالت قلت يارسول الله إن لنا إلخ ، ولكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا إنها مجهولة ، فهذا لا يقدر فى كونها صحابية ، ولا يلزم من كونها صحابية أن يعلم اسمها ورسمها . وأما أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فقال الحافظ فى التقریب حميدة عن أم سلمة يقال هى أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف مقبولة من الرابعة انتهى . وقال فى تهذيب التهذيب : حميدة أنها سألت أم سلمة فقالت إني امرأة طويلة الذيل ، وعنها محمد بن إبراهيم بن الحارث وقيل عنه عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أم سلمة وهو للشهور ، قلت يجوز أن يكن اسم أم الولد حميدة فيلتزم القولان انتهى .

قوله (ولا تَوَضُّأُ مِنَ الْمَوَاطِئِ) قال الخطابى إنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدونه

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا : إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ « عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهَوْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ » .

وَهُوَ وَهْمٌ ، وَلَيْسَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ « هُوْدٌ » .

وَإِنَّمَا هُوَ « عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ » . وَهَذَا الصَّحِيحُ .

١١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيْمِمِ

الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها انتهى ، وقال العراقي يحتمل أن يحمل الوضوء على اللغوى وهو التنظيف ، فيكون المعنى أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم من الطين ونحوها . ويمشون عليه بناء على أن الأصل فيه الطهارة انتهى . وحمله البيهقي على النجاسة اليابسة وأنهم كانوا لا يغسلون الرجل من وطء النجاسة اليابسة ، وبوب عليه في المعرفة باب النجاسة اليابسة يطؤها برجله أو يجر عليها ثوبه ، وحديث عبد الله بن مسعود هذا أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والنذري وأخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم .

(باب ما جاء في التيمم)

التيمم في اللغة القصد ، قال امرؤ القيس .

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر على

أى قصدتها ، وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها ، قال ابن السكيت قوله « فتييموا صعيداً » أى اقصدوا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب انتهى ، فعلى هذا هو مجاز

١٤٤ - حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار بن ياسر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالتيمم للوجه والكفين » .

لغوى وعلى الأول حقيقة شرعية . واختلف في التيمم هل هو عزمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزمة ، وللعذر رخصة كذا في الفتح .

قوله (حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس) الصيرفي الباهلي البصري ثقة حافظ ، روى عنه الأئمة الستة وغيرهم مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين (ناسيد) هو ابن أبي عروبة ثقة حافظ وكان من أثبت الناس في قتادة (عن عزرة) بفتح العين المهملة وسكون الزاي المعجمة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي السكوني شيخ لقتادة ثقة (عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي) الخزاعي مولاهم السكوني وثقه النسائي (عن أبيه) أي عبد الرحمن بن أبزي بفتح الهزة وسكون الموحدة وبالأزاي مقصورا صحابي صغير قاله الحافظ (عن عمار بن ياسر) صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين بدرى قتل مع علي بصفين ٣٧ سنة سبع وثلاثين .

قوله (أمره بالتيمم للوجه والكفين) وفي رواية أبي داود سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن التيمم فأمرني ضربة واحدة للوجه والكفين ، وفي رواية الشيخين إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ، والحديث يدل على أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق ، قال في الفتح ونقله ابن النذر عن جمهور العلماء واختاره ، وهو قول عامة أهل الحديث كذا في النيل . وقال الحافظ في الفتح الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وماعداهما فضعيف في رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليمين مجملا وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية إلى نصف الذراع وفي رواية إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيها مقال . وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره إن كان وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ وإن

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ :

كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمره به ، وما يقوى رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والسكتين كون عمار كان يفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، ورواى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى .

قوله (وفي الباب عن عائشة وابن عباس) أما حديث عائشة فأخرجه البزار في مسنده عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم : ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرقبتين ، وفيه الحريش بن الحريث ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري كذا في مجمع الزوائد . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية بإسناده ثم قال قال البزار لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الحريث . انتهى ورواه ابن عدى في الكامل وأسنده عن البخاري أنه قال حريش بن الحريث فيه نظر قال وأنا لا أعرف حاله فإني لم اعتبر حديثه انتهى كلامه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم والبيهقي وعبد الرزاق والطبراني . كذا في شرح سراج أحمد .

قوله (حديث عمار حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ، وروى الشيخان عن عمار بن ياسر قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : إنما كان يكفيك أن تقول يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه وهذا اللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري وضرب بكفيه الأرض نفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه .

قوله (وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم

عَلِيٌّ ، وَعَمَّارٌ ، وَأَبْنُ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، مِنْهُمْ :
الشَّعْبِيُّ ، وَعَطَّالٌ ، وَمَكْحُولٌ ، قَالُوا : التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ .
وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَقُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ أَبُو عُمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ
وَالْحَسَنُ ، قَالُوا : التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَيْنِ .
وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ .

على وعمار وابن عباس وغير واحد من التابعين منهم الشعبي وعطاء مكحول قالوا
التيمم ضربة للوجه والكفين وبه يقول أحمد وإسحاق (قال ابن قدامة في المغني :
السنون عند أحمد التيمم بضربة واحدة . فإن تيمم بضرتين جاز . قال الأثرم قلت لأبي
عبد الله التيمم ضربة واحدة ، فقال نعم ضربة للوجه والكفين ، ومن قال بضرتين
فإنما هو شيء زاده انتهى . وقد عرفت فيما مر أننا أن الحافظ قال في فتح الباري
الاكتفاء بضربة واحدة نقله ابن النذر عن جمهور العلماء واختاره انتهى . وقال
الشوكاني في النيل : وهو قول عامة أهل الحديث انتهى . . واستدلوا على ذلك بحديث
عمار المذكور في الباب وبحديثه المروي في الصحيحين الذي ذكرنا لفظه (وقال بعض
أهل العلم منهم ابن عمرو جابر وإبراهيم والحسن التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين .
إلى المرقين وبه يقول سفیان الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي) وهو قول
أبي حنيفة وأصحابه .

واستدلوا بأحاديث لا يغلو واحد منها من المقال .

فمنها : حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربتان ضربة
للوجه وضربة لليدين إلى المرقين ، رواه الدارقطني .

وفيه أن الصحيح أنه موقوف ، قال الحافظ في بلوغ المرام صحيح الأئمة وقفه .

ومنها : حديث عمار قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم
تجد الماء فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرقين رواه البزار .
قال الحافظ في الدراية بإسناد حسن .

وفيه أن الحافظ قال في الدراية ص ٣٧ بعد قوله بإسناد حسن : ولكن أخرجه

أبو داود فقال إلى الناكب ، وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه ثم ذكر الحافظ حديث أبي هريرة في الضربتين وقال سيأتى الكلام عليه ، ثم قال : ويعارضه ما ثبت في الصحيحين عن عمار قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يسكفك أن تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك ، وفي رواية ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ، وروى أحمد من طريق أخرى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في التيمم ضربة للوجه والكفين انتهى ما قال الحافظ في الدراية .

قلت : فظهر من كلام الحافظ أن حديث عمار الذى رواه البزار لا يصلح للاحتجاج وإن كان سنده حسنا . وقد تقرر أن حسن الإسناد أو صحته لا يستلزم حسن الحديث أو صحته . وقد استدل صاحب آثار السنن بحديث عمار الذى رواه البزار ونقل من الدراية قول الحافظ بإسناد حسن ولم ينقل قوله الباقى الذى ثبت منه ضعفه . وكذلك فعل صاحب العرف الشذى وليس هذا من شأن أهل العلم .

ومنها : حديث جابر من طريق عثمان بن محمد الأتطى عن حرمى بن عمارة عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين ، رواه الدارقطنى والحاكم وصححه ، وقال الحافظ فى الدراية وأخرجه الدارقطنى والحاكم نحو حديث ابن عمر المذكور من حديث جابر بإسناد حسن انتهى .

وفيه أن حديث جابر هذا اختلف فى رفعه ووقفه والصحيح أنه موقوف ، قال الدارقطنى بعد ما أخرجه : رجاله كلهم ثقات والصواب موقوف انتهى . وقال الحافظ فى التلخيص : ضعف ابن الجوزى هذا الحديث بعثمان بن محمد ، وقال إنه متكلم فيه وأخطأ فى ذلك ، قال ابن دقيق العيد : لم يتكلم فيه أحد نعم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفا . أخرجه الدارقطنى والحاكم أيضا انتهى .

قلت : وأخرجه الطحاوى أيضا فى شرح الآثار حدثنا فهد : قال حدثنا أبو نعيم قال ثنا عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر قال أتاه رجل فقال أصابتى جنباتى وإني تمسكت فى التراب فقال أصرت حمارا وضرب يديه إلى الأرض فمسح وجهه ثم ضرب

بيديه إلى الأرض فمسح يديه إلى المرققين ، وقال هكذا التيم .
تنبيه : قال صاحب العرف الشدى : وقفها الطحاوى وعندى أنها مرفوعة ، واختلط
على الواقفين لفظ أتاه فإتهم زعموا أن مرجع الضمير المنسوب هو جابر بن عبد الله
والحال أن المرجع هو النبي صلى الله عليه كما قال الحافظ العيني انتهى .

قلت : قوله إن المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم باطل جدا فإنه ليس في هذه الرواية
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أصلا لا قبل الضمير ولا بعده ، ولذلك لم يقل به أحد من
المحدثين ، بل أوقفوه وأرجعوا الضمير إلى جابر وقوله كما قال الحافظ العيني ليس
بصحيح فإن العيني لم يقل به بل قال في شرح البخارى بعد ذكر حديث جابر المرفوع
مالفظه : وأخرجه الطحاوى وابن أبي شيبة موقوفا .

فإن قلت عثمان بن محمد ثقة لم يخالفه أحد من أصحاب عزرة غير أبي نعيم وزيادة
الثقة مقبولة فكيف تكون روايته المرفوعة شاذة .

قلت : عثمان بن محمد وإن كان ثقة لكن أبا نعيم أوثق منه وأتقن وأحفظ . قال
الحافظ في التقریب في ترجمة عثمان بن محمد مقبول ، وقال الذهبي في الميزان في ترجمته
شيخ حدث عنه إبراهيم الحلبي صويلح وقد تكلم فيه انتهى ، وقال الحافظ في ترجمة
أبي نعيم ثقة ثبت ، وقال الخزرجي في الخلاصة في ترجمة أبي نعيم قال أحمد ثقة يقظان
عارف بالحديث ، وقال الفسوى أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتيان انتهى ،
فظهر أن رواية محمد بن عثمان المرفوعة شاذة .

ومنها : حديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم . ضربة للوجه
وضربة لليدين إلى المرققين . رواه الطبراني .

وفيه أنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج ، قال العيني في شرح البخارى في إسناده .
جعفر بن الزبير ، قال شعبة وضع أربعائة حديث انتهى .

ومنها : حديث عائشة التى أشار إليه الترمذى وقد عرفت أنه أيضا ضعيف لا يصلح
للاحتجاج ، وقال العيني في شرح البخارى بعد ذكره في إسناده الحريش بن خريت
ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة انتهى ، وفي الباب أحاديث أخرى غير هذه الأحاديث
المذكورة وكلها ضعيفة . قال الشوكاني أحاديث الضربتين لا تخلوا جميع طرقها من مقال .

ولو صحت لكان الأخذ بها متعينا لما فيها من الزيادة . فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة حتى يصح ذلك المقدار انتهى .

تنبيه : قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللغات : عدم صحة أحاديث الضربتين فى زمن الأئمة الذين استدلوأ بها محل منع ، إذ يحتمل أن تطرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة . فالتأخرون من المحدثين الذين جاءوا بعدهم أو ردوها فى السنن دون الصحاح ، فلا يلزم من وجود الضعف فى الحديث عند التأخرين وجوده عند المتقدمين ، مثلا رجال الإسناد فى زمن أبى حنيفة كان واحدا من التابعين يروى عن الصحابى أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم وكانوا ثقات من أهل الضبط والإتقان ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن فى تلك الدرجة فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخارى ومسلم وأترمذى وأمثالهم ضعيفا ، ولا يضر ذلك فى الاستدلال به عند أبى حنيفة فتدبر ، وهذه نكتة جيدة انتهى كلام الشيخ .

قلت : قد تدبرنا فعلنا أنه لا يثبت بهذه النكتة صحة أحاديث الضربتين الضعيفة ألبتة .

أما أولا : فلا ناسبا أنه يحتمل أن تطرق الضعف فى أحاديث الضربتين بعد زمن الإمام أبى حنيفة وغيره من الأئمة للتقدمين القائلين بالضربتين . ولكن هذا احتمال محض ، وبالإمكان لا يثبت صحة هذه الأحاديث الضعيفة التى ثبت ضعفها عند التأخرين من حفاظ المحدثين الماهرين بفنون الحديث مثل البخارى ومسلم وأترمذى وأمثالهم .

وأما ثانيا : فلا ناسبا لأنسلم أن من قال بالتيمم بالضربتين كالإمام أبى حنيفة وغيره استدل بهذه الأحاديث الضعيفة حتى يثبت باستدلاله بها صحتها . بل نقول يحتمل أن هذه الأحاديث الضعيفة لم تبلغه وإنما استدل ببعض آثار الصحابة رضى الله عنهم ، فما لم يثبت استدلاله بهذه الأحاديث الضعيفة لا يثبت بالنكتة المذكورة صحة هذه الأحاديث الضعيفة .

وأما ثالثا : فلا ناسبا لو سلم أنه استدل بهذه الأحاديث الضعيفة فعلى هذا التقدير أيضا لا يلزم صحتها . لجواز أنه لم يبلغه فى هذا الباب غير هذه الأحاديث الضعاف فاستدل بها وعمل بمقتضاها مع العلم بضعفها . قال النووى فى التقریب وعمل العالم وقياه على وفق

حديث ليس حكماً بصحته ولا مخالفته قدح في صحته ولا في روايته انتهى ، قال السيوطي في التدريب : وقال ابن كثير في القسم الأول نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث ، وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه أو استشهده به عند العمل بمقتضاه ، قال العراقي : والجواب أنه لا يازم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ، ولا يازم للمفق أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها . ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب ، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس انتهى .

وأما رابعا : فلان هذه النسكئة ليست بجيدة بل هي فاسدة . فإن حاصلها أنه لا يازم من وجود الضعف في الحديث في الزمن المتأخر وجوده فيه في الزمن المتقدم ، وعلى هذا يازم صحة كل حديث ضعيف ثبت ضعفه في الزمن المتأخر لضعف بعض روايته . فإن الراوى الضعيف إما أن يكون تابعا أو غيره ممن دونه ، فعلى الأول يقال إن الحديث كان في زمن الصحابة صحيحا والضعف إنما حدث في زمن التابعي ، وعلى الثاني يقال إن الحديث كان صحيحا في الزمن التابعي والضعف إنما حدث في زمن غير التابعي ممن دونه ، واللازم باطل فالمنزوم كذلك قد تدبر وتفكر . .

تنبيه آخر : قال الشيخ الأجل الشاه ولي الله في المسوى شرح الموطأ تحت أثر ابن عمر أنه كان يتيم إلى الرقيقين . إن هذين الحديثين يعني أثر ابن عمر وحديث عمار ليسا متعارضين عندى . فإن فعل ابن عمر كمال التيمم وفعله صلى الله عليه وسلم أقل التيمم ، كما أن لفظ يكفيك يرشد إليه فكما أن أصل الوضوء غسل الأعضاء مرة مرة وكأله غسلها ثلاث مرات ثلاث مرات كذلك أصل التيمم ضربة واحدة والمسح إلى الكفين وكأله ضربتان والمسح إلى الرقيقين انتهى كلامه معربا .

قلت : لو كان حديث الضربين والمسح إلى الرقيقين مرفوعا صحيحا لثم ما قال الشيخ الأجل الدهلوى ولكن قد عرفت أن أحاديث الضربتين والرقيقين ضعيفة أو مختلفة في الرفع والوقف ، والراجح هو الوقف . وأما حديث عمار المرفوع فمتفق عليه وكان يفتى به عمار بعد النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يصح القول بأن فعل ابن عمر كمال التيمم وفعله صلى الله عليه وسلم أقل التيمم . وأما مجرد فعل ابن عمر فلا يدل على أنه

كمال التيمم ، ألا ترى أن ابن المنذر قد روى بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرات ، ذكره الحافظ في الفتح فهل يقال إن غسل ابن عمر الرجلين سبع مرات كمال غسل الرجلين كلا ثم كلا .

تنبيه آخر : أعلم أن العلماء الحنفية وغيرهم ممن قال بالتيمم بالضربتين وبمسح الوجه واليدين إلى المرفقين قد اعتذروا عن العمل بروايات عمار الصريحة القاضية بالتيمم بضربة واحدة وبمسح الوجه والكفين بأعذار كلها باردة ذكرها صاحب السعاية من العلماء الحنفية مع الكلام عليها فنحن نذكر عبارته ههنا فإنها كافية لرد أعذارهم .

قال : أعلم أن نزاعهم في مقامين : الأول في كيفية مسح الأيدي هل هو إلى الإبط أم إلى المرفق أم إلى الرسغ . والثاني في توحيد الضربة للوجه واليدين وتعددتها ، أما النزاع الأول فأضعف الأقوال فيه هو القول الأول وأقوى الأقوال فيه من حيث الدليل هو ألاكتفاء بمسح اليدين إلى الرسغين لما ثبت في روايات حديث عمار الصريحة أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه كيفية التيمم حين بلغه تمعكه في التراب واكتفى فيه على مسح الوجه والكفين ، قال وأجيب عنه بوجوه :

أحدها أن تعليمه لغار وقع بالفعل وقد ورد في الأحاديث القولية المسح إلى المرفقين ، ومن العلوم أن القول مقدم على الفعل .

وفيه نظر : أما أولاً فلأن تعليمه وإن كان بالفعل لكنه انضم معه قوله إنما كان يكفيك هذا فصار الحديث في حكم الحديث القولى . وأما ثانياً فلأنه ورد في رواية لمسلم إنما كان يكفيك أنت تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك ، وفي رواية للبخارى يكفيك الوجه والكفان ، وهذا يدل على أن التعليم وقع بالقول أيضاً .

وثانيهما : ما ذكره النووى والعينى وغيرهما من أن مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان صورة الضرب وكيفية التعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم ، فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه .

وفيه أيضاً نظر : أما أولاً فلأن سياق الروايات شاهد بأن المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم وإلا لم يقل صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيك ، فحمله على مجرد تعليم صورة

الضرب حمل بعيد . وأما ثانية فلائنه لو لم يكن المقصود من التعليم بيان جميع ما يحصل به التيمم لزم السكوت في معرض الحاجة وهو غير جائز من صاحب الشريعة ، وذلك لأن عمارا لم يكن يعلم كيفية التيمم المشروعة ، ولم يكن تحقق عنده ما يكفي في التيمم ولذلك تمكك في التراب تمكك الدابة ، فلما ذكر ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له بد من بيان جميع ما يحصل به التيمم لاحتياج عمار إليه غاية الحاجة والاكتفاء في تعليمه عند ذلك ببيان صورة الضرب فقط مضر بالمقصود بقاء جهالة ما وراءه .

وثالثها : أن المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين .

وفيه نظر ظاهر : فإن ذكر اليد وإرادة بعض منها واقع شائع كما في قوله تعالى « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وقوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » الآية . حيث ذكر فيها اليد وأريد به بعضها وهو الكف والرسغ ، وأما إطلاق الكف وإرادة اليد فغير شائع ، وهو مجاز غير متعارف فلا يحمل عليه إلا عند تعذر الحقيقة وهو مفقود ههنا ، على أنه لو أريد منه اليد وهو اسم من الأصابع إلى المناكب لزم ثبوت لزوم مسح اليد إلى المناكب ولا قائل به .

ورابعا : أنه لما تعارضت الأحاديث رجعنا إلى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم أفتوا بالمسح إلى المرفقين فأخذنا به .

وفيه أن الرجوع إلى آثار الصحابة إنما يفيد إذا كان بينهم اتفاق ، ولا كذلك ههنا فإن عمارا منهم قد أفتى بالوجه والكفين وأصرح منه ما أفتى به ابن عباس وشيده بذكر النظر كما أخرجه الترمذى .

وخامسها : ما ذكره الطحاوى وارتضى به العيني في عمدة القارى من أن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم إلى الكوعين أو المرفقين أو المنكبين أو الإبطين . لاضطرابه .

وفيه : أن الاضطراب في هذا القام غير مضر لسكون روايات المرفقين والمنكبين مرجوحة ضعيفة بالنسبة إلى غيرها فسقط الاعتبار بها ، وروايات الإباط قصتها مقدمة على قصة روايات الكفين ، فلا تعارضها فبقيت روايات الكفين سالمة عن القدح

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمَّارٍ فِي التَّيْمُمِ أَنَّهُ قَالَ : « لِلْوَجْهِ
وَالْكَفَّيْنِ »

والمعارضة انتهى كلام صاحب السعاية مختصرا .

تنبيه آخر : قال الشيخ عبدالحق الدهلوي في اللغات : إن الأحاديث وردت في الباب متعارضة جاءت في بعضها ضربتين وفي بعضها ضربة واحدة وفي بعضها مطلق الضرب وفي بعضها كففين وفي بعضها يدين إلى المرفقين وفي بعضها يدين مطلقا ، والأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين أخذ بالاحتياط وعمل بأحاديث الطرفين لاشتغال الضربتين على ضربة ومسح الزراعين إلى المرفقين على مسح الكففين دون العكس ، أيضاً التيمم طهارة ناقصة فلو كان محله أكثر بأن يستوعب إلى المرفقين وكان للوجه واليدين ضربة على حدة لكان أحسن وأولى وإلى الاحتياط أقرب وأدنى . لا يقال إلى الآباط أقرب إلى الاحتياط لأن حديث الآباط ليس بصحيح انتهى كلام الشيخ .

قلت : أحاديث الضربتين والمرفقين ضعيفة أو مختلفة في الرفع والوقف والراجح هو الوقف ، ولم يصح من أحاديث الباب سوى حديثين أحدهما حديث أبي جهم بذكر اليدين مجعلا وثانيها حديث عمار بذكر ضربة واحدة للوجه والكففين وهما حديثان صحيحان متفق عليهما كما عرفت ، هذا كله في كلام الحافظ ولا تعارض بينهما ، فإن الأول محمول على الثاني فالأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين ليس أخذاً بالاحتياط ، كيف وهل يكون في أخذ المرجوح وترك الراجح احتياطاً ، كلا بل الاحتياط في أخذ حديث ضربة واحدة للوجه والكففين بل هو المتعين . وأما قوله التيمم طهارة ناقصة إلخ ففيه أنه لم يثبت كون التيمم طهارة ناقصة بدليل صحيح ، بل الثابت أن التيمم عند عدم وجدان الماء وضوء المسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين : الحديث رواه البراز وصححه ابن القطان ، ولكن صوب الدارقطني إرساله وللمزمذى عن أبي ذر نحوه وصححه فالتيمم عند عدم وجدان الماء وضوء المسلم ومن ادعى أنه وضوء ناقص فعليه الدليل ولو سلم أن التيمم طهارة ناقصة فالأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين لا يكون أولى ولا إلى الاحتياط أقرب لأنها ليست بصحيحة ، كما أن الأخذ بحديث الآباط ليس أولى ولا إلى الاحتياط أقرب عند الشيخ الدهلوي .

قوله (وقد روى هذا الوجه عن عمار) وفي نسخة قلية صحيحة وقد روى هذا الحديث عن عمار وهو الظاهر (أنه قال الوجه والكففين) بالجر على الحكاية

مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ : « تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَازِلِ وَالْأَبَاطِ » .

فَضَعَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَمَّا رَوَى عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَازِلِ وَالْأَبَاطِ .

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْظَلِيُّ حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي التَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَحَدِيثُ عَمَّارٍ « تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَازِلِ وَالْأَبَاطِ » : لَيْسَ هُوَ بِمُخَالَفٍ لِحَدِيثِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ، لِأَنَّ عَمَّاراً لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَالَ : « قَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا » فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ فَأَنْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ

(من غيروه) أى من غير طريق واحد بل من طرق كثيرة (فضعف بعض أهل العلم) حديث عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم للوجه والكفين لما روى عنه حديث المناكب والأباط (فظن أن حديث المناكب والأباط يخالف لحديث الوجه والكفين ومعارض له للاختلاف والاضطراب) قال إسحاق بن إبراهيم (أى فى الجواب عن تضعيف بعض أهل العلم ، وحاصل الجواب أن تيممهم إلى المناكب والأباط لم يكن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما التيمم للوجه والكفين فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه فلا تعارض بين الحديثين ، وإسحاق بن إبراهيم هذا هو إسحاق بن راهويه (ففى هذا دلالة على أنه انتهى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم) قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى أى إن عماراً انتهى إلى أن التيمم للوجه والكفين فكان هو آخر الأمرين ، فالأول ما فهموا من إطلاق اليد فى الكتاب فى آية التيمم والثانى ما انتهوا إليه بتعليم النبي صلى الله عليه وسلم فكان الثانى هو المعتبر والمعمول به ، ويعد على جواز الاجتهاد فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأن عماراً رضى الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ، وَاللَّيْلُ عَلَى ذَلِكَ =
مَا أَفْتَى بِهِ عَمَّارٌ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّيْمَمِ أَنَّهُ قَالَ :
« الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ » فَنِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّمَهُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ يَقُولُ :
لَمْ أَرَ بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ : عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَابْنُ
الشَّاذِّ كُونِي ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : وَرَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا .

١٤٥ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَائِمَانَ حَدَّثَنَا
هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ التَّيْمَمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ
حِينَ ذَكَرَ الْوُضُوءَ : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ،
وَقَالَ فِي التَّيْمَمِ : ﴿ فَاْمَسْحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ وَقَالَ : ﴿ وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فَكَانَتِ السَّنَةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَيْنِ ، إِنَّمَا
هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَانِ ، يَغْنِي التَّيْمَمُ » .

اجتهد أولاً ثم لما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ترك انتهى كلام أبي الطيب .
قوله (فكانت السنة في القطع الكفين) . قال أبو الطيب السندی أُمى الطريقة
في الدين قطع الكفين للسرقة يعنى بسبب إطلاق اليد في آية السرقة فكذا التيمم يكنى
فيه مسح الوجه والكفين لإطلاق اليد في التيمم ، ومطلق اليد الكفان بدليل آية
السرقة انتهى . وقال ابن العربي في العارضة تحت أثر ابن عباس هذا ما لفظه : هذه
إشارة جبر الأمة وترجمان القرآن وكان كلام المتقدمين من قبل إشارة وبسطة : أن الله
حدد الوضوء إلى المرفقين فوقفنا عند تحديده وأطلق القول في اليدين فعملت على ظاهر
مطلق اسم اليد وهو الكفان كما فعلنا في السرقة ، فهذا أخذ للظاهر لا قياس للعبادة
على العقوبة انتهى (إنما هو الوجه والكفين) . تقرير المطلوب بعد الفراغ من تقرير

تَقَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ .

١١١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا

١٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا حَنْفُصُ بْنُ غِيَاثٍ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

الدليل والظاهر أن يقول الكفان لأنه خبر لهو بطريق العطف، إلا أن يقال إنه بحذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه على حاله أى إنما هو مسح الوجه والكفين وهو قليل، ولكنه وارد كقراءة ابن جاز « والله يريد الآخرة » أى متاعها قاله أبو الطيب السندی .

(بَابُ)

قوله (حدثنا أبو سعيد الأشج) اسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي أحد الأئمة ، روى عن عبد السلام بن حرب وأبي خالد الأحمر وغيرها ، وعنه الأئمة الستة ، قال أبو حاتم ثقة إمام أهل زمانه قتل مات سنة ٢٥٧ سيع وخمسين ومائتين (وعقبه بن خالد) بن عقبة السكوني أبو مسعود الكوفي المجدر بالجيم المفتوحة ، روى عن هشام والأعمش وعنه أحمد وإسحاق وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم ، وثقه أبو حاتم مات سنة ١٨٨ ثمان وثمانين ومائة (وابن أبي ليلى) أعلم أن ابن أبي ليلى يطلق على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعلى أخيه عيسى وعلى ابن أخيه عبد الله بن عيسى ، والمراد ههنا هو الأول وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن ، صدوق سيء الحفظ جدا قاله الحافظ في التقریب ، وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته روى عن أخيه عيسى وابن أخيه عبد الله بن عيسى ونافع مولى ابن عمر وعمرو بن مرة وذكر كثيرا من شيوخه وتلامذته ثم ذكر أقوال الحافظ فيه ما محصلها : أنه صدوق سيء الحفظ فقيه وقال أحمد بن حنبل فقيه أحب إلينا من حديثه (عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجلي المرادي الكوفي الأعمى ، ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإلجاء (عن عبد الله بن سلمة) بكسر اللام المرادي

صلى الله عليه وسلم يُقَرِّئُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا ..
 قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثٌ عَلَيَّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

الكوفى صدوق تغير حفظه من الثانية ، روى عن عمر وعلى ومعاذ وغيرهم ، وعنه عمرو بن مرة وأبو إسحاق السبيعي وأبو الزبير ، قال البخارى لا يتابع فى حديثه وثقه العجلي كذا فى التقريب وفى الخلاصة .

قوله (يقرئنا القرآن) من الإقراء أى يعلننا (على كل حال) أى متوضئا كان أو غير متوضئ (ما لم يكن جنبا) وفى رواية أبى داود أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الحلاء فيقرئنا القرآن ويأكل معنا اللحم ولم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة .

فإن قيل : حديث عائشة الذى رواه مسلم عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه وعلقه البخارى يخالف حديث على هذا فإنه يدل بظاهره على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ حال الجنابة أيضا ، فإن قولها على كل أحيانه يشمل حالة الجنابة أيضا ، وقولها يذكر الله يشمل تلاوة القرآن أيضا .

يقال : إن حديث عائشة يخص بحديث على هذا فيراد بذلك أن الله غير تلاوة القرآن ، قال العيني حديث عائشة لا يعارض حديث على لأنها أرادت الذكر الذى غير القرآن انتهى . وقال صاحب سبل السلام حديث عائشة قد خصصه حديث على عليه السلام وأحاديث أخرى . وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع ، وللرأى بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى « يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم » انتهى وقال فى شرح حديث الباب أخرج أبو يعلى من حديث على عليه السلام قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئا من القرآن ثم قال : هكذا لمن ليس يجنب لأنه نهى وأما الجنب فلا ولا آية . قال الهيثمى رجاله موثوقون ، وهو يدل على التحريم وأصله ذلك ويعاضدا سلف انتهى .

قوله (حديث على حديث حسن صحيح) وأخرجه أبوداود والنسائى وابن ماجه وقال المنذرى وذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى عن على إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ، وحكى البخارى عمرو بن مرة كان عبد الله يعنى ابن سلمة يحدثنا فعرف ونكر وكان قد كبر لا يتابع فى حديثه ، وذكر الإمام الشافعى رضى الله عنه هذا

وَبِهِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْتَّابِعِينَ .
قَالُوا : يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ
إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ .

وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

الحديث وقال لم يكن أهل الحديث يثبتونه قال البيهقي وإنما توقف الشافعي في ثبوت هذا
الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي ، وكان قد كبر وأنكر من حديثه
وعقله بغض النكرة وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر ، قاله شعبة هذا آخر كلامه ،
وذكر الخطابي أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث على هذا
ويضعف أمر عبد الله بن سلمة انتهى كلام اللندري .

قوله (قالوا يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء) أى يجوز له أن يقرأ على غير
وضوء ، واستدلوا على ذلك بحديث الباب (ولا يقرأ في المصحف) أى أخذاً بيده وما شابهه
فإنه إذا لم يمسه ويقرأ ناظراً فيه فهو جائز (إلا وهو طاهر) أى متوضئ (وبه يقول
سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة وبه يقول مالك ، قال
في الموطأ ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر ولو جاز ذلك
لحل في خبيثته . قال وإنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً
له انتهى . واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن
جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً وكان فيه لا يمسه القرآن إلا
طاهر ، رواه الأثرم والدارقطني ، وهو للمالك في الموطأ مرسل عن عبد الله بن أبي بكر
بن محمد بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعمر بن حزم أن لا يمسه القرآن إلا طاهر . وقال الأثرم واحتج أبو عبد الله يعنى
أحمد بحديث ابن عمر ولا يمسه المصحف إلا على طهارة كذا في الملتقى . قال ابن عبد البر
لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث . وقد روى مسنداً من وجه صالح وهو كتاب
مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد
لأنه أشبه التواتر لتلقى الناس له بالقبول ، ولا يصح عليهم تلقى مالا يصح انتهى . قلت

لاشك في أن هذا الحديث يدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهرا ولكن الطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والطاهر من الحدث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة ، ويدل لإطلاقه على الأول قول الله تعالى « إنما المشركون نجس » وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة المؤمن لا ينجس ، وعلى الثاني « وإن كنتم جنبا فاطهروا » وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وسلم في السج على الحفين دعمهما فإني أدخلتهما طاهرتين . وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكية يسمى طاهرا وقد ورد إطلاق ذلك في كثير ، والذي يرجح أن المشترك مجمل في معانيه فلا يعمل به حتى يبين وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز للمحدث حدثا أكبر أن يمس المصحف . وخالف في ذلك داود . وأما المحدث حدثا أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك إلى أنه يجوز له مس المصحف . وقال القاسم وأكثر الفقهاء لا يجوز . كذا في النيل . قلت القول الراجح عندي : قول أكثر الفقهاء وهو الذي يقتضيه تعظيم القرآن وإكرامه . والتبادر من لفظ الطاهر في هذا الحديث هو التوضيء وهو الفرد الكامل للطاهر والله تعالى أعلم . وقال القاري في شرح قوله لا يمس القرآن إلا طاهر مالفظة . بخلاف غيره كالجنب والمحدث فإنه ليس له أن يمس إلا بخلاف متجاف . وكره بالكم . قال الطبري أن لقوله تعالى « لا يمس إلا للطهرون » فإن الضمير إما للقرآن والمراد نهى الناس عن مسه إلا على الطهارة وإما للوح . ولا نافية ومعنى المطهرون الملائكة فإن الحديث كشف أن المراد هو الأول ويعضده مدح القرآن بالكرم وبكونه ثابتا في اللوح المحفوظ فيكون الحكم بكونه لا يمس مرتبا على الوصفين المتناسين للقرآن انتهى ما في المرقاة .

تنبيه : قال الحافظ في بلوغ الرام بعد ذكر الحديث المذكور الذي استدل به الأكثرون على عدم جواز مس القرآن لغير التوضيء مالفظة : رواه مالك مرسلا ووصله النسائي وابن جبان وهو معلول انتهى . قال صاحب السيل : وإنما قال المصنف إن هذا الحديث معلول لأنه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم ، وهم في ذلك فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك ، بل هو سليمان ابن داود الحولاني وهو ثقة اتى عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من

١١٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْبُولِ يُصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُعْمَرٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَا :
 حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ : « دَخَلَ أَعْرَابِي الْمَسْجِدَ ، وَالتَّيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ ،

الحفاظ ، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر إنه أشبه التواتر
 لتلقى الناس له بالقبول ، وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب
 فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم ،
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة بهذا
 الكتاب . وفي الباب من حديث حكيم بن حزام لا يمس القرآن إلا طاهر وإن كان
 في إسناده مقال إلا أنه ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن إلا طاهر ، قال الهيثمي رجاله موثوقون
 وذكر له شاهدين انتهى .

(باب ما جاء في البول يصيب الأرض)

قوله (دخل أعرابي) بفتح الهمزة منسوب إلى الأعراب وهم سكان البوادي
 ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد . فقيل أعرابي لأنه جرى مجرى القبيلة كأنها واحد
 لأنه لو نسب إلى الواحد وهو عرب لقل عربي فيشتبه المعنى . لأن العربي كل من هو
 من ولد إسماعيل عليه السلام سواء كان ساكنا في البادية أو بالقرى وهذا غير المعنى
 الأول قاله الشيخ تقي الدين . وقد جاء في تسمية هذا الأعرابي وتعيينه روايات مختلفة ولم
 أر في هذا رواية صحيحة خالية عن الكلام . قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة رواه
 الدارقطني فقال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم شيخ كبير فقال يا محمد متى الساعة
 فقال له ما أعددت لها فقال لا والذي بعثك بالحق ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صيام
 إلا أني أحب الله ورسوله قال فأنت مع من أخيب . قال فذهب الشيخ فأخذ يبول
 في المسجد فر عليه الناس فأقاموه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه عسى أن

فَصَلَّى ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا ،
فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَقَدْ تَحَجَّجْتَ وَاسِعًا ، فَلَمْ
يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَهْرِيقُوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ ، أَوْ ذُلُوءًا مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ قَالَ :

يكون من أهل الجنة فصبوا على بوله الماء . فبين أن البائل في المسجد هو السائل عن
الساعة المشهود له بالجنة انتهى كلام ابن العربي .

قلت : في إسناده للعلی المالکی قال الدارقطني بعد روايته العلي مجهول . وقال
الحافظ في الفتح حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأقرع بن
حابس التميمي . قال وأخرج أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن
عطاء عن سليمان بن يسار قال اطلع ذو الخويصرة الليثاني وكان رجلا جافيا . وهو
مرسل وفي إسناده أيضا منهم بين محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده
من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه ، وهو في جمع
مسندنا بن إسحاق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند . لكن قال
في أوله اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافيا والتميمي هو حرقوس بن زهير الذي
صار بعد ذلك من رؤس الخوارج ، وقد فرق بعضهم بينه وبين الليثاني لكن له أصل
أصيل قال ونقل عن أبي الحسن بن فارس أنه عينة بن حصن والعلم عند الله تعالى انتهى
كلام الحافظ .

قوله (لقد تحجرت واسعا) بصيغة الخطاب من باب تفعل أى ضيقت ما وسعه الله .
وخصصته به نفسك دون غيرك . وأصل الحجر المنع ومنه الحجر على السفينة (فأسرع
إليه الناس) وفي رواية للبخاري فزجره الناس . ولمسلم فقال الصحابة مه مه وله .
في رواية أخرى فصاح الناس به (أهريقوا عليه) أى صبوا عليه قال الطيبي أمر من
أهراق يهريق بسكون الهاء إهراقا نحو سطاعا . وأصله أراق فأبدلت الهمزة هاء ثم
جعل عوضا عن ذهاب حركة العين فصارت كأنها من نفس الكلمة ثم أدخل عليه
الهمزة أى صبوا (سجالا) بفتح السين المهملة وسكون الجيم الدلو الملاءى ماء (أودلوا)
شك من الراوى . قال أبو بكر بن العربي في العارضة : السجل الدلو والدلو مؤنثة
والسجل مذكر فإن لم يكن فيها ماء فليست بسجل كما أن القدح لا يقال له كأس

إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ .

١٤٨ — قَالَ سَعِيدٌ : قَالَ سَفِيَانُ : وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوَ هَذَا .

إلا إذا كان فيه ماء يقال له دلو سجيطة أى ضخمة وكذلك الذنوب الدلو الملقى ماء مثله ولكنها مؤنثة والترب الدلو العظيمة بإسكان الراء فإن فتحها فهو الماء السائل من البر والحوض وغير ذلك أيضا انتهى .

قلت : وقال ابن دريد السجل دلو واسعة . وفي الصحاح الدلو الضخمة . قال العيني في شرح البخارى ص ٨٨٦ ج ١ في رواية الترمذى أهر يقوا عليه سجلا من ماء أو دلو من ماء . اعتبار الأداء باللفظ وإن كان الجمهور على عدم اشتراطه ، وأن المعنى كاف ، ويحمل ههنا على الشك ولا معنى للتنوع ولا للتخيير ولا للعطف فلو كان الراوى يرى جواز الرواية بالمعنى لا تقتصر على أحدهما . فلما تردد في التفرقة بين الدلو والسجل وهما بمعنى علم أن ذلك التردد لموافقة اللفظ قاله الحافظ القشيرى . قال العيني : ولقائل أن يقول إنما يتم هذا أن لو اتحد المعنى في السجل والدولة لكنه غير متحد فالسجل الدلو الضخمة المملوءة ولا يقال لها فارغة سجل انتهى كلام العيني (إنما بعثتم مبشرين) أى مسهلين على الناس . قال ابن دقيق العيد : وفي الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالمسكثرة بالماء ، واستدل بالحديث أيضا على أنه يكتفى بإفاضة الماء ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك . خلافا لمن قال به . ووجه الاستدلال بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب ، وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء فإنه لو وجب لأمر به ولو أمر به لذكر وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب ولكنه تكلم فيه . وأيضا لو كان نقل التراب واجبا في التطهير لا كفى به فإن الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض .

قوله (قال سعيد قال سفيان وحديثي يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك نحو هذا)
حديث يحيى بن سعيد عن أنس أخرجه الشيخان .

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَوَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .
وَقَدْ رَوَى يُونُسُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وواثلة بن الأسقع) أما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه أبو يعلى عنه قال : جاء أعرابي فبال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحتقر وصب عليه دلواً من ماء ، وفيه سمعان بن مالك وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد ، وقال الحافظ في التلخيص رواه الدارمي والدارقطني وفيه سمعان بن مالك وليس بالقوي قاله أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي زرعة هو حديث منكر وكذا قال أحمد وقال أبو حاتم لا أصل له انتهى . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو يعلى والبراز والطبراني عنه أنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي فبايعه ثم انصرف فقام ففشج فبال فهم الناس به الحديث . وفيه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فصب على بوله . قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح . وأما حديث واثلة بن الأسقع فأخرجه ابن ماجة في الطهارة وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهزلي وهو ضعيف وأخرجه أيضاً أحمد والطبراني قال الحافظ في التلخيص وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهزلي وهو منكر الحديث قاله البخاري وأبو حاتم .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا مسلماً كذا في المتقى .

قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق) قال الشوكاني في النيل : استدل به يعني بحديث الباب على أن تطهير الأرض للتنجسة يكون بالماء لا بالجفاف بالرياح والشمس لأنه لو كفي ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء وهو مذهب العترة والشافعي ومالك وزفر : وقال أبو حنيفة وأبو يوسف هما مطهران لأنهما يحيلان الشيء انتهى . وقال النووي في شرح مسلم : وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها

وهذا مذهبا ومذهب الجمهور ، وقال أبو حنيفة لا تطهر إلا بحفرها انتهى . قال الحافظ في الفتح ص ١٦٢ ج ١ كذا أطلق النووي وغيره ، والذكر في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج إلى حفر وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها انتهى كلام الحافظ .

قلت : الأثر كما قال الحافظ ، قال العيني في شرح البخارى ، قال أصحابنا يعنى الحنفية إذا أصابت الأرض نجاسة رطبة فإن كانت الأرض رخوة صب عليها الماء حتى يتسفل فيها وإذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة وتسفل الماء يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيها العدد وإنما هو على اجتهداه وما هو في غالب ظنه أنها طهرت ويقوم التسفل في الأرض مقام العصر فيما لا يحتمل العصر وعلى قياس ظاهر الرواية يصب عليها الماء ثلاث مرات ويتسفل في كل مرة وإن كانت الأرض صلبة فإن كانت صعودا يحفر في أسفلها حفيرة ويصب الماء عليها ثلاث مرات ويتسفل إلى الحفيرة ثم تكبس الحفيرة وإن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا يغسل لعدم الفائدة في الغسل بل تحفر ، وعن أبي حنيفة لا تطهر الأرض حتى تحفر إلى الموضع الذى وصلت إليه النداءة وينقل التراب انتهى كلام العيني ، وقال في شرح الوقاية والأرض والآجر المفروش باليس وذهاب الأثر للصلاة لا للتعيم انتهى .

واستدل الحنفية على أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بالجفاف واليس بمحدث زكاة الأرض بيسها .

وأجيب : بأن هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الحافظ في التلخيص بعد ذكره لا أصل له في المرفوع ، نعم ذكره ابن أبي شيبة موقوفا عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر رواه عبد الرزاق عن أبي قلابة من قوله بلفظ : جفوفه الأرض طهورها انتهى .

ومحدث ابن عمر قال : كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا عزبا وكانت السكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون من ذلك ، أخرجه أبو داود وبوب عليه بقوله باب في طهور الأرض إذا ييست ، قال الحافظ

في الفتح استدل أبو داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف ،
يعنى أن قوله لم يكونوا يرشون يدل على نفى صب الماء من باب الأولى فلو لا أن الجفاف
يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ولا يخفى ما فيه انتهى كلام الحافظ .

قلت : استدلال أبي داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر بالجفاف صحيح ليس
فيه عندي خدشة إن كان فيه لفظ تبول محذوفا ولا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث
الباب فإنه يقال إن الأرض تطهر بالوجهين أعنى بصب الماء عليها وبالجفاف واليس
بالشمس أو الهواء والله تعالى أعلم .

واستدل من قال إن للأرض لا تطهر إلا بالحفر بروايات جاء فيها ذكر الحفر ،
قال الزيلعي في نصب الراية ص ١١١ ج ١ ورد فيه الحفر من طريقين مسندين وطريقين
مرسلين ، فالسندان أحدهما عن سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله قال جاء
أعرابي فبال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحفر وصب عليه دلوآ من
ماء انتهى ، وذكر ابن أبي حاتم في علله أنه سمع أبا زرعة يقول في هذا الحديث إنه
منكر ليس بالقوى انتهى ، أخرجه الدارقطني في سننه : الثاني أخرجه الدارقطني أيضا عن
الجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس أن أعرابيا بال في المسجد
فقال عليه السلام احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء ، قال الدارقطني وهم
عبد الجبار على ابن عيينة لأن أصحاب ابن عيينة الحفاظ رووه عنه عن يحيى بن سعيد بدون
الحفر وإنما روى ابن عيينة هذا عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال احفروا
مكانه مرسل انتهى . وأما المرسلان فأحدهما هذا الذي أشار إليه الدارقطني رواه
عبد الرزاق في مصنفه . والثاني رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن معقل قال صلى
أعرابي فذكر القصة وفي آخره فقال عليه السلام خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه
وأهرقوا على مكانه ماء ، قال أبو داود هذا مرسل فإن ابن معقل لم يدرك النبي صلى الله
عليه وسلم انتهى ما في نصب الراية ، وقال الحافظ في الفتح : واحتجوا فيه بحديث جاء
من ثلاث طرق أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن إسناده ضعيف
قاله أحمد وغيره والآخران مرسلان أخرج أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن
مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات وهو يترجم

من يحتج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقا والشافعى إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما انتهى كلام الحافظ .

قلت : الأحاديث المرفوعة المتصلة الصحيحة خالية عن حفر الأرض ، وأما الأحاديث التي جاء فيها ذكر حفر الأرض فثنها ما هو موصل فهو ضعيف لا يصلح للاستدلال ، ومنها ما هو مرسل فهو أيضا ضعيف عند من لا يحتج بالمرسل ، وأما من يحتج به فعند بعضهم أيضا ضعيف لا يصلح للاستدلال كالإمام الشافعى فقول من قال إن الأرض لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب قول ضعيف إلا عند من يحتج بالمرسل مطلقا وعند من يحتج به إذا اعتضد مطلقا .

واحتج من قال إن الأرض تطهر بصب الماء عليها بحديث الباب وهذا القول هو . أصح الأقوال وأقواها من حيث الدليل ، ثم قول من قال إنها تطهر بالجفاف بالشمس أو الهواء إن كان لفظ تبول في حديث ابن عمر المذكور محفوظا ، وأما قول من قال إنها لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب فمستنده الروايات التي وقع فيها ذكر الحفر وقد عرفت ما في تلك الروايات من المقال ثم هي إن دلت على أن الأرض النجسة لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب فهي معارضة بحديث ابن عمر المذكور وبحديث الباب هذا ما عندى والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب الصلاة

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١١٣ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

١٤٩ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ ،
وَهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ بْنِ حَنْبَلٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ
عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَمْنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْبَيْتِ

أبواب الصلاة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم .

(باب في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم)

جمع ميقات وهو مفعال من الوقت ، وهو القدر المحدود من الزمان أو المكان .

(عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة) قال في التقريب عبد الرحمن
ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة الخزرجي أبو الحارث المدني صدوق
له أوهام (عن حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف) الأنصاري الأوسي صدوق قاله
الحافظ وذكره ابن جبان في الثقات قاله الخزرجي (قال أخبرني نافع بن جبير بن مطعم)
التوفلي أبو محمد أو أبو عبد الله المدني ثقة فاضل من الثانية مات سنة ٩٩ تسع وتسعين
وهو من رجال الكتب الستة .

قوله (أمني جبريل عند البيت) أي عند بيت الله ، وفي رواية في الأم للشافعي

مَرَّتَيْنِ ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْيَوْمُ مِثْلَ الشَّرَاكِ ،
ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ
وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ،

عند باب النكبة (مرتين) أى فى يومين ليعرفنى كيفية الصلاة وأوقاتها (فصلى الظهر
فى الأولى منهما) أى المرة الأولى من المرتين ، قال الحافظ فى الفتح بين ابن إسحاق
فى المغازى أن ذلك كان صبيحة الليلة التى فرضت فيها الصلاة وهى ليلة الإسراء و ابن
إسحاق وحدثنى عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال
نافع بن جبير وغيره لما أصبح النبى صلى الله عليه وسلم من الليلة التى أمرى به لم يره
إلا جبريل نزل حين زالت الشمس ولذلك سميت الأولى أى صلاة الظهر فأمر فصيح
بأصحابه الصلاة جامعة فاستمعوا فصلى به جبريل وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بالأس
فذكر الحديث انتهى (حين كان النوى) هو ظل الشمس بعد الزوال (مثل الشراك)
أى قدره قال ابن الأثير الشراك أحد سيور النعل التى تسكون على وجهها انتهى . وفى
رواية أبى داود حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك ، قال ابن الأثير قدره هنا
ليس على معنى التعديد ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل وكان
حينئذ بمكة هذا القدر . والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وإنما يبين ذلك
فى مثل مكة من البلاد التى يقل فيها الظل فإذا كان طول النهار واستوت الشمس فوق
النكبة لم يرسى من جوانبها ظل فكل بلد يكون أقرب إلى خط الاستواء وبعدل
النهار يكون الظل فيه أقصر وكل ما بعد عنهما إلى جهة الشمال يكون الظل أطول انتهى .
(ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله) أى سوى ظله الذى كان عند الزوال .
يدل عليه ما رواه النسائى من حديث جابر بن عبد الله بلفظ : خرج رسول الله عليه وسلم
فصلى الظهر حين زالت الشمس وكان النوى قدر الشراك ثم صلى العصر حين كان النوى
قدر الشراك وظل الرجل (ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس) أى غربت (وأفطر
الصائم) أى دخل وقت إفطاره بأن غابت الشمس فهو عطف تفسير (ثم صلى العشاء
حين غاب الشفق) أى الأحمر على الأشهر قاله القارى ، وقال النووى فى شرح مسلم
المراد بالشفق الأحمر هذا مذهب الشافعى وجمهور الفقهاء وأهل اللغة وقال أبو حنيفة
والمزنى رضى الله عنهما وطائفة من الفقهاء وأهل اللغة المراد الأبيض والأول هو
الراجح المختار انتهى كلام النووى .

ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ . وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، لَوَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوَقْتِهِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، ثُمَّ صَلَّى

قلت : وإليه ذهب صاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد وقالوا الشفق هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة بل قال في النهر وإليه رجع الإمام ، وقال في الدر الشفق هو الحمرة عندهما وبه قالت الثلاثة وإليه رجع الإمام كما هو في شروح المجمع وغيره فكان هو المذهب ، قال صدر الشريعة وبه يفتى كذا في حاشية النسخة الأحمدية ، ولا شك في أن المذهب الراجح المختار هو أن الشفق الحمرة يدل عليه حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره ووقفه على ابن عمر كذا في بلوغ المرام ، قال محمد بن إسماعيل الأمير في سبل السلام البحث لغوى والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة ومخ العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفاً عليه انتهى ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم : وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق قال الجزري في النهاية أى انتشاره وثوران حمرة من ثار الشيء يثور إذا انتشر وارتفع انتهى ، وفي البحر الرائق من كتب الحنفية قال الشمني هو ثوران حمرة انتهى ، ووقع في رواية أبي داود وقت المغرب ما لم يسقط فور الشفق ، قال الخطابي هو بقية حمرة الشفق في الأفق وسمى فوراً بثورانه وسطوعه وروى أيضاً ثور الشفق وهو ثوران حمرة انتهى ، وقال الجزري في النهاية هو بقية حمرة الشمس في الأفق الغربي سمي فوراً لسطوعه وحمرة وبروى بالثناء وقد تقدم انتهى (ثم صلى الفجر حين برق الفجر) أى طلع (وصلى المرة الثانية) أى في اليوم الثاني (حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس) أى فرغ من الظهر حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ قال الشافعي وبه يندفع اشتراكهما في وقت واحد على ما زعمه جماعة ويدل له خبر مسلم وقت الظهر ما لم يحضر العصر (ثم صلى المغرب لوقته الأول) استدله به من قال إن لصلاة المغرب وقتاً واحداً وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستتر عورته ويؤذن ويقيم فإن آخر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أتم وصارت قضاء وهو قول الشافعية . قال النووي وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق وأنه يجوز

«الضُّبْحَ حِينَ اسْفَرَّتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَّفَتَ إِلَى جِبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا
وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي مُوسَى ،
وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ،
وَالْبَرَاءِ ، وَأَنْسٍ .

ابتدأها في كل وقت من ذلك ولا يأثم بتأخيرها عن أول الوقت وهذا هو الصحيح
والصواب الذي لا يجوز غيره . والجواب عن حديث جبريل عليه السلام حين صلى
المغرب في اليومين حين غربت الشمس من ثلاثه أوجه .

الأول : أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار في
الصلوات سوى الظهر .

والثاني : أنه متقدم في أول الأمر بمكة وأحاديث امتداد وقت المغرب إلى غروب
الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة ، فوجب اعتمادها .

والثالث : أن هذه الأحاديث أصح إسنادا من حديث بيان جبريل . فوجب تقديمها
انتهى كلام النووي (فقال يا محمد هذا) أى ما ذكر من الأوقات الخمسة (وقت الأنبياء
من قبلك) قال ابن العربي في عارضة الأحوذى : ظاهره يوم أن هذه الصلوات في هذه
الأوقات كانت مشروعة لمن قبلهم من الأنبياء . وليس كذلك ، وإنما معناه أن هذا وقتك
للمشروع لك يعنى الوقت الموسع المحدود بطرفين الأول والآخر ، وقوله وقت الأنبياء قبلك
يعنى ومثله وقت الأنبياء قبلك أى صلاتهم كانت واسعة الوقت وذات طرفين ، وإلا فلم
تسكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة . وإن كان غيرهم قد شاركهم
في بعضها . وقد روى أبو داود في حديث العشاء : أَعْتَمُوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فَإِنَّكُمْ قَدْ فَضَلْتُمْ
يَهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ ، وكذا قال ابن سيد الناس . وقال يريد في التوسعة عليهم في أن الوقت
أولا وآخرآ لا أن الأوقات هى أوقاتهم بعينها . كذا في قوت المغنذى (والوقت فيما بين
هذين الوقتين) قال ابن سيد الناس يريد هذين وما بينهما ، أما إرادته أن الوقتين الذين
أوقع فيهما الصلاة وقت لها . فتبين بفعله وأما الإعلام بأن ما بينهما أيضا وقت فينبه
قوله عليه الصلاة والسلام .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود وأبي سعيد
وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس) أما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذى والنسائى

١٥٠ — أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حُسَيْنٍ أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَمِّي جَبْرِيلُ » فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « لَوْ قَتَلَ الْعَصْرُ بِالْأَمْسِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ : وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الْمَوَاقِيتِ قَدْ رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَكَرٍ وَأَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وصححه ابن السكن والحاكم ، وأما حديث بريدة فأخرجه الترمذی ، وأما حديث أبي موسى فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأبو عوانة ، وأما حديث أبي مسعود فأخرجه مالك في الموطأ وإسحاق بن راهويه وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أحمد والطحاوي ، وأما حديث جابر فأخرجه أحمد والترمذی والنسائي ، وأما حديث عمرو بن حزم فأخرجه إسحاق بن راهويه . وأما حديث البراء فذكره ابن أبي خيثمة ، وأما حديث أنس فأخرجه الدارقطني وابن السكن في صحيحه والإسماعيلي في معجمه .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن) وصححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي ، قال ابن عبد البر : إن الكلام في إسناده لا وجه له ، والحديث أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم .

قوله (وقال محمد أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم)

١١٤ - بَابُ مِنْهُ

١٥١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ » .

قال ابن القطان حديث جابر يجب أن يكون مرسلًا لأن جابرًا لم يذكر من حديثه بذلك ولم يشاهد ذلك صيغة الإسراء لما علم من أنه أنصاري إنما صحب بالمدينة ، قال وابن عباس وأبو هريرة اللذان رويًا أيضًا قصة إمامة جبريل فليس يلزم في حديثهما من الإرسال ما في رواية جابر لأنهما قالا إن رسول الله صلى الله عليه قال ذلك وقصه عليهما . كذا في قوت المعتزى .

(باب منه)

أى مما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الباب كالفصل من الباب المتقدم .

قوله (نا محمد بن فضيل) بن غزوان الضبي مولاى ، أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف روى بالتشيع كذا فى التقریب ، قال فى الخلاصة قال النسائى ليس به بأس قال البخارى مات سنة ١٩٥ خمس وتسعين ومائة .

قوله (وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها) كأن وقته كان معلوما عندهم (وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس) أى آخر وقتها المختار والمستحب وإلا فآخر وقتها إلى غروب الشمس (وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل) أى آخر وقتها

فإن قلت : كيف يكون إسناد أبي مسعود المذكور صحيحاً أو حسناً وفيه أسامة بن زيد الليثي ، وقد ضعفه غير واحد ، قال أحمد ليس بشيء فراجع ابنه عبد الله فقال إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة وقال النسائي ليس بالقوى وقال يحيى القطان ترك حديثه بآخره ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به كذا في الميزان .

ولو سلم أنه ثقة فزيادته للذكورة شاذة غير مقبولة فإنه قد تفرد بها ، والحديث رواه غير واحد من أصحاب الزهري ولم يذكروا هذه الزيادة غيره والثقة إذا خالف الثقات في الزيادة فزيادته لا تقبل وتكون غير محفوظة .

قلت : أسامة بن زيد الليثي وإن تكلم فيه لكن الحق أنه ثقة صالح للاحتجاج ، قال إمام هذا الشأن يحيى بن معين ثقة حجة وقال ابن عدى لا بأس به كذا في الميزان ولذلك ذكره الحافظ الذهبي في كتابه ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق حيث قال فيه : أسامة بن زيد الليثي لا العدوي صدوق قوى الحديث أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب ولكن أكثرها شواهد أو متابعات ، وقال النسائي وغيره ليس بالقوى انتهى وأما قول أحمد إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة فالظاهر أنه ليس مراده الإطلاق بل أراد حديثه الذي روى عن نافع ، ففي الجوهري النقي قال أحمد بن حنبل روى عن نافع أحاديث مناكير فقال له ابنه عبد الله وهو حسن الحديث . فقال أحمد إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة على أن قول أحمد في رجل روى مناكير لا يستلزم ضعفه ، فقد قال في محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي في حديثه شيء يروى أحاديث مناكير وقد احتج به الجماعة ؟ وكذا قال في بريد بن عبد الله بن أبي بردة روى مناكير وقد احتج به الأئمة كلهم كذا في مقدمة فتح الباري وأما قول يحيى القطان ترك حديثه بآخره فغير قادح فإنه متعنت جدا في الرجال كما صرح به الذهبي في الميزان في ترجمة سفيان بن عيينة ، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ص ٤٣٧ ج ١ في توثيق معاوية ابن صالح احتج به مسلم في صحيحه وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح فإن يحيى شرطه شديد في الرجال انتهى ، أما قول أبي حاتم لا يحتج به من غير بيان السبب فغير قادح أيضا ، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية في توثيق معاوية بن صالح وقول أبي حاتم لا يحتج به غير قادح فإنه لم يذكر السبب وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأتبات من غير بيان السبب تكاليف الحذاء وغيره انتهى كلام

١١٥ - بَابُ مِنْهُ

١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُنِيعٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَارِيُّ وَأَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى ، الثَّمَعِيُّ وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُلَيْمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ : أَقِمْ مِمَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِإِلَالَةٍ فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّمَرِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْقَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفَعَةً ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَرَّ بِالْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ

قوله (والحسن بن الصباح) بتشديد الموحدة (البزار) بفتح الموحدة وتشديد الزاي المعجمة ومدها راء مهملة . أبو علي الواسطي ثم البغدادي أحد أعلام السنة . روى عن إسحاق الأزرق ومعين بن عيسى وغيرها ، وعنه البخاري وأبو داود والترمذي واللساني . وقال ليس بالقوى . وقال أحمد ثقة مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين . كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب صدوق بهم وكان عابدا فاضلا انتهى (وأحمد بن محمد بن موسى) أبو العباس السمسار المعروف بمردويه ثقة حافظ من العاشرة . كذا في التقريب (قالوا ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق) الخزمي الواسطي . ثقة قيل لأحمد : ثقة هو قال إى والله (عن سفیان) هو الثوري (عن سليمان بن بريدة) بن الحبيب الأسلمي المروزي . ثقة وثقه ابن معين وأبو حاتم قال الحاكم لم يذكر جماعة من أبيه قال الخزرجي حديثه عن أبيه في مسلم في عدة مواضع (عن أبيه) هو بريدة ابن الحبيب بمهملتين مصغرا صحابي أسلم قبل بدر مات سنة ٦٣ ثلاث وستين .

قوله (فقال أقم معنا إن شاء الله) قال أبو الطيب السندي : كأنه للتبرك وإلا فلم يعرف تقييد الأمر بمثل هذا الشرط ، وفي رواية لمسلم صل معنا هذين يعني اليومين (فأمر بإلالة) فأقام حين طلع الفجر (وفي رواية لمسلم فأمر بإلالة فأذن بغسل فصرى الصبح فأمره فأقام حين زالت الشمس أى عن حد الإستواء . وفي رواية لمسلم حين زالت الشمس عن بطن السماء فصلى العصر (والشمس يضاء مرتفعة) أى لم تختلط بها صفرة أى فصلى العصر في أول وقته (ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس) أى طرفها الأعلى كذا في مجمع البحار ، وفي رواية لمسلم حين غابت الشمس (فنور بالفجر) من التنوير أى أسفر بصلاة الفجر (فأبرد

بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ
وَقْتُهَا فَوْقَ مَا كَانَتْ . ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْقُرْبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَنْبَغِبَ الشَّقَقُ ،
ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : أَيُّ السَّائِلِ عَنْ
مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَنَا ، فَقَالَ : مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ
هَذَيْنِ . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح .
قال : وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عُلَيْمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ أَيْضًا .

١١٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ

وأنعم أن يبرد (أى أبرد بصلاة الظهر وزاد وبالغ في الإبراد ، يقال أحسن إلى فلان
وأنعم . أى زاد في الإحسان وبالغ . قال الخطابي : الإبراد ، أن يتفيا الأفياء وينكسر وهج
الحرف فهو يبرد بالنسبة إلى حر الظهيرة (فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت) أى فأقام
العصر والحال أن الشمس آخر وقتها في اليوم الثانى فوق الوقت الذى كانت الشمس فيه
في اليوم الأول ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العصر في اليوم الثانى حين صار
ظل الشيء مثليه وقد كان صلاها في اليوم الأول ، حين كان ظل الشيء مثله ، وفي رواية
لمسلم وصلى العصر والشمس مرتفعة أخرها فوق الذى كان قال القارى في المرقاة : أخر
بالتشديد أى أخر صلاة العصر في اليوم الثانى فوق التأخير الذى وجد في اليوم الأول
بأن أوقعها حين صار ظل الشيء مثليه كما بينته الروايات الأخرى ، يريد أن صلاة العصر
كانت مؤخرة عن الظهر لأنها كانت مؤخرة عن وقتها انتهى (فقال الرجل أنا هنا
حاضر (فقال مواقيت الصلاة كما بين هذين) الكاف زائدة وفي رواية وقت صلاتكم
يبين ما رأيتم .

قوله (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه مسلم أيضا ،

(باب ما جاء في التغليس بالفجر)

أى أداء صلاة الفجر في الفلوس والغلس ظلمة آخر الليل .

١٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ : فَيَمُرُّ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمَرْوِطِهِنَّ مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ « وَقَالَ قُتَيْبَةُ : « مُتَلَفِّعَاتٍ » .

قوله (ونا الأنصاري) هو إسحاق بن موسى الأنصاري والترمذي قد يقول الأنصاري وقد يصرح باسمه (نامعن) هو ابن عيسى بن يحيى الأشجعي .

قوله (وإن كان) إن مخفة من اللقطة أى إنه كان (قال الأنصاري) أى فى روايته (فتمر النساء متلفعات) بالنصب على الحالية من التلفف بالفائين (بمروطين) المروط جمع مروط بكسر ميم وسكون راء وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك . كذا قال الحافظ وغيره أى فتمر النساء حال كونهن مغطيات رؤسهن وأبدانهن بالأكسية (ما يعرفن) على البناء للمفعول وما نافية أى لا يعرفن أحد (من العلس) من تعليقة أى لأجل العلس . قال الحافظ فى فتح الباري : قال الداودى معناه لا يعرفن أنساء أم رجال . لا يظهر للرأى إلا الأشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهم فلا يفرق بين خديجة وزينب . وضعفه النووى بأن المتلفعة فى النهار لا تعرف عينها فلا يبقى فى الكلام فائدة .

وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى فى الغالب . ولو كان بدنها مغطى . وقال الباجى هذا يدل على أنهم كن سافرات إذ لو كن متتقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا العلس . قال الحافظ وفيه ما فيه لأنه مبنى على الاشتباه الذى أشار إليه النووى . وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر انتهى كلام الحافظ . وقال ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبى برزة أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسه لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد . وذلك إخبار عن رؤية الجليس انتهى (وقال قتية) أى روايته (متلفعات) من التلفع . قال الجزرى فى النهاية أى متلفعات بأ كسيتين . واللفاع ثوب يجلل به الجسد كله كساء كان أو غيره . وتلفع بالثوب إذا اشتمل به

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسٍ، وَقِيلَةَ بِنْتُ مَخْرَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

اتمى ، وقال الحافظ في الفتح قال الأصمعي التلغع أن تشتمل بالثوب حتى تجلجل به جسدك . وفي شرح الموطأ لابن حبيب التلغع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأنس وقيلة بنت مخزمة) أما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه ويأتي لفظه ، وله حديث آخر أخرجه أحمد عن أبي الريح قال كنت مع ابن عمر فقلت له إني أصلي معك ثم ألتفت فلا أرى وجه جليسي ، ثم أحيانا تسفر ، فقال كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأجبت أن أصلها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها ، قال الشوكاني في إسناده أبو الريح قال الدارقطني مجهول انتهى . وأما حديث أنس فأخرجه البخاري عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وزيد ابن ثابت تسحرا فلما فرغا من سجودهما قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة فقلنا لأنس كم كان بين فراغهما من سجودهما ودخولهما في الصلاة قال قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية . وأما حديث قيلة بنت مخزمة فليُنظر من أخرجه . وفي الباب أيضا عن جابر بن عبد الله وأبي برزة الأسلمي وأبي مسعود الأنصاري ، أما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه الشيخان عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الظهر بالمهاجرة والعصر والشمس حية والمغرب إذا وجبت والعشاء إذا كثرت الناس عجّل وإذا قلاوا أخر والصبح بفلس . وأما حديث أبي برزة فأخرجه الشيخان أيضا وفيه وكان ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ، وأما حديث أبي مسعود الأنصاري فسيأتي تخريجُه .

قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (وهو الذي اختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، ومن بعدهم من التابعين .

وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : يستحبون التفلّيس بصلاة
التعجير .

وسلم منهم أبو بكر وعمر ومن بعدهم من التابعين وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يستحبون التفلّيس بصلاة الفجر (وهو قول مالك ، قال ابن قدامة في المنى : وأما صلاة الصبح فالتفلّيس بها أفضل وهذا قال مالك والشافعي وإسحاق . قال ابن عبد البر صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يفلّسون ، ومحال أن يتركوا الأفضل ويأتوا الدون وهم النهاية في إتيان الفضائل انتهى ، واستدلوا بأحاديث الباب . قال الحازمي في كتاب الاعتبار : تفلّس النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وأنه داوم عليه إلى أن فارق الدنيا ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوم إلا على ما هو الأفضل وكذلك أصحابه من بعده تأسيسا به صلى الله عليه وسلم ، وروى بإسناده عن أبي مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح مرة بفلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التفلّيس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر قال هذا طرفه من حديث طويل في شرح الأوقات وهو حديث ثابت مخرج في الصحيح بدون هذه الزيادة ، وهذا إسناده رواه عن آخره ثقات والزيادة عن الثقة مقبولة . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا الحديث ورأوا التفلّيس أفضل رويانا ذلك عن الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وعن ابن مسعود وأبي موسى الأشعري . وأبي مسعود الأنصاري ، وعبد الله بن الزبير وعائشة وأم سلمة رضوان الله عليهم أجمعين . ومن التابعين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وإليه ذهب مالك وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق انتهى .

قلت : حديث أبي مسعود الذي ذكره الحازمي بإسناده أخرجه أيضا أبو داود وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح ، وقال للندري في تلخيص السنن : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه ولم يذكروا رؤيته لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة في قصة الإسفار رواها عن آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام للندري ، وقال الخطابي هو صحيح الإسناد وقال ابن سيد الناس إسناده حسن وقال الشوكاني رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح .

فإن قلت : كيف يكون إسناد أبي مسعود المذكور صحيحاً أو حسناً وفيه أسامة بن زيد الليثي ، وقد ضعفه غير واحد ، قال أحمد ليس بشيء فراجع ابنه عبد الله فقال إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة وقال النسائي ليس بالقوى وقال يحيى القطان ترك حديثه بآخره ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به كذا في الميزان .

ولو سلم أنه ثقة فزيادته للذكورة شاذة غير مقبولة فإنه قد تفرد بها ، والحديث رواه غير واحد من أصحاب الزهري ولم يذكروا هذه الزيادة غيره والثقة إذا خالف الثقات في الزيادة فزيادته لا تقبل وتسكون غير محفوظة .

قلت : أسامة بن زيد الليثي وإن تكلم فيه لكن الحق أنه ثقة صالح للاحتجاج ، قال إمام هذا الشأن يحيى بن معين ثقة حجة وقال ابن عدى لأبأس به كذا في الميزان ولذلك ذكره الحافظ الذهبي في كتابه ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق حيث قال فيه : أسامة بن زيد الليثي لا العدوي صدوق قوى الحديث أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب ولكن أكثرها شواهد أو متابعات ، وقال النسائي وغيره ليس بالقوى انتهى وأما قول أحمد إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة فالظاهر أنه ليس مراده الإطلاق بل أراد حديثه الذي روى عن نافع ، ففي الجوهر النقي قال أحمد بن حنبل روى عن نافع أحاديث مناكير فقال له ابنه عبد الله وهو حسن الحديث . فقال أحمد إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة على أن قول أحمد في رجل روى مناكير لا يستلزم ضعفه ، فقد قال في محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي في حديثه شيء يروى أحاديث مناكير وقد احتج به الجماعة ؟ وكذا قال في بريد بن عبد الله بن أبي بردة روى مناكير وقد احتج به الأئمة كلهم كذا في مقدمة فتح الباري وأما قول يحيى القطان ترك حديثه بآخره فغير قادح فإنه متعنت جدا في الرجال كما صرح به الذهبي في الميزان في ترجمة سفيان بن عيينة ، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ص ٤٣٧ ج ٤ في توثيق معاوية ابن صالح احتج به مسلم في صحيحه وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح فإن يحيى شرطه شديد في الرجال انتهى ، أما قول أبي حاتم لا يحتج به من غير بيان السبب فغير قادح أيضا ، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية في توثيق معاوية بن صالح وقول أبي حاتم لا يحتج به غير قادح فإنه لم يذكر السبب وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين . من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب تكاليف الحذاء وغيره انتهى كلام

١١٧ - بَابُ

مَاجَاءُ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ

١٥٤ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُهُ هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الزَيْلَعِيِّ . وَأَمَّا قَوْلُ النَّسَائِيِّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فَغَيْرُ قَادِحٍ أَيْضاً فَإِنَّهُ يَحْمَلُ مَعَ أَنَّهُ مَتَعَنَتْ وَتَعَنَتْهُ مَشْهُورٌ ، فَالْحَقُّ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ اللَّيْثِي ثِقَةٌ صَالِحٌ لِلْإِحْتِجَاجِ وَزِيَادَتُهُ الْمَذْكُورَةُ مَقْبُولَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَافِظُ الْحَازِمِيُّ وَغَيْرُهُ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مُنَافِيَةً لِرَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوهَا وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ إِنَّمَا تَكُونُ شَاذَةً إِذَا كَانَتْ مُنَافِيَةً لِرَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي كِتَابِنَا أَبْكَارَ الْمَنِّ فِي تَهْدِ آثَارِ السَّنَنِ فِي بَابِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصُّدْرِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي : وَقَدْ وَجَدْتُ مَا يَعْضُدُ رَوَايَةَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَيَزِيدُ عَلَيْهَا أَنَّ الْبَيَانَ مِنْ فَعَلٍ جَبْرِيٍّ وَذَلِكَ فِيهِمَا رَوَاهُ الْبَاغَنْدِيُّ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنِ أَبِي حَزَمٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزَمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ فَذَكَرَهُ مُنْقَطِعاً ، لَكِنْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُرْوَةَ فَرَجَعَ الْحَدِيثَ إِلَى عُرْوَةَ ، وَوَضَحَ أَنَّ لَهُ أَصْلًا وَأَنَّ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ اخْتِصَاراً ، وَبِذَلِكَ حَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ مَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ فَلَا تَوْصِفُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ بِالشَّدُوذِ اتَّهَى كَلَامُ الْحَافِظِ .

قلت : وَيُؤَيِّدُ زِيَادَةَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ الْمَذْكُورَةَ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ثَنَا نَهْيَكُ بْنُ يَرْيَمَ الْأَوْزَاعِيُّ ثَنَا مَغِيثُ بْنُ سَمَى قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الصُّبْحَ بَغْلَسَ فَلَمَّا سَلَّمَ أَقْبَلْتُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فَقُلْتُ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ قَالَ هَذِهِ صَلَاتُنَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فَلَمَّا طَعَنَ عُمَرُ أَسْفَرَ بِهَا عُثْمَانُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضاً ، قَالَ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ ثَنَا يَسْرُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا هَذَا فَهَذَا قَالَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ بِإِسْنَادِ ابْنِ مَاجَةَ بَنَحْوِهِ ، وَلِذَا عَرَفْتُ هَذَا كُلَّهُ ظَهَرَ لِي أَنَّ حَدِيثَ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ الْمَذْكُورَ صَحِيحٌ وَزِيَادَتُهُ الْمَذْكُورَةُ مَقْبُولَةٌ .

إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَصْفَرُوا بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ » .

قَالَ : وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ .

قَالَ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ أَيْضًا عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَجَابِرٍ ، وَبِلَالٍ .

(باب ما جاء في الإسفار بالفجر)

قوله (عن عاصم بن عمر بن قتادة) الأوسى الأنصارى اللدنى ، ثقة عالم بالمغازى من الرابعة ، مات بعد العشرين ومائة وهو من رجال الكتب الستة (عن محمود بن لبيد) بن عقبة بن رافع الأوسى الأشجلى اللدنى صحابي صغير جل روايته عن الصحابة مات سنة ٩٦ ست وتسعين وقبل سبع وله تسع وتسعون سنة .

قوله (أسفروا بالفجر) أى صلوا صلاة الفجر إذا أضاء الفجر وأشرق قال الجزرى فى النهاية أسفر الصبح إذا انكشف وأضاء وقال فى القاموس سفر الصبح يسفر أضاء وأشرق كأسفر انتهى (فإنه) أى الإسفار بالفجر .

قوله (وفى الباب عن أبي برزة وجابر) لم أقف على من أخرج حديثهما فى الإسفار وقد أخرج الشيخان عنهما حديث التغليس ، قال الحافظ فى الدراية وعن جابر وأبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الصبح بغلس متفق عليهما (وبلال) أخرج حديثه البزار فى مسنده بنحو حديث رافع بن خديج وفى مسنده أيوب بن يسار وهو ضعيف ، قال البخارى فيه منكر الحديث وقال النسائى متروك الحديث ، وذكر الحافظ الزيلعى مسنده بتمامه فى نصب الراية ، وفى الباب أيضا عن محمود بن لبيد وأبي هريرة وأنس بن مالك وبلال وغيرهم رضى الله عنهم ذكر أحاديث هؤلاء الحافظ الميشتى فى مجمع الزوائد مع الكلام عليها ، وعامة هذه الأحاديث ضعاف .

قوله (وقد روى شعبة والثورى هذا الحديث عن محمد بن إسحاق) فتابعنا عبدة (ورواه محمد بن عجلان أيضا عن عاصم بن عمر بن قتادة) فتابع محمد بن عجلان محمد بن إسحاق فلا يقدح عنعنته فى صحة الحديث .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَالتَّابِعِينَ الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ .
 وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .

قوله (حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح) قال الحافظ في فتح الباري
 رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد .

قوله (وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 والتابعين الإسفار بصلاة الفجر وبه يقول سفیان الثوري) وهو قول الحنفية ، واستدلوا
 بأحاديث الباب واستدل لهم أيضا بمحدث عبد الله بن مسعود قال ما رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء وصلى الفجر قبل
 ميقاتها رواه الشيخان ، قال ابن التركماني في الجوهر النقي معناه قبل وقتها المعتاد إذ
 فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز ، فدل على أن تأخيرها كان معتادا للنبي صلى الله عليه وسلم
 وأنه يحل بها يومئذ قبل وقتها المعتاد انتهى .

وفيه : أن هذا الحديث إنما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم قام بصلاة الفجر في مزدلفة
 خلاف عادته أول ما بزغ الفجر بحيث يقول قائل طلع الفجر ، وقال قائل لم يطلع وهذا
 لا يثبت منه ألبتة أن القيام بصلاة الفجر بعد الغلس في الإسفار كان معتادا للنبي صلى الله
 عليه وسلم ، قال الحافظ في فتح الباري لا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه
 ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم في المواقيت التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه
 المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم يخرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس
 وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فيادر بالصلاة أول ما بزغ حتى
 إن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه . وهو بين في رواية إسماعيل حيث قال ثم صلى الفجر
 حين طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع انتهى كلام الحافظ ، فلا استدلال بمحدث عبد الله بن
 مسعود هذا على استحباب الإسفار بصلاة الفجر ليس بشيء .

وأجيب : من قبل من قال باستحباب الإسفار عن أحاديث التغليس بأجوبة كلها
 مخدوشة .

فمنها : أن التغليس كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ .

وفيه هذا مجرد دعوى لا دليل عليها وقد ثبت تغليسه صلى الله عليه وسلم بصلاة الفجر إلى وفاته كما تقدم ، قال بعضهم بعد ذكر هذا الجواب فيه أنه نسخ اجتهدى مع ثبوت حديث الغلس إلى وفاته صلى الله عليه وسلم .

ومنها : أن الإسفار كان معتاداً للنبي صلى الله عليه وسلم وتمسكوا في ذلك بحديث عبد الله بن مسعود المذكور .

وفيه : أن القول بأن الإسفار كان معتاداً له صلى الله عليه وسلم باطل جداً بل معتاده صلى الله عليه وسلم كان هو التغليس كما يدل عليه حديث عائشة وحديث أبي مسعود وغيرهما ، وأما التمسك بحديث ابن مسعود المذكور فقد عرفت ما فيه .

ومنها : أن التغليس لو كان مستحباً لما اجتمع الصحابة رضي الله عنهم على الإسفار وقد روى الطحاوى عن إبراهيم النخعي قال : ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التور .

وفيه : أن دعوى إجماع الصحابة على الإسفار باطلة جداً كيف وقد قال الترمذى في باب التغليس وهو الذى اختاره غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وإخ وقال الحافظ ابن عبد البر صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يفلسون كما عرفت في كلام ابن قدامة وروى الطحاوى في شرح الآثار ص ١٠٤ عن جابر بن عبد الله قال . كانوا يصلون الصبح بغلس . وروى عن المهاجر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى أن صل الصبح بسواد أو قال بغلس وأطل القراءة . ثم قال الطحاوى أفلا تراه يأمرهم أن يكون دخولهم فيها بغلس وأن يطيّلوا القراءة فكذلك عندنا أراد منه أن يتركوا الإسفار فكذلك كل من رويناه عنه في هذا شيئاً سوى عمر قد كان ذهب إلى هذا المذهب أيضاً .

ولا ذكر أثر أبي بكر في تغليسه في صلاة الفجر وتطويله القراءة فيها . ثم قال فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه قد دخل فيها في وقت غير الإسفار ثم مد القراءة فيها حتى خيف عليه طلوع الشمس وهذا بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرب عهدهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبفعله لا ينكر ذلك عليه منكر . فذلك دليل على متابعتهم له ثم فعل ذلك عمر من بعده فلم ينكره عليه من حضره منهم

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : مَعْنَى الْإِسْفَارِ : أَنْ يَصِحَّ الْفَجْرُ
فَلَا يَشْكُ فِيهِ ، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ .

انتهى . فلما عرفت هذا كله ظهر لك ضعف قول إبراهيم النخعي المذكور (وقال الشافعي وأحمد وإسحاق معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك فيه ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة) يقال وضح الفجر إذا أضاء قاله الحافظ في التلخيص . قال ابن الأثير في النهاية : قالوا يحتمل أنهم حين أمرهم بتغليس صلاة الفجر في أول وقتها كانوا يبالغونها عند الفجر الأول حرصا ورغبة فقال أسفروا بها أى أخروها إلى أن يطلع الفجر الثاني . ويتحقق ، ويقوى ذلك أنه قال لبلال نور بالفجر قدر ما يبصر القوم مواقع نبلمهم انتهى .

قلت : هذا جواب الشافعي وغيره عن حديث الإسفار .

وفيه نظر : قال ابن الهمام تأويل الإسفار يتقن الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشئ إذا ما لم يتبين لم يحكم بصحة الصلاة فضلا عن إثابة الأجر على أن في بعض رواياته ما ينفيه وهو : أسفروا بالفجر . فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر انتهى . وقال الحافظ في البداية في هذا التأويل : فقد أخرج الطبراني وابن عدى من رواية هرم بن عبد الرحمن سمعت جدي رافع بن خديج يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال يابلل نور بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع نبلمهم من الإسفار . وقد ذكر الزيلعي روايات أخرى تدل على نفي هذا التأويل .

وقيل : إن الأمر بالإسفار خاص في الليالي المقمرة لأن أول الصبح لا يتبين فيها فأمروا بالإسفار احتياطا كذا في النهاية . وحمله بعضهم على الليالي الممطرة .

وحمله بعضهم على الليالي القصيرة لإدراك النوام الصلاة . قال معاذ بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال : إذا كان في الشتاء فجلس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تملهم وإذا كان في الصيف فأسفر بالفجر فإن الليل قصير والناس نيام فأمهلهم حتى يدركوا كذا نقله القاري في المرقاة عن شرح السنة . قلت ورواه بقي بن محمد .

قلت : أسلم الأجوبة وأولاهها ما قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين بعد ذكر

حديث رافع بن خديج مالفظة : وهذا بعد ثبوته إنما المراد به الإسفار دواما لا ابتداء
 فدخل فيها مغلسا ويخرج منها مسفرا كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم . قوله موافق
 لفعله لامتناقض له ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر الأعظم في خلافه انتهى
 كلام ابن القيم . وهذا هو الذى اختاره الطحاوى في شرح الآثار وقد بسط الكلام
 فيه وقال في آخره فالذى ينبغي الدخول في الفجر في وقت التغليس والخروج منها في وقت
 الإسفار على موافقة ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو قول
 أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن انتهى كلام الطحاوى .

فإن قلت : يخدش هذا الجمع حديث عائشة فيه أن النساء ينقلبن إلى يوتهن
 حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخارى . ولا يعرف
 بعضهم بعضاً :

قلت : نعم لكن يمكن أن يقال إنه كان أحيانا ويدل عليه حديث أبى برزة فيه
 وكان ينقل من صلاة العداة حين يعرف الرجل جليسه ويقرأ بالستين إلى المائة رواه
 البخارى . ومال الحافظ الحازمى في كتاب الاعتبار إلى نسخ أفضلية الإسفار فإنه عقد
 بابا بلفظ بيان نسخ الأفضلية بالإسفار ثم ذكر فيه حديث أبى مسعود قال صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته
 بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . قال الحازمى هذا إسناد رواه عن
 آخره ثقات والزيادة من الثقة مقبولة انتهى . وقد تقدم حديث أبى مسعود هذا مع
 ذكر ما يعضده فتذكر ، وقد رجح الشافعى حديث التغليس على حديث الإسفار بوجوه
 ذكرها الحازمى في كتاب الاعتبار :

قلت : لاشك في أن أحاديث التغليس أكثر وأصح وأقوى من أحاديث الإسفار ،
 ومذهب أكثر أهل العلم أن التغليس هو الأفضل فهو الأفضل والأولى .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى في ترجيح الإسفار مالفظة : ولنا قوله عليه السلام
 والحديث القولى مقدم أى أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر . فصار الترجيح لمذهب
 الأحناف انتهى .

قلت : القولى إنما يقدم إذا لم يمكن الجمع بين الحديث القولى والفعلى وفيما نحن فيه
 يمكن الجمع كما أوضحه الطحاوى وابن القيم فلا وجه لتقديم الحديث القولى . ثم كيف

١١٨ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ

١٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ
حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا
كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ
وَلَا مِنْ عُمَرَ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَخَبَابٍ ، وَأَبِي بَرَزَةَ ، وَابْنِ
مَسْعُودٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ .

يكون الترجيح لذهب الأحناف فإنه خلاف ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدون من التعليل ولذلك قال السرخسي الحنفى فى مبسوطه يستحب الغسل
وتعجيل الظهر إذا اجتمع الناس كما نقله صاحب العرف عنه والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء فى التعجيل بالظهر)

قوله (عن سفيان) هو الثورى (عن حكيم بن جبير) قال فى التقريب ضعيف
ويأتى ما فيه من الكلام (عن إبراهيم) هو النخعى .

قوله (ما رأيت أحد أشد تعجلاً للظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه دليل
على أن التعجيل بالظهر أفضل . قال ابن قدامة فى المغنى لانعم فى استحباب تعجيل الظهر
فى غير الحر والغيم خلافاً انتهى .

قوله (وفى الباب عن جابر بن عبد الله وخباب وأبي برزة وابن مسعود وزيد بن
ثابت وأنس وجابر بن سمرة) أما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه البخارى فى باب وقت
المغرب ومسلم بلفظ كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالمهاجرة الحديث .
وأما حديث خباب فأخرجه مسلم بلفظ شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر
المضاء فى جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أى فلم يزل شكوانا ورواه ابن المنذر بعد قوله
فلم يشكنا . وقال إذا زالت الشمس فصلوا كذا فى فتح البارى . وأما حديث أبى برزة

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .
 وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَمَنْ بَعْدَهُمْ .

قال علي بن المديني : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي
 حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ » .

فأخرجه البخاري ومسلم بلفظ كان يصلي المجير التي تدعوها الأولى حين تدحض
 الشمس الحديث . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه ابن ماجه بلفظ شكونا إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فلم يشكنا . وفي إسناده زيد بن جبير قاله
 أبو حاتم ضعيف وقال البخاري منكر الحديث . وأما حديث زيد بن ثابت فلي نظر من
 أخرجه . وأما حديث أنس فأخرجه البخاري ومسلم بلفظ : إذا صلينا خلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهار سجدا على ثيابنا اتقاء الحر . وأما حديث
 جابر بن سمرة فأخرجه مسلم وغيره بلفظ : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر
 إذا دحضت الشمس .

قوله (حديث عائشة حديث حسن) قد حسن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم
 بن جبير وهو متكلم فيه فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأسا وهو من أئمة الفن .

قوله (وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم)
 قال القاضي الشوكاني في النيل تحت حديث جابر بن سمرة الذي ذكرنا مالهذه : الحديث
 يدل على استحباب تقديمها وإليه ذهب الهادي والقاسم والشافعي والجمهور للأحاديث
 الواردة في فضيلة أول الوقت وقد خصه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر وقالوا يستحب
 الإبراد فيها إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج انتهى .

قوله (قال علي) هو ابن المديني (قال يحيى بن سعيد) هو القطان (وقد تكلم
 شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود إلخ) روى
 المؤلف هذا الحديث في باب من تحمل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد
 ابن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

قَالَ يَحْيَى : وَرَوَى لَهُ سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ ، وَلَمْ يَرَّ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بِأَسَا .
 قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ
 عَائِشَةَ « عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ .
 ١٥٦ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا

سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يَغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خَمْشٌ أَوْ خَدُوشٌ أَوْ كِدْوَحٌ ،
 قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يَغْنِيهِ قَالَ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ
 رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثَ حَسَنِ وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ
 جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ انْتَهَى كَلَامُهُ ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ
 وَزَادَا فَقَالَ رَجُلٌ لِسُفْيَانَ أَنْ شُعْبَةَ لَا يَحْدُثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ سُفْيَانُ حَدَّثَنَاهُ زَيْدٌ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ (وَرَوَى لَهُ سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ) أَيْ رَوَاهُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ
 جُبَيْرٍ (وَلَمْ يَرَّ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بِأَسَا) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ فِي تَرْجُمَةِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ : قَالَ
 أَحْمَدُ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ كَانَ شُعْبَةُ يَتَكَلَّمُ فِيهِ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ
 بِالْقَوِيَّ وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ مَتْرُوكٌ وَقَالَ مَعَاذُ قُلْتُ لَشُعْبَةَ حَدَّثَنِي بِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ
 قَالَ أَخَافُ النَّارَ إِنْ أَحْدَثَ عَنْهُ . قُلْتُ فَبِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شُعْبَةَ تَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ بَعْدَ وَقَالَ
 عَلَى سَأَلْتِ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْهُ فَقَالَ وَكَمْ رَوَى إِنَّمَا رَوَى يَسِيرًا رَوَى عَنْهُ زَائِدَةُ وَتَرَكَهُ
 شُعْبَةُ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ الصَّدَقَةِ . وَرَوَى عَبَّاسٌ عَنْ يَحْيَى فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ
 حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا تَحْمِلُ الصَّدَقَةَ لِمَنْ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا . فَقَالَ يَرْوِيهِ سُفْيَانُ عَنْ زَيْدٍ
 لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ غَيْرَ يَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَهَذَا وَهُمْ لَوْ كَانَ كَذَا لَحَدَّثَ بِهِ النَّاسَ عَنْ
 سُفْيَانَ وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ يَعْنِي وَإِنَّمَا لِلْعُرُوفِ بِرِوَايَتِهِ حَكِيمٌ . وَقَالَ الْفَلَاسُ
 كَانَ يَحْيَى يَحْدُثُ عَنْ حَكِيمٍ وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يَحْدُثُ عَنْهُ . وَعَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ
 إِنَّمَا رَوَى أَحَادِيثَ يَسِيرَةً وَفِيهَا مُنْكَرَاتٌ . وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ
 كَذَابٌ انْتَهَى .

قوله (حدثنا الحسن بن علي الخلواني) يضم للمهملة وسكون اللام وبالنون منسوب
 إلى حلوان موضع قريب بالشام . قال الحافظ في التقریب : الحسن بن علي بن محمد
 الهذلي أبو علي الحلال الخلواني يضم للمهملة تزيل مكة ثقة حافظ له تصانيف من الحادية
 عشرة انتهى .

مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَهُوَ أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ .

١١٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

١٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قوله (صلى الظهر حين زالت الشمس) قال صاحب فتح القدير وغيره من العلماء الحنفية : هو محمول عندنا على زمان الشتاء أما في أيام الصيف فالمستحب الإبراد . والدليل عليه ما في البخارى قال لأنس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بسكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة والمراد الظهر لأنه جواب السؤال عنها .

قلت : قد تقدم حديث جابر بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالمهاجرة وهو متفق عليه . وقال الجزرى في النهاية المهجير والمهاجرة اشتداد الحر نصف النهار انتهى . وقد روى البخارى ومسلم عن أنس قال إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهائر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر وفى رواية للبخارى كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدهما طرف الثوب من شدة الحر فى مكان السجود . ففى حديث أنس هذا دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يسكر بصلاة الظهر فى شدة الحر أيضا فلاحاجة إلى حمل قوله صلى الله عليه وسلم الظهر حين زالت الشمس على زمان الشتاء .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه البخارى بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر الحديث .

« إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْزِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » .
 قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَالْمَغِيرَةِ ، وَالْقَاسِمِ
 بْنِ صَفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ .

(باب مجاء في تأخير الظهر في شدة الحر)

قوله (إذا اشتد الحر فأبردوا) من الإبراد أى أخرجوا إلى أن يبرد الوقت. يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة . ومثله في المكان أنجد إذا دخل في النجد وأتهم إذا دخل في التهمة (عن الصلاة) في رواية البخارى بالصلاة قال الحافظ في الفتح كذا للأكثر وبالله للتعدي وقيل زائدة ، ومعنى أبردوا أخرجوا على سبيل التضمين أى أخرجوا الصلاة وفي رواية الكشميهنى عن الصلاة قليل زائدة أيضا أو عن معنى الإياء أوهى للمجازة أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر . والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التى يشتد الحر غالبا فى أول وقتها وقد جاء صريحاً فى حديث أبى سعيد هذا أخرجه البخارى بلفظ أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم (فإن شدة الحر من فيح جهنم) أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفيح أى متسع وهذا كناية عن شدة استعارها ، وظاهره أن مشار وهج الحرفى الأرض من فيح جهنم حقيقة . وقيل هو من مجاز التشبيه أى كأنه نار جهنم فى الحر ، والأول أولى ويؤيده حديث أبى هريرة اشتكت النار إلى ربها فأذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف .

قال صاحب العرف الشذى مالفظة : ههنا سؤال عقلى وهو أن التجربة أن شدة الحر وضعفها يقرب الشمس وبعدها ، فكيف إن شدة الحر من فيح جهنم . قال فنجيب بما يفيد فى مواضع عديدة وهو : للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة والباطنة تذكرها الشريعة والظاهرة لاتنفى الشريعة فكذلك يقال فى الرعد والبرق والمطر ونهر جيحان وسيحان انتهى .

قلت . هذا الجواب إنما يتمشى فيما لا تخالف بين الأسباب الباطنة التى بينتها الشريعة وبين الأسباب الظاهرة التى أثبتتها أرباب الفلسفة القديمة أو الجديدة ، وأما إذا كان بينهما التخالف فلا تفكر .

قوله (وفى الباب عن أبى سعيد وأبى ذر وابن عمرو والمغيرة واقاسم بن صفوان عن أبيه وأبى موسى وابن عباس وأنس) أما حديث أبى سعيد فأخرجه البخارى وتقدم

قَالَ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا ،
وَلَا يَصِحُّ .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ .
وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَتَمَّهَدَ ، وَاسْتَحَقَّ .

لفظه . وأما حديث أبي ذر فأخرجه الشيخان عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد حتى رأينا فيء التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة . وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري وابن ماجه . وأما حديث القاسم بن صفوان عن أبيه فأخرجه أحمد والطبراني في الكبير مرفوعا بلفظ أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم ، قال في مجمع الزوائد والقاسم بن صفوان وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم القاسم بن صفوان لا يعرف إلا في هذا الحديث انتهى وأما حديث أبي موسى فأخرجه النسائي وأما حديث ابن عباس فأخرجه البزار وفيه عمرو بن صهيان وهو ضعيف . وأما حديث أنس فأخرجه النسائي عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجّل للبخاري نحوه كذا في المنتقى .

قوله (وروى عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ولا يصح) رواه أبو يعلى والبزار بلفظ : قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أبردوا بالصلاة إذا اشتد الحر فإن شدة الحر من فيح جهنم الحديث ، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة نسب إلى وضع الحديث كذا في مجمع الزوائد .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (قد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة قال عمد في موطنه بعد ذكر حديث أبي هريرة المذكور في الباب بهذا نأخذ ببرد بصلاة الظهر في الصيف ونصلي في الشتاء حين

قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّمَا الْإِبْرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ مَسْجِدًا يَنْتَابُ أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ فَأَمَّا الْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَالَّذِي يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ فَالَّذِي أَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوْلَى وَأَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ .

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرُّخْصَةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ وَلِامْتِقَانِ عَلَى النَّاسِ : فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

تَزُولُ الشَّمْسُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ انْتَهَى (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا الْإِبْرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ مَسْجِدًا يَنْتَابُ أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ) مِنْ الْإِتْيَابِ أَيْ يَحْضُرُونَ وَأَصْلُ الْإِتْيَابِ الْحُضُورُ نَوْبًا لَكِنْ الْمُرَادُ هَهُنَا مُطْلَقُ الْحُضُورِ (فَأَمَّا الْمُصَلِّي وَحْدَهُ) أَيْ الَّذِي يُصَلِّي مُنْفَرِدًا (وَالَّذِي يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ) وَلَا يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ (فَالَّذِي أَحَبُّ لَهُ) أَيْ لِكُلِّ مَنْ لِلْمُصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ (أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ) لِعَدَمِ اللَّشَقَّةِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَأْذِيهِ بِالْحَرِّ فِي الطَّرِيقِ (وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوْلَى وَأَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ) أَيْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ لِكُلِّ مَنْ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ مُصَلِّيًا وَحْدَهُ أَوْ فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ أَوْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ فَذَهَبَ أَوْلَى وَاسْتَدَلَّ لَهُ التِّرْمِذِيُّ بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ إِذْ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْإِبْرَادِ فِي السَّفَرِ وَكَانَ الصَّعَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَجْتَمِعُونَ مَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ وَلَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ وَفِيهِ مَا اسْتَفْتِ عَلَيْهِ (وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لِمَخٍ ، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : قَالَ جَهْوَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ إِلَى أَنْ يَرِدَ الْوَقْتُ وَيَنْكَسِرُ الْوُجُوحُ ، وَخَصَّهُ بَعْضُهُم بِالْجَمَاعَةِ ، فَأَمَّا الْتَفَرُّدُ فَالْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَيْضًا خَصَّهُ بِالْبَلَدِ الْحَارِّ وَقِيدِ الْجَمَاعَةِ بَمَا إِذَا كَانُوا يَنْتَابُونَ مَسْجِدًا مِنْ بَعْدِ فَلَوْ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ أَوْ كَانُوا يَمْشُونَ فِي كَنْ فَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِمُ التَّحِيلُ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ التَّسْوِيَةُ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَلَا قَيْدٍ وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ وَالْكُوفِيِّينَ

قَالَ أَبُو ذَرٍّ : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِإِلَاءِ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ أَبْرِدْ ثُمَّ أَبْرِدْ »

فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ : لَمْ يَسْكُنْ لِلْإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنًى ، لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ .

وابن المنذر ، واستدل له الترمذى بحديث أبي ذر ، قال فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعى لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن ينتابوا من البعد . وتعبه الكرمانى بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة انتهى ، وأيضاً فلم تجر عاداتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر وليس هناك كن يمشون فيه فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعى ، وغايته أنه استنبط من النص العام وهو الأمر بالإبراد معنى يخصه وذلك جائز على الأصح في الأصول لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم . وللمتمسك بعمومه أن يقول العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظهاير سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر ، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ وأصله في مسلم وفي حديث أيضاً في الصحيحين نحوه .

والجواب عن ذلك : أن العلة الأولى أظهر فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض انتهى كلام الحافظ .

قلت : الظاهر عندي هو ما ذهب إليه الجمهور لإطلاق الحديث والله تعالى أعلم . تنبيه : قال صاحب العرف الشذى هذا الموضع الذى اعترض فيه الترمذى على الشافعى مع كونه مقلداً للشافعى انتهى .

قلت : قد بينا في المقدمة أن الإمام الترمذى لم يكن مقلداً للشافعى ولا لغيره واعتراضه هذا أيضاً يدل على أنه لم يكن مقلداً له فإنه ليس من شأن المقلد الاعتراض على إمامه المقلد وأيضاً لو كان الترمذى مقلداً للشافعى لقوى دلائله ومسالكه في جميع مواقع

١٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ :
 أَنَّبَانَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ : « أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَرَادَ ، أَنْ
 يُقِيمَ ، فَقَالَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ ، قَالَ : حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ ،
 فَابْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ » .

بيان المذاهب أو غالبها وضعف دلائل غيره ومسالكة كما هو دأب المقلد ، ألا ترى أن
 صاحب الهداية كيف قوى دلائل إمامه الإمام أبي حنيفة وزيف دلائل غيره من ابتداء
 الهداية إلى آخرها فتفكر . وقد اعترف صاحب تمة مسك الذكي ههنا بأن الترمذي
 لم يكن شافعيًا .

قوله (نا أبو داود) هو سليمان بن داود الطيالسي (عن مهاجر أبي الحسن) .
 التيمي مولا لم الصائغ روى عن ابن عباس والبراء ، وعنه شعبة ومسعر وثقه أحمد وابن
 معين وغيرها (عن زيد بن وهب) الجهني الكوفي مخضرم ثقة جليل لم يصب من قال
 في حديثه خلل .

قوله (فأراد أن يقيم) وفي رواية البخاري فأراد المؤذن أن يؤذن ورواه أبو عوانة
 بلفظ . فأراد بلال أن يؤذن ، وفيه ثم أمره فأذن وأقام ، قال الحافظ في الفتح :
 ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لحفاظته صلى الله عليه وسلم على
 الصلاة في أول الوقت فرواية فأراد بلال أن يقيم أى أن يؤذن ثم يقيم ورواية فأراد
 أن يؤذن أى ثم يقيم انتهى (حتى رأينا فيء التلؤل) أى قال له أبرد فأبرد حتى أن رأينا .
 والفيء بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلؤل جمع
 التل بفتح اللام وتشديد اللام كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ،
 وهى في الغالب منبسطة غير شاحصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر
 وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد فقليل حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال وقيل

قَالَ أَبُو عِيَسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

٨٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَعْيِيلِ الْعَصْرِ

١٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ غُرُورَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرْ النَّيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا » .

ربع قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك ونزلها المازري على اختلاف الأوقات والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت كذا في فتح الباري :

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْيِيلِ الْعَصْرِ)

قوله (والشمس في حجرتها) الواو للحال والمراد بالشمس ضوءها والحجرة بضم المهملة وسكون الجيم البيت أى والشمس باقية في داخل بيت عائشة (لم يظهر النىء من حجرتها) أى لم يرتفع النىء أى ضوء الشمس من داخل بيتها على الجدار الشرقى ، قال الخطابي معنى الظهور ههنا الصعود والعلو يقال ظهرت على الشيء إذا علوته ، ومنه قوله تعالى « ومعارج عليها يظهرون » انتهى . وقال النووي معناه التذكير بالعصر في أول وقتها وهو حين يصير ظل كل شيء مثله ، وكانت الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصة بشيء يسير فإذا صار ظل الجدار مثله دخل وقت العصر وتكون الشمس بعد في أواخر العرصة لم يقع النىء في الجدار الشرقى انتهى ، وقال الحافظ في الفتح : والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر في أول وقتها وهذا هو الذى فهمته عائشة ، وكذا الراوى عنها عروة ، واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر .

وشذ الطحاوى فقال لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبِي أُرْوَى ، وَجَابِرٍ ، وَرَافِعِ بْنِ

خَدِيجٍ .

وَتَعْقِبُ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ مَعَ اتِّسَاعِ الْحَجَرَةِ وَقَدْ عُرِفَ
بِالِاسْتِفَاضَةِ وَالْمَشَاهِدَةِ أَنَّ حَجَرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَكُنْ مَتَسِّعَةً وَلَا يَكُونُ
ضَوْءُ الشَّمْسِ بَاقِيًا فِي قَعْرِ الْحَجَرَةِ الصَّغِيرَةِ إِلَّا وَالشَّمْسُ قَائِمَةٌ مَرْتَفِعَةٌ وَإِلَامَتُهَا مَالَتْ ارْتِفَاعَ
ضَوْوِهَا عَنْ قَاعِ الْحَجَرَةِ وَلَوْ كَانَ الْجِدَارُ قَصِيرًا انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ .

تَنْبِيهِ : قَالَ صَاحِبُ الْعَرَفِ الشَّدَى نَاصِرًا لِلطَّحَاوِيِّ مَا لَفْظُهُ : وَيَقُولُ أَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ شَرَعَ فِي التَّعْبُدِ وَهُوَ فِي حَجَرَةٍ وَاقْتَدَى أَصْحَابُهُ خَارِجَهَا فَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِ
الْجِدْرَانِ قَصِيرَةٍ فَإِنْ مَعْرِفَةُ انْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ شَرْطٌ لَصَحَّتِهِ الْاِقْتِدَاءُ انْتَهَى .

قُلْتُ : مِنْ انْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ الْاِنتِقَالُ مِنَ الْجُلُوسِ إِلَى السُّجْدَةِ وَمِنَ السُّجْدَةِ إِلَى
الْجُلُوسِ فَيَلْزِمُ أَنَّ تَكُونُ جِدْرَانِ الْحَجَرَةِ قَدْرًا لِدِرَاعٍ فَإِنْ مَعْرِفَةُ هَذَا الْاِنتِقَالِ لَا يَعْرِفُ
إِلَّا إِذَا كَانَ طَوْلُهَا بَنَعُوهُ ، وَهَذَا كَمَا تَرَى . فَإِنْ قَالَ يَعْرِفُ هَذَا الْاِنتِقَالُ بِتَكْيِيرَاتِ الْاِنتِقَالِ
قِيلَ لَهُ فَلَا يَلْزِمُ كَوْنَ الْجِدْرِ قَصِيرَةٍ فَإِنْ انْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ تَعْرِفُ بِتَكْيِيرَاتِ الْاِنتِقَالَاتِ ثُمَّ
لَا يَثْبُتُ مِنْ مَجْرَدِ كَوْنِ جِدْرَانِ الْحَجَرَةِ قَصِيرَةٍ تَأْخِيرَ الْعَصْرِ .

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْعَرَفِ الشَّدَى مَا لَفْظُهُ : قَالَ الْحَافِظُ هَهُنَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ إِنَّ التَّغْلِيصَ
بِالْفَجْرِ كَانَ بِسَبَبِ جِدْرَانِ الْحَجَرَةِ وَكَانَ فِي الْوَاقِعِ الْإِسْفَارُ ، وَأَقُولُ إِنَّ الطَّحَاوِيَّ لَمْ يَقُلْ
بِمَا نَقَلَ الْحَافِظُ فَإِنْ كَلَامُهُ فِي الْجِدْرَانِ فِي الْعَصْرِ لَا الْفَجْرَ انْتَهَى .

قُلْتُ : لَعَلَّ هَذَا لَمْ يَرَكَلَامُ الْحَافِظُ وَوَهْمٌ وَاخْتَلَطَ عَلَيْهِ قَوْلُ غَيْرِهِ فَإِنَّ الْحَافِظَ لَمْ يَنْقُلْ
عَنِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ التَّغْلِيصَ بِالْفَجْرِ كَانَ بِسَبَبِ الْجِدْرَانِ فَإِنَّهُ الْعَجَبُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَعَ
غَفْلَتِهِ الشَّدِيدَةِ وَوَهْمِهِ الْفَاحِشِ كَيْفَ اجْتَرَأَ عَلَى نِسْبَةِ الْوَهْمِ إِلَى الْحَافِظِ .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي أُرْوَى وَجَابِرٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) أَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ
فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مَرْتَفِعَةٌ حَتَّى يَذْهَبَ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَأَتِيَهُمُ وَالشَّمْسُ
مَرْتَفِعَةٌ ، وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَنَحْوِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُرْوَى
فَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ بِلَفْظٍ : قَالَ كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْمَدِينَةِ ثُمَّ أَتَى
ذَا الْحَلِيفَةِ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ وَهِيَ عَلَى قَدَرِ فَرَسَخَيْنِ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِخْتِصَارٍ .

قَالَ وَيُرَوَّى عَنْ رَافِعٍ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَأْخِيرِ
«الْعَصْرِ»، وَلَا يَصِحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
مِنْهُمْ: عُمَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
التَّابِعِينَ: تَعْجِيلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكَرْهُوا تَأْخِيرَهَا.

والطبراني في الكبير وفيه صالح بن محمد أبو واقد وثقه أحمد وضعفه يحيى بن معين
والدارقطني وجماعة كذا في مجمع الزوائد. وأما حديث جابر فأخرجه الشيخان وفيه
كان يصلي الظهر بالمهاجرة والعصر والشمس حية. وأما حديث رافع بن خديج فأخرجه
البخاري ومسلم بلفظ: قال كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر
الجزور فتقسم عشر قسم ثم تطبخ فنأكلها نضيجا قبل مغيب الشمس.

قوله (ويروى عن رافع أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأخير العصر ولا
يصح) أخرجه الدارقطني في سننه عن عبد الواحد بن نافع قال دخلت مسجد المدينة
فأذن مؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه وقال إن أبي أخبرني أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يأمر بتأخير هذه الصلاة فسألت عنه فقالوا هذا عبد الله بن رافع بن خديج.
ورواه البيهقي في سننه وقال قال الدارقطني فيما أخبرنا أبو بكر بن الحارث هذا حديث
ضعيف الإسناد والصحيح عن رافع ضد هذا وعبد الله بن رافع ليس بالقوى ولم يروه
عنه غير عبد الواحد ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة وقال
ابن حبان عبد الواحد بن نافع يروى عن أهل الحجاز للقلوبات وعن أهل الشام
الموضوعات لا يحل ذكره في الكتاب إلا على سبيل القدح فيه انتهى، ورواه البخاري
في تاريخه الكبير في ترجمة عبد الله بن رافع حدثنا أبو عاصم عن عبد الواحد بن نافع
به وقال لا يتابع عليه عبد الله بن رافع والصحيح عن رافع غيره ثم أخرجه عن رافع
قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم تنحر الجزور الحديث كذا
في نصب الراية.

وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَنَحْدُ وَإِسْحَاقُ .

قوله (وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) وبه يقول الليث والأوزاعي وأهل المدينة وغيرهم يقولون إن تعجيل العصر أفضل وهو الحق يدل عليه أحاديث الباب . وقال محمد في الموطأ تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس يضاء نقية لم تدخلها صفرة وبذلك جاء عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة انتهى . وعلمه صاحب الهداية وغيره من الفقهاء الحنفية بأن في تأخيرها تكثير النوافل وقد رده صاحب التعليق للمجد وهو من العلماء الحنفية بأنه تعليل في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على أفضلية التعجيل وهي كثيرة مروية في الصحاح الستة وغيرها انتهى . وقد استدلت العيني في البناية شرح الهداية على أفضلية التأخير بأحاديث : الأول : ما أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن علي بن شيان عن أبيه عن جده قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يؤخر العصر مادامت الشمس يضاء نقية . والثاني حديث رافع بن خديج الذي أشار إليه الترمذي . والثالث حديث أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تعجيلا للظهر منكم وأتم أشد تعجيلا للعصر منه أخرجه الترمذي في باب تأخير العصر الآتي . والرابع حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس يضاء . وأجاب عن هذه الأحاديث صاحب التعليق للمجد فقال : ولا يخفى على الماهر مافي الاستناد بهذه الأحاديث . أما الحديث الأول فلا يدل إلا على أنه كان يؤخر العصر مادام كون الشمس يضاء وهذا أمر غير مستنكر فإنه لم يقل أحد بعدم جواز ذلك الكلام إنما هو في فضيلة التأخير وهو ليس بثابت منه . لا يقال هذا الحديث يدل على أن التأخير كان عادته يشهد به لفظ كان لأننا نقول لو دل على ذلك لعارضه كثير من الأحاديث القوية الدال على أن عادته كانت التعجيل فألاولى أن لا يحمل هذا الحديث على الدوام دفعا للمعارضة . واعتبارا لتقديم الأحاديث القوية انتهى . قلت : حديث عبد الرحمن بن علي بن شيان ضعيف فإنه رواه عنه يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيان وهو مجهول كما صرح به في التقريب والخصلة والليزان فهذا الحديث الضعيف لا يصلح للاحتجاج قال . وأما الحديث الثاني فقد رواه الدارقطني عن عبد الواحد بن نافع فذكر بمثل ما ذكرنا عن نصب الراية قال . وأما الحديث الثالث فإنما يدل على كون التعجيل في الظهر أشد من التعجيل في العصر لا على استحباب التأخير قال . وأما الحديث الرابع فلا يدل أيضا على استحباب التأخير : قلت بل هو

يدل على استحباب التعجيل فإن الطحاوي رواه هكذا عن أنس مختصراً ورواه أصحاب الكتب الستة عنه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه . فالعجب من العيني أنه كيف استدل بهذه الأحاديث التي الأولى والثاني منها ضعيفان لا يصلحان للاستدلال . والثالث لا يدل على استحباب التأخير والرابع يدل على استحباب التعجيل . وقد استدل الإمام محمد على أفضلية التأخير بحديث القيراط واستعرف في الباب الآتي أن الاستدلال به أيضاً ليس بصحيح ولم أر حديثاً صحيحاً يحايدل على أفضلية تأخير العصر .

تنبيه : استدل صاحب العرف الشذى على تأخير صلاة العصر مالفظة : وأدلتنا كثيرة لا استوعبها . ومنها ما في أبي داود عن علي أن وقت الإشراق من جانب الطلوع مثل بقاء الشمس بعد العصر ومن المعلوم أن وقت الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكراهة انتهى .

قلت : حديث علي هذا بهذا اللفظ ليس في أبي داود ألبتة ولا في كتاب من كتب الحديث فعليه أن يثبت أولاً كونه في أبي داود أو في كتاب آخر من كتب الحديث بهذا اللفظ المذكور ثم بعد ذلك يستدل به ودونه خبط القناد .

ولو سلم أنه بهذا اللفظ موجود في كتاب من كتب الحديث فلا يثبت منه تأخير العصر ولا يدل عليه وإنما يدل على أن وقت الإشراق في الامتداد والطول كوقت العصر ومن المعلوم أن ابتداء وقت العصر إذا صار ظل الشيء كطوله وامتداده إلى الغروب ، كما أن من المعلوم أن ابتداء الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكراهة ولا تعلق له بتأخير العصر ولا بتعجيله فتفكر .

ولا تعجبوا من هؤلاء المقلدين أنهم كيف يتركون الأحاديث الصحيحة الصريحة في تعجيل العصر ويتشبثون بمثل هذا الحديث فإن هذا من شأن التقليد .

ثم قال مالفظة : ولنا حديث آخر حسن عن جابر بن عبد الله أخرجه أبو داود في سننه وكذلك أخرجه الحافظ في الفتح : إن الساعة المأمودة من الجمعة بعد العصر

١٦٠ - حدثنا علي بن حُجْرٍ حدثنا إسماعيل بن جَعْفَرٍ عن العلاء بن عبد الرحمن « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالنُّصْرَةِ حِينَ أَنْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ ، وَدَارُهُ يَجْتَنِبُ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ : قَوْمُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ ، قَالَ : فَقَعْنَا فَصَلَّيْنَا ، فَلَمَّا أَنْصَرَفْنَا قَالَ : تَمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا » .

في الساعة الأخيرة واليوم اثنا عشر ساعة ، وفي فتح الباري في موضع أن ما بعد العصر ربع النهار انتهى .

قلت : هذا الحديث أيضا ليس في سنن أبي داود بهذا اللفظ ثم لا تعلق له بتأخير العصر ولا تعجيله . وأما قول الحافظ فليس بحجة على أنه لا يدل على التأخير .

قوله (حين انصرف) أي العلاء بن عبد الرحمن (وداره) أي دار أنس بن مالك (فقال قوما فصلوا العصر) وفي رواية مسلم فلما دخلنا عليه قال أصليتم العصر فقلنا له إنما انصرفنا الساعة من الظهر قال فصلوا العصر (تلك صلاة المنافق) قال ابن الملك إشارة إلى مذکور حكما أي صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار ، وقال الطبري إشارة إلى ما في الذهن من الصلاة المخصوصة والخبر يان لما في الذهن من الصلاة المخصوصة . قال النووي فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم : جلس يرقب الشمس (يجلس يرقب الشمس) أي ينتظرها جملة استثنائية يان للجملة السابقة (حتى إذا كانت بين قرني الشيطان) أي قربت من الغروب ، قال السيوطي في قوت المغتذي قيل هو على حقيقته وظاهره والمراد يحاذيها بقريته عند غروبها وكذا عند طلوعها ، لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وقيل هو على المجاز والمراد بقريته علوه وارتفاعه وسلطانه وغلبة أعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس انتهى (فقرر أربعا) من قر الطائر الحبة تقرأ أي التقطها ، قال في النهاية يريد تخفيف السجود وأنه لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أ كله انتهى ، وقيل تخصيص الأربع بالقر وفي العصر ثمان سجود اعتبارا بالركعات . تنبيه : قال صاحب العرف الشذى ما لفظه : قوله فقرر أربعا هذا يدل على وجوب

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٢١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ أَبِي مُثَيْبَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ . »

تعديل الأركان فإن الشريعة عدت السجدة الثامنة الحالية عن الجلسة أربع سجدة وعن أبي حنيفة من ترك القومة أو الجلسة أخاف أن لا تجوز صلاته انتهى .

قلت : ومع هذا أكثر الأخاف ينقرون كنقر الديك ويتكون تعديل الأركان متعدينا ، بل إذا رأوا أحدا يعدل الأركان تعديلا حسنا فيظنون أنه ليس على المذهب الحنفي ، فهداهم الله تعالى إلى التعديل .

تنبيه آخر : قال صاحب العرف الشذى ما لفظه : اعلم أن الأرض كروية اتفاقا فيكون طلوع الشمس وغروبها في جميع الأوقات ، فقل إن الشياطين كثيرة فيكون شيطان لبلد وشيطان آخر لبلد أخرى وهكذا ، وعلى كروية الأرض تكون ليلة القدر مختلفة وكذلك يكون نزول الله تعالى أيضا متعددا وظنى أن سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرش لا تكون متعددة بل تكون بعد دورة واحدة لا حين كل من القوارب المختلفة بحسب تعدد البلاد انتهى .

قلت إن أراد بقوله أن الأرض كروية اتفاقا أن جميع أئمة الدين من السلف والحلف متفقون على كروية الأرض وقائلون بها فهذا باطل بلا مرية ، وإن أراد به اتفاق أهل الفلسفة وأهل الهيئة فهذا مما لا يلتفت إليه ، ثم ما فرع على كروية الأرض خفيه أنظار وخدشات فتفكر .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

(باب ما جاء في تأخير صلاة العصر)

قوله (وأنتم أشد تعجيلا للعصر منه) قال الطيبي : ولعل هذا الإنكار عليهم

بالمخالفة انتهى . قال القارى إن الخطاب لغير الأصحاب ، قال وفي الجملة يدل الحديث على استحباب تأخير العصر كما هو مذهبنا انتهى . قلت ليس فيه دلالة على استحباب تأخير العصر نعم فيه أن الذين خاطبتهم أم سلمة كانوا أشد تعجيلا للعصر منه صلى الله عليه وسلم وهذا لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العصر حتى يستدل به على استحباب تأخير العصر ، وقال الفاضل اللكنوى في التعليق المجد : هذا الحديث إنما يدل على أن التعجيل في الظهر أشد من التعجيل في العصر لا على استحباب التأخير انتهى ، وقد تقدم كلامه هذا فيما تقدم . وقال صاحب العرف الشذى ما لفظه : حديث الباب ظاهره مبهم والتأخير ههنا إضافي وإطلاق الألفاظ الإضافية ليست بفاصلة انتهى ، ثم قال بعد هذا الاعتراف نعم يخرج شيء لنا انتهى .

قلت : لا يخرج لكم شيء من هذا الحديث أيها الأحناف ، كيف وظاهره مبهم والتأخير فيه إضافي وأطلق فيه اللفظ الإضافي وهو ليس بفصل ، وقد ثبت بأحاديث صحيحة صريحة استحباب التعجيل ، وقد استدلت الحنفية على استحباب تأخير العصر بهذا الحديث وبأحاديث أخرى قد ذكرت في الباب المتقدم ولا يصح استدلالهم بواحد منها كما عرفت . وقد استدلت محمد في آخر موطئه على ذلك بحديث القيراط ، وهو ما رواه من طريق مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أجلكم فيما خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس وإنما مثلكم اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط قال فعملت اليهود ثم قال من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى إلى قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ألا فأتتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ، قال فعضب اليهود والنصارى وقالوا نحن أكرم عملا وأقل عطاء قال هل ظلمتكم من حقكم شيئا قالوا لا ، قال فإنه فضلى أعطيه من شئت ، قال محمد بعد إخراج ما لفظه : هذا الحديث يدل على أن تأخير انصر أفضل من تعجيلها ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث ، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب

فهذا يدل على تأخير العصر وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء
تقية لم تغالطها صفرة ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من قهائنا انتهى كلامه .

قلت : هذا الحديث ليس بصريح في استعجاب تأخير العصر قال صاحب التعليق
المعبد واستنبط أصحابنا الحنفية أمرين .

أحدها : ما ذكره أبو زيد الدبوسي في كتابه الأسرار وتبعه الزيلعي شارح الكنز
وصاحب النهاية شارح الهداية وصاحب البدائع وصاحب مجمع البحرين في شرحه وغيرهم
أن وقت الظهر من الزوال إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه ووقت العصر منه إلى الغروب
كما هو رواية عن إمامنا أبي حنيفة وأفتى به كثير من المتأخرين .

ووجه الاستدلال به بوجوه كلها لا تخلو عن شيء . أحدها أن قوله صلى الله عليه وسلم
إنما أجلكم فيما خلا كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس يفيد قلة زمان هذه الأمة
بالنسبة إلى زمان من خلا وزمان هذه الأمة هو مشبه بما بين العصر إلى المغرب فلا بد
أن يكون هذا الزمان قليلا من زمان اليهود أى من الصبح إلى الظهر ومن زمان النصارى
أى من الظهر إلى العصر ولن تكون القلة بالنسبة إلى زمان النصارى إلا إذا كان ابتداء
وقت العصر من حين صيرورة الظل مثليه فإنه حينئذ يريد وقت الظهر أى من الزوال
إلى الثلثين على وقت العصر من الثلثين إلى الغروب ، وأما إن كان ابتداء العصر حين الثلث
فيكونان متساويين .

وفيه ما ذكره في فتح البارى وبستان المحدثين وشرح القارى وغيرها .

أما أولا فلأن لزوم المساواة على تقدير المثل ممنوعة فإن المدة بين الظهر والعصر
لو كان بمصير ظل كل شيء مثله يكون أزيد بشيء من ذلك الوقت إلى الغروب على ما هو
محقق عند الرياضيين إلا أن يقال هذا التفاوت لا يظهر إلا عند الحساب والمقصود من
الحديث تفهيم كل أحد .

وأما ثانيا : فلأن المقصود من الحديث مجرد التمثيل ولا يلزم في التمثيل التسوية
من كل وجه .

وأما ثالثا فلأن قلة مدة هذه الأمة إنما هى بالنسبة إلى مجموع مدتى اليهود والنصارى
بالنسبة إلى كل أحد وهو حاصل على كل تقدير .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِبْنِ مَعِينٍ عَنْ عُمَيْدٍ عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُثَلِّكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَهُ .

١٦٢ - وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِي : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ عَنْ إِبْنِ مَعِينٍ
ابْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .

١٦٣ - وَحَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْنُ مَعِينٍ
ابْنُ عُمَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَهَذَا أَصَحُّ .

وأما رابعا فلا أنه يحتمل أن يراد بنصف النهار في الحديث نصف النهار الشرعي
وحينئذ فلا يستقيم الاستدلال .

وأما خامسا : فإنه ليس في الحديث إلا ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من
الزوال إلى العصر ومن المعلوم أن صلاة العصر لا يتحقق في أول وقته غالبا فالقلة حاصلة
على كل تقدير وإنما يتم مرام الاستدلال إن تم لو كان لفظ الحديث ما بين وقت العصر إلى
الغروب وإذ ليس فليس .

وثانيها أن قول النصارى نحن أكثر عملا لا يستقيم إلا بقلة زمانهم ولن تكون
القلة إلا في صورة المثليين . وفيه ما مر سابقا وآتيا .

وثالثها ما نقله العيني أنه جعل لنا النبي صلى الله عليه وسلم من زمان الدنيا في مقابلة
من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى الغروب وهو يدل على أن بينهما
أقل من ربع النهار لأنه لم يبق من الدنيا ربع الزمان ، لحديث بعثت أنا الساعة كهاتين
وأشار بالسبابة والوسطى ، فنسبة ما بقى من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما مضى مقدار
ما بين السبابة والوسطى . قال السهيلي وبينهما نصف سبع لأن الوسطى ثلاثة أسباع
كل مفصل منها سبع وزيادتها على السبابة نصف سبع انتهى .

وفيه أيضا ما مر سالفا ثم لا يخفى على المستيقظ أن المقصود من الحديث ليس إلا التمثيل
والتنبيه فالاستدلال لو تم بجميع تقاديره لم يخرج تقدير وقت العصر بالمثليين إلا بطريق
الإشارة وهناك أحاديث صحيحة مريحة دالة على مضى وقت الظهر ودخول وقت العصر

١٢٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ

١٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَاعِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » .

بالمثل ومن المعلوم أن العبارة مقدمة على الإشارة وقد مررنا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكلام .

الأمر الثاني : ما ذكره صاحب الكتاب من أن هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أى من أول وقتها أفضل من تعجيلها ، قال بعض أعيان متأخري المحدثين ما معر به ما استنبطه محمد من هذا الحديث صحيح وليس مدلول الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من نصف النهار إلى العصر ليصح قلة العمل وكثرته ، وهذا لا يحصل إلا بتأخير العصر من أول الوقت انتهى ، ثم ذكر كلاما مطولا محصله الرد على من استدل به في باب الثلثين وقد ذكرنا خلاصته .

ولا يخفى أن هذا أيضا إنما يصح إذا كان الأثرية لكل من اليهود والنصارى وإلا فلا كما ذكرنا مع أنه إن صح فليس هو إلا بطريق الإشارة ، والأحاديث على التعجيل بالعبارة مقدمة عليه عند أرباب البصيرة انتهى كلام الفاضل اللكنوى .

(باب ماجاء في وقت المغرب)

قوله (ناحاتم بن إسماعيل) المدني كوفي الأصل قال في التقريب صحيح الكتاب صدوق بهم انتهى . وقال في الخلاصة قال ابن سعيد كان ثقة مأمونا كثير الحديث انتهى . قلت هو من رجال الكتب الستة (عن يزيد بن أبي عبيد) الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع ثقة من الرابعة كذا في التقريب (وتوارت بالحجاب) هذا تفسير للجملة الأولى أغنى إذا غربت الشمس ، والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَالضَّنَابِجِيِّ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ،
وَأَنْسٍ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَعَبَّاسِ بْنِ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَابْنِ عَبَّاسٍ .

وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ قَدْ رُوِيَ مَوْفُوقًا عَنْهُ ، وَهُوَ أَصَحُّ .

وَالضَّنَابِجِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ : اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا ،
حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَيْسَ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ ،
وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ صَلَّى بِهِ جِبْرِيلُ .

وهو مجمع عليه (وفي الباب عن جابر وزيد بن خالد وأنس ورافع بن خديج وأبي أيوب
وأُم حبيبة وعباس بن عبد المطلب) أما حديث جابر فأخرجه أحمد وأما حديث زيد بن
خالد فأخرجه الطبراني ، وأما حديث رافع بن خديج فأخرجه البخاري ومسلم ، وأما
حديث أبي أيوب فأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم ، وأما حديث أُم حبيبة فليُنظر من
أخرجه ، وأما حديث عباس بن عبد المطلب فأخرجه ابن ماجه .

قوله (حديث سلمة بن الأكوع حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا النسائي .

قوله (اختاروا تعجيل صلاة المغرب) لحديث الباب ولحديث رافع بن خديج : كنا
نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وإنه ليصر مواقع بنده ، متفق
عليه ولحديث عتبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أمقي بخير أو على
الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم ، رواه أحمد وأبو داود (حتى قال
بعض أهل العلم ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد) قد اختلف السلف في صلاة

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ .

١٢٣ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ .

المغرب هل هي ذات وقت أو وقتين ، فقال الشافعي وابن المبارك إنه ليس لها إلا وقت واحد . وهو أول الوقت ، وقال الأكثرون هي ذات وقتين أول الوقت هو غروب الشمس وآخره ذهاب الشفق الأحمر . تمسك الشافعي وابن المبارك بحديث جبريل فإن فيه : ثم صلى المغرب لوقته الأول وتمسك الأكثرون بحديث عبد الله بن عمرو فإن فيه : وقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق ، رواه مسلم وغيره . وبحديث أبي موسى فإن فيه ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق رواه مسلم وغيره وقول الأكثرين هو الحق . وأما حديث جبريل فإنه كان بمكة ، وهذان الحديثان متأخران عنه ومتضمنان لزيادة ، قال النووي في شرح مسلم تحت حديث عبد الله بن عمرو هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صريح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق ، وهذا أحد القولين في مذهبنا وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا ، وقالوا الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يطهر ويستعبرته ويؤذن ويقم ، فإن آخر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أتم وصارت قضاء وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك ولا يأنم بتأخيرها عن أول الوقت ، وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره والجواب : عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه : أحدها أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز ، وهذا جار في كل الصلاة سوى الظهر ، والثاني أنه متقدم في أول الأمر بمكة ، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها ، والثالث أن هذه الأحاديث أصح إسنادا من حديث بيان جبريل عليه السلام فوجب تقديمها انتهى كلام النووي .

(باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة)

وقد تقدم في حديث جبريل وغيره أن أول وقتها حين يغيب الشفق وهو مجمع عليه وأما آخر وقتها فالثابت من الأحاديث الصحيحة الصريحة أنه إلى نصف الليل ، ففي حديث

عبد الله بن عمرو فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل رواه مسلم وفي حديث أبي هريرة الندى تقدم : وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل ويفهم من حديث أبي قتادة إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى رواه مسلم أن آخر وقتها إلى طلوع الفجر ، قال النووي قوله فإنه وقت إلى نصف الليل معناه وقت لأدائها اختياراً . وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر لحديث أبي قتادة عند مسلم إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى . وقال الإصطخري إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور انتهى كلام النووي . قال الحافظ في الفتح : عموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ، فللاصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء ، قال ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت انتهى .

تنبيه . ذكر النعموى في آثار السنن أثرين يدلان على أن وقت العشاء إلى طلوع الفجر أحدهما أثر أبي هريرة عن عبيد بن جريح أنه قال لأبي هريرة : ما إفراط صلاة العشاء ؟ قال طلوع الفجر رواه الطحاوى . وثانيهما أثر عمر عن نافع بن جبير قال . كتب عمر إلى أبي موسى : وصل العشاء أى الليل شئت ولا تغفلها رواه الطحاوى ورجاله ثقات ثم قال دل الحديثان على أن وقت العشاء يبقى بعد مضي نصف الليل إلى طلوع الفجر ولا يخرج بخروجه فبالجمع بين الأحاديث كلها يثبت أن وقت العشاء من حين دخوله إلى نصف الليل أفضل وبعضه أولى من بعض ، وأما بعد نصف الليل فلا يخلو من الكراهة انتهى ، وقال الحافظ الزيلعى في نصب الراية ص ١٢٢ تكلم الطحاوى في شرح الآثار وهنا كلاماً حسناً ملخصه : أنه قال يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى والحدرى رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى ثلث الليل . وروى أبو هريرة وأنس أنه أخرها حتى انتصف الليل . وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب سدس الليل . وروت عائشة أنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل . وكل هذه الروايات في الصحيح . قال : فثبت بهذا أن الليل كله وقت لها ولكنه على أوقات ثلاثة فأما من حين يدخل وقتها

إلى أن يمضى ثلث الليل فأفضل وقت صليت فيه . وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففي الفضل دون ذلك ، وأما بعد نصف الليل فدونه ، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر إلى أبي موسى وصل العشاء أى الليل شئت ولا تغفلها ولمسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس في النوم تفريط إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى ، فدل على بقاء الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى وهو طلوع الثاني انتهى .

قلت : لا شك في أن كلام الطحاوى هذا حسن ، لو كان في هذا حديث مرفوع صحيح ، ولكن لم أجد حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، أما حديث أبي قتادة المرفوع فقد عرفت فيما تقدم أن عمومها مخصوص بالإجماع في الصباح ، فلغائل أن يقول إنه مخصوص بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وما في معناه . وأما حديث عائشة المرفوع أنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل فليس المراد بعامة الليل أكثره كما زعم الطحاوى وغيره ، بل المراد كثير منه . قال النووي في شرح مسلم : قوله في رواية عائشة إنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل أى كثير منه ، وليس المراد أكثر ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم إنه لوقتها ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل لأنه لم يقل أحد من العلماء إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل انتهى . وأما الحديثان الذان ذكرهما النعمى فهما ليسا مرفوعين بل أحدهما قول عمر وفي سنده حبيب بن أبي ثابت وعليه مداره وهو مدلس ، ورواه عن نافع بن جبير بالنعنة : قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور يكثر التدليس ، وثانيهما قول أبي هريرة فيحتمل أنه قال به بناء على عموم حديث أبي قتادة والله تعالى أعلم . وقال ابن العربي في عارضة الأحوذى : لا خلاف بين الأمة أن أول وقت صلاة العشاء غروب الشفق واختلفوا في آخرها فمنهم من قال إلى ثلث الليل قال به مالك والشافعى ، ومنهم من قال إنه إلى شطر الليل قاله ابن حبيب وأبو حنيفة ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً أنه أخرها إلى شطر الليل . وقولاً له ، قال وقت العشاء إلى شطر الليل في صحيح مسلم ، فلا قول بعد هذا والله أعلم انتهى كلام ابن العربي .

١٦٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا

أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ
الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : « أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ : كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَلَاثَةِ » .

١٦٦ — حدثنا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ
بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ « عَنْ بَشِيرِ بْنِ
ثَابِتٍ » .

وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ رَوَى عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ .

قوله (عن أبي بشر) بن أبي إلياس ابن أبي وحشية ثقة من أثبت الناس في سعيد بن
جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد قاله الحافظ في التقریب (عن بشير بن
ثابت) الأنصارى مولاهم بصرى ثقة ، وقال ابن حبان وهم من قال فيه بشر بغيرياء
(عن حبيب بن سالم) الأنصارى مولى الثعمان بن بشير وكتبه ، لا بأس به من
أوساط التابعين .

قوله (أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة) هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه
بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويّه ، ولعل وقوع هذا القول منه
بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه (لسقوط القمر) أى .
وقت غروبه أو سقوطه إلى الغروب (لثالث) أى في ليلة ثالثة من الشهر .

قوله (عن أبي عوانة بهذا الإسناد) أى بالإسناد للتقدم ، وحديث الثعمان بن بشير
المذكور أخرجه أبو داود والنسائي والدارمي قال ابن العربي حديث صحيح وإن لم
يخرجه الإمامان فإن أبا داود أخرجه عن مسدد والترمذى عن أبي عوانة عن أبي بشر

١٢٤ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

١٦٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَمَّرٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي بَرزَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَابْنِ مُعَمَّرٍ .

جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم ، فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير فقال أبو حاتم هو ثقة ، وأما بشير بن ثابت فقال يحيى بن معين إنه ثقة ، ولا كلام فيمن دونهما ، وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشير عن حبيب بن سالم بإسقاط أبي بشير وما ذكرناه أصح . وكذلك رواه شعبة وغيره وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرججه عن الصحة انتهى كلام ابن العربي .

(باب ما جاء في تأخير العشاء الآخرة)

قوله (لولا أن أشق) من المشقة أى لولا خشية وقوع المشقة عليهم (لأمرتهم) أى وجوباً (إلى ثلث الليل أو نصفه) قيل إلى ثلث الليل أى في الصيف أو نصف الليل أى في الشتاء ويحتمل التنويع وهو الأظهر ويحتمل الشك من الراوى .

قوله (وفي الباب عن جابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وأبي برزة وابن عباس وأبي سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن عمر) أما حديث جابر فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء الآخرة . وأما حديث جابر بن عبد الله فأخرجه الشيخان . وأما حديث أبي برزة فأخرجه الجماعة ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة . وأما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري وله حديث آخر في تأخير العشاء عند الطبراني في الكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد . وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه أحمد

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ : رَأَوْا تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ .
 وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

١٢٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا

وأبو داود . وأما حديث ابن عمر فأخرجه مسلم .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وابن ماجه

قوله (وهو الذي اختاره أكثر أهل العلم إلخ) لأحاديث الباب وهي كثيرة ،
 لكن قال ابن بطلال ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتخفيف
 وقال إن فيهم الضعيف وذا الحاجة ، فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى ، قال
 الحافظ في الفتح بعد نقل كلام ابن بطلال هذا ما لفظه : وقد روى أحمد وأبو داود
 والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري : صلينا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم العتمة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل الحديث . وفيه ولولا ضعف
 الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل ، ثم ذكر
 الحافظ حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، ثم قال فعلى هذا من وجد به قوة على
 تأخيرها ولم يغل به النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل ، وقد قرر
 النووي ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم
 والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحاق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث
 وقال الطحاوي يستحب إلى الثلث وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين وهو
 قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم التعجيل أفضل وكذا قال في الإملاء وصححه
 النووي وجماعة وقالوا إنه مما يفتى به على القديم ، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من
 كتبه الجديدة ، والمختار من حيث النظر التفصيل والله أعلم انتهى كلام الحافظ .

١٦٨ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم أخبرنا عوف .
قال أحمد : وحدثنا عباد بن عباد هو المهلب وإسماعيل بن عليّة :
جميعاً عن عوف عن سيار بن سلامة هو أبو النهال الرياحي عن أبي بركة

(باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها)

السمر بالتعريك هو الحديث بالليل ، قال في مجمع البحار روى بفتح الميم من المسامرة
فهى الحديث بالليل وبسكونها فهو مصدر ، وأصل السمر لون ضوء القمر ، لأنهم كانوا
يتحدثون فيه انتهى .

قوله (ناهشيم) بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم السلمي أبو معاوية الواسطي ، قال
يعقوب الدورقي ، كان عند هشيم عشرون ألف حديث ، قال العجلي ثقة يدلّس (أنا
عوف) ابن أبي جميلة المعروف بالأعرابي ثقة (قال أحمد) هو ابن منيع (ونا عباد بن
عباد هو المهلب وإسماعيل بن عليّة جميعاً) أي عباد بن عباد وإسماعيل بن عليّة كلاهما
(عن عون) كذا في النسخ المطبوعة بالنون والظاهر أنه تصحيف من الكاتب
والصحيح عوف بالفاء وهو ابن أبي جميلة الأعرابي والله أعلم . ومقصود الترمذي بهذا
أن لأحمد بن منيع ثلاثة شيوخ هشيم وعباد بن عباد وإسماعيل بن عليّة فروى هشيم
هذا الحديث عن عوف بلفظ أخبرنا ورواه عباد وإسماعيل بن عليّة عن عوف بلفظ
عن وإنما نبه الترمذي على هذا الفرق لأن هشيم مدلس وهشيم هذا هو هشيم بن بشير
مشهور بالتدليس ، قال ابن سعد ثقة حجة إذا قال أنا ، وعباد بن عباد المهلب هو ابن حبيب
ابن المهلب أبو معاوية البصري ثقة ربما وهم .

تنبيه : اعلم أن صاحب العرف الشاذ لم يقف على مقصود الترمذي ولم يفهم هذا
المقام ، وظن لفظ عن عون صحيحاً فإنه قال ما لفظه : قوله وقال أحمدنا عباد بن إلخ
ههنا تحويل والمدارسيا انتهى .

قلت ليس المدارسيا بل المدار عوف ، ثم قال قوله جميعاً عن عون المراد من الجميع
هو عوف وعباد وإسماعيل انتهى .

قلت ليس كذلك بل المراد من الجميع هو عباد وإسماعيل ففكر (عن سيار بن
سلامة) بفتح السين وشدة التحتانية الرياحي البصري ثقة (عن أبي بركة) اسمه فضلة
ابن عبيد الأسلمي صحابي مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وغزا سبع غزوات ثم نزل البصرة
وغزا خراسان ومات بها سنة ٦٥ خمس وستين .

قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا » .

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَنْسٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ .

وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي رَمَضَانَ .

وَسَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ هُوَ : أَبُو الْغِنَاهِ الْرِّيَّاحِيُّ .

قوله : (يكره النوم قبل العشاء) لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقاً أو عن الوقت المختار (والحديث بعدها) لأن الحديث بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح عن وقتها المختار أو عن قيام الليل ، وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول أصرأ أول الليل ونوماً آخره وإذا تقرر أن علة النهي ذلك فقد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار ويمكن أن تحمل الكراهة على الإطلاق حسماً للبادء لأن الشيء إذا شرع مظنة قد يستمر فيصير مثنة كذا في فتح الباري .

قوله (وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن مسعود وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه بلفظ ما نام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العشاء وسمي بعدها .
وأما حديث ابن مسعود فأخرجه ابن ماجه بلفظ جذب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم السمر بعد العشاء ، يعني زجرنا . وأما حديث أنس فلم أتف عليه . وفي الباب أيضاً عن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي .

قوله (حديث أبي برة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم إلخ) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر قول الترمذي هذا ما لفظه . ومن نقلت عنه الرخصة

١٢٦ - بَابُ

مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السَّمرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

١٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُمَا » .

قيدت في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستعرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت ، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكرهية على ما بعد دخوله انتهى كلام الحافظ .

قلت : احتج من قال بالكرهية بأحاديث الباب واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم بالعشاء حتى ناداه عمر نام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم ، وبحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم .

قال ابن سيد الناس : وما أرى هذا من هذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهى عنه ، وإنما هو من السنة التي هي مبادئ النوم كما قال :

وسنان أقصده النعاس فرنقت في جفنه سنة وليس بنائم
وقد أشار الحافظ في الفتح إلى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه كذا في النيل .

(باب ما جاء في الرخصة في السمر بعد العشاء)

قوله (يسمر) بضم الميم من باب نصر ينصر (في الأمر من أمر المسلمين) فيه دلالة على عدم كراهية السمر بعد العشاء إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة . وسيأتي وجه الجمع بينه وبين حديث أبي برزة الذي تقدم في الباب المتقدم .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَأَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ ، وَعِمْرَانَ
ابْنِ حُصَيْنٍ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ
عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفَى يُقَالُ لَهُ « قَيْسٌ » أَوْ « ابْنُ قَيْسٍ » عَنْ عُمَرَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأوس بن حذيفة وعمران بن حصين)
أما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولفظه : كان
نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا عظيم صلاة .
وأما حديث أوس بن حذيفة وحديث عمران بن حصين فلم أقف عليهما .

قوله (حديث عمر حديث حسن) قلت هذا الحديث منقطع لأنه ليس لعلقمة مملع
من عمرو أخرجه أحمد والنسائي أيضا وقال الحافظ في الفتح رجاله ثقات انتهى ، قاله
في النيل وإنما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر انتهى (وقد
روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله) بن عمرو النخعي أبو عمرو الكوفي ثقة
فاضل ، روى عن إبراهيم بن يزيد وإبراهيم بن سويد النخعيين وإبراهيم بن يزيد التيمي
وغيرهم ، وعنه شعبة والسفيانان وزائدة وغيرهم قال ابن معين ثقة صالح وقال العجلي
وأبو حاتم والنسائي ثقة وقال عمرو بن علي مات سنة ١٣٩ وقيل سنة ١٤٢ كذا
في التقريب وتهذيب التهذيب (عن رجل من جعفي يقال قيس أو ابن قيس) قال الحافظ
في تهذيب التهذيب : قيس بن مروان وهو ابن أبي قيس الجعفي الكوفي روى عن عمر
حديث من أراد أن يقرأ القرآن رطبا الحديث ، وعنه خيثمة بن عبد الرحمن وعلقمة
ابن قيس وعمارة بن عمير وقرئ الضبي ذكره ابن حبان في الثقات انتهى . وقاله
في التقريب قيس بن أبي قيس مروان الجعفي الكوفي صدوق من الثانية انتهى (عن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث في قصة طويلة) رواه أحمد في مسنده ص ٢٥ ج ١
فيه : حدثنا عبد الله حدثني أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : جاء
رجل إلى عمر رضي الله عنه وهو بعرفة قال معاوية وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ
وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي السَّعْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ : فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ
السَّعْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا بُدَّ
مِنْهُ مِنَ الْحَوَائِجِ . وَأَكْثَرُ الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ .

ابن مروان أنه أتى عمر رضى الله عنه فقال جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة وترك
بها رجلا على المصاحف عن ظهر قلبه ، فغضب وانفخ حتى كان يملأ ما بين شعبتي
الرجل ، فقال ومن هو ويحك ، قال عبد الله بن مسعود ، فما زال يطفأ ويسرى عنه
الغضب حتى كاد يعود إلى حاله التي كان عليها ، ثم قال ويحك والله ما أعلم بقي من الناس
أحد هو أحق بذلك منه ، وسأحدثك عن ذلك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يزال يسمر عند أبي بكر رضى الله عنه الليلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين وإنه
سمر عنده ذات ليلة وأنا معه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه فإذا رجل
قائم يصلي في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته فلما كدنا نعرفه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقر أعلى
قراءة ابن أم عبد الحديث .

قوله (وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن
بعدهم في السمر بعد العشاء فكره قوم منهم السمر بعد العشاء) واحتجوا بأحاديث المنع
عن السمر بعد العشاء (ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد من الحوائج
وأكثر الحديث على الرخصة) واحتجوا بأحاديث الباب التي تدل على الرخصة وقالوا
حديث عمر وما في معناه يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء إذا كان لحاجة دينية
عامة أو خاصة ، وحديث أبي برزة وما في معناه يدل على الكراهة وطريق الجمع بينهما
أن تحمل أحاديث المنع على السمر الذي لا يكون لحاجة دينية ولا لما لا بد من الحوائج ،
وقد بوب الإمام البخاري في صحيحه باب السمر في العلم قال العيني في شرح البخاري نبه
على أن السمر للنبي عنه إنما هو فيما لا يكون من الخير وأما السمر بالخير فليس بمنى
بل هو مرغوب فيه انتهى :

قلت : هذا الجمع هو التعيين .

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا سَمَرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ
أَوْ مُسَافِرٍ » .

١٢٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ ،

قوله (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا سمر إلا لمصل أو مسافر)
قال الحافظ في الفتح : أما حديث لا سمر إلا لمصل أو مسافر فهو عند أحمد بسند فيه
راو مجهول . وقال الشوكاني في النيل ص ٣١٦ وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي عن
ابن مسعود لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الآخرة إلا لأحد رجلين مصل أو مسافر ،
ورواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحكام من حديث عائشة مرفوعا بلفظ : لا سمر
إلا لثلاثة مصل أو مسافر أو عروس انتهى ، وفي مجمع الزوائد بعد ذكر حديث
ابن مسعود : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ، فأما أحمد وأبو يعلى
فقالا عن خيشمة عن رجل عن ابن مسعود وقال الطبراني عن خيشمة عن زياد
ابن حدير ورجال الجميع ثقات ، وعند أحمد في رواية عن خيشمة عن عبد الله بن مسعود
الرجل انتهى .

(باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل)

قوله (عن القاسم بن غنام) الأنصاري البياضى اللدنى ، صدوق مضطرب الحديث
قاله الحافظ في التقریب . وقال الحزرجى في الخلاصة وفتح ابن حبان (عن عمته أم
فروة) قال الحافظ في التقریب : أم فروة الأنصارية صحابة لها حديث في فضل الصلاة
أول الوقت . ويقال هي بنت أبي خثافة وأخت أبي بكر الصديق انتهى ، وقال المنذرى
في تلخيص السنن أم فروة هذه هي أخت أبي بكر الصديق لأبيه ومن قال فيها أم فروة
الأنصارية فتدوهم انتهى .

وَكَاثَتْ مِمَّنْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ .

١٧١ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ » .

قوله (الصلاة لأول وقتها) قال ابن الملك اللام بمعنى في . وقال الطيبي اللام للتأكيد وليس كما في قوله تعالى « قدمت لعياني » أى وقت حياتي ، لأن الوقت المذكور . ولا كما في قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » أى قبل عدتهن ، لذكر الأول فيكون تأكيداً ، قال القارى المختار أن المراد بأول الوقت المختار أو مطلق لكنه خص ببعض الأخبار انتهى .

قلت الظاهر هو الثانى كما لا يخفى ويؤيده حديث ابن عمر الآتى فهو المعول عليه . والحديث دليل على أن الصلاة لأول وقتها أفضل الأعمال لكن الحديث ضعيف من وجهين الأول أن فى سنده عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف . والثانى أن فيه اضطراباً كما ستقف عليهما ، ولكن له شاهد من حديث ابن مسعود ويأتى فى هذا الباب .

قوله (نايعقوب بن الوليد المدني) قال الحافظ فى التقریب كذبه أحمد وغيره (عن عبد الله بن عمر) هو العمرى .

قوله (الوقت الأول من الصلاة) قال القارى من تبعية والتقدير من أوقات الصلاة وقال: قال الطيبي من يان للوقت (رضوان الله) أى سبب رضائه كاملاً لما فيه من المبادرة إلى الطاعات (والوقت الآخر) بحيث يحتمل أن يكون خروجاً من الوقت أو المراد به وقت الكراهة (عفو الله) والعفو يكون عن المقصرين فأفاد أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل قاله المناوى . وقال البيهقى قال الشافعى ولا يؤثر على رضوان الله شيء لأن العفو لا يكون إلا عن تقصير انتهى . والحديث ضعيف جداً . قال البيهقى

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .
 قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ .

في المعرفة : حديث الصلاة في أول الوقت رضوان الله إنما يعرف يعقوب بن الوليد وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ . قال وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله انتهى . قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر كلام البيهقي هذا . وأنكر ابن القطان في كتابه على أبي محمد عبد الحق لكونه أعل الحديث بالعمرى وسكت عن يعقوب . قال ويعقوب هو العلة قال أحمد فيه كان من الكذابين الكبار وكان يضع الحديث وقال أبو حاتم كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع وابن عدى إنما أعله به وفي باب ذكره انتهى ما في نصب الراية .

قلت : والعجب من الترمذى أيضا فإنه سكت عن يعقوب ولم يعل الحديث به .
 تنبيه : اعلم أن هذا الحديث يدل على أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل من تأخيرها إلى آخر وقتها لأن في التعجيل رضوان الله وفي التأخير عفو الله ، وظاهر أن العفو لا يكون إلا عن تقصير . قال في النهاية في أسماء الله تعالى العفو هو فعل من العفو وهو التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه . وأصله المحو والطمس انتهى . وذكر صاحب بذل المجهود في تفسير قوله والوقت الآخر عفو الله مالفظة : إن العفو عبارة عن الفضل قال الله تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ومعنى الحديث أن من أدى الصلاة في أول الأوقات فقد نال رضوان الله وأمن من سخطه وعذابه . ومن أدى في آخر الوقت فقد نال فضل الله ونيل فضل الله لا يكون بدون الرضوان . فكانت هذه الدرجة أفضل من تلك انتهى .

قلت : هذا ليس تفسير الحديث بل هو تحريف له ويطله حديث أبي هريرة مرفوعا إن أحدكم يصلي الصلاة لوقتها وقد ترك من الوقت الأول ما هو خير له من أهله وماله رواه الدارقطني .

قوله (وفي الباب عن علي و ابن عمر وعائشة وابن مسعود) قد أخرج الترمذى أحاديث هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم في هذا الباب .

١٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « يَا عَلِيُّ ،
ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا : الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ ، وَالْأَيْمُ
إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفُوًا » .

قوله (عن سعيد بن عبد الله الجهني) الحجازي روى عن محمد بن عمر بن علي وعنه
ابن وهب وثقه ابن حبان له حديث عندهم كذا في الخلاصة وقال في التقریب مقبول (عن
محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب) الهاشمي قال الحافظ صدوق وقال في الخلاصة وثقه
ابن حبان (عن أبيه) أي عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي ثقة وثقه العجلي وغيره
قوله (يا علي ثلاث) أي من المهمات وهو المسوغ للابتداء . والمعنى ثلاثة أشياء
وهي الصلاة والجنازة والمرأة . ولذا ذكر العدد (لا تؤخرها) بالرفع خبر ثلاث
(الصلاة) بالرفع أي منها أو إحداها أو وهي (إذا آتت) بالند ونون من آن يئين
أينا مثل حانت مبنى ومعنى . وفي بعض النسخ أتت بالتائين من الإتيان . قال السيوطي
في قوت المغتذى قال ابن العربي وابن سيد الناس كذا رويناه بتائين كل واحدة منهما
معجمة باثنتين من فوقها . وروى آتت بنون ومد بمعنى حانت وحضرت انتهى . وقال
القاري في المرقاة قال التوربشتي في أكثر النسخ المقروءة أتت بالتائين وكذا عند أكثر
المحدثين وهو تصحيف والمحفوظ من ذوى الإتيان آتت على وزن حانت ذكره الطيبي
انتهى مافي المرقاة (والجنازة إذا حضرت) بكسر الجيم وفتحها لغتان في النعش والمبيت .
وقيل الكسر للأول والفتح للثاني والأصح أنهما للميت في النعش . قال الأشراف فيه
دليل على أن الصلاة على الجنازة لا تنكرو في الأوقات المكروهة نقله الطيبي . قال القاري
وهو كذلك عندنا يعني الحنفية أيضا إذا حضرت في تلك الأوقات من الطلوع والغروب
والاستواء وأما إذا حضرت قبلها وصلى عليها في تلك الأوقات فمكروهة وكذا حكم
سجدة التلاوة . وأما بعد الصبح وقبله وبعد العصر فلا يكرهان مطلقا انتهى كلام
القاري (والأيم) بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة أي المرأة العزبة ولو بكرها
(إذا وجدت) أنت (لها كفؤا) الكفو المثل . وفي النكاح أن يكون الرجل

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أُمِّ فَرْوَةَ لَا يُرَوَّى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . وَاضْطَرَبُوا
عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ صَدُوقٌ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ
قَبْلِ حِفْظِهِ .

مثل المرأة في الإسلام والحرية والصلاح والنسب وحسن الكسب والعمل . قال الحافظ
في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث : رواه الترمذي من حديث علي وقال غريب وليس
إسناده بمتمصل . وكذا قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث بإسناده
تقلا عن جامع الترمذي .

قالت : ليست هذه العبارة أعنى غريب وليس إسناده بمتمصل في النسخ المطبوعة والقلبية
الموجودة عندنا . وقال الحافظ في الدراية بعد ذكر هذا الحديث : أخرجه الترمذي
والحاكم بإسناد ضعيف .

قوله (حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري وليس هو
بالقوي عند أهل الحديث) عبد الله بن عمر العمري هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني عابد . وقال الذهبي في الميزان صدوق في حفظه
شيء . روى أحمد بن أبي مریم عن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه . وقال الدارمي
قلت لابن معين كيف حاله في نافع قال صالح ثقة . وقال الفلاس كان يحيى القطان
لا يتحدث عنه ، وقال أحمد بن حنبل صالح لا بأس به . وقال النسائي وغيره ليس بالقوي .
وقال ابن المديني عبد الله ضعيف . وقال ابن حبان كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة
حق غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار فلما فحش خطؤه استحق الترك انتهى
(واضطربوا في هذا الحديث) قال الزيلعي في نصب الراية ذكر الدارقطني في كتاب
العلل في هذا الحديث اختلافا كثيرا واضطرابا ثم قال والقوي قول من قال عن القاسم
عن جدته أم الدنيا عن أم فروة انتهى . قال في الإمام : وما فيه من الاضطراب في إثبات
الواسطة بين القاسم وأم فروة وإسقاطها يعود إلى العمري وقد ضعف ومن أثبت الواسطة
يقضى على من أسقطها وتلك الواسطة مجعولة انتهى ما في الميزان .

١٧٣ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَافُورَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ : « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا قُلْتُ : وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟

قوله (نأ مروان بن معاوية الفزاري) أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ثم دمشق ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ كذا في التقريب . وهو من رجال الكتب الستة (عن أبي يافور) بالفاء هو عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس بن أبي صفية الثعلبي العامري الكوفي ويقال له أبو يافور الأصغر والصغير روى عن السائب بن يزيد وأبي الضحى والوليد بن العيزار وغيرهم ، وعنه الحسن بن صالح والسيانان ومروان بن معاوية وغيرهم قال أحمد وابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات كذا في تهذيب التهذيب .

اعلم أنه وقع في بعض نسخ الترمذي أبو يعقوب بالقاف وهو غلط (عن الوليد بن العيزار) بفتح العين المهملة وإسكان التحتانية ثم زأى العبدى الكوفي ثقة (عن أبي عمرو الشيباني) بالشين المعجمة الكوفي له إدراك روى عن علي وابن مسعود وثقه ابن معين مات سنة خمس وتسعين وقيل سنة ست وهو ابن مائة وعشرين سنة كذا في الخلاصة وقال في التقريب ثقة مخضرم من الثانية .

قوله (أى العمل أفضل) وفي رواية البخارى أى العمل أحب إلى الله . وعحصل ما أوجب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأش أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره . فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل للأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتحكم في أداها : وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطركون الصدقة أفضل أو أن أفضل ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق . أو المراد من أفضل الأعمال خذفت من وهى مرادة (فقال الصلاة على مواقيتها) وفي رواية البخارى على وقتها قال الحافظ وهى رواية شعبة وأكثر الرواة وفي رواية للبخارى لوقتها وكذا أخرجه مسلم

قَالَ : وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ . قُلْتُ : وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وَقَدْ رَوَى التَّسْنُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَسَلْمَانَ هُوَ أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ
وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ : هَذَا الْحَدِيثُ .
١٧٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً لَوْ قَتَمَا الْآخِرَ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ » .

باللفظين . قال وخالفهم علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال الصلاة في أول وقتها أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه قال الدارقطني ما أحسبه حفظه لأنه كبر وتغير حفظه . قال الحافظ ورواه الحسن بن علي العمري في اليوم والليلة عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك قال الدارقطني تفرد به العمري فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ علي وقتها . وقد أطلق النووي في شرح المذهب أن رواية في أول وقتها ضعيفة . قال الحافظ لكن لمطابق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد وتفرد عثمان بذلك والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة انتهى كلام الحافظ بتلخيص (قلت وماذا يا رسول الله إلخ) وفي رواية البخاري ثم أي قال ثم بر الوالدين قال ثم أي قال الجهاد في سبيل الله .

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .
قوله (عن خالد بن يزيد) المجعول المصري الإسكندراني ثقة من رجال الكتب الستة (عن سعيد بن أبي هلال) الليثي مولا المصري قيل مدني الأصل وقال ابن يونس بل نشأ بها قال الحافظ في التقریب صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط انتهى . قلت هو من رجال الكتب الستة (عن إسحاق بن عمر) قال في الميزان تركه الدارقطني انتهى وهو من رجال الترمذي .

قوله (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله)

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ . وَهِيَ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى آخِرِهِ : اخْتِيَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَيُّ بَكْرِی وَعُمَرَ ، فَلَمْ يَكُونُوا يَخْتَارُونَ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الْفَضْلَ ، وَكَانُوا يُضِلُّونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ .
قَالَ : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ .

١٢٨ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » .

قَالَ الْقَارِي لَهَا مَا حَسِبْتَ صَلَاتَهُ مَعَ جَبْرِيلَ لِلتَّعْلُمِ وَصَلَاتَهُ مَعَ السَّائِلِ لِلتَّعْلِيمِ يَعْنِي أَوْقَاتِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلُّهَا كَانَتْ فِي وَقْتِهَا الْاِخْتِيَارِ إِلَّا مَا وَقَعَ مِنَ التَّأْخِيرِ إِلَى آخِرِهِ نَادِرًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ اِتِّهَى .

قَوْلُهُ (وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ) يَثْبُتُ مِنْ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ هَذَا أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ عَمْرِو لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَائِشَةَ . قَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ فِي تَرْجُمَةِ إِسْحَاقَ بْنَ عَمْرِو رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَقَالَ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ اِتِّهَى .
قَوْلُهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ إلخ) الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ (وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ) بِفَتْحِ الدَّالِ أَيْ يَتْرَكُونَ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ)

قَوْلُهُ (فَكَأَنَّمَا وَتَرَ) عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْ سَلَبَ وَأَخَذَ (أَهْلَهُ وَمَالَهُ) بِنَصْبِهِمَا ، وَرَفْعِهِمَا ، قَالَ الْحَافِظُ هُوَ بِالنَّصْبِ عِنْدَ الْجُمُورِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ لَوْتَرُ وَأَضْمَرُ فِي وَتَرَ

وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ ، وَنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ .

صلى الله عليه وسلم .

مفعول ما لم يسم فاعله وهو عائد إلى الذي فاتته ، فالمعنى أصيب بأهله وماله وهو متعدد إلى مفعولين ، ومثله قوله تعالى « ولن يترككم أعمالكم » وقيل وترهنا بمعنى نقص فعلى هذا يجوز نصبه ورفع له لأن من رد النقض إلى الرجل نصب وأضر ما يقوم مقام الفاعل ، ومن رده إلى الأهل رفع ، قال القرطبي يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو الذى لم يسم فاعله ، قال وظاهر الحديث التغليظ على من تفوته العصر وإن ذلك يختص بها . وروى ابن حبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعا من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله . وهذا ظاهره العموم في الصلوات المكتوبات ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ لأن يوتر لأحدكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاة وهذا أيضا ظاهره العموم . ويستفاد منه رواية النصب لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله أخرجه البخارى في علامات النبوة ومسلم أيضا قال وبوب الترمذى على حديث الباب ما جاء في السهو عن وقت العصر فحمله على الساهى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب ماله وأهله . وقد روى معنى ذلك عن سالم بن عبد الله ابن عمر ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم انتهى كلام الحافظ .

قوله (وفي الباب عن بريدة ونوفل بن معاوية) أما حديث بريدة فأخرجه البخارى بلفظ بكروا بصلاة العصر فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله . وأما حديث نوفل بن معاوية فتقدم تخريجها في كلام الحافظ (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم .

١٢٩ -- بَابُ

مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَاهَا الْإِمَامُ

١٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبُعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، أَمْرَاهُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُعِيتُونَ الصَّلَاةَ ،

(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَاهَا الْإِمَامُ)

قوله (حدثنا محمد بن موسى البصري) أبو عبد الله الحرسى بفتح المهملة ، روى عن سهيل بن حزم وزياد البكائي وجماعة ، وعنه الترمذي والنسائي وقال صالح وثقه ابن حبان كذا في الخلاصة ، وقال الحافظ في التقريب لين ، وضبط الحرسى بفتح المهملة والراء وبالشين المعجمة (نا جعفر بن سليمان الصُّبُعِيُّ) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة نسبة إلى ضبيعة بن زرار كذا في اللغى لصاحب مجمع البحار ، وقال في التقريب صدوق زاهد لكنه كان يتشيع (عن أبي عمران الجوني) بفتح الجيم وسكون الواو بنون منسوب إلى الجون بطن من كندة كذا في اللغى .

قوله (يَمِيتُونَ الصَّلَاةَ) قال النووي معنى يَمِيتُونَ الصلاة يؤخرونها ويجعلونها كاليت الذي خرجت روحه ، والمراد بتأخيرها عن وقتها أى عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فإن النقول عن الأمراء المتقدمين والتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع انتهى كلام النووي .

قلت : فيه نظر قال الحافظ في الفتح : قد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها والآثار في ذلك مشهورة ، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى فجئت فضليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء وهو يخطب إنما فعل ذلك عطاء خوفا على نفسه من القتل ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة من طريق

فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي جَعْفَةَ فَمَسَى الْحُجَّاجُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ أَبُو جَعْفَةَ فَصَلَّى ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَصَلُّى مَعَ الْحُجَّاجِ فَلَمَّا خَرَّ الصَّلَاةَ تَرَكَ أَنَّهُ يَشْهَدُهَا مَعَهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ قَالَ كُنْتُ بِمَعْنَى وَصَحَّفَ تَقْرَأُ لِلْوَلِيدِ فَأَخْرَجُوا الصَّلَاةَ فَظَنَنْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعِطَاءِ يَوْمِئِذٍ إِيْمَاءً وَهُمَا قَاعِدَانِ انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ .

قَوْلُهُ (فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا فَإِنْ صَلَّيْتُ) أَيْ صَلَاةَ الْأُمَرَاءِ (لَوْ قَتَلَهَا) أَيْ فِي وَقْتِهَا (كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً) أَيْ كَانَتْ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتُ مَعَ الْأُمَرَاءِ نَافِلَةً لَكَ (وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ) أَيْ حَصَلَتْهَا فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ . قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ إِذَا عَلِمْتَ مِنْ حَالِهِمْ تَأْخِيرَهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ فَصَلِّهَا لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ، ثُمَّ إِنْ صَلَّوْهَا لَوْ قَتَلَهَا الْمُخْتَارَ فَصَلِّهَا أَيْضًا وَتَكُونُ صَلَاتُكَ مَعَهُمْ نَافِلَةً وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ بِفِعْلِكَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَيْ حَصَلَتْهَا وَصَنَّتْهَا وَاحْتَضَتْ لَهَا ، قَالَ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا مَعَهُمْ يَسْتَحِبُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَصَلِّيَهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مُنْفَرِدًا ثُمَّ يَصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فَيَجْمَعُ فَضِلَتِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ ، قَالَ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي يَصَلِّيَهَا مَرَّتَيْنِ تَكُونُ الْأُولَى فَرِيضَةً وَالثَّانِيَةَ تَقْلًا انْتَهَى .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ كَذًا فِي مَجْمَعِ الزُّوَادِ . وَأَمَّا حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِلَفْظِ سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي أُمَرَاءُ تَشْغَلُهُمْ أَشْيَاءٌ عَنِ الصَّلَاةِ لَوْ قَتَلَهَا حَتَّى يَذْهَبَ وَقْتُهَا فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا فَقَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ أَصَلَّى مَعَهُمْ فَقَالَ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ ، وَفِي لَفْظٍ وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا ، وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَذِيرُ .

قَوْلُهُ (حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِمَقَاتِلِهَا إِذَا أَخْرَهَا الْإِمَامُ ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ أَمَّمَهُ « عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ » .

١٣٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ

١٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : « ذَكَّرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ »

قوله (والصلاة الأولى هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم) وهو الحق وحديث الباب نص صريح فيه ومن قال بخلافه فليس له دليل صحيح .

قوله (وأبو عمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب) وهو مشهور بكنيته ثقة من كبار الرابعة كذا في التقريب .

(باب ما جاء في النوم عن الصلاة)

قوله (عن ثابت البناني) بضم اللوحدة ونونين مخففتين هو ثابت بن أسلم أبو عبد البصري ثقة عابد روى عن ابن عمر وعبد الله بن مغفل وأنس وخلق من التابعين وعنه شعبة والحمادان وغيرهم ، قال حماد بن زيد ما رأيت أعبد من ثابت وقال شعبة كان يحتم كل يوم ليلة ويصوم الدهر وثقه النسائي وأحمد والعجلي كذا في التقريب والخلاصة قلت هو من رجال الكتب الستة (عن عبد الله بن رباح الأنصاري) الذي ثم البصري ثقة من الثالثة . قتله الأزارقة كذا في التقريب وهو من رجال مسلم والأربعة وهو من أوساط التابعين .

قوله (ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة) روى الترمذي هذا الحديث مختصراً ورواه مسلم مطولاً وذكر قصة نومهم وفيه قال رسول الله صلى الله

قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّقْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مَرْيَمَ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ ، وَذِي مَخْبَرٍ وَيُقَالُ : ذِي مَخْمَرٍ وَهُوَ ابْنُ أَخِي النَّجَاشِيِّ .

عليه وسلم عن الطريق فوضع رأسه ثم قال احفظوا علينا صلاتنا فكان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره الحديث ، وفيه فجعل بعضنا يهمس إلى بعض ما كفارة ما صنعنا بتفريطنا في صلاتنا (قال إنه) الضمير للشان (ليس في النوم تفريط) أى تقصير ينسب إلى التأثم في تأخير الصلاة (إنما التفريط في اليقظة) أى إنما التفريط يوجد في حالة اليقظة بأن تسبب في النوم قبل أن يغلبه أو في النسيان بأن تعاطى ما يعلم ترتبه عليه غالباً كلب الشطرنج فإنه يكون مقصراً حينئذ ويكون آثماً كذا في المراقبة . وقال الشوكاني : ظاهر الحديث أنه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضييقه ، وقيل إنه إذا تعدد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان آثماً ، والظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم لأن فعله في وقت يباح فعله فيشمله الحديث . وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك ، ولا شك في إثم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطأ به والنوم مانع من الامتثال والواجب إزالة المانع انتهى (فإذا نسي أحكم صلاة) أى تركها نسياناً (أو نام عنها) ضمن نام معنى غفل أى غفل عنها في حال نومه قاله الطيبي أى نام غافلاً عنها (فليصلها إذا ذكرها) أى بعد النسيان أو النوم وقيل فيه تغليب للنسيان فعبر بالذكر وأراد به ما يشمل الاستيقاظ والأظهر أن يقال إن النوم لما كان يورث النسيان غالباً قابلهما بالذكر .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وأبي مريم وعمران بن حصين وجبير بن مطعم وأبي جحيفة وعمرو بن أمية الضمري وذى مخبر وهو ابن أخ النجاشي) أما حديث ابن مسعود فأخرجه أبو داود والنسائي ، وأما حديث ابن أبي مريم فلم أقف عليه . وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود . وأما حديث جبير

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَنَسَاهَا
فَيَسْتَنْقِظُ أَوْ يَذْكُرُ وَهُوَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ ، عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا :

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُصَلِّيَهَا إِذَا اسْتَنْقِظَ أَوْ ذَكَرَ ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ
طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَرِاسِحَتِي ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَمَالِكٌ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ .

ابن مطعم فلم أقف عليه . وأما حديث أبي جيفة فأخرجه أبو يعلى والطبراني في الكبير
ورجاله ثقات . وأما حديث عمرو بن أمية فأخرجه أبو داود . وأما حديث ذى غابر
فأخرجه أيضاً أبو داود .

قوله (حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي قال
الحافظ إسناده أبو داود على شرط مسلم انتهى ، وأخرجه مسلم بنحوه في قصة نومهم
في صلاة الفجر .

قوله (فقال بعضهم يصلونها إذا استيقظ أو ذكر وإن كان عند طلوع الشمس أو عند
غروبها وهو قول أحمد وإسحاق والشافعي ومالك) واستدلوا بأحاديث الباب . قال
الشوكاني في النيل جمعوها محضاً لأحاديث الكراهة قال وهو تحمّل لأنها بمعنى أحاديث
الباب أعم منها بمعنى من أحاديث الكراهة من وجه وأخص من وجه وليس أحد
العمومين أولى بالتخصيص من الآخر انتهى (وقال بعضهم لا يصلى حتى تطلع الشمس
أو تغرب) وبه قالت الحنفية ، لما رواه البخاري عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع وإذا غاب حاجب الشمس
فأخروها حتى تغيب ، ولعموم أحاديث الكراهة ، وفيه أيضاً ما في استدلال القائلين
بالجواز فتفكر .

١٣١ - بابُ

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

١٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ ، وَأَبِي قَتَادَةَ .

قال أبو عيسى . حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ قَالَ : يُصَلِّيَهَا مَتَى ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقَ .

(باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة)

قوله (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها) زاد مسلم في رواية لا كفارة لها إلا ذلك . قال النووي معناه لا يجزئه إلا الصلاة مثلها ولا يلزمه مع ذلك شيء آخر .

قوله (وفي الباب عن سمرة وأبي قتادة) أما حديث سمرة فأخرجه أحمد عن بشر بن حرب عنه قال أحسبه مرفوعا : من نسي صلاة فليصلها حين يذكرها ، وبشر بن حرب ضعفه ابن المبارك وجماعة وثقه ابن عدى وقال لم أر له حديثا منكرا كذا في مجمع الزوائد ، وأما حديث أبي قتادة فتقدم تخريجُه في الباب المتقدم .

قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

قوله (ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل ينسى الصلاة يصلها متى ذكرها في وقت أو غير وقت) أى ذكرها في وقت الصلاة أو في غير وقتها (وهو قول أحمد وإسحاق) وهو قول الشافعي ومالك كما عرفت في الباب المتقدم ، واستدلوا بحديث

وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ : أَنَّهُ نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ .
وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا .
وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٣٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقْوَتُهُ الصَّلَوَاتِ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ

١٧٩ - حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ نَافِعِ بْنِ

الباب (ويروى عن أبي بكره أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس) لم أقف على من أخرج هذا الأثر ولا على من أخرج أثر على المتقدم (وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا) وهو قول أبي حنيفة ، واستدلوا بأحاديث النهى عن الصلاة في الأوقات المنهية عنها (وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي ابن أبي طالب) المراد بقوله أصحابنا أهل الحديث وقد تقدم تحقيقه في المقدمة قال العيني في شرح البخارى : احتج بعضهم بقوله إذا ذكرها على جواز قضاء الفوائت في الوقت المنهى عن الصلاة فيه ، قلت ليس بل لازم أن يصلى في أول حال الذكر غاية ما في الباب أن ذكره سبب لوجوب القضاء فإذا ذكرها في الوقت المنهى وأخرها إلى أن يخرج ذلك وصلى يكون عاملا بالحديثين أحدهما هذا والآخر حديث النهى في الوقت المنهى عنه انتهى .

قلت : الظاهر التبادر من قوله فيصلها حين يذكرها كما في رواية سمرة وكذا من قوله فليصلها إذا ذكرها قضاؤها في أول حال الذكر وأما قوله ليس بل لازم أن يصلى في أول حال الذكر إلخ ففيه أن الحديث لا يدل على أن لا يصلها إذا ذكرها في الوقت المنهى بل فيه الأمر بقضاء الصلاة حين ذكرها مطلقا في وقت أو غير وقت كما قال علي بن أبي طالب .

(باب ما جاء في الرجل تقوته الصلوات بأيتهن يبدأ)

قوله (عن أبي الزبير) اسمه محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاكم السكي صدوق

جَبْرِ بْنِ مُلَيْمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : « إِنَّ الْمَشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْحَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ
بِلَالًا فَأَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ
فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ . »

إلا أنه يدلّس من الرابعة كذا في التقريب
قوله (شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات) قال الحافظ في الفتح :
في قوله أربع صلوات تجوز لأن العشاء لم تكن فاتت انتهى . ويدل حديث جابر الآتي
على أنهم شغلوه عن صلاة العصر وحدها ، قال اليعمرى من الناس من رجح ما في الصحيحين
وصرح بذلك ابن العربي أن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهى العصر .
قال الحافظ في الفتح : ويؤيده حديث علي في مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة
العصر ، قال ومنهم من جمع بأن الحندق كانت وقته أيا ما فكان ذلك في أوقات مختلفة
في تلك الأيام ، قال وهذا أولى ، قال ويقر به أن روايتى أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما
تعرض لقصة عمر بل فيهما أن قضاءه للصلاة بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية
حديث الباب ففيها أن ذلك عقب غروب الشمس انتهى كلام الحافظ (فأمر بلالا فأذن
ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء) فيه
دليل على أن الفوائت تقضى مرتبة الأولى فالأولى ، قال الحافظ والأكثر على وجوب ترتيب
الفوائت مع الذكر مع النسيان . وقال الشافعى لا يجب الترتيب فيها . واختلفوا فيما إذا
تذكر فاتتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفاتتة وإن خرج وقت الحاضرة أو يبدأ
بالحاضرة أو يتخير ، فقال بالأول مالك وقال بالثاني الشافعى وأصحاب الرأى وأكثر
أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب وقال عياض محل الخلاف إذا لم تسكن الصلوات
الفوائت وأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا في حد القليل فقل
صلاة يوم وقيل أربع صلوات ، وقال ولا ينهض الاستدلال به يعنى بحديث جابر الآتي
لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المجردة
للوجوب إلا أن يستدل بعموم قوله : صلوا كما رأيتموني أصلى ، فيقوى وقد اعتبر الشافعية
في شيء غير هذه انتهى .

قال : وفي الباب عن أبي سعيد ، وجابر .

قلت : استدل صاحب الهداية على جوب ترتيب الفوائت بحديث الباب بضم قوله صلوا كما رأيتموني أصلى ، حيث قال : ولوفاته صلوات رتبه في القضاء كما وجبت في الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتباً ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلى انتهى . قال الحافظ ابن حجر في الدراية : في قول للصف يعني صاحب الهداية ثم قال صلوا إلى آخره ما يوهم أنه بقية من الحديث وليس كذلك بل هو حديث مستقل . فلو قال وقال صلوا لكان أولى انتهى كلام الحافظ . وكذلك قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية . واستدل الحنفية على فرضية الترتيب بين الوقتات والفوائت بعضها ببعض يقول ابن عمر : من نسي صلاة من صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فإذا سلم الإمام فليصل صلاته التي نسي ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى . أخرجه مالك في الموطأ ورواه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً ورفعته خطأ والصحيح أنه قول ابن عمر . قال الحافظ في الدراية : حديث من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الإمام رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعاً قال الدارقطني وهم أبو إبراهيم الترمذاني في رفعه والصحيح أنه من قول ابن عمر هكذا رواه مالك وغيره عن نافع . وقال البيهقي قد رواه يحيى بن أيوب عن سعيد بن عبد الرحمن شيخ أبي إبراهيم فيه فوقه انتهى . وهذا الموقف عند الدارقطني وحديث مالك في الموطأ وقال النسائي في الكنى رفعه غير محفوظ وقال أبو زرعة رفعه خطأ انتهى ما في الدراية . واستدل على وجوب الترتيب أيضاً بحديث لاصلاة لمن عليه صلاة قال العيني قال أبو بكر هو باطل . وتأوله جماعة على معنى لاناقله لمن عليه فريضة . وقال ابن الجوزي هذا نسعته على ألسنة الناس وما عرفت له أصلاً انتهى .

قوله (وفي الباب عن أبي سعيد وجابر) . أما حديث أبي سعيد فأخرجه أحمد والنسائي قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب يهوى من الليل الحديث وفيه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أمره فأقام العصر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك . وقال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف « فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً » وإسناده صحيح وأما حديث جابر فأخرجه

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسُّ ، إِلَّا أَنْ
أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ .

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَوَائِتِ : أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ
لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَضَاهَا . وَإِنْ لَمْ يُقِيمَ أَجْزَاءَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

١٨٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ مُبْدَارُ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي

أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنْ مُعَرَّرَ بَنُ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ ، وَجَعَلَ يَسُبُّ
كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ،

البخارى ومسلم وأخرجه الترمذى فى هذا الباب .

قوله (حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله)
فالحديث منقطع لكنه يعتد بحديث أبى سعيد المذكور وهذا الحديث أخرجه
أيضا النسائى .

قوله (وهو الذى اختاره بعض أهل العلم فى الفوائت أن يقيم الرجل لكل
صلاة إذا قضاها) وهو للذهب الراجع المختار يدل عليه حديث الباب وحديث
أبى سعيد المذكور .

قوله (قال يوم الخندق) وهو غزوة الأحزاب (وجعل يسب كفار قريش) لأنهم
كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها إما المختار كما وقع لعمر وإما مطلقا كما وقع لغيره
(ما كدت أصلى العصر حتى تغرب الشمس) وفى رواية للبخارى ما كدت أصلى العصر
حتى كانت الشمس تغرب ، قال اليعمرى لفظة كاد من أفعال المقاربة فإذا قلت كاد زيد
يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقم . قال والراجع أن لا تقترب بأن بخلاف عسى فإن
الراجع فيها أن تقترب ، قال وقد وقع فى مسلم فى هذا الحديث حتى كادت الشمس أن
تغرب قال وإذا تقرر أن معنى كاد المقاربة فقول عمر ما كدت أصلى العصر حتى كادت
الشمس تغرب معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس لأن نفي الصلاة يقتضى
إثباتها وإثبات الغروب يقتضى نفيه فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت
الغروب انتهى .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا . قَالَ : فَزَلْنَا
بُطْحَانَ ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَضَّأْنَا ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ

وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا الظُّهْرُ

قلت : الأمر كما قال اليعمرى لأن كاد إذا أثبتت نعت وإذا نعت أثبتت كما قل
فيها المعرى ملغزا .

وإذا نعت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام وجود

فإن قيل الظاهر أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بأن أدرك
صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم .
فالجواب : أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالشركين إلى قرب غروب الشمس وكان
عمر حينئذ متوضئا فبادر فأوقع الصلاة ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك
في الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع تنهياً للصلاة ولهذا قام عند الإخبار
هو وأصحابه إلى الوضوء قاله الحافظ (والله ن صليتها) لفظه إن نافية وفي
رواية البخارى والله ما صليتها (قال فزنا بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه وادبلد ينة
(فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب)
استدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت
حاضرة ولم يذكر الراوى الأذان لها وقد عرف من عادته صلى الله عليه وسلم الأذان
للعاصرة فدل على أن الراوى ترك ذكر ذلك لا أنه لم يقع في نفس الأمر كيف وقد وقع
في حديث ابن مسعود المذكور في الباب فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام
فصلى العصر الحديث .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

١٨١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو النَّضْرِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُعَرِّفٍ عَنْ زُبَيْدٍ عَنْ مُرَّةَ التَّمَدَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ
الْعَصْرِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٨٢ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ
عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « صَلَاةُ الْوُسْطَى
صَلَاةُ الْعَصْرِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ
وَحَفْصَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عَتَبَةَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : قَالَ مُحَمَّدٌ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ
سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ .

(باب ماجاء في الصلاة الوسطى أنها العصر)

قوله (عن سعيد) هو ابن المسيب (عن الحسن) هو ابن أبي الحسن البصري
(عن سمرة) بفتح السين وضم الميم (بن جندب) بضم الجيم والدادل وفتح صحاى مشهور
له أحاديث مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين .

قوله (أنه قال في صلاة الوسطى صلاة العصر) لأنها وسطى بين صلاتى النهار وصلاة
الليل والحديث رواه أحمد أيضاً وفي رواية له أن النبي صلى الله عليه قال حافظوا على
الصلاة الوسطى وسماها لنا أنها صلاة العصر .

قوله (هذا حديث صحيح) أى حديث ابن مسعود صحيح وأخرجه مسلم
قوله (وفي الباب عن علي وعائشة وحفصة وأبي هريرة) أما حديث علي فأخرجه
الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة قبورهم ويوتهم ناراً كما
شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس . واسلم وأحمد وأبي داود شغلونا عن

وقال أبو عيسى : حَدِيثُ سُمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ .
 وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .
 وَقَالَ زَيْدُ بْنُ نُبَاتٍ وَعَائِشَةُ : صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ .

الصلاة الوسطى صلاة العصر . وأما حديث عائشة فأخرجه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه . وأما حديث حفصة فأخرجه مالك فى الموطأ قال عمرو بن رافع إنه كان يكتب لها مصحفا فقالت له إذا انتهيت إلى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فأذنى فأذنتها فقالت اكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البيهقى كذا فى شرح سراج أحمد .

قوله (حديث سمره فى صلاة الوسطى حديث حسن) كذا حسنه ههنا وصححه فى التفسير . وقد اختلف فى صحة سماع الحسن من سمره فقال شعبة لم يسمع منه شيئا وقيل سمع منه حديث العقبة وقال البخارى قال على بن المدينى سماع الحسن من سمره صحيح ومن أثبت مقدم على من نفى كذا فى النيل وبأنى بسط الكلام فيه .

قوله (وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال النووى فى مجموعه : الذى يقتضى الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار ، وقال الماوردى نص الشافعى أنها الصبح وصحت الأحاديث أنها العصر فكان هذا هو مذهبه لقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى على عرض الحائط . وقال الطيبي هذا هو مذهب كثير من الصحابة والتابعين وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وداود وقيل الصبح وعليه بعض الصحابة والتابعين وهو مشهور مذهب مالك والشافعى وقيل الظهر وقيل المغرب وقيل العشاء . وقيل أخفاها الله تعالى فى الصلوات كليله القدر وساعة الإجابة فى الجمعة انتهى كذا فى المراقبة . وفى الباب أقوال أخر ذكرها الشوكانى فى النيل وقال المذهب الذى يتعين المصير إليه ولا يرتاب فى صحته هو أن الصلاة الوسطى هى العصر انتهى . قلت لاشك أن هذا هو الصواب يدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

قوله (وقال زيد بن ثابت وعائشة الصلاة الوسطى صلاة الظهر) روى أحمد وأبو داود عن زيد بن ثابت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالمهاجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد على أصحابه منها فزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى

وَقَالَ أَبُو عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ : صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ .

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : سَلِ الْحَسَنَ : يَمْنَعُ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ ؟ فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ سَمِعْتُهُ مِنْ سُرَّةَ بْنِ جُنْدَبٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ يَهَذَا الْحَدِيثِ .

وقال إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين انتهى . واستدل بهذا الحديث من قال إن الصلاة الوسطى هي الظهر . قال الشوكاني : وأنت خير بأن مجرد كون صلاة الظهر كانت شديدة على الصحابة لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها ، غاية ما في ذلك أن المناسب أن تكون الوسطى هي الظهر ، ومثل هذا لا يعارض به المنصوص الصحيحة الصريحة في أن الصلاة الوسطى هي العصر الثابتة في الصحيحين وغيرها من طرق متعددة انتهى (وقال ابن عباس وابن عمر الصلاة الوسطى صلاة الصبح) وهو مذهب الشافعي صرح به في كتبه . قال وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر انتهى . واستدل الماوردي من أصحابه إن مذهبه إنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال من قال إن الصلاة الوسطى هي الصبح بما رواه النسائي عن ابن عباس قال أدلج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها فلم يصل حتى ارتفعت الشمس وهي صلاة الوسطى . قال الشوكاني ويمكن الجواب عن ذلك من وجهين : الأول أن ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من المدرج وليس من قول ابن عباس ، ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر . وهذا صريح لا يتطرق إليه من الإحتمال ما يتطرق إلى الأول فلا يعارضه . الوجه الثاني أنه روى عنه أحمد في مسنده قال : قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أخرج العصر عن وقتها فلما رأى ذلك قال اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى املاؤ بيوتهم نارا أو قبورهم نارا . وقد تقرر أن الاعتبار عند مخالفة الراوي بروايته بما روى لا بما رأى انتهى .

قال : مُحَمَّدٌ : قَالَ عَلِيٌّ : وَتَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمَرَةٍ صَحِيحٌ . وَاحْتِجُّ
بِهَذَا الْحَدِيثِ .

قوله (قال محمد علي وتماع الحسن من سمرة صحيح واحتج بهذا الحديث) في سماع
الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب .

أحدها أنه سمع منه مطلقاً وهو قول ابن المديني ذكره البخاري عنه والظاهر من
الترمذي أنه يختار هذا القول فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة
واختار الحاكم هذا القول فقال في كتابه المستدرک بعد أن أخرج حديث الحسن عن سمرة :
أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتان سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءته .
ولا يترحم أن الحسن لم يسمع من سمرة فإنه مع منه انتهى . وأخرج في كتابه عدة :
أحاديث من رواية الحسن عن سمرة وقال في بعضها على شرط البخاري وقال في كتابه
اليوم بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الشاة بالعلم . وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة انتهى .

القول الثاني : أنه لم يسمع منه شيئاً واختاره ابن حبان في صحيحه فقال بعد أن روى
حديث الحسن عن سمرة في السكتين والحسن لم يسمع من سمرة شيئاً انتهى . وقال صاحب
التنقيح قال ابن معين : الحسن لم يلق سمرة ، وقال شعبة : الحسن لم يسمع من سمرة قال
البردنجي : أحاديث الحسن عن سمرة كتاب ولا يثبت عنه حديث قال فيه سمعت سمرة
انتهى كلامه .

القول الثالث : أنه سمع منه حديث العقيقة فقط قاله النسائي . وإليه مال الدارقطني
في سننه فقال في حديث السكتين : والحسن اختلف في سماعه من سمرة ولم يسمع
منه إلا حديث العقيقة فيها قاله قريش بن أنس انتهى . واختاره عبد الحق في أحكامه .
فقال عند ذكره هذا الحديث : والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة واختاره
البراز في مسنده فقال في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة والحسن
سمع من سمرة حديث العقيقة ثم رغب عن السماع عنه ولما رجع إلى ولده أخرجوا له
صحيفة سمعوها من أبيهم فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع لأنه لم يسمعها منه انتهى .
روى البخاري في تاريخه عن عبد الله بن أبي الأسود عن قريش بن أنس عن حبيب
ابن الشهيد قال : قال محمد بن سيرين : سئل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة فأسأله فقال له

١٣٤ - باب

مَاجَاءُ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

١٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :

سمعت من سمرة ، وعن البخاري رواه الترمذي في جامعه بسنده ومثته ورواه النسائي عن هارون بن عبد الله عن قريش وقال عبد الغني تفرد به قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد ، وقد رده آخرون وقالوا لا يصح له سماع منه انتهى كذا في نصب الراية في تخريج الهداية للزيلعي ، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : وأما رواية الحسن عن سمرة ابن جندب ففي صحيح البخاري سلمهنا لحديث العقيقة وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المديني أن كلها سماع ، وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان وآخرون هي كتاب ، وذلك لا يقتضي الانقطاع ، وفي مسند أحمد حدثنا هشيم عن حميد الطويل وقال جاء رجل إلى الحسن فقال إن عبداً له أبق وإنه نذر إن يقدر عليه أن يقطع يده . فقال الحسن حدثنا سمرة قال لما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة . وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة ، وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصلاة : دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة . قال الحافظ ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد انتهى . وقال الشوكاني في النيل : تحت حديث الحسن عن سمرة المذكور في هذا الباب ما لفظه : وحديث سمرة حسنه الترمذي في كتاب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه ، فقال شعبة لم يسمع منه شيئاً وقيل سمع منه حديث العقيقة وقال البخاري قال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح ، ومن أثبت مقدم علي من نفي انتهى .

(باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر)

قوله (وهو ابن زاذان) بزاي وذال معجمة الواسطي أبو المغيرة الثقفي ثقة ثبت عابد (أنا أبو العالية) اسمه رفيع بالتصغير ابن مهران الرياحي ثقة كثير الإرسال من كبار التابعين .

سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْهُمْ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَثَمْرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، وَمُعَاذِ بْنِ عَفْرَاءَ ، وَالضَّنَابِجِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَكَعْبَ بْنَ مُرَّةَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَعَمْرُو بْنَ عَبْسَةَ ، وَيَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ ، وَمُعَاوِيَةَ .

قوله (نهى عن الصلاة بعد الفجر) أى بعد صلاة الفجر (حتى تطلع الشمس) .
وفي حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، قال الحافظ في الفتح : ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص أى حتى تطلع مرتفعة (وعن الصلاة بعد العصر) أى بعد صلاة العصر .

قوله (وفي الباب عن علي و ابن مسعود وأبي سعيد وعقبة بن عامر وأبي هريرة وابن عمر و ثمره بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والضنابجي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة وكعب بن مرة وأبي أمامة وعمرو بن عبسة ويعلى بن أمية ومعاوية) أما حديث علي فأخرجه أبو داود عن عاصم بن ضمرة عنه بلفظ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في إثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر ، والحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذرى في تلخيصه وقد تقدم الكلام على عاصم بن ضمرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الطحاوى بلفظ كنا نهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه البخاري ومسلم . وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه الجماعة إلا البخاري بلفظ ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيهن أو نقر فيهن موتانا الحديث . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري ومسلم . وأما حديث ابن عمر فأخرجه

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ -
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ
بَعْدَهُمْ : أَنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ،
وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ . وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْفَوَائِتُ فَلَا بَأْسَ
أَنْ تُقْفَى بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ .

البخارى ومسلم . وأما حديث سمرة بن جندب وحديث سلمة بن الأكوع فلم أقف عليهما .
وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه الطبرانى . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه
الطبرانى فى الأوسط . وأما حديث معاذ بن عفراء فذكر حديثه ابن سيد الناس فى شرح
الترمذى بنحو حديث أبى سعيد التقيق عليه ، وأما حديث الصنابحي وهو بضم الصاد
للمهمل فأخرجه مالك وأحمد والنسائى . وأما حديث عائشة فأخرجه أبو داود بلفظ
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن
الواصل . وأما حديث كعب بن مرة فأخرجه الطبرانى . وأما حديث أبى أمامة فلم أقف
عليه . وأما حديث عمرو بن عبسة فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود . وأما حديث يعلى
ابن أمية فلم أقف عليه . وأما حديث معاوية فأخرجه البخارى . قال الحافظ فى التلخيص
وفى الباب أيضاً عن سعد بن أبى وقاص وأبى ذر وأبى قتادة وحفصة وأبى الدرداء
وصفوان بن معطل وغيرهم .

قوله (حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .
قوله (وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم أنهم
كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح إلخ) قال القاضى : اختلفوا فى جواز الصلاة فى الأوقات
الثلاثة وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع وبعد صلاة العصر إلى الغروب فذهب داود إلى
جواز الصلاة فيها مطلقاً . وقد روى عن جمع من الصحابة فلم يعلم لم يسمعوا نيه
عليه السلام أو حاولوا على التنزيه دون التحريم . وخالفهم الأكثرون فقال الشافعى
لا يجوز فيها فعل صلاة لا سبب لها . أما الذى له سبب كالتذكرة وقضاء الفائتة فخاف
لحديث كريب عن أم سلمة واستثنى أيضاً مكة واستواء الجمعة لحديث جابر بن مطعم
وأبى هريرة . وقال أبو حنيفة يحرم فعل كل صلاة فى الأوقات الثلاثة سوى عصر يومه
عد الاصرار ويحرم التذكرة والثالثة بعد الصلاتين دون المكتوبة الفاتمة وسجدة

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الدِّينِيِّ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : قَالَ شُعْبَةُ : لَمْ يَسْمَعْ
 حَدَّثَنَا مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : حَدِيثُ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ
 الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى »
 وَحَدِيثُ عَلِيٍّ : الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ .

التلاوة وصلاة الجنازة . وقال مالك يحرم فيها النوافل دون الفرائض وواقفه غير أنه
 جوز فيها ركعتي الطواف كذا في المرقاة . وقال النووي أجمعت الأئمة على كراهة صلاة
 لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها . واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها . واختلفوا
 في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر وصلاة العيد
 والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفائتة فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله
 بلا كراهة . وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي واحتج
 الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر وهو صريح في قضاء السنة
 الفائتة فالخاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ويلتحق ماله سبب انتهى . قال الحافظ بعد
 نقل كلام النووي هذا : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب فقد حكى غيره عن طائفة
 من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهي منسوخ وبه قال داود وغيره من أهل
 الظاهر وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات وقد
 صح عن أبي بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات انتهى .

قوله (قال شعبة لم يسمع قتادة من أبي العلية إلا ثلاثة أشياء إلخ) المقصود من ذكر
 هذا أن حديث الباب من طريق قتادة عن أبي العلية موصول (وحديث ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى) بفتح
 الميم والفوقية المشددة وقوله أنا عبارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ذلك
 صلى الله عليه وسلم تواضعاً إن كان قاله بعد أن علم أنه سيد البشر . وقيل عبارة عن كل
 قائل يقول ذلك أى لا يفضل أحد نفسه على يونس عليه السلام قيل وخص يونس بالذكر
 لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له فيبالغ في ذكر فضله لسد هذه
 الذريعة . والحديث أخرجه البخارى وغيره .

١٣٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ لَمْ يَعُدَّ لَهُمَا » .
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَأَبِي مُوسَى .

(باب ما جاء في الصلاة بعد العصر)

قوله (ناجرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ثم الرازي ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهيم من حفظه (عن عطاء بن السائب) الثقي الكوفي صدوق اختلط في آخر عمره قال ابن مهدي يَحْتَمُ كل ليلة .

قوله (إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال إلخ) وفي صحيح البخاري من حديث أم سلمة صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ركعتين وقال شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر (ثم لم يعدلها) من عاد يعود . وهذا معارض بروايات عائشة رضي الله عنها : منها قولها ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجدين بعد العصر عندى قط . ومنها قولها ما تركهما حتى لقي الله . ومنها قولها وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين أخرج هذه الروايات البخاري وغيره . فوجه الجمع أنه يحمل النبي على عدم علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك ، والثابت مقدم على النافي وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيته بعد العصر ركعتين مرة واحدة الحديث . وفي رواية له عنها لم أره يصلهما قبل ولا بعد فيجمع بين الحديثين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلهما إلا في بيته فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في رواية للبخاري وكان لا يصلهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته .

(وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وميمونة وأبي موسى) أما حديث عائشة وحديث أم سلمة فمخرجهما آتفاً . وأما حديث ميمونة فأخرجه أحمد قال في النيل في إسناده

قَالَ أَبُو عِيَسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ .
وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ صَلَّى
بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ » .

وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَى عَنْهُ : « أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَصَحُّ حَيْثُ قَالَ « لَمْ يَعُدْ لِهَمَا » .

وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ :

حفظه السدوسي وهو ضعيف . وقد أخرجه أيضاً الطبراني . وأما حديث أبي موسى
فأخرجه أحمد في مسنده ص ٤١٦ ج ٤ بلفظ أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
ركعتين بعد العصر .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن) وأخرجه ابن حبان قال الحافظ في الفتح :
هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلاطه وإن صح فهو شاهد لحديث
أم سلمة انتهى . قلت أراد بحديث أم سلمة حديثها الذي أخرجه الطحاوي بزيادة فقلت
يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا قال لا ويأني عن قريب .

قوله (وقد روى عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس) رواه أحمد في مسنده
عن قبيصة بن ذؤيب يقول إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى عندها ركعتين بعد العصر فكانوا يصلونها . قال قبيصة فقال زيد بن ثابت
يغفر الله لعائشة نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة إنما كان ذلك لأن
أناساً من الأعراب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعدهوا يسألونه ويفتبههم حتى صلى
الظهر ولم يصل ركعتين ثم قعد يفتههم حتى صلى العصر فانصرف إلى بيته فذكر أنه
لم يصل بعد الظهر شيئاً فصلاهما بعد العصر يغفر الله لعائشة نحن أعلم برسول الله صلى الله
عليه وسلم من عائشة . نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر .

قوله (وقد روى في هذا الباب روايات) أي مختلفة بعضها يدل على جواز الصلاة

رَوَى عَنْهَا : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

وَرَوَى عَنْهَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ « عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : عَلَى كِرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، إِلَّا مَا أَسْتَنْثِي مِنْ ذَلِكَ ، مِثْلُ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الصُّبْحِ

بعد العصر وبعضها يدل على عدم الجواز (روى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين) أخرجه البخاري وغيره فهذا يدل على الجواز (وروى عنها عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس) هذا يدل على عدم الجواز . وقد قيل لرفع الاختلاف إن رواية عائشة الأولى محمولة على الصلاة التي لها سبب وروايتها الثانية على الصلاة التي لا سبب لها . قلت : يؤيده ما في رواية أم سلمة عند الشيخين يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما قال يا ابنة أبي أمية سألت عن هاتين الركعتين بعد العصر وإنه أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، وقيل إن صلاته صلى الله عليه وسلم بعد العصر من خصوصياته صلى الله عليه وسلم . قلت : يؤيده ما رواه الطحاوي من حديث أم سلمة وزاد فقلت يا رسول الله أففضيهما إذا فاتتا قال لا ، لكن هذه الرواية ضعيفة لا تقوم بها حجة كما صرح به الحافظ في الفتح ، وقال فيه ليس في رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة في النهي لأن رواية الإثبات لها سبب ، فألحق بها ماله سبب وبقي ما عدا ذلك على عموميه . والنهي فيه محمول على مالا سبب له . وأما من يرى عموم النهي ولا يخصه بماله سبب فيحمل الفعل على الخصوصية ولا يخفى رجحان الأول انتهى كلام الحافظ .

قوله (والذي اجتمع عليه أكثر أهل العلم على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطَّوَافِ ، فَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُخْصَةً فِي ذَلِكَ .

وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ .

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمُ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ أَيْضاً بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ .

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

وبعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا ما استثنى من ذلك إلى قوله فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك (أشار إلى حديث جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار . قال الحافظ في بلوغ المرام رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان (وقد قال به) أى بما ذكر من كراهة الصلاة بعد العصر وبعد الصبح إلا ما استثنى (قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق) احتجوا بأحاديث النهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح وبما روى في الرخصة في ذلك قالوا بهما (وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح وبه يقول سفیان الثورى ومالك بن أنس وبعض أهل الكوفة) وبه يقول أبو حنيفة واحتجوا بعموم النهى . قال الشوكانى فى النيل : قد اختلف أهل العلم فى الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجمهور إلى أنها مكروهة وادعى الثوروى الاتفاق على ذلك . وتعبه الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهى منسوخة . قال : وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم . وقد اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعى

١٣٦ - بابُ

مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

١٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسٍ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ

إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ مَا لَهُ سَبَبٌ ، وَاسْتَدَلَّ بِصَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ : وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَطْلُقِ الْكَرَاهَةَ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ . وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيُنْهِي عَنْهَا وَيُرَاصِلُ وَيُنْهِي عَنِ الْوَصَالِ وَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَا ؟ فَقَالَ : لَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهِيَ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهَا الطَّحَاوِيُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُدَاوِمَةَ عَلَى ذَلِكَ لَا أَصْلَ الْقَضَاءِ أَتَى . وَفِي سَنَدِ حَدِيثِ عَائِشَةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَهُوَ مَدْلُوسٌ وَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بِالْعَنَةِ قَالَ وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى كَرَاهَةِ التَّطَوُّعَاتِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ مُطْلَقًا . وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِالْإِبَاحَةِ مُطْلَقًا بِأَدْلَةٍ ثُمَّ ذَكَرَ تِلْكَ الْأَدْلَةَ وَتَكَلَّمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا خَالِيًا عَنِ الْكَلَامِ ثُمَّ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْقَاضِيَةَ بِكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ عَامَةً فَمَا كَانَ أَحْصَى مِنْهَا مُطْلَقًا كَحَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِ عَلَى وَقَضَاءِ سَنَةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَسَنَةِ الْفَجْرِ بَعْدَهُ فَلَا شَكَّ أَنَّهَا مُخَصَّصَةٌ لِهَذَا الْعُمُومِ ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَابِ عُمُومٌ وَخُصُومٌ مِنْ وَجْهِ كَأَحَادِيثِ تَحْيَةِ الْمَسْجِدِ وَأَحَادِيثِ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَلَى ثَلَاثٍ لَا تُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ إِذَا أَتَتْ وَالْجَنَازَةَ إِذَا حَضَرْتَ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَلَاةَ الْكَسُوفِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَالرَّكَعَتَيْنِ عَقِبَ الظُّهْرِ وَصَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ مِنْ وَجْهِ وَأَخْصَى مِنْهَا مِنْ وَجْهِ وَلَيْسَ أَحَدُ الْعُمُومِينَ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ بِمَعْلِهِ خَاصًا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّحَكُّمِ وَالْوَقْفِ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ حَقِيقَةً التَّرْجِيحُ بِأَمْرِ خَارِجٍ أَتَى كَلَامَ الشُّوْكَانِيِّ بِتَلْخِصٍ وَاخْتِصَارٍ .

(باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب)

قوله : (عن كهمس بن الحسين) كذا في النسخ الحاضرة بالتصغير وفي التقریب

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ :
فَلَمْ يَرَوْا بَعْضُهُمُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

والخلاصة كهمس بن الحسن بالتكبير ، وثقه أحمد وابن معين (عن عبد الله بن بريدة)
ابن الحبيب الأسلمي المروزي قاضيا نقة (عن عبد الله بن مغفل) بحجابه بايع تحت
الشجرة ونزل البصرة مات سنة ٥٧ سبع وخمسين وقيل بعد ذلك .

قوله (بين كل أذانين) أى أذان وإقامة وهذا من باب التغليب كالتعمرين للشمس
والقمر . ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها إعلام بحضور فعل الصلاة كما
أن الأذان إعلام بدخول الوقت (صلاة) أى وقت صلاة أو المراد صلاة نافلة قاله
الحافظ . قلت لا حاجة إلى تقدير الوقت (لمن شاء) أى كون الصلاة بين الأذانين لمن
شاء . وفي الصحيحين عن عبد الله بن مغفل قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : صلوا
قبل صلاة المغرب ركعتين . قال فى الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة كذا
فى المشكاة . والحديث دليل على جواز الركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاته وهو الحق .
والقول بأنه منسوخ مما لا التفات إليه فإنه لا دليل عليه .

قوله (وفى الباب عن عبد الله بن الزبير) أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن سليم بن
عامر عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صلاة
مفروضة إلا وبين يديها ركعتان ، كذا فى نصب الرأية ورواه محمد بن نصر أيضاً فى قيام
الليل ص ٢٦ ، وفى الباب أيضاً عن أنس بن مالك وعقبة بن عامر وسيجيء تخريجهما .
قوله (حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .
قوله (فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب) وهو قول مالك والشافعى على ما قال الحافظ
فى الفتح وهو قول أبى حنيفة . وعن مالك قول آخر باستحبابهما وعند الشافعية وجه
رجحه النووي ومن تبعه وقال فى شرح مسلم قول من قال إن فعلهما يؤدى إلى تأخير

المغرب عن أول وقتها خيال فاسد منابذ للسنة ومع ذلك فزمنها يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها انتهى . قال الحافظ : ومجموع الأدلة يرشد إلى تخفيفهما كما في ركعتي الفجر انتهى . واحتج من لم ير الصلاة قبل المغرب بأحاديث ذكرها الحافظ الزيلعي قال لأصحابنا في تركها أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود عن طاوس قال : سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال : ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر . قال الزيلعي سكت عنه أبو داود ثم المنذرى في مختصره فهو صحيح عندهما . قال النووي في الخلاصة إسناده حسن قال : وأجاب العلماء عنه بأنه نفي فتقدم رواية الثبت ولكونها أصح وأكثر رواية ولما معهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر انتهى .

قلت : جوابهم هذا حسن صحيح وذكر الزيلعي هذا الجواب وأقره ولم يكلم عليه بشيء .

قال الزيلعي : حديث آخر أخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن حيان ابن عبيد الله العدوي ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عند كل أذانين ركعتين ما خلا المغرب ، انتهى ورواه الزرار في مسنده وقال لا نعلم رواه عن ابن بريدة إلا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس انتهى كلامه ، وقال البيهقي في المعرفة أخطأ فيه حيان بن عبيد الله في الإسناد والمثلن جميعاً ، أما السند فأخرجه في الصحيح عن سعيد الجريري وكهس عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بين كل أذانين صلاة قال في الثالثة لمن شاء . وأما المثلن فكيف يكون صحيحاً وفي رواية ابن المبارك عن كهس في هذا الحديث قال وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين وفي رواية حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل المغرب ركعتين وقال في الثالثة لمن شاء خشية أن يتخذها الناس سنة رواه البخاري في صحيحه انتهى . وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ونقل عن الفلاس أنه قال كان حيان هذا كذاباً انتهى كلام الزيلعي . وقال الحافظ في الفتح . وأما رواية حيان فثابتة لأنه وإن كان صدوقاً عند الزرار وغيره لكنه خالف الحافظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في إسناد

الحديث ومثله وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظاً لم يخالف بريدة راويه انتهى .

قلت : قال الزيلعي : حديث آخر رواه الطبراني في كتاب مسند الشاميين عن جابر قال : سألتنا نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلن لا غير أن أم سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسلته ما هذه الصلاة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن انتهى .

قلت : على تقدير صحة هذا الحديث فجوابه هو ما ذكره الزيلعي نقلاً عن النووي من أنه نفي فتقدم رواية المثلث إلخ .

قال الزيلعي : حديث آخر معضل رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة ثنا حماد بن أبي سليمان أنه سأل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب فنهاه عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها انتهى .

قلت : هذا الحديث لا يصلح للاستدلال فإنه معضل . فهذه الأحاديث هي التي احتج بها من منع الصلاة قبل المغرب وقد عرفت أنه لا يصح الاحتجاج بواحد منها .

وادعى بعضهم بنسخ الصلاة قبل المغرب فقال إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس فبين لهم بذلك وقت الجواز ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها .

قلت : هذا ادعاء محض لا دليل عليه فلا التفات إليه ، وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما .

فإن قلت : قال العيني في عمدة القاري : ادعى ابن شاهين أن هذا الحديث منسوخ بحديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عند كل أذانين ركعتين ما خلا للمغرب ، وبزيده وضوحاً ما رواه أبو داود في سننه عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين بعد المغرب فقال ما رأيته أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر انتهى كلام العيني .

وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُمْ
كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ ، بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ .

قلت : قد عرفت آنفاً أن حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه هذا شاذ والاستثناء فيه
غير محفوظ ، قد أخطأ حيان بن عبيد الله الراوى عن عبد الله بن بريدة في الإسناد والمتن .
وأما قول ابن عمر ما رأيت أحداً إلخ ، فقد عرفت في كلام الزيلعي بأنه نفي فتقدم رواية
المثبت ولسكنها أصح وأكثر رواة ، ولما معهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر .

فالعجب من العيني أنه ذكر ادعاء ابن شاهين النسخ بحديث عبد الله بن بريدة عن
أبيه ولم يرد عليه بل أقره بل قال ويزيده وضوحاً إلخ (وقد روى عن غير واحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان
والإقامة) أى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبخضرتة وبعد وفاته . وكذلك روى
عن غير واحد من التابعين وتبعهم أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان
والإقامة ، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك قال كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك
يصلون الركعتين قبل المغرب . زاد مسلم حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب
أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلهما . وفي رواية النسائي قام كبار أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي عن أبي الخير
رأيت أبا تميم الجيشاني يركع الركعتين حين يسمع أذان المغرب فأثبت عقبة بن عامر
الجهني فقلت له ألا أعجبك من أبي تميم الجيشاني عبد الله بن مالك يركع ركعتين قبل
المغرب وأنا أريد أن أغصه فقال عقبة إنما كنا تفعله على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فما يمنعك الآن قال الشغل .

وعن زر : قدمت المدينة فلزمت عبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب فكانا
يصليان ركعتين قبل صلاة المغرب لا يدعان ذلك .

وعن رغبان مولى حبيب بن مسلمة قال : لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهبون إليهما كما يهبون إلى المكتوبة يعنى الركعتين قبل المغرب .

وعن خالد بن معدان أنه كان يركع ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب
لم يدعهما حتى لقي الله وكان يقول إن أبا الدرداء كان يركعهما يقول لا أدعهما وإن ضربت
بالسياط .

وقال عبد الله بن عمرو الثقفي رأيت جابر بن عبد الله يصلي ركعتين قبل المغرب .
وعن يحيى بن سعيد أنه صحب أنس بن مالك إلى الشام فلم يكن يترك ركعتين عند
كل أذان .

وسئل قتادة عن الركعتين قبل المغرب فقال كان أبو برزة يصليهما . وكان عبد الله
ابن برزة ويحيى بن عقيل يصليان قبل المغرب ركعتين . وعن الحكم رأيت عبد الرحمن
ابن أبي ليلى يصلي قبل المغرب ركعتين . وسئل الحسن عنهما فقال حسنتين والله جميلتين
لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب حق على كل مؤمن إذا أذن أن يركع ركعتين .
وكان الأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير يركعهما . وأوصى أنس بن مالك ولده أن
لا يدعوهما . وعن مكحول على المؤذن أن يركع ركعتين على إثر التأذين . وعن الحكم
ابن الصلت رأيت عراك بن مالك إذا أذن المؤذن بالمغرب قام فصلّى سجدتين قبل الصلاة .
وعن عبيد الله بن عبد الله بن عمر إن كان المؤذن ليؤذن بالمغرب ثم تفرغ المجالس من
الرجال يصلونها انتهى ما في كتاب قيام الليل بقدر الحاجة . وفيه آثار أخرى من شاء
الوقوف عليها فليرجع إليه .

ثم ذكر محمد بن نصر فيه : من لم يركع الركعتين قبل صلاة المغرب فقال : عن النخعي
قال كان بالسكوفة من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وعبد الله بن
مسعود وحذيفة بن اليمان وأبو مسعود وحذيفة بن اليمان وأبو مسعود الأنصاري وعمار
ابن ياسر والبراء بن عازب فأخبرني من رمقهم كلمهم فما رأى أحداً منهم يصليهما قبل
المغرب ، وفي رواية أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا لا يصلون الركعتين قبل المغرب
وقيل لإبراهيم أن ابن أبي هذيل كان يصلي قبل المغرب قال إن ذلك لا يعلم انتهى .

وقال : ليس في حكاية هذا الذي روى عنه إبراهيم أنه رمقهم فلم يرمهم يصلونها
دليل على كراهتهم لها إنما تركوها لأن تركهما كان مباحا ، وقد يجوز أن يكون أولئك
الذين حكى عنهم من حكى أنه رمقهم فلم يرمهم يصلونها قد صلوهما في غير الوقت الذي
رمقهم انتهى كلام محمد بن نصر .

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : إِنْ صَلَّاهُمَا فَحَسَنٌ . وَهَذَا عِنْدَهُمَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ

قلت : على أنه قد ثبت أن إبراهيم النخعي لم يلق أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ولم يسمع منها شيئاً ، ففي أثره الأول مجهول ، وفي أثره الثاني انقطاع ، إذا عرفت هذا كله ظهر لك بطلان قول القاضي أبي بكر بن العربي اختلف فيها الصعابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، وكذلك ظهر بطلان قول من قال بنسخ الركعتين قبل المغرب بأثر النخعي المذكور ، قال الحافظ في الفتح : والمقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة (وقال أحمد وإسحاق إن صلاهما حسن وهذا عندهما على الاستحباب) قال الحافظ في الفتح . إلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث ، وقال محمد بن نصر في كتاب قيام الليل ، وقال أحمد بن حنبل في الركعتين قبل المغرب أحاديث جيدة أو قال صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال إلا أنه قال لمن شاء فمن شاء صلى ، قيل له قبل الأذان أم بين الأذان والإقامة فقال بين الأذان والإقامة ، ثم قال وإن صلى إذا غربت الشمس وحلت الصلاة أى فهو جائز ، قال هذا شئ ينكره الناس وتبسم كالمتعجب ممن ينكر ذلك ، وسئل عنهما فقال أنا لا أفضله وإن فعله رجل لم يكن به بأس انتهى ما في قيام الليل . وقال الحافظ في الفتح وذكر الأثر من أحمد أنه قال ما فعلتهما إلا مرة واحدة ، حتى ، سمعت الحديث انتهى .

واحتج من قال باستحبابهما بأحاديث صحيحة صريحة .

منها : حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الباب وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان كما عرفت ، ومنها حديث عبد الله بن الزبير الذي أشار إليه الترمذى ، ومنها حديث أنس ابن مالك وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان وتقدم لفظه .

ومنها : حديث عقبة بن عامر وتقدم لفظه نقلاً عن قيام الليل وهو حديث صحيح أخرجه البخارى .

ومنها : حديث عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين أخرجه ابن حبان في صحيحه وأخرجه محمد بن نصر في القيام الليل بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين

١٣٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ

١٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَمِيعٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » .

ثم قال عند الثالثة لمن شاء خاف أن يحسبها الناس سنة ، قال العلامة ابن أحمد المقرئ في مختصر قيام الليل هذا إسناداه صحيح على شرط مسلم ، وقد صح في ابن حبان حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل المغرب فهذه الأحاديث هي التي احتج بها من قال باستحباب الركعتين قبل المغرب وهو الحق .

(باب من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس)

قوله (وعن بسر بن سعيد) المدني العابد مولى ابن الحضرمي ثقة جليل من الثانية مات سنة مائة بالمدينة في خلافة عمر بن عبد العزيز (وعن الأعرج) هو عبد الرحمن ابن هرمز الهاشمي مولاهم أبو داود المدني ثقة ثبت عالم من الثالثة (يحدثونه) أي يحدثون زيد بن أسلم .

قوله (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) أي من أدرك من صلاة الصبح ركعة بركوعها وسجودها قبل طلوع الشمس فقد أدرك صلاة الصبح ، والإدراك الوصول إلى الشيء فظاهر أنه يكتبني بذلك وليس بذلك مراداً بالإجماع قيل يحمل على أنه أدرك الوقت فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة ؛ وللنسائي من وجه آخر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

كلها إلا أن يقضى ما فاتته ، وللبهيقي من وجه آخر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فيصل إليها أخرى .

ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة .

قوله (وفي الباب عن عائشة) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها . رواه أحمد وأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه قال صاحب المنتقى والسجدة هنا الركعة .

قوله (حديث أبي هريرة حديث صحيح) أخرجه الأئمة الستة .

قوله (وبه يقول أصحابنا والشافعي وأحمد وإسحاق) فقالوا من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك صلاة الصبح ولا تبطل بطلوها كما أن من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك صلاة العصر ولا تبطل بغروبها وهو الحق ، قال النووي قال أبو حنيفة تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس ، والحديث حجة عليه انتهى ، قال القاري في المراقبة بعد ذكر كلام النووي هذا ما لفظه : وجوابه ما ذكره صدر الشريعة أن المذكور في كتب أصول الفقه أن الجزء المقارن للأداء سبب لوجوب الصلاة وآخر وقت العصر وقت ناقص إذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فإذا أداه كما وجب ، فإذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد والفجر كل وقته وقت كامل لأن الشمس لا تعبد قبل طلوعها فوجب كاملا فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد لأنه لم يؤدها كما وجب ، فإن قيل هذا تعليل في معرض النص ، قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهي الوارد عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض ، والقياس رجح هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النهي في صلاة الفجر ، وأما سائر الصلوات فلا تجوز في الأوقات الثلاثة المكروهة لحديث النهي فيها انتهى كلام القاري .

قلت : ما ذكره صدر الشريعة مردود قدرد الفاضل اللكنوى وهو من العلماء الحنفية في حاشيته على شرح الوقاية حيث قال : فيه بحث وهو أن المصير إلى القياس عند تعارض النصين إنما هو إذا لم يمكن الجمع بينهما وأما إذا أمكن يلزم أن يجمع وهما العمل بكليهما يمكن بأن يخص صلاة العصر والفجر الوقتين من عموم حديث النهى ويعمل بعمومه في غيرها ، وبحديث الجواز فيهما إلا أن يقال حديث الجواز خاص وحديث النهى عام ، وكلاهما قطعيان عند الحنفية متساويان في الدرجة والقوة فلا يخص أحدهما الآخر .

وفيه أن قطعية العام كالخاص ليس متفقاً عليه بين الحنفية فإن كثيراً منهم وافقوا الشافعية في كون العام ظنياً كما هو مبسوط في شروح المنتخب الحسامي وغيرها انتهى كلامه ، وقال في تعليقه على موطأ الإمام محمد : لا مناص عن ورود أن التساقط إنما يتعين عند تعذر الجمع وهو ههنا يمكن بوجه عديدة لا تخفى على التأمل انتهى كلامه .

قلت : الأمر كما قال ، لا ريب في أن الجمع ههنا يمكن فمع إمكانه القول بالتساقط باطل وقد ذكر ذلك الفاضل وجهاً للجمع وهو وجه حسن ، ونحن نذكر وجهاً آخر قال الحافظ في الفتح : وادعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث وهى دعوى تحتاج إلى دليل فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال ، والجمع ههنا يمكن بأن تحمل أحاديث النهى على ما سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ انتهى كلام الحافظ ، قال الشوكاني في النيل : وهذا أيضاً جمع بما يوافق مذهب الحافظ ، والحق أن أحاديث النهى عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فينبى العام على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات إلا بدليل يخصه سواء كانت من ذوات الأسباب أو غيرها ، قال ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركاً للوقت وأن صلاته تكون قضاء وإليه ذهب الجمهور ، وقال البعض أداء والحديث يرده ، قال واختلفوا إذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالحائض تطهر والمجنون يعقل والمعمى عليه يفيق والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك عملاً بمفهوم الحديث وأصحهما عن أصحاب الشافعي أنها تلزمه وبه قال أبو حنيفة لأنه أدرك جزءاً من الوقت فاستوى قليله وكثيره ،

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعُذْرِ ، مِثْلُ الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ
أَوْ يَنْسَاهَا فَيَسْتَنْقِظُ وَيَذْكُرُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا .

١٣٨ — بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ

١٨٧ — حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَنْعَشِ عَنْ حَبِيبِ
بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ ، مِنْ غَيْرِ
خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ .

وأجابوا عن مفهوم الحديث بأن التقيد بركة خرج مخرج الغالب ولا يخفى ما فيه من
البعد ، وأما إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم ومقدار هذه
الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدتين .
فائدة : إدراك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والعصر لما ثبت عند
البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ : من أدرك ركعة من الصلاة
قد أدرك الصلاة ، وهو أعم من حديث الباب ، قال الحافظ ويحتمل أن تكون اللام
عهدية ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطلق وذاك يعنى
حديث الباب مقيد فيحمل المطلق على المقيد انتهى ، ويمكن أن يقال إن حديث الباب دل
بمفهومه على اختصاص ذلك الحكم بالفجر والعصر وهذا الحديث دل بمنطوقه على أن حكم
جميع الصلوات لا يختلف في ذلك والمنطوق أرجح من المفهوم فيتعين المصير إليه ولا شبهة
على الزيادة التي ليست منافية للمزيد كذا في النيل .

قوله (ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر مثل الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها
فيستيقظ عند طلوع الشمس وعند غروبها) قال الحافظ في الفتح : ونقل بعضهم الاتفاق
على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر انتهى .

(باب في الجمع بين الصلاتين)

قوله (من غير خوف ولا مطر) الحديث ورد بلفظ من غير خوف ولا سفر ولفظ

قَالَ : فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا أَرَادَ بِذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ .
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

من غير خوف ولا مطر . قال الحافظ : واعلم أنه لم يقع مجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر (أراد أن لا تخرج) بصيغة الماضي العلوم من التخرج (أمته) بالرفع على الفاعلية وفي رواية لمسلم أراد أن لا يخرج أمته وفي رواية أخرى له أراد أن لا يخرج أحدا من أمته ، قال ابن سيد الناس قد اختلف في تقييده غرور بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على أنه مفعوله وروى تخرج بالياء ثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على أنها فاعله ومعناه إنما فعل تلك لثلاث يشق عليهم . ويشقل قصد إلى التخفيف عنهم .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق قال خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حين غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة قال فجاءه رجل من بني تميم لا يفتري ولا يثنى الصلاة فقال ابن عباس أتعلمني بالسنة لا أم لك ، ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والغرب والعشاء ، قال عبد الله بن شقيق خالك في صدري من ذلك شيء فأثبت أبا هريرة فسألته فصدق مقاتله . قال الحافظ في الفتح وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، فجوز والجمع في الحضر للحاجة مطلقا لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، ومن قال به ابن سيرين وربيعة وأشباه وابن المنذر والقفال الكبير وحكام الخطابي عن جماعة من أهل الحديث انتهى ، وذهب الجمهور إلى أن الجمع لغير عذر لا يجوز ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة .

منها أن الجمع المذكور كان للمرض وقواه النوى ، قال الحافظ وفيه نظر لأنه لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من له نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته .
ومنها أن الجمع المذكور كان لعذر المطر ، قال النووي وهو ضعيف بالرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر .

ومنها أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم ، وبأن أن وقت العصر دخل فصلها ، قال النووي وهذا أيضا باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا :

١٨٨ — حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ

فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء .

ومنها أن الجمع المذكور صوري بأن يكون آخر الظهر وآخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها ، قال النووي هذا احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل . قال الحافظ وهذا الذي ضعفه قد استحسنه القرطبي ورجحه إمام الحرمين وحزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا العشاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، قال الحافظ ويقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فيما أن يحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير غدر وإما أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث فالجمع الصوري أولى انتهى ، قال الشوكاني في النيل . ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، فهذا ابن عباس راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري ، ثم ذكر الشوكاني مؤيدات أخرى للجمع الصوري ودفع إيرادات ترد عليه من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى النيل، وهذا الجواب هو أولى الأجوبة عندى وأقواها وأحسنها فإنه يحصل به التوفيق والجمع بين مفترق الأحاديث والله تعالى أعلم .

قوله (وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا) أى ما يخالف هذا الحديث المذكور ثم رواه بقوله حدثنا أبو سلمة إلخ .

قوله (حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصرى) الجوابارى من شيوخ الترمذى

بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى أَبَا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَحَنْشٌ هَذَا هُوَ : « أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ » وَهُوَ « حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا فِي السَّكْرِ أَوْ بِعَرَفَةٍ .

ومسلم وأبي داود وابن ماجه صدوق مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين (عن أبيه) سليمان التيمي (عن حنش) بفتح الحاء المهملة والنون لقب حسين بن قيس الرحبي أبي على الواسطي وهو متروك كذا في التقريب .

قوله (من جمع بين الصلاتين من غير عذر) كسفر ومرض (فقد أتى بابا من أبواب الكبائر) قال المناوي تمسك به الحنفية على منع الجمع في السفر وقال الشافعي السفر عذر انتهى . قلت : قد جاء في الجمع بين الصلاتين في السفر أحاديث صحيحة صريحة في الصحيحين وغيرها وحديث ابن عباس هذا ضعيف جداً . قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة حنش بن قيس : حديثه من جمع بين الصلاتين الحديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له ، وقد صح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر انتهى . وأما قول الحاكم بعد روايته في المستدرک هذا حديث صحيح ، فقد رده الذهبي كما صرح به المناوي ، وعلى تقدير صحته فالجواب هو ما قال الشافعي من أن السفر عذر .

قوله (وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره) قال الذهبي في الميزان في ترجمته قال أحمد متروك وقال أبو زرعة وابن معين ضعيف وقال البخاري لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال مرة متروك وقال السعدي أحاديثه منكورة جداً وقال الدارقطني متروك وعد الذهبي حديثه من جمع بين الصلاتين إلخ من منكراته .
قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة) قال الترمذي في آخر كتابه في كتاب اللعل ما لفظه : جميع ما في هذا الكتاب

وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
 لِلْمَرِيضِ .
 وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير
 خوف ولا سفر ولا مطر ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شرب الخمر
 فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه انتهى . قال النووي في شرح مسلم : وهذا الذي قاله
 الترمذى في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ،
 وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به بل لم أقوال ثم ذكر تلك الأقوال ،
 وقد مرت في كلام الحافظ . وقال صاحب دراسات اللبيب : هذا القول منه أى من الترمذى
 غريب جداً . وجه الغرابة أنا قدما أن عدم الأخذ بالحديث بمن ينسب إليه ذلك إنما
 يتحقق إذا لم يجب عن ذلك الحديث ولم يحمله على محمل ، وأما إذا فعل ذلك فقد أخذ
 به ، وهذا الحديث يعنى حديث ابن عباس كثرت في تأويله أقوال العلماء ومذاهبهم فيه ،
 ومع هذه التأويلات والمذاهب فيه وإن كانت بعضها بعيدة كيف يطلق عليه أنه لم يعمل
 به أحد من العلماء ، وإن أراد الترمذى أنه لم يعمل بظاهره من غير تأويل أحد من
 العلماء فيطيل قوله كل حديث في كتابي هذا معمول به ما خلا حديثين فإن كل حديث
 في كتابه ليس مما لم يؤول أصلا وعمل بظاهره ، على أن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة
 من العلماء . ثم ذكر قول النووي : وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر
 للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكامه الخطابي
 عن القفال الشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي وعن جماعة من
 أصحاب الحديث واختاره ابن النذر انتهى كلامه . قلت : الأمر كما قال صاحب
 الدراسات .

قوله (ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض وبه
 يقول أحمد وإسحاق) وقال عطاء يجمع المريض بين المغرب والعشاء كذا في صحيح
 البخارى معلقا . ووصله عبد الرزاق قال الحافظ في الفتح : وصله عبد الرزاق في مصنفه
 عن ابن جريج عنه قال : اختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ .
 وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .
 وَلَمْ يَرَ الشَّافِعِيُّ لِلرَّيْضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

كالمسافر لما فيه من الرفق به أولاً بخوضه أحمد وإسحاق واختاره بعض الشافعية ، وجوزوه مالك بشرطه والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ولم أر في المسألة نقلاً عن أحد من الصحابة انتهى كلام الحافظ . وقال العيني في عمدة القاري : قال عياض الجمع بين الصلوات المشتركة في الأوقات تكون تارة سنة وتارة رخصة ، فالسنة الجمع بعرفة والمزدلفة ، وأما الرخصة فالجمع في السفر والمرض والمطر فمن تمسك بحديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مع جبريل عليه الصلاة والسلام وقد أمه فلم ير الجمع في ذلك ، ومن خصه أثبت جواز الجمع في السفر بالأحاديث الواردة فيه وقاس المرض عليه فتقول : إذا أبيح للمسافر الجمع بمسقة السفر فأحرى أن يباح للرئيس . وقد قرن الله تعالى المريض بالمسافر في الترخيص له في الفطر والتميم ، وأما الجمع في المطر فالمشهور من مذهب مالك إثباته في المغرب والعشاء وعنه قولة شاذة أنه لا يجمع إلا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومذهب المخالف جواز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المطر انتهى ما في العمدة (وقال بعض أهل العلم يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحافظ ابن تيمية في المنتقى في باب جمع المقيم لمطر أو لغيره بعد ذكر حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء ما لفظه : قلت وهذا يدل بفحواه على الجمع للمطر والخوف والمرض وإنما خولف ظاهر منطوقة في الجمع لغير عذر للاجماع ولأخبار المواقيت فنبقى فحواه على مقتضاه ، وقد صح الجمع للاستحاضة والاستحاضة نوع مرض . ولمالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ، وللأثر في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء انتهى كلام ابن تيمية . قلت أثر أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا سكت عنه ابن تيمية والشوكاني ولم أئف على سنده فإله أعلم بحاله كيف هو صحيح أو ضعيف ، وقد أثبت الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين جواز الجمع بين الصلاتين لأصحاب الأعدار وبسط فيه من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه . فإن قيل : كيف جوزوا الجمع بين الصلاتين لعذر

١٣٩ - باب مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ

١٨٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

المرض والمطر وقد قال الإمام محمد في موطنه : بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينههم أن يجمعوا بين الصلاتين ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة من الكبائر . قال أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول انتهى فقول عمر هذا بإطلاقه يدل على أن الجمع بين الصلاتين مطلقاً كبيرة من الكبائر . سواء كان من عذر أو من غير عذر . فالجواب من قبل المجوزين أن المراد بالجمع في قول عمر المذكور الجمع من غير عذر يدل عليه ما أخرجه الحاكم عن أبي العالية عن عمر قال جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر . قال وأبو العالية لم يسمع من عمر . ثم أسند عن أبي قتادة أن عمر كتب إلى عامل له ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين من غير عذر والفرار من الزحف الحديث . قال وأبو قتادة أدرك عمر فإذا انضم هذا إلى الأول صار قويا ، قالوا فقول عمر هذا لا يضرنا فإنه يدل على المنع من الجمع من غير عذر والعذر قد يكون بالسفر وقد يكون بالمطر وبغير ذلك ، ونحن نقول به وقالوا أيضاً من عرض له عذر يجوز له الجمع إذا أراد ذلك ، وأما إذا لم يكن له ذلك ولم يرد الجمع بل ترك الصلاة عمداً إلى أن دخل وقت الأخرى فهو آثم بلا ريب .

(باب ما جاء في بدء الأذان)

إى في ابتدائه . والأذان لغة الإعلام وشرعاً الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة قال الحافظ في الفتح : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة فذكر تلك الأحاديث ، ثم قال والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث ، وقد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة ، وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى كلام الحافظ . والمراد بحديث عبد الله بن عمر وحديث عبد الله بن زيد اللذان رواهما الترمذى في هذا الباب .

قوله (حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى) أبو عثمان البغدادي من شيوخ الترمذى والشيخين وغيرهم وتوفي النسائي مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين (نا أبى)

بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ لَرُّؤْيَا حَقٌّ ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى

هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأملوي الحافظ الكوفي نزيل بغداد لقبه الجمل صدوق يغرب كذا في التقريب ، وقال في الخلاصة وهامشها وثقه ابن معين والدارقطني والنسائي وأبو داود (عن محمد بن إبراهيم التيمي) المدني كنيته أبو عبد الله ثقة له أفراد من الرابعة (عن محمد بن عبد الله بن زيد) بن عبد ربه الأنصاري المدني ثقة (عن أبيه) هو عبد الله بن زيد الأنصاري الحزرجي صحابي مشهور أرى الأذان مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان .

قوله : (إن هذه لرؤيا حق) ، أى ثابتة صحيحة صادقة (فإنه أندى) قال الجزري في النهاية أى أرفع وأعلى صوتا وقيل أحسن وأعذب وقيل أبعد انتهى . وفي القاموس أندى كثر عطايه أو حسن صوته انتهى . وفيه أيضاً النداء بالضم والكسر الصوت والندى بعده ، وهو ندى الصوت كغنى بعيدة انتهى .

قلت : والأحسن أن يراد بأندى ههنا أحسن وأعذب وإلا لكان في ذكر قوله أمد بعده تكرار . على هذا ففي الحديث دليل على اتخاذ المؤذن حسن الصوت . وقد أخرج الدارمي وأبو الشيخ بإسناد متصل بأبي مخذورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بنحو عشرين رجلا فأذنوا فأعجبه صوت أبي مخذورة فعلمه الأذان . ولابن خزيمة أنه صلى الله عليه وسلم قال لقد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت وصحبه ابن السككن كذا في التلخيص والنيل .

قلت : وحديث أبي مخذورة هذا أخرجه النسائي أيضاً ولفظه : قال لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنين خرجت عاشر عشرة من أهل مكة نطلبهم فسمعناهم يؤذنون بالصلاة فقمنا نؤذن لنستهزى بهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت فأرسل إلينا فأذنا رجل رجل وكنت آخرهم فقال حين أذنت تعال فأجلسني بين يديه فمسح على ناصيتي فبرك على ثلاث مرات .

وَأَمَدٌ صَوْتًا مِنْكَ ، فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ ، وَلَيْتَنِي بِذَلِكَ ، قَالَ فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ
ابْنَ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ
يَجُرُّ إِزَارَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَقَدْ رَأَيْتُ
مِثْلَ الَّذِي قَالَ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِنَّ اللَّهَ الْخَمْدُ ،
فَذَلِكَ أَثْبَتُ .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ثم قال اذهب فأذن عند البيت الحرام الحديث . (وأمد صوتا منك) أى أرفع وأعلى
صوتا منك ، وفيه دليل على اتخاذ اللؤذن رفيع الصوت وجهره (فألقى) أمر من الإلقاء
(عليه) أى على بلال (ما قيل لك) أى فى المنام (وليناد) أى وليؤذن بلال (بذلك)
أى بما تلقى إليه (وهو يجر إزاره) أى للعجلة جملة حاله (لقد رأيت مثل الذى قال)
أى بلال يعنى أذن (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فله الحمد) حيث أظهر الحق
ظهورا وازداد فى البيان نورا ، قاله القارى . والظاهر أن يقول حيث أظهر الحق
إظهارا وزاد فى البيان نورا .

قوله : (وفى الباب عن ابن عمر) أخرجه الترمذى فى هذا الباب .

قوله : (حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود فذكر
فيه كلمات الأذان والإقامة وأخرجه ابن ماجه فلم يذكر فيه لفظ الإقامة وزاد فيه شعرا ،
وأخرجه بن حبان فى صحيحه فذكره بتمامه . قال البيهقى فى المعرفة . قال عبد بن يحيى
الذهلى ليس فى أخبار عبد الله بن زيد فى فضل الأذان خبر أصح من هذا ، لأن مجدا
سمعه من أبيه وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد انتهى . ورواه ابن خزيمة فى
صحيحه ثم قال سمعت عبد بن يحيى الذهلى يقول : ليس فى أخبارى إلى آخر لفظ البيهقى ،
وزاد : خبر ابن إسحاق هذا ثابت صحيح ، لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من أبيه ومحمد
ابن إسحاق سمعه من محمد بن إبراهيم التيمى وليس هو مما دلله ابن إسحاق انتهى .
وقال الترمذى فى علله الكبير : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هو عندى
صحيح انتهى . كذا فى نصب الراية . واعلم أن الترمذى روى هذا الحديث من طريق

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ وَأَطْوَلُ ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةَ الْأَذَانِ مَثْنَى وَمَثْنَى وَالْإِقَامَةَ مَرَّةً مَرَّةً .
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ ، وَيُقَالُ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ .
وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا يَصِحُّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ
الْوَاحِدُ فِي الْأَذَانِ .

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ التَّمَارِيُّ لَهُ أَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَهُوَ مِمَّنْ عَبَادُ مِنْ تَعِيمٍ .

محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي بلفظ عن ، ورواه أبو داود من طريقه عنه
بلفظ حدثني ، ولذلك قال الذهلي وغيره محمد بن إسحاق سمعه من محمد بن إبراهيم التيمي
وليس هو ما دلّسه .

قوله : (وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أتم من هذا
الحديث وأطول وذكر فيه قصة الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة مرة) أخرجه أبو داود
من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي وهو إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق
قال حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال : قال
حدثني أبي عبد الله بن زيد لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب
به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله أتبيع
الناقوس ؟ قال وما تصنع به ؟ فقلت ندعوا به إلى الصلاة قال أفلا أدلك على ما هو خير من
ذلك ؟ فقلت له بلى . قال فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن
لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ،
حي على الصلاة حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله قال ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول إذا أتممت الصلاة : الله أكبر
الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح
قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فلما أصبحت أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلح .

قوله (ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد
في الأذان) قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر قول الترمذي هذا . وكذا قال البخاري
وفيه نظر فإن له عند النسائي وغيره حديثاً غير هذا في الصدقة ، وعند أحمد آخر في

١٩٠ - حدثنا أبو بكر بن النضر بن أبي النضر حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرنا نافع عن ابن عمر قال: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات، وليس ينادى بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود، قال: فقال

قصة النبي صلى الله عليه وسلم شعره وأظفاره وإعطائه لمن تحصل له أضحية انتهى كلام الحافظ . قلت . إن كان هذان الحديثان صحيحين فلا شك في أن قول الترمذي هذا نظراً وإلا فلا وجه للنظر كما لا يخفى على التأمل فتأمل . قوله (حدثنا أبو بكر بن أبي النضر) قال في التريب أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغدادي قد ينسب لجدّه اسمه وكنيته واحد ، وقيل اسمه محمد وقبل أحمد وأبو النضر هو هاشم بن القاسم مشهور وأبو بكر ثقة انتهى قلت هو من شيوخ الترمذي ومسلم مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين (نا الحجاج بن محمد) للصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته (قال ابن جريج) اسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل .

قوله (كان المسلمون حين قدموا المدينة) أي من مكة في الهجرة (فيتحinson الصلوات) أي يقدرون أحيانها ليأتوا إليها والحين الوقت والزمان (فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً) قال النووي : قال أهل اللغة هو الذي يضرب به النصارى لأوقات صلواتهم . وجمعه نواقيس والنقس ضرب الناقوس . وقال في النهاية الناقوس هي خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها . والنصارى يعلمون بها أوقات صلواتهم انتهى (وقال بعضهم اتخذوا قرناً) القرن هو البوق الذي ينفخ فيه . يقال له بالفارسية ناي بزرگ ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته وهو من شعار اليهود (أولاً تبعثون رجلاً) الواو للعطف على مقدر أي أتقولون بموافقة اليهود والنصارى ولا تبعثون والمهزمة لإنكار الجملة الأولى ومقررة للثانية (ينادي بالصلوة) قال القاضي عياض ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعي بل إخبار بحضور وقتها . قال النووي هذا الذي قاله محتمل أو متعين فقد صح في حديث عبد الله بن زيد في سنن أبي داود والترمذي وغيرها

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَوَّلًا تَبْعُمُوتُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ ، قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ .

١٤٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ

أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره به فجاء عمر فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى وذكر الحديث . فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان فشرعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إما بالوحى وإما باجتهاده صلى الله عليه وسلم على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم وليس هو عملاً بمجرد المنام . هذا ما لا شك فيه بلا خلاف انتهى كلام النووي . قال الحافظ في الفتح كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله الصلاة جامعة أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب انتهى (يا بلال قم فناد بالصلاة) قال الحافظ في الفتح في رواية الإسماعيلي فأذن بالصلاة قال عياض المراد الإعلام الخفض بحضور وقتها لا خصوص الأذان للشروع وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله أذن على الأذان للشروع وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال محباً لأبي عيسى كيف صححه والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد انتهى وقال الحافظ ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمنا ، وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر إنه يجمع على صحته انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر) وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

(باب ما جاء في الترجيع في الأذان)

هو إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بخفض الصوت . قال ابن قدامة في المغنى : اختيار أحمد من الأذان أذان بلال وهو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه . وبهذا

١٩١ — حدثنا بشر بن معاذ البصري حدثنا إبراهيم بن عبد العزيز ابن عبد الملك بن أبي مخذومة قال أخبرني أبي وجدّي جميعاً عن أبي مخذومة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقمده وألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً . قال إبراهيم : مثل أذاننا . قال بشر . فقلت له : أعد عليّ فوصف الأذان بالترجيع » .

قال أبو عيسى : حديث أبي مخذومة في الأذان حديث صحيح . وقد روى عنه من غير وجه .

وعليه العمل بمكة ، وهو قول الشافعي .

قال الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق وقال مالك والشافعي ومن تبعهما من أهل الحجاز الأذان المسنون أذان أبي مخذومة وهو مثل ما وصفنا إلا أنه ليس فيه الترجيع وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين يخفض بذلك صوته ثم يعيدهما رافعا بهما صوته إلا أن مالكاً قال التكبير في أوله مرتان حسب فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة وعند الشافعي تسع عشرة كلمة انتهى . قوله (ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذومة) الجمعي المكي يكنى أبا إسماعيل صدوق يخطيء (قال أخبرني أبي وجدّي جميعاً عن أبي مخذومة) أما أبوه فهو عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذومة . قال الحافظ في التقریب مقبول . وأما جده فهو عبد الملك بن أبي مخذومة قال في التقریب مقبول وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان . قوله (وألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً) أي لقنه الأذان كلمة كلمة (قال إبراهيم) هو ابن عبد العزيز المذكور في السند (قال بشر) هو ابن معاذ شيخ الترمذي (فقلت له) أي لإبراهيم (فوصف الأذان بالترجيع) كذا روى الترمذي هذا الحديث مختصراً ورواه أبو داود والنسائي مطولاً . قوله (حديث أبي مخذومة في الأذان حديث صحيح وقد روى من غير وجه) أي من غير طريق واحدة بل من طرق عديدة رواه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم وله ألفاظ وطرق قوله (وعليه العمل بمكة وهو قول الشافعي) قال النووي في شرح مسلم في شرح حديث أبي مخذومة : في هذا الحديث حجة بينة ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعي .

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك لحكمة رويت في قصته : وهي أن أبا محذورة كان يبغض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الإسلام بغضا شديدا فلما أسلم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرك أذنه وقال له ارجع وأمدد بها من صوتك ليعلم أنه لحياء من الحق أولي زيد محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكرير الشهادتين . وقرره العيني حيث قال : هذا ضعيف فإنه خفض صوته عند ذكر اسم الله تعالى أيضا بعد أن رفع صوته بالتكبير ولم يقل في كتب الحديث أنه عرك أذنه انتهى

ومنها : ما قال ابن الجوزي في التحقيق من أن أبا محذورة كان كافرا قبل أن يسلم فلما أسلم ولقنه النبي صلى الله عليه وسلم الأذان أعاد عليه الشهادتين وكررها ليثبت عنده ويحفظها ويكررها على أصحابه المشركين فلما كررها عليه ظنها من الأذان ومنها : ما قال صاحب الهداية من أن ما رواه كان تعليقا فظنه ترجيعا وقد ذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية هذه الأقوال وقال : هذه الأقوال متقاربة في المعنى ثم ردها فقال : ويردها لفظ أبي داود قلت يا رسول الله علمني سنة الأذان وفيه ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بها فجعله من سنة الأذان ، وهو كذلك في صحيح ابن حبان ومسنود أحمد انتهى . وكذلك رد هذه الأقوال الحافظ ابن حجر في الدراية .

قلت : ولرد هذه الأقوال وجوه أخرى : منها أن فيها سوء الظن بأبي محذورة ونسبة الخطأ إليه من غير دليل . ومنها أن أبا محذورة كان مقبلا بمكة مؤذنا لأهلها إلى أن توفي وكان وفاته سنة ٥٩ تسع وخمسين وكل من كان في هذه المدة بمكة من الصحابة ومن اتابعين كانوا يسمعون تأذنيه بالترجيع وكذلك يسمع كل من يرد في مكة في مواسم الحج وهي مجمع للمسلمين فيها . فلو كان ترجيع أبي محذورة غير مشروع وكان من خطئه لأنكروا عليه ولم يقرروه على خطئه ولكن لم يثبت إنكار أحد من الصحابة وغيرهم على أبي محذورة في ترجيعه في الأذان فظهر بهذا بطلان تلك الأقوال وثبت أن الترجيع من سنة الأذان بل ثبت إجماع الصحابة على سنيته على طريق الحنفية فتفكر ، وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في كتابنا أبحاث اللحن في نقد آثار السنن .

١٩٢ — حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قَعَانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ
 مِنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَحْوَلِ عَنْ مَسْكُورٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِزٍ عَنْ
 أَبِي مَحْذُورَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ
 كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةَ سِتْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً » .

واستدل لمن لم يقل بمشروعية الترجيع بما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب مرفوعا إذا
 قال للؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ، ثم قال أشهد أن لا إله
 إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا
 رسول الله ، ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة إلا بالله ، الحديث قيل يستفاد من
 هذا الحديث أن الأذان ليس فيه الترجيع .

وأجيب عنه بأنه يستفاد منه أيضا أن الأذان ليس فيه ترييع التكبير ولا تثنية باقي
 الكلمات ، فما هو الجواب عنهما هو الجواب عن الترجيع .

واستدل أيضا بحديث عبد الله بن زيد ، قال ابن الجوزي في التحقيق : حديث
 عبد الله بن زيد هو أصل في التأذين وليس فيه ترجيع فدل على أن الترجيع غير مسنون
 انتهى . وقد عرفت جوابه جوابه في كلام النووي ، وقال الطحاوي في شرح الآثار كره
 قوم أن يقال في أذان الصبح الصلاة خير من النوم ، واحتجوا في ذلك بحديث
 عبد الله بن زيد في الأذان . وخالفهم في ذلك آخرون فاستحبوا أن يقال ذلك في التأذين
 للصبح بعد الفلاح ، وكان الحجة لهم في ذلك أنه وإن لم يكن ذلك في حديث عبد الله بن
 زيد فقد علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذورة بعد ذلك ، فلما علمه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذلك أبا محذورة كان زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد ووجب
 استعمالها انتهى كلام الطحاوي .

قلت : فكذلك يقال إن الترجيع وإن لم يكن في حديث عبد الله بن زيد فقد علمه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذورة بعد ذلك فلما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذلك أبا محذورة كان زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد فوجب استعماله .

قوله (نا عفان) هو ابن مسلم (علمه الأذان تسع عشرة كلمة) أى مع الترجيع ،
 والحديث نص صريح في سنية الترجيع في الأذان (والإقامة) بالنصب أى علمه الإقامة
 (سبع عشرة كلمة) قال ابن الملك لأنه لا ترجيع فيها فانحذف عنها كلمتان وزيدت

قَالَ أَبُو عِيَسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو مَحْذُورَةَ أَمُّهُ « سَمَرَةُ بْنُ مَعْبَرٍ » .

وَقَدْ ذَهَبَ بِمَعْزُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا فِي الْأَذَانِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ . أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّدُ الْإِقَامَةَ .

الإقامة شفعاً ، تفصيله الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أربع كلمات ، ثلاث منها تأكيد وأشهد أن لا إله إلا الله مرتان المرة الثانية تأكيد وكذا أشهد أن محمداً رسول الله مرتان ، وحى على الصلاة مرتان ، وحى على الفلاح مرتان ، وقد قامت الصلاة مرتان والله أكبر الله أكبر كلمتان ، ولا إله إلا الله كلمة واحدة ، وبهذا قال أبو حنيفة . والإقامة عند مالك إحدى عشرة كلمة لأنه يقول كل كلمة مرة واحدة إلا كلمة التكبير والإقامة ، كما رواه ابن عمر وأنس كذا ذكره الطبري كذا في المرقاة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ، وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي (وأبو محذورَةَ اسمه سمرة) وقيل أوس وقيل سلمة وقيل سلمان قاله الحافظ (ابن معبر) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح التعانية ، وقيل عمير بن لوذان ، وأبو محذورَةَ هذا صحابي مشهور مكي مؤذن مكة مات بها سنة تسع وخمسين وقيل تأخر بعد ذلك أيضاً (وقد روى عن أبي محذورَةَ أنه كان يفسرد الإقامة) أخرجه الدارقطني وسيجيء لفظه .

تنبيه : قال صاحب بذل المجهود تحت حديث أبي محذورَةَ مالفظة : وهذا الحديث يحتاج به على سنية الترجيع في الأذان ، وبه قال الشافعي ومالك لأنه ثابت في حديث أبي محذورَةَ ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم مشتمل على زيادة غير متافية فيجب قبولها ، وهو أيضاً متأخر عن حديث عبدالله بن زيد لأن حديث أبي محذورَةَ سنة ثمان من الهجرة بعد حنين ، وحديث عبدالله بن زيد في أول الأمر ويرجعه أيضاً عمل أهل مكة والمدينة انتهى ، وقال صاحبة العرف الشاذي مالفظة : واستمر الترجيع في مكة إلى عهد الشافعي وكان السلف يشهدون . وسم الحج كل سنة ولم ينكر أحد انتهى .

قلت : والأمر كما قالوا ولكتهما مع هذا الاعتراف لم يقلوا بسنية الترجيع في الأذان ، فأما صاحب بذل المجهود فأجاب عن حديث أبي محذورَةَ بأن الترجيع في أذانه لم يكن

١٤١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

لأجل الأذان بل كان لأجل التعليم فإنه كان كافرا فكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهادتين برفع الصوت لترسخا في قلبه ، كما تدل عليه قصته المفصلة فظن أبو محذورة أنه ترجيع وأنه في أصل الأذان انتهى .

قلت : هذا الجواب مردود كما عرفت آتفا ، ثم قال صاحب البذل مستدلا على عدم سنية الترجيع ما لفظه : وقد روى الطبراني في معجمه الأوسط عن أبي محذورة أنه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرفا حرفا الله أكبر الله أكبر إلى آخره لم يذكر فيه ترجيعا انتهى .

قلت : أجاب عن هذه الرواية في نصب الراية فقال بعد ذكر هذه الرواية : وهذا معارض للرواية المتقدمة التي عند مسلم وغيره ورواه أبو داود في سننه : حدثنا النفيلى ثنا إبراهيم بن إسماعيل فذكره بهذا الإسناد ، وفيه ترجيع انتهى .

ثم قال : وأيضا يدل على عدم الترجيع ما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عمر إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة غير أن يقول قد قامت الصلاة انتهى .

قلت : قد تقدم الجواب عن هذه الرواية فتذكر ، ثم هذه الرواية إن تدل على عدم الترجيع فتدل أيضا على عدم تثنية الإقامة فعليهم أن يقولوا بعدم تثنيها أيضا ، وأما صاحب العرف الشذى فقال : إن رجح الحنفى في الأذان في البحر أنه يباح ليس بسنة ولا مكروه وعليه الاعتماد ، وقال الحق ثبوت الترجيع ، ووجه الرجحان لنا في عدم الترجيع أن بلالا استمر أمره بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تعليمه عليه السلام الأذان أبا محذورة وبعده انتهى .

قلت : قد استمر الترجيع أيضا من حين تعليمه عليه السلام الأذان بالترجيع أبا محذورة إلى عهد الشافعى كما اعترف هو به ، فحاصل الكلام أنه ليس لإنكار سنية الترجيع في الأذان وجه إلا التقليد أو قلة الاطلاع .

١٩٣ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَزَيْدُ بْنُ زُرَّيْعٍ
 عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : هِ امِرِ بِلَالٍ
 أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُورِرَ الْإِقَامَةَ ه
 وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ .

(باب ما جاء في إفراد الإقامة)

قوله (قال أمر بلال) بصيغة المجهول (أن يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء أى يأتى
 بالفاظه شفعا ، قال ازين بن المنير ، وصف الأذان بأنه شفع يفسره قوله مثنى أى مرتين
 مرتين ، وذلك يقتضى أن تستوى جميع ألفاظه لكن لم يختلف في كلمة التوحيد التى
 في آخره مفردة ، فيحمل قوله مثنى على ما سواها (ويورر الإقامة) أى يأتى بالفاظها
 مرة مرة زاد في رواية الصحيحين إلا الإقامة . قال الحافظ في الدراية وفي بعض طرقه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يشفع الأذان ويورر الإقامة ، وقال في بلوغ اللرام
 وللنساءى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا انتهى ، فرواية النساءى نص صريح في أن
 الأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم والروايات يفسر بعضها بعضا وهذا ظهر بطلان قول
 العيني في شرح الكنز لا حجة لهم فيه لأنه لم يذكر الأمر فيحتمل أن يكون هو النبي
 صلى الله عليه وسلم أو غيره .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى بلفظ : إنما كان
 الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة ، غير أنه
 يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وإسناده صحيح . وفي الباب أيضا عن عبد الله
 ابن زيد وله طريقان كلاهما صحيحان :

الأول : ما رواه أبو داود في سننه من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم
 التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه حدثني أبي عبد الله بن زيد بن عبد ربه
 قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس ، وفيه ثم تقول إذا أقيمت الصلاة
 الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة
 صلى على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ،
 ورواه أحمد في مسنده من هذا الطريق ورواه ابن حبان في صحيحه ، قال الحافظ
 للزيلعي في نصب الراية : قال البيهقي في المعرفة قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

عبد الله بن زيد في فصل الأذان خبر أصح من هذا لأن محمدا سمعه من أبيه وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد انتهى ، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ثم قال سمعت محمد ابن يحيى الذهلي يقول ليس في أخبار إلى آخر لفظ البيهقي ، وزاد خبر ابن إسحاق هذا ثابت صحيح لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من أبيه ومحمد بن إسحاق سمعه من محمد ابن إبراهيم التيمي وليس هو بما دلسه ابن إسحاق ، وقال الترمذي في علله الكبير : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هو عندى صحيح انتهى ما في الدراية .

والطريق الثاني ما رواه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضرب بالناقوس يجمع للصلاة الناس الحديث وفيه ثم تقول إذا أقيمت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، قال الحافظ في التلخيص بعد ما ذكر الطريق الأول : ورواه أحمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد ، وقال هذا أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ، ورواه يونس ومعمر وشعيب وابن إسحاق عن الزهري انتهى ما في التلخيص ، وقال في عون المعبود نقلا عن غاية المقصود بعد نقل هذا الطريق من مسند أحمد : وأخرجه الحاكم من هذا الطريق وقال هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعمر وشعيب وابن إسحاق عن الزهري ومتابعة هؤلاء لمحمد بن إسحاق عن الزهري ترفع احتمال التدليس الذي يحتمله عن عبد الله بن إسحاق انتهى ما في العون .

وفي الباب أيضا عن أبي عذورة رواه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن خزيمة بلفظ : إن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، قاله الحافظ في التلخيص . وقال في الفتح وروى الدارقطني وحسنه في حديث لأبي عذورة وأمره أن يقيم واحدة انتهى .

قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْتَّابِعِينَ .

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

قوله (وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق) إلا أن مالك يقول إن الإقامة عشر كلمات بتوحيد قد قامت الصلاة وأما الشافعي وأحمد وإسحاق فعندهم إحدى عشرة كلمة فإنهم يقولون بثنية قد قامت الصلاة واستدلوا بحديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي وبحديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه من طريقين . وأما مالك فاستدل بحديث أنس المذكور في الباب ، وقول الشافعي ومن تبعه هو الراجح المول عليه . قال الحازمي في كتاب الاعتبار : رأى أكثر أهل العلم أن الإقامة فرادى وإلى هذا المذهب ذهب سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري ومالك بن أنس وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه ، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز ومكحول والأوزاعي وأهل الشام وإليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل ومن تبعهم من العراقيين وإليه ذهب يحيى ابن يحيى وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومن تبعهما من الخراسانيين وذهبوا في ذلك إلى حديث أنس انتهى كلام الحازمي .

قلت : وأجاب عن أحاديث الباب من لم يقل بإفراد الإقامة كالحنفية بأجوبة كلها مخدوشة لا يطمئن بواحد منها القلب السليم ، فقال بعضهم إن إفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبي مخذورة الذي رواه أصحاب السنن ، وفيه ثنية الإقامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً .

وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي مخذورة المحسنة التريخ والترجيح فكان يلزمهم القول به .

وقد أنكر الإمام أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي مخذورة واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالا على إفراد الإقامة وعمله سعد القرظ فأذن به بعده كما رواه الدارقطني والحاكم .

وقال بعضهم إن إفراد الإقامة منسوخ بحديث إن بلالا كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم يقيم مثنى مثنى .

وبود هذا بأنه لم يثبت ذلك عن بلال بسند صحيح . وما روى عنه في ذلك فهو ضعيف

١٤٢ - بَابُ

مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى

١٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى

كما ستعرف ولم سلم أنه صحيح فليس فيه دلالة على النسخ لاحتمال أن بلالا كان مذهبه الإباحة والتخير.

وأجاب العيني في البناية بأن ما رواه الشافعي محمول على الجمع بين الكلمتين في الإقامة والتفريق في الأذان وعلى الإتيان قولاً بحيث لا ينقطع الصوت .

ورد بأن هذا تأويل باطل يبطله حديث عبد الله بن زيد المذكور بلفظ ثم تقول إذا أقيمت الصلاة أ كبر الله أ كبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أ كبر الله أ كبر لا إله إلا الله ، وكذا يبطله حديث أنس المذكور فتأويل العيني هذا مردود عليه .

والحق أن أحاديث أفراد الإقامة صحيحة ثابتة محكمة ليست بمسوخة ولا بمؤلة ، نعم قد ثبت أحاديث ثنية الإقامة أيضاً وهي أيضاً محكمة ليست بمسوخة ولا بمؤلة ، وعندى الأفراد والثنية كلاهما جائزان والله تعالى أعلم . قال الحافظ في الفتح : قال ابن عبد البر ذهب أحمد وإسحاق وداود وابن حبان وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح فإن رجع التكبير الأول في الأذان أو ثناه أو رجع في التشهد أو لم يرجع أو ثنى الإقامة أو أفردتها كلها أو إلا قد قامت الصلاة فالجميع جائز ، وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع ثنى الإقامة وإلا أفردتها ، قيل ولم يقل بهذا التفصيل أحد قبله انتهى كلام الحافظ .

(باب ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى) أى مرتين مرتين .

قوله (حدثنا أبو سعيد الأشج) اسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي ، ثقة من صفار العاشرة كذا في التقریب ، قلت روى عنه الأئمة الستة (نافع بن خالد) بن عقبة السكوني أبو مسعود الكوفي المجدر بالجم ، صدوق صاحب حديث (عن ابن أبي ليلى) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المقرئ ، حدث عن الشعبي وعطاء

عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال : « كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَعًا شَفَعًا : فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ .
عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ .

والحكم ونافع وعمرو بن مرة وطائفة ، وكان أبوه من كبار التابعين فلم يدرك الأخذ عنه حدث عنه شعبة والسفيان وزائدة ووكيع وخلائق ، قاله الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال حديثه في وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم انتهى (عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجلي الرازي أبي عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء وهو من رجال الكتب الستة (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة من الثانية كذا في التقریب ، وقال في الخلاصة أدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصارين مات سنة ثلاث وثمانين .
قوله (شفعاً شفعاً) أي مثنى مثنى (في الأذان والإقامة) استدلل به من قال بثنية الإقامة ، وحديث أفراد الإقامة أصح وأثبت وقد ثبت بطريقين صحيحين عن عبد الله بن زيد أفراد الإقامة كما عرفت فيما تقدم .

قوله (حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، فقال حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران قمام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقام مثنى مثنى ، وأخرجه البيهقي في سننه عن وكيع به قال في الإمام وهذا رجال الصحيح وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة وأن جهالة أسماهم لا تضر كذا في نصب الراية .

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى : « أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ » .
وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى .
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ .

قلت في إسناده الأعمش وهو مدلس ورواه عن عمرو بن مرة بالنعنة (وقال شعبة
عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال ثنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلخ) لم أقف عليه .

قوله (وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى) أى المذكور في الباب (وعبد الرحمن بن
أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد) قال البيهقي في كتاب المعرفة حديث عبد الرحمن
بن أبي ليلى قد اختلف عليه فيه فروى عنه عن عبد الله بن زيد وروى عنه عن معاذ بن
جبل وروى عنه قال حدثنا أصحابي قال ابن خزيمة عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع
من معاذ ولا من عبد الله بن زيد ، وقال عبد بن إسحاق لم يسمع منهما ولا من بلال فإن
معاذ أتوفى في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة وبلال توفى بدمشق سنة عشرين وعبد الرحمن
ابن أبي ليلى لست بيقين من خلافة عمر ، وكذلك قاله الواقدي ومصعب الزيري فثبت
انقطاع حديثه انتهى كلامه كذا في نصب الراية ص ١٤٠ ج ١ وحديث عبد الله بن زيد
هذا له روايات ، فمنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ومنها ما أخرجه الطحاوي
بلفظ قال أخبرني أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن زيد الأنصاري رأى في
المنام الأذان فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال علمه بلالا فأذن مثنى مثنى وأقام
مثنى مثنى وقعد قعدة ، قال بعضهم إسناده صحيح .

قلت في إسناده أيضا الأعمش ورواه عن عمرو بن مرة بالنعنة ، ومنها ما أخرجه
البيهقي في الخلافيات من طريق أبي العميس قال سمعت عبد الله بن عبد الله بن زيد
الأنصاري يحدث عن أبيه عن جده أنه أرى الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى ، قال
فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال علمهن بلالا قال فتقدمت فأمرني أن أقم
قال الحافظ في الدراية إسناده صحيح .

قلت : ذكر ثنية الإقامة في هذا الحديث غير محفوظ فإنه قد تفرد به أبو أسامة عن

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى ، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى .

أبي العميس ور ه عبد السلام بن حرب فلم يذكر فيه ثنية الإقامة وعبد السلام بن حرب أعلم الكوفيين بحديث أبي العميس وأكثرهم عنه رواية ، قال الزيلعي في نصب الراية نقلا عن البيهقي : وقد رواه عبد السلام بن حرب عن أبي العميس فلم يذكر فيه ثنية الإقامة وعبد السلام أعلم الكوفيين بحديث أبي العميس وأكثرهم عنه رواية انتهى ، ومنها ما أخرجه أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الحافظ في صحيحه عن عمرو بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن عبد الله بن زيد الأنصاري سمعت أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أذانه وإقامته مثنى مثنى .

قلت : في إسناده انقطاع لأن الشعبي لم يثبت سماعه من عبد الله بن زيد ، وفيه للمغيرة وهو ابن مقسم وهو مدلس وروى هذا الحديث عن الشعبي بالعتنة .

وفي الباب عن أبي مخزومة أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة أخرجه الترمذي في باب الترجيع في الأذان والنسائي والدارمي .

(قال بعض أهل العلم الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة) وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه قال الشوكاني في النيل : وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن ألفاظ الإقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة إلا التكبير في أولها وآخرها ، ولفظ قد قامت الصلاة فإنها مثنى مثنى . واستدلوا بهذا الحديث يعني حديث أنس المذكور في الباب المتقدم ، وحديث ابن عمر يعني الذي أشار إليه الترمذي في الباب المتقدم ، وحديث عبد الله بن زيد يعني الذي ذكرناه في الباب المتقدم ، قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادی ، قال أيضاً مذهب كافة العلماء أنه يكرر قوله قد قامت الصلاة إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكررها وذهب الشافعي في قديم قوله إلى ذلك . قال النووي ولنا قول شاذ أنه يقول في التكبير الأول الله أكبر مرة وفي الأخيرة مرة ، ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس : وقد ذهب إلى القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة وعمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرى والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر . قال البيهقي ممن قال بإفراد الإقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير

قَالَ أَبُو عِيْسَى : « ابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ » مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى « كَانَ قَاضِيَ الْكُوفَةِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا ، إِلَّا أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ . »

وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ، قال البغوى هو قول أكثر العلماء وذهبت الحنفية والثورى وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن ألفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين . واستدلوا بما فى رواية من حديث عبد الله بن زيد عند الترمذى وأبى داود بلفظ : كان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعا فى الأذان والإقامة وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذى ، وقال الحاكم والبيهقى الروايات عن عبد الله بن زيد فى هذا الباب كلها منقطعة . وقد تقدم ما فى سماع ابن أبى لى عن عبد الله بن زيد . ويحجب عن هذا الانقطاع بأن الترمذى قال بعد إخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن ابن أبى لى عن عبد الله بن زيد ما لفظه : وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبى لى حديثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن زيد رأى الأذان فى المنام قال الترمذى وهذا أصح انتهى . وقد روى ابن أبى لى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلى وعثمان وسعد بن أبى وقاص وأبى بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم ، وقال أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم كلهم من الأنصار ، فلا علة للحديث لأنه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو فى حكم للسند ، وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعة الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذى مما يصحح خبره وإن خلفاه فى الإسناد وأرسلا فى مخالفة غير قاذحة .

واستدلوا أيضا بما رواه الحاكم والبيهقى فى الخلافيات والطحاوى من رواية سويد بن غفلة أن بلال كان يثنى الأذان والإقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع . قال الحافظ : ولكن فى رواية الطحاوى سمعت بلالا ، ويؤيد ذلك ما رواه بن أبى شيبة عن جبر بن على عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده وهو سعد القرظ قال : أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أذن لأبى بكر فى حياته ولم يؤذن فى زمان عمر ، وسريد بن غفلة هاجر فى زمن أبى بكر . وأما ما رواه أبو داود من أن بلالا ذهب إلى للشام فى حياة أبى بكر

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ .

فكان بها حقا مات فهو مرسل ، وفي إسناده عطاء الخراساني وهو مدلس ، وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جندبة بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثنى مثنى . وفي إسناده ضعف . قال الحافظ وحديث أبي مخذرة في ثنية الإقامة مشهور عند النسائي وغيره انتهى ، وحديث أبي مخذرة حديث صحيح ساقه الحازمي في الناسخ والمسنوخ وذكر فيه الإقامة مرتين مرتين . وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي . وسيأتي ما أخرجه عنه الحمزة أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة وهو حديث صححه الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث بلال الذي فيه الأمر بإيتار الإقامة لأنه بعد فتح مكة لأن أبا مخذرة من مسلمة الفتح وبلالا أمر بإفراد الإقامة أول ما شرع الأذان فيكون ناسخا ، وقد روى أبو الشيخ أن بلالا أذن بمنى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك ، إذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث ثنية الإقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث إفراد الإقامة وإن كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث الثنية مشتملة على الزيادة فالصير إليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفنا وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز إفراد الإقامة وثنيها قال أبو عمر بن عبد البر ذهب أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه وداد بن علي ومحمد بن جرير إلى إجازة القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وحملوه على الإباحة والتخير ، وقالوا كل ذلك جائز لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم جميع ذلك وعمل به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أربعا في أول الأذان ومن شاء ثني ومن شاء ثني الإقامة ومن شاء أفردا إلا قوله قد قامت الصلاة فإن ذلك مرتان على كل حال انتهى .

قلت : ما ذهب إليه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرها من جواز إفراد الإقامة وثنيها هو القول الراجح للعول عليه بل هو المتعين عندي ، ولما كانت أحاديث إفراد الإقامة أصح وأثبت من أحاديث ثنيها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين كان الأخذ بها أولى . وأما قول الشوكاني لكن أحاديث الثنية مشتملة على الزيادة فالصير إليها لازم فيه نظر كما لا يخفى على التأمل .

قوله (وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة) وهو قول أبي حنيفة قال الحازمي في كتاب الاعتبار في باب ثنية الإقامة بعد ذكر حديث أبي مخذرة الذي

فيه : وعلمنى الإقامة مرتين مالفظة : اختلف أهل العلم فى هذا الباب فذهب طائفة إلى أن الإقامة مثل الأذان مثنى مثنى وهو قول سفيان الثورى وأبى حنيفة وأهل الكوفة ، واحتجوا فى الباب بهذا الحديث يعنى حديث أبى مخذورة ورأوه محكما ناسخا لحديث بلال ثم ذكر حديث بلال بإسناده عن أنس بلفظ إنهم ذكروا الصلاة عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال نوروا نارا أو اضربونا قوساً فأمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، وقال هذا حديث صحيح متفق عليه ، ثم قال قالوا وهذا ظاهر فى النسخ لأن بلالا ، بإفراد الإقامة أول ماشرع الأذان على ما دل عليه حديث أنس وأما حديث أبى مخذورة كان عام حنين وبين الوقتين مدة مديدة ، قال وخالفهم فى ذلك أكثر أهل العلم فأروا أن الإقامة فرادى وذهبوا فى ذلك إلى حديث أنس وأجابوا عن حديث أبى مخذورة بوجوه منها : أن من شرط النسخ أن يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة فى جميع جهات الترجيعات على ما قدرناه فى مقدمة الكتاب ، وغير مخفى على من الحديث صناعته أن حديث أبى مخذورة لا يوازى حديث أنس فى جهة واحدة فى الترجيعات فضلاً عن الجهات كلها ، ومنها أن جماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أن هذه اللفظة فى ثنية الإقامة غير محفوظة ، بدليل ما أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن على الفقيه فذكر بإسناده عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى مخذورة أخبرنى جدى عبد الملك بن أبى مخذورة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، وقال عبيد الله بن الزبير الحميدى عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك قال أدركت جدى وأبى وأهلى يقيمون فيقولون الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى على الصلاة على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر لا إله إلا الله ، ونحو ذلك حكى الشافعى عن ولد أبى مخذورة فى بقاء أبى مخذورة وولده على إفراد الإقامة دلالة ظاهرة على وهم وقع فيما روى فى حديث أبى مخذورة من ثنية الإقامة قال : ثم لو قدرنا أن هذه الزيادة محفوظة وأن الحديث ثابت ولكنه منسوخ وأذان بلال هو آخر الأذنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد من حنين ورجع إلى المدينة أقر بلالا على أذانه وإقامته انتهى كلام الحازمى .

قلت : قد تكلم القاضى الشوكانى على هذه الوجوه التى ذكرها الحازمى فى الجواب

١٤٣ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّرْسِلِ فِي الْأَذَانِ

عن حديث أبي مخذورة قال: وقد أجاب القائلون بإفراد الإقامة عن حديث أبي مخذورة بأجوبة: منها أن من شرط النسخ أن يكون أصح سندا وأقوم قاعدة، وهذا ممنوع فإن المتبر في النسخ مجرد الصحة لا الأهمية. ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا إلى أن هذه اللفظة في ثنية الإقامة غير محفوظة ورووا من طريق أبي مخذورة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمسنوخ وأخرجه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن خزيمة. وهذا الوجه غير نافع لأن القائمين بأنها غير محفوظة غاية ما اعتذروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم، ومن علم حجة على من لا يعلم. وأما رواية إيتار الإقامة عن أبي مخذورة فليست كرواية التشفيح على أن الاعتماد على الرواية المشتبهة على الزيادة. ومن الأجوبة أن ثنية الإقامة لو فرض أنها محفوظة وأن الحديث بها ثابت لكانت منسوخة، فإن أذان بلال هو آخر الأمرين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد من حنين ورجع إلى المدينة أقر بلالا على أذانه وإقامته، قالوا وقد قيل لأحمد بن حنبل أليس حديث أبي مخذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبي مخذورة بعد فتح مكة، قال أليس قد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد. وهذا أنهض ما أجابوا به ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأفرد الإقامة ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي فإن ثبت ذلك كان دليلا لمذهب من قال بجواز الكل ويتمين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لا بالنسخ انتهى كلام الشوكاني.

قلت: قد ثبت أن بلالا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بإفراد الإقامة وقد ثبت أيضا أنه أذن حياته صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد من حنين أمر بلالا بثنية الإقامة ومنعه من إفرادها فالظاهر هو ما قال الإمام أحمد والله تعالى أعلم.

باب ما جاء في الترسل في الأذان

أى يقطع الكلمات بعضها عن بعض والتأني في التلفظ بها قال ابن قدامة: الترسل

١٩٥ - حدثنا أحمد بن الحسن حدثنا الملقى بن أسيد حدثنا عبد المنعم هو صاحب السقاء ، قال : حدثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال : « يَا بَلَالُ ، إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ ، وَأَجْمَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدَرًا مَا يَفْرُغُ الْإِكْلُ مِنْ أَكْلِهِ ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقِصَاءَ حَاجَتِهِ ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي . »

التمهل والثبات من قولهم جاء فلان على رسله ، والحدرد ضد ذلك وهو الإسراع وقطع التطويل وهذا من آداب الأذان ومستحباته ، قال : الأذان إعلام الغائبين والتبث فيه أبلغ في الإعلام ، والإقامة إعلام الحاضرين فلا حاجة إلى التبث فيها .

قوله (نا الملقى) بفتح ثانيه وتشديد اللام المفتوحة (بن أسد) العمى البصرى أخو بهز ثقة ثبت لم يخطيء إلا في حديث واحد كذا في التريب (ناعبد النعم) بن نعيم الأسوارى أبو سعيد البصرى (هو صاحب السقاء) هو لقب عبد النعم ، ولعله كان يسقى الناس الماء قال الحافظ في التريب متروك (نا يحيى بن مسلم) البصرى ، قال الحافظ مجهول (عن الحسن وعطاء) الحسن هو الحسن بن يسار البصرى وعطاء وهو عطاء بن أبى رباح المكي .

قوله (إذا أذنت فترسل) أى تأن ولا تعجل والرسل بكسر الراء وسكون السين التؤدة والترسل طلبه (وإذا أقمت فاحذر) أى أسرع وعجل في التلفظ بكلمات الإقامة كذا في الجمع ، وقال الحافظ في التلخيص الحدرد بالحاء والبدال المهملتين الإسراع ، ويجوز في قوله فاحذر ضم الدال وكسرها قال ابن قدامة وروى أبو عبيد بإسناده عن عمر رضى الله عنه أنه قال لمؤذن بيت المقدس إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذر ، قال الأصمعى وأصل الحذر فى الشيء إنما هو الإسراع وأن يكون مع هذا كأنه يهوى يديه إلى خلفه انتهى (والمعتصر) هو من يؤذيه بول أو غائط أى يفرغ الذى يحتاج إلى الفاظ ويعصر بطنه وفرجه كذا في الجمع والمرقاة (ولا تقوموا حتى ترونى) أى خرجت وسيأتى توضيح هذا فى باب الإمام أحق بالإقامة .

١٩٦ — حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعِمِ
نَحْوَهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ .
وَعَبْدُ الْمُنْعِمِ شَيْخٌ بَصْرِيُّ .

قوله (وهو إسناد مجهول) فإن فيه يحيى بن مسلم البصري وهو مجهول ، قال الحافظ
الزيلعى فى نصب الرأية بعد ذكر هذا الحديث وذكر كلام الترمذى هذا ما لفظه : وبعد
المنعم هذا ضعفه الدارقطنى وقال أبو حاتم منكر الحديث جدا لا يجوز الاحتجاج به
وأخرجه الحاكم فى مستدركه عن عمرو بن فائد الأسوارى ثنا يحيى بن مسلم به سواء ثم
قال هذا حديث ليس فى إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ولم يخرجاه انتهى ، قال
الذهبى فى مختصره وعمرو بن فائد قال الدارقطنى متروك انتهى ، وقال الحافظ فى
التلخيص : وروى الدارقطنى من حديث سويد بن غفلة عن على قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرتل الأذان ونحدر الإقامة وفيه عمرو بن شمر وهو متروك
وقال البيهقى روى بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبى هريرة ثم ساقه وقال الإسناد
الأول أشهر يعنى طريق جابر ، وروى الدارقطنى من حديث عمر موقوفاً نحوه وليس
فى إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعى قديم مشهور انتهى وحديث جابر
الذكر فى الباب أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقى وابن عدى وضعفوه إلا الحاكم فقال ليس
فى إسناده مطعون غير عمرو بن فائد ، قال الحافظ لم يقع إلا فى روايته هو ولم يقع فى رواية
الباقيين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف فى تضعيف الحديث انتهى .

فائدة : حديث الباب يدل على أن المؤذن يقول كل كلمة من كلمات الأذان بنفس واحد
فيقول التكبيرات الأربع فى أول الأذان بأربعة أنفس ثم يقول الله أكبر بنفس آخر ثم
يقول الله أكبر بنفس آخر وعلى هذا يقول كل كلمة بنفس واحد لكن قال النووى فى
شرح مسلم قال أصحابنا يستحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد ، فيقول فى
أول الأذان الله أكبر الله أكبر بنفس واحد ، ثم يقول الله أكبر الله أكبر بنفس آخر ،

١٤٤ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ عِنْدَ الْأَذَانِ

١٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُهَيْبُ
الثَّوْرِيُّ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤْذَنُ
وَيَدُورُ ، وَيُنْبِغُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا ،

اتhey . ووجهه بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة منها الله أكبر الله أكبر أولا وآخرا وهذا وإن كان صورة ثنية فهو بالنسبة إلى الأذان إفراد . وتعقب عليه الحافظ في الفتح بأن هذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره ، وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرّد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس انتهى . قلت : ما قال الحافظ حسن موجه لكن يستأنس لما قال النووي من أن المؤذن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد في أول الأذان وفي آخره بما رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله ، من قلبه دخل الجنة انتهى . فقوله صلى الله عليه وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر في أول الأذان وكذا في آخره يدل بظاهره على ما قال النووي والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان)

قوله (عن عون بن أبي جحيفة) بتقديم الجيم على الحاء مصغرا السوائى ثقة (عن أبيه) هو أبو جحيفة واسمه وهب بن عبد الله السوائى مشهور بكنيته ، ويقال له وهب الخير صحابى معروف وصحب عليا مات سنة ٧٤ أربع وسبعين .

قوله (رأيت بلالا يؤذن ويدور) أى عند الحيلتين (ويتبع) من الإتياع (فاه) أى فيه (ههنا وههنا) أى يميناً وشمالاً ، وفي رواية وكيع عند مسلم قال فجعلت أتبع

وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فُتَيْةٍ لَهُ خُرَاءٌ ، أَرَاهُ
 قَالَ : مِنْ أَدِيمٍ ، فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعِزَّةِ فَرَكَزَهَا بِالْبَطْحَاءِ ،
 فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ ، وَعَلَيْهِ
 حُلَّةٌ خُرَاءٌ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقِيهِ ، قَالَ سُفْيَانُ : نَرَاهُ حَبْرَةً .

فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح . قال الحافظ في الفتح
 بعد ذكر هذه الرواية : فيه تفيد ثلاثيات في الأذان وأن محله عند الجعلتين انتهى .
 وروى هذا الحديث قيس بن الربيع عن عون فقال فلما بلغ حي على الصلاة حي على
 الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر ، أخرجه أبو داود . قال الحافظ في الفتح
 ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ومن نفاها عنى استدارة
 الجسد كله انتهى (وأصبعاه في أذنيه) جملة حالية أى جاعلا أصبعيه في أذنيه والأصبع
 مثناة الهمزة والباء (ورسول الله صلى الله عليه وسلم في فبة) قال الجزرى في النهاية
 القبة من الخيام بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب (أراه) بضم الهمزة أى
 أظنه والظاهر أن قائل أراه هو عون والضمير للنصب يرجع إلى أبى جحيفة (قال
 من أدم) بفتحين جمع أديم أى جلد (بالعزّة) بفتح العين والنون والزاي عصا أقصر
 من الرمح لها سنان ، وقيل هى الحربة القصيرة ، قاله الحافظ . وقال الجزرى في النهاية
 العزّة مثل نصف الرمح أو أكبر شيئا . وفيها سنان مثل سنان الرمح والعكازة قريب
 منها انتهى (فركزها) أى غرزها (بالبطحاء) يعنى بطحاء مكة وهو موضع خارج
 مكة ، وهو الذى يقال له الأبطح قاله الحافظ . قلت ويقال له المحصب أيضا (يمر بين
 يديه الكلب والحمار) ، قال الحافظ أى بين العزّة والقبلة لا بينه وبين العزّة . ففى
 رواية عمرو بن أبى زائدة ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العزّة (وعليه حلة
 حمراء) الحلة بضم الحاء إزار ورداء ، قال الجزرى في النهاية الحلة واحد اللخل وهى
 برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ
 سَاقِيهِ) أى لمعانها والبريق اللعان (قال سيفان) هو الثورى الراوى عن عون (نراه
 حبرة) بكسر الهملة وفتح الواو أى نظن أن الحلة الحمراء التى كانت عليه صلى الله عليه
 وسلم لم تكن حمراء بحتا بل كانت حبرة يعنى كانت فيها خطوط حمراء فإن الحبرة على ما فى

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي جَعْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَذِّنُ إَصْبَعَيْهِ
فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا ، يَدْخُلُ إَصْبَعَيْهِ فِي
أُذُنَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ .

القاموس والمجمع هي ضرب من برود من اليمن موسى . مخطط وقال ابن القيم إن
الحلة الحمراء بردان يمانية منسوجة بخطوط حمراء مع الأسود ، وغلط من قال إنها
كانت حمراء بحتا . قال وهي معروفة بهذا الاسم انتهى وتعقب الشوكاني عليه بأن
الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقي
وهو الحمراء البحت والمصير إلى المجاز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك
الوصف عليه إلا لموجب فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لثة فليس في كتب اللغة
ما يشهد لذلك ، وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد
الدعوى انتهى . كلام الشوكاني . وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه بابا بلفظ باب
الصلاة في الثوب الأحمر وأورد فيه هذا الحديث . قال الحافظ في الفتح : يشير إلى الجواز
والخلاف في ذلك مع الحنفية فإنهم قالوا يكره وتناولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من
برود فيها خطوط حمراء انتهى . ويأتي الكلام في هذه المسألة في موضعها باليسر إن
شاء الله . قوله (حديث أبي جعفر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم إلا أنهما
لم يذكرهما فيه إدخال الأصبعين في الأذنين ولا الاستدارة . وفي الباب عن عبد الرحمن
ابن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثني أبي عن أبيه
عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعيه في أذنيه قال إنه
أرفع لصوتك أخرجه ابن ماجه وهو حديث ضعيف . وفي الباب روايات أخرى .

قوله (وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يدخل المؤذن أصبعين في أذنيه في
الأذان) قالوا في ذلك فائدتان : إحداهما أنه قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف
أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال . وثانيتهما أنه علامة للمؤذن يعرف من
رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن . قال لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها
وجزم النووي أنها المسبحة وإطلاق الأصبع مجاز عن الأئمة انتهى قوله (وقال بعض ،
أهل العلم وفي الإقامة أيضا يدخل أصبعيه في أذنيه وهو قول الأوزاعي) لا دليل عليه

وَأَبُو جُحَيْفَةَ أَنَّهُ « وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّوَّائِيُّ » .

١٤٥ - بَابُ

مَاجَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا
أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ قَالَ :

من السنة . وأما القياس على الأذان قياس مع الفارق . قال القاري في المرقاة في شرح
حديث عبد الرحمن بن سعد إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعه
في أذنيه قال إنه أرفع لصوتك ما لفظه : قال الطيبي ولعل الحكمة أنه إذا سد صمغيه
لا يسمع إلا الصوت الرفيع فيتحرى في استقصائه كالأطرش ، قيل وبه يستدل الأصم على
كونه أذانا فيكون أبلغ في الإعلام . قال ابن حجر ولا يسن ذلك في الإقامة لأنه
لا يحتاج فيها إلى أبلغية الإعلام لحضور السامعين انتهى (وأبو جحيفة اسمه وهب
السوائي) بمضمومة وخفة واو فألف فكسر همزة نسبة إلى سواءه بن عامر كذا
في المتن .

(باب ماجاء في التثويب في الفجر)

التثويب هو العود إلى الإعلام بعد الإعلام ، ويطلق على الإقامة كما في حديث حق
إذا ثوب أدبر حتى إذا فرغ أقبل حتى يحضر بين المراء ونفسه ، وعلى قول المؤذن في
أذان الفجر الصلاة خير من النوم ، وكل من هذين تثويب قديم ثابت من وقته صلى الله
عليه وسلم إلى يومنا هذا وقد أحدث الناس تثويبا ثالثا بين الأذان والإقامة . قاله في
فتح الودود : قلت ومراد الترمذي بالتثويب ههنا هو قول المؤذن في أذان الفجر الصلاة
خير من النوم .

قوله (أبو أحمد الزبيرى) بضم الزاء اللوحدة هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن درهم
الأسدي الكوفي ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، وهو من رجال الكتب
السته (أبو إسرائيل) يحمى ترجمته (عن الحكم) هو ابن عتيبة (عن عبد الرحمن
بن أبي ليلى عن بلال) عبد الرحمن هذا لم يسمع من بلال كما صرح به الحافظ
في التلخيص .

قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ بِلَالٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِيِّ

قوله (لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر) من التثويب قال الجزري في النهاية : هو قوله الصلاة خير من النوم ، وقال والأصل في التثويب أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشهر فسمى الدعاء تثويبا لذلك ، وكل داع مثوب وقيل إنما سمى تثويبا من ثاب يثوب إذا رجع فهو رجع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة وأن المؤذن إذا قال حي على الصلاة فقد دعاهم إليها وإذا قال بعدها الصلاة خير من النوم فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها انتهى كلام الجزري وحديث الباب أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقال عبد الرحمن لم يلق بلالا .

قوله (وفي الباب عن أبي محذورة) أخرجه أبو داود ، قلت يا رسول الله علمني سنة الأذان الحديث ، وفي آخره فإن كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله : ورواه ابن حبان في صحيحه ، وفي الباب أيضاً عن أنس قال من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني ثم البيهقي في سننهما وقال البيهقي إسناده صحيح كذا في نصب الراية ، وفي الباب أحاديث أخرى مذكورة فيه .

وأعلم أنه قد ثبت كون الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في أذان الفجر بعد حي على الفلاح حي على الفلاح من حديث أبي محذورة وبلال المذكورين وكذا من حديث ابن عمر قال الأذان الأول بعد حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين رواه السراج والطبراني والبيهقي وسنده حسن كما صرح به الحافظ . وهو مذهب الكافة وهو الحق وأما ما قل الإمام محمد في موطنه من أن الصلاة خير من النوم يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء ففيه نظر .

قوله (حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائى) بمضمومة وخفة لام

وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة قال : إنما رواه عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة .
وأبو إسرائيل أنتمه « إسماعيل بن أبي إسحاق » وليس هو بذلك الفوري عند أهل الحديث .

وقد اختلف أهل العلم في تفسير التثويب :
قال بعضهم : التثويب أن يقول في أذان الفجر : « الصلاة خير من النوم » وهو قول ابن المبارك وأحمد .
وقال إسحاق في التثويب غير هذا ، قال : التثويب المكروه هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أذن المؤذن فاستببطأ القوم قال بين الأذان والإقامة : « قد قامت الصلاة » ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح .

وبعد ياء في آخره نسبة إلى بيع الملاء نوع من الثياب (إنما رواه عن الحسن بن عمار) وهو متروك (وأبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق وليس بذلك القوي) قال الذهبي في الميزان أبو إسرائيل الملائي الكوفي هو إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة ضعفوه وقد كان شيعياً بعضاً من الغلاة الذين يكرهون عثمان . قال ابن المبارك لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل وذكر أقوال الجرح وقل الحافظ في التقریب صدوق . ساء الحفظ .

قوله (قل إسحاق في التثويب) أي في تفسيره (غير هذا) أي غير هذا الذي فربه به ابن المبارك وأحمد (قل) أي إسحاق (هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن فاستببطأ القوم قال بين الأذان والإقامة قد قامت الصلاة حتى على الصلاة حتى على الفلاح) وبهذا التفسير قال الحنفية ، قال الحافظ الزيلعي في صلب الراية بعد ذكر حديث الباب : اختلفوا في التثويب فقال أصحابنا يعني الحنفية هو أن يقول بين الأذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين ، وقال الباقر هو قول في الأذان الصلاة خير من النوم انتهى كلام الزيلعي . قلت قول الباقر هو

قَالَ : وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ : هُوَ التَّثْوِيبُ الَّذِي قَدْ كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ،
وَالَّذِي أَخَذُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَالَّذِي قَسَرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَتَّخَذَ : أَنَّ التَّثْوِيبَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ فِي أَذَانِ
الْفَجْرِ : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » .
وَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ ، وَيُقَالُ لَهُ « التَّثْوِيبُ أَيْضًا » .
وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُ .
وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ « الصَّلَاةُ خَيْرٌ
مِنَ النَّوْمِ » .

وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَسْجِدًا وَقَدْ
أُذِّنَ فِيهِ ، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ ، فَتَوَّابَ الْمُؤَذِّنُ ، فَخَرَجَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَالَ : أَخْرَجَ بَنَاءُ عِنْدِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ !
وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ .
قَالَ وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ التَّثْوِيبَ الَّذِي أَخَذَهُ النَّاسُ بَعْدُ .

قوله في الأذان الصلاة خير من النوم انتهى كلام الزيلعي . قلت قول الباقرين هو الصحيح
كما صرح به الترمذي وهو المراد في حديث الباب : وأما ما قال به إسحاق ومن تبعه
فهو محدث كما صرح به الترمذي فكيف يكوى مراداً في الحديث النبوي (والذي
أحدثوه) عطف على الذي كرهه . قال التوريشقي أما النداء بالصلاة الذي يعتاده
الناس من بعد الأذان على أبواب المسجد فإنه بدعة يدخل في القسم المنعني عنه انتهى
(وروى عن عبد الله بن عمر إنه كان يقول في صلاة الفجر) أى في أذان صلاة الفجر
ولم أقف على من أخرج هذا الأثر (وروى عن مجاهد قال دخلت مع عبد الله بن عمر
مسجداً إلخ) رواه أبو داود في سننه ولفظه قال : كنت مع ابن عمر فتوب رجل في
الظهر أو العصر قال أخرج بنا فلن ههه بدعة انتهى . وإنما قال أخرج بنا لأنه كان
حينئذ أعمى .

١٤٦ - باب

مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ

١٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُهُ وَيَعْلَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ زِيَادٍ بَنِ أَنْعُمٍ الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نُعَيْمٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ
الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ قَالَ : « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُوَدِّنَ
فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَأَذُنْتُ ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَحَاصِدَاءَهُ قَدْ أَدَّنَ ، وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمر .

(باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم)

قوله (نا عبدة ويعلى عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) بفتح أوله وسكون النون
وضم الملهمة الإفريقي قاضيا ضعيف من جهة حفظه وكان رجلا صالحا قاله الحافظ
(عن زياد بن أنعم) بضم النون مصغرا هو زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي ثقة
(عن زياد بن الحارث الصدائي) بضم الصاد وخفة الدال فالف فهمزة نسبة إلى صداء
محدود وهو حي من اليمن قاله صاحب مجمع البحار وغيره ، وهو خليف لبني الحارث
ابن كعب بايع النبي صلى الله عليه وسلم وأذن بين يديه ويعد في البصريين قاله الطبري ،
وقال الحافظ له حجة ووفادة (أن أحاصد) هو زياد بن الحارث الصدائي (ومن أذن
فهو يقيم) قال ابن الملك فيكره أن يقيم غيره وبه قال الشافعي وعند أبي حنيفة لا يكره
لما روى أن ابن أم مكتوم ربما كان يؤذن ويقيم بلال وربما كان عكسه ، والحديث محمول
على ما إذا لحقه الوحشة بإقامة غيره كذا في المرقاة .

قلت : لم أقف على هذه الرواية التي ذكرها ابن الملك ولأبني حنيفة حديث آخر
وسأني ذكره وتحقيق هذه المسألة .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب الناسخ
والمسنوخ وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأذان والخطيب البغدادي عن سعيد

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ .
وَالْإِفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ
وغيره ، قَالَ أَحْمَدُ : لَا أُكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ .
قَالَ : وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّى أَمْرَهُ ، وَيَقُولُ : هُوَ مُقَارِبٌ
لِلْحَدِيثِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ مَنْ أَذِنَ فَهُوَ يُقِيمُ .

ابن أبي راشد المازني ثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سير له فحضرت الصلاة فنزل القوم فطلبوا بلالا فلم يجدوه فقام رجل فأذن ثم جاء بلال فذكر له فأراد أن يقيم فقال له عليه السلام مهلا يا بلال فإنما يقيم من أذن ، قال ابن أبي حاتم في العلل قال أبي هذا حديث منكر وسعيد هذا منكر الحديث ضعيف كذا في نصب الراية .

قوله (إنما نعرفه من حديث الإفريقي) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم (والإفريقي هو ضعيف) قال في البدر المنير ضعيف لكثرة روايته للنفكرات مع علمه وهذه ورواية للنفكرات كثيرا ما يعتري الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قيل لم تر الصالحين في شيء أ كذب منهم في الحديث كذا في النيل . وقال ميرك ضعف الحديث الترمذي لأجل الإفريقي وحسنه الحازمي وقواه العقيلي وابن الجوزي انتهى ، والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه (يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث) هذا من ألفاظ التعديل وقد تقدم توضيحه في المقدمة .

قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أذن فهو يقيم) قال الحافظ الحازمي في كتاب الاعتبار : اتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره على أن ذلك جائز ، واختلفوا في الأولوية فذهب أكثرهم إلى أنه لا فرق وأن الأمر متسع ، ومن رأى ذلك مالاك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور ، وذهب بعضهم إلى أن الأولى أن من أذن فهو يقيم . وقال سفيان الثوري كان يقال من أذن فهو يقيم ، وروينا عن أبي مخزومة أنه جاء وقد أذن إنسان فأذن وأقام وإلى هذا ذهب أحمد وقال الشافعي في رواية الربيع عنه وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة

شيء يروى فيه : أن من أذن فهو يقيم . وكان من حجة من ذهب إلى القول الثاني ما أخبرنا به أبو الحسن فذكر بإسناده حديث زيد بن الحارث الصدائي بأطول مما رواه الترمذى ، ثم قال قالوا فهذا الحديث أقوم إسنادا من الأول يعنى من حديث عبد الله بن زيد الذى ذكره قبل ذلك بلفظ أرى عبد الله الأذان فى المنام فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال ألقه على بلال فألقاه على بلال فأذن فقال عبد الله أنا رأيته وأنا كنت أريده ، قال فأقم أنت قال ثم حديث عبد الله بن زيد كان فى أول ما شرع الأذان وذلك فى السنة الأولى وحديث الصدائي كان بعده بلا شك والأخذ بآخر الأمرين أولى ، وطريق الإنصاف أن يقال الأمر فى هذا الباب على التوسع وادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل إذا لا عبرة لمجرد التراخي ، ثم تقول فى حديث عبد الله بن زيد إنما فوض الأذان إلى بلال لأنه كان أندى صوتا من عبد الله على ما ذكر فى الحديث ، والمقصود من الأذان الإعلام ومن شرطه الصوت وكلما كان الصوت أعلى كان أولى . وأما زيد بن الحارث فكان جهوري الصوت ومن صلح للأذان فهو للإقامة أصلح ، وهذا المعنى يؤكده قول من قال من أذن فهو يقيم انتهى كلام الحازمى .

قلت : حديث عبد الله بن زيد وحديث الصدائي كلاهما ضعيفان والأخذ بحديث الصدائي أولى لما ذكر الحازمى ولأن قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الصدائي من أذن فهو يقيم قانون كلى ، وأما حديث عبد الله بن زيد ففيه بيان واقعة جزئية يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد بقوله لعبد الله بن زيد فأقم أنت تطيب قلبه لأنه رأى الأذان فى المنام ويحتمل أن يكون لبيان الجواز ولأن لحديث الصدائي شاهداً ضعيفا من حديث ابن عمر وقد تقدم ذكره قال الحافظ فى الدراية وأخرج ابن شاهين فى الناسخ والنسخ له من حديث ابن عمر شاهدا انتهى ، وقال صاحب سبل السلام والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعوضا حديث الباب يعنى حديث الصدائي حديث ابن عمر بلفظ مهلا يا بلال وإنما يقيم من أذن أخرجه الطبرانى والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم انتهى .

١٤٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضوءٍ

٢٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْقِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » .

٢٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا يُنَادَى بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئًا . قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدَّثَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ .

(باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء)

قوله (عن معاوية بن يحيى) هو معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي ، روى عن مكحول وابن شهاب وعنه بقية بن الوليد بن مسلم ضعيف كذا في الخلاصة والتقريب .

وقوله (لا يؤذن إلا متوضئاً) الحديث دليل على أنه يكره الأذان بغير وضوء ، لكن الحديث ضعيف من وجهين فإن في سنده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف ، كما عرفت وفيه انقطاع بين الزهري وأبي هريرة فإنه لم يسمع منه كما صرح به الترمذي . قوله (نا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي الفقيه ثقة حافظ (عن يونس) ابن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا ، وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة كذا في التقريب وغيره .

قوله (قال قال أبو هريرة لا ينادى) أى لا يؤذن والحديث موقوف ومنقطع .
قوله (وهذا أصح من الحديث الأول) أى هذا الحديث الموقوف الذى رواه عبد الله ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي هريرة أرجح وأقل ضعفا من الحديث الأول المرفوع الذى رواه معاوية بن يحيى عن الزهري عن أبي هريرة فإن هذا المرفوع

وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْتَمِعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
 وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ :
 فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .
 وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ
 الْمُبَارَكِ ، وَاحْمَدُ .

ضعيف من وجهين كما عرفت . والموقوف ضعيف من وجه واحد وهو الانقطاع
 (والزهرى لم يسمع من أبي هريرة) فصار الحديث من الطريقين منقطعاً . لكن
 رواه أبو الشيخ عن ابن أبي عاصم حدثنا هشام بن عمار حدثنا الوليد بن مسلم عن
 معاوية بن يحيى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يؤذن إلا متوضئاً . وقال البيهقي كذا رواه معاوية بن يحيى الصدوق وهو
 ضعيف . والصحيح رواية يونس وغيره عن الزهرى مرسل كذا في عمدة القارى .
 قوله : (فكرهه بعض أهل العلم وبه يقول الشافعى وإسحاق) وهو قول عطاء .
 قال البخارى فى صحيحه قال عطاء الوضوء حق وسنة انتهى . قال الحافظ وصله عبد الرزاق
 عن ابن جرير قال : قال لى عطاء حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً هو
 من الصلاة هو فاتحة الصلاة ، ولابن أبى شيبة من وجه آخر عن عطاء أنه كره أن يؤذن
 الرجل على غير وضوء انتهى . وهو قول أحمد . قال صاحب السبل : قد ذهب أحمد وآخرون
 إلى أن لا يصح أذان المحدث حدثنا أصغر عملاً بهذا الحديث انتهى . لكن ذكر
 الترمذى أحمد فى المرخصين وذكر العيني فى شرح البخارى الشافعى مع أحمد فى المرخصين
 حيث قال صاحب الهداية من أصحابنا : وينبغى أن يؤذن ويقم على طهر لأن الأذان والإقامة
 ذكر شريف يستحب فيه الطهارة فإن أذن على غير وضوء جاز ، وبه قال الشافعى
 وأحمد وعامة أهل العلم . وعن مالك أن الطهارة شرط فى الإقامة دون الأذان . وقال
 عطاء والأوزاعى وبعض الشافعية تشترط فيما انتهى كلام العيني (ورخص فى ذلك بعض
 أهل العلم وبه يقول سفیان وابن المبارك وأحمد) وهو قول إبراهيم النخعى كما فى صحيح
 البخارى وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان ليس من جملة الأركان فلا يشترط فيه
 ما يشترط فى الصلاة من الطهارة ، ولا من استقبال القبلة كما لا يستحب فيه الخشوع
 الذى ينافيه الالتفات وجعل الأصبع فى الأذن كذا فى فتح البارى .

١٤٨ - بَابُ

مَا جَاءَ : أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ

٢٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ : « كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْهَلُ فَلَا يُقِيمُ ، حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ » .

قلت : العمل على حديث الباب هو الأولى ، فإن الحديث وإن كان ضعيفا لكن له شاهداً من حديث وائيل . قال الحافظ في التلخيص : روى البيهقي والدارقطني في الأفراد وأبو الشيخ في الأذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : حق وسنة أن لا يؤذن الرجل إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو قائم ، إلا أن فيه انقطاعاً لأن عبد الجبار ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي ونقل النووي اتفاق أئمة الحديث على أنه لم يسمع من أبيه انتهى ما في التلخيص . وله شاهد آخر من حديث ابن عباس ذكره الزيلعي في نصب الراية بلفظ : يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحداً إلا وهو طاهر ، أخرجه أبو الشيخ والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة)

قوله : (سمع جابر بن سمرة) بن جنادة يضم الجيم بعدها نون السوائى بضم المهملة وللد صحابي ابن صحابي ترك الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين كذا في التقريب .

قوله : (ينهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج أقام الصلاة حين يراه) هذا الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقيم إلا بعد أن يراه . وقد أخرج الشيخان عن أبي قتادة مرفوعاً إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، أي قد خرجت وهذا الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقيم قبل أن يراه . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا راوه قاموا ويشهد لذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن

قَالَ أَبُو عِيَسَى : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَحَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكِ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .
وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ الْوُذْنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ ، وَالْإِمَامُ
أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ .

شهاب أن الناس كانوا ساعة يقول للمؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف . وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج أبي عوانة أنهم كانوا يعدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث أبي قتادة أنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ففهمهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار كذا في الفتح والنيل والله تعالى أعلم .

قوله : (حديث جابر بن سمرة حديث حسن) وأخرجه مسلم بلفظ كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة . قوله : (وهكذا قل بعض أهل العلم أن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة) وقد ورد مثله عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة . رواه ابن عدى وضعفه كذا في بلوغ المرام . قال محمد بن إسماعيل الأمير في سبل السلام في شرح هذا الحديث : المؤذن أملك بالأذان أي وقته موكل إليه لأنه أمين عليه والإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارته . قال الشوكاني ولعل تضعيفه له لأن في إسناده شريكا القاضى ، وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله وقال ليس بمحفوظ ، ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمه وفيه معارك وهو ضعيف انتهى .

١٤٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ

٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ
أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ، فَسَكُّوْا
وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَسْكُومٍ» .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ)

قوله : (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي المدني أحد الفقهاء
السبعة ، وكان ثبنا عابدا فاضلا كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت قاله الحافظ (عن
أبيه) هو عبد الله بن عمر .

قوله : (إن بلالا يؤذن بليل) كان تأذنيه بالليل ليرجع القائم وينتبه الناس كما جاء
في حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم أذان بلال من
سجوره فإنه يؤذن أو قال ينادي بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم . رواه الجماعة
إلا الترمذي (فكلوا واشربوا) أى أيها المريدون الصيام (حتى تسمعوا تأذين ابن أم
مكثوم) قد بينت رواية البخارى أنه لم يكن بين أذانيهما إلا مقدار أن يرقى ذا وينزل
ذا . قال الحافظ في الفتح : قد أورده أى أورد البخارى هذا الحديث في الصيام وزاد في
آخره فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، قال القاسم لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا
وينزل ذا ، وفي هذا تقييد لما أطلق في الروايات الأخرى من قوله إن بلالا يؤذن
بليل ، قال وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت
السجود انتهى . قال فى سبل السلام: وفيه شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان
فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا
الأذان الذى قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجه شرعيته بقوله ليوقظ نائمكم
ويرجع قائمكم والقائم هو الذى يصلى صلاة الليل ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده
عن صلاته إذا سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة، فذكر الخلاف
فى المسألة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت إليه من همه العمل بما ثبت انتهى .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنَسَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَسُمْرَةَ .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدَّثَ ابْنُ مُعَمَّرٍ حَسَنَ صَحِيحٍ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ :

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ أَجْزَأُهُ وَلَا يُعِيدُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

قوله : (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبي ذر وسمرة) أما حديث ابن مسعود فأخرجه الجماعة إلا الترمذي وتقدم لفظه . وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان ، وأما حديث أنيسة بالتصغير وهي بنت حبيب فأخرجه ابن حبان وأحمد مرفوعا بلفظ إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا كذا في الدراية . وأما حديث أنس فأخرجه البزار عنه قال : أذن بلال قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول ألا أن العبد نام ففرق بلال وهو يقول ليت بلالا شكته أمه وأبيل من نضح دم جبينه . قال الحافظ الهيثمي : وفيه محمد بن القاسم ضعفه أحمد وأبو داود ووثقه ابن معين ، وأما حديث أبي ذر فأخرجه الطحاوي عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعا وليس ذلك الصبح إنما الصبح هكذا معترضا ، وفي سنده ابن لهيعة . وأما حديث سمرة وهو سمرة بن جندب فأخرجه مسلم .

قوله : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (فقال بعض أهل العلم إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد وهو قول مالك إلخ) تمسك من قال بالإجزاء بحديث ابن مسعود وتقدم لفظه . وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل . وعلى التنزيل فمحله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه . وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء ، نعم حديثه زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء فإنه فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه استأذنه في الإقامة فنهه إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف ، وأيضا فهي

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أَذَّنَ بِلَيْلٍ أَعَادَ . وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .
وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ
بِلَالًا أَذَّنَ بِلَيْلٍ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُخْفُوظٍ .

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا
حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

واقعة عين وكانت في سفر قاله الحافظ في الفتح (وقال بعض أهل العلم إذا أذن بالليل
أعاد وبه يقول سفیان الثوري) وهو قول أبي حنيفة ومحمد قال الخطابي وكان أبو يوسف
يقول بقول أبي حنيفة ثم رجع فقال لا بأس أن يؤذن للفجر خاصة قبل طلوع الفجر
اتباعا للأثر . وكان أبو حنيفة ومحمد لا يميزان ذلك قياسا على سائر الصلوات ، وإليه
ذهب سفیان الثوري انتهى . قال الحافظ في الفتح وإلى الاكتفاء مطلقا ذهب مالك
والشافعي وأحمد وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن النذر وطائفة من أهل الحديث
وقال به الغزالي في الإحياء وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على
الاكتفاء انتهى .

قلت : لم أقف على حديث صحيح صريح يدل على الاكتفاء ، فالظاهر عندي قول
من قال بعدم الاكتفاء والله تعالى أعلم .

قوله : (فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ) يعنى أن غلبة النوم
على عينيه منعه من تبين الفجر قال الحافظ في الفتح : وقال الخطابي هو يتأول على
وجهين أحدهما أن يكون أراد به أنه غفل عن الوقت كما يقال نام فلان عن حاجتي إذا
غفل عنها ولم يقم بها . والوجه الآخر أن يكون معناه قد عاد لنومه إذا كان عليه بقية
من الليل يعلم الناس ذلك لئلا ينزعجوا من نومهم وسكونهم انتهى . وهذا الحديث رواه
الترمذي معلقا ووصله أبو داود قال حدثنا موسى بن إسماعيل وإدوارد بن شبيب المعنى
قالا ثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكره . والحديث مما تمسك به من قال

قَالَ : وَرَوَى عَبْدُ الْمُزِينِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ
أَذَّنَ ، بِئِيلَ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ .

وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ : مُنْقَطِعٌ .
وَلَعَلَّ سَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ

وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ عُيَيْدٍ اللَّهِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
وَالزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ
بَلَغَ يُؤَذِّنُ بِئِيلَ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ سَمَادٍ . . . لَمْ يَكُنْ لِهَذَا
الْحَدِيثِ مَعْنَى ، إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ بَلَغَ يُؤَذِّنُ
بِئِيلَ » فَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، فَقَالَ : « إِنْ بَلَغَ يُؤَذِّنُ بِئِيلَ »
وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْأَذَانِ حِينَ أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . لَمْ يَقُلْ :
« إِنْ بَلَغَ يُؤَذِّنُ بِئِيلَ » .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : حَدَّثَنَا سَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : غَيْرُ مُخْفُوظٍ ، وَأَخْطَأَ فِيهِ سَمَادُ
ابْنَ سَلَمَةَ .

إِنَّ الْمُؤَذِّنَ إِذَا أَذَّنَ بِاللَّيْلِ أَعَادَ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ التِّرْمِذِيُّ (وَرَوَى عَبْدُ الْمُزِينِ
ابْنُ أَبِي رَوَادٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ صَدُوقٌ عَابِدٌ رَجُلًا وَهُوَ وَرَى بِالْإِرْجَاءِ (أَنَّ
مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ) اسْمُ هَذَا الْمُؤَذِّنِ مَسْرُوحٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَسْعُودٌ (أَذَّنَ لِبَيْلٍ فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ
يُعِيدَ الْأَذَانَ) هَكَذَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ مُطْلَقًا وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ يَدْمُوصُولًا بَعْدَ حَدَثِ
سَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ (وَلَعَلَّ سَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ) أَيْ أَمَرَ عُمَرَ فَوْهُمَ فِي رَفْعِهِ
وَالْمَعْنَى أَنَّ سَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ أَذَّنَ لِبَيْلٍ فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ
الْأَذَانَ فَوْهُمَ فَقَالَ إِنَّ بِلَالًا أَذَّنَ لِبَيْلٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنَادِيَ إِنَّ الْعَبْدَ
نَامَ . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : اتَّفَقَ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى بَنِ الْمَدِينِيِّ وَاحِدًا بَنَ حَنْبَلٍ وَابْنِ الْبَخَارِيِّ
وَالْفُهْلِيِّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالأَثَرَمُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ عَلَى أَنَّ سَمَادًا أَخْطَأَ فِي رَفْعِهِ

١٥٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

٢٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ أَبِي الشَّعْنَاءِ قَالَ : « خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْعَصْرِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

وَأَنَّ الصَّوَابَ وَقَفَ عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مَعَ مُؤَذِّنِهِ أَنْتَهَى
كَلَامَ الْحَافِظِ .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ)

قوله : (عن سفيان) هو الثوري (عن إبراهيم بن مهاجر) بن جابر الجلي الكوفي ، صدوق لين الحفظ من الخامسة (عن أبي الشعناء) سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي . ثقة باتفاق من كبار الثالثة . وروى هذا الحديث عنه ابنه أشعث أيضاً ، وهو ثقة ولم ينفرد بروايته عنه إبراهيم بن مهاجر .

قوله (أما هذا فقد عصا أبا القاسم) قال الطيبي : أما للتفصيل يقتضى شيئين فصاعداً ، والمعنى أما من ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه فقد أطاع أبا القاسم ، وأما هذا فقد عصى انتهى . وقال القاري رواه أحمد وزاد . ثم قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنتم في المسجد فنودی بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي ، وإسناده صحيح انتهى . والحديث يدل على أنه لا يجوز الخروج من المسجد بعد ما أذن فيه ، لكنه مخصوص بمن ليس له ضرورة ، يدل عليه حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام في صلاة انتظرنا أن يكبر انصرف ، قال على مكانكم فكنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينطفئ رأسه ماء وقد اغتسل . رواه البخاري وغيره . فهذا الحديث يدل على أن حديث الباب مخصوص بمن ليس له ضرورة فيلتحق بالجنب المحدث والراغب والحافن ونحوهم ، وكذا من يكون إماماً لمسجد آخر ومن في معناه ، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَانَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَعَلَى هَذَا النَّمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الدِّلِمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ : أَنْ لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ عَذْر : أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، أَوْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ .

وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ .

طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه فصرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالتخصيص ولفظه: لا يسمع النداء في مسجدى ثم يخرج منه إلا الحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق كذا في الفتح .

قوله (وفي الباب عن عثمان) أخرجه ابن ماجه مرفوعا بلفظ : من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . قال ابن الهمام وأخرجه الجماعة إلا البخارى عن أبي الشعثاء قال : كنا مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، ومثل هذا موقوف عند بعضهم وإن كان ابن عبد البر قال فيه وفي نظائره مستند ، لحديث أبي هريرة من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم ، وقال لا يختلفون في ذلك انتهى .

قوله (أو أمر لا بد منه) كأن يكون حاقنا أو راعفا (وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة) قول إبراهيم النخعي هذا مخالف لظاهر أحاديث الباب فإنها صريحة في منع الخروج بعد الأذان مطلقا أخذ المؤذن في الإقامة أو لم يأخذ إلا أن يعمل قوله على ما إذا كان له حاجة وهو يريد الرجوع فيدل على جواز الخروج حينئذ ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا منافق إلا أحد أخرجه حاجة

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهَذَا عِنْدَنَا لَيْنٌ لَهُ عُذْرٌ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ .
وَأَبُو الشَّعْثَاءِ أَسْمُهُ « سُلَيْمٌ بْنُ أَسْوَدَ » وَهُوَ وَالِدُ أَشْعَثَ بْنِ
أَبِي الشَّعْثَاءِ .

وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ .

١٥١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ

٢٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَالِدِ
الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ قَالَ : « قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَابْنُ عَمٍّ لِي ، فَقَالَ لَنَا : إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا

وهو يريد الرجوع (وهذا عندنا) أى عند أهل الحديث (لمن له عذر في الخروج منه)
أى من المسجد . والمعنى أن جواز الخروج من المسجد بعد الأذان مخصوص بمن له عذر
في الخروج ، وأما من لا عذر له فلا يجوز له الخروج (وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء
هذا الحديث عن أبيه) رواه مسلم .

قد تم الجزء الثاني بعونه تعالى

(باب ما جاء في الأذان في السفر)

قوله (عن سفیان) هو الثوري كما صرح به الحافظ في الفتح (عن أبي قلابه)
الجرمي (عن مالك بن الحويرث) بالتصغير الليثي صحابي نزل البصرة وفد على النبي صلى الله
عليه وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة .

قوله (قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عم لي) بالرفع على العطف
وبالنصب على أنه مفعول معه (فأذنا) أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، وذلك
لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة . قاله الحافظ قال وهو
واضح من سياق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدهم وليؤنم أكبركم ، ومراده
بحديث الباب حديث مالك بن الحويرث بلفظ : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نحر من

وَأَقِيَا ، وَلِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُ كَذَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : اخْتَارُوا الْأَذَانَ فِي السَّعْرِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تُجْزَى الْإِقَامَةُ ، إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ .

قوى الحديث ، وفي آخره فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ، وقال أبو الحسن بن القصار أراد بقوله فأذنا الفضل ، وإلا فأذان الواحد يجزى ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ ، وتعقب عليه الحافظ وذكر في ضمن تعقبه توجيه آخر لقوله فأذنا حيث قال : فإن أراد يعنى أبا الحسن بن القصار أنهما يؤذنان معا فليس ذلك بمراد . وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه ، وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة ، نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، قال والحامل على صرفه عن ظاهره قوله فليؤذن لكم أحدكم ، وللطبراني من طريق حماد ابن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث إذا كنت مع صاحبك فليؤذن وأقم وليؤمكما أكبركما انتهى (وأقيا) أى من أحب منكما أن يقيم فليقم ، قال الحافظ فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى وإلا فالذى يؤذن هو الذى يقيم انتهى (وليؤمكما أكبركما) أى سنأ . قال القرطبي قوله وليؤمكما أكبركما يدل على تساويهما في شروط الإمامة ورجح أحدهما بالسن . قال العيني لأن هؤلاء كانوا مستوين في باقى الحصال لأنهم هاجروا جميعا وصحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولازمه عشرين ليلة فاستووا في الأخذ عنه فلم يبق ما يقدم به إلا السن انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى . قال ميرك ورواه الجماعة والمعنى عندهم متقارب وبعضهم ذكر فيه قصة كذا قاله الشيخ الجزرى كذا في المرقاة . قوله (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم اختاروا الأذان في السفر) أى ولو كان المسافر منفردا (وقال بعضهم تجزى الإقامة إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس) روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول إنما التأذين لجيش أو ركب

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَاسْتَحَقُّ .

١٥٢ - بَابُ

مَاجَاءِ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ حَدَّثَنَا

عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا فأما غيرهم فأما هي الإقامة ، وحكى نحو ذلك عن مالك وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لسلك أحد كذا في فتح الباري ، قلت وكان ابن عمر يؤذن في السفر في صلاة الصبح ويقم ، روى مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فإنه كان ينادى فيها ويقم . وكان يقول إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس ، قال الزرقاني وذلك لإظهار شعار الإسلام لأنه وقت الإغارة على الكفار وكان صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان ويمسك إذا سمعه ، ونقل عنه البوني أن ذلك لإعلام من معه من نائم وغيره بطلوع الفجر وسائر الصلوات لالتحفي عليهم (والقول الأول أصح) فإنه ثابت بحديث الباب ، وهو حجة على من ذهب إلى القول الثاني . وروى البخاري وغيره أن أبا سعيد الخدري قال لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري إني أرا لك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ، قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ وهذا الحديث يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالغ عطاء فقال إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة ولعله كان يرى ذلك شرطاً في صحة الصلاة أو يرى استحباب الإعادة لأوجوبها انتهى كلام الحافظ .

فائدة : قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذى لم يذكر أبو عيسى رفع الصوت بالأذان وذكر أبو داود فيه حديث أبي هريرة المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس والحديث في ذلك مشهور صحيح بيناه في شرح الصحيحين انتهى . قلت وفي ذلك حديث أبي سعيد الخدري الذي ذكرناه آنفاً .

(باب ماجاء في فضل الأذان)

قوله (ثنا أبو تيملة) بمشاة مصغرا اسمه يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم ، ثقة من

أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 قَالَ : « مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ » .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَثُوبَانَ ، وَمَعَاوِيَةَ ،
 وَأَنْسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ .
 وَأَبُو مُعَيْلَةَ أَنَّهُ « يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ » .
 وَأَبُو حَمْزَةَ الشُّكْرِيُّ أَشْمُهُ « مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ » .

كبار التاسعة مشهور بكنيته (نأبو حمزة) اسمه محمد بن ميمون المروزي ثقة فاضل
 (عن جابر) هو ابن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ، ضعيف رافضي
 كذا في التقریب .

قوله (من أذن سبع سنين محتسبا) أى طالبا للثواب لا للأجرة (كتبت له براءة)
 بالدمى خلاص (من النار) قال المناوى لأن مداومته على النطق بالشهادتين والدعاء إلى
 الله تعالى هذه المدة من غير باعث دنيوى صير نفسه كأنها معجونة بالتحديد والنار لا سلطان
 لها على من صار كذلك ، وأخذ منه أنه يندب للمؤذن أن لا يأخذ على أذانه
 أجراً انتهى .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وثنوبان ومعاوية وأنس وأبي هريرة وأبي سعيد)
 أما حديث ابن مسعود وحديث ثوبان فلم أقف على من أخرجهما وأما حديث معاوية
 فأخرجه مسلم عنده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المؤذنون أطول
 الناس أعناقاً يوم القيامة ، وأما حديث أنس فأخرجه مسلم وله أحاديث في هذا الباب وأما
 حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد عنه مرفوعاً بلفظ : المؤذن يغفر له مدى صوته ويصدق
 كل رطب ويابس وأخرجه أبو داود وابن خزيمة وعندهما : ويشهد له كل رطب ويابس
 وأما حديث أبي سعيد فقد مر تخريجاً ولفظه وفي الباب أحاديث كثيرة ذكرها المنذرى
 في الترغيب والحافظ الهيثمى في مجمع الزوائد .

قوله (حديث ابن عباس حديث غريب) وأخرجه بن ماجه وهو حديث ضعيف
 لأن في سنده جابراً الجعفي (وأبو حمزة السكري) ثم بذلك خلاصة كلامه كذا في الخلاصة
 (وجابر بن يزيد الجعفي) بضم الجيم وسكون العين وبفاء منسوب إلى جعفي بن

وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ ضَعُفُوهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ مَهْدِيٍّ .

قَالَ أَبُو عَدَسٍ : سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ .
لَوْلَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ لَسَكَانُ أَهْلِ السُّكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ ، وَلَوْلَا حَمَّادُ لَسَكَانُ
أَهْلِ السُّكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهِ .

١٥٣ - بَابُ

مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنًا وَالْمُؤَدَّنَ مُؤْتَمَنًا

٢٠٧ - حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ
الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

سَعْدٌ كَذَا فِي الْمَنِيِّ لِصَاحِبِ مَجْمَعِ الْبَعَارِ (ضَعُفُوهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ) وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ وَلَا لَقِيتُ فِيمَنْ لَقِيتُ
أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ مَا أَتَيْتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ قَطٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِحَدِيثٍ كَذَا
فِي تَخْرِيجِ الزَّيْلَعِيِّ ص ٢٤٨ (لَوْلَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ لَسَكَانُ أَهْلِ السُّكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ
وَلَوْلَا حَمَّادُ لَسَكَانُ أَهْلِ السُّكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهِ) حَمَّادٌ هَذَا هُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَانَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ
السُّكُوفِيُّ الْفَقِيهَ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَخُلُقٍ ، وَعَنْ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ وَمُغِيرَةَ وَأَبُو حَنِيفَةَ
وَمُسْعَرٍ وَشُعْبَةَ وَتَفَقَّهُوا بِهِ قَالَ النَّسَائِيُّ ثِقَةٌ مَرْجِيءٌ .

(بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنًا وَالْمُؤَدَّنَ مُؤْتَمَنًا)

قَوْلُهُ (الْإِمَامَ ضَامِنًا) قَالَ الْجَزَرِيُّ فِي النَّهَايَةِ أَرَادَ بِالضَّامِنِ هَهُنَا الْحَفِظَ وَالرَّعَايَةَ
لَا ضَمَانَ الْعَرَامَةِ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَلَى الْقَوْمِ صَلَاتَهُمْ وَقِيلَ إِنَّ صَلَاةَ الْمُتَّقِينَ بِهِ فِي عَهْدِهِ وَصَحَّتْهَا

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ، اللَّهُمَّ أَرْشِدِ الْأُئِمَّةَ
وَإِغْفِرِ الْمُؤَذِّنِينَ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَعُقْبَةَ
ابْنِ عَامِرٍ

مقرونة بصحة صلاته فهو كالتكفل لهم صحة صلاتهم انتهى (المؤذن مؤتمن) قيل المراد
أنه أمين على موافقة الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية ، قلت
ويؤيد الأول حديث أبي مخذومة مرفوعا المؤذنون أمناء الله على فطرم وسجورهم ،
أخرجه الطبراني في الكبير ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد إسناده حسن ، والحديث استدل
به على فضيلة الأذان وعلى أنه أفضل من الأئمة لأن الأمين أرفع حالا من الضمين ،
ويؤيد قول من قال إن الإمامة أفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده
أما ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (اللهم أرشد الأئمة) أي أرشدكم للعلم بما تكفلوه
والقيام به والخروج عن عهده (واغفر للمؤذنين) أي ماعسى يكون لهم تفریط في
الأمانة التي حملوها من جهة تقديم على الوقت أو تأخير عنه سهواً ، قال الأشرف يستدل
بقوله الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن على فضل الأذان على الإمامة لأن حال الأمين أفضل
من حال الضمين تم كلامه . ورد بأن هذا الأمين يتكفل الوقت لحسب وهذا الضامن
يتكفل أركان الصلاة ويتعهد للسفارة بينهم وبين ربهم في الدعاء فأين أحدهما من الآخر
وكيف لا وإمام خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤذن خليفة بلال ، وأيضا الإرشاد
الدلالة الموصلة إلى البغية والغفران مسبوق بالذنب قاله الطيبي ، قال القاري في المرقاة وهو
مذهبنا في الحنفية وعليه جمع من الشافعية انتهى . قلت وهو القول الراجح وقد تقدم
ما يؤيده والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن عائشة وسهل بن سعد وعقبة بن عامر) أما حديث عائشة
فأخرجه ابن حبان في صحيحه عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الإمام
ضامن والمؤذن مؤتمن فأرشد الله الأئمة وعني عن المؤذنين . وأما حديث سهل بن سعد
فأخرجه ابن ماجه والحاكم في المستدرک عنه مرفوعا بلفظ : الإمام ضامن فإن أحسن فله
ولهم وإن أساء فعليه ولا عليهم . وأما حديث عقبة بن عامر فلم أفت عليه ، وفي الباب أيضا
عن أبي أمامة ووائلة وأبي مخذومة ذكر أحاديثهم الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَرَوَى أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ : حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَرَوَى نَافِعُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ أَصَحُّ . وَذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ اللَّادِبِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَلَا حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا .

قوله (وذكر عن علي بن اللديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا) ورجح العقيلي والدارقطني طريق أبي صالح عن أبي هريرة على طريق أبي صالح عن عائشة كما نقل الترمذي عن أبي زرعة وصحهما ابن حبان جميعا ثم قال : قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا كذا في التلخيص ص ٧٧ وقال في النيل : قال العمري والكل صحيح والحديث متصل انتهى وحديث أبي هريرة المذكور أخرجه أيضا أحمد وأبو داود .

١٥٤ - بَابُ

مَاجَاءَ فِي مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ

٢٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ : وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » .

(بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ)

قوله (عن عطاء بن يزيد الليثي) الذي نزيل الشام ثقة من الثالثة .

قوله (إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن) قال القاري في المرقاة إلا في الحيعتين فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإلا في قوله الصلاة خير من النوم ، فإنه يقول صدقت وبررت وبالحق نطقتم . وبررت بكسر الراء الأولى وقيل بفتحها أي صرت ذابرا وخيرا كثير انتهى كلام القاري .

قلت : أما قوله إلا في الحيعتين فلحديث عمر مرفوعا إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم ، قال حى على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ، ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، رواه مسلم ، وأما قوله وإلا في قوله الصلاة خير من النوم ، فإنه يقول صدقت وبررت فلم أقف على حديث يدل عليه ، وقال محمد بن إسماعيل الأمير في سبل السلام ص ٧٨ وقيل يقول في جواب الشويب صدقت وبررت . وهذا استحسان من قائله وإلا فليس فيه سنة تعتمد انتهى .

فائدة : أخرج أبو داود في سننه عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم أقامها الله وأدامها وقال في سائر

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْبَعَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، وَمُعَاوِيَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَهَكَذَا رَوَى مَعْمَرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ .
وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الإقامة كنحو حديث عمر في الأذان انتهى ، يريد بحديث عمر ما ذكرناه آنفا عن صحيح مسلم وفيه دلالة على استحباب مجاوبة المقيم لقوله وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر وفيه أيضا أنه يستحب لسامع الإقامة أن يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها ، لكن الحديث في إسناده رجل مجهول وشهر بن حوشب تسكلم فيه غير واحد ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل .

قوله (وفي الباب عن أبي رافع وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعاوية) أما حديث أبي رافع فأخرجه أحمد والبرار والطبراني في الكبير وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف ، إلا أن مالكا روى عنه كذا في مجمع الزوائد . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم كذا في التلخيص . وأما حديث أم حبيبة فأخرجه ابن خزيمة والحاكم . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود والنسائي . وأما حديث عبد الله بن ربيعة فلم أقف عليه ، وأما حديث عائشة فأخرجه أبو داود . وأما حديث معاذ بن أنس فأخرجه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف كذا في مجمع الزوائد . وأما حديث معاوية فأخرجه البخاري والنسائي .

قوله (حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .
قوله (وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري مثل حديث مالك إلخ) أي كما روى مالك هذا الحديث عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد كذلك رواه معمر وغير واحد عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد لكن عبد الرحمن بن إسحاق

وَرِوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ .

١٥٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا

٢٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو زُبَيْدٍ وَهُوَ عَبَّزُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ
أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ : « إِنْ مِنْ آخِرِ مَا عَهَدَ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ اتَّخَذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ
أَجْرًا » .

أحد أصحاب الزهري خالف هؤلاء فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة ، ورواية مالك أصح فإنه تابعه معمر وغير واحد من أصحاب الزهري بخلاف
رواية عبد الرحمن بن إسحاق فإنه لم يتابعه أحد ، قال الحافظ في الفتح : اختلف على
الزهري في إسناد هذا الحديث وعلى مالك أيضا لكنه اختلف لا يقدر في صحته ، فرواه
عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي
وابن ماجه وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي حديث مالك ومن تابعه
أصح انتهى .

(باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا)

قوله (نا أبو زيد) بالتصغير اسمه عبث بن القاسم الزبيدي بالضم الكوفي ثقة من
الثامنة (عن أشعث) هو ابن سوار الكندي التجار الكوفي مولى ثقيف ، ويقال له
أشعث التابوتي وأشعث الأفرق ، روى عن الحسن البصري والشعبي وغيرها وروى
عنه شعبة والثوري وعيثر بن القاسم وغيرهم قاله الحافظ في تهذيب التهذيب ، وقال
في التريب ضعيف ، وقال الحزرجي حديثه في مسلم متابعة (عن الحسن) هو البصري
(عن عثمان بن أبي العاص) صحابي شهير استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف
ومات في خلافة معاوية بالبصرة .

قوله (إن من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي حين توديعه إلى
الطائف للعمل (أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا) فيه دلالة ظاهرة على أنه يكره

قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : كَرَهُوا أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ
أَجْرًا ، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَحْتَسِبَ فِي أَذَانِهِ .

أخذ الأجرة على الأذان وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك ، وأخرج عن
أبي مخدورة أنه قال فأتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فأذنت ثم أعطاني
حين قضيت التأذين صرة فيها شيء ، من فضة ، وأخرجه أيضا النسائي قال اليعمرى .
ولا دليل فيه لوجهين ، الأول إن قصة أبي مخدورة أول ما أسلم لأنه أعطاه حين علمه
الأذان وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص الراوى لحديث النهي . فحديث عثمان
متأخر . الثاني أنها واقعة عين يتطرق إليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون
من باب التأليف لحداثة عهده بالإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفات ووقائع
الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيها من الإجمال ، قال الشوكاني .
بعد نقل كلام ابن سيد الناس هذا : وأنت خير بأن هذا الحديث لا يرد على من قال
إن الأجرة إنما تحرم إذا كانت مشروطة لا إذا أعطيتها بغير مسألة . والجمع بين الحديثين
بمثل هذا حسن .

قلت : ما قال الشوكاني في وجه الجمع بين الحديثين لا شك في حسنه .
قوله (حديث عثمان حديث حسن) قال في المتقى بعد ذكره رواه الحمسة . وقال
في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان
ابن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى
البسكلى قال سمعت رجلا قال لابن عمر إني لأحبك في الله فقال له ابن عمر إني لأبغضك
في الله فقال سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم إنك تسأل على أذنانك أجرا ،
وروى ابن مسعود أنه قال أربع لا يؤخذ عليهن أجر الأذان وقراءة القرآن والمقاسم
والقضاء انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يأخذ على الأذان أجرا واستحبوا
للمؤذن أن يحتسب في أذانه) قال الخطابي أخذ المؤذن على أذانه مكروه بحسب مذاهب .
أكثر العلماء ، قال الحسن أخشى أن لا تكون صلاته خالصة وكرهه الشافعى وقال
يرزق من خمس الخمس من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرصدا لمصالح المسلمين .

١٥٦ - بابُ

مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ

٢١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وقال في النيل قد ذهب إلى تحريم الأجر شرطا على الأذان والإقامة الهادي والقاسم
والناصر وأبو حنيفة وغيرهم ، وقال مالك لا بأس بأخذ الأجر على ذلك ، وقال الأوزاعي
يجاعل عليه ولا يؤاجر ، وقال الشافعي في الأم أحب أن يكون المؤذنون متطوعين ،
قال وليس للإمام أن يرزقهم وهو يعد من يؤذن متطوعا بمن له أمانة إلا أن يرزقهم
من ماله ، قال ولا أحسب أحدا يبلد كثير الأهل يعوزه أن يعد مؤذنا أمينا يؤذن
متطوعا ، فإن لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذنا ولا يرزقه إلا من خمس المحس الفضل ،
وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع
الأعمال الدينية فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب
أجرة كما يأخذ المستنيب والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ما تركت بعد نفقة
نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة انتهى ، فقاس المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة
النص وفتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك اليعمرى
كذا في النيل .

قلت : القول الراجح عندي هو قول الجمهور والله تعالى أعلم .

(باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء)

قوله من الدعاء بيان لما والمعنى أى دعاء يدعو به السامع إذا أذن المؤذن .
قوله (عن الحكيم) بضم أوله مصفرا (بن عبد الله بن قيس) بن مخزومة بن المطلب
المطلبى نزيل مصر صدوق من الرابعة (عن عامر بن سعد) بن أبي وقاص الزهرى
المدنى ، روى عن أبيه وغيره قال ابن سعد ثقة كثير الحديث مات سنة ١٠٤ أربع ومائة
(عن سعد بن أبي وقاص) اسمه مالك صحابى جليل شهد بدرا والمشاهد وهو أحد العشرة
وآخرهم موتا ، وأول من رمى في سبيل الله وفارس الإسلام وأحد ستة الشورى ومقدم

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ : وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا . : غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ » .

قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ حُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ .

جيوش الإسلام في فتح العراق ومناقبه كثيرة مات بالعتيق سنة خمس وخمسين على المشهور .

قوله (من قال حين يسمع المؤذن) أى أذانه أو صوته أو قوله وهو الأظهر وهو يحتمل أن يكون المراد به حين يسمع تشهد الأول أو الأخير وهو قوله آخر الأذان لا إله إلا الله وهو أنسب ويمكن أن يكون معنى يسمع يجب فيكون صريحا في المقصود وأن الثواب المذكور مرتب على الإجابة بكاملها مع هذه الزيادة ، ولأن قوله بهذه الشهادة في أثناء الأذان ربما يفوته الإجابة في بعض الكلمات الآتية كذا في المرقاة (وأنا أشهد أن لا إله إلا الله) وفي رواية لمسلم أنا أشهد بغير لفظ أنا وبغير الواو (رضيت بالله رباً) أى بربوبيته وبجميع قضائه وقدره فإن الرضا بالقضاء باب الله الأعظم ، وقيل حال أى مرياً ومالكا وسيدا ومصلحا (وبمحمد رسولا) أى بجميع ما أرسل به وبلغه إلينا من الأمور الاعتقادية وغيرها (وبالإسلام) أى بجميع أحكام الإسلام من الأوامر والنواهي (دينا) أى اعتقادا أو أحيادا قاله القارى (غفر الله له ذنوبه) أى من الصغائر جزاء لقوله من قال حين يسمع للمؤذن .

قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . قال ميرك والعجب من الحاكم أنه أخرجه في المستدرک وأعجب من ذلك تقرير الذهبي له في استدراكه عليه وهو في صحيح مسلم بلفظه انتهى ذكره القارى في المرقاة ، ثم قال لعل إخراج الحاكم له بغير السند الذى فى مسلم فلينظر فيه ليعلم ما فيه والله أعلم انتهى .

١٥٧ - بَابُ مِنْهُ آخَرُ

٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ يَعْقُوبَ قَالَا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَنْزَلَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَبْعَثْهُ

(بَاب مِنْهُ) أَيْضاً

قوله (حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي) التميمي مولا هم البخاري الحافظ الجوال ، وثقه النسائي وابن عدي روى عنه مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم (وإبراهيم ابن يعقوب) الحافظ الجوزجاني بضم الجيم الأولى مصنف الجرح والتعديل ، نزيل دمشق روى عنه أبو داود والترمذي والنسائي ووثقه ، وكان أحمد يكتبه إلى دمشق ويكرمه إكراما شديدا ، وقال الدارقطني كان من الحفاظ المصنفين وقد رمى بالنصب توفي سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين ، قال الحافظ في التقریب ثقة حافظ .

قوله (علي بن عياش) بالياء الأخيرة والشين المعجمة ، وهو الحمصي من كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الأئمة الستة غيره (حين يسمع النداء) أي الأذان واللام للعهد أو المراد من النداء تمامه أي حين يسمع النداء بتمامه ، يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص عند مسلم بلفظ : قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ثم سلوا الله لي الوسيلة ، ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان (اللهم) أي يا الله واليم عوض عن يا فلذلك لا يجتمعان (رب) منصوب على النداء (هذه الدعوة التامة) بفتح الدال والمراد بالدعوة ههنا ألفاظ الأذان التي يدعى بها الشخص إلى عبادة الله تعالى قاله العيني . وقال الحافظ المراد بها دعوة التوحيد ، كقوله تعالى : « له دعوة الحق » وقيل لدعوة التوحيد تامة لأن الشرك نقص أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فمعرض للفساد (والصلاة) المراد بالصلاة المعبودة المدعو إليها حينئذ (القائمة) أي الدائمة التي لا تغيرها ملة ولا تسخفها شريعة ، وأنها قائمة ما دامت السموات والأرض (آت) أمر من الإيتاء أي أعط (الوسيلة) قد فسرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وقع ذلك في حديث عبد الله بن عمر عند مسلم (والفضيلة) المرتبة الزائدة على سائر

مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ - : إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

الخلايق ويعتدل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة قاله الحافظ (مقاماً محموداً) أى يحمّد القائم فيه وهو مطلق فى كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصب على الظرفية أى ابعثه يوم القيامة فأفقه مقاماً محموداً أو ضمن ابعثه معنى أقمه أو على أنه مفعول به ومعنى ابعثه أعطه (الذى وعده) قال الحافظ فى الفتح زاد فى رواية البيهقى إنك لا تخلف الميعاد ، وقال الطيبي المراد بذلك قوله تعالى « عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً » وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كما صح عن ابن عينة وغيره . والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة ، ووقع فى رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بالألف واللام فيصح وصفه بالموصول قال ابن الجوزى : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة : وقيل إجلاله على العرش وقيل على الكرسي . وحكى كلام من القولين عن جماعة وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الأذن فى الشفاعة ، ويعتدل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور ، وأن يكون الإجلال هى المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة ووقع فى صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً يعث الله الناس فيكسبون ربى حلة خضراء فأقول ما شاء الله أن أقول فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذى يقدمه بين يدي الشفاعة ، ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له فى تلك الحالة ، ويشعر قوله فى آخر الحديث حلت له شفاعتى بأن الأمر المطلوب له الشفاعة والله أعلم انتهى كلام الحافظ (إلا حلت له الشفاعة) أى استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى على ويؤيده رواية مسلم : حلت عليه ووقع للطحاوى من حديث ابن مسعود وجبت له ، ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة كذا فى الفتح . وفى رواية البخارى حلت له شفاعتى بدون إلا وهو الظاهر . وأما مع إلا فيجعل من فى من قال استفهامية للانكار قاله فى فتح الودود . وقال السيوطى فى حاشية النسائي ما لفظه : وقوله هنا وفى رواية الترمذى إلا يحتاج إلى تأويل . وتأويله أنه حمله على معنى لا يقول ذلك أحد إلا حلت انتهى .

فائدة : قد اشتهر على الألسنة فى هذا الدعاء زيادتان ، الأولى إنك لا تخلف الميعاد

قال أبو عيسى : حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرُ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ .
وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ « دِينَارٌ » .

١٥٨ - بابُ

مَا جَاءَ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

٢١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نُعَيْمٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ

فِي آخِرِهِ ، وَالثَّانِيَةِ وَالدرْجَةِ الرَّفِيعَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَالفَضِيلَةِ . أَمَّا الْأَوَّلَى فَقَدْ وَقَعَتْ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ كَمَا عَرَفْتُ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَمْ أَجِدْهَا فِي رِوَايَةٍ . قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ أَمَّا زِيَادَةُ الدَّرْجَةِ الرَّفِيعَةِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ لَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ اتَّعَمْتُ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إلخ) بَلْ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِ التِّرْمِذِيِّ قَالَ الْحَافِظُ فَهُوَ غَرِيبٌ مَعَ صَحْتِهِ ، وَقَدْ تَوَبَّعَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَلَيْهِ عَنْ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ . كَذَا فِي قُوَّةِ الْمُعْتَذِرِ .

(باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة) .

قَوْلُهُ (وَأَبُو أَحْمَدَ) اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الزَّيْرِيِّ السَّكَوِيُّ ثِقَةٌ ثَبَتَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ (وَأَبُو نُعَيْمٍ) بِالتَّصْغِيرِ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكِينِ الْمَلَّاتِيِّ ، قَالَ أَحْمَدُ ثِقَةٌ يَقْظَانُ عَارِفٌ بِالْحَدِيثِ ، وَقَالَ الْفَنَسَوِيُّ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ كَانَ غَايَةً فِي الْإِتِّقَانِ (قَالُوا نَاسِفِيَانِ) هُوَ الثَّوْرِيُّ (عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَشَدَّةِ الْمِيمِ ، قَالَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا سَمِيَ زَيْدٌ بِالْعَمِيِّ لِأَنَّهُ كَلَّمَ سَائِلَ عَنْ شَيْءٍ يَقُولُ حَتَّى أَسْأَلَ عَمِّي . وَزَيْدُ الْعَمِيِّ هَذَا هُوَ ابْنُ الْخَوَّارِيِّ الْبَصْرِيُّ قَاضِي هَرَاةَ ، قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ ضَعِيفٌ ، وَقَالَ الْحُزْرَجِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ ضَعْفُهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ عَدَى قَالَ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ صَالِحٌ اتَّعَمْتُ (عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ) بِكَسْرِ الهمزة ككِتَابِ (معاوية بن قرة)

مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ التَّهْمَدَانِيُّ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ هَذَا .

بضم القاف وشدة الراء المزني البصري ثقة عالم من رجال الكتب الستة .

قوله (الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة) بل يقبل ويستجاب ، وفي بعض روايات أنس الدعاء بين الأذان والإقامة مستجاب ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، ولفظ الدعاء بإطلاقه شامل لكل دعاء ولا بد من تقييده بما في الأحاديث الأخرى من أنه مالم يكن دعاء يأثم أو قطعة رحم . قال المناوي تحت قوله مستجاب أى بعد جمع شروط الدعاء وأركانها وآدابه فإن تخلف شيء منها فلا يلزم إلا نفسه انتهى .

قوله (حديث أنس حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والضياء في المختارة كذا في المتقى والنيل ، وقال في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة (وقد رواه أبو إسحاق الهمداني) بسكون الميم وبالمدال المهملة وهو السبيعي قاله في الخلاصة (عن بريد) بالموحدة مصغرا (بن أبي مريم) البصري ثقة من الرابعة (عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا) أى مثل حديث الباب ، قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث الباب رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث بريد بن أبي مريم عن أنس وأخرجه هو وأبو داود والترمذي من طريق معاوية ابن قرة عن أنس ، قال وروى أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قال : ما ترد على داع دعوته عند حضور النداء الحديث انتهى .

١٥٩ - بَابُ

مَا جَاءَكُمْ فَرَضَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ

٢١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ أُسْرَى بِهَا الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا ، ثُمَّ نُودِيَ : يَا مُحَمَّدُ : إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَإِنْ لَكَ بِهِ هَذِهِ الْخَمْسُ خَمْسِينَ » .

(باب ما جاءكم فرض الله على عباده من الصلوات)

قوله (فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به الصلاة خمسين) وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم ليلة وفي رواية للبخاري فرض الله على أمي خمسين صلاة قال الحافظ فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب اختصار ، ويقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه (ثم نقصت حتى جعلت خمساً) قال الحافظ قد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً وخمساً وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها (ثم نودي يا محمد إنه) الضمير للشأن (لا يبدل القول) أى لا يغير (وإن لك بهذا الخمس خمسين) أى ثواب خمسين صلاة والحديث استدل به على فرضية الصلوات الخمس وعدم فرضية ما زاد عليها كالوتر ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل ، قال الحافظ في الفتح : قال ابن بطلال وغيره ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل أن تصلى ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب ، وتعبه ابن النير فقال هذا ذكره طوائف من الأصوليين والسراح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالإشاعة أو منعه كالمعزلة لكونهم اتفقوا جميعاً على أن لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعاً . وقال وهذه نكتة مستكرة . قال الحافظ إن أراد البلاغ لكل أحد فمنوع وإن أراد قبل البلاغ إلى أمته فمسل . لكن قد يقال ليس هو بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم نسخاً لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه ، وقبل أن يفعل فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم انتهى .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي ذَرٍّ
وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَمَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

١٦٠ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

٢١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ
«الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ ، مَا لَمْ
تُغْشَ الْكَبَائِرُ » .

قوله (وفي الباب عن عبادة بن الصامت وطلحة بن عبيد الله وأبي قتادة وأبي ذر
ومالك بن صعصعة وأبي سعيد الخدري) أما حديث عبادة بن الصامت فأخرجه أحمد
والنسائي عنه مرفوعاً : خمس صلوات افترضهن الله تعالى من أحسن وضوءهن وصلاهن
لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهداً أن يغفر له الحديث ، وروى
مالك والنسائي نحوه ، وأما حديث طلحة بن عبيد الله فأخرجه الشيخان عنه قال جاء
رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته
ولا نلقاه ما يقول الحديث ، وفيه خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث . وأما حديث
أبي قتادة فليظن من أخرجه ، وأما حديث أبي ذر فأخرجه الشيخان ، وأما
حديث مالك بن صعصعة فأخرجه الشيخان أيضاً وأما حديث أبي سعيد الخدري فليظن
من أخرجه .

قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح غريب) وأخرجه أحمد والنسائي والحديث
طرف من حديث الإسراء الطويل وأخرجه الشيخان مطولاً .

(باب في فضل الصلوات الخمس)

قوله (الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة) زاد مسلم في رواية رمضان (كفارات
لما بينهن) أى من الذنوب وفي رواية لمسلم مكفرات لما بينهن (ما لم تغش الكبائر)

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَنْسٍ ، وَحَنْظَلَةَ الْأَسِيدِيِّ .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وفي رواية لمسلم إذا اجتنب الكبائر . قال النووي في شرح مسلم : في شرح حديث مامن امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤث كبيرة . معناه إن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر فإنها لا تغفر وليس المراد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر ، فإن هذا وإن كان محتملا فسيق الحديث يأباه قال القاضي عياض هذا المذكور في الحديث من غفر الذنوب ما لم يؤث كبيرة هو مذهب أهل السنة وأن الكبائر إنما يكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله ، وقال القاري في المرقاة إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة والصوم وكذا الحج وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها ، نقل ابن عبد البر الإجماع عليه بعد ما حكى في تمهيده عن بعض معاصريه أن الكبائر لا يكفرها غير التوبة ، ثم قال وهذا جهل وموافقة للرجعة في قولهم إنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، وهو مذهب باطل بإجماع الأمة انتهى ، قال العلامة الشيخ محمد طاهر في مجمع البحار ص ٢٢١ ج ٢ ما لفظه في تعليق : للترمذى لا بد في حقوق الناس من القصاص ولو صغيرة وفي الكبائر من التوبة ، ثم ورد وعد المغفرة في الصلوات الخمس والجمعة ورمضان فإذا تكرّر يغفر بأولها الصغائر وبالباقي يخفف عن الكبائر وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة يرفع بها الدرجات انتهى .

قوله (وفي الباب عن جابر وأنس وحنظلة الأسيدى) أما حديث جابر فأخرجه مسلم ، وأما حديث أنس فأخرجه الشيخان ، وأما حديث حنظلة الأسيدى ويقال له حنظلة الكاتب فأخرجه أحمد بإسناد جيد مرفوعا بلفظ : من حافظ على الصلوات الخمس ركوعهن وسجودهن ومواقيتهن وعلم أنهن حق من عند الله دخل الجنة ، الحديث ورواه رواة الصحيح قاله النذرى في الترغيب .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

١٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ

٢١٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَرٍّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ ابْنِ مُعَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مُعَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمْعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَعَامَّةٌ مَنِ رَوَى عَنْ

(باب ما جاء في فضل الجماعة)

قوله (صلاة الجماعة تفضل) أى تزيد في الثواب (على صلاة الرجل وحده) أى منفرداً (بسبع وعشرين درجة) المراد بالدرجة الصلاة فتكون صلاة الجماعة بمثابة سبع وعشرين صلاة . كذا دل عليه ألفاظ الأحاديث ورجحه ابن سيد الناس كذا في قوت المقتضى .

قوله (وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي سعيد وأبي هريرة وأنس بن مالك) أما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ملجه ، وأما حديث أبي بن كعب فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما . قال الحافظ التذرى في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث : قد جزم يحيى بن معين والذهلى بصحة هذا الحديث . وأما حديث معاذ بن جبل فأخرجه البزار والطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ : تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين صلاة وفيه عبد الحكيم بن منصور وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه البخاري ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وأما حديث أنس فأخرجه الدارقطني . قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم (وعامة من روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم إنما قالوا «خمس وعشرين» إلا ابن عمر فإنه قال «سبع وعشرين».

٢١٦ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده

النبي صلى الله عليه وسلم إنما قالوا خمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبع وعشرين) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر قول الترمذي هذا : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون . لكن العمري ضعيف . ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله ابن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحافظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع ، وإن كان راويها ثقة وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية لأبي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسناده شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، قال واختلف في أن أيهما أرجح . قيل رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ انتهى كلام الحافظ باختصار يسير . قال النووي والجمع بينهما يعني بين روايتي الخمس والسبع من ثلاثة أوجه : أحدها أنه لا منافاة بينهما فذكر القليل لا ينفي الكثير ، ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصوليين ، والثاني أن يكون أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها . والثالث أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة فيكون لبعضهم خمس وعشرون ولبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هيأتها وخشوعها وكثرة جماعتها وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك قال فهذه هي الأجوبة المعتبرة انتهى . وقد ذكر الحافظ في الفتح وجوهاً آخر للجمع بين الروایتين من شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه .

خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ جُزْءًا .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٦٢ - بَابُ

مَا جَاءَ فِيهِمْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ

٢١٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ فَنَتَيْتِي أَنْ يَجْمَعُوا حَزْمَ الْخُطْبِ ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَمَقَامٌ ، ثُمَّ أُحْرِقَ عَلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ » .

قوله (بخمس وعشرين جزءا) قال الحافظ في الفتح وقع الاختلاف في تمييز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف المميز إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها ضعفاً وفي بعضها جزءاً وفي بعضها درجة وفي بعضها صلاة ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) تقدم تخرجه آتفاً .

(بَابُ مَا جَاءَ فِيهِمْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ)

قوله (عن جعفر بن برقان) بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف (لقد هممت) اللام جواب القسم والهم العزم وقيل دونه ، وزاد سلم في أوله أنه صلى الله عليه وسلم فقد ناما في بعض الصلوات فقال لقد هممت فأفاد ذكر سبب الحديث (فتلقى) الفتية جمع فتى أى جماعة من شبان أصحابي أو خدعي وغلمانى (أن يجمعوا حزم الخطب) جمع حزمة بضم الحاء ما حزم كذا في القاموس ، وقال في الصراح حزمه بالضم بند هيزم وكاغذ وعلف وجزآن (ثم أحرق) بالتشديد والمراد به التكثير ، يقال حرقه إذا بالغ في التحريق (على أقوام لا يشهدون الصلاة) وفي رولية أبي داود ثم آتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ،
وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، وَجَابِرٍ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ
قَالُوا : مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ .
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : هَذَا عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ ، وَلَا رُخْصَةَ
لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) أخرجه مسلم قال لقد رأيتنا وما يتخلف عن
الصلاة إلا منافق قد علم ثقافته أو مريض . الحديث (وأبي الدرداء) قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة إلا وقد استحوذ
عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية . أخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي ورواه الحاكم وصححه وقال النووي إسناده صحيح (وابن عباس) قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر قالوا وما العذر
قال خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التي تصلي أخرجه أبو داود قال النذري وفي
إسناده أبو خباب يعقوب بن أبي حية السكبي وهو ضعيف ، والحديث أخرجه ابن ماجه
بنحوه وإسناده أمثل وفيه نظر انتهى (ومعاذ بن أنس وجابر) أخرجه العقيلي في
الضعفاء كما يأتي عن قريب .

قوله (وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا إلخ)
أخرج ابن ماجه وبقى بن مخلد وابن حبان وغيرهم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ، قال الحافظ في التلخيص إسناده صحيح
لكن قال الحاكم وقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه له شواهد منها عن أبي موسى
الأشعري بلفظ من سمع النداء فارغا صحيحا فلم يجب فلا صلاة له رواه البزار من طريق
سماك عن أبي بردة عن أبيه موقوف . وقال البيهقي للموقوف أصح ورواه العقيلي في
الضعفاء من حديث جابر وضعفه ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وضعفه انتهى .
قوله (وقال بعض أهل العلم هذا على التغليظ والتشديد) يعنى أن قول الصحابة من
سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له ليس على ظاهره ، بل هو محمول على التغليظ والتشديد ،

٢١٨ - قَالَ مُجَاهِدٌ : « وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ ، لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً ؟ قَالَ : هُوَ فِي الدَّارِ » قَالَ : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ .
 قَالَ : وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّ لَا يَشْهَدُ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا ، وَاسْتِخْفَافًا : بِحَقِّهَا ، وَمَهَاوَنًا بِهَا .

(ومعنى الحديث) أى حديث أبى هريرة المذكور فى الباب (أن لا يشهد جماعة ولا جمعة رغبة عنها) أى إعراضاً عنها . قال الحافظ فى فتح البارى : والحديث ظاهر فى كون الجماعة فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لمكانت قائمة بالرسول ومن معه وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعى وأحمد وجماعة من محدثى الشافعية كأبى ثور وابن خزيمة وابن النضر وابن حبان ، وبالنسبة لداود ومن تبعه فجعلها شرطاً فى صحة الصلاة ، وظاهر نص الشافعى أنها فرض كفاية وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة ثم ذكر الحافظ عشرة أجوبة وقال فى آخر كلامه : واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة فى غير هذا الشرح انتهى . ونحن نذكر بعضاً منها فهنا : أنه يستنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم هم بالتوجه إلى المتخلفين ، فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه ، وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه ، ومنها أن الحديث ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة ، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التى يعاقب بها الكفار وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن النسخ وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً بديل حديث أبى هريرة الذى رواه البخارى فى الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم نسخه فجعل التهديد على حقيقته غير ممتنع ، ومنها أنه صلى الله عليه وسلم ترك تحريقهم بعد التهديد فلو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لا يهمل إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أنزجروا بذلك وتركوا التخلف الذى ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء فى بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ لولا ما فى البيوت من النساء والذرية لأقتت صلاة العشاء وأمرت فتيانى محرقون الحديث .

والآن . . . وقد فرغنا من طبع الجزء الأول من كتاب « تحفة الأحوذى
بشرح جامع الترمذى » الذى بذلنا فيه قصارى الجهد ، حتى يطلع على قارئه
وقد استكمل كل ما يراد له من روعة الإخراج ، ويليه الجزء الثانى وأوله
(باب ما جاء فى الرجل يصلى ثم يدرك الجماعة) .

نسأل الله . . . أن يفتح بين أيدينا الطريق ، كي نحقق للقارئ العربى
غايات العلم والمعرفة ، وكى نسير به إلى ما يرجوه من ثقافة ووعى . .

ومطبعة المدنى - التى شجعها القارئ العربى ، . . تؤكد العهد وتجده ،
أن تظل عند حسن ظنه - عاملة على أن تعطيه أحسن شىء . . وأهدى شىء . .
وأقرب شىء من منهج رسول الله . . وطريقة السلف الصالح . .
وفق الله . . كل العاملين . . من أجل تمكين « الكلمة المسلمة » . .
فى أرض الله . .

مدير المؤسسة
محمد على صبح الدينى

القاهرة فى { غرة ذو الحجة سنة ١٣٨٣ هـ
١٣ إبريل سنة ١٩٦٤ م }

فهرس الجزء الأول من كتاب

تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الشارح	٩٨	باب ما جاء فى كراهية البول
٨	سند الشارح		فى المغتسل
٩	افتتاح الشارح	١٠١	» ما جاء فى السواك
١٨	أبواب الطهارة	١٠٩	» ما جاء إذا استيقظ أحدكم
١٩	باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور		من منامه فلا يغمس يده فى
٢٦	» ما جاء فى فضل الطهور		الإناء حتى يغسلها
٣٦	» ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور	١١٣	» ما جاء فى التسمية عند الوضوء
٤١	» ماذا يقول إذا دخل الحلاء	١١٨	» ما جاء فى المضمضة والاستنشاق
٤٨	» ما يقول إذا خرج من الحلاء	١٢١	» المضمضة والاستنشاق من
٥٢	» فى التهى عن استقبال القبلة		كف واحد
	بغائط أو بول	١٢٨	» ما جاء فى تحليل اللحية
٦٠	» ما جاء من الرخصة فى ذلك	١٣٤	» ما جاء فى مسح الرأس أنه
٦٦	» ما جاء فى التهى عن البول قائما		يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
٦٩	» الرخصة فى ذلك	١٣٦	» ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس
٧٢	» ما جاء فى الاستنار عند الحاجة	١٣٨	» ما جاء أن مسح الرأس مرة
٧٧	» ما جاء فى كراهية الاستنجاء	١٤٠	» ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء
	باليمن		جديدا
٧٩	» الاستنجاء بالحجارة	١٤٣	» ما جاء فى مسح الأذنين
٨٢	» ما جاء فى الاستنجاء بالحجرين		ظاهرها وباطنهما
٨٩	» ما جاء فى كراهية ما يستنجى به	١٤٤	» ما جاء أن الأذنين من الرأس
٩٣	» ما جاء فى الاستنجاء بالماء	١٤٩	» ما جاء فى تحليل الأصابع
٩٥	» ما جاء أن النبى صلى الله عليه	١٥٢	» ما جاء ويل للأعقاب من النار
	وسلم كان إذا أراد الحاجة	١٥٥	» ما جاء فى الوضوء مرة مرة
	أبعد فى للذهب		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٥	» باب منه آخر	١٥٧	باب ما جاء في الوضوء مرتين
٢٢٢	» ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد		مرتين
٢٢٤	» باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور	١٥٨	» ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً
٢٣٢	» ما جاء في التشديد في البول	١٦٠	» ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً
٢٣٥	» ما جاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم	١٦٢	» ما جاء فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً
٢٤٢	» ما جاء في بول ما يؤكل لحمه	١٦٣	» ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان
٢٤٧	» ما جاء في الوضوء من الريح	١٦٧	» ما جاء في التوضيح بعد الوضوء
٢٥٣	» ما جاء في الوضوء من النوم	١٧١	» ما جاء في إسباغ الوضوء
٢٥٦	» ما جاء في الوضوء مما غيرت النار	١٧٤	» ما جاء في التمدل بعد الوضوء
٢٥٨	» ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار	١٧٩	» ما جاء فيما يقال بعد الوضوء
٢٦٢	» ما جاء في الوضوء من لجوم الإبل	١٨٣	» في الوضوء بالمد
٢٧٠	» الوضوء من مس الذكر	١٨٨	» ما جاء في كراهية الإسراف في الوضوء بالماء
٢٧٤	» ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر	١٩٠	» ما جاء في الوضوء لكل صلاة
٢٨١	» ما جاء في ترك الوضوء من القبلة	١٩٤	» ما جاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد
٢٨٦	» ما جاء في الوضوء من القيء والرافع	١٩٧	» ما جاء في وضوء الرجل والمرأة في إناء واحد
٢٩١	» ما جاء في الوضوء بالنبيذ	١٩٨	» ما جاء في جراهية كفضل طهور المرأة
٢٩٦	» باب ما جاء في المضمضة من اللبن	٢٠٠	» ما جاء في الرخصة في ذلك
٢٩٧	» في كراهية الرد السلام غير متوضئ	٢٠٣	» ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٩	باب ما جاء في سؤر الكلب	٣٧٧	باب غسل المني من الثوب
٣٠٧	» ما جاء في سورة الهرة	٣٧٩	» ما جاء في الجنب ينام قبل أن يقتل
٣١٣	» في المسح على الحفين	٣٨٢	» ما جاء في مصافحة الجنب
٣١٦	» ما جاء في المسح على الحفين	٣٨٤	» ما جاء في المرأة ترى في المنام
	للعسافر والمقيم		مثل ما يرى الرجل
٣٢١	» ما جاء في المسح على الحفين	٣٨٦	» ما جاء في الرجل يستدفئ
	أعلاه وأسفله		بالمرأة بعد الغسل
٣٢٤	» ما جاء في المسح على الحفين	٣٨٧	» ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء .
	ظاهرهما		
٣٢٧	» ما جاء في المسح على الجوربين	٣٩٠	» ما جاء في المستحاضة .
	والنعلين		
٣٤١	» ما جاء في المسح على العمامة	٣٩٣	» ما جاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة .
٣٤٩	» ما جاء في الغسل من الجنابة	٣٩٥	» ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد .
٣٥٥	» هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل	٤٠٤	» ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة .
٣٥٧	» ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة	٤٠٧	» ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة .
٣٦٠	» ما جاء في الوضوء بعد الغسل	٤٠٨	» ما جاء في الجنب والحائض
٣٦١	» ما جاء إذا التقى الحائضان وجب الغسل		أنهما لا يقرآن القرآن
٣٦٥	» ما جاء أن الماء من الماء	٤١٣	» ما جاء في مباشرة الحائض .
٣٦٨	» ما جاء فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً	٤١٥	» ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها .
٣٧١	» ما جاء في المني والمذي	٤١٦	» ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد
٣٧٢	» ما جاء في الذي يصيب الثوب		
٣٧٤	» ما جاء في المني يصيب الثوب		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤١٨	باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض	٥٠٢	» ما جاء في وقت المغرب
٤٢٠	» ما جاء في الكفارة في ذلك	٥٠٤	» ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة
٤٢٤	» ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب	٥٠٨	» في تأخير صلاة العشاء
٤٢٨	» ما جاء في كم تمكث النفساء	٥٠٩	» ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها
٤٣١	» ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد	٥١٢	» ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء
٤٣٣	» ما جاء في الجنب إذا أراد أن يعود توضاً	٥١٥	» ما جاء في الوقت الأول من الفضل
٤٣٥	» ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليدأ بالخلاء	٥٢٢	» باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر
٤٣٧	» ما جاء في الوضوء من الموطأ	٥٢٤	» ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام
٤٤٠	» ما جاء في التيمم	٥٢٦	» ما جاء في النوم عن الصلاة
٤٥٣	» ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً	٥٢٩	» ما جاء في الرجل ينسى الصلاة
٤٥٧	» ما جاء في البول يصيب الأرض	٥٣٠	» ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيمن يداً
٤٦٤	» أبواب الصلاة	٥٣٤	» ما جاء في الصلاة الوسطى
٤٦٤	باب ما جاء في مواقيت الصلاة		أنها العصر وقيل إنها الظهر
٤٦٩	» منه	٥٣٩	» ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر
٤٧١	» منه	٥٤٣	» ما جاء في الصلاة بعد العصر
٤٧٢	» ما جاء في التغليس بالفجر	٥٤٧	» ما جاء في الصلاة قبل المغرب
٤٧٧	» ما جاء في الإسفار بالفجر	٥٥٤	» باب ما جاء فيمن أدرك
٤٨٣	» باب ما جاء في التعجيل بالظهر		
٤٨٦	» ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر		
٤٩٢	» ما جاء في تعجيل العصر		

الموضوع	الصفحة
من المسجد بعد الأذان	
» ٦٠٩ ما جاء في الأذان في السفر	
» ٦١٣ ما جاء أن الإمام ضامن	
والمؤذن مؤتمن	
» ٦١٦ ما جاء في ما يقول الرجل	
إذا أذن المؤذن	
» ٦١١ ما جاء في فضل الأذان	
» ٦١٨ ما جاء في كراهية أن يأخذ	
المؤذن على الأذان أجرا	
» ٦٢٠ باب ما يقول الرجل إذا أذن	
المؤذن من الدعاء	
» ٦٢١ منه آخر	
» ٦٢٤ ما جاء في أن الدعاء لا يرد	
بين الأذان والإقامة	
» ٦٢٥ باب ما جاء كم فرض الله على	
عباده من الصلوات	
» ٦٢٧ ما جاء في فضل الصلوات الخمس	
» ٦٢٨ ما جاء في فضل الجماعة	
» ٦٣١ باب ما جاء فيمن يسمع النداء	
فلا يجب	

الموضوع	الصفحة
ركعة من العصر قبل أن	
تغرب الشمس	
» ٥٥٧ باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين	
في الحضر	
» ٥٦٣ ما جاء في بدء الأذان	
» ٥٦٨ ما جاء في الترجيع في الأذان	
» ٥٧٥ ما جاء في إفراد الإقامة	
» ٥٧٩ ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى	
» ٥٨٦ ما جاء في الترسل في الأذان	
» ٥٨٩ ما جاء في إدخال الإصبع	
في الأذن عند الأذان	
» ٥٩٢ ما جاء في التويب في الفجر	
» ٥٩٦ ما جاء أن من أذن فهو يقيم	
» ٥٩٨ ما جاء في كراهية الأذان	
بغير وضوء	
» ٦٠١ باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة	
» ٦٠٢ ما جاء في الأذان بالليل	
» ٦٠٧ ما جاء في كراهية الخروج	

إستدراك « ا »

ص	سطر	
٣٣	٤	سقط بعد قوله : ثابت - (وعبد الله بن عباس)
٣٣	٧	» » » : فإن قيل - (قد)
٣٤	٧	» » » : والصنابحي - (صحابي)
٤٢	٢	» » » : عن - (أنس بن)
٥٤	١٩	» » » : وابن ماجه - (وأما حديث أبي أمامة فلم أفهم عليه)
٥٥	١١	» » » : بن عبد الله - (بن شهاب بن عبد الله)
٦٢	٦	» » » : عن مالك لا - (يثبت ولو صح لم)
٦٢	١١	» » » : ماتكم به - (البهقي)
٦٤	٨	» » » : وحسنه أيضا - (البرازروميه أيضا)
٧٣	١٣	» » » : وابن معين - (وزياد بن أيوب وخلق ، وثقه ابن معين)
٧٣	٢٠	» » » : كذا - (أو فعل كذا)
٨٤	١٧	» » » : من حالة - (الطعام إلى حالة)
١٠٠	١٨	» » » : فأرسل عليه - (الماء)
١٠١	١٥	» » » : والنسائي - (قال ابن معين)
١١٧	١٣	» » » : أو على الذأكر - (فعد إسحاق على الذأكر)
١٣٤	٢٠	» » » : البداءة - (القدم)
١٣٦	٥	» » » : بمقدمه - (وبأذنيه)
١٣٨	٧	» » » : ابن عمرو - (قال أبو عيسى : حديث الزبيد حديث حسن صحيح)
١٤٦	١٦	» » » : وثقه ابن - (حنبل وابن)
١٥٤	١٦	» » » : وقد روى - (من حديث أبي أمامة و)
١٥٦	١٤	» » » : وعن - (أبي بن)
١٥٨	٢٢	» » » : وعائشة - (وأبي أمامة)
١٦٠	٢١	» » » : على ثلاث - (أحوال في ثلاث)

س	سطر	سقط بعد قوله : التليذ - (للشيخ)	١٨	١٦١
١٨٦	٧	» : وهو رطل - (و)	»	»
١٩٨	١٣	» : وأنس - (وأم هانيء)	»	»
١٩٩	١١	» : من طريق - (حميد بن)	»	»
٢٠١	٢٢	» : والنسائي - (وقال الحافظ في البلوغ : وصححه ابن خزيمة)	»	»
٢٠٧	٢	» : إلى البساتين - (والدليل على ذلك أنها لو كانت غديرا أو طريقا للماء إلى البساتين)	»	»
٢٠٨	٢٠	» : الماء - (ماولع فيه من سبع ولا)	»	»
٢٠٩	١٦	» : للذهب الرابع - (لم يقيم)	»	»
٢١٧	١١	» : فمنهم من - (أعترف بصحة و)	»	»
٢٢٧	١٣	» : دواب البحر - (كالسرطان و)	»	»
٢٣٦	٦	» : وفي الباب عن - (على وعن)	»	»
٢٣٨	٢٣	» : يغسل بول - (الغلام ويغسل بول)	»	»
٢٣٩	١٧	» : لم يذهب بها - (لا)	»	»
٢٣٩	٢٤	» : ذهب - (به أو حتى ذهب)	»	»
٢٤١	٩	» : قال بول - (الغلام)	»	»
٢٤١	١٣	» : بول الجارية و - (ينضح)	»	»
٢٤١	١٥	» : نصب الماء على بول - (الغلام)	»	»
٢٤١	١٧	» : وسلم - (لم)	»	»
٢٤١	٢٢	» : شرح التنبيه - (قول ما لم)	»	»
٢٥٠	٢١	» : أحذكم - (وهو)	»	»
٢٥٧	٢٤	» : البصري - (والزهري)	»	»
٢٦٠	٢٠	» : عن جابر - (مرفوعا و)	»	»
٢٦١	٤	» : وغيرها - (وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما)	»	»
٢٦٣	١٨	» : عن الشافعي قال إن - (صح)	»	»
٢٦٥	٤	» : وحديث جابر - (لا)	»	»

س	سطر	
٢٦٥	١٥	سقط بعد قوله : بالرضاع (و)
٢٦٨	٣	» : أبي لبي - (عن أسيد بن حضير والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي يعلى)
٢٦٨	٩	» : نسخ وجوب - (الوضوء)
٢٧١	٣	» : عن أم حبيبة - (وأبي أيوب)
٢٧٢	١٦	» : وابن خزيمة - (وابن حبان)
٢٧٤	١٨	» : قديما وبني - (في)
٢٧٥	١٩	» : وسفيان بن - (زائدة)
٢٧٦	٣	» : وحديثه - (صحيح)
٢٧٧	١٥	» : ابن عمارة - (عن قيس)
٢٧٧	٢٣	» : عروة من - (بسرة أو هو عن)
٢٨٥	٢١	» : وعمرو - (ومهوم)
٢٩٥	١٠	» : فلم يكن على - (طريق التفكه بل يكون)
»	١٣	» : التوضؤ به - (عند)
»	٢٢	» : غير الماء - (مكان الماء)
٢٩٧	٢١	» : ادعى - (ابن)
٣٠٢	٥	» : بن مغفل - (وقد ذكر ابن مغفل)
٣٠٦	٧	» : حتى زل قدم - (الهجاء)
٣١٠	٧	» : النهر سبع وفي - (أسانيد)
٣١٥	١٤	» : وقال - (ما يمنعني أن أسبح وقد)
٣١٨	١٤	» : وابن ماجه - (وابن خزيمة)
٣٢٢	١٦	» : عاصم بن أبي - (النجود عن)
٣٢٢	١٢	» : أنه يدخل - (إحدى)
٣٢٥	٣	» : عن أبيه - (عن عروة)
٣٢٩	١٧	» : وهو الظاهر - (والظاهر)
٣٣١	٧	» : أمر زائد - (على مارووه)
٣٣٤	٢٤	» : فهذا - (الاختلاف)
٣٣٧	٨	» : في الصفاة - (والثبوت)

سقط بعد قوله : لا ينفى المسح على - (الجورين إلا كما ينفى المسح على)	٣	٣٣٨
» » » : المسح على - (الجورين)	٢	
» » » : الجوربان تخنين - (بحيث يمكن تتابع الشئ فنهما	٢٠	٣٤١
وأما إذا كانا قيقين)		
» » » : عمر رضى الله عنه - (أنه)	٧	
» » » : لم يجز - (المسح)	١٣	٣٤٨
» » » : ولا نعرفه - (فى مثل هذا)	٦	٣٧٣
» » » : مثل هذا الثانية - (الذى)	٢٤	
» » » : عند مسلم - (وحدیث حماد عند أبى داود)	٩	٣٧٧
» » » : عن الأعمش - (عن إبراهيم)	١٥	
» » » : خالد الحذاء - (عن أبى قلابه عن عمرو بن بحدان)	٤	٣٨٧
» » » : ابن إبراهيم - (و)	٨	٤٠٠
» » » : شين معجمة و - (هى)	٢٤	٤٠٤
» » » : أفادع - (الصلاة)	١٢	٤٠٥
» » » : عن موسى - (بن عقبة عن نافع عن)	٢	٤١٠
» » » : حدثنى - (بذلك)	٧	٤١٢
» » » : هو - (النخعى عن الأسود هو)	٨	٤١٣
» » » : عن أبى يوسف وهو - (الوجه)	١٣	٤١٤
» » » : قلت : ومن - (الاعتلالات)	١٤	٤٢٤
» » » : فى سننه - (عن روح بن غطيف)	٩	٤٢٥
» » » : والدارقطنى وصححه - (ابن خزيمة و)	١٥	٤٢٦
» » » : أربعين يوما - (وقال صحيح)	٢٣	٤٢٩
سقط بعد قوله - قالوا : (لا)	٦	٤٣٦
» » » : كنا : (نصلى)	١	٤٣٩
» » » : وما عداها فضعيف : (ومختلف)	٢٢	٤٤١
» » » : فى رفعه : (ووقفه والراجح عدم رفعه)	٢٢	
» » » : معارض له : (فضغفه)	١٥	٤٥١

ص	سطر	
٤٥٣	٩	سقط بعد قوله - الله يريد الآخرة : (بجر الآخرة أى عوض الآخرة)
٤٥٤	٢٢	» » » - على التحريم : (لأنه نهى)
٤٧٦	١٣	» » » - ومتابعات : (والظاهر أنه ثقة)
٤٨٣	٨	» » » - وزيد بن ثابت : (وأنس)
٤٨٧	١٢	» » » - حديث أبى سعيد : (انتهى . قلت حديث أبى سعيد)
٤٨٨	١٠	» » » - ماجه : (وأما حديث المغيرة فأخرجه أحمد وابن ماجه)
٤٨٩	١٣	» » » - المصلى : (وحده والذي يصلى)
	٢٢	» » » - والشافعى أيضا : (لكنه)
٤٩٢	٥	» » » - صلى رسول : (الله صلى)
٤٩٤	٢٢	» » » - وقال لا يتابع عليه : (يعنى)
٤٩٥	١٨	» » » - لعدم جواز ذلك : (و)
٥٠٠	٢٥	» » » - والنصارى : (لا)
٥٠١	٩	» » » - فى الحديث إلا : (أن)
٥٠٢	٩	» » » - المحدثين : (فى بستان المحدثين)
٥٠٣	١٤	» » » - الطبرانى : (وأما حديث أنس فأخرجه أحمد وأبو داود)
٥٠٧	٢٢	» » » - حديث : (النعمان)
٥٠٩	٢٣	» » » - من حيث : (الدليل افضلية التأخير ومن حيث)
٥١٩	١٤	» » » - المدنى : (ضعيف)
٥٢٥	١	» » » - لوقتها : (فإن صليت لوقتها)
٥٢٦	٢	» » » - الإمام : (ثم يصلى مع الإمام)
٥٢٧	٢	» » » - نام : (عنها)
٥٣١	١٨	» » » - الذكر : (لا)
٥٣٢	٩	سقط فى أول السطر : (وبين الفوائد)
٥٣٥	١٩	» » » : (الصلوات و)
٥٣٦	٢٢	» بعد قوله - هذا هو : (الحق و)

ص	سطر	
٥٤٠	٥	سقط بعد قوله : وابن مسعود : (وأبي سعيد)
٥٤٠	٦	» » » : جندب : (وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت)
		وهي زائدة في سطر ٨
٥٤٣	٢٤	» في أول السطر : (قوله)
٥٤٤	٢٠	» بعد قوله : وسلم : (بهجير)
٥٤٥	٢٣	» » » الحافظ : (ففسكر وتأمل)
٥٧٠	١٥	سقط بعد قوله : يا رسول - (الله)
٥٨٢	١٣	» في أول السطر - (قوله)
٥٨٨	٢١	» بعد قوله : أنفس - (يقول : الله أكبر بنفس)
»	٢٢	» » » : آخر - (ثم يقول : الله أكبر بنفس آخر)
٥٩١	٢٥	» » » : يؤذن - (قاله الحافظ و)
٥٩٣	١٣	» » » : أبو داود - (قال)
٥٩٣	١٧	» في أول السطر - (قال)
٥٩٨	٢٣	» » » : أبو حاتم - (وابن حبان)
٦٠٠	١٩	» » » : حيث قال - (قال)
٦١٨	١٧	» » » : ثقيف - (يقال له أشعث النجار)
٦١٩	٢١	» » » : وروى - (عن)
٦٢٦	١٢	» » » : بالنسبة - (إليهم نسخا ، لكن هو بالنسبة)
٦٢٧	٢٣	» » » : رواية - (ورمضان إلى)

إستدراك «ب»

ص	سطر	خطأ	صواب	ص	سطر	خطأ	صواب
٣٣	٢٢	السواى	السوارى	٥٢٣	٧	النقص	النقص
٣٨	٢٠	أ كبر	الكبير	٥٥٢	١٦	تحذف عبارة: وأبومسعود	وحذيفة بن اليمان
٤٩	٥	٣١٩	٢١٩	٥٧٢	٤	وقرره	ورده
١٤٨	٢	لمت عن ثم شبه ثم لم يثبت عن		٥٧٧	٧	الدراية	نصب الراية
١٧٠	١٤	يسمعه	يسمه	٥٧٨	٢٢	وعمله	وعلمه
٢٠٢	٥	الثورى	الثوى	٥٧٩	٤	ولم	ولو
٢١١	٢٥	الدلائل	الدلائل	٥٧٩	٩	أقيمت	أقيمت
٢٤٢	١٠	وما	ومات	٥٩٠	٢٣	لمعانها	لمعانها
٢٤٣	٩	طعامهم	طعامها	٥٩١	٢٢	أصبعين	أصبعه
٢٦٤	١٠	كاملا	كاملا	٥٩٤	٥	التثويب	التثويب
٢٧٣	٤	صحيح	أصح	٦٠١	١٧	ترك	نزل
٢٩٧	١١	وفي الشيخين وهم الشيخان		٦٠٤	١٣	وأنيّل	وابتل
٣٥٣	٨	دفعها	رفعها	٦١٣	١٢	وكذا	كذا
٣٩٤	٢١	الصورتين	الصلاتين	٦١٤	١٠، ٩	الإقامة	الإقامة
٤٠٤	١٠	على	عن	٦١٤	١٩	وعليها	وعليه
٤١٤	٧	إلى	إلا	٦٢٣	٢٠	للطحاوى	في الطحاوى
٤١٤	٢٤	إلى	إلا	٦٢٤	١٩	الفسوى	الفسوى
٤٢٣	١٧	حائظ	حائض	٦٢٦	١٢	ويقال	أو يقال
٤٢٤	١٤	الاعتلال	اعتلال	٦٢٦	٢٤	نسخا	نسخ
٤٢٩	٢٢	عثمان	الحسن	٦٣٢	١٤	تصلى	صلى
٤٦١	٤٦١	رقم الصفحة	٦١٤	٦٣٢	١٥	خباب	جناب